













۳۳

بایک



ما الحنف الذي يقع بالفعل والوقت وغير ذلك	ما اليمين الذي يقع على عبد يدا إلى أجل
ما الحنف الذي يقع بالملك والشريك	ما اليمين في الإيلاء على أحدهما دون الآخر
ما اليمين في قوله أول عبد ملكه	ما الرجل يكون محنة حرة وأمة فيوي من أحدهما
ما اليمين الذي يستثنى أو سطهم	ما الحنف في اليمين ما يكون استثناء على جميع الكلام
ما الحنف الذي يقع بالواحدة في طلاق السنة	ما الشهادة في الأيمان
ما الحنف الذي يقع بالواحد الذي يقع بالاثنتين	ما اليمين في طلاق السنة وغير السنة
ما الحنف الذي يقع عند التكلم والذي لا يقع	ما الحنف في اليمين ما يقع على جميع ما يقع على بعضه
ما الحنف في اليمين بالحيف والذي يقع بعد الفعل	ما الحنف في اليمين على الخاص والعامة من القول وخو
ما الحنف في اليمين في اللبس والدخول	ما الحنف الذي يقع على الحيوة دون الموت
ما الحنف في اليمين في المساءة في الزيادة والنقصان	ما تصدق لمائة فيه من الحيف فلا تصدق
ما اليمين في الهبة والصدقة والبيع والعارية والنكاح والصلوة والحنف في ذلك	ما اليمين الذي يكون الاستثناء على جميع ما ذكره وبعضه
ما الحنف في المساكنة والصيام وغير ذلك	ما الأيمان في الطلاق
ما الحنف في الوقت الذي يكون فيه الفعل المحلوف عليه	ما من الإيلاء في النفي باللسان والجماع
ما الحنف في ملأ العبد والمكاتب	ما من الأيمان فيما يوجب الحر على نفسه
ما الحنف ما يقع على اليد وما يقع على الساعة	ما من الإيلاء في الغاية
ما ما يفعله الرجل لصاحبه أو لغيره	ما الأيمان التي يقع فيها الأيمان جميعا أو أحدا ما قبل الآخر
ما الاستثناء الذي يكون من ذلك الصنف وغيره	ما من الإيلاء في الوقت الذي لا يدري أيكون أو لا يكون
ما اليمين الذي يخلع أن لا يجلس على شيء مجلس	ما من الطلاق الذي يكون فيه الخيار بوقوعه على امرأة
ما من الأيمان في العتق الذي يملكه أو يملكه	ما الرجل يخلع بالعتق أمانة ثم يموت قبل أن يفي وقد وطئ بعضهن
ما الاستثناء الذي يهدأ به قبل اليمين واليمين الذي يعضد أحدهما صاحبه	ما الطلاق الذي يقع بقوله أحرأ امرأة أتزوجها

ما الاستثناء الذي يقع على الرضا والرضا والجماع

الحنف المقتدر



أمن الزمان الذي لا يجب الرجل على نفسه الصدقة	أمن الفرقة في المرض الذي يوارثان أو لا يوارثان
أمن الطلاق الذي يحيزه الزوج فيجوز أو لا يجوز	أمن الدعوى
أمن جعل الرجل امرأته إلى غيره بالتوفيق غيره	أمن الدعوى والبيئات
أمن الزمان التي يقع فيها الخشيش والبر لا يقع	أمن الدعوى أيضا
أمن الدعوى والبيئات أيضا	أمن الدعوى والبيئات أيضا
أمن دعوى الرجلين والرجلين بينهما	أمن الدعوى التي يكون بعضها أو من بعض
أمن نكاح العبد والخلع في ذلك والليل	أما يكون الرجل فيه خصما من النسب والولاة وما لا يكون
أمن جنابة العبد وعليهم دين	أما يكون الرجل فيه خصما ويدفع الخصومة عن نفسه مما يذكر أنه لغيره
أمن النكاح والخلع	أما لا يكون الرجل فيه خصما مما يدعي فيه الخصومة والوكالة
أمن تزوج المكاتبه والأمة على المكاتبه والملاعنة ونفي الولد	أما تكون فيه خصما فيما لو هلك في يده
أمن النكاح ما تنقص من الصداق أو يزيد	أما يكون الرجل فيه خصما بالقرار بغير معاينة القبط
أمن النكاح والفرقة في المحبوب والغيب	أما يعطى القاضي فيه بالبيينة والقرار في العبد والداية
أمن ما يقع على البينة من الزوج والبراة التي يفرق بينهما	أمن الشهادة في الميراث الذي يعطى به الذي في يده
أمن في نكاح المخاطبة	أمن بعض بعض عبيد أو أبيض بعضه وهو يدعي أنه حر لئلا هو جنايته وشهادته
أمن الوكالة في التزوج والنقص من الوكيل قبل الإجازة	أمن النكاح بين العبد والأمة والخييار لها
أمن النكاح بين العبد والأمة والخييار لها	أمن النكاح أيضا في باب النكاح كالميراث في باب البيع
أمن إجازة النكاح بزيادة الصداق	أمن القرار بالشركة
أمن نكاح المراهقين في العقد الذي يكون ولم يجز ثم يفسد	أمن القرار أيضا

أمن القرار في المرض لو ارث أو لغيره	أمن القرار باستيفاء المال من الوارث أو من عياله والأبواب
أمن القرار بغير استيفاء الدين والمكانة في الصحة وعلمه دين	أمن القرار بغير استيفاء الدين وإبراء الجراحات
أمن القرار بغير استيفاء الدين وإبراء الجراحات	أمن القرار الذي يقرب له الوارث بقدر الوارث لغيره
أمن القرار الذي يقرب له الوارث بقدر الوارث لغيره	أمن القرار بالمال الذي يكون قضاة وما لا يكون
أمن القرار أيضا	أمن القرار أيضا
أمن القرار في البيع في فساد وغير فساد	أمن القرار باستيفاء المال من الوارث أو من عياله والأبواب بغير القبط
أمن القرار باستيفاء المال من الوارث أو من عياله والأبواب بغير القبط	أمن القرار بالعبء الذي يرد به أو لا يرد
أمن القرار بالعبء الذي يرد به أو لا يرد	أمن القرار الوارث بالعتق ممن يكون بعض من أقرله
أمن القرار الوارث بالعتق ممن يكون بعض من أقرله	أمن القرار الذي يعرض عبيده وله ثم يموت قبل البيان
أمن القرار الذي يعرض عبيده وله ثم يموت قبل البيان	أمن القرار في القضا في البيع الذي يرد والذي لا يرد
أمن القرار في القضا في البيع الذي يرد والذي لا يرد	أمن القرار الذي قد اعتق عبدا له بحكم ما قال
أمن القرار الذي قد اعتق عبدا له بحكم ما قال	أمن القرار الميراث في دار من أصل الورثة ومن غيره في ميراثها شفعين
أمن القرار الميراث في دار من أصل الورثة ومن غيره في ميراثها شفعين	أمن القرار المرأة بالبرق وهي تحت زوج نكح ما قالت
أمن القرار المرأة بالبرق وهي تحت زوج نكح ما قالت	أمن القرار في الميراث التي يكون لها الأقل من الميراث
أمن القرار في الميراث التي يكون لها الأقل من الميراث	أمن القرار بالبيع من البايع والامرؤ المأمور بحمد
أمن القرار بالبيع من البايع والامرؤ المأمور بحمد	أمن القرار الذي يختلف فيه المنطق وهو جابز
أمن القرار الذي يختلف فيه المنطق وهو جابز	أمن القرار المكاتب للمولود الأجنبي في صحته أو في مرضه
أمن القرار المكاتب للمولود الأجنبي في صحته أو في مرضه	أمن الرجوع عن الشهادات
أمن الرجوع عن الشهادات	أمن الرجوع عن الشهادة في النكاح والطلاق
أمن الرجوع عن الشهادة في النكاح والطلاق	أمن الرجوع عن الشهادات في الموارث



**كتاب القضاء**

باب الرجوع عن الشهادة على الشهادة  
باب الرجوع عن الشهادة في المال  
باب الرجوع عن الشهادة في قتال العدو عليه  
باب من الشهادات الرجوع عن ذلك  
باب السبي من الرقيق واليهاب نذري

**كتاب الطلاق**

باب من المهر الذي جعل في يد الزوج ويجوز ان  
منه مهور غير  
باب من الطلاق الذي يقع وما يقع منه  
باب من الطلاق الذي يقع قبل النكاح فيقع بطلان  
باب من الطلاق الذي يقع منه واصر من الزنا كلها وما يقع  
باب من الطلاق الذي يقع منه واصر من الزنا كلها وما يقع  
باب من الطلاق الذي يقع منه واصر من الزنا كلها وما يقع

**كتاب النفقة**

باب من النفقة التي تكون بحق من الصبة  
باب من النفقة التي تكون فيه شفعة وما لا يكون من  
باب من النفقة التي تكون فيه شفعة وما لا يكون من  
باب من النفقة التي تكون فيه شفعة وما لا يكون من



٢٥٠

اسم الامير الكبير الاجل العالم محمد بن عبد الله  
عمره ثمانون سنة وولد له وجميع اولاده

بسم الامير الكبير الاجل العالم محمد بن عبد الله  
بكتوت الشرفي وفقه الله تعالى  
لما سيعاه والي كل خير سبيله ومرتقاه  
محمد وآله المزمين

اسم الامير الكبير الاجل العالم محمد بن عبد الله  
عمره ثمانون سنة وولد له وجميع اولاده

MILLET GENEL KUTUPHANESİ  
KISIM : Ferzullah  
ESKİ KAYIT NO. 745  
YENİ KAYIT NO. 20130414  
TASNİF NO.



بسم الله الرحمن الرحيم . وبه نستعين وهو الموفق

الحمد لله على آياته ونعمائه والصلوة على محمد سيد رسله وأنبيائه وعلى آله طاعته من أهل أرضه وسمايه  
وبعد فإني قصدت أن أذكر شرح مسائل الجامع الكبير وأحرف فيه من المبالغة في الإجازة والتطويل  
وأتبعي من ذلك خير سبيل وأتبعن بالله تعالى في إتمامه واستغفمه من الزلل والخطأ فيه أنه تعالى  
قريب مجيب وعليه أنوكل وفيه أئيب **باب الصلاة**  
**أصل الباب** أن الشبهة متى ثبتت بين الإمام والمقتدي أو بين المقتدين في ابتداء الصلوة سمي حكم تلك  
الشبهة ما لم يشه جميع أفعال الصلوة لأن التعميم لا يتردد لأنها وإن تارة في أفعال الصلوة فما بقي شيء من  
أفعال الصلوة ثبتت الشبهة وإذا ثبتت بأثناء الصلوة تنتهي حكم تلك الشبهة لأن أفعال الصلوة من حق  
الإمام لأن المقتدي بالآقتداء التزم متابعة الإمام والمتابعة فيما بقي من صلوته لا فيما مضى إذا المتابعة  
والمشاركة فيما مضى لا يتصور **وحرف آخر** أن تصرف التبعين إذا صار في محلاً قابلاً للتغيير  
بجمل والأفلا إذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله عليه المرأة إذا أخذت في صلوة واجرة بأن اقتداء بالإمام  
واجرة وهما لا حقدان فذهبا وتوضا وجاء أو قامت المرأة بهذا الرجل فسدت صلوة الرجل وجازت صلواتها  
وأصل هذا أن محاذاة الرجل المرأة في صلوة مطلقة مشتركة بينهما توجب فساد صلوة الرجل عند خلاف  
المشايخ في حجة الله عليه له أن محاذاة المرأة الرجل لا توجب فساد صلوة المرأة فلا توجب فساد صلوة  
الرجل والجامع بينهما أن المحاذاة لا تنحصر في شيء من أركان الصلوة وشرايطها لأن الرجل إذا خطأ مكان  
صلوته ففسد صلوته كالمقتدي إذا تقدم على الإمام وإنما قلنا ذلك لأن مكان الرجل في صلوة مشتركة الإمام  
المرأة لأن الشرع أمر بتأخير المرأة عن الصلوة والسلام وأخروهن من حيث أخرهن الله تعالى  
وإذا افترض عليه تأخيرها صار مكان صلوته إماما باضرورة فإذا اخطى مكانه ففسد صلوته إذا ثبت  
هذا نقول وحذفت المحاذاة في صلوة مشتركة بينهما لأن الأحق خلف الإمام لأن حكم الشبهة الواقعة  
في التعميم قائم على ما مر ولهذا لا قراءة عليه ولو سها لا سجود عليه ولو تخاذيا في الطريق اختلف  
المشايخ فيه هذا إذا كانا لا حقين فإن كانا مسبوقين فحاذت المرأة الرجل في القضا لا تفسد صلوة

الرجل لأنه لم يوجد المحاذاة في صلوة مشتركة لأن المسبوق كالمتفرد لأن حكم الشبهة قد انتهى بانتهاء صلوة  
الإمام وعليه ما مر ولهذا يجب عليه القراءة ولو سها يجب عليه سجود السهو فلم يوجد حكم المحاذاة في  
صلوة مشتركة فلا يفسد صلوته **قال** اقتدا المقيم بالمسافر فيصيح في الوقت وخارج الوقت  
واقترنا المسافر بالمقيم في صلوة لا تتغير بالسفر كذلك أما في صلوة تتغير بالسفر فإن كان من ذلك وقت  
الأربع يصيح في الوقت ولا يصيح خارج الوقت لأن فرض المقيم لا يتغير بالاقتران وكان اقتداء مقتضى  
بمقتضى أو متنفذ لمقتضى يجوز **أما** اقتدا المسافر بالمقيم بوجوب بغير فرضية لأنه بغيره  
متابعة الإمام وكان تصرف تغييره فإدام الوقت قائما كان فرضه قابلا للتغيير فيصير فرضه  
وفرض الإمام واحدا **أما** إذا خرج الوقت تغير الفرض في ذمته ركعتين فلا يقبل التغيير فيصير اقتدا  
مقتضى متنفذ لأنه إن كان في الشئ الأول فالقعدة فرض في حقه نقل في حق الإمام ولا يلزم  
على هذا إذا ترك الإمام القراءة في الأولى بغير فرض عليه القراءة في الأخيرة فلا يكون اقتداء بمقتضى  
بمتنفل هذا لا يجوز لأننا نقول إذا ترك القراءة في الأولى بغير فرض عليه القراءة في الأخيرة قضائهما  
والقضاء ينقل في محل الأداء فحلت الأخيرة عن القراءة حكما فيؤدي إلى ما ذكرنا والله تعالى أعلم

**باب المستحاضة أصل الباب**

أن الاستحاضة وما هو بعناها في حكم الحرف الذي لم يرب سلس البول واشتظا والظن ونحو ذلك  
يتو صلوات كل صلوة ويتقدر طهارتها بالوقت عندنا فيجعل الوقت ما يعاظمه وحكم الحرف إقامة  
للو وقت مقام الاداسه لا وقال الشافعي رحمه الله عليه مؤصل كل صلوة مكتوبة وقال مالك  
رحمه الله المستحاضة لا تؤم وأقر عرف في المختار **وحرف آخر** أن الوضوء الواقع للسيلان  
ينقص خروج الوقت ويحدث آخر ولا ينقص سبيل آخر في الوقت والوضوء فسطح الوضوء واقعا  
للسيلان أن يكون الدم مقارنا له أو طارعا عليه في الوقت وهو محتاج إليه للسيلان **وحرف آخر** لاجل  
أن زال العذر قبل الشروع في الصلوة أو بعد الشروع قبل الإتمام منع الشروع والإتمام والمضي بطهارة  
العذر وزواله بعد الإتمام لا يؤثر في نقص ما مضى لأن ما مضى حصل مؤدا بظاهرة العذر حالة

وإذا كان مقتضى خروج الوقت في وقت آخر كان مقتضى خروج الوقت في وقت آخر



الْعُذْرُ إِذَا عُرِفَ هَذَا نَقُولُ قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ الْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا تَوَضَّأَ لِأَوَّلِ الْوَقْتِ وَلَبَسَ  
لِخُفِّ عَلَى السَّيْلَانِ ثُمَّ حَدَّثَتْ حَدَّثًا آخَرَ تَوَضَّأَتْ وَمَسَحَتْ عَلَى خَفَيْهَا مَا دَامَ الْوَقْتُ قَائِمًا لِأَنَّ الْوَقْتَ  
مَانِعٌ ظُهُورُ حَكْمِ الْحَدَّثِ عَلَى مَا مَرَّ فَكَانَ حُكْمُهَا حُكْمُ الصَّحِيحِ ثُمَّ لَوْ ذَهَبَ الْوَقْتُ تَوَضَّأَتْ هَلْ مَسَحَ عَلَى  
خَفَيْهَا فَقَدْ عَلِيَ أَرْبَعَةٌ أَوْ جِهَةٌ أَمَّا إِنْ كَانَ الدَّمُ سَائِلًا عِنْدَ الْوُضُوءِ وَاللَّبْسُ جَمِيعًا أَوْ كَانَ سَائِلًا عِنْدَ الْوُضُوءِ  
مَنْقُطًا عِنْدَ اللَّبْسِ أَوْ كَانَ مَنْقُطًا عِنْدَ الْوُضُوءِ سَائِلًا عِنْدَ اللَّبْسِ أَوْ كَانَ مَنْقُطًا عِنْدَ الْوُضُوءِ  
وَاللَّبْسُ جَمِيعًا فِي الْفَضْلِ الرَّابِعِ مَسَحَ بِالْإِصْبَاعِ لَهَا مِنْزِلَةُ الْأَصْحَاءِ فِي الْفُضُولِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَنَا لَا يَسُحُّ  
وَعِنْدَ زُفَرٍ يَسُحُّ لَهُ إِنْ الْعُذْرُ لَمَّا اسْقَطَ حَكْمَ الْحَدَّثِ فِي حَقِّهَا صَارَتْ كَالْأَصْحَاءِ فَحَصَلَ اللَّبْسُ عَلَى  
طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ لَنَا إِنْ الْوَقْتُ مَانِعٌ ظُهُورُ حَكْمِ الْحَدَّثِ الْمَقَارِنُ لِلْوُضُوءِ أَمَّا مَخْرُجُ الْوَقْتِ لَيْسَ  
بِحَدَّثٍ فَإِذَا ذَهَبَ الْوَقْتُ نَالَ الْمَانِعُ فَظَهَرَ حَكْمُ الْحَدَّثِ الْمَقَارِنُ لِلْوُضُوءِ فَيَصِيرُ اللَّبْسُ حَاصِلًا عَلَى  
غَيْرِ وَضُوءٍ وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ حَكْمُ هَذَا الْبَيِّنِ فِي فَسَادِ الصَّلَاةِ الْمُوَدَّاةِ فِي الْوَقْتِ لِلضَّرُورَةِ  
وَلَا ضَرُورَةٍ فِي حَقِّ الْمَسْحِ بَعْدَ الْوَقْتِ قَالَ **صاحب الجرح السَّائِلُ** إِذَا تَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ  
انْقَطَعَ الدَّمُ فَهَذِهِ الْمَسْئَلَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَجْهِ أَمَّا إِنْ تَوَضَّأَ وَالدَّمُ مَنْقُطٌ وَصَلَّى وَالدَّمُ مَنْقُطٌ وَدَامَ  
الْانْقِطَاعُ أَوْ كَانَ سَائِلًا عِنْدَ بَيْتَيْهَا جَمِيعًا ثُمَّ انْقَطَعَ وَدَامَ الْانْقِطَاعُ أَوْ كَانَ مَنْقُطًا عِنْدَ الْوُضُوءِ  
سَائِلًا عِنْدَ الصَّلَاةِ أَوْ كَانَ سَائِلًا عِنْدَ الْوُضُوءِ مَنْقُطًا عِنْدَ الصَّلَاةِ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ جَارَتْ صَلَاتُهُ  
وَلَا يَعْدُ شَيْبًا لَهَا أَذَى بِطَهَارَةٍ كَامِلَةٍ وَكَذَلِكَ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي لِأَنَّ الْعُذْرَ قَائِمٌ كَالْحَالَةِ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ  
وَكَذَلِكَ فِي الْوَجْهِ الثَّلَاثِ لِأَنَّ الْعُذْرَ لَهَا يَعْتَبَرُ لِأَجْلِ الْأَدَاءِ وَأَنَّهُ قَائِمٌ وَقَدْ أَدَّى فِي الْوَجْهِ الرَّابِعِ  
يُعَدُّ الصَّلَاةُ لِأَنَّهُ صَلَّى بِطَهَارَةٍ الْعُذْرُ عِنْدَ زَوَالِ الْعُذْرِ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ سَائِلًا عِنْدَ الشَّرُوعِ ثُمَّ  
انْقَطَعَ فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ صَلَّى بَعْضُهَا عِنْدَ زَوَالِ الْعُذْرِ وَصَارَ كَالْعَارِي إِذَا وَجَدَ الْعُسْرَةَ فِي خِلَالِ  
الصَّلَاةِ ثُمَّ قَالَ لَا يُعَدُّ صَلَاةً بَعْدَ ذَلِكَ بَلْ تَوَضَّأَ لِلظُّهْرِ ثُمَّ انْقَطَعَ الدَّمُ وَصَلَّى وَدَامَ الْانْقِطَاعُ  
إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ تَوَضَّأَ وَصَلَّى الْعَصْرَ وَدَامَ الْانْقِطَاعُ حَبِيبٌ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الظُّهْرِ دُونَ الْعَصْرِ لِأَنَّهُ  
أَدَّى الْعَصْرَ عَلَى حَسَابِ جَوَازِ الظُّهْرِ الْمَوْضِعُ مَوْضِعُ الْاِسْتِبَاةِ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي إِنْ ذَلِكَ انْقِطَاعٌ بَرُّدٌ

لأنه إذا انقطع طهارة كالمسح فلو فسدت ما بقيت باقية بالترتيب ولا وجه الجمع بينهما

الوجه

بِإِسْتِوَعْبِ وَقْتِ صَلَاةٍ كَامِلَةٍ وَلَا قِصَارَ كَالنَّاسِ هَذَا اسْتِوَعْبَ الْانْقِطَاعُ وَقْتُ الْعَصْرِ وَلَوْ سَالَ  
الدَّمُ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الظُّهْرِ وَلَا إِعَادَةُ الْعَصْرِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِانْقِطَاعٍ بَرُّدٌ وَفَكَانَ  
بَطْهَارَةُ الْعُذْرِ مَعَ قِيَامِ الْعُذْرِ قَالَ **مُسْتَحَاضَةُ** تَوَضَّأَتْ لِلْعَصْرِ وَالدَّمُ سَائِلٌ وَشَرَعَتْ  
فِي الصَّلَاةِ ثُمَّ دَخَلَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ اسْتَقْبَلَتْ وَلَا تَبْلِي لِأَنَّ بَدْءَ الْوَقْتِ يَظْهَرُ حَكْمَ الْحَدَّثِ  
السَّابِقِ فَتَبَيَّنَ إِنْ الْحَدَّثُ كَانَ مُقَارِنًا لِلْوُضُوءِ وَالْبَاشِرُ فِي الْحَدَّثِ الطَّارِي فِي الْمَقَارِنِ قَالَ  
وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الدَّمُ سَائِلًا حِينَ الْوُضُوءِ فَشَرَعَتْ فِي الصَّلَاةِ ثُمَّ دَخَلَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ مَضَتْ عَلَى صَلَاتِهَا لِأَنَّ  
ذَهَابَ الْوَقْتِ لَيْسَ بِحَدَّثٍ لِأَنَّ الدَّمُ كَانَ مَنْقُطًا عِنْدَ الْوُضُوءِ فَإِنْ سَالَ الدَّمُ فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ ثُمَّ دَخَلَ  
وَقْتُ الْمَغْرِبِ اسْتَقْبَلَتْ لِأَنَّهُ مَا سَالَ الدَّمُ وَلَمْ يَفْسُدِ الصَّلَاةُ كَانَ الْوَقْتُ مَانِعًا فَإِذَا ذَهَبَ  
الْوَقْتُ ظَهَرَ حَكْمُ الْحَدَّثِ الَّذِي وَجَدَ فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ فَفَسَدَ ذَلِكَ الْجُزْءُ وَيَفْسُدُ الْكُلُّ ضَرُورَةٌ  
قَالَ **مُسْتَحَاضَةُ** وَلَوْ تَوَضَّأَتْ لِلظُّهْرِ وَصَلَّتْ وَالدَّمُ سَائِلٌ فَانْقَطَعَ وَتَوَضَّأَتْ لِلْعَصْرِ وَصَلَّتْ ثُمَّ سَالَ  
الدَّمُ لَمْ تُعَدِّ لِأَنَّ رُضُوءَهَا لِلظُّهْرِ انْتَقَضَ بِمَخْرُجِ الْوَقْتِ وَهَذَا الْوُضُوءُ وَقَعَ لَوْ قَامَ الْعَصْرُ وَقَدْ طَرَأَ  
عَلَيْهِ السَّيْلَانُ وَكَانَتْ طَهَارَةُ الْمُسْتَحَاضَةِ فَلَا يَنْقُضُ السَّيْلَانُ فِي الْوَقْتِ فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ  
فَأَحْدَثَتْ حَدَّثًا آخَرَ وَتَوَضَّأَتْ لَهُ وَالدَّمُ مَنْقُطٌ فَدَخَلَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ لَمْ تُعَدِّ الْوُضُوءَ لِحَقِّهِ إِنْ بَانَ فَقَالَ  
يَنْبَغِي أَنْ يَنْقُضَ الْوُضُوءَ لِأَنَّ ذَهَابَ الْوَقْتِ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ الْوَاقِعَ لِلْسَّيْلَانِ وَهَذَا الْوُضُوءُ وَقَعَ لِلْسَّيْلَانِ وَهَذَا لَمْ  
يَنْقُضِ السَّيْلَانُ فِي الْوَقْتِ وَالْجَوَابُ **مُسْتَحَاضَةُ** إِنْ السَّيْلَانُ لَيْسَ بِمَقَارِنٍ لِلْوُضُوءِ وَحَقِيقَةٌ إِلَّا إِنْ  
الْوَقْتُ أَقِيمَ مَقَامَ الْأَدَاءِ فِي مَنْعِ ظُهُورِ الْحَدَّثِ لَا فِي جَعْلِ الْحَدَّثِ الْمَعْدُومِ حَقِيقَةً مُوجُودًا فَإِنْ تَوَضَّأَتْ  
فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ مَعَ هَذَا لَمْ يَسَّأَلِ الدَّمُ فَعَلَيْهَا الْوُضُوءُ لِأَنَّ ذَلِكَ الْوُضُوءَ لَمْ يَحْدِثْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ وَكَذَلِكَ  
إِذَا أَحْدَثَتْ حَدَّثًا آخَرَ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ تَوَضَّأَتْ ثُمَّ سَالَ الدَّمُ إِعَادَتِ الْوُضُوءِ لِأَنَّ الْوُضُوءَ لَمْ يَقَعْ لِلْسَّيْلَانِ  
بَلْ أَحْدَثَ آخَرَ فَلَمْ يَكُنْ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ لِأَجْلِ السَّيْلَانِ فَيَنْقُضُ السَّيْلَانُ مَا مَرَّ فِي الْأَصْلِ وَاسْتَدْرَكَ عَلَى أَعْلَمِ

**باب السجدة أصل الباب**

إِنْ أَحْدَثَ جَلَسَ الْبَلَاوَةَ وَآيَةُ السَّجْدَةِ تَوْجِيحًا دَلِيلًا وَأَنَّ الْمَتَكْرَرَةَ حُكْمًا فِي حَقِّ جُوبِ السَّجْدَةِ لِأَنَّ



المجلس جامع لا يتكرر باعتبار الحاجة كما في الاجاب والقبول في العقد وهنا وجدت الحاجة لان الانسان  
يحتاج الي تكرار آية السجدة في مجلس واحد للتحفظ او للتعليم او للاعطاء وغير ذلك فلو قلنا بتكرار السجدة  
يؤدي الى الحرج **لو** ان السجدة الصلواتية لا تؤدي خارج الصلوة لانها من جملة افعال الصلوة  
اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله اذا قرأ آية السجدة مرارا في مجلس واحد يكفي سجدة واحدة لما  
ذكرنا الا اذا ابتدأ المجلس بان يخرج ثم عاد او اشتغل بعمل آخر فنبتقض المجلس معني فتتكرر السجدة لانه  
لا حاجة عند اختلاف المجلس ولو قام في مكانه فقد اثنائيا لا سجدة عليه ثانيا لانه ربما يحتاج الي القيام  
للتعليم وكذلك لو مشى خطوة او خطوتين لان المعلم قد يحتاج اليه ولا يتبدل به المجلس بخلاف  
خيار المخيرة حيث يبطل بقيامها لان ثمة الحكم معلق بالاعراض والقيام دليل الاعراض لان حالة الجلوس  
اجمع للذي وتلك الحالة حالة الحاجة الي الرأي فالقيام دليل الاعراض اما هنا بخلافه قال  
فلو قرأ ثم قام في مكانه ودخل في الصلوة ثم قرأ تلك الآية فان سجد للآية الأولى يسجد للثانية لانه لا يمكن حمل  
الثانية على الاولى لانها اقوي من الاولى لانه يتعلق بها جواز الصلوة وان لم يكن سجد للآية الأولى يسجد للثانية  
لانها اقوي فان سجد في الصلوة انقطع الشغل وان لم يسجد حتي فرغ من الصلوة لم يسجد لانها صارت  
صلواتية وعلي رواية نوابي سليمان الاولى تستتبع الثانية لانها سبق فكان في حق الثانية تكرارا  
وذكر القاضي الامام ابو عاصم العامري ان كل واحدة تعتبر اضلا وقد عرفنا في موضعه قال  
فان قرأ علي ظهر الدابة مرارا وهي تسير فان كانت في الصلوة بكفيه سجدة واحدة لان الصلوة جامعة  
للمجلس وان لم يكن في الصلوة فقد تبدل المجلس لان سير الدابة مضاف الي ذاكها فكان كاختلاف  
مكانه بخلاف السفينة لانها لا تجري باختياره فلا يضاف الي فعله فان قرأها في ركعة وسجد  
لها ثم عاد فقد لم يسجد لاتحاد المكان ولو قرأ في الركعة الثانية القياس ان لا يسجد وهو قول  
اي يوسف رحمه الله وفي الاستحسان يسجد وهو قول محمد رحمه الله وجه القياس ان التحريمه او جيب  
اتحاد المجلس وجه الاستحسان اننا لو قلنا باتحاد القراءة في الركعتين خلت احدي الركعتين عن القراءة  
ففسد لان كل ركعة اصل في القراءة فلا بد من القول بتعدد القراءة عند تعدد الركعة وعند ذلك تعدد

السجدة قال — الموتر اذا قرأ آية السجدة خلف الامام فسمعها الامام والقول لا يسجد في الصلوة  
بالاجماع وكذلك اذا فرغوا من الصلوة عندي خفيفة واي يوسف رضي الله عنهما وقال محمد رحمه  
الله عليه يسجدون بها لانه ان الموجب للسجدة قد وجد وهو السماع وزال المانع وهي الصلوة لهما ان المقتضي  
محجور عن القراءة بدليل قراءة الامام عليه وتصرف المحجور لا يتعلق به حكم كتصرف الصبي والعبد  
بخلاف الحايض والحائض لانها من بيان غير محجورين فان سمعوا من ليس معهم في الصلوة يسجدون اذا فرغوا  
من الصلوة لانها ليست من صلواتهم لان السماع ان وجد في الصلوة لكنه بناء علي التلاوة وهي خارج الصلوة  
وكذلك اذا سمعوا من مضى آخر لا يسجدون في الصلوة لانه لم يوجد في صلواته فلو قرأ الامام تلك السجدة  
في الصلوة يسجد لها في الصلوة ونحل الاولى على هذا لانها اقوي وان لم يسجد بطلت عنه لانها صارت صلواتية  
فلا تؤدي خارج الصلوة **باب من الطهر في الوضوء والتوب**

**هذا اصل الباب** ان ترك القياس بالضرورة وجوز ذلك لرفع الحرج لان الحرج منه في النص  
ومواضع الضرورة مستثناة عن قسبة الاصول اذ عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله عليه اذا غسل  
التوب النجس في تلك الاجنات وعصر في كل مرة خرج من الثالثة طهرا والقياس ان لا يطهر ابدا لانه  
من غسل في اجناتة ينجس الماء لمجاورة النجاسة فاذا اخرج اخرج من ما نجس فاذا غسل في الثانية ينجس  
ايضا هكذا وان كرر فلا يطهر الا بصب الماء عليه او بالغسل في الماء الجاري الا ان ترك القياس لمكان الضرورة  
لان كل احد لا يجزم بما جازى او من نصب الماء عليه حتي يغسله او لان العادة جرت بالغسل في الاجنات  
فلو قلنا لا يطهر يودي الى الحرج وهذا اذا كانت النجاسة غير مريية فان كانت مريية قطهارة التوب  
بزوال اثرها حتى لو زال بالمرارة الواحدة يطهر ولو لم يزل بالغسل ثلثا لا يطهر الا اذا كان مما لا يزول  
اثره بالغسل فيجئد يطهر بالغسل عندنا وعند الشافعي رحمه الله عليه لا يطهر بل يقرض بالمقراض  
وقد عرف في موضعه هذا حكم التوب واما حكم المياة فكلها نجسة لمجاورة النجاسة فلو اصاب من الماء  
الاول ثوبا يطهر بالغسل مرتين ولو اصاب من الماء الثاني يطهر بالغسل مرة ولو اصاب من الماء الثالث يطهر  
بالعصر لان حكم المياة في المحل الثاني ما هو حكمها في المحل الاول ما ذكرناه فكذا في المحل الثاني واما حكم



الاجابات فالاجابة الاولى تظهر بالعضل من بين والثانية بمره والثالثة بالرافة الماعنها هذا اذا كانت  
النجاسة في الثوب فلو كان في العضو فالعضو بمنزلة الثوب عند محمد رحمه وقال ابو يوسف رحمه الله العضو  
لا يظهر الا بالصب وكذا الجنب اذا اغتسل في الآبار فعلى هذا الخلاف لا يمسح برحمته الله ان ترك  
القيام لعله يخرج وعادة الناس بالعضل في الاولى وهذا غير موجود في العضو ومحمد رحمه الله ان المعبر  
هو الجملة دون الافراد والعضو قد وعلى ان من الاعضاء ما لم يكن صب الماء عليه كالغفم والانف وغوئها  
فلو غسل العضو المغسل ثلثا في اجانته واربعة لا يجوز التوضوء به لانه اقيم به قرينة نصا والمأمور لا  
علاوة الثوب اذا غسل رابعا لانه لم يقر به قربة له

**باب في اجابته**  
ان راي المجتهد حجة من حجج الشرع وبذلك راي المجتهد بمنزلة  
انتساج النص بحال في المسئلة دون المناهي ان المسبوق فيها يقضي له المنفرد فينبع  
راي نفسه واللاحق كانه خلف الامام فينبع راي الامام ما لم يظهر خطأ ولا يقين وقد اختلف الصحابة  
رضي الله عنهم في تكبيرات صلوة العبد روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه في الاشارة وخروعة من اليها ان  
انه يكبر تسعا تكبيرة الافتتاح وتكبيرات الركوع منها والرواية مستثناة في الاولى وثلاث في الثانية وبوالى  
بين القرائين في الركعتين به اخرا صحابا رضي الله عنهم وعن علي رضي الله عنه في عيد الفطر يكبر احد عشر  
فيكون الروايات ثمانية في كل ركعة اربعة وبدا في كل ركعة بالقرآنة وفي عيد الاضحى ختار عن ابن عباس رضي الله عنه  
في رواية ثلثة عشر وفي رواية ثلثي عشر وتكبيرات الركوع وتكبير الافتتاح منها ويبدأ بالتكبير في الركعتين  
جميعا وعن ابن مسعود رضي الله عنهما انه يكبر خمسة عشر ثلث اهل بيته واثني عشرة زوايد مست  
في الاولى ستة في الثانية وعن ابي بكر رضي الله عنه في رواية اخرى ست عشر تكبيرة والثالثة في رضى الله عنه  
اخر يقول اي يكره رضي الله عنه وهذا امر لا يعقل بالايضا لانه ان كلا منهما روى عن النبي عليه  
الصلوة والسلام الا ان عليا رضي الله عنه روى عن محمد بن عمرو بن مسعود رضي الله عنهما لقوله عليه السلام  
اربعة كاربعة الجنازة اربعة تكبيرات متواليات والمأيقع اربع تكبيرات متواليات اذا كانت الزوايد  
ثلثا وبوالى من القرائين حتى يصير الزوايد مع تكبيرة الافتتاح في الركعة الاولى اربعا متواليات وفي الثانية

مع تكبيرة الركوع اربعا متواليات ايضا لكن تكبيرات الزوايد اشبه بتكبيرة الافتتاح وكان الضم اليها اولى لان  
الناس تعارفوا في زماننا الصلوة على من هب من عبائهم رضي الله عنه لان اختلفا من آل عباس رضي الله عنه اذا  
عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل انتهى الى الامام في صلوة العبد والامام في الركوع يكبر قائما فان امكنه ان  
يأتي بتكبيرات العبد يدرك الركوع فعلا لانه لو لم يفعل يفوته عن محله وان لم يكن ذلك يركع ويستغل  
بتسبيحات الركوع عن ابي يوسف رحمه الله وقال ابو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما يشغل بالتكبيرات  
لما ان السبيح في محله والتجديد في غير محله والامام في الباقي في محله اولى لهما ان التكبيرات واجبة  
في نفسها والتسبيح ليس بواجب والامام في الباقي لان الوجوب امر يرجع الى الذات وكونه  
في محله يرجع الى المحل والترجيح للمعنى في الذات اولى واذا اتي بالتكبيرات في الركوع لا يرفع يديه لان وضع  
اليدين في الركعة في الركوع سنة ورفع اليدين عند التكبير ايضا سنة الا ان الوضع في محله وهو الركوع والرفع  
في غير محله كان الوضع اولى فان رفع الامام راسه قبل ان ياتي بهو بالتكبيرات بطلت عنه لان هذه  
القومة غير معتبرة حتى يصير يداها مديرا للركعة ولا ياتي بها في الثانية ايضا لان هذه التكبيرات  
ليقال في الثانية لها اتمام على حدة ولو ادرك الامام بعد ما رفع راسه لا يقضي في هذه القومة لانه  
يقضي الركعة الاولى مع التكبيرات قال المسبوق بركعة اذا كان يري تكبير من مسجود رضى  
الله عنه وقد ذكر الامام تكبير ابن عباس رضي الله عنه عمل راي نفسه لان المسبوق في حكم المنفرد وذلك  
اذا لم يكن مسبوقا بركعة لكنه سبق بالتكبير فحسب لما ذكرنا واذا كان المقري بعد ما شرع الامام  
في القراءة ياتي بالتكبيرات اذا كان في صلوة العبد هلك ياتي بالتساوي عن الجصاص انه ياتي وعن ابن المبارك  
انه لا ياتي لانه سنة والاسماعع واجب ومن المشايخ من قال ياتي في صلوة يجاف في فيها ولا ياتي في صلوة  
يخبر فيها بالقراءة وان لم يسبق بشي كبر تكبير الامام الا اذا كبر الامام شيئا لم يكبر به احد من الفقهاء  
وقد اجمع من الامام اما اذا اجمع من المكبرين كبروا ان كبروا لانه يحتمل ان يكون الغلط من جهة  
المكبر في السماع وان ياتي بشي ليس عليه اول من انشد الماعل عليه ولو شرع في الصلوة مع الامام ثم نام  
ثم استيقظ كبر بران الامام لانه اجوز استشهد محمد رحمه الله عليه بسايل للفرق بين المسبوق واللاحق



لان المشيورة منقورة والاحق خلف الامام قال الامام اذا تلاية السجدة وسجد ثم جازل واقتري به نادا  
قال الرضا ما سبق به لا يسجد تلك السجدة واذا ترك الامام القعدة الاولى اذا اقتري برجل قد سجد للمسهو فان  
المسهو لا يسجد للمسهو واذا اقتري بالناس والامام من يفتت بعد الركوع والمفتري من يفتت  
قبل الركوع في آخر الصلوة ثم قام الى قضا ما سبق به فانه يفتت قبل الركوع ولا يتابع الامام في جميع ذلك  
بخلاف اللحق قال ولو سبق الركعة والامام يري تكبير من مسعود رضي الله عنه والرجل يري  
ذلك ايضا فقام الى قضا ما سبق به فعمل فيها ما يصنع الامام في ثابته يقرأ ثم يكبر وذكر في التواتر انه  
يكبر ثم يقرأ لانها اول صلوته حكم وجهه ظاهر الرواية انه متى فعل ذلك يكون هو الباين التكبيرات  
وقد اجمع الناس على خلافه قال الامام اذا كان يري تكبير من مسعود رضي الله عنه فزاد بالقراءة  
سائيا فلما قرأ الفاتحة فذكر يعود ويكبر لان محله قائم ويعيد القراءة لانه تركها على وجه الرخص لا على  
وجه التهام وعليه سجدة السهو لانه اخر الواجب ولو تذكر بعد الفراغ من الفاتحة والسورة لا يعيد  
القراءة لانه ما ترك على سبيل الرخص قال افتتح وهو يري تكبير بن عباس رضي الله عنه فصي لكمة ثم دأى  
ان تكبير ابن مسعود رضي الله عنه هو الصواب فعمل ما فعله بن مسعود لانه تبدل ذايه ولا سهو  
عليه لان ما مضى كان على الصحة قبل التبدل وكذلك لو كبر وهو يري تكبير بن عباس رضي الله عنه فلما  
كبر ارتعداى ان تكبير ابن مسعود هو الصواب يتبدل ما بقي ويشغل بالقراءة لانه تبدل الراي ولو كان  
يري تكبير بن عباس رضي الله عنه فري ان تكبير على رضي الله عنه هو الصواب معني في القراءة ولا يعيد  
التكبير لان ما مضى كان على الصحة ولو كبر تكبير بن مسعود رضي الله عنه فلما كبر ارتعدا وشرع في القراءة ثم  
داى ان تكبير بن عباس رضي الله عنه هو الصواب كبر ما بقي لانه تبدل الراي وحل التكبير قائم وهذا القيام  
يعيد القراءة ان كان قرأ الفاتحة وجزها وان كان قراها مع السورة لا يعيد لانه ما ترك على وجه الرخص  
فعل هذا اجمع هذا الوجه في قياسه

اخلف الصحابة رضوان الله عليهم في تكبيرات ايام التشريق في  
البلاية واختم جميعا فانفقوا من الصلوة نحو عمرو وعلي ابن مسعود رضي الله عنهم انه يبدأ بها من صلوة

الغداة يؤمر عرفة واختلفوا في الحكم قال بن مسعود رضي الله عنه بختم بعد صلوة العصر من اول ايام  
التحريم فيكون ثمان صلوات وقال علي رضي الله عنه بعد العصر من ايام التشريق وعن عمر رضي  
الله عنه في رواية كذلك وفي رواية بعد الظهر من ايام التشريق فانفق الشبان منهم نحو  
بن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت وعائشة رضي الله عنهم انه يبدأ بعد الظهر من اول يوم التحريم  
واختلفوا في الحكم قال ابن عباس رضي الله عنه بختم بعد الظهر في ايام التشريق وقال بن عمر  
رضي الله عنه في ايام التشريق بعد الفجر وقال زيد رضي الله عنه بعد العصر في ايام التشريق  
التشريق وابو حنيفة رضي الله عنه اخذ بقول ابن مسعود رضي الله عنه في البلاية واختم جميعا وابو  
يوسف ومحمد رحمهما الله اخذا بقول علي رضي الله عنه فيهما جميعا والشافعي رضي الله عنه اخذ بقول  
بن عمر رضي الله عنه فيهما جميعا لهما ان الروايات قد تعارضت فالأخذ بالاكثر او بالاحتياط  
له ان اجتمعا بالتكبير بدعة لان الواجب في الدعاء الاخفا للنصوص وكان الأخذ بالاقول أولى ثم ان هذا  
التكبير لما يجب على الرجال المقيمين غيب المكتوبات المؤداة جماعة في الامصار وليس على  
المسافرين اذا لم يكن معهم مقيم ولا على النساء الا اذا كن تبعاً للرجال عند اي حيفة رضي الله عنه  
وقال هو على كل من صلى المكتوبة لمانه تبع المكتوبة فيجب على كل من صلاها له حديث على رضي الله  
عنه لا جمعة ولا شريق ولا فطر ولا اضحى الا في مصر جامع والمواد من التشريق والتكبير ولا في غيرها  
بالتكبير بدعة فلا يصح راليه الا حيث انعقد الاجماع وان اقتدي المسافر بالمقيم او المرأة بالرجل  
كبر لانه تبع له وحرمة الصلوة قائمة بعد وقالوا جميعا لا تكبير في التطوع والعدين والوتر ولا تكبير  
في الجمعة قال ولو لم يني صلوات من ايام التشريق فقضاها في غير ايام التشريق من تلك السنة  
او في ايام التشريق من السنة القابلة لا يكبر لان للقضاء وفق الادا وروي عن اي يوسف رحمه الله  
في موضع اخر انه يكبر ولو نسي في ايام التشريق فقضاها في ايام التشريق من تلك السنة كبر لان  
الوقت قائم قال ولو نسي الامام التكبير وقام عاد الي مكانه وكبر ما دام في المسجد لان حرمة  
الصلوة قائمة وان خرج من المسجد لم يجد لانه انقطع حرمة الصلوة وهذا التكبير لا يوي به الا



في حرمة الصلوة ولعن تكبير القوم لان الامام ليس بشرط فيما يؤدى في غير الصلوة فيه وكذلك ان اُخبر  
 متحدا بعد ما سئل قبل التكبير لان حرمة الصلوة بطلت وان سبقه الحدث يكبر قبل ان يتوضأ لما ذكرنا  
 انه يؤتى به في حرمة الصلوة لانه نفس الصلوة وقال بعضهم الافضل ان يتوضأ ثم يكبر قال  
 لو اقتري بالامام في بعض الصلوات التي لا يري الامام التكبير وهو يري ذلك كبر لان هذا ليس  
 من الصلوة لكن يقع في حرمة الصلوة فينبغي ان يري به والافتراء به واذا اجتمع سجدة  
 الشهود والتكبير والتلبية بدا بالسهم لانها تؤدى في الصلوة ثم التكبير لانه يؤدى في حرمة الصلوة  
 ثم بالتلبية لانها تؤدى خارج الصلوة مطلقا

**والاشارة الى** ان موجب اللزوم يثبت باللفظ ولا يقتصر الى النية وعمله  
 اللفظ لا يثبت الا بالنية وما لا محتمل اللفظ لا يثبت وان نوي ان التذرع من الجهد  
 اجاب كالامر من الله تعالى فيما يحتمل الاجاب والخروج عن عهدة الواجب انما يتحقق اذا وافق  
 الادا الواجب ان الاعتكاف الواجب لا يصح بدون الصوم عندنا خلافا للشافعي  
 رحمه الله عليه وقد عرف في المختلف اذ عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله عليه اذا نذر ان يصوم  
 شهرا كان التعيين اليه لا ان ذكر الشهر لتقدير الواجب دون التعيين كذلك اذا نذر ان يعتكف شهرا  
 كان التعيين اليه فرق بين هذا وبين قوله والله لا اكل ولا اشتهى وقوله احزنك هذه الدار شهرا فان  
 في هذين الموضوعين تصرف الى الشهر الذي في الكلام لا الى شهر غير معين ووجه الفرق ان الغرض من  
 البمين منع النفس عن الكلام عند ساس الداعي اليه وذلك ثابت في الحال وفي الاجارة لو صرف  
 الى شهر غير معين فسدت فيجب الصرف الى شهر يليه اما هاهنا بخلافه ثم في النذر بالصوم  
 هو باختيار ان يتابع وان شافق وفي النذر بالاعتكاف عليه ان يتابع ووجه الفرق ان الصوم يقع متفقا  
 على ما عليه المثل لتحلل الليالي التي ليست محل الصوم فلا يثبت التتابع الا بالليل وفي الاعتكاف  
 الاصل هو التتابع لان الاعتكاف بالليالي يصح متعاقبا لا بالليل فلا يثبت التتابع الا بالليل فان نوي بنذر  
 الايام دون الليالي لم يصح لان الشهر تناوّل جملة الايام والليالي فلا يجوز صرفه الى البعض ثم جرد النية

فما اذا قال الله تعالى على ان اعتكف ثلثين يوما وثلثين ليلة ونهى به الايام دون الليالي قال  
 لو نذر اعتكاف ليلة لم يصح لانها ليست بغاية للصوم والصوم شرط للصحة الاعتكاف  
 الواجب ولو نذر اعتكاف يوم يلزمه بصومه فيعتكف من حين طلوع الفجر الى ان تغيب الشمس  
 لان اليوم اسم لهذا القدر ولو نذر ان يعتكف ليلتين يلزمه اعتكاف ليلتين يوميهما الا في رواية عن  
 اي يوسف رحمه الله ولو نذر ان يعتكف يومين يلزمه اعتكاف يومين بليلتيهما لان الليالي اذا ذكرت  
 بلفظة الجمع يدخل فيه الايام كما ان الايام اذا ذكرت بلفظة الجمع يدخل فيه الليالي قال الله سبحانه  
 وتعالى في قصة زكريا عليه السلام تلت ليال سويا وفي موضع اخر ثلثة ايام الا رمزا والقصة  
 قصة واحدة بخلاف اليوم الواحد واللييلة الواحدة لانه لم يرد به الاستعمال فكما اذا قال الله تعالى  
 على ان اعتكف ثلثين يوما يلزمه الاعتكاف بلياليها على ما مر وذلك اذا قال ثلثين ليلة يلزمه  
 الاعتكاف باباها فلو نوي بالايام النهار دون الليالي صحت نيته حتى لا يلزمه في الليالي شي لانه نوى  
 حقيقة لفظه وكذا لو نوي بالليالي دون النهار صح حتى لا يلزمه الاعتكاف اصلا لان الليالي  
 ليست محل للصوم على ما مر ثم اذا نذر اعتكاف يومين لم ينو شيئا يدخل المسجد قبل ان يغيب  
 الشمس وعكف فيه ليلة ويومه واللييلة الثانية ويومه الى ان تغرب الشمس ولا يخرج الا غايط او  
 بول او جمعة وهذا عند اي حنفية ومحمد رضي الله عنهما وقال ابو يوسف رحمه الله لا يدخل اللييلة  
 الاولى الى ان اللييلة الوسطى انما تدخل ضرورة التتابع ولا ضرورة في الاول لهما ان ذكر الايام بلفظ  
 الجمع ذكر ما بانا بها من الليالي على ما ذكرنا لانها دخلت ضرورة قال ولو نذر اعتكاف  
 شهر رمضان صح ويعتكف بالليل والنهار لان الصوم شرط الاعتكاف والشروط تعتبر وجوها  
 في الجملة وان لم يكن لما شرط له مقصودا كالطهارة للصلوة فان لم يعتكف صار واجبا في ذمته  
 مع الصوم لانه لزمه القضا فيلزمه بشرطه فان لم يعتكف حتى دخل شهر رمضان من قبل فاعتكف  
 فيه لم يجزه لانه صار اضلا في الوجوب بعد الفوات فلا ينادي بصوم رمضان فان لم يصم رمضان  
 الاول لعذر فقضاؤه في شهر اخر مع الاعتكاف يجوز لان الصوم الذي كان شرط للاعتكاف

في حرمة الصلوة ولعن تكبير القوم لان الامام ليس بشرط فيما يؤدى في غير الصلوة فيه وكذلك ان اُخبر متحدا بعد ما سئل قبل التكبير لان حرمة الصلوة بطلت وان سبقه الحدث يكبر قبل ان يتوضأ لما ذكرنا انه يؤتى به في حرمة الصلوة لانه نفس الصلوة وقال بعضهم الافضل ان يتوضأ ثم يكبر قال لو اقتري بالامام في بعض الصلوات التي لا يري الامام التكبير وهو يري ذلك كبر لان هذا ليس من الصلوة لكن يقع في حرمة الصلوة فينبغي ان يري به والافتراء به واذا اجتمع سجدة الشهود والتكبير والتلبية بدا بالسهم لانها تؤدى في الصلوة ثم التكبير لانه يؤدى في حرمة الصلوة ثم بالتلبية لانها تؤدى خارج الصلوة مطلقا



بأن عليه وهو منزهة ما لو كان يحكم رجب فلم يصوم واعتكف فصام مع الصوم صح كذا هذا قال  
أحمد إذا انقضت شهر رجب نجس ما كان عند أي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز وعلي  
هذا الخلاف الاعتكاف والصلاة ولو كان أن تصدق في وقت فتصدق قبله جاز بالاجماع لمحمد  
الله هذا مشروعي له تعلق بالوقت فإذا التزمه في وقت لا يجوز قبله كصوم رمضان بخلاف الصدقة  
لأنه لا تعلق لها بالوقت لا يوسف أن الداخل تحت الالتزام تعيين القرنة لا تعيين الوقت فكان  
ذلك الوقت للتأجيل وإذا قال إذا جاز فقل الله تعالى علي أن تصدق أو أصوم ففعل قبله لا يجوز بخلاف  
الفصل الأول قال الفرقان هذا تعليل ولا يكون سببا للوجوب في الحال فكان التعجيل قبل السبب فلا يجوز  
وفي الفصل الأول ذكر سبب في الحال يجوز قال — ولو قال الله تعالى علي صوم شهر متتابع ولا  
ينوي شهرا بعينه لأنه أن يصوم شهرا متتابعاً لأنه أوجب بوصف فبذلك الوصف ولو نذر  
صوم شهر ولو نوي شهرا بعينه صح بئنه لأن هذا منكر قبل التعيين فإذا نوي فقد عين فإن لم ينوي  
شهرا بعينه وأوجب متتابعاً فإن فطر يوماً لأنه الاستقبال لأنه أمكن مراعاة أصل ما التزم  
مع الوصف ولو نذر صوم شهر معين ففطر يوماً لا يلزمه الاستقبال لأننا لو أعينا الوصف في وقت  
الأصل فيقع كل الصوم في غير هذا الشهر فيقضي ذلك اليوم وإن أراد مبياً كغيره وروي عن أي يوسف  
أنه لا يلزمه الفضالة أن اللفظ عمل مجاز فلا يبقى الحقيقة مراداً لنا أن هذا ليس من باب الجمع بل الحقيقة  
والمجاز لأن النذر إيجاب والوجوب علي نوعين بعينه كالمندوب وغيره كالمحلو وعليه فإذا أتى بصيغة  
النذر ونوي كليهما صح لأن يكون لأحدهما حقيقة وللآخر مجازاً قال — ولو نذر صوم يوم غير معين  
لم يجز إلا بالنية من الليل ولو كان معيناً صح بئنه من النهار لأنه تعيين كما في صوم رمضان والأول لم يتعين  
كقضاء رمضان إلا أنها يفترقان من وجه وهو أنه لو صام عن واجب آخر في المنذور المعين جاز وفي صوم  
رمضان لا يجوز وجه الفرق أن إيجاب العبد بحملها له وهو القيل لا في إبطال محليها ما عليه حقاً للشرع  
وإيجاب الله تبارك وتعالى علي إبطال محليها كل الأنواع لأن ركنية الله سبحانه وتعالى لا يتخصص  
بالعصر دون العصر علي هذا الحد يخرج المسائل إذا قال الله تعالى علي أن أصوم رجباً ثم ظاهراً

أمراته فصام شهرين متتابعين عن الظهار أحدهما رجب يجوز عن الظهار لأن إيجابه لم يعمل في إبطال  
محليها للواجب وهو صوم الظهار وعمله لو صام شهرين متتابعين عن الظهار أحدهما رمضان لا  
يجوز عن الظهار لأن المحلية قد بطلت بتعيين رمضان بإيجاب الله تعالى إذا قال لله تعالى علي صوم الأبد  
فصام شهرين عن ظهاره جاز ولو وجب عليه قضاء رمضان فقضاء في شهر قد أوجب عليه صومه جاز  
وصام تلك الأيام من شهر آخر والمعنى في الحل ما بينا له  
أن إذا القيمة في باب الزكاة جائز والقيمة لا بد من اعتبارها غير  
أن عند أي خيفة رضي الله عنه يعتبر القيمة يوم الوجوب لأن الواجب من الابتداء الجزو من المضارب  
والقيمة علي البدل عنه وعندهما يعتبر القيمة يوم الأداء لأن الواجب عندهما في الابتداء الجزو من المضارب  
حينئذ إلا أن العبد ولاية النقل إلى القيمة والنقل بالأداء يعتبر القيمة يوم الأداء  
أن المكليات والموزونات لا اعتبار لجودتها عند المقابلة محلها إذا عرفنا هذا نقول —  
قال محمد رحمه الله رجل له مائة فقير خبطة للتجارة تساوي مائتي درهم حال الحول ووجبت الزكاة  
فيها ثم أزداد قيمتها من حيث السعر حتى صارت تساوي مائتي درهم حتى صارت تساوي  
مائة فإن أتى من عينها أدي بعشرها خمسة اقترت بالاجماع وإن أتى من قيمتها عند أي خيفة رضي  
الله عنه يودي خمسة دواهم اعتباراً للقيمة يوم الوجوب وعندهما في الزيادة يودي عشرة وفي النقص  
درهمين ونصف اعتباراً للقيمة يوم الأداء وإن كان قد استهلك الخبطة بعد الحول فذلك لأن الواجب  
المثل في الزكاة فصالحاً لو كان عينه قابلاً هذا إذا كانت الزيادة والنقصان من حيث السعر فإن كان المعنى في  
الزكاة بأن كانت ندية فذهب بالنراوة أو كانت يابسة فاصابها ما فابتلت اجتمعوا أن في الزيادة  
يعتبر قيمتها يوم الوجوب لأن الحكم لا يظهر في الزيادة بعد الحول كالولد في النقصان يعتبر قيمتها  
يوم الأداء لأنه يصير كأنه ملك شيء من الزكاة فيسقط بقرره من الزكاة وذلك الجارية إذا كانت  
للتجارة فاغورت وانقصت القيمة يعتبر القيمة يوم الأداء لو ملك بعض المضارب ولو كان عوداً  
فأجلى المضارب وأدوات القيمة يعتبر القيمة يوم الوجوب لأن الوجوب لا يسري إلى الزيادة بعد الحول قال



ولذا ذكر في المحطة التجارة محطة جيدة وهي كثر قيمة من النصاب وأقل قدرا منها لا يجوز إلا عن القدر  
المؤدي في ذلك كما يقال يؤمن لما ذكرنا أن الجود بانفراد ما لا قيمة لها وهذا عندنا وقال فر رجم الله  
مخبر عن كل الواجب أن الجود إنما سقطت في هذا الباب باعتبار الربا والزكوة حق الله تعالى والربا لا  
يجري بين العبد والسيد وصار كما لو أدى نساء جيدة مكان ثنتين سطين إلا أنا نقول أن الله تبارك  
وتعالى عاملنا معاملة المكاتبين والربا مجري بين المولى والمكاتب ولو أدى من صنف آخر جاز باعتبار  
القيمة لما ذكرنا له

أن استبدال مال الزكوة بمال الزكوة ليس باستهلاك فلا يكون سببا للضمان وبغيره استهلاك وكان سببا  
للضمان ولكن لما يكون سببا للضمان فيما يمكن صيانة العقر عنه كالعين التي حشيت أما التي لا يمكن صيانة  
العقر عنه فمخرج عن كونه العين البسيطة وتكلموا في الجواز فاصل بينهما قال بعضهم ليس بمقدور به نيم  
وما يكون ورأه فاحشاً وأليه أشار محمد رحمه الله في الكتاب فإنه جعل قدر الخمسين من ألف  
في مسألة أول الباب عينا بيشة حيث قال إذا حال الحول على ألف فاشترى جارية للتجارة تساوت  
تسعاية وخمسين لا يضمن شيئا من الزكوة وقال بعضهم في العروض به نيم وفي الحيوان به يارده  
وفي العتار دة وازده وأصح ما قيل فيه أنه ما يدخل تحت تقويم المقومين بسيرة وما لا يدخل فهو  
فاحش وسواء علم بذلك أو لم يعلم لأن حكم الشرع لا يختلف بالعلم والجهل ورؤي عن أبي يوسف رحمه الله  
أنه إذا لم يعلم لم يضمن لأنه لا يكون مفراطا ثم إذا تصرف حتى صار مستهلكا صامتا ثم عاد إليه عين  
ماله لم يملك حكم الاستهلاك لأن عاد بسبب الفسخ العقد بطل وإن عاد بسبب مبتدأ لا يبطل وحرف  
أخران الدراهم والديناير لا ينعين في عقود المعاوضات وفسوخها وقدر عوف في المختلف وحرف آخر  
أن ذلك الذي فاجم مقامه كان حكمه حكم المبدل تحقيقا لقيامه مقامه إذا عرفناه هذا نقول قال  
محمد رحمه الله إذا اشترى بالألف التي حال عليها الحول جارية للتجارة فملكه عنده فإن لم يكن في البيع غش  
فاحش فلا ضمان عليه لأنه صار مستبدلا لا مستهلكا فلم يضمن فإن كان فيه غش فاحش صار مستهلكا  
في قدر الغش ويضمن لأنه لم يحصل بأزايه شي ولا يضمن فيما ورا ذلك لأنه مستبدل ولو اشترى بها جارية للخدمة

أو قلوها للنفقة أو سببا آخر غير التجارة فهو مستهلك في قدر الزكوة ويضمن لأن وصف النسيئة في حق الزكوة أصل  
فإذا أبطل هذا الوصف صار كما لو ألفت قال ولو وهب نصاب الزكوة لرجل بعد ما حال الحمل وجب  
الزكوة فيه يضمن قدر الزكوة لأنه صار مستهلكا فلو أنه يرجع في الهبة بقضا أو بغير قضا فقد خرج عن  
الضمان سواء كانت دراهم أو عروضاً لأن الرجوع في الهبة نقص من الأصل والدرهم والديناير يتبعان  
في باب الهبة فقد عاد إليه فديم ملكه فيخرج عن عهد الضمان حتى لو قلنا بعد ذلك لم يكن عليه شيء  
فلو ملك النصاب عند الموهوب له خوفاً وجبت الزكوة فيه ثم رجع الواهب فيه إن كان بقضا يسقط  
الزكوة عن الموهوب له بالاجتماع وإن كان بغير قضا فذكر ذلك عندنا وعند زفر لا يسقط له إن الموهوب  
له مختار في الرد فيكون جانياً كما لو وهب من رجل لنا أنه غير مختار فيه لأنه لو امتنع عن الرد قال القاضي  
تجبره عليه فإذا رد فقد فعل عين ما يفعله القاضي فلا يكون متعدياً قال ولو اشترى بالألف جارية  
عبد الخدمة يضمن قدر الزكوة لما ذكرنا فلو أنه وجد بالعبد عيباً فرده بغير قضا واشترى  
دراهمه لم يخرج عن الضمان حتى لو هلك مضمناً لأن وجوب الرد لا يتعلق بتلك الدراهم لأن الدراهم والديناير  
لا يتبعين في عقود المعاوضات وفسوخها فإذا عاد إليه ملك آخر لا يخرج عن العهد ولو كان مكان  
الدراهم عرضاً للتجارة والمساكنة جازاً فإن رد بقض لم يضمن شيئاً لأنه عاد إليه فديم ملكه لأن الرد  
تعلق بعينه لا يتبعين في الوقت والفتح وإن كان بغير قضا مضمناً لأنه بيع جليل في حق الزكوة ولو باع  
جارية للخدمة بالف درهم وحال الحول على ألف عنده ثم وجد مشتري جارية بها عيباً فردها بقضا  
أو بغير قضا واشترى ألفاً لا يسقط عنه الزكوة لأن رد عين ألف غير واجب لما مر فكان هذا دينا  
حكمه بعد وجوب الزكوة فلا يسقط الزكوة وذلك الحكم في الديناير ولو باعها بعض التجار وحال الحول  
ودرجت الزكوة ثم وجد مشتري جارية بها عيباً فردها واشترى العرض فإن كان بقضا فلا زكوة على  
البايع لأنه عاد إليه فديم ملكه ولا زكوة فيما اشترى لأنه كان للخدمة وإن كان بغير قضا فعلى بايع  
الجارية زكوة العرض السنة الماضية لأنه من ثلث البيع المبتدأ فلا يسقط الزكوة ويكون ما اشترى  
للتجارة نوي ولم ينو أن هذا بمنزلة البيع المبتدأ وكان الأصل للتجارة فكذلك البطلان نوي الخدمة فعليه الزكوة



هلك الجارية ام لو نزلت لانه قد استهلك مال الزكوة ولو كان مكان العرض بلا سائمة  
ونوى عند العقد التجارة فالجزم فيه ما ذكرنا فلوا زاد ادب في يدنها غير ما يجب منع من الرد بالعيب لا  
يسقط عنه الزكوة بقدر ما يودي من قيمة النصاب لانه لو امتنع الرد بالعيب وجب عليه قيمة المقتضا  
فصار كمن حقه بعد الوجوب قال — اذا قبضت المرأة صداقها وهو دين داهم ثم حال الحول  
عندنا وطلقها الزوج قبل الدخول بها فعليه زكوة جميع ما قبضت لا رد عين ما قبضت غير واجب  
فكان هذا دينا حقه ما بعد الحول وان كان الصداق عينيا فقبضت ثم طلقها قبل الدخول بعد ما حال  
الحول سقطت عنها زكوة ما عدا الزوج لان رد عين ما قبضت واجب فور الاستحقاق وعليه  
فسقط وقد ذكرنا بانها المرأة معني من جهتها كالزوجة ونقيض الزوج حتى سقط كل المهر ولا شيء  
عليها وكان يلزم ان لا يسقط عنها الزكوة لانها باشرت سبب الفرقة بالاختيار فصارت مستهلكة  
لما نقلت ان الفرقة غير مضافة الي فعلها بل الثابت بفعلها بطلان المحلية بطريق المضاربة او  
مخروجها من ان تكون قابلة لمقاصد النكاح لان القبلة تلت حرمة مودة وانها مضادة لمحلية  
النكاح وبالزوجة تخرج من ان تكون قابلة لمقاصد النكاح فاذا بطلت المحلية يرتفع النكاح في ذاته  
من الاصل فلا يكون مضافا الي فعلها والثاني ان الفرقة ان اضيفت الي فعلها للزوال الملاك عن  
المهر غير مضاف اليها لان ملكها عن الصداق متى كان مقبوضا لا يزول عالم برحيل ما بقي ملكا لها  
ملكها فاسدا وانما يزول بقضا او برد برضي وقضي القاضي غير مضاف اليها والرد بغير قضا حصل حيرا  
من غير اختيارها فلا يكون استهلاك الا اذا كان الصداق اذاد في يديه خيرا فيجب زكوة الكل  
لان هذه الزيادة تمنع النصف العود وكان الواجب عليها القيمة لا رد عين ما قبضت هكذا ذكره  
وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما اما عند محمد رحمه الله فاجواب فيه كاجواب —  
فيما اذا لم يرد اصله ان الزيادة في المهر هل يمنع النصف العود الي ملك الزوج عند محمد رحمه  
الله لا يمنع وعند ما يمنع قال — رجلان لكل واحد منهما عبد للتجارة قيمة احدهما الف  
درهم وقيمة الاخر ما يتا درهم فمضى كل واحد منهما ستة اشهر ثم تعاضا وكل الحول وجب الزكوة

عليهما اما الذي في يديه العبد الذي يساوي الف فلان الحول انعقد على ما بقي درهم وتوفي الف درهم فاما الذي  
في يديه العبد الذي يساوي ما بقي درهم فلان الحول انعقد على الف درهم على كل واحد منهما  
زكوة ما في يديه عند تمام الحول فلو وجد صاحب العبد الذي يساوي ما بقي درهم به عودا فلا زكوة  
علي واحد منهما لان الا عود لم يبلغ نصابا والاخر لم يملك غنما حولا فان حال الحول على العبد من غير الشري  
فعلي الذي اشتري العبد الذي قيمته الف لانه ملكه نصابا كاملا وحولا كاملا ولا زكوة علي مشتري  
العبد الاخر لانه ليس بنصاب فان رد المشتري العبد الا عود وقد حال الحول بعد الشري فان  
كان الرد بغير قضا قاضي فلا زكوة علي الذي رد الا عود لانه لم يملك عند النصاب حولا وعلي الاخر  
الزكوة لانه بيع مستقبل فيصير مستهلكا وان كان بقضا قاضي فلا زكوة عليه فيما رد لانه رد  
بدون اختياره فلا يصير مستهلكا فيسقط الزكوة بقدر ما هلك قال — ويؤتي ما بقي هذا اذا  
وجد العبد الذي قيمته ما بقي اعور فاما اذا وجد العبد الذي قيمته الف اعور وذلك ينقصه الخمس  
ما بقي درهم فردة بقضا او بغير قضا فعلي الذي رد زكوة العبد المرؤود وهي زكوة ثمانية لان  
الرد كان باختياره وعلي المرؤود وعليه زكوة العبد الذي اخذ منه لانه رد عليه ما هو خير منه  
ولكن هذه الزيادة التي حصلت له بعد الرد لا يجب فيه الزكوة قال — رجلان تقاضا عبدا  
بعده ولم ينويا شيئا فان كانا للتجارة فهما للتجارة وان كانا للخدمة فهما للخدمة وان كان احدهما  
للتجارة والاخر للخدمة فبذلك ما كان للتجارة وللخدمة وبذلك ما كان للخدمة للخدمة لان حكم البذل  
حكم الرضل ولو كان لكل واحد منهما عبد قيمته الف درهم فتقاضا بعد ما مضت عند كل واحد  
منهما ستة اشهر واحدهما للتجارة والاخر للخدمة فتبايعا ينويان للتجارة ثم تم الحول فعلي الذي كان  
عبد للتجارة الزكوة لانه تم الحول علي نصاب التجارة ولا زكوة علي الاخر حتى يحول الحول منذ اشتري  
لانه انما صار للتجارة من حيث الشري فان وجد احدهما بالزكاة اشتري عينيا ينقصه الخمس فرد بعدهما  
مضت ستة اشهر وان كان الرد بقضا القاضي فلا زكوة علي الذي كان عبدا للخدمة لانه عاد اليه قديم  
ملكه وذلك كان للخدمة وعلي الاخر زكوة قيمة العبد الذي مضت ستة اشهر وهي في يديه وان كان



هو الراد لان هذه زيادة حصلت بعد حولا لان الحول فلا يظهر حكم الزكوة فيه وان كان هو المردود عليه  
 زكي قيمة المردود عليه لانه اشترى منه بدون اختياره وان كان الرد بغير قضا فاني فعل الذي كان  
 عبده الاول للتجارة زكوة الذي رد لانه بيع جدي فان كنت كل واحد من العبد بعد الاسترجاع  
 ستة اشهر فان كان الرد بقضا فلا زكوة على الذي كان عبده للخدمة لان هذا نسخ في حق الكل قد عاد  
 اليه فليس عليه وان كان بغير قضا فان نوي الخدمة حتى استرجع فلا زكوة عليه لانه اشتهاك  
 مال الزكوة في خلال الحول فان نوي التجارة او لم ينو شيئا زكي لان الرد بيع جدي الذي كان للتجارة  
 فكذا بدله هذا استرجعا وتفا يضاف لولا يتفايض حتى مضت ستة اشهر اخري فكذا الجواب  
 على قول ابي حنيفة الاول وهو قولهما فاما على قياس قوله الاخير فيلزم ان لا يجب ما لم يقبض لان القبض  
 عنده شرط بنا على مسألة المهور اذا حال الحول عليه قبل القبض لا زكوة فيه عنده ومنهم من قال انها بالانفاق  
 يجب كل القبض عنده شرط فيما هو بدل عما ليس مال فاما فيما هو بدل عما هو مال فالملك فيه قبل القبض  
 هنا كذا فلا يشترط القبض

ان من السائمة المركة لا يضم اليها عند من المضاب عند ابي  
 حنيفة خلافا لهما وقد عرفت في المختلف ان الذين لما منع من الزكوة يصرف اليه  
 الاموال قضا للدين وهو الدراهم والدينارين او ما هو ملحق بهما او ما فضل عن حاجة المالك وحرف آخر  
 ان الواجب في باب الزكوة يتعلق بالنصاب دون الوقص عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يتعلق  
 بها جميعا لانه ان الزكوة سائمة في الكل فيتعلق الواجب بالكل اما ان النصاب اقل ومعهذا تبع ولهذا  
 يثبت الوجوب عند وجود النصاب بدون الزيادة ولا يثبت عند وجود الزيادة بدون النصاب  
 فالحكم يتعلق بالاصل دون النبع ان اذا الحق بعد وجوب سبب الوجوب يصح وسبب  
 وجوب الزكوة المال الباقي المعين وسبب وجوب العشر تنمي وسبب وجوب صدقة الفطر راس  
 ميونه ويلي عليه اذا عرفنا هذا نقول قال محمد اذا كان رجل الف درهم واربعون من الغنم فادى  
 زكوة الغنم ثم باعها بالف وحال الحمل على الف التي كانت عنده لا يضم من الغنم اليها عند ابي

131

في حنيفة وفي قولهما يضم لانه من السائمة ولو باع العبد الذي لا يضمنه الفطر ضم  
 ثمنه اليها عند ابي حنيفة لانه لا يودي اليها الا صدقة الفطر انما يجب من حيث انه راس ميونه ويلي  
 عليه لا من حيث انه قال الا يرى انه يجب عن ولده الصغير والزكوة تتعلق بالمال به فلا يودي  
 اليها والشيء وكذلك من الارض المعشم وطعامه يضم اليها عند ابي حنيفة لان محل الاداء هو الخارج دون  
 الارض وكذلك من الطعام المعشم يضم لان سببه الارض دون الطعام ولو باع السائمة بعد  
 ما ادى الزكوة بعبد للتجارة وعند الف درهم فحال الحمل على الف لم يضم العبد اليه عند  
 ابي حنيفة خلافا لهما لانه من السائمة المركة فان لم يحل الحول حتى نوي المشتري ان يكون العبد  
 للخدمة ثم باعه ضمه اليها عند ابي حنيفة لانه متى نوي الخدمة خرج من ان يكون مال الزكوة فصار بمنزلة  
 مال آخر قال ولو كان له نصابان احدهما اقرب حولا فان كان احدهما يمين من السائمة  
 المركة فاستفاد ما لا ضمة الي اقرب حولا لانه انفع للفقراء ولو عمل بالآخر المالكين وزج فيه يضم  
 الزمح الي الاصل وان كان بعد حولا وكذلك الاولاد يضم الي الاصول لان الترجيح بالرفع ترجيح بامر  
 يرجع الي الزات والترجيح بالرفع ترجيح بكمال والترجيح معين في الزات ابي قال واذا كان  
 للرجل اموال من دراهم ودينارين وعروض تجارة وسواهم وعليه دين ان كان الدين يحيط بجميع الاموال  
 لا زكوة عليه اصلا وان كان يحيط ببعض النصب يصرف اولا الي الدراهم والدينارين لانها خلقت  
 للاستعمال في ذلك ثم الي عروض التجارة لانها الحقت بالدراهم والدينارين بالاعداد للتجارة ثم الي  
 السواهم لانها فاضلة عن الحاجة الاصلية فان كانت له اصناف من السواهم يصرف الدين اليها وهو  
 اقل زكوة نظرا للفقراء حتى لو كان له اربعون من الغنم وثلاثون من البقر وخمس وعشرون من الابل  
 يصرف الدين الي زكوة الغنم فان كانت تفضل عن ذلك ينظر الي قيمة النبع وابتد المحاضر انهما  
 اقل فيصرف الدين اليه ويبقى الاخر للفقراء وان اخذ الواجب في النصابين بان كان له خمس من الابل  
 واربعون من الغنم والدين يستغرق احدهما فهو باختيار جعل الدين في ايها شاء وقال بعض المشايخ  
 يصرف الي نصاب الغنم وهو خلافا لما ذكره لانها في النفع الخالي للفقراء سوا قال فاذا حال الحول



على ما ينزل من الغنم فلم يزل حتى هلك اربعون وجبت شاة عنداي خفيفة واي يوسف لان امرت علفت  
بالنصاب عندئذ وعند محمد وجبت نصف شاة لان الواجب تحلق بالنصاب والوقص جميعا  
ولو هلك ستون وبقي عشرون كان عليه نصف شاة عندئذ وعند ربيع شاة وعلى هذا اذا كان له  
مائة وعشرون من الغنم حال الحول فهلك الكل الا اربعون فعليه شاة عندئذ وعند ثلث شاة  
وعلى هذا القياس يجري مجرى هذه المسائل قال اذا اشترى المضارب ببعض مال المضاربة  
طعاما للتجارة وبالبعض عبدا واشترى حمولة حمل الطعام عليها وكسوة للعبد فحال الحول والكل  
في يده فعلى رب المال زكاة راس المال حصته من الزرع وعلى المضارب زكاة حصته من الزرع اذا بلغ  
نصابا من جميع ذلك ولو اشترى رب المال ذلك كله زكي الطعام والريق الذي اشتراه للتجارة  
دون الحولة وغيرها والفرق بينهما ان المضارب لا يملك الشئ الا للتجارة وكلما اشتريه يكون  
للتجارة وانما يكون للتجارة ما اشتراه للتجارة قال واذا كان لرجل على انسان دين وهو غني فذهب  
له لم يجزه عن الزكاة لانه ليس محل للصدقة ويضمن قدر الزكاة لان الدين واجب والتكفل من القبض  
ثابت فصار مستهلكا ولو كان فقيرا جاز لانه محل الصدقة وسواني ولم ينو لان الركن قد تم وهو  
وهو عليك على سبيل المبره ولا يجوز ذلك عن دين آخر لان الزم مختلف فربما يصير موديا ناقصا  
عن كامل وكذلك لا يجوز عن زكاة العين لان العين خير من الدين هكذا ذكرنا وذكرنا في نوازل الزكاة انه يجوز  
ذلك الدين سواء كان من عليه الدين غنيا او فقيرا لان الدين الذي ذهب اما يكون مالا وانما يجب الزكاة فيه  
بشروط القبض فاذا ذهبت وقع الياس عن القبض فقات شرط خطاب الاداء فلا يجب فكان هذا انتفاع  
الوجوب دون السقوط وما ذكره هذا الشيخ قال اذا كان له ثلث في ارض عشر فعمل عشرها قبل ان يخرج  
الثلث جاز عنداي يوسف وعند محمد لا يجوز حتى يخرج الثلث له ان الارض تصير مائة بالامار فقبل  
وجودها لا يجوز كما لو ادرك الزكاة قبل ان يجعلها مائة لا يوسف لان سبب التماقد وجد وهو الاشجار فجاز  
كما لو وجد حنيفة وعلى هذا اذا عمل عشر ارض مضالم ببيت زرعته وان ادري بعد ما بنت وصار فلا جاز  
بالاجماع قال اذا كانت له مائة درهم فعمل زكاة الف درهم وعشرين من هذا وانما يستفيد لا يصح لان

المائة ليس بنصاب فلا يكون سببا فقد عمل قبل السبب فلا يجوز ولو كان له مائة درهم فعمل منها مائة  
اجزاء عندئذ خلا فالزكاة ان فيها زاد عليه بنا عليه وتبع له ولو كان له الف فعمل الزكاة ثم هلك الكل اذ كان  
واحد اثم النسب في اخر الحول تمام الف اجزاء لان النقصان لا يبطل حكم الحول لما عرفت ولو كان له  
نصاب من الذهب ونصاب من الفضة فعمل الزكاة عن الفضة فهذا النصاب باطل حتى لو هلك الفضة  
جاز عن الذهب لانها في حق الزكاة كشي واحد وكذا لو لم يملك حتى حال الحول كان واقعاعها وبنه  
باطلة لما ذكرنا ذكرنا في نوازل سليمان انه اذا حال الحول منع عن الفضة لان التعجيل صح على اعتبار البقا  
فصار كما لو كان قائما فادى عنه ولو كان ابلا وغنما فعمل عن الغنم لم يجوز عن ابل وان كان زكوتها واطل  
لانها مالا لان مختلفان ولو كانت له مائة درهم فعمل الزكاة خمسة ثم لم يستفد شيئا حتى تم الحول لم يمنع  
المعمل عن السنة القابلة لانه عمل قبل السبب لانه عمل على ما يصح التعجيل على اعتبار ان يستفيد تمام  
النصاب ولو قال على الما ينزحون فادى عنه وعمل للسنة الثانية خمسة ثم استفاد في اخر الحول ما ينم  
به النصاب اجزاء طعن علي بن ابي ابيان فقال لا يجوز لانه لم اتم الحول وجبت الزكاة فانتقص  
النصاب فقد وجد الحول الثاني والنصاب ناقص الا انا نقول الوجوب يكون بعد تمام الحول  
الاول فيكون مقارنا لدخول الحول الثاني والانتفاص بعد الوجوب كان الانتفاص بعد دخول الحول  
الثاني فلا يمنع انعقاد الحول على النصاب

ان صفة الجود متقومة لان الناس يملكون العوض مقابلتها فان اجد يشترى اكثر مما يشترى الردي الا ان  
الشرع اسقط اعتبارها في المكيلات والموزونات عند المقابلة بحولتها بالنصر  
ان هلك النصاب بعد وجوب الزكاة يسقط الزكاة على ما عرفت الا اذا وجد الجابر ونقصان الزكاة  
ينجبر بالاولاد اكان به وقاعدنا خلا فالزكاة اذا عرفت هذا نقول ان محمدا وضع مسألة اول الباب  
في الجارية للتجارة حال عليها الحول وجب فيها الزكاة ثم تغير السحر الى زيادة او نقصان وهي عن  
المسئلة التي ذكرناها في اول باب زكاة الطعام في حوال الزيادة والنقصان من حيث الشعر عنداي



حينئذ تغيب القيمة يوم الوجوب وعند ما يوم الاداء ان ثمة وضع في الحنطة وهذا في الجارية قال  
فان استهلك الجارية بعد الحول لم اركداد السعر وانقص اعتبرك القيمة وقت الوجوب لان الواجب  
بالاستهلاك هو القيمة في النعمة وانما لا ترداد ولا تنقص بخلاف المثل لان الواجب ثم هو المثل  
في النعمة قال اذا كان له عشرة من البابل حال الحول وجبت فيها اربع شياة وسط فادي ثلث  
شياة يبلغ قيمتها قيمة اربع وسط جاز لان الواجب في النعمة هو الموصوف بكونه وسطا والجيد  
غيره لان العناية تختلف باختلاف الوصف فقد ادي غير المنصوص عليه باعتبار القيمة فجاز بخلاف  
الجلي والوزني لان الجودة لا قيمة لها ثمة وبخلاف الطول في كفاة اليمين لان الواجب ثمة  
مطلق الاطعام من غير تفيد وصف وكذا الوادي بعض ابنة لبون او حقه عن ابنت مخاض  
بالقيمة جاز ما ذكرنا فلو كانت له ما يتلوا درهم جبار نقدت المالك فادي خمسة زيوفا  
اجزاء عند ادي حينة وادي يوسف وعند محمد لا يجزيه له ان الجودة معتبرة فيما بين الجيد وربه لان  
الربا لا يجزي بين الجيد وربه لانه لا يتحقق المعايضة حقيقة كما ان الجودة ساقطة العبرة  
مطلقا بالنظر لان الله سبحانه وتعالى عاملنا معاملته المكاتبين والربا يجزي بين المكاتب وسيد  
الانزوي انه استقرض منهم وملكهم لذلك وذكره ابو منصور المازنيري انه تعالى عاملهم  
معاملة الاحرار فثبت الربا ولو حال الحول على ابريق فضة ورنه ما يتان وقيمته ثلثمائة فادي  
خمس سقطة الزكاة عند ادي حينة وادي يوسف لان المعبر هو الوزن والجودة ساقطة وعند  
محمد لا يسقط لان الواجب ربع عشرها وحقيقة الجودة معتبرة ولو كان وزن البريق مائة وخمسة  
وقيمته لصينغ ما يتان لم يجب الزكاة لان الوزن معتبر لا يعفاه نصا ولو نذر ان يهدي شاة  
وسطين فاهري شاة عظيمة تبلغ شاتين وسطين لم تجز وكذا لو نذر ان يعطي عشرين وسطين فاعتق  
عبد قيمته ثمة عشرين وسطين لم تجز عنهما ولو كان مكان الهري والعناق نذرا بالتصدق جاز  
باعتبار القيمة وخمس الفرق ان المعبر في الهري زافة الدم وفي العناق اسقاط الفرق وذلك  
لا قيمة له وفي التصرف المعبر هو اغنا الفقير وكذا يحصل بالقيمة ولو نذر ان يتصدق بتفيد دقل

فيتصدق نصف تفيد فادي هو مثل الدقل في القيمة لا يجزيه لان الجودة ساقطة العبرة عند المقابلة  
لجنتها وان ادي من صنف آخر كالحنطة وغيرها جاز باعتبار القيمة قال وكذا كان له ما يتا  
درهم فاستقرض اقفرة من حنطة قبل الحول لخير التجارة ثم حال الحول والقفرة قائمة فلا زكاة  
في الدراهم وقال زفر جيبها الزكاة وذلك لو كانت له ما يتا درهم ووصف لخير التجارة فتزوج  
امراة علي وصيف لم يجب الزكاة في الدراهم عندنا خلافا له بنا علي ان الدين صرف الي الجنس عند  
لان قضا الدين من الجلس اسر وعندنا بصرف الي الدراهم لانها فاضلة عن الحاجة معونة لقضا  
الدين في الاصل والحنطة المستقرضة كالهبة لكونها مشغولة بحاجة المالك قال  
رجل له جارية قيمتها الف درهم حال الحول وجبت الزكاة فيها ثم ولدت ولدا قيمته ما يتا درهم  
وانقصت بالولادة مائة درهم زكي الجارية صحيحة عندنا وعند زفر يسقط لقدر النقصان  
بنا علي ان نقصان الولادة نتجرب بالولد عندنا خلافا له فلو مات الولد قبل ان يزكي زكي تسوية  
لان المانع من ظهور النقصان قيام الولد وقد ارتفع وظهر النقصان ولو كان نقصان  
الولادة ثلثماية وقيمة الولد ما يتان زكي تسوية لان النقصان انعلم بقدر الولد ولو ماتت  
الأم بالولادة وبالولد وفا جميع قيمة الأم لا يقطع شي من الزكاة لان الفوات انجبر بالولد  
فمن ابدان لا يلزمه فضل هلاك نقصان الولادة يليح ان يفرض الحكم في الزكاة

ان الدين المطالب من جهة العباد يمنع وجوب الزكاة وغير المطالب لا يمنع  
وقد عرفت في المختلف وحرف آخر ان النصاب يتعين لاداء الزكاة فيه حتي يسقط الزكاة  
بهلاكه والفقير مصروف متعين حتي لو ادي البضايك الي الفقير يسقط الزكاة ولا يعتبر  
بالينة وعلم البينة اذا عرفنا هذا نقول قل محمد حمد الله رجل له ما يتا درهم فقال لله  
علي ان تصدق مائة منها فعليه زكاة خمسة اذا حال الحول لان النذر لا مطالب له في  
الدين فكان عفا في حق الزكاة ويتصدق بتسعة وتسعين درهم لان الزكاة شائعة في



الكل قد دخلته وهو مشغول فسقط بقدر ما ادركي واذا تصدق مائة لم تؤدي للزكاة بعد  
 ذلك لم يتركها والاصح انه يؤدي درهمين ونصف حتى يتم خمسة ويتصدق للنذر درهمين  
 ونصف قدر ما ادرك للزكاة من المائة التي تصدق بها للنذر ولنذر ان يتصدق مائة ولم  
 يقل منها لم يمنع الزكاة على ما بيننا ويتصدق مائة درهم لانه وجب في الزكاة غير  
 معين في محل وفي الفصل الاول تعيين هذا الوصل هذا المال منه سقط النذر وهنا  
 لا يسقط واختلف المشايخ ان درهمين ونصف من المائة المسغولة بالنذر تادي بهما  
 الزكاة والنذر جميعا او الزكاة دون النذر بعضهم قالوا تادي الزكاة والنذر لانهما حقان  
 متفقان تجازيا ديهما مال واحد والاصح انه تادي به الزكاة فقط لان الحقيق لا  
 يتا ديان مال واحد لكن بوجوب الزكاة ما كانا لك فليسقط النذر كما لوصلك حقيقة  
 ولو حال الحول على النصاب فتصدق بالكل تطوعا سقطت الزكاة لان زكي الزكاة  
 هو غلبك الفقير على سبيل المبره وقد وجد ذلك لو تبرع مائة سقطت الزكاة  
 في المائة وبقي بقدر الباقي لان الواجب شايخ في الكل ولو كانت له مائتا درهم فلم يحل  
 الحول حتى وجب عليه حجة الاسلام او حجة او جها على نفسه او كفارة فعليه الزكاة  
 اذا حال الحول لانه لا مطالب له من جهة العباد ولو وجب عليه خراج او خرجت ارضه طعاما  
 فاستهلكه فلا زكاة عليه لان السلطان يطالبه ولو فرضت عليه نفقة الاقارب فلم يود حتى  
 حال الحول فلا زكاة فيها لانه مطالب بذلك نفقة الزوجات اذا فرضت وصار في الزكاة  
 ولو وجب عليه الزكاة فاستهلك النصاب وصار في الزكاة دين عليه ثم استغنى نصابا اخر فلا  
 زكاة عليه ورؤي عن ابي يوسف انه يجب له ان لا يطالبه من جهة العباد لما هذا الدين  
 كان مطالبا به في الاصل كزكاة السوايم الا انه سقطت المطالبة وفي زماننا لا دفع ظلم العمال  
 وذلك زكاة السائمة قبل الاستهلاك وزكاة غير السائمة منع وجوب الزكاة في الحول الثاني غلما  
 خلا فالزكاة دين الزكاة لا يمنع وجوب الزكاة لان دين الزكاة لا مطالب له من جهة العباد

في الزكاة  
 في الزكاة  
 في الزكاة

لما ذكرنا وان زكاة الاموال الباطنة قد تطلب من جهة العباد بالخرجها المالك الى السقف ومرو على العاشر  
 المطالبة في الجملة يكفي كالدين الموجب فعلى هذا اخرج مسائل الكتاب والله تعالى اعلم بالصواب

باب من الزكاة في حاله اصله

ان الزكاة تجب في الدين اذا كان من مكان من القضا وتراخي خطاب الادا الى حين النذر ان النصاب  
 اذا كان مما يتعين في العقد بوزن الاستحقاق عليه بعد الوجوب يسقط الزكاة لاله لاله اذا كان مما  
 لا يتعين بوزن الاستحقاق بعد الوجوب لا يسقط الزكاة لانه كالحقوق التي بعد الوجوب  
 ان الاجر لا يملك بنفس العقد انما يملك باحدى معاني ثلثة وهي التجيل اذا اشترط التجيل او استيفاء المنفعة  
 وفوات امكان الانتفاع في المدة بموجب استحقاق رد ما قبض من الاجرة وفي بعض المدة بقدره اذا عرفنا  
 هذا نقول قال محمد رحمه الله اذا كان لرجل العقد فهو لامل له غيره واشتا جره بما اذا غفر شيئا  
 فرفع المالك الى الاجر ولا مال للاجر غير ما ولم يسكن المستاجر المدة حتى مضت المدة في يد الاجر فعلى  
 الاجر ان يزكي السنة الاولى تسع مائة لان العقد قد انقضى في قدر المائة وصار دين عليه فامنع وجوب  
 الزكاة بقدره لان الاستحقاق سابق لانه يقابل فوات امكان الانتفاع وذلك سابق على الحول فعند الحول على  
 الالف وعليه مائة درهمين فيزكي تسع مائة وعليه السنة الثانية زكاة ثمانية الالف السنة الاولى  
 ثم يزكي على هذا المثال فيرفع كل سنة مائة وزكاة ماضى من السنين حتى ينتقص النصاب اما المستاجر  
 فلا زكاة عليه في السنة الاولى لانه عادى ملكه مائة وليس بنصاب ولا في السنة الثانية لانه لم يحل الحول  
 على النصاب وعليه في السنة الثالثة زكاة ثلثمائة لان الحول انعقد على ما بين من على ثلثمائة درهمين  
 كل سنة مائة الا انه يرفع عنه زكاة السنين الماضية واختلفوا في زكاة تسع مائة قال ابو حنيفة اثنتان  
 وعشرون درهما وقال صاحباه اثنتان وعشرون ونصف درهم بناء على اصله وهو الكسور لا يدخل لما في باب الزكاة من  
 ابتدا الوجوب عنده وعندهما لما دخل وقد عرفت في موضع ولما كان اجر الدار جارية قيمتها الف والمسله جالها  
 فلا زكاة على الاجر في شيء لا في الجارية استحققت من دينه وعلى المستاجر زكاة السنة الثالثة وهي زكاة ثلثة اعشار  
 الجارية ثم يراى في كل سنة عشر ويزفع عنه ما وجب من الزكاة للسنة الماضية وذلك لان مكان الجارية

في الزكاة  
 في الزكاة  
 في الزكاة



عرضا وكان مكيلا او مؤزعا عينا هذا اذا دفع الاجرة فلم يسكن الدار اما اذا سكن المستأجر الدار اما  
اذا سكن المستأجر الدار ولم يدفع الاجرة يصير المأجر هذا بمنزلة المتأجر في المسئلة الاولى وفي المتأجر  
ان في السنة الاولى تسع مائة وللشقة الثانية ثمان مائة ويرفع لكل سنة مائة وروك السنة الماضية لان  
الملا في الاجرة يبيد ساعة فساعة واما الاجر فلا روك عليه للسنة الاولى والثانية ويزكي للسنة  
الثالثة ثلثمائة وللشقة الرابعة اربع مائة الازوة السنة الاولى وكوسكن المستأجر الدار وسلم الازوة  
فلا روك على المتأجر في شي بطل بالتعجيل وعلى الاجر زكاة الاجر للسنة الاولى ثم تجب لكل سنة  
زكاة الف الازوة ما مضى حتى لا ياتي ما ياتان له

**كتاب الطلاق**

ان اليمين بغير شرط وجزا واما يعرف بالجزا لا بالشرط لان اليمين المنع والمحل وانما يحصلان بالجزا ولهذا  
يقال حلف بالطلاق والعناق ولا يقال حلف بالدخول والكلم وشرط انعقادها شرعا وجود الملك  
في الحال او للاضافة الى الملك واذا انعقد لا يحل الاعند وجود جميع الشرط والمالك قائم بغير الجزا واذا  
وجد الملك غير قائم يحل لا يجزا  
ان اليمين المنعولة بلفظة مقتضية للتكرار لا  
تحل به اعني ان لا يظهد انرا غلها لانها كما تتحل واحدة تنعقد اخرى فلا يظهد انرا لا تحلل وحرف اخر  
ان كلمة كلما لصحة الافعال وتقتضي تكرارها وكلمة كل لصحة الاسماء وتقتضي عمومها مثال الاول قوله  
تعال كلما نفخت جلودهم بدلتهم جلودا غيرهما ومثال الثاني قوله تعالي كل نفس ذائقة الموت  
اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن عبد الله اذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها ان كلمتك فانت طالق ان  
كلمتك فانت طالق ان كلمتك فانت طالق انكلمت بالثانية وانعقدت اليمين الثالثة  
عندنا خلا قال قوله ان اليمين الاولى انحلت بقوله ان كلمتك قبل قوله انت طالق لان شرط انحلالها الكلام  
وهذا القدر كلام فبان ان اليمين الثانية وهي مبانة فلا ينعقد لانها لم يملك والاضافة  
الى الملك لينا ان هذه الجملة كلام واحد لان العرض بالكر عند الوصل شي واحد والكلام يتم باخره فلا  
يفصل البعض عن البعض ويعتبر الكل كلاما واحدا وتحل اليمين الثانية بالثالثة لا يجزا لانه وجب

فان شرط

الشرط وهو الكلام في غير الملك لانها بانك لا ياتي عدة فلو لم يقل هذا القول الثالث عني تزوجها ثم قال ان كلمتك  
فانت طالق تقع طلاقه اخرى باليمين الثانية عندنا وافية للخلاف هذا ولو كان قال لها ولم يدخل بها ان  
حلفت بطلاقك فانت طالق ان حلفت بطلاقك فانت طالق تقع طلاقه واحدة باليمين الاولى وانعقدت  
اليمين الثانية هنا بالاتفاق لانه لا يكون حلفا الا بعد ذكر الشرط والجزا او انحلال الثانية بالثالثة  
لان الثالثة ليست بحلف بها لم توجد في الملك ولا مضافة الى الملك فلو تزوجها وقال لها ان دخلت  
الدار فانت طالق طلقت ساعة قال ذلك لانه وجد الشرط وهو الحلف حال قيام الملك ولو قال قبل  
التزوج بها ان تزوجتك فدخلت الدار فانت طالق انحلت الثانية لا يجزا لانه وجد الشرط والمالك  
منفقد ولو قال لامرأته وقد دخلت بها ولم يدخل بها اخرى ان حلفت بطلاقك فانت طالق  
طالقان قاله ثلثا تحل اليمين الاولى بالثانية وتقع على كل واحدة منهما تطيعة لان الشرط من اليمين  
الاولى الحلف بطلاقها والجزا طلاقها والثانية حلف بطلاقها وتنعقد الثانية بالاجماع لما ذكرنا  
وانحل الثانية بالثالثة لان الشرط هو الحلف بطلاقها ولم يوجد فان اليمين الثالثة غير منعقدة  
في حق غير المدخول بها لعلم الملك فلم يكن حلفا بطلاقها اما الموجود الحلف بطلاق المدخولة  
لا غير وهذا بعض الشرط فلا تحل اليمين فلو تزوج غير المدخولة وقال لها ان كلمتك فانت طالق  
انحل اليمين الثانية وتقع على كل واحدة منهما تطيعة اخرى لانه وجد نصف الشرط بالحلف  
بطلاق المدخولة باليمين الثالثة وقد تم الشرط بالحلف بطلاق غير المدخول بها فنزل الجزا  
وهو طلاقها وقد وجد نصف شرط انحلال اليمين الثالثة في حق المدخول بها وهو الحلف بطلاق  
غير المدخولة فلو تزوج غير المدخولة ثانيا وقال لها ان كلمتك فانت طالق لا يحل اليمين الثالثة  
في حق المدخولة لانه تكرر نصف الشرط اما لم يوجد كل الشرط فلو قال للمدخول بها ان حلفت  
بطلاقك فانت طالق ان تحل اليمين الثالثة في حقها لو وجد تمام الشرط فبان ان المدخولة بالثالثة  
وغير المدخولة بطلاقين وهذه المسئلة تسمى برذعية لان ابا سعيد البرذعي سئل عنها فلم يفت  
لا جوابا فخرج الى بغداد وتعلم مبلغ سنين ولو قال لامرأته وقد دخلت بها ولم يدخل بها اخرى

فان شرط



بأحدهما دون الأخرى كما حلفت بطلاقكما فأنهما طالقان قاله مرتين طلقت كل واحدة منهما تطليقة لأن  
 الشرط في اليمين الأولى الحلف بطلاقهما والجزء طلاقهما وفي المرة الثانية حلف بطلاقهما فأنحلت  
 الأولى وتنفذ الثانية والأولى كما ينحل لأنها منعقدة بلفظة التكرار فيبقى اليمينان معا فتقع على كل  
 واحدة منهما تطليقتان أخريان واحدة باليمين الأولى واحدة بالثانية فأنشئت كل واحدة منهما بثلث ولو قال  
 كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فأنهما طالقان قاله مرتين تقع على كل واحدة منهما تطليقتان  
 لأن الشرط في اليمين الأولى الحلف بطلاق واحدة منهما والجزء طلاقهما وفي المرة الثانية حلف  
 بطلاقهما لأنه جعل الجزأ طلاقهما واليمين تعرف بالجزء على ما مر والحلف بطلاق واحدة  
 شرط الوقوع الطلاق عليها وعلى صاحبها فإذا حلفت في المرة الثانية بطلاقهما فقد تكرر  
 الشرط في حق كل واحدة منهما فتقع على كل واحدة تطليقتان ولو قال كلما حلفت بطلاق  
 كل واحدة منكما فكل واحدة منكما طالق قاله مرتين طلقت كل واحدة منهما طلقة لأن الجمع بكلمة  
 كل كالمجمع بلفظ الجمع فيصير كأنه قال كلما حلفت بطلاقكما فأنهما طالقان طعن على الرازي وقال  
 ينبغي أن يقع على كل واحدة منهما طليقتان لأنه يصير كأنه قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فكل  
 واحدة منكما طالق لأن كلمة كل تعم في موضع الجزاء ولا تعم في محل الشرط لأن العموم ثابت بدونه  
 لأنه نكرة في محل النفي إلا أن نقول الشرط الحلف بطلاق كل واحدة والحلف بطلاق واحدة لا يكون جليا  
 بطلاق كل واحدة وكان بعض الشرط واجبا — أبو بكر الرازي عن هذه الطعن قال الحقيقة ما قاله  
 علي إلا أن محمد بن أبي السكة على العرف وعرف أهل اللسان ما ذكرنا ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما  
 وكل واحدة منكما طالق قاله مرتين وقعت على كل واحدة طليقتان لأن الشرط الحلف بطلاق واحدة  
 والجزء طلاقهما جميعا وفي المرة الثانية حلف بطلاقهما لأنه جعل الجزأ طلاقهما بكلمة كل فيكون  
 الشرط في حق كل واحدة منهما موجودا فصارت كأنه قال أنحلت بطلاق واحدة منكما فأنهما طالقان  
 قاله مرتين ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فبطلت كل واحدة واحدة  
 لأن قوله في كناية عما سبق وذلك واحدة منكورة في محل النفي فيعم لكن عموم الأفراد على معنى أنه يتناول كل

في المصنفين  
 في المصنفين

واحدة كان ليس معها غيرها لا عموم الشهود فأنشد شرط وقوع الطلاق على كل واحدة وصار كما إذا قال  
 أنحلت بطلاقكما فأنهما طالقان قاله مرتين إلا أن الفرق بينهما أن فيه الحلف بطلاقهما شرط وقوع  
 الطلاق عليهما وهذا الحلف بطلاق واحدة شرط وقوع الطلاق على كل واحدة حتى لو حلف بطلاق  
 أحدهما ينزل الجزاء منه لا ينزل إلا بالحلف بطلاقهما وكذلك لو قال فصاحبها طالق أو الأخرى  
 طالق لأنه لا يستقل بنفسه فينصرف إلى ما تقدم إلا أن الفرقان في المسألة الأولى الحلف بطلاق واحدة  
 شرط وقوع الطلاق عليها وهذا الحلف بطلاق واحدة شرط وقوع الطلاق على صاحبها ولو قال  
 ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فبطلت كل واحدة منكما طالق أو قال فاحدكما طالق قاله مرتين طلقت  
 أحدهما والبيان إليه يقعها على اتبها شأ لأنه جعل الحلف بطلاق واحدة شرط وقوع الطلاق  
 على واحدة لا غير لأنها نكرة في موضع الجزاء وهي الأمات وفي المرة الثانية حلف بطلاق واحدة لا غير فتقع  
 طلاق واحد وقد جعل محل وقوعه وكان البيان إليه وينعقد اليمين الثانية والأولى أيضا كما ينحل منعقد  
 كما ذكرنا حتى لو قال ذلك في المرة الثالثة تقع طليقتان أخريان باحلال اليمين وقد وقعت تطليقة واحدة  
 في المرة الثانية وإليه التعيين أن شأ وقع الثلث جملة على امرأة واحدة وإن شأ فرق عليهما لا تزي  
 أنه لو قال لأمرأتيه أحديكما طالق واحدة ثم قال أحديكما طالق تطليقتين كان له الخيار على ما ذكرنا كذا  
 هذا إذا تعلّق بغيره بالتخيير وكذا لو قال أن كنت أحدهما من الرجالين فامرأة من نسائي طالق فكلهما معا  
 بكلمة واحدة تقع طليقتان إن شأ فرق عليهما وإن شأ جمع ولو قال لهما كلما حلفت بطلاق واحدة  
 منكما فاحديكما طالق ثلثا قاله مرتين يقع الثلث وإليه التعيين فلا فرق بين هذه المسألة وبين المسألة  
 الأولى سوى أن الجزاء طلاق واحد وهذا ثلث فيبقى اليمينان منعقدان لأن الأولى كما انحلت انعقدت  
 أخرى لما ذكرنا حتى لو قال ذلك مرة ثالثة ينزل ست طليقات وفي المرة الثانية تولت الثلاث فيكون تسعا  
 إلا أن الطلاق لا يزيد على الثلث فلغت الباقيات ولا يملك التفريق هنا بخلاف المسئلة الأولى لأن ثمة  
 الطليقات وقعت متفرقة فملك التفريق وهنا وقع الثلث جملة فلا يملك التفريق بمنزلة قوله إذا جاء  
 غدا فاحديكما طالق ثلثا ولو قال لأمرأتيه أحديكما طالق فاحديكما طالق واحدة منكما

اليمينين



فانما طالقان قاله ثلث مرات دفع على المدخول فطالقان لان الشرط مكرر في حقها في المرة الثانية لانه  
 حلف بطلاقها وطلاوقصاحبتها ونفع على المدخولة ثلث طلاقات لان اليمين الثانية انعقدت في  
 حقها وكان ينبغي ان يقع عليها والثالثة طلقت ايضا لان الاولى ان انحلت لكنها قائمة لما ذكرنا  
 الا ان المحل لا يحتمل اكثر من الثلث فان تزوج غير المدخولة ثم قال لها ان دخلت الدار فانت طالق  
 طلقت اخرى لان اليمين الثانية منعقدة وكان ينبغي ان يقع طلقتان لما ذكرنا الا ان المحل لا يحتمله  
 ولو قال لامرأتيه وقد دخلت فيهما كلما خلفت بطلاقكما فواحدة منكما طالق قاله ثلث مرات  
 لم يقع شيء لان الشرط الحلف بطلاقهما وقد خلف بطلاق واحدة منهما لان الجزاء اطلاق واحدة  
 واليمين تعرف بالجزاء على ما مر ولو قال كلما خلفت بطلاق واحدة منكما فاني طالق كلما خلفت بطلاق  
 واحدة منكما فواحدة منكما طالق طلقت واحدة منهما طلقة واحدة واليه البيان لان قوله في سمرق  
 الى الوليد المذكورة او لا وهي تقضي العموم على سبيل الاستفاد لانها مكررة في محل النفي وقوله اخيرا  
 فواحدة منكما طالق يتناول واحدة لا على سبيل التعميم لانها مكررة في محل الجزاء وهو الاسان  
 فانهما الشرط في اليمين الثانية يقع واحدة منكم واليه البيان ولو قال كلما خلفت بطلاق  
 واحدة منكما فواحدة منكما طالق كلما خلفت بطلاق واحدة منكما فاني طالق وقعت طلقتان  
 واليه الجواب ان شاعلهما على واحدة وان شاعلهما على اثنين لان قوله في ثمانية عما دخل تحت  
 الشرط وانما عام لما ذكرنا فقد تكرر الشرط في المرة الثانية ووقعت طلقتان كل طلاق على واحدة  
 مكررة فان شاعلهما على واحدة وان شاعلهما على اثنين ولو قال لامرأتيه وقد دخلت فيهما  
 دون الاخرى كلما خلفت بطلاقكما فانما طالقان قاله ثلث مرات وقعت على كل واحدة منهما  
 طلقة باليمين الثانية وبانت غير المدخولة فلا يقع اكثر من ذلك فان تزوج غير المدخولة ثم قال  
 لها ان دخلت الدار فانت طالق وقعت على كل واحدة منهما طلقتان سوى الاولى لان بعض الشرط  
 وحده باليمين الثانية في حق المدخولة وتم بهذه اليمين الاولى قائمة في حقها لانهما انعقدت  
 بكلمة كلما فوقع طلقتان على كل واحدة والله اعلم بالصواب

## باب كيف يقع على بعض او على كل واحد من الزوجين

ان اسم الجمع اذا عرف باللام بصير للجنس وبطل الجمعية فيه فصير كاسم الفرد المعروف باللام اما كان  
 كذلك لان اللام للتعريف واذا لم يكن ثم جمع معروف لا يحصل التعريف لا يجعله قسما واسم الجنس  
 محتمل للواحدة محتمل للكل لان فيه معنى الفردية والجنس والواحد فيه معنى الفردية من كل وجه ومعنى  
 الجنس ايضا وفي الكل معنى الجنسية من كل وجه ومعنى الفردية ايضا لانه بالاضافة الى سائر الاجناس  
 فرد الا ان عند الاطلاق ينصرف الى الواحدة وعند ادراك العمل ينصرف الى الكل واما كان ذلك لوجهين  
 احدهما ان الفردية صيغة والواحد فرد بصيغته ومعناه والكل فرد معنى لاصورة والثاني دلالة  
 العرف فان عرض الحالف من اليمين منع نفسه عن المخالف عليه فينصرف ذلك الى ما في وسعه ظاهر  
 وليس في وسعه اتيان كل الجنس فينصرف الى ما دونه وذلك مجزئ فيصرف الى الواحد لانه منقطع  
 ان الوصف في الحاضر لغو وفي الغايب معتبر ويعني بالحاضر ما المعلوم بالغايب  
 المجزئ اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل ان تزوجت النساء او اشتريت العبيد  
 او كلت الرجال او كلت الطعام او شربت الماء فامدائه طالق فهذا على تزوج امرأة واحدة  
 وشري عبيد واحد وكلام رجل واحد واكل لقمة واحدة وشرب قطرة واحدة الا اذا نوى الكل  
 فيصرف اليه ومثله لو قال ان تزوجت نساء او اشتريت عبيدا او كلت رجالا فهو على قلته مما ذكر  
 لان في الفصل الاول التحق بالجنس المدخول للام فيه وفي الثاني في جمعا وقل الجمع ثلثة وذلك  
 لو قال ان كلت بني احم فعبده حر فهذا على واحدة لانه التحق بالجنس بالنسبة الموضوع للتعريف  
 الا ان لعمري الكل في جميع ذلك فيكون على ما نوي ما ذكرنا رجل قال المرأة التي تزوجها او فلانة التي تزوجها  
 طالق صح يمينه وطلقت التي تزوجها ومثله لو قال هذه المرأة التي تزوجها طالق صح يمينه وطلقت  
 التي تزوجها طالق فنزوحها لم تطلق والعرف ان في المسئلة الاولى لم يكن معروفة فصح اعتبار وصفها  
 بالزوج ولن يصير موصوفة بذلك الا بعد ثبوت الملك بالتزوج فيصير هذا الاضافة الطلاق الى الملك  
 فيصح وفي المسئلة الثانية صار معروفة بالاشارة فبلغوا اعتبار الوصف في قوله لا حبيبة هذه طالق فلا



يَقَعُ شَيْءٌ وَهَذَا إِذَا قَالَ فَلَانَةٌ وَكَذَلِكَ اسْمُهَا لِأَعْيُنِهَا إِذَا ذَكَرَهَا بِاسْمِهَا وَاسْمِ ابْنِهَا وَاسْمِ ابْنِهَا وَجَدَ كَذَا  
عَلَى اخْتِلَافِ الْأَصْلِ فِيهِ وَالْمَشَارِكُ بَيْنَهُمَا سَوَاءٌ أَوْ كَوْنُهَا لِنِسَائِهِ الْمَرْأَةِ الَّتِي تَدْخُلُ الدَّارَ مِنْكُمْ طَالِقٌ يَتَعَلَّقُ  
طَلَقُهَا بِالرَّخُولِ وَغَيْرِهِ لَوْ قَالَ فَلَانَةٌ مِنْ نِسَائِي الَّتِي تَدْخُلُ الدَّارَ طَالِقٌ طَلَقْتُ الْمَسَامَةَ لِلْحَالِ لَا نَهَا  
عَرَفَهَا بِالنِّسْبَةِ وَكَانَ ذِكْرُ الرَّخُولِ إِخْوَانًا وَلَوْ قَالَ فَلَانَةٌ أَنْ دَخَلْتُ الدَّارَ وَأَتَزَوَّجُهَا طَالِقٌ يَصِحُّ التَّعْلِيْقُ  
لَا هَذَا التَّعْلِيْقُ لَا لِلتَّعْرِيفِ فَلَيْسَتْ فِيهِ الْكَافُ وَالْعَائِلُ وَاللَّغْوُ وَالْعَائِلُ بِالْعَوَابِ وَاللَّغْوُ بِالْعَوَابِ

### باب في إبطال ما ذهبوا إليه من أن الطلاق لا يقع بغير شرط

أَنَّ الطَّلَاقَ الْمُضَافَ إِلَى وَقْتٍ مَوْصُوفٍ بِصِفَةٍ لَا يَقَعُ قَبْلَ جُودِ تِلْكَ الصِّفَةِ كَمَا أَنَّ الطَّلَاقَ الْمُعْلَقَ بِشَرْطٍ  
مَوْصُوفٍ لَا يَنْزِلُ إِلَّا عِنْدَ جُودِ ذَلِكَ الشَّرْطِ وَاجْتِمَاعِ أَنْ كَافٍ مَا تَزِمُ الطَّلَاقُ إِلَّا عِنْدَ ذَلِكَ  
الْوَضْعِ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ أَضَافَةِ الطَّلَاقِ إِلَى الْوَقْتِ وَبَيْنَ التَّعْلِيْقِ بِشَرْطٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَهُوَ أَنَّ  
التَّعْلِيْقَ بِالشَّرْطِ الْمَوْصُوفِ بِصِفَةٍ يَقَعُ بَعْدَ جُودِ الصِّفَةِ وَالْمُضَافَ إِلَى الْوَقْتِ الْمَوْصُوفِ  
بِصِفَةٍ تَقَعُ مَقَارِنًا لِلصِّفَةِ وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُعْلَقَ بِالشَّرْطِ يَصِيرُ سَبَبًا عِنْدَ جُودِ الشَّرْطِ  
فَحَالُ جُودِ الشَّرْطِ حَالُ صَيَرُورِهِ سَبَبًا ثُمَّ يُلْتَمَسُ الْحُكْمُ بَعْدَهُ فَأَمَّا الْأَضَافَةُ إِلَى الْوَقْتِ سَبَبٌ  
لِلْحَالِ عِنْدَنَا وَأَمَّا تَأَخُّرُ الْحُكْمِ إِلَى وَقْتٍ مَخْصُوصٍ فَإِذَا وَجَدَ الْوَقْتُ ثَبَتَ مَقَارِنًا لَهُ ثُمَّ إِذَا ثَبَتَ  
الْحُكْمُ عِنْدَ جُودِ الْوَقْتِ يَقْتَضِرُ أَوْ يَسْتَنْدُ إِلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ عِنْدَ زَفَرٍ لَسْتَنْدُ كَيْفَ مَا كَانَ وَعِنْدَ أَبِي  
يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ يَقْتَضِرُ كَيْفَ مَا كَانَ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِنْ كَانَ الْوَضْعُ كَالنَّاحِلَةِ كَالْمَوْتِ لَيْسَتْ  
وَأِنْ كَانَ عَلَى خَطَرِ الْوُجُودِ كَالْقُدْرَةِ وَخَوَرِ يَقْتَضِرُ الْحُكْمُ مَعَ زَفَرٍ عَرَفَ بِمَوْضِعِهِ وَأَمَّا الْحُكْمُ  
مَعَهُمَا لَمَّا أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى الْوَقْتِ إِنْ كَانَ سَبَبًا لِحَالِ الْوَضْعِ الَّذِي وَصَفَ بِهِ الْوَقْتُ جَارِي مَجْرَى  
الشَّرْطِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ يَوْقِفُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ وَالْمُعْلَقَ بِالشَّرْطِ يَقَعُ مَقْصُودًا عَلَيْهِ لَمْ أَنْ الشَّرْطَ  
مَا يَكُونُ عَلَى خَطَرِ الْوُجُودِ لَا مَا هُوَ كَالنَّاحِلَةِ وَالْمَوْتِ كَالنَّاحِلَةِ فَلَا يَكُونُ شَرْطًا بَلْ مَوْجِبًا  
لِلْوَقْتِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ الْوَقْتُ الْمَوْصُوفُ بِصِفَةٍ الْإِتِّصَالُ بِالْمَوْتِ فَكَانَ الْمَوْتُ مَوْجِبًا لِلشَّرْطِ  
وَمَعْرُوفًا فَإِذَا تَحَقَّقَ الْوَقْتُ بِهِ لَيْسَتْ لِحُكْمِ إِلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ إِذَا عَرَفْنَا هَذَا نَقُولُ قَالَ مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قوله  
قوله

إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلْأَجْنِبِيَّةِ أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ تَزُوجَكَ بِشَهْرٍ تَزَوَّجُهَا قَبْلَ مَضِيِّ شَهْرٍ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا عِنْدَ  
الْوَقْتِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ شَهْرٌ قَبْلَ التَّزْوِجِ وَكَذَلِكَ لَوْ تَزَوَّجُهَا بَعْدَ شَهْرٍ لَا يَقَعُ لِأَنَّ التَّزْوِجَ مَوْجِبٌ لَصَدْقِ  
الْقَبْلَةِ لِلشَّهْرِ فَيَقَعُ الطَّلَاقُ مَقَارِنًا لَهُ وَالطَّلَاقُ لَا يَقَعُ مَقَارِنًا لِلنِّكَاحِ وَكَرِهِي إِذَا قَالَ لَهَا أَنْتَ  
طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ تَزُوجَكَ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَسْبِقُ النِّكَاحَ وَلَوْ قَالَ لَهَا أَنْ تَزُوجَكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ ذَلِكَ  
بِشَهْرٍ تَزَوَّجُهَا قَبْلَ مَضِيِّ شَهْرٍ لَا يَقَعُ لَمَّا قُلْنَا وَلَوْ تَزَوَّجُهَا بَعْدَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ ذَكَرَ الْكَاتِبُ أَنَّهُ يَقَعُ  
الطَّلَاقُ وَذَكَرَ فِي دَوَائِدِ أَبِي حَفْصٍ أَنَّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا يَقَعُ وَعَلَيْهِ عَامَّةُ الْمُشَايِخِ وَاسْتَدَلُّوا بِهَا بِذَكَرِ  
أَبْوَابِ الطَّلَاقِ مِنَ الْجَامِعِ إِذَا قَالَ لِلْأَجْنِبِيَّةِ أَنْ تَزُوجَكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ تَزُوجَكَ عِنْدَ أَبِي  
يُوسُفَ يَقَعُ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ لَا يَقَعُ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بَانَ تِلْكَ الْمَسْئَلَةُ عَلَى الْخِلَافِ وَمَسْئَلَةُ  
الْكَاتِبِ عَلَى الْإِتِّصَافِ وَتَكْلُفُوا الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَصْحَاءِ أَنَّهَا عَلَى الْخِلَافِ وَاجْتِمَاعُهَا أَنَّ لَوْ قُلْنَا لَهَا أَنْتَ طَالِقٌ  
أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ تَزُوجَكَ بِشَهْرٍ إِذَا تَزَوَّجْتَ قَبْلَ مَضِيِّ شَهْرٍ لَا يَقَعُ لِأَنَّ يُوسُفَ أَجْمَعًا عَلَى أَنَّهُ لَوْ قُدِّمَ  
لَهَا يَقَعُ فَكَذَلِكَ إِذَا أَخَّرَ لَهَا نَحْوَ آخَرَ عَنِ الشَّرْطِ وَقَوْلًا سَوَاءً قَدَمَهُ أَوْ آخِرَهُ لَمَّا أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ  
التَّعْلِيْقِ وَالْأَضَافَةِ غَيْرُ مِمَّا يَكُونُ لاختلاف حكمهما فِي الْوُقُوعِ وَعَدَمُ الْوُقُوعِ عَلَى مَا مَرَّ فَإِذَا قُدِّمَ أَجْزَأُ  
فَالطَّلَاقُ مُضَافٌ إِلَى وَقْتٍ قَبْلَ التَّزْوِجِ لَكِنْ إِذَا جَاءَ التَّعْلِيْقُ بَعْدَهُ انْتَسَخَتْ الْأَضَافَةُ وَصَارَ الطَّلَاقُ  
مُعْلَقًا بِالتَّزْوِجِ فَيَقَعُ وَمَتَى قُدِّمَ التَّعْلِيْقُ صَارَتْ الْأَضَافَةُ نَاسِخَةً لَهُ وَكَانَ الطَّلَاقُ مُضَافًا إِلَى وَقْتٍ  
قَبْلَ النِّكَاحِ فَلَا يَقَعُ وَلَوْ قَالَ لَهَا أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلِي الدَّارَ بِشَهْرٍ فَدَخَلْتَ قَبْلَ مَضِيِّ شَهْرٍ  
لَا يَقَعُ لَمَّا قُلْنَا وَلَوْ دَخَلْتَ بَعْدَ مَضِيِّ شَهْرٍ يَقَعُ لَكِنْ عِنْدَنَا مَقْصُورٌ وَعِنْدَ زَفَرٍ لَسْتَنْدُ إِلَى أَوَّلِ الشَّهْرِ  
وَلَوْ قَالَ لَهَا أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِ فَلَانٍ وَفَلَانٍ بِشَهْرٍ لَمَّا أَنَّ أَحَدَهُمَا قَبْلَ مَضِيِّ الشَّهْرِ لَمْ تَطْلُقْ  
لَا نَحْنُ بِالْوَضْعِ الَّذِي قُدِّمَ الْوَقْتُ وَأَنْ مَضَى شَهْرٌ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا طَلَقَتْ طَعْنُ عَلَى الرَّائِي وَقَالَ  
يُطْعِمُ أَنَّ لَا يَقَعُ لِأَنَّهُ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى شَهْرِ مِتْلِهِمَا جَمِيعًا وَقَدْ انْتَصَلَ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا  
فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَطْلُقَ إِلَّا بِمَوْتِهَا مَعَ الْآلِ أَيْ نَقُولُ الْمَرَادُ مِنْ هَذَا شَهْرٌ مُتَّصِلٌ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَلَكِنْ  
لَيْسَ مَوْتُهُمَا لِأَنَّ مَوْتَهُمَا مَعًا لَا يُوجِبُ عَارَةً وَمَقْصُودُهُ مَعَ الْأَضَافَةِ الْوُقُوعُ فَيَتَعَلَّقُ مَا يَكُونُ



ذلك مما قلناه فاما مات احدهما بعد شهر فالثاني كاي لا محالة فيقع وصار كما اذا قال انت طالق  
 قبل شعبان ورمضان شهر يقع في غرة رجب كذا هذا ولو قال قبل قدوم فلان وفلان شهر فقام  
 احدهما لتمام الشهر لا تطلق حتى يعلم الاخر لان هذا ان كان اضافة الطلاق الى شهر يتصل  
 بقدوم احدهما وليس بقدومهما كما ذكرنا في الموت ولكن يتحقق سبقه لقدمهما لان قدوم الاخر  
 ليس بكن لا محالة فمن الجائز ان لا يعلم ثم اذا وقع الطلاق في المستكين جميعا قال ان يقع مستندا  
 فيهما جميعا وقال ابو يوسف ومحمد مقتصر افيهما جميعا وقال ابو حنيفة في القدر يقع مقتصر افي  
 الموت مستندا والحج ما مر ولو قال امراته انت طالق ثلثا قبل موت فلان شهر ثم خلعها على الف  
 قبل مضي الشهر ثم مات فلان لتمام الشهر فظن الاخلو اما ان مات وهي في العدة بان كانت مدخولة  
 بها او لم تكن في العدة بان كانت غير مدخولة او كانت حاملا وضعت حملها ففي الوجه الثاني الخلع  
 ماضي ولا يقع طلاق اخر بالانفاق لان الطلاق سواء وقع مستندا او مقتصدا لا بد من قيام المحل  
 للحال والمحل غير قابل للحال في الوجه الاول عندنا مما بينت ثلث مع الخلع ولا يبطل الخلع غيرهما  
 لان عندنا الطلاق يقع مقصورا على حالة الموت فلا يبين ان الخلع كان باطلا ولا يجب عليه  
 رد بدل الخلع وعندنا في حنيفة يبين ثلث مستأنف ويبطل الخلع ويجب عليه رد بدل الخلع اليها  
 لان الطلاق عندنا يقع مستندا قبيح ان الخلع وقع بعد الطلقات الثلث وتجب العدة من اول  
 الشهر ومن وقت موت فلان عده فيه اختلاف المشايخ ولو قال لعده انت حر قبل موتي شهر  
 ثم كاتبه قبل مضي الشهر صحته الكتابة لمصادقتها المملوك فلو مات لتمام الشهر فان كاتبه الكتابة  
 خالة وقصر كل بدل الكتابة عتق العبد بالكتابة فلا يرد شيئا من البدل لان العتق سواء ثبت  
 مستندا او مقتصدا لا بد من قبول المحل للحال والمحل في الحال غير قابل للاغتياق ولانه تحريم بجهة  
 الكتابة فاما اذا ادى بعض بدل الكتابة ثم مات لتمام الشهر قال ابو حنيفة بيسر رد العبد  
 مما ادى من بدل الكتابة لان العتق مستندا وكان الكتابة بعد العتق وعندنا لا يسرد لان  
 العتق ثبت مقصورا عليه وكان الكتابة ما ضيق على العتق فلو لم يكن المولى مال غيره سعي في

الاقل من ثلثي قيمته وتلبي بدل الكتابة وهو فرع ما اذا ادب عده ثم كاتبه فلو قطع اسكان بدل  
 العبد ثم مات السيد لتمام الشهر ان كان القطع بعد ما ادى بدل الكتابة يجب الارش ويكون له  
 لانه حر بجهة الكتابة فاما اذا ادى بعض بدل الكتابة ثم قطع بده ثم مات السيد لتمام الشهر  
 عندنا يجب على القاطع نصف القيمة ويكون للمولى لان العتق ثبت مقصورا على الحال وعندنا في حنيفة  
 يجب نصف القيمة ايضا لكن يكون له لا للمولى اغتير رفيقا في حق الضمان حتى وجب القيمة دون ارش  
 الحر واعتبر حرا في حق الاستحقاق حتى وجب نصف القيمة له لا للسيد لان العتق ثبت بطريق  
 الاستتار والمستند يظهر في حق القابل دون العايب والضمان بدل اليد اليد فانه عند  
 ثبوت العقد اما الاستحقاق حكم قائم للحال فيظهر العتق في حقه قال ويجوز للسيد ان يبيعه  
 ولا يكون مدبرا لانه لم يعلق عتقه بطلاق الموت واذا قال الرجل لامتنه انت حر قبل موت  
 فلان شهر فولدت ولدا ثم باعها فهدا على وجوه اما ان باعها قبل موت فلان ومضي شهرا ومات  
 فلان ومات في ملكه او باع الامم دون الولد او باع الولد دون الام ففي الوجه الاول لا يعتق واحد  
 منهما لانما ليسا في ملكه وقت نزول العتق وفي الوجه الثاني يعتق الام بخلاف اما الولد  
 عندنا في حنيفة يعتق وعندنا في مالك لا يعتق وكذا في الوجه الثالث يعتق الولد عندنا وعندنا لا يعتق  
 لان العتق عندنا ثبت في الام مقصورا على الحال فلا يظهر في الولد الحادث في الماضي وعندنا في حنيفة  
 يقع العتق مستندا الى اول الوقت فيكون عندهما جميعا معلقا بهذا الشرط لان قول القابل لامتنه انت  
 حر يقع عليها وعلى ما في بطنها الا ان يسري العتق الى الولد من الام في الوجه الرابع عتقت الام بلا  
 خلاف فلو باعها في وسط الشهر ثم اشتهت اهلها ثم مات فلان لتمام الشهر لا يعتق عندنا في حنيفة  
 وعندنا يعتق لان عندنا ثبت العتق مقتصدا وعندنا في حنيفة مستندا الى جميع الشهر وثمة لم  
 يكن محلا في بعض الشهر ولو باع نصفها وبقي النصف عتق النصف الثاني وسلم المشتري ما اشتري وهو  
 بمنزلة عبيدين رجلين اعتق احدهما نصيبه له

ان اللفظ اذا كانت له معققة محجوزة ومحجوز متعارف

في قولنا ما قلناه فاما مات احدهما بعد شهر فالثاني كاي لا محالة فيقع وصار كما اذا قال انت طالق قبل شعبان ورمضان شهر يقع في غرة رجب كذا هذا ولو قال قبل قدوم فلان وفلان شهر فقام احدهما لتمام الشهر لا تطلق حتى يعلم الاخر لان هذا ان كان اضافة الطلاق الى شهر يتصل بقدوم احدهما وليس بقدومهما كما ذكرنا في الموت ولكن يتحقق سبقه لقدمهما لان قدوم الاخر ليس بكن لا محالة فمن الجائز ان لا يعلم ثم اذا وقع الطلاق في المستكين جميعا قال ان يقع مستندا فيهما جميعا وقال ابو يوسف ومحمد مقتصر افيهما جميعا وقال ابو حنيفة في القدر يقع مقتصر افي الموت مستندا والحج ما مر ولو قال امراته انت طالق ثلثا قبل موت فلان شهر ثم خلعها على الف قبل مضي الشهر ثم مات فلان لتمام الشهر فظن الاخلو اما ان مات وهي في العدة بان كانت مدخولة بها او لم تكن في العدة بان كانت غير مدخولة او كانت حاملا وضعت حملها ففي الوجه الثاني الخلع ماضي ولا يقع طلاق اخر بالانفاق لان الطلاق سواء وقع مستندا او مقتصدا لا بد من قيام المحل للحال والمحل غير قابل للحال في الوجه الاول عندنا مما بينت ثلث مع الخلع ولا يبطل الخلع غيرهما لان عندنا الطلاق يقع مقصورا على حالة الموت فلا يبين ان الخلع كان باطلا ولا يجب عليه رد بدل الخلع وعندنا في حنيفة يبين ثلث مستأنف ويبطل الخلع ويجب عليه رد بدل الخلع اليها لان الطلاق عندنا يقع مستندا قبيح ان الخلع وقع بعد الطلقات الثلث وتجب العدة من اول الشهر ومن وقت موت فلان عده فيه اختلاف المشايخ ولو قال لعده انت حر قبل موتي شهر ثم كاتبه قبل مضي الشهر صحته الكتابة لمصادقتها المملوك فلو مات لتمام الشهر فان كاتبه الكتابة خالة وقصر كل بدل الكتابة عتق العبد بالكتابة فلا يرد شيئا من البدل لان العتق سواء ثبت مستندا او مقتصدا لا بد من قبول المحل للحال والمحل في الحال غير قابل للاغتياق ولانه تحريم بجهة الكتابة فاما اذا ادى بعض بدل الكتابة ثم مات لتمام الشهر قال ابو حنيفة بيسر رد العبد مما ادى من بدل الكتابة لان العتق مستندا وكان الكتابة بعد العتق وعندنا لا يسرد لان العتق ثبت مقصورا عليه وكان الكتابة ما ضيق على العتق فلو لم يكن المولى مال غيره سعي في



يُصَرَفُ إِلَى الْمَجَازِ بِالْإِجْمَاعِ فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْحَقِيقَةُ مُسْتَعْمَلَةً وَمَجَازٌ مُتَعَارَفٌ فَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ يُصَرَفُ  
إِلَى الْحَقِيقَةِ عِنْدَ إِثْبَاتِ خِيفَةِ لَا إِلَى الْمَجَازِ وَعِنْدَ صَاحِبِيهِ يُصَرَفُ إِلَى الْمَجَازِ الْمَتَعَارَفِ وَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ مَسَائِلُ  
عَلَى الْإِخْتِلَافِ مِنْهَا إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذِهِ الْحِنْطَةَ فَكُلُّهَا قَضَاهَا يَحْتَجُّ بِالْإِجْمَاعِ وَلَوْ أَكَلَهَا خَبْرًا لَا  
يَحْتَجُّ عِنْدَ إِثْبَاتِ خِيفَةِ لِعَبَارَةِ الْحَقِيقَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ وَهِيَ الْإِخْلَاقُ وَهِيَ عِنْدَ مَا يَحْتَجُّ بِإِثْبَاتِ الْمَجَازِ  
الْمَتَعَارَفِ وَهِيَ الْأَكْلُ مِنْ خَبَرِهَا لِمَا أَنَّ الْمَجَازَ الْمَتَعَارَفَ يَبْلُغُ فِي الْإِفْهَامِ فَالْمَصْرُوفُ إِلَيْهِ أَقْبَلُ لَهُ أَنَّ  
لِلْحَقِيقَةِ إِذَا كَانَتْ مُسْتَعْمَلَةً فَقَدْ سَاوَتْ الْمَجَازَ الْمَتَعَارَفَ فِي الِاسْتِعْمَالِ فِي التَّرْجِيحِ لِلْحَقِيقَةِ حَكْمُ  
الْوَضْعِ وَاجْتِمَاعُ عَلَى أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ لَا يَجُوزُ  
لِمُعَيِّنٍ إِذَا أُضِيفَ إِلَى حَلٍّ عَلَى الْيَقِينِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَجَازِ إِذَا عَرَفْنَا هَذَا نَقُولُ قَالَ مُحَمَّدٌ إِذَا  
قَالَ الرَّجُلُ امْرَأَتُهُ طَالِقٌ أَنْ شَرِبَ مِنَ الْفُرَاتِ فَهَذَا عَلَى أَنْ يَشْرَبَ مِنْهُ كَرَعًا عِنْدَ إِثْبَاتِ خِيفَةٍ وَعِنْدَ مَا  
عَلَى الشَّرْبِ مِنْ مَائِهِ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ كَأَنَّهَا مِنَ الْأَحْرَفِ هَذَا فَإِنَّهُ يُقَالُ فَلَنْ يَشْرَبَ مِنَ الْفُرَاتِ وَلَا يُرَادُ  
بِهِ إِلَّا الشَّرْبُ مِنْ مَائِهِ كَمَا عَلَيْهِ أَنْ يَكْتَابَهُ عَنِ الْمَاضِي يُصَرَفُ إِلَيْهِ حَتَّى لَوْ قِيلَ شَرِبْنَا مِنَ الْفُرَاتِ  
يُقْهَرُ مِنْهُ الْإِعْتِرَافُ وَلَا يَخِيفُ أَنْ الْحَقِيقَةُ هِيَ الشَّرْبُ مِنْهُ كَرَعًا وَهِيَ حَقِيقَةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ فَكَانَ  
أَقْبَلُ بِالْإِغْتِبَارِ أَمَّا الْحِكَايَةُ عَنِ الْمَاضِي فَهِيَ عَلَى التَّفْصِيلِ أَنْ عَرَفَ السَّامِعُ أَنَّ مَعْنَاهُمُ الشَّرْبُ  
إِغْتِرَابًا بِفَهْمِهِ ذَلِكَ أَنْ عَرَفَ أَنَّ الشَّرْبَ كَرَعًا لَا إِغْتِرَابًا وَأَوْكَلَاهُمَا يُصَرَفُ إِلَى الْكَرَعِ ثُمَّ  
عِنْدَهُمَا إِذَا شَرِبَ كَرَعًا يَحْتَجُّ بِمَعْنَاهُ أَيْضًا وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَحْتَجُّ لِأَنَّ عِنْدَهُمَا الْمَجَازُ كَانَ مُرَادًا  
فَلَا يَنْبَغِي الْحَقِيقَةُ مُرَادًا وَالْإِنْفِصَالُ عَنْهُ أَنَّ الْمَشَاحِجَ مِنْ قَوْلِهِ هَذَا مِنْ هَبْ أَيْ خِيفَةُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ  
وَالْمَجَازِ الْمَتَعَارَفِ لَا يَجُوزُ أَمَّا عِنْدَهُمَا يَجُوزُ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمُسْلِمَةَ عَلَى الْإِتْفَاقِ وَلَكِنْ الْعُذْرُ لِمَا أَنَّ  
هَذَا لَيْسَ مِنْ مَابِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ بِهَذَا عَلَى عَمُومِ الْمَجَازِ لِأَنَّهُ جُعِلَ مَجَازًا عَنْ الشَّرْبِ  
مِنْ مَائِهِ مُطْلَقًا وَهَذَا لَهُ عَمُومٌ فَسَوَاءٌ شَرِبَ كَرَعًا أَوْ إِغْتِرَابًا يَحْتَجُّ عَلَى مِثَالِ مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَضَعَ قَدَمَهُ  
فِي دَارٍ فَلَا يَأْجُزُ هَذَا إِجْمَارًا عَنْ الدُّخُولِ الْمَطْلُوقِ سَوَاءً دَخَلَهَا رَأْسًا أَوْ رِجْلًا يَحْتَجُّ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ  
وَالْمَجَازِ إِذَا قَامَا إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ مِنْ هَذِهِ الْبِيرِ فَهَذَا عَلَى الْإِعْتِرَافِ حَتَّى لَوْ تَكَلَّفَ وَكَعْ لَا

يَحْتَجُّ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَ مُعْتَادٍ فَكَانَتْ حَقِيقَةً يَجُوزُ فَلَا يَصْرَفُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَجَازِ لَأَجْهَةِ الْحَقِيقَةِ  
وَلَأَجْهَةِ عَمُومِ الْمَجَازِ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ هَذِهِ الْبِيرِ فَكَانَ مَلَأَنَ فَهُوَ كَالْفُرَاتِ وَأَنْ كَانَ غَيْرَ  
مَلَأَنَ فَهُوَ كَالْبِيرِ قَاتٍ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ هَذِهِ الْكُوزِ فَصَبَّ مَائِهِ فِي كُوزٍ آخَرَ وَشَرِبَ  
مِنْهُ لَا يَحْتَجُّ لِأَنَّ النِّسْبَةَ تَبَدَّلَتْ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنَ الْفُرَاتِ فَكَرَعَ مِنْ نَهْرٍ آخَرَ لَمَّا مِنَ الْفُرَاتِ  
لَا يَحْتَجُّ لِأَنَّ الْفُرَاتَ اسْمٌ لِلنَّهْرِ وَقَدْ تَبَدَّلَتْ لِإِضَافَةٍ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ مَائِ الْفُرَاتِ فَشَرِبَ  
مِنْ نَهْرٍ آخَرَ مِنَ الْفُرَاتِ يَحْتَجُّ لِأَنَّ الْيَمِينَ اعْتَقَدَتْ عَلَى الشَّرْبِ مِنْ مَائِ الْفُرَاتِ وَهَذَا مَا الْفُرَاتِ  
وَفِي الْيَمِينِ الْأَوَّلَى عِنْدَ الْيَمِينِ عَلَى الشَّرْبِ مِنَ النَّهْرِ وَلَوْ قَالَ لَا أَشْرَبُ مِنْ مَائِ فُرَاتٍ فَهَذَا عَلَى شَرْبِ  
مَائِهِ مِنْ أَيْ مَوْضِعٍ كَانَ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ صِفَةً لِلْمَاءِ وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ الْعُدْوَةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَاسْتَيْسَاكُمْ  
مَاءَ فُرَاتٍ وَلَوْ قَالَ لِلْأَجْنِبِيَّةِ أَنْ تَكُنْ فَإِنَّ طَالِقَ أَعْبَدَهُ حُرًّا وَابْنَةُ لَهُ فَهَذَا عَلَى الْعَقْدِ وَلَوْ قَالَ  
لَمَنْكُوحَتِهِ أَوْ جَارَتِهِ فَهَذَا عَلَى الْوَطَنِ حَتَّى لَوْ اعْتَقَهَا أَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا لَا يَحْتَجُّ لِأَنَّ النِّكَاحَ  
لِلْوَطَنِ وَالْعَقْدُ جَمْعًا عَلَى مَا عَرَفَ الْأَنْ لَوْلَا بِالْأَجْنِبِيَّةِ الْعَقْدُ فَيَصْرَفُ إِلَيْهِ وَالْإِقْبَالُ بِالْمَنْكُوحَةِ وَالْجَارِيَةِ  
الْوَطَنِ فَيَصْرَفُ إِلَيْهِ

أَنَّ النِّبْيَةَ إِذَا طَابَقَتْ اللَّفْظُ عَمِلَتْ وَصَحَّتْ وَإِذَا لَمْ يَطْبِقْ لَا تَعْمَلُ لِأَنَّهُ يَكُونُ اثْبَاتُ  
الْحَكْمِ بِمَحْدَدِ النِّبْيَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجُزْأَ إِذَا كَانَتْ النِّبْيَةُ مُطَابَقَةً لِلْفَرْقِ يَنْظُرُ أَنَّ كَالْمَنْبُوءِ حَقِيقَةً مَا  
يَلْفُظُ بِهِ يَدِينُ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ عَوَجَلٌ وَفِي الْقَضَاءِ أَنْ كَانَ مُحْتَمَلًا لَفْظُهُ فِي الْجُمْلَةِ فَإِنْ كَانَ أَمْرًا ظَاهِرًا  
يَصْدُقُ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَفِي الْقَضَاءِ أَيْضًا لِأَنَّ الْقَاضِيَ يَدِينُ الْحَكْمَ عَلَى الظَّاهِرِ وَأَنْ كَانَ خِلَافَ  
الظَّاهِرِ لَا يَدِينُ فِي الْقَضَاءِ لِأَنَّ الْقَاضِيَ لَا يُطْلَعُ عَلَى الْبُاطِنِ وَلَكِنْ يَصْدُقُ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى  
لِأَنَّهُ عِلْمٌ بِالْظَّاهِرِ وَالْبُاطِنِ وَنُجُوبُ قَصْرِ حَكْمِ الْيَمِينِ عَلَى الْحَالِ لِأَنَّهُ  
لَمْ يَزَلْ النَّصْرُ  
أَنَّ الْكَلَامَ مَتَى خَرَجَ جَوَابًا لِلسُّؤَالِ أَنْ كَانَ تَقْدِيرًا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْجَوَابِ  
يَقْتَصِرُ عَلَى السُّؤَالِ وَيُضْمَنُ إِهَادَةَ السُّؤَالِ وَأَنْ زَادَ عَلَى الْقَدْرِ الْمَحْتَاجِ إِلَيْهِ يُعْتَبَرُ كَلَامًا مُتَبَدِّلًا مَعَ احْتِمَالِ  
أَنَّهُ جَوَابٌ لَكِنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ حَتَّى إِذَا قِيلَ عَيْشْتُ بِهِ الْجَوَابُ يَصْدُقُ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْقَضَاءِ إِذَا عَرَفْنَا أَنَّ



تَقُولُ قَالَ مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ أَنْ اغْتَسَلْتُ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ فَعَبْدِي خَرَّ وَقَالَ نَوَيْتُ الْغُتْسَالَ  
مِنْ الْجَنَابَةِ لَمْ يَدِينْ فِي الْقَضَاءِ فِيهَا بَيِّنَةٌ وَيُنَازَعُ فِي النُّوَادِرِ أَنَّهُ يُصَدَّقُ فِيهَا بَيِّنَةٌ وَيُبَيِّنُ  
اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّهُ نَوَى بِمَحْمَلِ لَفْظِهِ وَهُوَ تَحْصِيصُ مَا تَبَيَّنَ مَقْتَضِي لَفْظِهِ وَمَا ذَكَرَهُ هُنَا صَحَّ لِأَنَّهُ  
لَمْ يَلْفِظْ بِالْغُتْسَالِ وَلَا سَبَبٍ مِنْ غُتْسَالِهِ فَإِذَا نَوَى تَحْصِيصَ بَعْضِ سَبَابِ الْغُتْسَالِ  
لَمْ يَكُنْ بَيِّنَةً مُطَابِقَةً لِلْمَفْهُومِ فَلَا يَجْعَلُ فَاذَنْ قَبْلَ أَنْ يَصِحَّ بَيِّنَةٌ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ تَحْصِيصُ يَصَحُّ  
مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مُتَنَوِّعٌ أَلَيْسَ وَفَرَضَ فَلَمَّا أَنَّهُ غَيْرُ مُتَنَوِّعٍ لَفْظًا وَاحْتِمَالُ اللَّفْظِ مِنْ بَابِ  
اللُّغَةِ وَعَلَى هَذَا إِذَا قَالَ أَنْ أَكَلْتُ أَوْ شَرِبْتُ أَوْ تَزَوَّجْتُ قَالَ غَيْبَتْ طَعَامًا دُونَ طَعَلَمٍ  
أَوْ شَرِبَ دُونَ شَرَابٍ أَوْ امْرَأَةً دُونَ امْرَأَةٍ وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ أَنْ اغْتَسَلْتُ فِي هَذِهِ الدَّارِ وَقَالَ  
حَيْثُ بِهِ فَلَمَّا ذَكَرَهَا إِلَّا إِذَا قَالَ أَنْ أَكَلْتُ طَعَامًا أَوْ شَرِبْتُ شَرَابًا أَوْ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً  
وَقَالَ أَنْ اغْتَسَلْتُ أَحَدُكُمْ أَدْعِي تَحْصِيصَ بَعْضِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْأَلَّ بِصَدَقِ فِيهَا بَيِّنَةٌ وَيُنَازَعُ فِي  
تَعَالَى لِأَنَّهُ مَحْمَلُ لَفْظِهِ لِلَّهِ خِلَافَ الظَّاهِرِ وَلَوْ قِيلَ لَهُ إِنَّكَ تَغْتَسِلُ اللَّيْلَةَ مِنْ  
الْجَنَابَةِ فِي هَذِهِ الدَّارِ فَقَالَ أَنْ اغْتَسَلْتُ فَعَبْدِي خَرَّ وَقَالَ نَوَيْتُ بِهِ الْغُتْسَالَ مِنْ جَنَابَةِ  
يُصَدَّقُ فِي الْقَضَاءِ فِيهَا بَيِّنَةٌ وَيُنَازَعُ فِي تَعَالَى لِأَنَّهُ جَوَابُ لَهُ فَيَتَضَمَّنُ عَادَةً مَا فِي السُّؤَالِ  
كَأَنَّهُ قَالَ أَنْ اغْتَسَلْتُ اللَّيْلَةَ فِي هَذِهِ الدَّارِ مِنْ جَنَابَةِ فَعَبْدِي خَرَّ فَلَوْ زَادَ عَلَى قَوْلِهِ الْجَوَابُ  
بِأَنْ قَالَ أَنْ اغْتَسَلْتُ فِي هَذِهِ الدَّارِ اللَّيْلَةَ فَعَبْدِي خَرَّ ثُمَّ قَالَ غَيْبَتْ بِهِ الْغُتْسَالَ مِنْ جَنَابَةِ  
يَدِينُ فِيهَا بَيِّنَةٌ وَيُنَازَعُ فِي تَعَالَى دُونَ الْقَضَاءِ لِأَنَّهُ لَمَّا زَادَ عَلَى قَوْلِهِ الْجَوَابُ غَيْرَ كَلَامًا مُتَدَاوِعًا  
احْتِمَالُ إِبَادَةِ الْجَوَابِ عَلَى سَبِيلِ التَّأْيِيدِ لِلَّهِ خِلَافَ الظَّاهِرِ قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا قَامَتْ  
امْرَأَتُهُ فَخَرَجَ مِنَ الدَّارِ فَقَالَ أَنْ خَرَجْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَعَادَتْ وَرَفَعَتْ سَاعَةً ثُمَّ  
خَرَجَتْ لَا تَطْلُقُ عِنْدَنَا اسْتَحْسَانًا وَالْقِيَامُ أَنْ تَطْلُقَ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ  
نَسَمَّى بِمِيزَانِ الْغُورِ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ إِذَا ارَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَضْرِبَ عَبْدَهُ فَقَالَ لَهُ غَيْرُهُ أَنْ يَضْرِبَهُ  
فَأَمَّا تَطْلُقُ لَهُ أَنْ لَفْظُ مَطْلُوقٍ فِي حَرْفٍ عَلَى طَلَاقِهِ وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْحَالُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ

أَرَادَ بِهِ هَذِهِ الْخُرْجَةَ لِأَنَّ الْحَالَةَ دَاعِيَةٌ إِلَى الْمَنْعِ عَنْهَا دُونَ غَيْرِهَا هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ وَالْمَعْرُوفُ  
كَالْمَنْصُورِ فِي الْإِيمَانِ فَقَدْ ائْتِيَ بِمَطْلُوقِهِ وَلَوْ قَالَ أَنْ اغْتَسَلْتُ غَسَلًا فَعَبْدِي خَرَّ وَقَالَ نَوَيْتُ الْغُتْسَالَ  
مِنْ الْجَنَابَةِ لَمْ يَدِينْ فِي الْقَضَاءِ فِيهَا بَيِّنَةٌ وَيُنَازَعُ فِي تَعَالَى لِأَنَّهُ نَصَّ عَلَى الْمَضْرُوبِ أَنَّهُ يَرَادُ بِهِ الْمَفْعُولُ  
فِي عَرْوِ اللَّسَانِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ شَيْءٌ لَا مُحَالَةَ فَإِذَا عَيَّنَ السَّبَبَ جَازَ خِلَافُ قَوْلِهِ أَنْ اغْتَسَلْتُ لِأَنَّهُ  
نَصَّ عَلَى فَعْلِهِ دُونَ السَّبَبِ وَالْأَسْمُ فَلَا يَكُونُ فِي لَفْظِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى السَّبَبِ وَهَذَا خِلَافُ مَا إِذَا قَالَ  
أَنْ خَرَجْتُ وَعَنِي بِهِ السَّفَرُ يَدِينُ فِيهَا بَيِّنَةٌ وَيُنَازَعُ فِي تَعَالَى لِأَنَّهُ خَرَجَ مُتَنَوِّعٌ فِي نَفْسِهِ لَفْظًا لِأَنَّهُ  
أَنْ الْأَسْمُ قَدْ ائْتِيَ بِبَعْضِهِ يَتِمُّ وَبَعْضُهُ لَا يَصِحُّ التَّحْيِينُ لِمَا هُنَا خِلَافُهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

باب في معرفة ما يدخل تحت النكاح

أَنَّ الْمَعْرُوفَةَ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ النِّكَاحِ لِأَنَّهَا صِدَاقٌ وَأَمَّا يَعْرِفُ الْمَعْرُوفَ مِنَ الْمُنْكَرِ بِانْقِطَاعِ سُؤَالِ اسْتِفْهَامٍ  
وَعَلَمِ انْقِطَاعِهِ وَسُؤَالِ اسْتِفْهَامٍ أَمَّا يَنْقُطِعُ بِالْإِضَافَةِ وَمَا يَجْرِي مجرى الإِضَافَةِ فِي التَّعْرِيفِ  
فَإِنْ مَنْ قَالَ هَذَا الْعَبْدُ وَإِشَارَ إِلَيْهِ فُسُؤَالِ اسْتِفْهَامٍ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ لِأَنَّهُ شَاخٌ لِلْسَّامِعِ أَنْ يَقُولَ  
مَنْ أَنْتَ مِنْ هَذَا الْعَبْدِ وَإِذَا أَضَافَ فَقَالَ هَذَا عَبْدِي فَقَدْ قُطِعَ سُؤَالِ اسْتِفْهَامٍ لِأَنَّهُ لَا يَسُوعُ لَهُ  
أَنْ يَقَالَ مَنْ هَذَا الْعَبْدُ إِذَا عَرَفْنَا هَذَا نَقُولُ قَالَ مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ دَارِي هَذَا  
لَحْدًا أَوْ ضَرَبَ عَبْدِي هَذَا الْعَبْدَ أَوْ لَيْسَ فَيَصِحُّ هَذَا أَحَدًا وَكَلِمَ ابْنِي هَذَا أَحَدًا فَعَبْدِي خَرَّ دَخَلَ فِي هَذَا  
غَيْرُهُ وَلَا يَدْخُلُ هُوَ حَتَّى لَوْ دَخَلَ هُوَ بِنَفْسِهِ أَوْ ضَرَبَ أَوْ لَيْسَ أَوْ كَلِمَ لَا يَحْتَسِبُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ وَهَذَا  
إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ نَوَى نَفْسَهُ يَصِحُّ وَحَسَبَتْ وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ غَيْرُهُ حَسَبَتْ وَمِثْلُهُ لَوْ لَمْ يُضَفَّ إِلَى نَفْسِهِ  
بِأَنْ قَالَ أَنْ دَخَلَ هَذَا الدَّارَ أَحَدًا أَوْ ضَرَبَ هَذَا الْعَبْدَ أَحَدًا أَوْ لَيْسَ هَذَا الْفَيْصِرَ أَحَدًا وَكَلِمَ هَذَا الْعَالَمَ  
أَحَدًا فَعَبْدِي خَرَّ فَعَلَّ ذَلِكَ هُوَ وَغَيْرُهُ حَسَبَتْ وَالْفَرْقُ لَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ الْمَعْرُوفَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْمُنْكَرِ  
وَالشَّرْطُ فِي الْمَسَائِلِ كُلِّهَا فَعَلَّ رَجُلٌ مِنْكُمْ لَأَنَّهُ قَالَ أَحَدًا وَلَمْ يُضَفَّ إِلَى غَيْرِهِ وَالتَّحَالُفُ فِي الْفَصْلِ  
الْأَوَّلِ صَارَ مُعَرَّفًا بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الشَّرْطِ وَفِي الْفَصْلِ الثَّانِي يَنْفِي مُنْكَرًا فَيَدْخُلُ  
وَسِوَا فِي ذَلِكَ كَوْنُ الدَّارِ مَمْلُوكًا أَوْ غَيْرَ مَمْلُوكٍ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ يَقَعُ بِالسَّبَبِ لَا بِالْمَلِكِ هَذَا إِذَا



غرف بالاضافة الاسم الى نفسه وكذلك اذا عرف نفسه باضافة الفعل اليه بان قال ان البست هذا  
التميم احد الم يدخل هو لما ذكرنا انه صار معروفا فلا يدخل تحت التكرار لان شرط الحنث  
اللباس والباسه نفسه لا يسمى بالباس عروفا انما يسمى لبسا ولو عرف غيره بالاضافة اليه بان قال  
ان دخل دارك هذه احد او لبس ثوبك هذا احد او كلم ابنك هذا احد فعدي حنث ففعل الحالف  
ذلك حنث لانه منكرو لو فعل ذلك الرجل لا حنث لانه معروف علي ما مر فاذا قال ان كلم  
غلام عبد الله بن محمد احد فعدي حنث ففعل الحالف بنفسه واسمه عبد الله بن محمد حنث لان هذا القرار  
لا يوجب التعريف لان عبد الله بن محمد في العالم كثير فبقي منكرا ولان الاسم والنسبة وضع  
لتعريف الغائب لا لتعريف الحاضر وهو حاضر فلا يدخل حنثه ثم انما يشترط الاضافة للتعريف  
في المنفصل عن الشخص اما في الاجزاء المتصلة فالاشارة تكفي للتعريف حتي لو قال ان قطع هذه اليد  
احدا ومشر هذا الداس احدا وشار الي يد نفسه ولاس نفسه لا يدخل هو تحت الشرط لانه صار معروفا  
الا نرى انه ينقطع عنه سؤال الاستفهام لا يصح ان يقال من انت من هذه اليد ومن هذا الداس

ان الاصل في الكلام هو الحقيقة وانما يعود الى المجاز بدلالة العرف ولو نوي  
بكلامه المجاز ان كان ذلك امرا ظاهرا يصدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء وان كان خلاف  
الظاهر ان قصد التشديد على نفسه بل كان المنيوي شرط الحنث في بينه وبين الله تعالى وبين الله تعالى  
وفي القضاء ايضا لانه اقرار على نفسه وهو غير متهم في الاقرار على نفسه ولكن لا يصدق في صرف  
الكلام من الظاهر حتي عند بائنها وجدي القضاء ويصدق ديانة حتي لا حنث وان كان فيه تخفيف  
الامر عليه لا يصدق في القضاء انه يجب قصر حكم اليمين على عرض الحالف الا ان عرضه  
قد يعرف بدلالة الحلف وقد يعرف بخروج يمينه مخرج الجواب عن السؤال اذا عرفنا هذا نقول  
قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل لامرأته ان جامعتك او باضعتك او اينتكت او اصبحت منك  
او قربت منك او وطئت فعدت حنثا فكل هذه على الجماع في الفرج دون غيره حتي لو جامع فيما دون

الفرج لا حنث لان في اللفاظ الثلاثة وهو قوله ان اينتكت او اصبحت منك وقربت منك لا بد من نية  
الجماع لانها عند الاطلاق لا يراد بها الجماع وانما يراد بها الزينة وما اشبهها فلو عني بالجماع فيما دون  
الفرج في جميع ذلك حنث به ايضا وحنث بالجماع في الفرج ايضا في القضاء لا حنث فيما بينه وبين  
الله تعالى انما اذا قال ان جامعتك فلانة ما حنث من الاجتماع والاجتماع في الوقاع اكثر فيحمل عليه  
الا اذا نوي ما دونه فنحن ايضا لانه محتمل لفظه وفيه تشديد الامر عليه وانما المباشرة فانه  
ادخل البضع في البضع وذلك هو الجماع في الفرج الا اذا نوي الجماع فيما دون الفرج لعلمه ايضا  
لانه يجوز جعل المباشرة مجازا عنه لقرب مقصوديهما فكان محتمل اللفظ وفيه تشديد الامر على  
نفسه وانما الاثبات والاصابة والقربان في محتملة للجماع وغيره فلا يقبل الا بالنية فاذا نوي  
بها الجماع صار في هذه اللفاظ ولقطة الجماع سواء الحكم فيها عند الاطلاق واردة المجاز ما ذكرنا  
فاما الوطي فقد يكون بالدوس بالرجل وقد يكون له بالجماع وحقيقة الدوس بالرجل الا انه اذا اضاف  
الي المرأة علم انه غرضه الجماع دون الدوس بالرجل فيصرف الي الجماع في الفرج علي ما مر فان لم يضاف  
الي المرأة بان قال ان وطئت فعدت حنثا وقال نوي الجماع خاصة لم يصدق في القضاء حتي لو وطئ رجل  
او جامع حنث انما اذا وطئ بحقيقة اللفظ وانما جامع فباقراره ولو قال ليكران اقتضضتاك  
فعدت حنثا فافهم هذا علي الاقتضاء بالآلة المخصوصة لانه المتعارف حتي لو اقتضها باصبع لا  
حنث الا اذا نوي به غيره فحينئذ فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء لانه محتمل لفظه وفيه  
تشديد الامر عليه ولو قال ان اغتسلت منك فعدت حنثا فافهم هذا علي الاغتسال بالجماع في الفرج  
لان الاغتسال منها ان لا يتفق علي شيء اخر وهو الا نزال وذلك بالجماع في الفرج اما الجماع  
فيما دون الفرج لا يجزبه الاغتسال بل بالانزال فكان هذا اغتسالا لمن الما لا منها ولو قال  
ان خرجت فعدت حنثا ونوي الخروج الي مكان معين لم يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا في القضاء  
لان المكان غير مذكور فلا يعمل فيه النية ولو اذلا بالخروج السفر دين فيما بينه وبين الله تعالى  
لان الخروج متنوع في نفسه ولذا اختلف الاسم فصح التعيين بالنية ولو قال ان مشيت فعدت



خروج من إطلاق الفعل لا يخرج في القضا لأنه عند الإطلاق يحمل على المشي بالرجل دون غيره وإن مشى بطنه  
خشا أيضا ولو أخذ بقوله ويد في مائة وبين الله تعالى وذكر العزاة أنه يجب أن لا يدل صلًا لأن من  
استطلق بطنه لا يقال أنه مشى إلا أنا نقول على ذلك بطريق المحازل لأن إطلاق البطر  
للمشي محازل براد به السبب محازل رجل قال لا تغز معي قال والله لا تغزي ولا ينة له ينصرف  
هذا إلى العزاة المزعومة التي لو تغزي مع غيره أو بنية لا تحت لأنه جواب هو ميم وجواب  
مؤمن لا يكون أقصر من هذا إلا إذا دل على قدر الجواب بأن قال والله لا تغزي اليوم أو قال  
والله لا تغزي معك فيصير مبتدأ فينصرف إلى مطلق العزاة مع مطلقا ولو قال غيبت به  
الجواب لا يدل في القضا لما فيه من الغا الزيادة ويد في مائة وبين الله تعالى أنه يحتمل بطريق  
التأكيد وإن كان خلاف الظاهر

الحكم الثابت إلى غاية ينتهي بوجود تلك الغاية ولا ينبغي ما وراها وحرف  
البا حرف الصاق في دخل على الاسم يقتضي الصاق الفعل به وكلمة إلا أن متى دخل على محمل  
التوقيت جعل غاية له منزلة كلمة حتى أصله قوله تبارك وتعالى خبرا عن يعقوب عليه السلام حتى  
استوثق من آتيه في إرسال ابن يامين معهم قال إن أرسله معكم حتى توثقوا من الله لتأتمني  
به إلا أن تحاط بكم أي يعلب عليكم فلا ينبغي الوثيقة بيني وبينكم وهذا لأن كلمة إلا الاستثناء والاستثناء  
في الحقيقة غاية لأنه ليس إلا إخراج الشيء عن الجملة بعكس تأويله اللفظ فيصير الاستثناء غاية للكلام  
حتى لا يبيح منكم ورا المستثنى منه فكان حقيقة الغاية ومتى دخل على ما لا يقبل التوقيت  
جعل شرطًا إذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن محمد الله إذا قال الرجل عبده حرًا أن يخرج فلان من  
الدار إلا أن آذن له فهذا غاية له حتى إذا آذن مرة أنفع اليمين سواء خرج أو لم يخرج لما ذكرنا  
أن كلمة إلا الغاية والاستثناء وقد ذكرنا مفردًا بالآذن إلا أنه يمكن أن يقع الاستثناء  
والغاية على الخروج لأنه قد يرد به حرفان وحرفان إذا كان محققًا لا تصوب الاسم والمصدر  
فاوقفنا على الوقت فيصير وقت الآذن الخروج غاية لليمين فإذا انتهت الغاية لا يبيح اليمين وكذا

حتى إذا كان لأنه صريح في الغاية ولو قال إلا أن تعلم فلان هذا شرط بمنزلة قوله إن لم تعلم لأنه لا يتوقف  
ولو قال عبده حرًا أن يخرج فلان إلا بآذني فلا بد من الآذن عند كل خروج لأن كلمة باذي كلمة الصاق ويمكن  
أن توقع على الخروج لأنه يصوب الأفعال فيصير الخروج كصفة الموصوف والآذن مستثنى وما وراه  
بقي داخلًا تحت اليمين وكذا إذا قال عبده حرًا أن يخرج بغير آذني لأن غير ذلك كما كلمة استثناء وكذا  
إذا قال الأبرص أي هو أي أبا رادي فهو بمنزلة قوله إلا بآذني ولو قال إلا أن رهي أو هو أي  
أريد فهو بمنزلة قوله إلا أن آذن إنما الفرق بينهما من وجه آخر وهو أن الرهي والهوي والآذنة  
أخر رهي ولم يسمع المحلوف عليه وفي الآذن عند أي يوسف لذلك وعند محمد إذا لم يسمع تحت لأن  
الآذن لا يتحقق إلا بالاعلام والرهي والآذنة يتحقق بدونه وذلك لو قال إن باع إلا بأمري فهذا  
على الأمر كالمرة ولو قال إلا أن أم فهذا على الأمر مرة واحدة وحكي عن الفراء أنه كان يسوي في الجواب  
بين قوله إلا أن آذن وبين قوله إلا بآذني استثناء لا بقوله تبارك وتعالى لا يدخلكم بيوت النبي إلا أن يؤذن  
لكم لم يرد بأخذه الدخول بعد الآذن مرة بل يحتاج إلى الآذن كل مرة إلا أنا نقول بأن حرمة الدخول  
في بيوت النبي عليه السلام ما ثبت بهذا النص بل الأصل حرمة الدخول في ملك الغير بغير آذن على أصل  
الحرمة فلو قال غيبت بقولي إلا أن آذن الآذن في كل مرة صدق لأنه يشترط على نفسه وفي قوله  
الإباذي أن يوي الآذن مرة صدق فيما بينه وبين الله عز وجل لأنه محتمل لفظه ولكن لا يصدق  
في القضا لأنه خلاف الظاهر

اليمين متى عقدت على فعل أو صيف ذلك الفعل إلى مكان أو زمان نظرا كان  
فعلا يتم بالفعل وحله ولا يتعدى إلى غيره بشرط وجود الفاعل في ذلك المكان أو الزمان ليرد  
حكم اليمين وإن كان فعلا لا يتم إلا بانصاله لمحل آخر شرط وجود المفعول في ذلك المكان  
والزمان لأن الفعل إنما يعرف بآثره فإذا كان أثره يقتصر على الفاعل والفاعل في ذلك المكان  
كان الفعل في ذلك المكان وإذا كان أثره في محل آخر بشرط كون ذلك المحل في ذلك المكان  
ليكون فعله فيه إن الإيمان إنما تعقد على شروط في المستقبل لا في الماضي



لان العوض من اليمين هو المنع او المحل وذا لا يحصل الا في المستقبل اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن حاتم  
اذا قال الرجل اخبره ان شئت في المسجد فبجدي حرق شتمه والحالف في المسجد والمستنوم خارج المسجد  
حنث في يمينه ولو كان على العكس لا حنث لان الشتم يقوم بالشام وحرقه فيعتبر لونه في المسجد ولو  
قال ان ضربتك او قتلتك او شجعتك او سببتك في المسجد فبجدي حرق يعتبر لو كان المحلوف عليه في  
المسجد حتى لو كان المحلوف عليه في المسجد والحالف خارج المسجد حنث ولو كان على العكس لا حنث  
لان هذه الافعال تنعري الى هذه المحال ولو قال ان رميتك في المسجد يشترط لو كان الرامي المسجد  
والفرق ان الرامي اليه لا يقف على الاصابة ورميه بدون العيلة يباذ به الرمي والاصابة فيقوم  
بالفعل ولو قال ان قتلتك يوم الخميس فبجدي حرق فضرته بعد اليمين قبل يوم الخميس ومات  
يوم الخميس حنث في يمينه لانه صار قتلا الآن ولو ضربته يوم الخميس ومات يوم الجمعة لا حنث  
لان القتل في المحل حصل يوم الجمعة بشرط الحنث القتل في حق المحل فلم يوجد الشرط في وقته وان كان  
ضربه قبل اليمين ثم مات بعد الوقت الذي شرط لا حنث لما ذكرنا ان اليمين للمنع وذلك انما يكون  
في امر في المستقبل ولم يوجد وهذا بمنزلة ما اذا قال لامرأتي ان طلقتك فانت طالق ثم قال  
لها انت طالق غدا ثم حنث في اليمين الاولى ولو كان قال انت طالق غدا ثم حلف لا يطلقها  
فجاء غدا لا حنث في اليمين الاولى لما قلناه

ان الجزاء متى تجل بين الشرطين وامكن ان يجعل متعلقا بالشرط  
الا ان يكون الشرط الاول شرطا لانعقاد اليمين والشرط الثاني شرطا للحنث وسند كذا المعنى فيه  
فاذا كان الشرط الثاني للحنث كان معنى الغاية اليمين لان اليمين يحل بوجوده فلا يبغي اليمين  
بعده وهو معنى الغاية ولكن انما جعل غاية تقتضي كلامه لا ينصر كلامه فانما يجعل به اذا لم  
يكن الصريح بخلافه فانما اذا صرح بخلافه لا يعمل ما ذكرنا في الابواب المتقدمة ان  
كلمة كل لصحة الاسماء وتعمها وكلمة كلما لصحة الافعال وتعمها ان كلمة افعل  
وما كان على مبرأها يصح للحال الاستقبال جميعا لانها لا تار اخضر لو جهن احدهما النفل عن اليمين المتعة فان

أهمل الضمير ولو اذ لك والثاني انها شتمت في الحال بخير قرينة وفي الاستقبال بقرينة سبيل وسوف  
يقال سافعل وسوف افعل وهذا اية انه عند الاطلاق للحال الحق فيجب صرفه اليه الا اذا تولى  
بخلاف ذلك فيصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه القضا لانه خلاف الظاهر  
ان المرأة اذا وصفت بالطلاق في وقتين لا يقتضي تحدد الطلاق بتحدد الوقت الثاني لانها اذا وصفت  
بذلك في اول الوقتين سفي ذلك في الوقت الثاني الا اذا تبدل التصرف بان كان الاول نكحاً او الآخر تعليقاً  
فيتع النكح في اول الوقتين والتعليق في الثاني اذ عرفنا هذا نقول قال محمد بن حاتم رحمه الله رجل قال  
كل امرأة اتزوجها فهي طالق ان كلمت فلانا فتزوج امرأته قبل الكلام وامرأة بعد الكلام ذكر في الخبر  
انه يقع الطلاق على المتروكة قبل الكلام ولا يقع على المتروكة بعده وقال زفر طلق المتروكة  
قبل الكلام وبعده لانه لو قال كل امرأة اتزوجها ابداً فهي طالق ان كلمت فلانا طلق المتروكة قبل  
الكلام وبعده فكذا هذا لان الابد كالملزم في اليمين المطلقة عن الوقت ودوي عن اي يوسف انه  
يقع الطلاق على المتروكة بعد الكلام لان قوله ان كلمت فلانا شرط محض وقوله كل امرأة اتزوجها  
صار شرطاً باذخال التزوج عليه وكان جعل الكلام شرطاً اولي والشرط ابداً يكون سابقاً وصار  
كما لو قدر الكلام ووجه ظاهر الرواية ان قوله كل امرأة اتزوجها طالق كالم قائم في نفسه  
والاصل في الكلام الانعقاد دون التوقف بهما امكن كان وقوع الطلاق بالكلام متعلقاً بالتزوج  
فصار الكلام شرطاً للحنث دون الانعقاد وصار غاية لليمين كما تزوج قبل الكلام وجه شرط  
الحنث في حقها قبل انهما اليمين وما تزوجها بعد الكلام وجه شرط الحنث فيها بعد انهما اليمين  
فتطلق المتروكة قبل الكلام والمتروكة بعده ولو تزوج قبل الكلام واحدة او شتين او ثلثاً طلقن  
لان كلمة كل تعم الكل وذلك اذا قال اذ اكلمت او مني ما كلمت لان معنى الوقت فيه اظهر ولو  
قدم الكلام فقال ان كلمت فلانا فكل امرأه اتزوجها طالق فهذا اعلى التي تزوج بعد الكلام جعل  
شرطاً لانعقاد اليمين لانه قوله ان كلمت شرط وقوله وكل امرأة اتزوجها هي طالق شرط وحال  
جعل جزاء الشرط الاول فكان وقوع الطلاق بالتزوج متعلقاً بوجود الشرط الاول وهو الكلام وهو



بمنزلة قوله اذا جاعد فكل امرأة تزوجها في طالق تعلق انعقاد به في الغد وكذلك لو قال اذا اكلت  
 ومتى اكلت لانها الوقت وكان هذا الوقت معتبرا لانعقاد هذه اليمين ولو قال كل امرأة تزوجها  
 في طالق كلما اكلت فلانا فمؤعلى ما ذكرنا في قوله ان اكلت فلانا فيقع الطلاق على المتزوجة قبل  
 الكلام دون المتزوجة بعدة والمعنى ما بيننا الا انهما يفترقان من وجه آخر هو ان هذا لو كلف  
 مرارا طلق المتزوجة قبله ثلثا لو كانت مدخولا بها لما ذكرنا ان الشرط الاول وهو التزوج بشرط  
 الانعقاد وقد ذكر الكلام بكلمة التكرار فيصير عند التزوج كأنه قال كلما اكلت فلانا فامرأة طالق  
 ثم كلمة ثلث مرات وكذلك لو قدم الكلام فقال كلما اكلت فلانا فكل امرأة تزوجها طالق فهو بمنزلة  
 قوله ان اكلت ويتناول ما بعد الكلام الا انهما يفترقان من وجه آخر هو انه لو تكلم هاهنا  
 مرارا ثم تزوج امرأة طلق ثلثا لانه يصير عند كل الكلام كأنه قال كل امرأة تزوجها طالق  
 فلو كلف مرة ثم تزوج امرأة ثم كلف ثم تزوج امرأة اخرى طلق الاولى واحدة والثانية طلقين  
 لان اليمين انعقدت بكلمة كلما وكما انحلت الاولى تنعقد ثانيا لما مر في الابواب المتقدمة  
 فكان المنعقد في حق الاولى عين واحدة وفي حق الثانية يمينان لانه ذكر المرأة بكلمة كل  
 فيوجب العموم ثم استشهد محمد فقال لا تترك انه لو قال ان ضربت فلانا في طالق ان تزوجها  
 فضربه ثلث مرات ثم تزوجها طلق ثلثا وكذلك لو قال لامرأته كلما دخلت الدار فانت طالق  
 غدا فدخلت الدار اليوم ثلث مرات طلق في الغد ثلثا ولو قال كل امرأة تزوجها ان دخلت  
 الدار في طالق طلق التي تزوجها بعد الدخول لان الشرط متى غرض على الشرط قلتم المؤخر  
 لانه تعذر جعلها شرطا واحدا لا تعدل حرف العطف وتعذر ايضا جعل الثاني مع الجزاء الاول  
 جزا لانه لم يأت بحرف الجزاء ليصير جزاؤه جزا الاول فيصير الاول مع جزاؤه جزا الثاني  
 لان الجزاء اذا كان مقبلا لا يحتاج الى حرف الجزاء واذا صار بمعنى الغاية عليا بيننا وان نوي  
 ان يكون الدخول بعد التزوج فهو على ما نوي لانه نوي محله لفظه ولو قال كل امرأة تزوجها ابدا  
 والي ثلثين سنة في طالق ان اكلت فلانا فهذا على ما يكون قبل الكلام وبعدة بخلاف مسألة اول الباب

لانها جعلنا الكلام ثم غاية اليمين تقتضي كلامه بطريق الدلالة وهما هنا صرح بخلافه يقتضيه  
 اللفظ وهو التخصيص على البدل والماضي في ثلثين سنة ولو قال ان اكلت فلانا فكل امرأة تزوجها  
 ابدا في طالق فهذا على ما يتزوجها بعد الكلام وذكرنا الا بدو عدمه سواء لان الانعقاد يتعلق  
 بالكلام ولو قال كل امرأة املكها في طالق ان دخلت الدار فهذا على ما يكون في ملكه يوم حلف ان ملكه  
 اللفظة للحال حتى على ما مرقو على به ما يستفاده لا يصدق في صرف الطلاق عما كان في ملكه  
 في القضا لانه خلاف الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله تعالى ولذلك لو قدم الدخول والكلام فهو على ما كان  
 في ملكه يوم حلف ولو قال كل جارية املكها اذا جاعد في حرة ولانته له فهذا على التي كانت في  
 ملكه يوم حلف يصير عتق مملكه حرا في الغد ولو اضافة الى وقت فهذا على ثلثة اوجه اما  
 ان يقول كل مملوك املكه اليوم فهو حرا او غدا او في ثلثين سنة ففي الوجه الاول يقع على ما كان  
 في ملكه للحال وعلى ما يستفاده في بقية اليوم بالاجماع وفي الوجه الثالث لا يقع الا على ما يستفاده  
 في المستقبل ولا يقع على الحال بالاجماع وفي الوجه الثاني اختلاف قال ابو يوسف يقع على التي  
 يملكها في الغد وقال محمد على ما يملكها في الغد لاني يوسف ان الوقت قد انفصل تحلل الليل  
 فكان اضافة الى المستقبل فلا يتناول الحال كما في قوله الي ثلثين سنة لمجرد ان الوقت قريب  
 بعضه من بعض فصار بمنزلة وقت واحد وصار الغد مع اليوم كبقية اليوم مع الحال  
 ثم اذا اضاف الى اليوم يتناول الحال وبقية اليوم فكذا هذا ولو قال لامرأته انت طالق  
 اليوم وغدا طلق اليوم ولا تطلق الغدا هي لانه جعل الوقتين ظرفا لكونها مطلقة  
 الا ان يكون نوي طلاقا اخر لانه يحمله اللفظ ولو قال انت طالق اليوم واذا جاعد طلق  
 ثلثين لان الثاني شرط فلم يصح عطفه على الاول لانه طرف فاستدعي طلاقا اخر وكان تحيرا  
 للواحد في الحال وتعليقا للآخر في الغد

ان الجزاء المعلق بالشرط ينزل عند وجوده اخرهما لانه لو نزل عند وجوده او لم يكن معلقا باحد



الشرطين لا ينفك المضاف الى الوقين بنزل عند وجودهما لانه لو نزل عند وجودهما لا يصير موجودا  
 في الوقين بل في احدهما والمعلق باحد الشرطين بنزل عند وجوده او لانه لو لم ينزل كان معلقا بهما  
 والمضاف الى احدهما الوقين بنزل عند احدهما لا يصير موجودا بينهما اذا ثبت ان المعلق بالشرطين بنزل  
 عند احدهما نقول يشترط قيام الملك عند وجود الشرط الثاني عند وجود الاول حتى لو وجد  
 الاول في الملك الثاني في غير الملك لا ينزل الجزاء لو كان على العكس بنزل وهذا عندنا وقال زفر بن بشر  
 الملك في الحالتين جميعا لان الحكم يتعلق بهما جميعا فصا واشد ط واحدا ثم جعنا على انه يشترط الملك  
 عند الثاني فكذا عند الاول وحظهما من الحكم سواء ان الملك يشترط حال انعقاد اليمين لانه  
 حال وجود السبب او حال نزول الجزاء لانه حال ثبوت الحكم فاما بين ذلك ليس حال وجود  
 السبب ولا حال ثبوت الحكم فلا يشترط الملك فيه هذا اذا كان الشرطان جميعا بشرط الاجل  
 فلو كان احدهما لان انعقاد والاخر للاجلا لا يشترط الملك فيهما جميعا لان الانعقاد لا يكون  
 الا في الملك او مضافا الى الملك  
 ان اليمين ما تعة من جماع الزوجات الا  
 كحنت بلومه وهو تعليق الطلاق بمضي ربعة اشهر عندنا فاذا وجد في الملك انعقاد في حق  
 الطلاق عند البر والكفارة عند الخنث واذا وجد في غير الملك انعقاد في حق الكفارة دون  
 الطلاق  
 ان حرى الواو والعطف والجمع فيقضي بنا المعطوف على المعطوف عليه  
 وحرف او للتخيير اذ اعرفنا هذا نقول قال محمد بن عبد الله اذ قال الرجل لامرأته ان دخلت فله  
 الدار وهذه الدار فانت طالق فطلقها واحدة ولم يدخل بها فبانت قد خلت احدهما ثم تزوجها فدخلت  
 الاخرى بنزع الطلاق عند خلاف الزفر والجمهور ما مره لو قال ان دخلت فله الدار فانت طالق اذا  
 دخلت هذه الدار الاخرى فدخلت الاولى في غير ملكه ودخلت الاخرى في ملكه لا يقع الطلاق  
 لان انعقاد اليمين الثانية يتعلق بدخول الدار الاولى فكان حاله الدخول حال انعقاد اليمين  
 فلا بد من الملك ولو قال والله لا اقربك ابدا لامرأة لم يكن مؤليا لانه يمكن قربانها بغير شيء فان  
 ابانها فجمعها في غير الملك ثم تزوجها فهو مؤلي لان اليمين انعقدت لكن لم يصير مؤليا لانها فاقا وطها

في غير الملك مرة ذاك المانع فصا وذلك الحكم ايلاء مثله لو قال ان قربتك فوالله تعالى لا اقربك  
 ثم فعل ما ذكرنا لم يكن مؤليا لان انعقاد اليمين يتعلق بالقربان وكان حال القربان حال انعقاد اليمين  
 فلا بد من الملك لانه طلاق مؤجل فادام تزوج الملك لم يصح اليمين لكن يصح اليمين حتى لو قربها  
 في الملك لومته الكفارة قال واذا جمع بين امراته وامته فقال والله لا اقربكم لم يكن مؤليا  
 لانه يمكنه قربان المرأة من غير شيء بلزمة فان قرب الاممة بعد ما ابان المرأة ثم تزوج الحرة فهو  
 مؤلي منها ما ذكرنا ان حكم اليمين مستمع لما منع وقد ذال المانع ولو قال ان قربت امتي فوالله لا  
 اقربك فقرب امته بعد ما ابان المرأة ثم تزوجها لم يصير مؤليا لان حال قربان الاممة حال  
 انعقاد اليمين فلا بد من الملك فلم يوجد ولو قال لامرأته انت طالق غدا او بعد غدا لا تطلق  
 حتى يحي غدا لانه اضاف الطلاق الى احد الوقين فيقع عند احدهما على ما مره لو قال اذا جا  
 غدا وبعد غدا فانت طالق طلقت غدا لانه علق باحد الشرطين فيقع عند او لهما كما علق  
 بقدم احد الرجلين ولو قال ان دخلت الدار فامراي طالق او قلت فلانا فعبدني حر فماتان  
 يمينان ايها وجد شرطه سابقا نزل حر او حره ولا ينتظر وجود الآخر لان كل يمين واحدت  
 تركها الا ان التابت احدهما لا دخال حر او مملوكا فاهما وجد خنث فيه وبطلت الاخرى ولو وجد  
 مملوكا فاحدهما واخيلا اليه وقبل وجود احدهما هل ينجح في تعيين احدهما لا يخير لان التابت  
 احدهما غير عين الا ان التعيين ضرورة بنا الحكم وذلك انما يكون للزوج احدهما وقبل وجود  
 الشرط لم يلزمه شيء فلا ينجح ولو قال انت طالق غدا او عبدني حر بعد غدا لم يقع شيء حتى بعد  
 غدا ثم يجزى لانه اضاف احد الشيين الى احد الوقين فيتعلق باحدهما على ما ذكرنا فصا كانه قال  
 عند يحي بعد غدا عبدني حر او امراي طالق ولو قال ان دخلت هذه الدار او هذه الدار فانت طالق  
 فليتها دخلت لان الشرط دخول احدي الدارين لا دخال حرف او كذلك لو قلتم الطلاق فقال  
 انت طالق ان دخلت هذه الدار او هذه الدار كذلك لو وسط فقال ان دخلت هذه الدار الاخرى  
 فانت طالق لم تطلق حتى يدخلها لان الثاني حمله ناقصة معطوفة على الاول وهو ناقص ايضا



فصار شرطاً واحداً فيقع عند آخرهما على ما ذكرنا ولو قال أنت طالق ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار  
 الاخرى فليتها كحلت طلقته لانه ذكر جملة كاملة وذلك شرط وجزا وقوله وان دخلت هذه  
 باقضي في حق الجزا فصار جزا الاول جزا له فيصير كأنه قال وان دخلت هذه الدار فان طلق ذلك  
 الطلاق وكذلك لو قلتم احدا للدخولين لما مر ان الاول ثم والثاني يستدعي جزا ولو قال أنت طالق  
 ان دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار لم تطلق حتى يدخلها لانه لم ينص على حرف الشرط فكان  
 باقضا من حيث الشرطية فصار عطفا على الشرط الاول وكذلك لو قال ان دخلت هذه الدار وهذه  
 الدار لما ذكرناه

ما قد ساء غير مرة ان المحقق بالشرط لا ينزل الا عند وجود الكل  
 ان الجمع متى قوبل بالجمع يقتضي ذلك مقابلة الافراد بالافراد لا مقابلة الفرد من هذا الجانب  
 بالجمع من ذلك الجانب ولا مقابلة الجمع من هذا الجانب بالفرد من ذلك الجانب ذلك عليه النص  
 وعرف اللسان اما الخبر قوله تعالى جعلوا اصابعهم في اذانهم واستغشوا ثيابهم اريد  
 ان كل احد جعل اصبعه في اذن نفسه واستغشى ثوب نفسه واما العرف فان قابلا لو قال  
 دخل الناس دودهم وركبوا دوابهم يفهم منه ان كل احد دخل دار نفسه وركب دابة نفسه  
 ومقابلة الجمع بالفرد يقتضي مقابلة كل الجمع بذلك الفرد كما يقال دخل القوم دارا يفهم منه  
 دخول الكل دار واحدة ان الواو للعطف حقيقة وقد يكون الابتداء كما في قوله تعالى  
 فان يشاء الله نختم على قلبك ولنحوا الله الباطل وهذه الواو للابتداء من العطف لانه كرر ذكر الفاعل  
 هو الله سبحانه وتعالى والتابع لا يتكرر ذكره في عطف الافعال اذا ثبت هذا نقول ان كل الكلام جسا  
 واحدا وجمع بين الكلمات بحرف الواو ويجعل على العطف ان كان مشتقاً على اجناس محمل على  
 الابتداء لان العطف يقتضي المجانسة ثم اما محمل على الابتداء اذا لم يضمن تعبير جمل الكلام  
 اما اذا تضمن ان كان الاول تعليقاً فيصير الثاني محمل على الابتداء بخلاف محمل عليه وحرف  
 آخر ان الكلام اذا كان منطوقاً نظاماً واحداً والحرف باخره شرطاً واستثنائاً فالاستثناء ينصرف

الى الكل سواء كان الكلام مشتقاً على الاجزائية والشرط او كان الكل شرطاً او جزاء غير ان المذكور ان كان  
 استثنائاً مشتقاً على الاجزائية فيوجب تعطيل الكل وابطاله لان التعليق مشتقاً على الاجزائية لا يتصور ان يكون  
 عليه ولا يمكن حمله على التعليق ايضا لانها لا توقف عليها فعين التعطيل لهذا سماء الفقهاء استثنائاً  
 تعطيل وان كان مشتقاً على الكل كان عليه لانه جعل العبد حالة يتمكن من تصرفه بنفسه وهذا  
 هو معنى التمليك فاذا كان عليه ينعزل على المجلس والشرط يقتصر على ما يليه من الحركات الا اذا كان الكل  
 اجزائية فيتعلق الكل به اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن عبد الله اذا قال الرجل لامرأته ان دخلتها هذه  
 الدار فانها طالق لم يحث حتى تدخلها لانه قابل الجمع بالفرد فكان الشرط دخولها جميعاً وان  
 قال ان دخلتها طالق لم يحث حتى تدخلها لانه قابل الجمع بالفرد فكان الشرط دخولها جميعاً وان  
 بالجمع فكان دخول كل واحد منهما الوارد من جميعاً لانه امكن اعتبار موجب كلامه في الجمع فعلا  
 فاعتبر الا اننا نقول هذه مقابلة الجمع بالجمع والمفهوم منه في العرف ما ذكرناه لا مقابلة الفرد  
 بالجمع وعلى هذا اذا قال ان ملككما هذين العبدين فجعله حرف فهو على ان يملك كل واحد عبيداً مما سمي  
 وكذلك لو قال ان دخلتها هذه الدار وهذه الدار او ملككما هذا العبد وهذا العبد او ركبتهما هذه الدابة  
 وهذه الدابة فهو على ان يفعل كل واحد منهما واحداً لانه عطف بحرف الجمع فصار الجمع بلفظ  
 الجمع ولو قال ان دخلتها هذه الدار ودخلتها هذه الدار فانما طالق لم يحث حتى يفعل كل واحد  
 منهما جميع ما ذكرناه لانه قابل الجمع بكل واحد من الفريين ولو قال لامرأته انت طالق ان دخلت  
 الدار وعبدك حران كلمت فلانا فهما عينا لانهم الركن في كل واحد منهما وهو الشرط والجزا  
 فليهما وجد شرطه ينزل جزاؤه ولا يجعل الطلاق العتاق جزا للدخول والكل غايته لانها  
 فيه توقيف الكلام والاصل في الكلام الانعقاد دون التوقف وان ذكر في اخر الكلام من ان شاء الله  
 انصرف اليهما وقال ابو يوسف ينصرف الى ما يليه لانه شرط من حيث الصيغة فصار لقوله ان دخلت  
 الدار ولنا المقصد منه التعطيل دون التعليق على ما مر من ابطال المعنى والمعجم للمقاي دون  
 الصور والجملة الثانية ان كانت كاملة من حيث انها غير لهما ناقصة في حق ابطال فصار عطفاً

شرطاً وركبوا دوابهم اريد



على الاول في حق الابطال كما في قوله انت طالق وغيره حران شالته وعل هذا الخلاف اذا قال ان شكا  
 قال ان هذا عليك فيقتصر على المجلس على ما مر ولو شافنا لكان احدا مما دون الآخر كان باطلا لانه  
 مله شين فلا يملك الجواب احدنا ولو قال ان دخلت الدار فامرته طالق وعبدته حر فانه غير  
 واحدة ومما جاز للرجوع في الثاني عطف على الاول وهو ان قص من حيث الجزاء فصار الشرط الاول شرطا  
 له وكذلك لو قلتم الجزاء ان قال امرته طالق وعبدته حران دخلت الدار ما ذكرنا ولو وسط الشرط  
 بان قال امرته طالق ان كنت فلانا وعبدته حر كذلك تعلق الجزاء لما ذكرنا ان الواو للعطف وانما يحل  
 على الابتداء اذا لم يتعين جنس الحكم وهنا تعين لا الواو حملناه على الابتداء صار الثاني تقييضا والاول تعليقا  
 فيسفي العطف ولو قال ان دخلت الدار فامرته طالق وعبدته حر وعليه المشي الى بيت الله تعالى ان  
 كل فلانا منها ميسر والجزء المتوسط جعل عطف على الجزاء الاول لان الاصل في الكلام سرعة  
 الانعقاد وكذلك لو قال ان دخلت الدار فامرته طالق وعبدته حر فلانا فان دخل الدار وقع  
 تطبيق وان كل فلانا وقع تطبيقا واحدة ولو قلتم احدا الجزية فقال امرته طالق ان دخلت  
 الدار وعبدته حر وعليه المشي الى بيت الله تعالى ان كنت فلانا صار الطلاق جزءا للدخول والعراق  
 والمشي جزءا للكلام لان الشرط متى تخلص الجزية صار باطلا صورة فبعد جملة على العطف  
 فامكن جملة على الابتداء فيحمل عليه وكذلك هذا في الاضافة اذا قال امرته طالق وعبدته حر  
 غدا فالاضافة بينهما جميعا لانه من حيث كونه مضافا فاقص والعطف يقتضي الشراكة ولو قال  
 امرته طالق اليوم وعبدته حر غدا فهو كما قال يعني يطلق امرته في اليوم ويعتق عبده غدا لانه  
 اورد كل واحد وقت ولو قال امرته طالق اليوم وعبدته حر وعليه المشي الى بيت الله تعالى  
 غدا وقع الطلاق للحال عتق العبد ولم يمس المشي غدا لما ذكرنا ان الفاصل من حيث الصفة قد  
 وجد واستثنى في آخر ذلك فمذا على الحكم لان الغرض هو الاعلام فيصرف الى الحكم لما مر

ان كلمة اي تناول مله شالته في الجنس اذا وصفت بصفة عامة نعم باعتبار

الصيغة لان الوصف التعريف ان كلمة من لعمري بما دخل عليه وهو العقل وكلمة من  
 يستعمل في التبعية والتمييز الا ان عند اي حقيقة تميز بعض المذكور من الكلام حقيقة وعند اي  
 اما التبعية او التمييز المذكور من غير المذكور اذا عرفنا هذا نقول قل محمد ربه الله رجل قال  
 اي عبيدي ضربته يا فلان فهو حر فضررهم جميعا معا او واحدا بعد واحد لم يعتق منهم الا واحد  
 ومثله لو قال اي عبيدي ضربك فهو حر فضررته جميعا عتقوا والفرق ما ذكرنا ان في الفصل  
 الاول لو يصف بصفة عامة لانه وصف للضارب وهو واحد فتناول الحكم منهم غير  
 انه ان ضررهم معا عتقوا واحدا منكم واليه خيار النجس وان ضررهم على التعاقب يتعين  
 الاول للعتق وفي الفصل الثاني وصفه بصفة عامة وهو الضرب منهم فيعتق وعليه هذا  
 اي نسي كلمة فاني طالق فكل من لم تطلق الا واحدة منهم لما ذكرنا وذلك لو قال اي نسي  
 شيت طلاقها فطلقها او فاني طالق لم تطلق الا واحدة علي ما ذكرنا ولو قال من شيت من  
 عبيدي عتقه فاعتقه او قال فهو حر فشا عتقهم جميعا عتق الكل الا واحدا عند اي حقيقة  
 وقال صاحبنا يعتق الكل لهما ان من الفتح محكم في التعميم ومن المستحسن التمييز والتبعية  
 كما يقال باب من جديد يرايه التمييز دون التبعية فحمل المحتمل على احد محتمليه وهو  
 تمييز المذكور من غيره عملا بالحكم لانه ان من التبعية حقيقة وللتمييز مجازا لما فيه من  
 معنى التبعية فيجب رعاية كل المعنيين فقلنا يعتق الكل لكان التعميم ولا يعتق واحد  
 لكان التبعية لان حق التبعية يتأدى بالواحد ولو قال من شيت من عبيدي عتقه فهو حر  
 فشا واعتقوا لانه ان صار اسم فرد من كونه بصفة عامة بصفة عامة  
 فيعمم كما في كلمة اي

ان التمييز بالعتق لا يصلح الا في الملك او مضافا الى الملك ولو علق عتق الولد  
 بالولاية ان كانت الام في ملكه وقت التعليق صح وان لم يصف عتق الولد الى الملك لان الملك  
 في الام سلب لشبوت الملك في الولد لان الولد يتولد منها والام جميع اجزاها ملكه فالحزب الذي



يحدث منها حدث على ملكه فكان اضافة العتق الى الولد بالولادة اضافة الى سبب الملك  
**وحرف اخر** ان الولد المبتدع يصح شرط انزول الجزاء المتعلق بالولادة في الغير ولا يصلح لنزول  
 العتق فيه اذا عرفنا هذا فنقول قال محمد رحمه الله اذا قال لامة لست في ملكه وكل ولد لربيته  
 فهو حر فاشترأها وولدت في ملكه لم يعتق لانه لم يوجد التعليق في الملك ولا مضافا الى  
 الملك وسبب الملك لو كانت الجارية في ملكه يوم قال ذلك عتق لما ذكرنا انه وجدت اضافة  
 الى سبب الملك وقد ذكر محمد في الجامع الصغير ان الرجل اذا قال كل ثوب البسة من غزل فلانة  
 فهو حر ثم اشترى قطنا فغزلت ولبس فلبسه يكون هديا عند عتق اي خيفة خلافا لصاحبه  
 بعضهم قالوا هذه المسئلة ايضا على الخلاف قياسا على تلك المسئلة وبعضهم قالوا انها على الاتفاق  
 ورفقوا لا في خيفة وجه الفرق ان هناك وجدت اضافة الى سبب الملك لان غزل المرأة سبب  
 ملك الرجل لا العادة انها تغزل لزوجها من قطنه اما هاهنا لم يوجد اضافة الى سبب  
 الملك لان ولادة جارية الغير ليست بسبب لثبوت الملك له في الولد ولو قال لعتقه كل ولد لاني  
 فهو حر فولده ولد لا يعتق وان كان الغلام في ملكه وقت اليمين لان ملك الغلام ليس بسبب  
 ملك الولد لان الولد يبيع الام في الملك دون الاب وسواء ولدت له اولاد من امة الغير او من امة  
 ملكها الخالف بعد الخلف لا يختلف الجواب اما اذا ولده ولد من امة ملكها الخالف وقت الخلف  
 يعتق باقتدار ان الملك فيها سبب لثبوت الملك في الولد لا باعتبار ملك العبد فان قيل ان كان  
 ملك الام سببا لملك الولد لانه لم يذكر ولادة الام ولا ملك الام بل ذكر الاب فلا يكون اضافة  
 لعتق الولد الى سبب الملك قلنا ان لم يذكر ولادة الام نصا فقد ذكره ضرورة واقتضا لان الولادة  
 لا ينفك عن الولادة والولد لا يتصور بدون الام فصار مذكورا دلالة قال الشيخ ابواحسن الحارثي  
 يجب ان يكون الجارية مملوكة للمولى ومنكوحة للعبد نعم الخلف ليكون اضافة الى سبب الملك  
 وهو الاصح ولو صرح بالاضافة الى الملك فقال كل ولد لاني ملكي فهو حر عتق لوجود  
 الاضافة الى الملك ولو قال وانت في ملكي فهو لعتق لما ذكرنا ولو قال لامة ان ولدت ولد فهو حر

فولدت ولدا ميثما ثم ولدت ولدا حيا عتق الولد الثاني عند اي خيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن النضر  
 بولادة الاول ولا يعتق الثاني ولو قال لها ان ولدت ولدا فهو حر وامرأته طالق فولدت ولدا ميثما تحرر  
 اليمين في حق الطلاق دون العتق والمسئلة قد عرفت في المختلف

**باب ما اذا دخلت على رجل من امته**

ما ذكرنا في الابواب المتقدمة ان المعرفة لا تدخل تحت النكحة ومن اسباب المعرفة اضافة المحل اليه  
 او اضافة الفعل اليه ما مر ايضا في الابواب المتقدمة ان من حق الجواب ان يتقدم  
 بالسؤال فاذا اريد فيه بغيره كلاما مبتدئا اذا عرفنا هذا فنقول قال محمد رحمه الله رجل قال لعتقه  
 اغتق اي عبيدي شيئا اي عبيدي شيئا عتقه فهو حر او قال اي عبيدي زوجته فهو حر او اي  
 عبيدي صرته فهو حر فاعتق نفسه او اشاعتق نفسه او زوج نفسه او ضرب نفسه لا يعتق  
 لان المعلق عتق عبد منكرو هو معرف باضافة الفعل اليه ولو فعل ذلك في غيره عتق ذلك  
 الغير لو جود الشرط ولو قالت المرأة لزوجها تزوجت علي فقال كل امرأة لي في طالق طلقت  
 المحاطبة وكذلك لو قال انك تزيدان تزوج علي فقال كل امرأة انزوجهما في طالق فابان هذه  
 لم تزوجها تطلق لانه زاد علي فلا الجواب فكان مبتدئا لانه لم يصف اليها شيئا وروي عن اي  
 يوسف انه قال لا تطلق المحاطبة في الوجهين لانه انما قال ذلك تطييبا لقلها فدل على هذه  
 الدلالة على انها غير داخله فيه الا ان نقول فانه محتمل محتمل انه قصد تطييب قلبها ومحتمل  
 انه قصد التبرم عنها حيث كانت في ذلك فتعاضا في اللفظ المطلق عاملا ولو قال  
 كل امرأة انزوجهما ما دمت حية في طالق لم تطلق المحاطبة وكذلك لو قال مبتدئا لان الغرض  
 تطييب قلبها فصارت معرفة بدلالة اللفظ او قال كل امرأة انزوجهما ما دمت فلكه حية  
 لم تدخل فلانة

**باب ما اذا دخلت على رجل من امته**

ما ذكرنا في باب الخلف بالاذن ان كلمة الا ان اذا دخلت علي ما يقبل التوقيت  
 يكون للحاية واذا دخلت علي ما لا يقبل التوقيت يكون للتعليق فتعلق الجزاء بالفعل المقررين



بكلية لا ان غير ان الفعل المعلق به الجرا اذا لم يكن له تعلق بالقلب كالسفر والقدر والكل لم  
غيره فابقى تعليقا محضا وان كان فعلا له تعلق بالقلب نحو المشي والارادة والرضي والمجبة  
والهوي فان اضيف الي الغير يكون عليك التصرف فيه لو جرد معنى التملك فهو جعل الغير محال  
يتصرف بوايه واختياره وسوا في ذلك اذا علقه بالمشي والارادة او بعدهما لان ذلك كله بناء  
على اختياره واذا صار عليك يقتصر على المجلس ويرد بالرد صريحا او دلالة بالاعراض وغير ذلك  
لكن سائر التملك ان كان اضيف الي نفسه لا يكون عليك لانه لا يملك حمله عليه لانه مالك للتصرف  
بدونه فبقى تعليقا فلا يقتصر على المجلس ولو اضافة الي غيره ووقت لذلك وتسا بان قال امراته طالق  
ان شاف فلان اليوم او الا ان شاف فلان غير ذلك فيصير الوقت في حق الغير كالعمر في حق الزوج  
او المالك لانه ان كان عليك معنى فهو شرط صورة فيصير توقيته بوقت من حيث هو شرط يقتصر  
على المجلس من حيث هو عليك اذا عرفنا هذا فنقول قال محمد بن محمد الله اذا قال الرجل لامراته انت  
طالق الا ان قدم فلان فان قدم فلان لا يقع الطلاق وان لم يقدم حتي مات فلان يقع الطلاق  
في اخر حيايه لان هذا تجريد والتجريد لا يتوقف فكان تعليقا محضا لقوله ان لم يعلم فلان فانت  
طالق ومثله لو قال انت طالق ان حكمت فلانا الا ان يعلم فلان والقدر غايه اليمين ان  
كلمة قبل القدر طلقت وان كلم بعد القدر انطلق لان كلمة الا ان دخلت على اليمين التام وانما  
تتوقف فصار قدوم فلان غايه لليمين وكذلك قوله الا ان يدخل فلان الراية المسلمين جميعا  
لما ذكرناه ولو قال لها انت طالق ان شاف فلان او هوي او رضي او احب او اري لا يقع ما لم يشاف فلان  
في المجلس الذي تعلم لما ذكرناه عليك فيقتصر على المجلس حتي لو قام من المجلس قبل ان يشاف لا يقع ويبطل  
اليمين ولو قال في مجلس العلم شيت تقع لوجود الشرط ولو قال لا اشاف لا يقع شي لانه رد للرد واعراض  
عنه فبطل المشي وتخرج من يده ولو علق ذلك بفعل نفسه بان قال انت طالق ان شيت او هويت  
او رضيت او احببت ادايت فهذا تعليق محض في يديه جميع العمر لما ذكرناه فان شاف حال حيوته  
ينفع الطلاق لوجود شرطه وان لم يفعل شي حتي مات لا يقع لوقوع الياس عن الشرط ولو قال لا اشاف

لا يبطل التعلق لان الشرط هو المشي في جميع العمر وعلم المشي في الحال اوجب العلم في جميع  
العمر لان له ان يشاف بذلك هذا اذا علقه بوجود المشي والارادة وغو بها فلو علقه بعدهما  
بان قال انت طالق ان لم يشاف فلان او لم ير ضفان قام من مجلس العلم قبل ان يقول شي طلقت لانه عليك  
فيقتصر على المجلس وقد تحقق الشرط وهو علم المشي في المجلس فلو قال لا اشاف طلقت لان المشي  
خرجت من يده بالاعراض فوقع بالاعراض لا بقوله لا اشاف ولو اضاف الي نفسه فبعد العمل ما ذكرناه  
فان مات قبل ان يقول شي طلقت لتحقق الشرط ولو قال في حياته لا اشاف لم يكن ذلك شي لان له ان يشاف  
بعد ذلك ولو قال انت طالق الا ان شاف فلان عمره في الاربوي او حيا او يذواله غير ذلك او يري غير  
ذلك فهذا عليك يقتصر على المجلس لما ذكرناه فلو قام من المجلس قبل ان يقول شي وقع الطلاق لتحقق  
الشرط وهو علم مشي غير ذلك المجلس ولو قال في المجلس شيت لا يقع لعلم الشرط وهو علم  
مشي غير ذلك وبطل اليمين لما ذكرناه ولو قال في المجلس لا اشاف يقع الطلاق لانه رد واعراض له  
علي ما مر فيتحقق به علم مشي غير ذلك لانه لا ينبغي له مشي وان بقي في المجلس ولو اضافه  
الي نفسه بان قال انت طالق الا ان اشاف غير ذلك او اري غير ذلك يتعلق الطلاق بعدم مشي غير  
ذلك في جميع العمر لما ذكرناه ولو مات ولم يفعل شي وقع الطلاق في اخر حيوته ولو قال شيت غير ذلك  
لا يقع وبطل اليمين الا في حيا ولو قال لا اشاف غير ذلك لا يقع الطلاق في الحال حتي يموت لانه ربما يشاف  
غير ذلك بعد ذلك فلو طلقها واحدة بعد القول لم يقع عليها شي من الطلاق المعلق وكان ينبغي  
ان يقع لان مشي الطلاق علم مشي غير ذلك وهو شرط وقوع الطلاق لكانه قول الشرط  
علم مشي غير ذلك مطلقا في جميع العمر ولم يوجد لانه ان يشاف غير ذلك بعد هذا فلو تزوجها  
ثانيا ومات يقع الطلاق لانه انقضت مشي غير ذلك بالموت فيقع الطلاق في اخر اجزائ حيوته  
فان كانت غير مدخولة لانزاع العدة وان كانت مدخولة توث لقيام العدة قال محمد بن محمد  
وكذلك بلسانه دون قلبه لانه لا يوقوف لنا عليه ولو قال لامراته انت طالق ان ايت طلاقك  
او كرهت ثم قال ايت او كرهت طلقت لانه علق الطلاق بفعل الابا والارادة وقد وجد خلاف



ما لو قال ان لم اشأ لانه علقه بعدم المشيئة وذلك لا يتحقق الا بالموثب والاشكال ان قوله لا اشأ في اللغة  
منزلة قوله ايئت اذ لا فرق في اللغة بين قوله اي بدني قوله لم يشأ والجواب انا نقول ليس الامر  
كذلك فانه ليس من ضرورة عدم المشيئة الاباء والكرامة فان الدافع لا يكون شأنا لشيء ولا ايها كارهها  
له بان كان شأنا عنه اصلا فلا يكون من ضرورة عدم المشيئة الاباء ولو قال لها انت طالق ان لم يشأ فلان  
اليوم فقال لا اشأ لم تطلق حتى لمضي اليوم فلو شأ فلان بعد ذلك لا يقع لما ذكرنا ان اليوم في حقه كالعمر  
في حق الخالف وان سكنت حتى لمضي اليوم طلقت

**باب في قول من قال لا اشأ لانه علقه بعدم المشيئة**

ان كلمة لا بل انفي المتقدم واثبت  
المناخر مما سمع لقولك اضرب زيد لا بل غير انهم منه ففي الضرب عز زيد واقامه عمر ومقام زيد في حق  
الضرب والنفقة فيه ان هذه الكلمة مركبة من لا وبل ولا للنفي وبل للاثبتان فيجب العاربه على الوجه  
الذي ذكرنا اذا ثبت هذا نقول ان كان المتقدم ذكرا تصرفا يقبل الرجوع والابطال ينفي الاول ويثبت  
الثاني مكانه وان كان لا يقبل الرجوع والابطال يثبت الثاني وجعل الاول كالمثني في حقه ولا ينفى  
الاول وجعل الثاني كالعلم في حقه فلا تقتضي الصيغة بقدر الامكان ثم هذا الرجوع ينصرف  
الي ما يكره المنصرف لا الي ما لا يكره هذا هو الظاهر لان الانسان انما يرجع عما يكرهه وبضرة لا عن  
غيره لكن مع احتمال صرفه الي غيره حتى لو نوى خلاف ذلك بين يمينه وبين الله تعالى في القضا لانه خلاف  
الظاهر انما يتحقق بنفسه بوجد حكمه عنه وابتنى عليه وما لا يتحقق بنفسه  
يبني عليه غيره اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن كليله اذا قال الرجل لاحدي امرائه انت طالق ان دخلت  
منه الدار لا بل هذه المودة الاولى لم تطلق واحدة منهما حتى تدخل الاولى والدار فاذا دخلت طلقتا لان  
قوله انت طالق ان هذه الدار تعليق طلاق الاولى بدخول الدار فاذا قال لا بل هذه قصد الرجوع عنه  
وقصد تعليق طلاق الثانية بدخول الاولى والدار اذ لم يصح الرجوع عن الاول فصح تعليق طلاق  
الثانية بدخول الاولى لما ذكرنا فصار طلاقا جميعا معلقا بدخول الاولى والدار فاذا دخلت طلقتا  
واما صرفنا الرجوع الي التعليق لا الي الدخول لانه يعلم ويلزمه الدخول فعليه علي ما مر فلو قال

عنيت الرجوع في حق الدخول بين يمينه وبين الله تعالى في القضا على ان ذكرنا ولو قال انت طالق  
ان شئت لا بل هذه فالمشيئة الي الاولى دون الثانية لما ذكرنا وهذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء  
انها يفرقان في ان قد لو دخلت الاولى والدار طلقتا جميعا وهذا لو شأت طلاقا مطلقا  
ولو شأت طلاقا صاحبها دون نفسها طلقت صاحبها خاصة ولو شأت طلاقا نفسها دون  
صاحبها طلقت هي دون صاحبها ووجه الفرق ان هناك الطلاق معلق بالدخول والدخول  
متي وجد كان هو فبذلك في حق كل الاجزى او لا يتصور ان يكون دخولا في حق الجزئين دون الآخر  
وهنا الطلاق معلق بالمشيئة والمشيئة جازان توجد في حق احد الطلاقين دون الآخر لانه  
جازان شأ احد الطلاقين دون الآخر ففوق بين هذه المسئلة ومسئلة ذكرها في ابواب المتقدمة  
وهي ان الرجل اذا قال امراته طالق ان كلمت فلانا وعنده حران دخلت الدار ان شأ فلان تعلق  
الجزان بمشيئته حتى لو شأ احدهما دون الثاني لا ينعقد وكذلك في قوله لا بل انه ان شئت  
فانت طالق وفلانة معك فشأت طلاق نفسها دون صاحبها لا تطلق ووجه الفرق  
ان فيه ذكر الثاني عقب الاول بحرف الواو وانه للجمع والعطف فتقضي الاشتراك والاجتماع  
وهنا كلمة لا بل للس للعطف والجمع بل هو للاستدراك بالطريق الذي قلنا ولو قال انت طالق ان  
شأ الله تعالى لا بل هذه لم يكن الي الاخرة شي من المشيئة وان كان استدراكا في حق الطلاق ينصرف  
الاستثنائي اليهما فبصير كانه قال لا بل هذه ان شأ الله تعالى لما بينا فلو تسوي رد المشيئة الي قوله  
لا بل هذه يعني اذ به انت طالق ان شأ الله تعالى لا بل هذه ان شأت يصدق ديانة لأقضا لما ذكرنا  
ولو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق لا بل فلان ولو قال ان دخل فلان الدار فانت طالق  
لا بل فلان تعلق طلاقها بدخول كل واحد منهما ايها دخل طلقت المرأة ويصرف الرجوع هنا  
الي الشرط لان الثاني ليس محجلا للجزا فيغدر ان محجلا للجزا فيغدر ان محجلا استدراكا في حق الطلاق  
ولو قال انت طالق ان دخلت الدار لا بل فلانة طالق طلقت الاخرى حتى تكلم واحدة وتعلق  
طلاق الاولى بالدخول لانه قوله فلانة طالق كالم تام بنفسه وهو مجزئ فلا يبنى عليه فقد



قصد ابطال التعليل باقامة التخيير مقامه فيثبت التخيير ولا يبطل التعليل لما مر ولو قال ان  
 دخلت الدار فانت طالق ثلثا لابل فلانة قد حلت الاولى الدار طلقت كل واحدة منهما ثلث طلقات  
 وهذه المسئلة عين المسئلة الاولى الا ان هنا الجزا ثلث وثلثه لجزا واحد ولو قال ان دخلت  
 الدار فانت طالق ثلثا لابل فلانة طالق طلقت الثانية للحال واحدة وتعلق الثلث في حق  
 الاولى بالدخول لما ذكرنا ولو قال انت طالق ثلثا لابل هذه طلقت كل واحدة منهما ثلث طلقات  
 لانه اراد الرجوع عن الاولى واقامة الثاني مقامه فيثبت الثاني ولا يبطل الاولى علي ما مر ولو  
 قال انت طالق ثلثا لابل فلانة طالق طلقت الاخيرة واحداً والاو ثلثا لانه قصد ان  
 يوقع واحدة على هذه مقام الثلث على الاولى فيثبت الثاني ولا يبطل الاول ولو قال ان دخلت  
 هذه الدار لابل هذه فانت طالق فعلق الطلاق بدخول الدار الاخرى لانه قوله ان دخلت هذه  
 الدار شرط وانه لما قصر لتعلق الجزا عنه وانه يحتمل البطلان فيبطل الاولى ويقوم الثاني  
 مقامه فتعلق الجزا بالثاني لا بالاول ولو قال انت طالق لابل هذه ان دخلت الدار طلقت  
 الاولى واحدة وتعلق طلاق الاخيرة بدخول الدار لانه قصد اقامة تعليل الثاني مقام تخيير الاول  
 على ما مر ولو قال انت طالق واحدة لابل ثلثا ان دخلت الدار طلقت للحال واحدة وتعلق الثلث  
 بالدخول لان قوله انت طالق واحدة تخيير وهو مستقل بنفسه وقوله لابل ثلثا ان دخلت الدار  
 تعليل الثلث واقامة مقام التخيير على ما مر ولو قدم الرجوع فقال ان دخلت الدار فانت طالق  
 واحدة لابل ثلثا لم تطلق شيئاً حتى تدخل الدار لان قوله لابل هنا ليس واحدة لابل ثلثا لم تطلق  
 شيئاً حتى تدخل الدار مستقلاً بنفسه فيعذر جعله تخييراً مضاراً لتعليقا وسوا دخل بها ولم  
 يدخل اذا دخلت الدار يقع الثلث وكذلك لو قال لابل اني نزل ابو حنيفة بين هذا وبين قوله  
 ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وقد عرف ذلك  
 ان الكسر لغة هو الشق وهو ابطار  
 نقص تركيب الشيء مع بقا اصل التركيب فيه والدم والنقص ابطال رئيسه اصلا حتى لا يسمى بذلك الاسم

على مثال كسر الحائض فانه اذا شقته يقال كسره ويقال هذا مكسور واذا اذابه ونقص رئيسه لا يسمى  
 خائماً هذا هو المفهوم في العرف عند الاطلاق الا ان يعني بالكسر الدم والنقص الدم المكسر  
 حينئذ يصدق ديانة لا قضا لان هذه الفاظ متعارفة بعضها من بعض ولكن لا يدين في القضا  
 لانه خلاف الظاهر اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل امراته طالق ان لم يعلم  
 هذا الحايض اليوم ولا نية له فهدم بعضه او ثلثه او ربعه حيث يمينه لما ذكرنا ونرى النقص ولو  
 قال امراته طالق ان لم يلبس هذا الحايض اليوم فكسر نصفه لم يحث لما ذكرنا الا ان اعني به غيره  
 فيصدق ديانة لا قضا على ما ذكرناه

ان الاستثنا حكم بالباقي والمستثني منه  
 من جنس المستثني في المعنى المطلوب من الحكم فاذا نص على المستثني من جنس فعلنا ان المستثني  
 منه من جنسه اذا كان محمولا  
 ان مبيى الايمان على العرف لما عرف اذا عرفنا هذا نقول قل محمد رحمه الله اذا قال الرجل امراته طالق  
 او غيره حوا ان كان في هذا البيت الرجل ان لم يكن في البيت احد لا يحث لان شرط الحث كينونة  
 ما وراء المستثني منه ولم يوجد لانه ليس في البيت المستثني ولا المستثني منه وكذلك اذا كان في  
 البيت رجل لانه لم يوجد كينونة غير المستثني في البيت وكذلك اذا كان فيه صبي لا غير لانه  
 رجل الا نرى انه لو حلف ان لا يكلم رجلاً منك صبياً يحث في يمينه ولو كان فيه امرأة لا غير حث  
 لانها غير المستثني فان كان في البيت رجل وصبي وامرأة حث لانه عقد مينة على الحائض في  
 البيت الا ان ذلك محمول فاذا قال الرجل فقد استثنى واحداً من بني ادم فعلنا ان المستثني  
 من جنسه في حق الكينونة في البيت وبنا ادم في حق سكنى البيت على السواء فان نوى الرجال خاصة  
 يدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضا لانه خلاف الظاهر فان كان مع الرجال دابة او ثوب  
 او عرض اخر لم يحث لانه ليس من جنس المستثني منه في حق الكينونة في البيت وحاصله  
 ان بني ادم اصل الكينونة في البيوت والرواب والقروض دون الرواب لانها لا تبني كقضا



الاستيئة لعينها والذين الصيانة عن ابي الناس خلاف الدواب فان البيت بني لئلا يكون هذا المعنى في بني  
آدم الا اذا ثبت هذا فنقول ان كان المستثنى بني آدم لم يدخل فيه الدواب ولا العروض والامتنعة  
لان الكل دونهم في هذا المعنى وان كان المستثنى دابة دخل فيه بنو آدم بطريق الاولى لان معنى  
الكنينة في حقها اكثر وكان مراداً بطريق الدلالة ولم تدخل الا قسمه لانها دون الدواب ومتى نص  
على الا قسمه دخل فيه بنو آدم والدواب والامتنعة على ما بيننا ولا يدخل في شيء من ذلك سوا ذلك  
اليوت لانها لا تراو عرفاً الا ان يعييه اذا ثبت هذا فنقول اذا قال ان كان في البيت الرجل وفيه  
دابة او عرض لا تحت للمأوى ولو قال ان كان في البيت الاشياء وفيه شاة وادمي او حيوان اخر تحت  
لانه يدخل فيه سائر الحيوانات بعبارة النص وبنو آدم بدلالة النص ما مر ولو قال الاتوب وفيه ثوب  
وادمي وحيوان او شيء اخر من العروض تحت لانه دخل فيه ما فوق الثوب بطريق الدلالة على ما مر  
ولو قال الاشياء يدخل فيه كل الموجودات الاسواق البيوت فانها لا تقصد عرفاً ولو قال ان كنت املك  
الاخمين درهمي فغيري حران لم يملك شيئاً او يملك اقل من خمسين اكنحت لا تقام الشرط على ما  
ذكرنا فان ملك خمسين ريادة ان كانت الريادة مال الزكاة كالدرهم والريال وما من التجارة والسواير  
تحت والا فلا لان استثنى الدرهم يدل على ان المستثنى منه من جنسه فيصير في التقييد كانه قال ان كنت  
املك مالا الا خمسين درهمي فغيري حر ولو قال ينصرف الى مال الزكاة فلان المال المطلق ما حصل به  
الا عفا والا عفا مال الزكاة لان الزكاة حكم يخص بالمعنى وكذلك لو قال كل مال في المساكين صدقة ولا يئنة  
له تدخل فيه جميع اموال الزكاة فرق بين هذا وبين الوصية فان الوصية بالتكليف لا يخص بمال الزكاة ووجه  
الفرق لان الوصية اخذ الميراث والميراث لا يخص بمال الزكاة فكذا الوصية فاما الدرهم بالصدق احداً  
بالزكاة الواجبة والزكاة مختصة بهذه الاموال فكذلك النذر

ان الجواز المعلق بالشرط لا ينزل الا عند كمال الشرط  
واوصاف الشرط مراعي كما ان اعيان الشرط مراعي على ما تقدم في الابواب المتقدمة  
وهو ان الميراث لا ينعقد الا بحال الميراث المتعارف والمعتاد لان الغرض

من الميراث هو المنع والامتناع انما يمنع نفسه باليمن عما هو المعتاد في المتعارف وقد قرنا هذه الجملة في  
الابواب المتقدمة اذا عرفنا هذا فنقول قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل لغريمه وله عليه مائة درهم ان  
اخذتها منك اليوم درهماً دون درهمي فغيري حر فاخذ منها خمسين درهمها ولم ياخذ الباقي حتى غابت  
الشمس لا تحت لانها منصرفه الى المائة فكان الشرط قبض كل المائة منفرداً ولم يوجد اخذ الكل  
ان قبض المائة جملة لا تحت ايضاً لانه وجد قبض المائة ولكن فاق وصف التفريق ولو قال ان اخذت  
منها منك اليوم درهماً دون درهمي فغيري حر فاخذ منها خمسين تحت سواء اخذ الباقي في اليوم او  
لم ياخذ لان كلمة من التبعية وكان الشرط اخذ البعض وترك البعض فان قيل شرط اكنحت اخذ  
البعض لكن متفرقاً وقد قبض البعض جملة قلنا صفة التفريق لغو هنا لان شرط اكنحت ادنى ما  
ينطلق عليه اسم البعض وذلك لا يتصور فيه التفريق فلغاً ذكر التفريق ولو قال ان اخذتها منك اليوم  
درهماً دون درهمي فقبضت في صدر النهار خمسين في اخره خمسين تحت لان الشرط اخذ الكل متفرقاً  
وقد وجد فان وجد في الدراهم المقبوضة زيوفاً او بهرجة فرد لم يرتفع اكنحت سواء استبدل في اليوم  
او لم يستبدل لانه من جنس حقه ولهذا لو يجوز به في باب الصرف والسلام يجوز ولو كان خلاف الجنس  
ما جاز لانه يكون استبدالاً قبل القبض فلزمه اكنحت فلا يرتفع بالرد لان اثر الرد لا يظهر في الماضي  
ولذلك لو وجدها مستحقة لانه تحت كالريافة فان وجدها مسوقة او رصاصة الا ان يظهر  
ان اكنحت لم يكن لان المستوفة والرصاص ليس من جنس حقه ولهذا لو يجوز به في باب الصرف والاعمال  
لا يجوز فلم يوجد قبض كل المائة متفرقاً الا اذا رد واستبدل في اليوم حينئذ تحت لو جود قبض  
المائة متفرقاً واستشهد محمد رحمه الله لهذا بمسكتين احدهما اذا حلف ان لا يفارق غريمه حتى  
يستوفي ما عليه فقبض زيوفاً فاقته لم تحت ولو كانت ستوفة او رصاصة حيث والثانية  
المكتاب اذا ادي بذل الكتابة زيوفاً او داراهم مستحقة عتق ولو كانت ستوفة او رصاصة لم  
يعتق فعلم ان الزيوفاً والبهرجة والمستحقة من جنس حقه الا انها معينة والمستوفة والرصاص  
ليس من جنس حقه والقبض منزلة الاخذة اليمن في جميع ما ذكرنا ولو لم يوقت وقتاً قال ان قبضت منها منك







في الكمال بدون دخول الدار لان النكاح غير فاضل عنده كما في قوله انت حر وحران شأ الله الان  
الصحيح انه على الاتفاق لان هذا ليس بالغرض حتى يجعل فاضلا بل هو تالي بطريق النكاح  
بخلاف تلك المسئلة لانه ليس بنكاح بل هو عطف فانه قال حر وحر فلا يكون نكاحا بل  
يكون لغوا وان نوي دخولين في الدار الواحدة فهو على ما نوي ولو قال ان دخلت الدار فعدي  
حران كلمة فلانا فهذا على الحكم بعد الدخول لان قوله فعدي حران دللنا على  
علق العفاؤها بالدخول لانه وجد حرف الجزاء في قوله عدي حران دللنا على خلاف ما تقدم  
لان قوله ان دخلت الدار شرط وقوله ان كلمة فلانا لا يصلح جزاء لانها حرف الجزاء  
وهو القاف لا بد ان يقدم لان الجزاء متي قدم في الذكر لا يحتاج الى حرف الجزاء ولست نعلم

ما مر في الابواب المتقدمة ان كلمة كل تصح الاسما وتقتضي عمومها دون الافعال وكلمة كلما  
تصح الافعال وتقتضي عمومها فوجب اظهار التعميم فيما دخل عليه  
ان الجزاء المعلق بالشرط يتكرر بتكرار الشرط لانه متي تعلق به كان تعلقه في الوجود فثبت  
على وقته فاما تعدد المعطوف عليه لا يقتضي تعدد المعطوف لان العطف للاشتراك  
والاشتراك قد يكون بين الفرد وبين العدد لقولك جاي القوم وزيد قال القوم متعدد وزيد فرد  
الا اذا كان المعطوف مضافا الى المعطوف عليه فحينئذ يتعدد بتعدد لان العين الواحد  
لا يضاف الى هذا على الكمال والى ذلك على الكمال جهة واحدة فيورد المضاف اليه ويقضي  
تعدد المضاف ضرورة وحرف آخر ان اليمين اذا عقدت على طلاق مملوك للحال ينحصر  
ويتم بالثلاث لان المملوك من الطلقات الحال مفطور على الثلاث واذا عقدت على ما يملك  
من الطلقات في الثاني لا ينحصر بالثلاث بل يتناول الكل لان ما يملكه في الثاني غير محصور  
مادام حيا اذ عرفت هذا نقول قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل كل امرأة لي تدخل هذه الدار  
فهي طالق فدخل جميعا طلق ولو دخلت واحدة منهم من بين ان يطلق الا واحدة ومثله لو قال

كلما دخلت امرأة لي هذه الدار فهي طالق فدخلت واحدة منهم من بين طلقين ولو دخل جميعا  
طلقن ووجه الفرق ما ذكرنا في المسئلة الاولى عقد اليمين بكلمة كل وانما تعبر الاسماء دون الافعال نعم  
جميع النساء اما لا يقتضي تكرارا لرحلات فيتم اليمين بالدخلة الاولى وفي المسئلة الثانية عقد  
اليمين بكلمة كلما فيقتضي عموم الفعل فصار كل دخلة شرطا للطلاق فينكر الطلاق بتكرره غير  
ان كل امرأة تدخل تطلق لا باعتبار ان كلما يقتضي الاسما لكن ضرورة تكرار الشرط فاذا وجد  
الدخول من ابنته وجد فقد تحقق الشرط فينزل الجزاء وعلى هذا اذا قال كل امرأة انزوجهما فهي  
طالق فتزوج امرأة واحدة مرتين لا يقع الطلاق بالتزوج الثاني ومثله لو قال كلما تزوجت  
امرأة فهي طالق فتزوج امرأة طلق فتزوج ثانيا طلق اخرى وكذا لو تزوجها ثانيا وتزوجها  
الفرق ما ذكرنا الان الفرق بين هذه المسئلة والمسئلة الاولى ان في الثانية ثلث وتزوجت  
بزوج آخر وعادت اليه ودخلت الدار لا تطلق وهنا تطلق اذا تزوجها بعد التزوج بزوج اخر  
ووجه الفرق ما ذكرنا ثم عقد اليمين على طلاق مملوك في الحال وانما لا يزيد على الثلاث فيتم اليمين  
بانها الثلاث وهنا اضاف الى مملوك سبعة فلا ينحصر بالثلاث ولو قال كل امرأة لي تدخل هذه  
الدار فهي طالق وعبد من عبيدي حر فدخل طلق ولا يعتق الا عبد واحد لان كلمة كل دخلت على  
النساء دون العبيد والدخول فلا يقتضي عموم العبيد ولا عموم الدخول حتى يتكرر العتق تكرار الشرط  
وليس من ضرورة تعدد المعطوف عليه لورد المعطوف على ما مر فيعتق عبد واحد واليه التعميم  
واعبر هذا بالتجيز فانه لو قال كل امرأة لي طالق وعبد من عبيدي حر طلق نسائه ولا يعتق الا  
عبد واحد كذا هذا ومثله لو قال كلما دخلت امرأة لي هذه الدار فهي طالق وعبد من عبيدي حر  
فدخل جميعا طلقن وعقد بعد ذلك من العبيد وكذلك اذا دخلت امرأة واحدة مرتين طلق  
طلقين وعقد بعد ان لان كلمة كلما يقتضي عموم الشرط فصار كل دخلة شرطا للعتق غير  
واحد فاذا تكرار الشرط تكرار العتق هذا اذا لم يكن المعطوف مضافا الى المعطوف اليه اما  
اذا كان مضافا بان قال كل حارية لي تدخل هذه الدار فهي حرة وولها زوجها فدخل جميعا عتق



وعقوا ولا دخلوا وادخلوا لان الاولاد والازواج مضافة اليهن فتعذر من تعدد الاولاد  
والازواج لما ذكرنا في اصل الباب وحقيقة الفقه في ذلك ان المضافة للتعريف فكل من يعرف  
هذه المضافة دخل تحت الكلام ثم يعتق بكل جارية ابن واحد حتى لو كان لكل جارية ابنان  
لا يعتق الا واحد لان تقدير الكلام كانه قال لكل جارية انت حرة وابنتك ولو قال ذلك لا  
يعتق بدخول كل جارية الابن واحد ولو قال كلما ادخلها فعلي حجة فدخل دارين فعليه حجة  
واحدة لان كلمة كل يقتضي عموم الاسماء وهو الدار لا عموم الفعل وهو الدخول والحجة متعلقة  
بالدخول لا بالدور ولو قال كلما ادخلها فعلي بها حجة فدخل دارين وجبت حجتان لان قوله بها  
توصل الحجة بالدار معناه فعمل بقدرها حجة والدار عام فيعمم الحجة ايضا ولو قال كلما دخلت  
دارا فعليه حجة او فعلي به حجة فهو سواء ويلزمه بكل دخول حجة لانها معلقة بالدخول  
وانه عام بادخال كلمة كلما ولو قال كلما دخلت هذه الدار فعلي حجة ان ضربك فكلما دخلت  
ضربة لزمه حجة وفذلك لو دخل الدار مرات ثم ضربه مرة واحدة لزمه بكل دخول حجة لان  
انقضاء اليمين الثانية متعلق بالدخول فيصير قابلا عند كل دخول ان ضربك فعلي حجة وكذلك  
اذا قال علي مينا او طلاق او عتاق او مني الي بيت الله فعلي او علي تدا او علي عهد الله او لامة الله  
او قال فهو يهودي او نصراني او مجوسي او بري من الاسلام ان ضربك فدخل الدار ثم ضرب حثث  
ولو دخل ثانيا لم يضر حثث ثانيا لان هذه الاخيرة يمكن تعليقها بالشرط الا نوي انه لو قال  
ان فعلت كذا فهو يهودي او علي مينا فاذا تعلق بالشرط يتكرر بتكرار الشرط بخلاف  
ما لو قال كلما دخلت هذه الدار فوالله لا اضربك او اشهد او اشهد بالله تعالى واقسم او اقسم  
بالله تعالى واعزم او اعزم بالله تعالى او احلف او احلف بالله تعالى لا اضربك فدخلها مرارا ثم  
ضربه لا حثث الا مرة واحدة حتى لا يجب الا كفارة ولان هذا لا يمكن تعليقها بالشرط الا نوي  
انه لو قال ان فعلت كذا فوالله لا يكرن مينا ولا كلاما ثانيا فاذا لم يتعلق بالشرط لا يتكرر بتكرره  
وكان ذكر الشرط الاول لبيان ان اليمين يتعقد بعدة وليس من ضرورة كون الشيء بعد الشيء ان يتعد ويتعذر

تعلق جارية في دخول عتق او لا وهو لما قال كل دار

ووجه آخر انه تعلق لكنه تعلق بشرط متكرر وبشرط غير متكرر لانه لم يتعلق بالدخول وحده فانه  
لو قال كلما دخلت فوالله لا يتعلق به بل يتعلق به وبالضرب والضرب غير متكرر لانه لم يكرر كلما فاذا  
تعلق بما يتكرر ررها لا يتكرر **باب ما يتعلق باليمين** **مسائل** من جنس آخر ما ذكرنا في الباب المتقدم الا ان هنا موضع المسائل  
الا يلا فيحتاج الي معرفة الايلا فنقول الايلا عين ما نفعه من قربان المرأة اربعة اشهر فصاعدا ومن حث  
اكتف فيه ما هو موجب لحنث في سائر الايمان وموجب البر فيه وقوع الطلاق عند مضي اربعة  
اشهر كان مينا من وجهه تعليق الطلاق لمضي اربعة اشهر من وجهه فمن حيث انه مينا لا يتعلق له  
بالشرط فلا يتكرر بتكرره ومن حيث انه تعليق الطلاق بالشرط يتكرر بتكرره وانما يتعد الايلا  
باختلاف المدة لا بتعدد اليمين حتى ان كانتا اليمين واحدة والمدة مختلفة يتعد الايلا في حق الطلاق  
لان الشرع انما حكم بوقوع الطلاق عند مضي اربعة اشهر دفعا للظلم لانه يمنع نفسه عن القربان  
صار ظالما في حقها والظلم انما يتعد بتعدد مدة المنع لا بتعدد المانع في مدة واحدة اذا عرفنا هذا  
نقول قال محمد بن عبد الله اذا قال الرجل كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوالله تعالي لا اضربك  
فدخلها جميعا ثم ضربته لم يحنث الا مرة واحدة ومثله لو قال كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين  
فعلي مينا ان ضربك فدخلها او دخل احداهما مرتين ثم ضربته حثث في ميناين حتى لزمته كفارة وان  
وجه الفرق ما ذكرنا في الباب المتقدم ان في المسئلة الاولى لم يتعلق اليمين بالشرط فلا يتكرر  
بتكرره وفي الفصل الثاني تعلق فيتكرر بتكرره ولو قال لامرته كلما دخلت هذه الدار فوالله لا اقبل  
فدخلها انعقد الايلا لان الدخول شرط انعقاد الايلا فان جامعها في المدة لزمته كفارة واختلفت  
اليمين وان لم يقربها حتى مضت المدة بان يتطليقها لان حكم الايلا علي ما بينا فلو دخل الدار مرتين  
ينعقد الايلا ان لما ذكرنا ان الايلا من حيث انه تعليق الطلاق بالشرط يتكرر بتكرره فنعقد الايلا ان  
ولكن اليمين واحدة لانه من حيث انه مينا لا يتعلق له بالشرط ولو قربها في المدة لزمته  
كفارة واحدة وان لم يقربها فاذا مضت اربعة اشهر من الدخول الاولى بانث فاذا مضت اربعة اشهر



من الدخلة الثانية وهي العدة بان كانت مدخولة بان كانت باخري لما ذكرنا فان قيل الايلا انما تعدد بتعدد المدة ولم توجد من المدة الثانية الا يوم قلنا المدة متحدة حقيقة متعده حكم الاختلاف اخر المدة الاولى والثانية ولو قال كلما دخلت هذه الدار فعلي مين ارجا معتك فدخلت مين ينعقد ايلا ان ويسان حتى لو قربها بحب عليه كفارتان ولم يقربها حتى مضت المدة بان كانت بتظليلتين لان قوله فعلي مين مما يتعلق بالشروط فتكررت بكونه ثم ذكر محمد احمد الله في الاصل مسابيل تدل على انه يجوز ان يكون اليمين واحدة وينعقد ايلا ان منها اذا قال كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوالله تعالى لا اقربك فدخلت احدهما اليوم والاخرى الغد ينعقد ايلا ان واليمين واحدة ومنها اذا قال والله لا اقرب واحدة منكما ينعقد ايلا ان واليمين واحدة ومنها اذا قال كلما كنت احدهما الرجلين فوالله لا اقربك فكلهما على التقاق ينعقد ايلا ان واليمين واحدة لما ذكرنا وكوكلمها معا لا ينعقد ايلا واحد لان المدة لا تختلف فلا يتعدد ايلا وهذا التفصيل لا ياتي في مسئلة الدخول لان دخول الدارين او دخول ادين لا يتصور الا على التقاق والله اعلم

ومسابيل هذا الباب من جنس ما تقدم في الباب الاول واصل الباب ما تقدم في الكتاب المتقدم وحرف آخر ما تقدم في الابواب المتقدمة ان الشرط متى عترض على الشرط تقدم المؤخر ويؤخر المتقدم الا اذا تداخل بينهما حرف العطف واكثر ما يجئ في تقدم المتقدم ويؤخر المؤخر اذا عرفنا هذا نقول قال محمد احمد الله رجل قال لامرأته اذا جاء غدا فوالله لا اقربك ثم قال في ذلك المجلس في مجلس اخر في ذلك اليوم اذا جاء غدا فوالله لا اقربك فهذا ايلا واحد اذا جاء غدا ولكنه ميبان اما اتحاد الايلا فلان المدة متحدة وقد ذكرنا ان تعدد الايلا بتعدد المدة لا بتعدد اليمين لانه ذكر اسم الله تعالى مقرونا بالمنع من الفعل مرتين فيتعذر اليمين فان قربها في المدة بحب عليه كفارتان وان لم يقربها حتى مضت المدة يقع طلقة واحدة لاتحاد الايلا ولو قال لها اذا جاء غدا فوالله لا اقربك اذا جاء بعد غدا فوالله لا اقربك يتعدد الايلا اليمين جميعا فتعدد ذكر اليمين بالدخول وتعدد مرة الايلا على ما مر ولو قال كلما دخلت هذه

لا ينعقد ايلا ان ويسان حتى لو قربها بحب عليه كفارتان ولم يقربها حتى مضت المدة بان كانت بتظليلتين لان قوله فعلي مين مما يتعلق بالشروط فتكررت بكونه ثم ذكر محمد احمد الله في الاصل

الدار فوالله لا اقربك او قلنا فقال والله تعالى لا اقربك كلما دخلت هذه الدار يصير موليا بكل دخلة ولا ينعقد الا يمين واحدة حتى لو قربها في المدة يلزمه كفارة واحدة اما تعدد الايلا لتعدد المدة لان الدخول مرتين لا يكون الا في مابين واما اتحاد اليمين في حق الكفارة لا اتحادا ولكنه هو ذكر اسم الله تعالى مقرونا بالحبر ولو قال كلما دخلت الدار فان قربتك فعلي حجة او علي مين او علي نذر او علي المشي الى بيت الله تعالى تعدد الايلا لتعدد المدة فاذا دخلها مرتين يصير موليا ايلا ان وتعدد اليمين ايضا حتى يلزمه حجتان في اليمين بالحج ان قربها لان هذه الاشياء مما يمكن تعليقها بالشروط فيستلحق به ويتكرر بخلاف قوله والله لما مدي الباب المتقدم والدخول هنا شرط الانعقاد لانه وان ادخل الشرط على الشرط ولكن تداخل بينهما حرف الجزا فيقدم المتقدم ويؤخر المتأخر فيبقى الدخول شرطا لانعقاد اليمين وكذا هذا في قوله كلما دخلت الدار ففريقك الا ان هنا شرط مع كل دخلة قربان حتى يلزمه حجة لا الف التوقيف فاستدعي ان يكون عطفًا وجمعًا وقد استشهد محمد في الاصل مسابيل لبيان انه يجوز ان ينعقد ايلا ان وان كانت اليمين واحدة منها انه اذا قال لامرأته كلما دخلت الدار فانت طالق قلنا ان قربتك فدخل الدار مرتين ثم قربها في المرة طلقت ثلاثا ولو لم يقربها حتى مضت المدة يقع طلقان وكذا اذا قال ان قربتك فهذا العبد حرم ثم قال لها ثانيا ان قربتك فهذا العبد حرم وذلك في وقتين مختلفين ثم تركها حتى مضت المدة يقع طلقان ولو قربها في المرة لا يقول الاعتق واحد ولو قال كلما دخلت هذه الدار لم اقربك والله او قال والله تعالى لا اقربك كلما دخلت هذه الدار فدخلها دخلتين وقربها بعد كل دخلة يلزمه كفارة واحدة وان لم يقربها حتى مضت المدة كان ايلا ان لما ذكرنا من اتحاد ركن اليمين وتعدد المدة في الايلا ولو قال ان قربتك فانت طالق كلما دخلت الدار فهذا لا ينعقد ايلا لان القربان هنا شرط انعقاد اليمين لا شرط الكنت فيصير كانه قال عند القربان كلما دخلت الدار فانت طالق فهذا لا يكون ايلا لانه تعليق الطلاق بالدخول لا بالقربان وهنا اشكال هو ان هذا ايلا موجود هنا فينبغي ان يصير موليا يمانية ان المولى لا يكون قربان امواته



شيء يلزمه وهذا هو الوجه لأنه إذا قدرها يلزمه يمين بالطلاق والجواب — عندنا نقول أنه لا يلزمه  
هذا القربان شيء لأن الذي يلزمه بحيث لا يمكنه الرفع أما سبب الطلاق أو عين الطلاق ومعلوم أنه  
لا يلزمه نفس الطلاق هذا القربان ولا يلزمه سبب الطلاق أيضا لأن تعليق الطلاق بالشرط ليس  
بسبب في الحال وإنما يصير سببا عند وجود الشرط عندنا ولكنه أن لا يحصل الشرط حتى لا يصير  
سببا فلا يلزمه بالقربان حنف فلا يكون مولى ولو قال إن قربتك كلما دخلت الدار فانت طالق فهذا  
منزلة قوله كلما دخلت الدار فانت طالق إن قربتك لأننا نحتاج إلى التعميم على ما ذكرنا ولعله لا علم  
بما ترمي الأبواب المتقدمة

ان اليمين بغير الله تعالى ذكر شرط وجزا معلق به **باب** ان اليمين متى عقد على فعل مطلق  
يشترط وجود ذلك الفعل بوصف الكمال وذلك بوجود صورته ومعناه **باب** ان اليمين بكل  
اسم من أسماء الله تعالى يمين عذابه إذا ذكر اسمين مقرونين بالجواز دخل بينهما حرف الواو كانا ميمينين  
وروي الحسن عن أبي حنيفة أنه يكون مينا واحدة وهو قول ذفر والصحيح ما ذكرنا لأن الواو للعطف  
والاشتراك مكان عمل واحد منهما مينا فصيحة للعطف ولا اشتراك من كل وجه وإن لم يدخل بينهما  
حرف العطف كان مينا واحدا ويكون الاسم الثاني وصفا للاول إذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن حماد  
إذا حلف الرجل بعقوبه ان لا يحلف أبدا ثم قال امراته طالق إن دخلت الدار وإن مشيت أو وقعت  
أو جلست وغير ذلك من الأفعال بعقوبه ان شرط حنيفة في اليمين الأولى وجود الحلف منه وقد  
وجد الحلف لوجود ركنه على ما مر ولو قال أنت طالق إن شئت أو إن هويت أو إن أردت لا يعتق  
عنده لأن هذا إن كان مينا صورة فهو عليك معنى لوجود حد التملك فيه وهو جعلها متصرفا  
بأختيارها فاختارها معنى اليمين فلم يوجد شرط الحنيفة في اليمين الأولى بصفة الكمال فلا حنيفة وكذلك إذاضاف  
ذلك إلى نفسه بأن قال إن شئت أنا أو هويت أو أردت وكان ينبغي أن حنيفة هذه الصورة لأنه ليس  
بتمليك فكان مينا صورة ومعنى نقول أن هذا اللفظ يستدعي التملك لما ذكرنا أنه يقتضي بنا التصرف  
على اختياره إلا أنه في حق نفسه لا يتحقق التملك ولكن موجب اللفظ لا يتغير فقد احتل معنى اليمين

فيه نظرا إلى قضية اللفظ فلا حنيفة وكذلك إذا قال إذا شئت ومتى شئت لأنه من حروف الشرط  
ولو قال لها إذا جاء غدا فانت طالق عتق عبده لأنه قد وجد اليمين وهو ذكر شرط وجزا معلق  
به ولو قال لها أنت طالق غدا لا يعتق لأنه ليس بيمين لا بعد لم حروف الشرط فيه بل هو مباشر  
سبب العتق في الحال وتأخير حكمه إلى الغد لما ذكرنا في أبواب المتقدمة ولو قال لها إن جازاس  
الشهر فانت طالق فإن كانت المرأة من ذوات الأقدار حنيفة في اليمين الأولى لأنه يمين صورة ومعنى  
لما مر وإن كانت من ذوات الأشهر لا حنيفة في اليمين الأولى لأنه انتقضى فيه معنى اليمين لأنه تفسير  
الطلاق السني في حقها لأن طلاق سنة ما بالشهور ولو قال أنت طالق باسم الشهر لا حنيفة لما مر  
في قوله أنت طالق غدا ولو قال لها إذا حضت فانت طالق حنيفة في اليمين الأولى لأن هذا يمين تام  
وهو ذكر شرط وجزا على ما مر ولو قال إذا حضت وطهرت أو إذا حضت حيضة فانت طالق  
لا حنيفة في اليمين الأولى لأن هذا تفسير للطلاق السني في حقها أما في قوله إذا حضت  
وطهرت فلا يشكركم وكذا في قوله إذا حضت حيضة لأن الحيضة اسم للكمال منه وكما  
الحيض بوجود جزء من الطهر فصار لقوله حضت وطهرت يرد على هذا إشكال وهو أن  
قوله إذا حضت وطهرت كما هو إيقاع الطلاق السني فيصير كأنه قال أنت طالق للسنة فيخرج  
من أن يكون مينا فقوله إذا حضت فانت طالق إيقاع للطلاق البدعي فيخرج من أن يكون مينا  
لأنه يصير كأنه قال أنت طالق للبدعة فينبغي أن لا حنيفة في الصورة أيضا والجواب عنه أن  
قوله إذا حضت وطهرت يصير تفسير للطلاق السني لقوله أنت طالق للسنة لأن الطلاق  
السني لا يكون إلا في هذا الوقت أما قوله إذا حضت فانت طالق لا يصير تفسير للطلاق البدعي  
لأنه يتصور طلاق البدعة في صورة أخرى فإن الطلاق في طهرها معها فيه مدعي والطلاق  
الثلاث حلال في طهر واحد مدعي فلا يصح تفسيره في تعليقا ولو قال الرجل والله والرجل لا يفعل  
كذلك يمينان ولو قال والله الرجل كان مينا واحدا لما ذكرنا من المشاهدة بقضية الواو في الصورة  
الأولى وجعل الثاني صفة للاول في الصورة الثانية ولو قال والله لا أفعل ذري كان مينا واحدا



لان هذا انوار من غير حرف العطف في القصيدة الثانية غير ان لا تكرر الهمزة ولا ذكر حرف العطف بان قال الله  
 كانا ميتين في ظاهرو الرواية وروى في سماعة في نواويرة عن محمد بن بكير عن عينا واحدا واسد على الصواب  
**باب في الفرق ما بينا في النظائر**  
 ان العبر والكتابة يتعان على الصدق والكذب ولا يتعان على وجود الخبرية والمكتوب لان حدهما لا يختلف  
 باختلاف الحالين وانما يتعان خبرا وكتابة كان الخبر والمكتوب اليه عالما بذلك او لم يكن لان  
 حدهما لا يختلف الا اذا اتزن بهما ما يتنع وقوعهما على الكذب بان قرن بهما حرف الباء مجنيد  
 لا يقع الا على الصدق لان حرف الباء لا يصاق فيقضي وجود الخبرية والمكتوب حتى يلصق به  
 الخبر والكتابة وكذلك اذا قال غلبت به الصدق بحب قصر الحكم على الصدق وصدق فيما بينه  
 وبين الله عز وجل ولا يصدق في القضا لانه محتمل لفظه لكنه خلافا لظاهر هذا في الخبر  
 والكتابة اما البشارة والاعلام لا يقعان الا على الصدق بشرط ان لا يكون الخبر له عالما به  
 قبل ذلك لان البشارة ما يوجب بغير بشرة الوجه بالحجور والسور وذلك انما يحصل بالصدق  
 بشرط ان لا يكون عالما به قبل ذلك والاعلام افعال من العلم وانما يقع العلم بكونه صدقا وبشرط  
 عدم العلم قبل ذلك الا اذا نوي بهما الاخبار المطلق مجنيد صدق فيما بينه وبين الله تعالى وب  
 القضا لانه محتمل لفظه وفيه تشديد الامر عليه اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن محمد الله اذا قال  
 الرجل لغيره ان اخبرني ان فلانا قد قدم فعده حرقا خبرا صدقا او كاذبا عتق العبد ومثله  
 لو قال اخبرني بقدم فلان فعده حرقا خبره كاذبا لا بحث والفرق ما بينا انه لم يوجد  
 الاول ما يوجب كونه صدقا ويجد في الثاني ما يوجب كونه صدقا وكذا هذا في قوله ان كتبت  
 الي فلانا قد قدم وقوله ان كتبت الي بقدم فلان لما قلنا فلو كتب اليه قبل قدوم فلان يعني  
 في قوله ان كتبت الي بقدم فقبل ان يصل الكتاب الى المكتوب اليه قدم فلان لا بحث لانه  
 حين كتب كاذبا ولو كتب بعد قدومه عتق الكتاب الى الكالف او لم يبلغ ولو قال ان  
 بشرني قدومه او علمتني قدومه فهو سواء لا عتق الا بالصدق وبشرط ان لا يكون له علم

ان فلانا قد قدم او علمتني ان فلانا قد قدم

قبل ذلك لما ذكرنا ولو قال ان اخبرني ان هذا الحجر ذهب بحث ولو قال ان علمتني او بشرني لا بحث  
 والفرق ما بينا في النظائر  
 ان كلمة في الطرف لغة لانها مستعملة فيه عرفا يقال بيد في المارة وثوب في  
 الجراب وخطة في الجواق وغير ذلك فعند الاطلاق يصرف اليه الا اذا اتخذ حمله عليه بان  
 دخل على ما لا يصلح ظرفا كالافعال نحو ما مجنيد حمل على التعليق لانها تذكر مكان كلمة مع  
 قال الله تعالى فادخلني عبادي اي مع عبادي ويذكر مكان كلمة على على ما قال تعالى لاصلبكم  
 في جذوع النخل اي على جذوع النخل ومما يفيد ان معنى التعليق ان الشرط تغير  
 في المستقبل لا في الماضي ومحي الزمان بوجود اوله ومصنيه بوجود اخره وانها اخر اجزائه  
 اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن محمد الله اذا قال الرجل لامرأته انت طالق في دخول الدار لا يقع الطلاق  
 ما لم تدخل الدار لان دخول الدار لا يصلح ظرفا لمحمل على التعليق على عامر ولو قال انت طالق في الدار  
 طلقت ساعة تكلم به لانه دخول الطلاق وصف لها والدار ظرفا وانه قائم فيتبع الطلاق ومثي  
 وقع الطلاق في مكان وقع في سائر الامكنة فلو قال غلبت به حالة الدخول بطريق الاضمار يصدق  
 ديانة لا قضا لانه محتمل الكلام لكنه خلاف الظاهر وانه زيادة على المذكور ولو قال طهانت  
 طالق في ثلث حيض لم تطلق حتى تحيض ثلثا وتظهر من الثالثة لانه لا يصلح ظرفا فجعل شرطها  
 كما في الدخول فيلشرط وجود ثلث حيض كوامل لان المطلق من الاسمي يصرف الى الكامل ولا يحتسب  
 بالحيضة التي كانت فيها عند الخلف لما ذكرنا ان الشرط انما يثبت في المستقبل ولو قال انت طالق  
 في حيضة لم تطلق حتى تحيض وتظهر لانها اسم الكامل وكما انما يظهر وكذلك اذا قال في حيضك  
 او مع حيضك ولو قال في حيضك او مع حيضك تقع بروية وم الحيض بان تربي ثلثة ايام  
 فيقع الحال ولا يتوقف على الظاهر لانه متى ذكر بدون حرف الف كان المراد منه اصل فعل الحيض وقد  
 حصل ذلك بروية الدم ولو قال انت طالق في حيضة وقال غلبت به روية الدم يصدق لانه قصد  
 التعليق على نفسه وهو محتمل لفظه ولو قال انت طالق في ثلثة ايام طلقت حين تكلم به لان الايام



ان اصله ظرفا لكونها مطلقة والطلاق متى وقع في زمان وقع في جميع الزمان وان لم تصح ظرفا فلا  
تصح شرطها ايضا لانه ليس بفعل فيلتجزئ الحال ولو قال لها انت طالق في ثلاث دخلات او ثلاث اكلات  
او ثلاث ضربات يقع بوجوه ذلك ثلاث مرات لانه لا يصلح ظرفا ويصح شرطها ولو قال انت طالق في  
مجي ثلثة ايام لا تطلق حتى تدخل تلك الساعة من اليوم الثالث لان المجي فعل ولا يصلح ظرفا ولا  
يكتسب مما مضى من اليوم الذي هو فيه لما مر ان الشرط يعتبر المتغير ولو قال في مضي ثلثة ايام لا  
تطلق حتى تدخل تلك الساعة من اليوم الرابع ففي الوجه الاول يقع الطلاق بدخول اليوم الثالث  
وفي الفصل الثاني تمام اليوم الثالث لما ذكرنا في اصل الباب ان المجي بوجوده اوله فلا يتوقف على  
وجود الرابع والمضي بوجود آخره ونهايته وذلك يتوقف على وجود اليوم الرابع وذكر هذا الفرق  
في قوله انت طالق في مجي يوم وفي مضي يوم ولو كانت عينه في الليل فقال انت طالق في مضي ثلثة ايام  
يتم ثلثة ايام ولياليها الى تلك الساعة التي حلف فيها لما ذكرنا والله تعالى اعلم بالصواب

ان مبني الايمان على العرف وصفها لما لم يكن لا ينبغي بعدد قال الملك عرفا وصفه كونه مشتريا ينبغي الا تترك  
ان الوكيل مشتري ولا ملك له ان الصفة في الحاضر لغو وفي الغائب المجهول معتبر لان  
الصفة للتعريف والحاجة الى التعريف في حق الحاضر المعين بخلاف الغائب المجهول اذا عرفنا  
هذا نقول قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل ان ملك عبد افهوه فملك النصف وباع وملاك النصف  
الاخر لم يعتق الا اذا عني به ان ملكه متفرقا بحيث يصدر عنه قصد التغليب واللفظ محتمل  
وذكرنا اذا قال ان ملك ما ياتي درهم فله تعالى ان يتصدق بها فملكها متفرقا فهو يتفق شيئا فشيئا ولم  
يجمع في ملكه لا يلزم منه شي ومثله لو قال ان استريت عبد افهوه واشتري نصفه ثم باعه ثم اشتري  
الباقى يعتق عليه والفرق ما بيننا ان الايمان على العرف وصفها لما لم يكن لا ينبغي في النصف الاول  
بعد البيوع عرفا وصفه كونه مشتريا له سقي عرفا ان انكر ان الانسان يقول ما ملكت ما ياتي درهم  
قط وان ملكا الوفا متفرقا اذا لم يجمع في ملك ما بيننا ولا يقول ما اشتريت ما ياتي درهم قط او ما

اشتريت هذا الجذقط اذا اشتراه نصفان نصفان وان نوي بالشري الملك لم يدين في القضا لان  
فيه تخفيفا ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه محتمل اللفظ ولو اشار الى عبد بعينه فقال ان ملكك  
هذا العبد فهو حر والى ما بيننا فقال ان ملكك هاتين المائتين في صدقة فملكه متفرقا او محتملا بحيث  
ذكرنا ان الصفة في المعين لغو ولا يعتبر فيه الاجتماع والافتراق

الاول اسم لغير سابق لم يثبت مثله

اما الفردية يثني ويجمع يقال اول اولان واول اولي واوليان واول ولما سبق فلائكة لوسبقه  
من جنسه لا يقال انه اول والاول وسط اسم لغير متوسط بين عددين متساوين والاخر اسم لغير اخر  
لم يتعقب مثله فاذا ذكر الفردية ذكر اسما مبني على معنى الاول ووزن وصلاحه لا يتغير به مطلق الحكم  
واذا ذكر صفة ليست ثابتة يتغير به مطلق الحكم ان النصف يراحم الكل في

صفة الفردية في المحليات والموزونات ولا يواحد العبيد والارباب والسياب لان المقدرات  
ينضم البعض الى البعض فيصير شيئا واحدا وفي العبيد والارباب لا ينضم نصف العبد الى عبد  
كامل وكذلك الرابة والثور اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل اول عبد املكه  
فهو حر فله عبد يعتق لانه فرد سابق ولو ملك عبد من صنف واحد لم يعتق لغوات صنفه الا فراده  
الذي هو شرط الاولية فلو ملك عبد عبد عبد من لا يعتق ايضا لانه ان كان فردا لكان له ليس سابقا وكل  
لو قال اول عبد املكه واحدا فهو حر في جميع ما ذكرنا اما اذا قال اول عبد املكه وحده فهو حر  
فله عبد من ثم ملك عبد اخر يعتق الآخر والفرق بينهما ان الواحد لا يوجد صنفه منقطع بها  
مشاركة الغير فان كل واحد من الجماعة واحد في ذاته فاما الوحدة فوجبه له حالة ينقطع بها  
مشاركة الغير لا تترك ان الجماعة اذا دخلوا الدار يبيع ان يقال دخل كل واحد منهم الدار ولا يقال  
فلان دخل الدار وحده اذا دخل مع غيره وكري لو قيل ما في الدار رجل واحد وفيها رجلان فهو  
كاذب ولو قيل ما في رجل واحد وفيها رجلان كان صادقا واذا ثبت هذا نقول اسم الواحد  
مبني عن معنى الاولية فقط فلا يوجب تعبير الكلام بل على التاكيد وقوله وحده مبني عن صنفه



الخرى وجب بعد الحكم فيعتقد اليقين على ذلك موصوف وصفة الوحدة والذي اشتراه آخر موصوف  
هذه الصفة فيعتقد الاشكال على هذا ان صفة الوحدة كما هي ثابتة في المسئلة الثانية بصرح  
كلامه في ثابتة في المسئلة الاولى مقتضي كلامه لان الاولية لا تثبت الا بالوحدة والجواب  
بعم الاولية تقتضي الوحدة ولكن مقتضي انما يثبت اذا ثبت مقتضي فاذا ثبت الاولية كيف  
يثبت مقتضاه ولو قال اول عبد ملكه فهو حر فملك عبدا ونصف عبد عتق العبد لان النصف  
ليس عبد فلا يزاحم العبد في صفة الاولية ولو قال اول كرام ملكه فهو هري فملك كرا ونصفا  
لم يتصور شي لانها شي واحد فلا ينبغي كرا او نصف كرا

ما مر في الباب المتقدم من هذا الاول والآخر  
والاوسط اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن محمد بن رجل قال كل مملوك املكه فيما استقبل  
فهو حر الا اوسطهم فملك عبدا عتق لان المستثنى هو الاوسط وهذا اول وفي تح اليقين  
فلو اشتري عبدا آخر لا يعتق لانه محتمل ان يكون اوسط بان يشتري ثانيا فلا يعتق بالشك  
فلو اشتري ثالثا لا يعتق الثالث ايضا لانه محتمل ان يكون اوسط بان يشتري عبدا بعد فاما  
اذا مات عتق الثالث لانه محقق كونه اخر او الاصل في ذلك انه اذا اشتري العبيد فكل  
ما كان في النصف الاول من العبد يعتقدون بلاقوقف وما كان في النصف الاخير يتوقف حكمهم  
حتى لو اشتري عشرة من العبيد متفرقا فاحس الاول عتقوا واحس الاخر لا يعتقدون بحوا ان يصيروا  
اوسطا فانه لو اشتري عبدا اخر يصير السادس اوسطا واذا اشتري عبيدين اخرين يصير السابع  
على هذا الى العشرة فلوانه مات الان عتق الكل لانه ليس للعشرة اوسط ولو اشتري اولا عبدا  
ثم عبيدين عتقوا اما الاول فظاهر وكذا الاخران لانه لا يتصور ان يكونا اوسطا لما مر ان الاوسط  
اسم لفرد متوسط ولو قل كل مملوك املكه فهو حر الا اخرهم فاشترى عبدا عتق لانه اول فلو  
اشترى عبدا اخر لا يعتق في الحال لاحتمال ان يصير اخر بان لا يشتري غيره واذا اشتري ثالثا لا يعتق  
الثاني فلو اشتري عبدا ثم عبيدين عتق الكل لانه لم يتصف احد منهم بالحرية اما الاول فظاهر وكذا

الاخران لا يخرجهما الفردية ولو قال الا اولهم فاشترى عبدا لا يعتق لانه اول فكان مستثنى فلو اشترى  
بعده ذلك كيف ما اشتري عتق الكل لانه لا يتصور صفة الاولية لهم **باب**

**باب في المسئلة اصل الباب**

ما مر في الابواب المتقدمة ان المعلق بالشروط لا ينزل الا عند وجودهما والمعلق باحد الشرطين  
ينزل عند وجود احدهما وانما يثبت المعلق بالشروط اذا ذكر الثاني عقيب الاول بحرف الواو  
لانه للجمع والاشتراك اما اذا ذكر بحرف او يتعلق باحدهما غير عين فينزل بايهما وجد لان  
حرف او في وضع اللغة لتناول الواحد منكرا لا للتخيير ببل لانه يدخل في الاختيارات كما يدخل  
في الاجابات والتخيير لا يدخل في الاختيارات لانه يفيد التخيير على سبيله يتعين تعيينه

ان الطلاق لا يقع الا في طهره بجمعه فيه وحرف آخر ان التماس  
من الولد الاول ونقض العدة بالولد الثاني عند اي حنيفة وفري عند اي يوسف وعند محمد وفري  
التفاس من الولد الثاني وهي مسئلة الطلاق اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن محمد بن رجل  
والله لا اكلم فلانا او فلانا ففلا فاشترط ان تكلم الاول وحده او تكلم الاخرين جميعا لان  
الاخير عطف على الاوسط وقد دخل حرف او بين الاول وبين الثاني والثالث فصار كلام الاول  
شرطا واحدا وكلام الثاني والثالث شرطا واحدا كانه قال لا اكلم هذا او هذين ولو قال  
لا اكلم فلانا او فلانا او فلانا فاشترط ان يكلم الاول او الاخير لان الاوسط عطف على الاول كانه  
قال لا اكلم هذين وهذا اذا قال لا امراته الحامل كلها ولدت ولدت لولا فانت طالق للمسئلة فولدت  
ملثة او لاحد في بطن واحد لا يقع الطلاق مما لم تظهر من فاسها واذا اظهرت يقع طلاق واحدة  
فاذا احضت وطهرت تقع اخرى فاذا احضت وطهرت تقع اخرى فثلاث ومضى عن عدتها  
حيضتان وبقيت حيضة وهذا عند اي حنيفة واي يوسف وعند محمد وفري يقع طلاق واحدة  
بولاية الولد الاول فنقض العدة بالولد الثالث ولا يقع بولاية الولد الثاني والثالث على ما ذكرنا  
في اصل الباب ان محمد بن حنيفة واي يوسف التفاس من الولد الاول فلما ولدت صارت نفسها فلا يمكن  
صحة ما



يقع الطلاق السني فيه فلما ولدت الثاني وجد شرط آخر والنفس تميم فلا يقع أيضا فلما ولدت  
 الثالث كذلك فإذا طهرت من النفاس الآن جاء وقت الطلاق السني ولكن لا يقع الاطلاق واجد  
 لما قلنا فإذا حاضت وطهرت وقع الثاني فإذا حاضت وطهرت وقع الثالث وبقي من عدتها حيضة  
 واحدة وعند محمد ورفق النفاس من الولد الأخير فالأول لم تنصرف نفسا فإذا ولدت وجد الشرط  
 والمراة محل للطلاق السني فتقع واحدة فإذا ولدت الثاني لا يقع شيء لأن الشوطان وجد الحكمها  
 حامل والحامل عدل للسننة الواحدة فلما ولدت الثالث انقضت العدة لأن العدة وجبت  
 بالطلاق الأول فمدة معدة في بطنها ولا فبقيت عدتها بوضع الحمل والشرط الثالث  
 فإن حال انقضاء العدة فلا يقع الطلاق فلو تزوجها ثانيا وقعت تطليقة أخرى لأن البين  
 لا يبطل نكاح الملك فيصير كأنه قال عند الولادة الثانية انت طالق للسننة فإن تزوجها  
 ثانيا لا يقع شيء لأن حال وجود الولادة الثالثة حال انقضاء العدة فلا تنقض البين لأنه  
 لا ينقض إلا بالملك أو مضى قال الملك

ان الفعل متى اُصنف إلى  
 شخصين ينفي الشراكتما فيه هذا هو الحقيقة الا اذا كان فعلا لا يتحقق الاشتراك فيه فيجعل  
 محلا من الاضافة الى احدهما اذا شئ قد مضى الى الشيئين والمراد فيه احدهما قال الله تعالى يخرج  
 منهما اللؤلؤ والمرجان ومما انما يخرج من احدهما لا منهما ان طلاق المرأة اذا علق  
 بحيضها يقع باخبارها عن الحيض صدقها الزوج او كرها فإذا علق به طلاق امرأة أخرى فاجبت  
 عن الحيض ان صدقها الزوج يقع والا فلا اما الوقوع بالاخبار فلان الحيض عبارة عن خروج  
 الدم ولا وقوف غير ما علق ذلك فلا يعرف الا باخبارها فصار الحكم معلقا باخبارها ولما  
 الوقوع بنفس المرأة الفصل الاول والعلق بتصديق الزوج في الفصل الثاني فلانها في حق نفسها  
 امينة في حق الزوج فيستعد خبرها اليه وفي حق صاحبته مبدعة او شاهدة فلا يعمل  
 الا بالتصديق وحرف كذا ان كلمة كلها يقتضي تكرار الافعال على ما مر وحرف كذا ان

٣

الحيضة لا تنطلق الا على الحيضة الكاملة وحرف كذا ان ولد العدة ثابت النسب  
 لو لم ينكح الا ان الطلاق اذا كان ثابتا بشرط توهم العلوق حال قيام النكاح لان الولد  
 لو حصل بعد الطلاق كان ولد الزني فلا يثبت النسب وفي الطلاق الرجعي لا يشترط ذلك  
 لانه لا يحرم الوطى متى يصير من اجبا فيكون الولد ولد النكاح افا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله  
 ان اقل الرجل امرأته اذا ولدتها ولدا فانما طالقان فولدت احدهما ولدا طلقنا لان ولدا ولد  
 واحد منهما لا يتصور فجعل ذلك اضافة الى احدهما مجازا على ما مر فصار كأنه قال استكما ولدت  
 ولدا وكذا اذا قال اذا حضنتها حيضة فانما طالقان فحاضتها احدهما لان الحيضة للمواحدة  
 لا يتصور وجوده منهما كالولد سواء اذا قال اذا ولدتها او قال اذا حضنتها فانما طالقان لا يقع  
 الطلاق عليهما ما لم تملكا او تحيض لانه علق طلقا فملكا علق طلقا والولادة والحيض  
 فلو يتصور وجوده منهما فكان اضافة اليهما حقيقة فصار فعلهما جميعا شرطا ولو قال  
 بخواريه كلها ولدت ولدا فلو حو فولدت احدهما ولدا غنوخ ذلك للولد على ما مر ولو قال انما  
 ولدتها ولدت او قال اذا حضنتها حيضتين فانما طالقان فما لم تلد كل واحدة منهما ونحضر  
 كل واحدة منهما لا يقع الطلاق لان الحيضتين يتصور وجوده منهما فيشترط وجوده منهما  
 ولا يشترط وجود الحيضتين من كل واحدة منهما علا فلا يوجب ما مر من الاجل ٢  
 الابواب المتقدمة ان الجمع متى قيل بالجمع يقتضي مقابلة احاد هذا باحد ذلك لا مقابلة  
 كل هذا باحد ذلك ولا كل ذلك باحد هذا عندنا خلا فلا يوجب ولو قال لا مراين له ان  
 اكلت هذا الرغيف فانما طالقان فاكلتاه طلقنا لان اكل الرغيف يتصور منهما فانه  
 يستلزم كالاتم الطلاق وسواء اكلت احدهما اكل او اكلت لا تختلف الجواب لانه لا يمكن اخبار  
 النسوية فيعلق الحكم باصل الشوكة ولو قال لا ربع نشوة له ان حضنت حيضة فانزل طو الو  
 فقال امرأة منهن حضنت حيضة ان صدقها الزوج طلقن جميعا وان كذبها الزوج طلقن هي  
 وحدها لان شرط وقوع الطلاق على الكل وجود الحيضة من الواحدة لما ذكرنا ان الحيضة



الواحدة من الكل لا يتصور فإذا صدقها الزوج وجبت الحصة في حق الكل وإن ذكرها لم يثبت  
 في حق غيرها فاما إذا قال إذا حضنت فانت طوالق ولم يغلق حصة فقالت كل واحدة منهن  
 حضنت ان صدقهن الزوج طلقت جميعا لان الشرط ظهر في حق الكل وإن ذكرهن لم تطلق  
 واحدة منهن لان الشرط وجود الحصة من الكل على ما مر وحيز كل واحدة بثبوت حقها  
 لأغية فان صدق البعض وكذب البعض ان صدق الواحدة او الاثنين فاجواب هكذا لان  
 حيز المكذبة لم يثبت في حق المصدقة فاما إذا صدق الثلث وكذب الواحدة طلقت  
 المكذبة دون المصدقات لان الشرط وجد في حق المكذبة جملة لان حيزها ثابت  
 حقها وحيز المصدقات ايضا ثابت في حقها بتصديق الزوج وحيز المكذبة غير ثابت  
 في حقهن ولو قال لهن كل ما حضنت حصة فانت طوالق فقالت كل واحدة منهن حضنت  
 حصة ان صدقهن طلقت كل واحدة منهن تطليقة لان الشرط ثبت في كل واحدة باخبارها  
 فاعمل الشرط في حق كل واحدة وان صدقهن طلقت كل واحدة منهن ثلاث تطليقات لان وجود  
 الحصة من كل واحدة شرط لوقوع الطلاق عليهن لما ذكرنا فاذا صدق الكل ظهرت حصة  
 كل واحدة منهن في كل فيكرر الشرط في حق كل واحدة والتعليق حصل بكلمة كلها وكان  
 يلغى ان يقع على كل واحدة اربع طلقات الا ان الطلاق لا يزيد على الثلاث فتقع الثلاث  
 فاما إذا صدق الواحدة وكذب الثلث فالمصدقة تطلق واحدة لان الموجود في حقها  
 حصة واحدة باخبارها والتصديق لا يجعل في حقها والمكذبات تطلق كل واحدة  
 منهن تطليقتان لان حصة المصدقة ثابتة في حق كل واحدة منهن وحيزها ايضا ثابتة  
 فقد وجد الشرط في حق كل واحدة منهن فوكت تطليقتان ولو صدق الاثنين وكذب  
 الاثنين طلقت كل مصدقة اثنين واحدة باخبارها واحدة بتصديق الزوج صاحبها  
 فظهرت حصة كل واحدة من صاحبها في حقها فيقع على كل واحدة منهن ثلاث تطليقات  
 ولو صدق الثلث وكذب الواحدة طلقت كل واحدة منهن ثلاث تطليقات لانه وجد في حق

دل واحدة من المصدقات ثلاث شروط واحدة باخبارها وتنتان بتصديق صاحبها في حقها وكان ينبغي  
 ان يقع على المكذبة اربع تطليقات لانه وجد في حقها اربع شروط واحدا باخبارها وثلاث بتصديق الثلث  
 الا ان الطلاق لا يزيد على الثلاث فطلقت كل واحدة ثلاثا فاما إذا قال لهن حضنت فانت طوالق فقالت  
 كل واحدة حضنت ان صدقهن طلقت كل واحدة منهن تطليقة واحدة وإن ذكرهن لم تطلق واحدة منهن  
 وقد بينا المعنى فيه وإذا قال لا مرايتن له عمرة وزيلب كلها ولدتها ولدا فانتما طالقان فولدت عمرة  
 اولاد ثم ولدت زيلب ثم ولدت عمرة اخر ثم ولدت زيلب اخر ان كان في بطن واحد طلقت عمرة  
 تطليقتين وسقضي عدتها بولادتها الولد الثاني وطلقت زيلب ثلاث تطليقات وينقضي عدتها  
 بالولد الثاني اما عمرة فانها لما ولدت فقد وجد الشرط في حقها وفي حق زيلب مرة فطلقت كل  
 واحدة منهن تطليقة فلما ولدت زيلب بعد ذلك طلقت كل واحدة منهن اخرى ولا تنقضي  
 عدتها لان في بطنها ولدا اخر والعدّة تنقضي باخر الولدين فلما ولدت عمرة ثانيا لا تطلق هي  
 لان وجود الشرط مقارن لانقضاء عدتها والطلاق لا يقع حال انقضاء العدة وتطلق زيلب لان  
 ولادة كل واحدة منهن شرط لوقوع الطلاق عليهما وعلي صاحبتهما فثبت زيلب ثلاث وعمرة  
 اثنتين والاولاد كلهم ثابتوا السبب اما ولدا عمرة فلان احدهما ولد النكاح والاخر ولد العدة  
 وولد زيلب كلهما ولد العدة وقد ذكرنا ان ولد العدة ثابت السبب هذا اذا كان الاولاد في  
 بطن واحد فاما اذا كانا في بطنين بان كل ولد من سنة اشهر او اكثر الي سنتين طلقت عمرة اثنتين  
 بولادتهما وصاحبتهما وانقضت العدة بالولد الاخير ويثبت سبب الولدين لان احدهما ولد النكاح  
 والاخر ولد العدة فيصير مراحعا وطلقت زيلب تطليقة واحدة بولادة صاحبتهما وصارت  
 معتدة ولما ولدت انقضت عدتها فلا يقع عليها شيء اخر لما ذكرنا ويثبت سبب ولدها الاول  
 لانه ولد العدة ولا يثبت لسبب ولد الاخير لان الحمل كان بعد انقضاء العدة واسم سببها نكاحا لعلم  
 ان تعليق الطلاق بالشرط المعدوم تعليق وبالمشي الموجود تحقيق وتجزؤ وحرفا لغير ان عدّة

في حق



الحامل ينقض بوضع الحمل بالنصر واما ينقض الحمل اذا كان الطلاق واقعا قبل الولادة اما اذا كان معلقا  
 بالولادة يقع الطلاق بعد الولادة وتعتبر العدة بعد ذلك **ان اللفظ اذا احتمل معنيين**  
 واضيف الي الحمل فعند الاطلاق ينصرف الي اليقها بذلك المحل وقد مر اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله  
 اذا قال الرجل لامرأته وبني حامل اذا ولدت ولدت فانك طالق فتبين ثم قال ان كان الولد الذي يلد منه  
 غلاما فانك طالق فولدت غلاما طلقنا تلاحين ولدت ووجبت العدة بالحيض لان شرط  
 وقوع التنتين الولادة وشرط الطلاق الاخر ولادة العالم لانه وصف الغلام بكونه غلاما  
 والاول لا يكون بدون الولادة فاذا ولدت غلاما وجد الشرطان جميعا حالة الوضغ فيقع الثلث  
 في الحال وجب العدة في المستقبل فاما اذا قال ان كان الذي في بطنك غلاما فانك طالق بعد  
 قوله اذا ولدت فانك طالق فتبين ثم ولدت غلاما طلقنا واحدة وانقضت العدة بوضع  
 الحمل لان الولادة مطهرة ان الطلاق كان واقعا لان الطلاق معلق بكون ما في البطن  
 غلاما وانه كائن الا لا نعرف ذلك قبل الولادة فاذا ولدت غلاما تبين ان الطلاق  
 كان واقعا والعدة قد انقضت بوضع الحمل فلا يقع شيء بالولادة لان الطلاق لا يقع  
 مقارنا لانقضاء العدة واستشهد محمد رحمه الله للفرق بين المشككين ما اذا قال الرجل ان كان  
 الذي دخل هذه الدار اليوم رجل فامرأته طالق فدخل رجل في آخر النهار يقع الطلاق بعد  
 الدخول وان كان الدار رجلا في اول النهار ومثله لو قال ان كان في الدار رجل فامرأته طالق  
 لم يبلغ بعد ايام انه كان في الدار رجل يقع الطلاق من وقت الحلف لانه تبين انه كان تعليقا  
 بشرط كانه فكان تنجيها فكذا هذا واذا قال الرجل للمطلقة طلاقا رجعيًا ان رجعاك  
 فانك طالق ولائمة له فهذا على الرجعة دون الزوج حتى لو تزوجها بعد انقضاء العدة لا يقع شيء  
 ولو كانت مطلقة طلاقا بائنا او طلقها رجعيًا وانقضت العدة فهذا على التزوج لان الرجعة محتمل  
 معينين فحمل الرجعة المعهونة وتحمل التزوج ابتداء لانها عبارة عن الرد والاعانة الى الحالة الاولى  
 وذلك بوجوب الوجهين معا فاذا اضيف الى كل حكم فيه حال المحل ففي الوجه الاول والى المحل

تبين

فوالرجعة المعهودة وهو حقيقة اللفظ فيحمل عليه وفي الوجه الثاني اللابن المحل ابتداء التزوج وتعدا حكم  
 على الرجعة المعهودة فيحمل عليه فاما اذا كانت المرأة اجنبية لم يكن زوجة له قط فقال لها ان رجعاك  
 فانك طالق فان هذا اليمين لا ينعقد لان الرجعة هي الاعادة والرد الى الحالة الاولى والمحتمل لذلك  
 اصلا الا اذا نوي به ابتداء النكاح الا يزيد ويصدق لانه محتمل لفظه بطريق المجاز لان الرجعة  
 مبنية للملك في المرأة وابتداء النكاح مثبت له فكان بينهما مفارقة من هذا الوجه والله اعلم

باب في حجية قول الزوج في طلاقها

ان الطلاق المضاف الى وقت موصوف بصيغة يقع مع وجود ذلك الوصف لا قبله ولا بعده والطلاق  
 المعلق بالشرط يتأخر عن الشرط على ما عرف قبل هذا **ان ذكر ما لا يتجزى كذكر كذا ضرورة**  
 تصحيح التصرف **ان اليمين اذا وقت بوقت وتخلل في الوقت ما ليس منه يدخل ذلك**  
 الوقت تحت اليمين ايضا لانه لو لم يدخل يلزمنا القول بارتفاع اليمين وعوده ثانيا واليمين لا يحل العود  
 بعد الارتفاع **ان ذكر الايام ذكر لما ياتى بها من الليالي وكذلك ذكر الليالي وقدر هذا في**  
 اول الباب اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل لامرأته انت طالق قبل ان يحضي حيضة  
 شهر فمكثت شهرات الدم لا تطلق حتى يستمر بها الدم ثلثا لانه يجوز ان ينقطع قبل ذلك فلا  
 يكون حيضا فاذا استمر وقع الطلاق حتى يتم الثلث ولا ينظر الطهر لان هذا ليس بتعليل للطلاق  
 بالحیضة بل هو اضافة الطلاق الى شهر متصل بالحیضة والعلم يكون شهر او موقفا هذا الوصف  
 وجدا لا تزيانه ان انقطع على الثلث كان حيضا فيقع الطلاق معه لما ذكرنا واستشهد محمد رحمه الله  
 بمسئلة اضافة الطلاق الى شهر متصل بالقروم والموت وقد ذكرنا هذا في ابواب المتقدمة اذا قال  
 لامرأته اذا حضت نصف حيضة فانك طالق لم تطلق حتى تحيض وتطهر لانها لا تتجزى فذكر البعض  
 كذكر الكل فصار كانه قال اذا حضت حيضة فانك طالق وقالوا ان الدم خمسة ايام تطلق وان  
 لم تطهر لانه نصف الحيضة الكاملة لان ايام الحيض عشرة الا ان نقول الحيضة لا تتجزى في نفسها  
 ولا يتصور وجود بعضها دون البعض بل ما يكون كحيضا فهو كل الحيض وما لا يكون حيضا لا يكون شيئا



من الحيفر وذكر بعض ما لا يتجوز كذكر كلفه كقوله اذا حضرت خيضة ولو قال اذا حضرت نصف خيضة  
قلت طالق واذا حضرت نصفها الاخرى فانت طالق فحاضت وطهرت طلقش تطليقتين معا حتى  
يستوي فيه المذخولة وغير المذخولة لما ذكرنا ان نصف خيضة ذكر كلفه فصاركانه قال مرتين  
اذا حضرت خيضة فانت طالق وكذا اذا قال اذا حضرت نصف خيضة فانت طالق واذا حضرت خيضة  
فانت طالق والجواب واحد والمنع واحد ولو حلف في الليل لا يكلم فلانا يوما لم يكلمه بنية ليلته  
ويومها الى ان تغيب الشمس ان ذكر اليوم لتوقيت اليمين به كانه قال خني عني ولو قال في خلال اليوم  
لم يكلمه الى مثل تلك الساعة من الحد لان الليل المتخلل يدخل لما ذكرنا في اصل الباب ومجيبا  
ما بقي من اليوم الثاني ولو قال لا اكلم فلانا يومين او ليلتين لم يكلمه تلك المرة ليلتها وان  
مثل تلك الساعة التي حلف فيها لان الايام تصير مذكورة بذكر الليالي وذا الليالي على ما مر

ان الوصف في الحاضر المعين لغو وفي الغايب المنكر معتبر وقد مر هذا من قبل واسم المحلوف عليه  
معتبر في بقا اليمين حتى يبقى اليمين ببقائه وبزواله في الحاضر والغايب جميعا لان بقا الاسم  
يدل على بقا المسمى وزوال الاسم يدل على زواله غير ان زوال الاسم على نوعين قد يكون على وجه يعود  
الاسم بزوال المانع محسب ولا يحتاج فيه الى صنع جديد وقد يكون على وجه لا يعود الا بصنع  
جديد ففي الوجه الاول يعود حكم اليمين بعود الاسم بزوال المانع لان عودته لا يضاف الى زوال  
المانع بل الى العلة السابقة وفي الوجه الثاني لا يعود حكم اليمين لان عود الاسم بسبب حادث  
غير ذلك السبب فكان اسما جديدا او حكما جديدا اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن حنبل اذا  
حلف الرجل لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما اهدم وصارت صحرا عنت وعنته لو حلف لا يدخل  
دارا فدخل دارا بعد ما اهدم لا عنت والفرق ما ذكرنا ان الصفة في الحاضر لغو وفي الغايب  
معتبر واسم اصل الدار بعد اهدم باق لان اسم للعصاة نفسها فان دور العرب كذلك الا ان  
الحيطان والبساتنة يتعلق بها الحال فيعذب في حق المنكر دون المعين فلو حلف لا يدخل هذه

الدار فهدم وجعل مسجدا او حماما او ما اشبهها ثم دخل لا عنت لان الاسم قد تبدل وصار شيئا  
اخر واليهدم المسجد فرحلة او هدم المسجد واعيد دارا فدخل لا عنت لان في الاول الاسم دارا ثانيا  
يسمى مسجدا متهدما وفي الثاني صار دارا بصنعة خادثة فلا يعود اليمين وكذا لو حلف لا يدخل  
مسجرا او حماما بعينه فهدم وجعل دارا ثم اعيد مسجدا ولو حلف لا يلبس هذه الملحفة فحلف  
مقيما فلبس لا عنت لانه لم يبق الاسم ولو فتق الفتق ثم لبسه لا عنت لانه لبس قميصا  
غير مخيط لا ملحفة فلو خاطه ملحفة ثم لبس لا عنت ايضا لانه اما صار ملحفة بخياطه  
جديدة لا بنفس الفتق واما اذا حلف لا يلبس هذه الملحفة فحاطه درعا بان خاط طرفه وضع  
عليه الجيب ثم لبس لا عنت لانه لم يلبس الملحفة فلو فتق ورفع الجيب عنت لانه صار ملحفة بزال المانع  
واذا حلف لا يجلس على هذا البساط فحاطه حرجا ثم جلس عليه لا عنت لانه لم يبق ساطا فلو فتق  
الحرج ثم جلس عليه عنت لانه صار بساطا برفع المانع لا بصنع جديد فاما اذا قطع وخاطه حرجا  
او ثلثة ثم فتق وخاط البعض على البعض حتى صار بساطا لا عنت لانه صار بساطا بصنع جديد لا  
بنفس الفتق وكذا على هذا التحرج مسئلة السفينة

ان صرف اللفظ عن الحقيقة الى المجاز او الى  
احتماليه بدلالة العرف يجوز اما الزيادة على لفظ الحالف بدلالة العرف لا يجوز لانه لا تأثير لها  
في جعل ما ليس بلفظ ملفوظا وحرف آخر ان كلمة حتى الغاية وكلمة الا للاستثناء وحرف  
البا لا الصاق ومعرفة ذلك كلمة باللغة الا ان شرط الاستثناء ان يبقى ما سوى المستثنى  
تحت الحكم لانه اخراج بعض ما يتناول لفظ حيث لو كان يبقى داخل فيه وليس من  
شرط الغاية دخول غير الملفوظ في الغاية فيه لان من حكم الغاية ان يبقى المهدود له الغاية  
الى وقت وجود الغاية واذا وجدت الغاية لا يبقى وهذا ممكن حقيقة في شيء واحد وحرف اخر  
ان الشيء يكثر بجنسه ويقال يقوان جنسه والدرهم والدراهم لا يدرجنان مختلفان قياسا وفي  
الاستحسان فما جلس واحد وجه القياس ان لا يجري الربا بينهما وجه الاستحسان ان المقصود



منها باصل الحقة واحد وهو كونهما قبالا لاشياء ولهذا يختم احدهما الى الآخر في باب الزكوة واستبدال  
 احدهما بالآخر لا يقطع الحول **ان تسمية الالف لا يقتضي وجود البيع لانه**  
 ليس من خصائص البيع وتسمية الثمن يقتضي وجود البيع لانه من خصائصه  
 ان الحظ عن الثمن نقصان في الثمن مع بقا اصل الثمن وحط الكل لا يكون حطاً لان الحط يلحق  
 باصل العقد وانما يمكن حقيقة ان لو بقي شيء من الثمن اما اذا لم يبق فالبيع بدين الثمن لا يكون  
 فكيف يكون حطاً في البيع وكيف يلحق باصل البيع اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله  
 رجل سافر رجلاً ثوباً بعشرة فاني البايع ان ينقصه من اثني عشر فقال المشتري عبده حر ان اشتراه باثني  
 عشر فاشتراه بثلاثة عشر او باثني عشر ودينار او باثني عشر وثوب بحيث في ماله لا معنى قوله لا  
 اشتري باثني عشر اي لا التزم اثني عشر بمقابلته وفي الفصول الثلاثة التزم اثني عشر وزيادة مقابلته  
 ولو اشتراه باحدى عشر لا بحث في ماله لانه لم يلتزم اثني عشر بمقابلته ولو كان البايع قال  
 عبده حر ان باعه بعشرة فباعه باحدى عشر او بعشرة ودينار او بعشرة وثوب لا بحث في ماله وكان  
 ينبغي ان بحث في ماله لان البيع باحدى عشر وبعشرة ودينار يقع بعشرة وزيادة كالشري بثلاثة عشر  
 شري باثني عشر وزيادة الا انا نقول نعم وجد شرط حبه لفظاً ولكن لم يوجد عرفاً لان الغرض من المبيع  
 منع النفس عن البيع بعشرة في العرف والمنع من زوال ملكه الا بالزيادة على العشرة فالبيع بالزيادة  
 على العشرة خارج عن المبيع نفعية العرف بخلاف جانب المشتري لان المنع عن التزم اثني عشر بمقابلته  
 المبيع يكون منعاً عن التزام ثلثه عشر عرفاً بقي داخل تحت الميز ولو باعه بتسعة لا بحث ايضاً  
 وكان ينبغي ان بحث لان المنع عن التزام زوال ملكه بمقابلته العشرة يكون منعاً عن الالتزام زوال  
 ملكه بتسعة عرفاً الا انا نقول نعم وجد شرط الحشر عرفاً اما لم يوجد لفظاً لان الملفوظ هو  
 البيع بعشرة والبيع بتسعة لا يسمى بيعاً بعشرة اصلاً وقد ذكرنا في اصل الباب ان صرف اللفظ الى  
 ما يحمله بدلالة العرف يجوز ما الزيادة على الملفوظ لا يجوز بخلاف ما اذا حلف المشتري ان لا يشتريه  
 باثني عشر فاشتراه بثلاثة عشر لان ثلثة عشر هي ذكورية البيع صار الاثنا عشر ثباتاً ما يذكر التسعة

اثنتا عشرة ولو حلف البايع ان لا يبيع بعشرة حتى يبري شيئاً فباعه باحدى عشر او بعشرة وثوب  
 او دينار لا بحث لانه جعل الزيادة غاية الميز وقد وجد الزيادة ولو باعه بتسعة لا بحث  
 ايضاً لان الميز انعقد على عقد معين وهو البيع بعشرة الا انه دخل فيه العاية وذا لا يقتضي  
 دخول ما سواه من العقود في الميز علي ما مر والبيع بتسعة غير البيع بعشرة فلا يدخل تحت  
 الميز فاما اذا حلف ان لا يبيع الا بالزيادة على العشرة فباعه باثني عشر لا بحث  
 لانه مستثنى ولو باعه بعشرة او بتسعة بحث لما ذكرنا ان الاستثناء يقتضي دخول ما وراءه  
 من العقود في الميز وكان البيع بعشرة وما دون العشرة داخل تحت الميز ولو قال عبدي حر  
 ان باعه بعشرة الا بالكثر ان باعه بعشرة او بتسعة بحث لما ذكرنا ولو باعه بعشرة ودينار  
 القياس ان بحث لانه انما يكون اكثر اذا كان من جنسه والدينار ليس من جنس الدراهم قياساً وفي  
 الاستحسان لا بحث لانه من جنسه عرفاً وهذا يقال باعه باكثر من عشرة وان لم يكن من جنسه  
 ولو قال المشتري عبدي حر ان اشتراه الا باقل من عشرة فاشتراه بتسعة ودينار القياس ان  
 لا بحث لانه ليس من جنسه وفي الاستحسان بحث علي ما بينا ولو حلف البايع وقال لا ابولك  
 بعشرة حتى يبري فباعه بتسعة ودينار قيمته خمسة لا بحث لانه لا يخلو اما ان يكمل الدراهم  
 بالدينار كما هو وجه الاستحسان او لا يكمل كما هو وجه القياس فان كان الاول كان هذا بيعاً بالزيادة  
 على العشرة فلا يكون داخل تحت الميز وان كان الثاني كان هذا بيعاً بتسعة وقد ذكرنا انه لو حلف  
 لا يبيع بعشرة فباعه بتسعة لا بحث ولو قال المشتري عبدي حر ان اشتراه بعشرة حتى ينقصه  
 فاشتراه بتسعة ودينار القياس ان لا بحث وفي الاستحسان بحث لان الدراهم تكمل بالدينار  
 فصار مشترياً بعشرة وزيادة قال ولو ساءم المشتري العبد بمائة فقال البايع حر ان  
 حططت عن الالف شيئاً ثم قال البايع بعد ذلك لعتك مائة ومائة ولم يقبل المشتري او قيل بحث  
 في عينه ويعتق العبد لانه عقد مائة على الامتناع عن النقصان عن الالف وقد ذكرنا ان تسمية الالف  
 لا تقف على وجود البيع فاذا قلعت مائة ومائة وجد النقصان عن الالف فيبحث فلما اذا قال



قبل المساومة عبارة خزان خططت من ثمنه شي فباعه بحس مائة لا تحت قبل المشتري ولم يقبل لانه لم  
يوجد الخط عن الثمن لانه انما يصير مينا بعد انعقاد العقد واجاب الثمن فلو قال المشتري قبلت ثم خط عنه  
لا يعتق ايضا لانه وجد الشرط بعد ما زال العبد عن ملكه حتى لو كان المعلق بالخط عتق عبد اخري في ملكه  
يعتق ولو خط كل الثمن لا تحت فيمنه كيف ما كان لما ذكرنا ان خط الكل لا يكون خطا بل يكون هبة وبراءة

**باب في العقد على الامتناع عن فعل يشترط له وجوده بحيث**

ينطلق عليه ذلك الاسم عرفا ولا يشترط ثبوت حكمه شرعا لان الدخول تحت التميز هو العقد والحكم  
الا انه اذا عقد عينه على الامتناع عن عقد من العقود الشرعية محتاج الى معرفة اساميهما لانها  
مختلفة فنقول اسم الهبة والصدقة والعطية والخلي والعمرى والاعارة والبرك يقع على هذه الاعمال  
اذا وجدت من الواهب والمعطي والمعبر سوا وجد القبول من صاحبه او لم يوجد وهذا عندنا وقالوا  
لا يقع بدون القبول لانه نوع فملك فلا يتم بدون الاجاب والقبول كالبيع والنكاح لئلا ان هذا عقد  
فملك مجرد والملك اثبات الملك ومباشرة سلب الملك وهذا يتم بالواهب والمعطي اما القبول  
والقبض شرط ثبوت الحكم وهو الملك فلا للحقة المنه بدون رضاه وهذا يوجب توقيف الحكم على  
القبول والقبض لا توقيف المسئلة ولهذا لو كان الموهوب عند الموهوب له فقال له ومنك ما في يدك  
يفيد الملك بدون القبول والما البيع والنكاح لا يقعان بدون الاجاب والقبول لان كل واحد منهما معاوضة  
والمعاوضة لا تقوم باحد الطرفين الا ان الفرق بين البيع والنكاح ان اسم البيع باب التميز يقع  
على الجايز والفاسد والموقوف اجمع واسم النكاح يقع على الجايز دون الفاسد والموقوف لان البيع  
الفاسد عندنا بيع حقيقة سلب الملك لان حكمه وهو الملك يوقف على القبض لما عرفت وكذا بيع  
القضوي بيع وهو سلب للملك لان الحكم يوقف على الاجازة لما عرفت في تلك المسئلة  
وهذا اذا وجدت الاجازة يرجع الحق الى العاقل الا في المحيز بخلاف النكاح لان النكاح هو العقد  
المفيد للكل والفاسد لا يفيد كل وكذا الموقوف لهذا عند الاجازة يرجع الحق الى المجيز الى العاقل

واما الصلوة في اللغة فهي عبارة عن الدعاء وفي الشريعة عبارة عن الركعات المعهودة على ما عرفت  
والصوم في اللغة هو الامساك المجرد وفي الشرع عبارة عن الامساك المقتدر بالنية واقل ما  
ينطلق عليه اسم الصلوة شرعا ركعة واحدة واقل ما ينطلق عليه اسم الصوم شرعا ساعة  
هذا اذا لم يذكر المصدر اما اذا ذكر المصدر بان قال صليت صلوة او صمت صوما او يوما ينصرف في  
الصلوة الى ركعتين وفي الصوم الى صوم يوم كامل لان ذكر المصدر لصفة الجمال وذلك مما قلناه  
ان ادراك الشيء يقع على ادراك بعضه واداء الصلوة باجمع اجزاها ولهذا  
يقال عهد فلان ورمز فلان ومجلس فلان ويراد به اخره ولا يلزم اداء الصلوة اقلها هذا  
نقول قل محمد حمد لله رجل قال لاخر عبده خدان وهبت الاشياء فوهب له هبة فلم يقبل تحت  
مينه عندنا خلافا لرقوع على ما مر وكذا الصدقة والخلي والعارية ولو قال ان بعثت الاشياء فباعه  
ولم يقبل لا تحت لا تحت مینه لما ذكرنا ولو قبل تحت صحيحا كان او فاسدا على ما ذكرنا ولو حلف  
لا يشتري اليوم شيئا فاشترى محررا او مخزرا تحت قبضه او لم يقبض لان الشري الفاسد شرع  
مفيد للمالك على ما مر وكذا الواشترى عبدا من رجل بغير اذن صاحبه تحت لان شري الفضولي شري صغير  
وهو سلب للملك على ما مر في البيع اما اذا اشترى شيئا عينه او لم لا تحت لا تعلم رلكه وهو مبادلة  
للمال بالمال كذا لو اشترى مدبرا او مكاتباً او ام ولد لا تحت لان الحلية شرط لانعقاد البيع  
وهو لا ليسوا بحال للشري فلا ينعقد اصلا وهذا لان في المحل ما ينافي في البيع وهو حق الجزية بخلاف  
الشري من الفضولي لان فيه ليس في المحل ما ينافي في البيع لكن امتنع ثبوت الحكم لما نه فاما اذا حلف  
ان لا يتزوج فتزوج فكافا فاسدا او تزوج امرأة بغير اذنها لا تحت لما ذكرنا فلو اجازت المرأة  
حت لانه انعقد نكاحا صحيحا وانما ينعقد من وقت العقد لا من وقت الاجازة واليه اشار  
محمد في الكتاب فقال لا تبي ان رجلا لو حلف ان لا يتزوج بالكوفة فتزوج امرأة بغير اذنها  
بالكوفة فبلغها وهي بالجمرة فاجازت فقد تزوج بالكوفة وانه حانت مینه والفقهاء فيه  
ان بالاجازة يصير ذلك الحكم سبيبا فيصير سبيبا من وقت وجوهه ولو حلف لا يصلي اليوم فصلى



على غير وضوء لا حنث لانه فعل شرعي لا يصح بدون الوضوء على ما مر الا ان يؤي غيره فيجوز صدق كيانه  
وقضا لانه محتمل لفظه وفيه تشديد على نفسه ولو كان تدبرا للكلام تدبرا يصرف الى الصحيح والفاصل  
النكاح والصلوة والبيع وجميع ذلك يعني به اذا تذكر انه هل فعل شيئا من هذه الافعال الماضية  
مخلف وقد فعل ذلك على وجه الفساد فانه حنث فرفق بين الماضي والمستقبل فانه قال في المستقبل  
يقع الصلوة والنكاح على الصحيح دون الفاسد والماضي يقع عليهما جميعا ووجه الفرق وهو ان  
المفعول في الماضي كالمعين المشار اليه لانه وجد وعرف وذكر الصفة في المعين نحو فضا لانه فعل  
على وجه الفساد ثم قال ان فعلت هذا الفعل الموصوف بالصحة فعليه حنث ولو قال ذلك حنث في  
يمينه فهذا كذلك اما غير المفعول فغير معين يقع عند الاطلاق على الموصوف بالصحة لحكم العرف  
على ما عرف الا ان يعني في الماضي الصحيح ايضا فيدين في القضا وفيما بينه وبين الزمان لانه نوى  
حقيقة كآبائه اذا حلف لا يصلي ولا يصوم فصيلا ركعة بظاهرة ثم قطع او صام ساعة بليته  
ثم افطر حنث لانه وجد فعل الصلوة والصوم الا انه افسد بعد ذلك واثر الفساد يظهر في  
المستقبل لا في الماضي في حق رفع الحنث ولو حلف لا يصلي صلوة او لا يصوم صوما او لا يصوم  
اليوم فماله يصل كعين ولا يصوم يوما كاملا لا حنث لما مر في اول الباب ولو حلف في قلع عبده  
ان يصلي الجمعة مع الامام فادرك معه ركعة من الجمعة لا حنث وان قضى ما سبقه لانه عقد يمينه  
على اداء الجمعة والجمعة ركعتان وهو فيما سبقه كالمتفرد بدليل ان عليه القراءة والسهو ولو  
ادرك في اول الجمعة غير انه نام او احدث فتوضا والامام قد فرغ فادري يقية الصلوة حنث لانه  
مع الامام ولذا القراءة عليه ولا سهوا الا ان يعني ان يكون معه فيدين فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضا  
ولو قال عبدي حر ان ادرك الجمعة مع الامام فادركه في الشهاد او قبل ذلك حنث في يمينه لما ذكرنا  
ان ادراك الشيء يقع على ادراك بعضه عرفا فاذا وجد وان قد حنث والله تعالى اعلم بالصواب  
ان اليمين متى عقدت على فعل مضاف الى وقتان كان ذلك الفعل صوما يشترط استيعابه لذلك الزمان

لان الزمان معيار للصوم شرعا فشرع رمضان فيجب ان يستوعبه حتى يكون معيارا له وان كان فعلا  
اخر لا يشترط استيعابه لانه ظرف محض وليس معيار والمظروف لا يستوعب الظرف لا محالة  
ان مبني الايمان على العرف فالفطر متى ذكر مضافا الى مكان واريد به يوم للفظ  
يشترط ليقونه الرجل في ذلك المكان يوم الفطر سواء افطرا ولم يظطر هذا هو المتعارف يقال  
افطرتا هذه السنة في بلد كذا اي كذا فيه يوم الفطر فاما اذا ذكر الفطر مضافا الى مكان واريد به  
الافطار عن الصوم بالاكل والشرب وقتلا وطار يشترط وجود الاكل والشرب حقيقة هذا هو  
المتعارف يقال افطرت الليلة عند فلان يعني به ما ذكرنا فاما روية الهلال اذا اضيف الى مكان  
يراد به ليقوته في ذلك المكان حين ما يري الهلال وان لم يره يقال رايته هلالا رمضان في بلد  
كذا يراد به ما ذكرناه ولو تجرد عن الاضافة يراد به حقيقة الروية فاما المصححة يراد بها  
فعل اراقة الدم عرفا سواء اطلق او اضيف الى مكان فالمرجع في جميع ذلك العرف  
ما مر في ابواب المتقدمة ان اللفظ المضاف الى محل محقق على اليقين محقق في اللفظ بذكر المحل اذ عرفنا  
مذايق قول قال محمد بن محمد الله اذا قال الرجل عبدي حر ان ساكنك رمضان او جالسك رمضان  
في هذه الدار فسأكنه ساعة او جالسك ساعة حنث في يمينه ومثله لو قال ان صام شهر رمضان  
بالكوفة فعبدك حر فصام يوما ثم خرج لا حنث حتى يصوم الشهر كله بالكوفة والفرق ما بيننا  
في اصل الباب ان اضافة الصوم الى الشهر يقتضي الاستيعاب واطافة المساكنة لا الا ان  
يعني المساكنة المراومة فيدين فيما بينه وبين الله تعالى في القضا لانه خلاف الظاهر ولو  
حلف لا يصوم شهر رمضان بالكوفة وكان بها شهر رمضان ولم يصم لا حنث لما ذكرنا ولو حلف  
لا يفطر بالكوفة فكان بها ولم ياكل ولم يشرب حنث لما ذكرنا في اصل الباب ولو قال عبدي حر  
ان افطرت عبدك الليلة فعربت الشمس وهو في يمينه ثم اتى المحل وعليه فتعشى عنه حنث ولو  
شرب في يمينه شربة ما ثم اتاه فتعشى عنه حنث لما ذكرنا ان المراد بهذا الافطار حقيقة  
وهو الاكل والشرب ولو حلف لا يري هلالا رمضان بالكوفة فاهل الهلال وهو بها حنث لما ذكرنا



من العرف في اول الباب الا ان يعني به حقيقة الرؤية فيصدق في القضا لانه حقيقة لفظية ولولم يصفه  
الى مكان فهو على حقيقة الرؤية بصره ولو حلف لصحي العام بالكوفة وكان يوم الاصح ولم يصح  
لاحت لانه يقع على حقيقة التصحية عرفا وشرعا ولو قال عيت بها الكينونة يصدق ديانة  
وقضا لانه محتمل لفظه وفيه تشديد على نفسه قال رجل قال لاني من الرضاع او لامرأة لا تخر  
له ابدا وقد علم ذلك ان تزوجتك فحدي حرقتن زوجها نكاحا فاسدا لا تحت لان النكاح الذي يليق  
هكذا المحرم من الفداء فيعتد اليمين عليه وذكر ذلك اذا نكحها وقال ان طلقك فحدي حرتم قال طلقك  
تحتو العبد لان الطلاق المتصور في هذا النكاح هو المثاركة وهذا مثاركة وان حلف على نكاح  
امرأة تخل له فهو على النكاح الصحيح وكذلك الطلاق في المنلوحة على الطلاق الصحيح لان اليمين  
بالمحل هذا الا ان يكون عنده نكاح فاشد فيفيد صرفا الى المثاركة بدلالة الحال ولو قال للاجنبية  
اذ طلقك فحدي حرقتن زوجها وطلقها يعتق العبد لانه عقد عينه على طلاقها وطلاقها لا  
يتصور الا بعد النكاح فينعتق على ما هو المتصور وهو الطلاق بعد النكاح يرد على مسله مع  
اذا قال للاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق فتزوجها ودخلت الدار لا يقع الطلاق ولا يتقيد بدخول  
الدار بعد التزوج كما تقيد بالطلاق بعد التزوج هنا والاتصال عنه انا انما قيدنا بما بعد النكاح  
هنا الصحيح الشرط يعني ان يكون التعليق بشرط يصح وجوبه والطلاق لا يصح وجوبه الا في  
حالة النكاح فيقيد به اما في هذه المسئلة الشرط هو الدخول انة صحيح الوجوب بدور التقيد  
بحالة النكاح فلا تقيد به ولو قيدنا تقيد لنزول الجزا الاحالة ونزول الجزا ليس عرضا كالف  
منصوص ابل عرضة ان لا ينزل الجزا فاما التكلم بشرط صحيح عرض كالف فيجوز التقيد به

ان العقد المضاف اليه وقت موقوف بصفة يثبت حكمه مع تلك الصفة سواء كان نذرا او ميثاقا  
ان الفرق بينهما انه يشترط لثبوت موجب النذر اما كان اذا النذر على وجه القرينة والطاعة  
لانه لا يصح الا في القرب والطاعات ولا يشترط ذلك في اليمين واما يشترط ذلك لثبوت موجب

فوات البر والبر قد يكون قرينة وقد لا تكون قرينة **ومر فلف** ان اليمين قبل الحنث لا تجوز وقد  
عرف في موضعه اذ عرفنا هذا نقول قل محمد رحمه الله اذ اقل الرجل يد تعال على ان اصوم اليوم  
الذي يقسم فيه فلان فقدم فلان قبل الزوال ولم ياكل كالحالف شيئا يلزمه الصوم لانه وجد  
الشرط مع امكان المنذور ولو قدم فلان بعد الزوال او بعد ما اكل شيئا لا يلزمه شيئا لانه  
فات امكان ادايه على وجه القرينة والطاعة ولو قال لله تعالى لا صوم من اليوم الذي يقدم فيه  
فلان ان قدم فلان قبل الزوال قبل اكل كل يلزمه البر بالصوم ولو قدم بعد الزوال او بعد اكل  
حنث في يمينه لغوات البر وهذا على اصل اي يوسف مستقيم لان عذره اليمين فيعتد ويصح على  
المعذور اما يشكر على اصل اي حقيقة ومحمد لان عذرها لا ينعقد ولا يثبت اصله اذ حلف  
لا شرب الماء الذي في هذا الكهر وليس في الكوز ما لا تحت عذرها وعنده يحنث والعذر لما  
ان في مسئلتنا البر متصور حال انعقاد اليمين لانه يتصور ان يقدم فلان قبل الزوال وقبل اكله فكان  
البر متصورا الا انة لم يوجد فيحنث بخلاف تلك المسئلة لان ليس في الكوز ما حاله اليمين  
فكيف يتصور شربه وهذا عكاف النذر لان شرط لزوم المنذور امكان ادايه على وجه القرينة لا  
مجرد التصور ولم يوجد ولو قال لله تعالى لا اكل لك في اليوم الذي يقسم فيه فلان فكله في اول  
النهار ثم قدم فلان في آخر النهار حنث لانه جعل الكلام في اليوم الذي يتصل به قدم فلان شرطا  
للحنث وقد وجد وهذا لان القدم ليس بامر ممتد فليشترط وجوبه في جز ومن اجزا اليوم  
وقد وجد فيعين وجود الكلام فيه شرطا للحنث فيحنث ولو قال والله تعالى لا اكل لك في الشهر  
الذي قبل قدم فلان فكله بعد ذلك ثم قدم فلان تمام الشهر بعد اليمين حنث لانه جعل الكلام  
في الشهر الذي يتصل به قدم فلان شرطا للحنث وقد وجد فلو كمل ثم لقر يمينه ثم قدم فلان  
تمام الشهر لا يجوز لانه لفر قبل الحنث لان اتصال الشهر بعد اليمين يقدم فلان شرطا لصيرورة  
الكلام شرطا للحنث فاذا وجد الاتصال الان صار الكلام شرطا للحنث فلو كمل فلان ثم قدم  
فلان قبل تمام الشهر لا تحت لانه لم يثبت اتصال شهر بعد اليمين بالقدم والشرط هو الكلام



فيه لما مر ان الشروط ثمانية في المستقبل دون الماضي قال وكذلك لو كان الكلف يعتق عبده بان قال  
عبده حر قبل قدوم فلان شهر عتق عبده عند القدوم لا قبله لما ذكرنا واستشهد محمد بن محمد الله اعلم  
جواز التكفير بمسئلة وهي ان من قال لامرأته والله تعالى لا اقربك ثم كفر قبل الجماع لو قلنا بانه يجوز  
يؤدي الى مخالفة النهي لان الايلا با في الجماع وحكم لزوم الكفارة عند قربان في المدة فلو قلنا  
بجواز التكفير يكون القربان بدون الكفارة وهو خلاف النهي لان هذا الاستدلال ضعيف  
لان المذهب عند الخصم ان التكفير قبل الحث موقوف ان حث صار مكفيرا الان كتحجيل الزكوة  
موقوف على تمام الحول على المصاب ان تم بغير زكوة ولا افلا والله تعالى اعلم بالصواب

**باب في الكفارة عند الايمان**

ان الادراج في الكلام تصحى التصرف لا يجوز لانا لو فتحنا هذا الباب لاسي تصرفا فاسدا في العالم  
لانه ما تصرف فاسدا الا يصح بادراج شي فيه وذا لا يجوز اما اثبات مقتضى تقييد الكلام ببعض  
الاحوال دون البعض عند الامكان جائز لكن بشرط ان لا يكون للكلام صحة بدونه فيصار اليه  
لتصحى الكلام واخرجه عن كونه لغوا عتبا لان صيانة كلام الخالق عن اللغو والعيب  
واجب اذا امكن ان المستحق حكم الملاك اذا استوفى كله لا يقع واذا ثبت بعد ذلك  
لا يكون الثابت ما كان بل يثبت ابتدا بسبب جديد لان المستوفي لا يعود اما الزايل بدو الاستيفاء  
قد يعود الا اذا كان السبب قائما وامتنع حكمه لما منع فاذا عاز حكم قيام السبب كان هذا عودا  
لا مجردا ان الحكم الثابت في الام يسري الى الولد المتصل دون المنفصل لان السراية  
حكم التبعية والتبعية في المتصل دون المنفصل اذا عرفنا هذا بقول قال محمد بن محمد الله اذا قل  
المالك تبا العبد فل مملوك املاعة او اشتريته فيما استقبل فهو حر فحق ثم ملك عبدا الا  
يعتق عندي جنيعة وقال اي يوسف محمد بن عتق لهما ان هذا الكلام مطلقه يتناول جميع ما يملك  
حالة الرق وحالة اكرهه الا انه اذا ملك حالة الرق لا ينزل الجزا لان هذا الملك ليس يقابل للعتق  
فيملكه بعد العتق بعتق لانه قابل وصار كما اذا قال كل مملوك املاعة حالة الرق وبعد العتق هو

حر وبقية املاعه القابم حالة الرق اذا كان لا يقبل الاعتاق تقييدا للملك الذي ثبت بعد العتق تصحى تصرفه وبقية  
قال ان المملوك املاعه بعد عتق فهو حر وهذا على ان جنيعة رضي الله عنها انتم فانه قيد الولد للملك مطلقا بوصف  
الحيوة في قوله اول لزيدنيته فهو حر تصحى التصرف والليل مسئلة ذكرناها في ابواب المقدمة وهي  
اذا قال للاخيبة ان طلقك فعتقك فعتقك بحالة النكاح ويصدق لانه قال ان تزوجتك وطلقتك  
فعتقك حر لا يخيبة ان هذا الكلام لا يتناول المملوك بعد العتق لانه لو تناوله اما ان يتناول مع المالك  
القابم حالة الرق وهو ملك اليد والتصرف بطريق العموم او يتناول وحده لا وجه الى الاول لان المالك  
القابم حالة الرق مجازي لا حقيقي لانه مملوك في نفسه فكيف يملك غيره ملكا حقيقيا والملاك بعد  
العتق ملك حقيقي فيؤدي الى الجمع بين الحقيقة والمجاز تحت لفظ واحد وذا لا يجوز ولا وجه الى الثاني لانه اثبات  
العتق بطريق الافتضاء وتقييده بهذه الحالة والتقييد والافتضاء اما يصار اليه لتصحى التصرف في  
مخرجه واخرجه من كونه عتبا وهذا التصرف صحى في مخرجه وهو خارج عن حد اللغو والعيب  
بالصرف الى ما يملكه حالة الرق لانه نوع ملك عام وكان هذا تكليا بشرط صحى وجزا صحى  
فلا يكون لغوا فلا حاجة الى اثبات التقييد والافتضاء بخلاف قوله كل مملوك املاعة حالة الرق بعد  
العتق لانه نص على كل واحد من المملكين المجازي والحقيقي جميعا وبخلاف قوله كل مملوك املاعه بعد عتق  
لانه نص على الاضافة الى الملك بتقييد حالة العتق وبخلاف قوله اول لزيدنيته فهو حر لان ذلك الكلام  
لا يخرج من كونه عتبا لغوا الا بالتقييد بالحيوة لان وصفا المستبارة كلام لغو بخلاف قوله للاخيبة  
ان طلقك فعتقك حر لانه جعل الطلاق شرطا ولا يمكن تصحى ذلك واخرجه عن كونه عتبا بالاجمل  
على وجه يتصور وجود الطلاق وذلك انما يتصور بعد النكاح فان قبل هذا الكلام في مخرجه من حيث  
اللغة ان كان صحيحا لكن لاصحة له شرعا لا يثبت الحكم ولا يثبت الحكم هنا وهو العتق المعلق  
بالملاك لا بالتقييد بملك بعد العتق فيقيد به الجواب من وجهين ان هذا اشارة الى اثبات القيد  
والافتضاء لنزول الجزا وذلك ليس عرض المتصرف لا محالة فلا يقييد الكلام لاجل على ما مر  
لا بواب المقدمة والثاني ان هذا الكلام حكم في الملك الثابت حالة الرق وهو مبرورته ما ذكرنا في



الولد عند ابي يوسف وجود وعند محمد لا يعود محمد يقول ان حكم امية الولد انما تثبت بنا على ثبوته في الام  
والثابت في الام قد استوفى بالاعتناق الا انه تجدد بعد ذلك بسبب من ولد جديد في الام والولد منفصل  
فلا يشرى اليه لابي يوسف ان سبب امية الولد قائم وهو النسب لانه لا يحتمل الفسخ فكان هذا عودا  
فيقول في الام والولد جميعا **باب ما يقع على الابن وما**

فَيُخَوِّلُ فِيهِ الْإِيمَانَ وَالْوَلَدَ حَيْثُ كَانَ **بَابُ**

ان اليمين متى عقدت على فعل مضاف الى وقت ان كان صوما  
 تقتضي الاستيعاب وان كان غير صوم لا وهذا اذا عقد على تحصيل فعل فاما اذا عقد على الامتناع عن  
 الفعل فمشتراط استيعاب الامتناع جميع الوقت لانه لو وجد الفعل في جزء من اجزاء الوقت لا يكون  
 امتناعا في هذا الوقت ولوعتد به على الامتناع عن فعل موصوف بصفة لا يلزمه الامتناع الا عن  
 الفعل الموصوف بتلك الصفة لانه لم يلزمه الا ذلك  
 ان المراجع في بيان المحمل  
 الى المحمل لانه لا وقوف لغيره على ما في صميه الا اذا اتعد الرجوع اليه فحينئذ يرجع الى الترجيح  
 بالاعتبار في مسائل الباب تدور على الفاظ لا بد من بيان معانيها وهي **الابد** **والزهر**  
**والحين** **والزمان** **والشهور** **والسنون** **والايام** **والجمع** **والمشاكل**  
 فنقول اما **الابد** فسواء ذكر معرفا باللم او منكرا فانه يقع على جميع عمر الكالف من الابد على جميع مدة الدنيا  
 الا ان ما وراء مدة حيوته لا يراى باليمين فيقع على جميع مدة حيوته واما **الزهر** فغن ان حيفقة انه قال  
 لا ادري ما للزهر يريد به المنكرو فاما المعروف فيصرف الى جميع العمر كالابد ومعني قوله لا ادري ما للزهر  
 انه محمل لانه لم يعرف مقدار هذه المقالة من العلم ولا عرف جاري فيه فيجب التوقف فيه وعندما  
 ان كان معرفا فهو على الابد وان كان منكرا فهو على ستة اشهر كاجن هذا هو المفهوم في العرف يقال  
 افيت الزهر في هذا العمل اي جميع العمر ويقال ما رائيه منذ هراي حيثما من العمر واما **الحين** سواء  
 كان معرفا او منكرا فهو على ستة اشهر لانه قد يذكر ويراد به مدة مديدة قال الله تعالى كل الى على  
 الانسان حين من الزهر جاني التفسير ان المواد منه اربعون سنة ويذكر ويراد به مدة قصيرة قال  
 الله تعالى وسبحان الذي حين يسون وحين يصحون والمراد من الصباح الى المساء وقد يذكر ويراد به



سنة الشهر قال السر قال في كل حين باذن ربها فاما المدا منه ستة اشهر فخذ الاطلاق بحمل على الوسط  
واما الزمان فهو الحين سواء لانها بينين عن معنى واحد لا فرق بينهما في اللفظ واما الايام والشهور  
والسنون والجمع ان ذكر متكررا يقع على ثلثة من ذلك لان اقل الجمع الصحيح ثلثة وان ذكر معروفا فخذ  
على عشرة من ذلك وعندنا الايام على سبعة وهي ايام الاسبوع والشهور على اثني عشر وفي شهور السنة  
والسنون على جميع العمد والجمع على جميع العمد لان المعهود هذا فيصرف العرف بالكلام اليه وانما حقيقته  
يقول ان الايام والشهور والسنين والجمع انما يذكر في اخره وما زاد على ذلك لا يترك هذا اللفظ فقال  
خمس ايام وعشرة ايام ولا يقال احد عشر ايام بل يقال يوما فجمع الحمل على العشرة ولما المسالكين سواء كان  
معروفا او منكرا اذا ذكر مقرونا بالطعام ينصرف الى العشرة بالاجماع لان المعهود في الشرع والمذكور في  
كتاب الله عز وجل عشرة منهم اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل ان صمت ليل فوجدت  
حر فصام يوما فحنت وقوله صام يوما ليس لبيان قصر حكم الحنت عليه فانه لو صام ساعة فحنت  
ايضا لكنه ذكر اليوم لان العادة ان الانسان لا يصوم ساعة ثم يترك فاخرج الكلام من مخرج العادة  
ومثله لو قال او صمت ليل فوجدت حر فمالم يصم جميع العمد لا حنت فلو صام جميع العمد حتى مات  
غنى العبد من الثلث والفرق بينهما ان قوله ابد التام لا يدر ما نظمه الكلام في الوقت ولم يقر به بمنزلة قوله  
ان صمت ليل فوجدت حر فمالم يصم الى وقت معين ثم ذكر الابد معروفا يراى بذلك عرفا فانه لو  
قال ان صمت يوما ابد او شهرا ابد كان لنا ليل الاول لا لاصافة الصوم الى الابد واذا كان للتاكيد بقي  
قوله ان صمت فوجدت حر فمالم يصم ان صمت الابد لانه جعل الابد وقالة ومنه ان جميع العمد لان الصوم  
يضاف الى الابد قال عليه السلام من صام الابد فلا صام فمالم يحكم الشرط لا حنت فاذا صام جميع العمد  
ومات غنى العبد في اخر اجزائه لانه صار معتقا حينئذ فاما اذا قال ان صمت ليل فوجدت حر فمالم يصم  
او صمت ليل فوجدت حر فمالم يصم او صمت ليل فوجدت حر فمالم يصم او صمت ليل فوجدت حر فمالم يصم  
فذلك ساعة من النهار فحنت ان ذكر منكرا فظاهر وكذلك ان ذكر معروفا لما مر ان غير الصوم من  
الافعال اذا اضيف الى وقت لا يشترط استيعابه لانه يستدعي وقتا ليصح عدا الصوم ولو قال

ان صمت ليل فوجدت حر فمالم يصم جميع العمد لانه يستعمل الابد مع لام التعريف ولو قال ليل فوجدت حر  
خفيفة فيما ينوي فيما لم ينو شيئا لا يحكم فيه وعندنا ما يقع على ستة اشهر على ما مر ولو كان مكان  
الصوم المساكنة والمجاسة في المعرف والمنكر في المعرف يشترط وجوبه في جزء من عمره  
لا في جميع عمره وفي المنكر في جزء من ستة اشهر عندنا لا في كله بخلاف الصوم لما ذكرنا من  
العرف ولو قال ان صمت ليل فوجدت حر فمالم يصم جميع العمد لان المعهود هذا فيصرف العرف بالكلام اليه وانما حقيقته  
يقول ان الايام والشهور والسنين والجمع انما يذكر في اخره وما زاد على ذلك لا يترك هذا اللفظ فقال  
خمس ايام وعشرة ايام ولا يقال احد عشر ايام بل يقال يوما فجمع الحمل على العشرة ولما المسالكين سواء كان  
معروفا او منكرا اذا ذكر مقرونا بالطعام ينصرف الى العشرة بالاجماع لان المعهود في الشرع والمذكور في  
كتاب الله عز وجل عشرة منهم اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل ان صمت ليل فوجدت  
حر فصام يوما فحنت وقوله صام يوما ليس لبيان قصر حكم الحنت عليه فانه لو صام ساعة فحنت  
ايضا لكنه ذكر اليوم لان العادة ان الانسان لا يصوم ساعة ثم يترك فاخرج الكلام من مخرج العادة  
ومثله لو قال او صمت ليل فوجدت حر فمالم يصم جميع العمد لا حنت فلو صام جميع العمد حتى مات  
غنى العبد من الثلث والفرق بينهما ان قوله ابد التام لا يدر ما نظمه الكلام في الوقت ولم يقر به بمنزلة قوله  
ان صمت ليل فوجدت حر فمالم يصم الى وقت معين ثم ذكر الابد معروفا يراى بذلك عرفا فانه لو  
قال ان صمت يوما ابد او شهرا ابد كان لنا ليل الاول لا لاصافة الصوم الى الابد واذا كان للتاكيد بقي  
قوله ان صمت فوجدت حر فمالم يصم ان صمت الابد لانه جعل الابد وقالة ومنه ان جميع العمد لان الصوم  
يضاف الى الابد قال عليه السلام من صام الابد فلا صام فمالم يحكم الشرط لا حنت فاذا صام جميع العمد  
ومات غنى العبد في اخر اجزائه لانه صار معتقا حينئذ فاما اذا قال ان صمت ليل فوجدت حر فمالم يصم  
او صمت ليل فوجدت حر فمالم يصم او صمت ليل فوجدت حر فمالم يصم او صمت ليل فوجدت حر فمالم يصم  
فذلك ساعة من النهار فحنت ان ذكر منكرا فظاهر وكذلك ان ذكر معروفا لما مر ان غير الصوم من  
الافعال اذا اضيف الى وقت لا يشترط استيعابه لانه يستدعي وقتا ليصح عدا الصوم ولو قال



بأنه المجموعه ايامه لا تسبوع من المجموعه الى المجموعه حينئذ يصدق لانه يذكروا بانه ذلك فكان محققا لقطعه ولو  
ذكرنا الجمع منكرنا فهو على ظنه من على ما مر قال لو ان رجلا قال ان له اسما كذاك شهر فاجبدي حو او قال ان  
له اكملك وغير ذلك لا يثبت الا بالامتناع عنه في جميع الشهور الذي يلى اليمين لما ذكرنا ان اليمين متى  
عقدت على الامتناع عن فعل يشترط استيعاب الامتناع بجميع الوقت المضاف اليه ولو قال ان لم  
اصم شهرا فمات قبل ان يصوم شهرا متفرقا او متتابعيا بحيث لو صام شهرا منكرا متفرقا او  
مجتوبا بتره يمينه لما ذكرنا ان الصوم لا ينعين الشهر الذي يلى اليمين وفي غيره يتعين ولو صام  
دول الشهر بحيث لا يشترط البرصوم مضاف الى شهر فيقتضي استيعابه على ما مر ولو قال  
ان تركت مساكنتك شهرا فجبدي حو فهو ينصرف الى ترك المساكنة شهرا عقيب اليمين لانه  
مقتضى الامتناع عن المساكنة فيقتضي استيعابه ولو قال ان تركت الصوم شهرا فمات  
يقع على شهر يلى اليمين ويشترط دوام الترك في الشهر وبمثل لو قال ان تركت صوم شهر فجبديك  
حرفه لا يقع على الشهر الذي يلى اليمين لا محالة ويشترط استيعابه للشهر سوى بطن الصوم  
والمساكنة في قوله تركت الصوم شهرا في الصوف الى الشهر الذي يلى اليمين وقرى بينهما في قوله  
ترك صوم شهر والقرى انه لما ادخل اللام فيه اقتضى فيه صوم جميع العمر الا ترى انه لو اقتصر عليه  
انصرف الى جميع العمر فكان ذكر الشهر لا يخرج ما وراه عن اليمين كما في المساكنة اما في قوله صوم  
شهر فهذا تقدير الصوم الواقع فينفيد بشهر غير معين ويشترط دوام الترك فيه لان الترك  
يدوم كالصوم فكان ذكر المدة لتقدير الفعل له

**باب في التعليل متى دخل على العين ومتى دخل**  
على الفعل يقتضي ملا الفعل فلو ادخل على ما جمعا فأيما كان اقرب ذكرنا يعمل فيه الا اذا قال  
فعلا لا يعمل فيه لتعليل بصرف اليمين سواء كان اقرب او بعد حتى لا يلغوا ذكر اللام والفصل  
بينهما بقبل التعليل وبينهما لا يقبل التعليل ان كل فعل يجوز ايراد الاجازة عليه فهو قابل  
للتعليل وما افلا اذا عرفنا هذا فنقول في قوله الله اذا قال الرجل لغيره ان تعبد لله فاعبدني

حرو لانيه له فرفع المحلوق عليه ثوبا الى رجل فامر ان يدفع الى ابا الفيلبيعة فرفعه اليه  
فباعه ان اعلمه الرسول انه ثوب فلان او امره ان يبيعه له بحيث ولو سكت او قال بع لي لا  
يحتسب لان اللام هنا دخل على الفعل القابل للملك وهو البيع فانه يجوز الاجازة عليه فيقتضي  
كون البيع واقعا له وذكر الثوب تعيين محل الفعل فاذا قال له بع فلان او قال له فانه ثوب فلان  
فبيعة فقد وجد الفعل له بحيث واذا لم يفعل ذلك لم يوجد الفعل له لان الفعل لما يحصل  
للغير ما يامره او يعلم العامل انه يعمل له وقد امره الرسول فرفع الفعل له الا ان جمعه يقع  
لغيره واليمين عقد على الفعل لا على الحكم ولا فرق بين ما اذا كان الثوب مملوكا للمحلوق عليه او  
لم يكن اذا اعلمه الرسول بحيث واذا لم يعلم لا لما ذكرنا فاما اذا قال ان تعبد يوما لك  
فجبدي حو فباع يوما مملوكا له بحيث سواء فعل يامره او بخلافه علم بذلك او لم يعلم لان  
اللام دخل على العين فيقتضي ملك العين وسواء امره او لم يعلم فقد فعل عين  
مملوك له فاحتسب وعلى هذا كل فعل يرد الاجازة فان قال ان صومك لى حليا او خطرك  
فميتا ونحو ذلك ان ادخل اللام على الفعل يقتضي وقوع الفعل له وان ادخل على العين يقتضي  
الفعل عين مملوك له اما اذا كان فعلا لا يدخل العقلان قال ان صومك لى عبدا او اهلك  
للى طعاما او مستسنت لى ثوبا فسواء قدم اللام او اخر فانه يقتضي ملك العين صيانة  
للكالم عن اللغو هذا اذا لم يكن له يمينه واما اذا نوى شيئا فهو على ما نوى ويصدق بانه وقضا  
ان كان فيه تشديد الامر عليه ويصدق بانه لا قضا اذا كان فيه تخفيف والله تعالى اعلم بالصواب

**باب في التعليل متى دخل على العين ومتى دخل**  
ان الاستثناء من النفي اثبات لان المستثنى اذا كان منكرا غير موصوف بصفة يتناول ولا يحل غير معين  
واذا كان موصوفا بصفة عامة يعم لعموم الصفة وقدم قبل هذا مثال الاول قول القائل ما رايت  
الا رجلا يقتضي روية رجل واحد ومثال الثاني قوله ما رايت رجلا كوفيا يقتضي روية رجال  
كوفية



الاول لا ينزل بتكرار بعض الشرط وانما ينزل بكمال الشريط اذ عرفنا هذا فنقول قال محمد رحمه الله اذا قل  
 الرجل بعد نزله ان ضربتكم الا يوما قاموا طالق فله ان يضربهما في اي يوم شاء ولا يحش كانه استثنى  
 يوما منكرا عن اليمين فكل يوم منهما فيه تعين الاستثناء فلو ضربهما بعد ذلك لم يجز في يوم  
 واحد او مشغرا في يومين يحش في عينه لانه وجد شرط الحنث وهو ضربهما في غير اليوم المستثنى  
 فكان داخل تحت اليمين فلو ضرب احدتهما يوم الخميس والآخر يوم الجمعة اما لا يحش ضرب احدتهما  
 يوم الخميس لانه وجد نصف الشرط لان الشرط ضربهما واذا ضرب الاخر يوم الجمعة لا يحش في اي الاصل  
 كما ان يكون هذا يوم الاستثناء من ضرب الذي ضرب يوم الخميس فيعين اليمين الذي تعرب الشمس فاذا  
 غربت الشمس الآن يحش لانه وجد ضربهما في يوم واحد وهو شرط الحنث ولو ضرب الاخر قبل غروب  
 الشمس لا يحش لانه صار يوما لاستثناء فلو انه ضرب الاخر قبل احدى يوم السبت بعد ذلك  
 ان ضرب في اليوم الذي لم يضرب يوم الخميس لا يحش لانه تكرار نصف الشرط لان الشرط ضربهما جميعا  
 ولو ضرب الذي لم يضرب يوم الخميس يحش لانه وجد ضربهما في يوم المستثنى وذلك اذا قال  
 الا يوما واما اذا قال الا في يوم واحد الا في يوم لان المستثنى في اكثر يوم منك فذا الاول  
 ساء اما اذا قال اما في طالق ان ضربتكم الا يوما اضربا فيه فاليوم لجمع ضربهما  
 فيه لا يحش ضربهما فالصفة يتناول كل يوم يضربهما فيه فلو ضربهما جميعا يوم الخميس لا  
 يحش لما قلنا ولو ضرب احدتهما يوم الجمعة لا يحش ايضا لان الموجه بعض الشرط فلو ضرب  
 الاخر يوم السبت لا يحش ايضا كجواز ان يضرب الاخر في يوم الاستثناء فلو غربت الشمس  
 ولم يضرب الا ان يحش لانه وجد ضربهما لانه يوم الاستثناء فلو قال ان ضربتكم الا يوما واحدا  
 اضربا فيه فامراي طالق فالمستثنى هنا يوم واحد وهذا المسئلة الاولى سواء الان تنصرف  
 على الوجه بطل العموم بقضية العوض فصار كانه قال الا يوما قال لو ان جلا قال لمراتس  
 له والدعوى لا اقر بكم الا يوما اقر بكم فيه لا يصير موليا ابدا لانه ملكه قريبا بها بغير شيء لانه ان  
 يقع بها في اي يوم شاء على امر فلو قرب احدتهما يوم الخميس لا يحش لانه وجد نصف الشرط فلو

قرب الاخر يوم الجمعة لا يحش في الحال الجواز ان يقرب الاخر في يوم الاستثناء فلو  
 غربت الشمس ولم يقرب الاخر الان يحش لانه وجد قربا بها في غير اليوم المستثنى فاما اذا قل  
 والله تعالى لا اقر بكم الا يوما او لا في يوم واحد لا يصير موليا للحال لانه ملكه قريبا بها بغير شيء فلو قال  
 قريبا في يوم واحد وغربت الشمس يصير موليا منها لان المستثنى يوم واحد وقد انقضى اما قبل غروب  
 الشمس لا يصير موليا لان ذلك اليوم مستثنى فاما مضى ذلك اليوم لا يصير موليا فلو انه قرب  
 احدتهما يوم الخميس فالمسألة للحال لا يحش لانه وجد نصف الشرط ولا يصير موليا لان  
 الاستثناء باقي فلو قرب الاخر يوم الجمعة لا يحش لجواز ان يقرب الاخر في يوم  
 الاستثناء فلو انه قرب حتى غربت الشمس الان يحش لانه وجد قربا بها في الاستثناء فلو قرب الاخر في  
 قبل ان تغرب الشمس لا يحش لانه يوم الاستثناء فاذا غربت الشمس يكون موليا من التي لم يقربها يوم  
 الخميس ولا يصير موليا في التي قربها يوم الخميس لان الاستثناء قد انقضى وبقي اليمين مطلقا للمنة  
 وجد الفتي في التي قربها يوم الخميس لانه وطبها بعد ما صار ممنوعا عن وطبها بحكم اليمين في غير  
 يوم الاستثناء والايلا لاسي بعد الفتي التي لم يقربها لم يوجد الفتي في حقها في غير الاستثناء وهو ممنوع  
 عن قربانها الا يحش بكونه فصار موليا منها والاستكال على هذا ان الوطى انما يعتبر في الايلا  
 اذا كان مدة الايلا والمدة تغرب من وقت وقال الاستثناء بالاجماع فالوطى فليكون في قبل المدة  
 فصار كما اذا قال اما ان دخلت الدار فوالله لا اقر بكم فوطبها قبل دخول الدار لا يكون في  
 فكذلك هذا وكذا ان الايلا انما يتقدم من وقت اليمين واليمين هنا مرسل غير معلق بالشرط  
 جميعا الا انه متى اقرب به الاستثناء صار في معنى المعلق بالشرط فيجب العمل بالسببين جميعا  
 فاعبرناه مرسل حقيقة في حق جعل الوطى في اذ اعتبرناه معلقا بالشرط في حق العقار  
 مدة الايلا من وقت وقال الاستثناء بخلاف ما ذكر من المثال لانه معلق بالشرط مطلقا ولو قال  
 والله تعالى لا اقر بكم الا يوم الخميس لا يصير موليا للحال لانه ملكه قريبا بها من غير حنث فاذا مضى  
 يوم الخميس يصير موليا سواء قربها منه او لم يقربها لانه استثنى حنثا معناه بالام يتعين الخميس



الذي يليه فإذا مضى بقي اليمين مطلقاً ولو قال والله تعالى لا اقربك الا يوم خمير لا يصير مؤلماً ابداً  
لان المستثنى يوم منكم موصوف بكونه خميساً نبيح بمجموع الوصف فلا يتحقق الايلاً ولو قال  
لا امرأته والله تعالى لا اقربكما الا يوماً واحداً اقربكما فيه فهذا والمسئلة الاولى سوا لان المستثنى  
يوم منكم كما في المسئلة الاولى فلو قربتهما في يوم مضى ذلك اليوم صار مؤلماً لهما لان الاستثناء  
قد انقضى وبقي اليمين مطلقاً ان قربتهما في المدة محنت وان لم يقربهما حتى مضت المدة بانتها للملك

الجزء المعلق بالشرط لا يتزل الا عند كمال الشرط والجزءان هما يتعلق بالممكن من الشرط لا بغير الممكن  
لان الغرض من اليمين المنع او التحمل وكل ذلك يكون لا في المتعذر ان الثابت بدلالة  
العرف كالتأنيث بدلالة النطق اصله نقد المبلد والصفة في الحاضر لغو سوا كان الصفة مذكرة  
او مذكورة بدلالة العرف اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن محمد الله اذا قال للرجل لعبيله ايكم  
حمل هذه الخشبة فهو حذر فحملوها جميعاً فان كانت الخشبة يطبق حملها واحداً منهم لا يعتق  
واحد منهم حتى يحملها واحد بعد واحد وان كان لا يطبق واحد منهم حملها عتقوا لان في الفصل  
الاول شرط العتق في حق كل واحد منهم حمل كل الخشبة لانه يمكن وقد وجد من كل واحد منهم حمل  
بعض الخشبة وقد ذكرنا ان المعلق بالشرط لا يتزل الا عند كمال الشرط وفي الفصل الثاني شرط العتق  
في كل واحد منهم حمل بعض الخشبة لانه يمكن دون حمل كلها فاذا حملوها فقد وجد من كل واحد  
منهم حمل بعضا فيعتق كل واحد منهم وان كان بحيث لا يطبق واحد منهم حملها ولكن يطبق اثنان  
او ثلثة فحملوها وهم عشرة عتقوا لانه جعل مجازاً عن حمل كل واحد منهم بعض الخشبة لتعذر  
حمله على الحقيقة وهو حمل كل واحد منهم الخشبة وليس بعض المقادير وهو النصف والثلث او اقل  
من غيره فيحمل على كل بعض مطلق وقد وجد ولو قال لعبيله ايكم اكل هذا الرغيف فهو حر  
لم يعتقوا حتى ياكله واحد منهم فيعتق ذلك الواحد لان اكله من الواحد يمكن قال ولو ان رجلاً  
قال ان لبست قميصين او مت على فراشين او تعديت برغيفين فعدت حر فهو على ان يلبس احدهما

فوق الآخر ويكافى على الفراشين معاً ذكر ذلك وتغري برغيفين في يوم واحد فلو فعلت ففراشاً واحداً  
لو قال هذين القميصين وهذين الفراشين او هذين الرغيفين سوا وجد متفرقا او مجتمعاً محنت وجه الفرق  
ان في الفصل الاول تنبذ بالاجماع بدلالة العرف لان المتعارف بين الناس انهم يقصدون يلبس القميصين  
دفع نازلة الحر والبرد او التحمل او التفاح من النوم على فراشين الشعم والاستماع من تغري برغيفين  
الشعم بكثرة الاكل وهذا المعنى لما يحصل بصفة الاجتماع فيثبت وصف الاجتماع بدلالة العرف كما في الفصل  
الاول اما في الفصل الثاني الامر ما في الباب ان الوصف كان ثابتاً بالدلالة لكن الوصف في الحاضر لغو  
على ما مر فيشرط وجود الفعل فيهما مطلقاً وقد وجد فرق آخر وهو ان اليمين اذا عقدت على شيئين  
باعتباريهما فالظاهر ان المانع من الفعل معني بخصر المحل وهذا المعنى قاييم حالة الاجتماع والانفراد جميعاً  
فاما اذا عقدت على غير المعني لا يكون المانع معني في المحل فينتقد بحالة الاجتماع ولو قال ان اكلت رغيفين  
واشتريت عبيدين او كلمت رجلين او قال هذين الرغيفين وهذين العبيدين وهذين الرجلين فهذا على الفعل  
فيهما مجتمعاً او متفرقا لانه ليس في لفظه ما يوجب التقييد بحالة الاجتماع ولا في العرف ما يقيده  
به ايضا واذا قال للرجل افرطك اواشترتنيما عبداً فعدت حر فكل واحد منهما اذا اشترى احدهما  
عبداً او باعة من الحر محنت لانه لا قيد في لفظه ولا في دلالة العرف ومعنى اللفظ ان اكل كل واحد  
منهما بعضاً لانه اضافة اليهما محنت سوا كان على التفريق او الاجتماع بخلاف ما اذا قال ان  
ملكيت عبداً فهو حر فلك نصف عبداً ثم اشترى النصف الاخر من عبداً فيعتق ان لم يجد  
في اللفظ ما يبيّن عن التفريق والعرف يدل على وصف الاجتماع اما هنا بخلافه والله تعالى اعلم بالصواب

المستثنى الذي يكون في الاستثناء  
ان الاستثناء حكم بالباقي يكون من جنس المستثنى منه وحروف الاستثناء الا وغير  
وسوي ودون وحاشا وما سوي وما خلا هذه حروف الاستثناء  
ولا اقل ولا اكثر للتقليل والتكثير دون الاستثناء والتقليل والتكثير من جنس  
ان اليمين متى عقدت على العدة في حق كل واحد من المانعين فرفع عن بني العرف



ولوعقد مئنه على الغدا واستثنى الخبر لا غير ذلك الخبر مع شيء آخر ان كان ذلك الشيء يؤكل تبعاً للخبر  
 عادة ولا يؤكل وحده كاللحم والخبز والبيض ونحوها لا تحت ويصير مستثنى تبعاً للخبر وان كان ذلك  
 لا يؤكل تبعاً للخبر ولا يؤكل وحده عادة كالجبن والارز تحت ولا يصير مستثنى وان يؤكل مع الخبر  
 ايضا كالسمن واللحم والجبن ونحوها قال ابو يوسف يصير مستثنى تبعاً للخبر لا تحت وقال محمد  
 يصير مستثنى ويحت اذا عرفنا هذا فنقول قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل ان اكلنا اليوم الارغفة  
 او غير غنيفة فحده حر ولا غنيفة واحدا لا تحت لانه مستثنى فلولا ذلك لعدت فأكلمه او شيئاً اخر  
 ارزاً او جبناً تحت فيه لانه غير المستثنى وهو ليس ببع لمستثنى فلو قال غنيت به الخبر  
 خاصة يصير وجباً لانه لا قضا في هذا وبيننا اذا قال والله تعالى لا اكل وقال غنيت به طعاما دون  
 طعام حيث لا يصدق اصلا ووجه الفرق ان ثمة الطعام غير مذكور اصلا والتخصيص لا يعمل في غير  
 المذكور لما هنا المأكل مذكور دلالة لانه استثنى الرغيف الاستثنى يدل على المستثنى منه ويعرفه  
 فيعمل فيه التخصيص وفرو بين هذه المسئلة وبين ما اذا قال ان كان في الدار الارجل فامراته  
 طلق فان ثمة جعل المستثنى منه من جنسه ومعهم الاميون على ما مر وهذا لا يجعل المستثنى منه  
 من جنسه وهو الخبر الابالنية ووجه الفرق ان قوله ان اكلت فامراته ذكرى كل لم تام فلا حاجة  
 الى تعريفه بغيره فاذا قال الارغفة فقد اخرجته عن البيت فبقي غيره داخل فاما قوله ان كان في  
 الدار فامراته طلق ليس بكلام تام ولا يتنقل بنفسه الا اذا انضم اليه قوله الارجل فكان  
 المستثنى متعوضا لا ثبات المستثنى منه وذكرنا اذا قال ان تغديت اليوم الارغيف جميع ما  
 ذكرنا لان التعويض ليعمله بعد الخبر معناه قال ولو قل ان كان اكل اليوم رغيفين فقال عبده  
 حر ان اكلت اليوم الارغيف واحدا فهذا يقع على الخبر خاصة لانه اخرج الكلام فخرج الجواب فيصير  
 كانه قال ان اكلت اليوم من الارغفة الارغيف واحدا فعبده حر وكان ينبغي ان يصرف الكلام  
 ما كمل لانه اذا علم قدر الجواب لم يكن يمان يقول ان اكلت الارغيف ولا يذكر اليوم مضار كما اذا  
 قال انا اغسل اليوم من الجنابة فقال اغسلت اليوم فعبده حر ينفذ في الغسل المطلق كذا هذا

الا انا نقول في كل الموضوعين يرد في الكلام ما يصح جوابا في الجملة ويحتمل ان يجعل جوابا حتى لو عني به الجواب  
 صح الا ان تلك المسئلة لم يوجد دليل ظاهر يجعله جوابا وهذا وعد وهو استثنى الرغيف فان اصل  
 ان الاستثنى يعرف بجلس المستثنى منه على ما مر فصار كما اذا قال ان اكلت اليوم من الارغفة الارغيف  
 واحدا فيكون المستثنى رغيفا ان كان لا يوجب صرف مطلق الاكل الى الرغيف دون غيره اذا خرج ابتدا  
 على ما ذكرنا ولكن يوجب صرف كلامه الى السؤال المحتاج الى الجواب ولو قال عبده حر ان اكل اليوم اكل  
 من رغيف فهذا على الخبر خاصة لان الكثرة لا تستعمل الا عند اتحاد الجنس ولو قال عبده حر ان اكل  
 اليوم الارغيف فاكل معه شيئا اخر ان كان مما يؤكل تبعاً للخبر ولا يؤكل وحده عادة نحو الخبز وما  
 يصطوع لا تحت لانه مستثنى تبعاً لاستثنى الخبر وان كان مما لا يؤكل تبعاً للخبر تحت لانه مقصود  
 فلا يصير مستثنى شيئا باستثنى الخبر وان كان يؤكل معاً وبوكل وحده ايضا عند اي يوسف لا تحت  
 وعند محمد تحت اي يوسف لانه متى اكله مع الخبر وهو مما يؤكل تبعاً له عادة تحققت النتيجة لمحمد ان  
 العادتين تغا رصنا فبقي الاكل حقيقة والمستثنى هو الخبر لا غير فيحت وبعض المشايخ قالوا يجب  
 ان يكون الخلاف على عكس هذا لان المذهب عند محمد انه لو ايتهم هذه الاشياء حتى لو حلف ان لا ياكل  
 اداما فاكل اللحم او الجبن تحت عبده وعند اي حنيفة واي يوسف لا يؤثم بهذه الاشياء حتى لو  
 تحت لكن الخلاف منصوص عليه على نحو ما ذكرنا قال لو تغديت اليوم فعبده حر فهذا يقع  
 على الجنب عند اهل الكوفة وديارنا حتى لو اكل الرز او التمر او اللحم بخير جزا وشرب سويقا لا تحت  
 وفي حواهل البواهي على اللبن والتمر في اهل طبرستان على الارز والسماك لان مبني الايمان العرف  
 والعدا في حواهل هذه الديار

قلان

ان مبني الايمان على العرف ومن عقد عينه على  
 الاستماع عن الجوس على شيء فليست عليه غيره فجلس عليه ان كان مثله ذلك الشيء لا يكون تبعاً له بعد  
 حايلا حتى لا تحت وان كان تبعاً له ولا يجعل حايلا عرفا تحت اذا عرفنا هذا فنقول قال محمد رحمه الله  
 اذا حلف الرجل لا يجلس على هذا البساط او على هذا البوري او لا ينام على هذا الفراش فليست على



البساط والبوري بساطا آخر فجلس عليه او على الفراش فانشأ آخر فنام عليه لا عتس لان الثاني مثل الاول  
وليس تعالىه فبعد حيلة اخرى ولو حلف على ان لا ينام على البساط على الارض فجلس لا عتس لانه  
لا بعد جالس على الارض عرفا يقال الامير فلانا على الارض فلا نا على البساط وان كان كلهما على الارض ولو  
حلف على البساط ولا ينام على الفراش فلبسط عليه محسنا فنام عليه لا عتس لانه يقع له فلا بعد حيلة  
عرفا ولو حلف لا ينام على هذا السرير او على هذا الدكان او على هذا السطح فلبسط عليه شيئا فنام عليه حنث  
لانه بعد حيلة عرفا يقال فلان نام على الدكان وعلى السرير وعلى السطح وان كان هناك بساط او فراش  
فلو وضع على السرير سريرا اخر وبني على السطح علوا فنام عليه لا عتس لان  
الثاني مثل الاول وعرفا وهو حليل فلم يوجد الشرط فلا عتس

**العتق**  
ان اضافة العتق الى المنكر يصح وهو تعليق العتق بشرط البيان في حق المعين وقد عرف في المختلف  
ان الاعيان في مرض الموت يخرج من الثلث لانه يدعى كالوصية ويصرف للمرضي  
فدر الثلث كنه والصحيح في الكل وحرف **ل** غر ان حروف الواو للعطف لان العطف على غير  
عطف الكامل على الكامل بان كان لكل واحد منهما حكم على حدة وحيز على حدة وعطف الناقص على  
الكامل بان لا يكون للثاني حيز على حدة والاول يكون لترتيب الكلام ونظمه والثاني لانتها حكم  
العطف وعليه في السال في اشراله فيه وكلمة او اذا دخل بين شيئين بوجوب ثبوت احدهما منكر  
وبعيد التخيير واذا دخل في شيء واحد ذكر من بين لا يفيد فايدنه لان الثاني لا يفيد لهما افاة الاول فلا  
يظهر فائدة التخيير واذا دخل بين الشيئين وبين واحد منهما منكر ارجع في البيان الى المنكلم لانه هو  
المجمل الا اذا اورد في الحال من هذه محليته يرجع الى تنزيل الاحوال فان ظهر الاستواء في الحالتين  
يستويان في الحكم وان ظهر التفاوت في الحالة يتفاوت في الحكم ثم الحالة حالان حالة الاضافة  
وحالة الحكمان واجمعوا ان احوال الحرمان احوال فائما احوال الاضافة فحالة واحدة ذكر في ذكر  
ها هنا وفي المبسوط وذكر في الربادات ان احوال الاضافة احوال ايضا ومنهم من قال المذكور في الربادات

قول محمد والمذكور هنا قول يوسف والصحيح ما ذكره هنا لان حالة الاضافة تقتضي الثبوت والحال الضيق  
عن الثبوت مرة بعد اخرى وحالة الحرمان تقتضي العدم ولا يضيق في العلم اذا عرفنا هذا نقول قال  
محمد رحمه الله رجل له ثلثة ابيد سالم وربع ومبارك فقال سالم حوا وسالم وربع حوا وسالم وربع  
ومبارك احوال فنقول كلمة او هنا فاذن فاذن ما لانه ادخل بين الكلامين كل واحد منهما احوال  
وحيز وهذا لان كلمة او ان دخل بين سالم وسالم لم يكن عطف بربع على سالم في الثاني وذكر لهما حوا  
والرباوة في الكلامين توجب حبيزة عليهما عرفا ان الرباوة على المضارع فاذا افاد كلمة او فاذن  
يرجع في البيان الى المنكلم كما هو الاصل فان اختلف العتق بالكلام الاول عتق سالم كله دون  
غيره لانه اختص بالاجابة الاول وان اختلف العتق بالكلام الثالث عتقوا لان الاجابة الثالثة  
تناولهم هذا اذا بين فان مات قبل البيان عتق سالم وربع ونصف ومبارك ثلثة اما سالم فلانه  
استحق العتق باللفظ الثلاثة فاي لفظ نزل العتق بعتق كلمة واما بربع فلانه يعتق في حالة  
يروق في حالة لانه ان نزل العتق باللفظ الاول لا يعتق وان نزل بالثاني والثالث يعتق ان احوال  
الاضافة حالة واحدة لما مر من غير كانه يعتق في حال ويروق في حال ولو كان كذلك لاعتق نصفه  
وليس في نصف قيمته فهذا كذلك ولما مبارك فلانه يعتق في حال ويروق في حال لانه يستفيد  
العتق باللفظة الثالثة لا غير واحوال الحرمان احوال علي ما مر فيعتق ثلثه وليس في ثلثي قيمته  
هذا اذا كان في حال الصحة وان كان في حالة المرض مات قبل البيان فكل ذلك اجواب لان يعتق  
من الثلث فان خرج من الثلث فيها وان لم يخرج يضرب سالم في الثلث بكل قيمته وربع بنصف قيمته  
ومبارك بثلث قيمته فاذا اردت ان تعرف مخارج الحساب فاجعل ثلث المتروك على ستة اسهم  
حاجتنا الى حساب له نصف وثلث واقل ذلك ستة فيضرب فيها بكله وربع بنصفه وهو  
ثلث ومبارك بثلثه وهو سهمان فيكون الحيلة احدى عشر سهما ويجعل ثلث المال على احدى عشر سهما  
فينصيب سالم من ذلك ستة فينظر فيه وفي قيمته ويجعل قيمته على احدى عشر ايضا فيعتق بقدره  
وليس في الباقي من قيمته ونصف بربع من ذلك ثلثة اسهم فينظر فيه وفي قيمته فيعتق بقدره



ويسمى الباقي بحبيب مبارك من ذلك سهمان فينظر فيه وفي قيمته فيعتق بقدره ويسمى في الباقي  
 فيجمع مبارك سهام الوصايا وسهام السعاية لينظر هل يستقيم الثلث والثلثان فيقول سهام  
 الوصايا احد عشر وسهام السعاية ضعف ذلك اثنان وعشرون لان سألما سعي في خمسة اسهم  
 من احد عشر ويزيد في ثمانية من احد عشر ومبارك في تسعة من احد عشر فاستقام الثلث والثلثان  
 ولو قال سالم خرا وبريع وسالم خزان او مبارك وسالم خزان او وقع العتق بالكلام الاول  
 عتق سالم وحده وان وقع بالكلام الثاني عتق بزيغ وسالم معه لانه يتناو هما جميعا فان وقع  
 بالكلام الثالث عتق مبارك وسالم معه لانه يتناو هما وان مات ولم يلبس عتق سالم كله لانه دخل في  
 الاجابات كلها وكل احد من الباقيين يعتق في حالة يروق في حالين واحوال احوال واحوال  
 الاحصاء واحدة يعتق من كل واحد منهما ثلثه ولو قال سالم خرا وبريع وسالم او مبارك وبريع وسالم  
 فكل من نزل قوله سالم خرا وبريع وسالم خزان او مبارك وبريع وسالم اجزاء وهي مسألة اول  
 الباب بعينه وانما كان كذلك لانه دخل كلمة او يمين كل امين وي سألما وبريع فيفيد فائدة التجير  
 فلا بد من اتمام الجزاء في اللفظ الثاني ليطهر فائدة التجير وهو اختيار احد الحكمين فاضم الجزاء  
 في اللفظ الثاني فيصير كأنه قال او بزيغ خرا وسالم وكذلك هذا في الكلام الثالث مع الثاني فاما  
 اذا قال سالم خرا وسالم وبريع او سالم ومبارك ولم يذكر الجزاء في اللفظين الاخرين عتق الكل كما  
 لان جزاء هذا لا يفيد لان قوله سالم تكوار محض فصار كأنه قال سالم خرا وبريع ومبارك لان  
 الخبر الاول لم يصح خبرا كما فانه لو قال سالم وبريع حر لم يكن مستقيما ولا يدرج في الكلام قوله  
 خزان لان الجزاء لا يدرج في الكلام الصحيح الكلام فلا بد ان يجعل قوله او سالم تكوار امضا في  
 بزيغ عطا على سالم ومبارك على بزيغ وانه عطوف باقضي لانه نفرد بالجزاء الاول حنا لهما فصار  
 كأنه قال سالم وبريع ومبارك اجزاء ولو قال سالم خرا وسالم وبريع خزان او سالم ومبارك خزان  
 فكلمة او هنا افاد التجير لانه دخل بين الكلامين ادراك واحد منهما بحرا في اللفظين اختار العتق  
 نزل ما هو المستحق به على ما من ولو مات قبل ان يبين عتق سالم كله وتلك كل واحد من الباقيين كما

ذكرنا في قوله سالم خرا وبريع وسالم خزان او مبارك وسالم خزان في حالة المرض لا يختلف جواب  
 لكنه يعتبر من الثلث على ما مر هذا اذا كان له ثلثة اعبدا فلو كان له عبدان فقال سالم خرا وسالم  
 وبريع خزان فكل حكم عرفته من سالم وبريع في مسألة اول الباب بتقدير علم الكلام الثالث حالة  
 الحيوة وبعد الموت من غير بيان فهو الحكم هنا بين سالم وبريع ولو قال لهما احدهما خرا وسالم  
 محرف او هنا افاد ما يدرك لانه دخل بين كل امين احدهما بوجوب العتق المنكر وهو تعليق شرط  
 البيان والثاني بوجوب عتق امرسالا في المعين فيقال وقع العتق باي اللفظين شئت فان اختار  
 اللفظ الاول عتق احد ما غير عين والمية البيان وان اختار اللفظ الثاني عتق سالم وحده ولو مات  
 قبل البيان عتق ثلثه اربع سالم وبريع اما سالم فلانه ان نزل العتق باللفظ الثاني يعتق  
 كله وان نزل باللفظ الاول يعتق نصفه لانه في اللفظ الاول اضاف العتق الى احدهما غير عين  
 فيصيب كل واحد منهما نصفه فثمنه حريتين ووقع الشك في الخصال الباقي عتق احوال وبريع  
 في حال فيلنصف ونصف النصف ربع الكل فيعتق منه ثلثه اربعة وانما بزيغ فلانه ان نزل  
 العتق باللفظ الثاني لا يعتق شي منه وان نزل باللفظ الاول يعتق نصفه فالنصف فيقترب  
 والنصف الاخر يعتق في حال ويروق في حال فيعتق وهو الرابع ولو قال سالم خرا وبريع او سالم  
 ومات قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه ويسمى في الباقي لانه ان نزل باللفظ الاول يعتق  
 سالم وان نزل باللفظ الثاني يعتق بزيغ ويلغوا اللفظ الثالث لانه تكرار محض وفل ولهم منها  
 يعتق في حال يروق في حال فيعتق من كل واحد منهما نصفه والدرر اعلم بالصواب

ان التعليق لا يثبت اللفظ التعليق لان الكلام معنى لفظا موضوعا للغة  
 والموضوع للتعليق ذكر الجزاء عقيب الشرط بالقول لانه لم يذكر حرفا لفظا لانه اوعى اهما  
 الكلام ليعقوا على انه لا يصدق القضا لانه خلافا لما هو مصدق في ان كان حال الو  
 اظهر فاذا اضمه يصح صدق الاقلا لان المحصر مظهر تقدير اقا واليه يصح اظهاره في كيف



بجعل مظهرًا تقررنا **حرف آخر** ان الشك متى وقع في ثبوت العتق في المحل لا يثبت لان الشك  
 مما يستوي فيه طرف الوجود والعلم فلا يترجح احدهما على الآخر فينتهي ما كان على ما كان وهو العلم  
 فاما جهالة المعتق عند تعيين المعتق لا يمنع العتق بان كان للواحد عبدان اعتق احدهما لانه لا  
 شك في وقوع العتق انما جهل محله وقوعه وكذا جهالة المعتق عند تعيين المعتق بان كان  
 العبد الواحد بين اثنين اعتقه احدهما ولا يدري من ذلك لانه لا شك في وقوع العتق انما جهل  
 من وقع العتق من جهته اما جهالة المعتق والمعتق جميعا يمنع وقوع العتق بان كان العبد  
 عبدان والمولى اثنان احدهما اعتق احدهما ولا يدري من المعتق ومن المعتق الآن لا حكم بوقوع  
 العتق لانه وقع الشك في نزول العتق في كل واحد منهما وفي حق كل واحد من المولين فلا يثبت  
 بالشك ثم اذا نزل العتق في العبد المشترك ولا يدري من المعتق لعتق نصفه ويسعى في النصف  
 الباقي مما اذا كانا معسرين وان كانا موسرين فكل واحد عند اي حينة وقال صاحباه لا يستعني  
 ويعتق كله مجازا اصله ان سارا لمعتق هل يمنع السعاية عنده لا يمنع وعندهما يمنع وقد  
 عرفت في موضعه فلو ادعى احد الشريكين العتق على الآخر من جهته وهو موسر كان ابرا  
 للعبد عن السعاية عندهما لانه يزعم ان حقه قبل صاحبه ولا قبل العبد فاغبر رعه في حقه  
 حتى لا يسعى العبد لكن لا يعتبر في حق الشريك حتى لا يضمن لما انكر عند اي حينة رضي الله  
 عنه لا يكون ابرا للعبد عن السعاية لما مر الا اذا ادعى على الشريك ما يمنع الاستسعا بان ادعى  
 عليه المهر فيجوز بين العبد عن السعاية اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن محمد بن ابي القاسم  
 الرجل امراته ان دخلت الدار انت طالق طلقت الحال ولا يتعلق بوجود الدخول لانه لم يوجد حرف  
 التعليق وكان نجيذا وكذلك لو قال ان دخلت الدار انت طالق فلو عني به التعليق بطريق  
 اضممار الفا لا يصدق في القضا ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانا لو اظهرناه يصح وحرف  
 الفا قد حذف من الكلام اختصارا قال الشاعر من يفعل الخير الله شاكره اي قاله  
 ولو قال ان دخلت الدار وانت طالق او قال انت طالق وان دخلت الدار يقع في الحال لانعدام

حرف التعليق فلو عني به التعليق لا يصدق اصلا لانه لا يصح اظهار حرف الفا الا باسقاط الواو  
 في المسئلة الاولى والا يصير كانه قال فان طالق او فوانت طالق وهذا لا يصح واسقاط بعض المذكر  
 لتصحبه الضم لا اصله وفي المسئلة الثانية كذلك لان الواو للتاكيد فلا يمكن اسقاطه وبدون  
 الاسقاط لا يصح التعليق ولو قال عبدة خوران فلان دخل هذه الدار امس ثم قال امراته طالق  
 ان لم يكن فلان دخل هذه الدار امس ولا يدري انه دخل او لم يدخل طلقت امراته وعتق العبد  
 لان باليمين الاولى انكر دخول الدار واكد باليمين فكان اقرا باطلاق المرأة لان شرطه علم الدخول  
 وباليمين الثانية اقرب دخول الدار واكد باليمين فكان اقرا باعتق العبد لان شرطه وجود  
 الدخول فقد اقر بعتق عبده وبطلاق امراته فيعتبر اقراره في حقه فيصير كما اذا ادعت  
 المرأة الطلاق والعبد العتق وهو قد صدقهما قال ولان عبدان بين رجلين قال احدهما لاني  
 كان فلان دخل هذه الدار فانت خور قال الاخر ان لم يكن دخلها فانت خور ولا يدري في ذلك حكم  
 بنزول العتق فيه لان شرط حنث احدهما وجديتين لان الشك وقع في المعتق وهذا لا يمنع نزول  
 العتق على ما مر فيعتق نصفه لان احدهما وطأ في النصف ثم عند اي حينة يسعى  
 2 نصف القيمة بينهما موسرين كانا او معسرين لان يسار المعتق لا يمنع الاستسعا عنده وعند  
 اي يوسف ان كانا معسرين يسعى في نصف القيمة بينهما لحل واحد منهما في الربع كما قاله ابو  
 حنيفة وان كانا موسرين لم يسعى في شيء لان كل واحد منهما يدعي الضمان على صاحبه يبدأ العبد عن  
 السعاية ولكن رعه يعتبر في سقوط حقه لا في حق وجوب الضمان على صاحبه لانه منكر  
 لما يدعيه من العتق من جهته وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا يسعى للموسر في ربع  
 القيمة ولا يسعى للمعسر في شيء وعند محمد ان كانا موسرين فكما قال ابو يوسف وان كانا معسرين يسعى  
 في كل قيمته لهما وان كان احدهما معسرا والاخر موسرا يسعى للمعسر في نصف القيمة عند خالفهما  
 في قدر السعاية في المضامين وجه قوله ان حق كل واحد منهما في نصفه وهو يدعي العتق على صاحبه  
 وينكر عتق نفسه فيجب رعاية كل واحد منهما في نصيبه من السعاية اكثر مما في الباب لنصفه



عقوباً وذلك يقتضي سقوط السعاية في نصف القيمة لكن المقضي عليه بسقوط السعاية مجهول  
يمنع القضا فيسعى لكل واحد منهما في نصيبه وصار كما إذا شهد كل واحد منهما على صاحبه بالعنف  
الأنهما يقولان بأن نصف العبد عتق مجاناً بيقين والقضا بكل السعاية عليه امر محال وقوله بأن  
المقضي بسقوط السعاية مجهول قلنا هذه الجملة ترتفع وتغير مستندة بالتوزيع فلا تمنع  
القضا خلافاً لمسألة الشهادة لأنهم لم يزل العتق يقيناً لأن شهادتهما كل واحد منهما محتملة  
للصدق والكذب مجازان يكون كل واحد منهما كاذباً فلا يقع العتق من جهة أحدهما يقيناً إلا أن  
المحل استحق الخروج إلى العتق بالسعاية لا قبل ذلك وأحد منهما بوجود العتق من صاحبه وامتناع  
الامتناع بنصيبه أما ما نسبنا لبرول العتق من جهة أحدهما على ما مر قاله لو أن أحداً من المولىين قال  
هذا العبد الذي بينهما أن يفتد هذا العبد من يدي سألماً حر وقال الآخر أن لم يكن دخلها اس  
تغدي بربع حر ولا يدرى جلد لا يعنى أحد من العبدين كل الشك في نفس العتق في كل واحد  
منهما فلا يقع القضا على ما مر بالمقضي له بالعنف والمقضي عليه مجهول جملة لا يمكن تداركه  
فلو اشتراهما رجل واحد صفة أو صفتين من أحدهما وألبه البيان لأن خنث أحدهما كان متيقناً  
به والعنف مستحق الروال فيما يرجع إلى المحل لأنه لا يمكن القضاء به ما دام في ملكهما لأنكار  
كل واحد منهما عتق عبده وذلك يوجب الشك في نزول العتق بحقه فلا ينزل بالشك فإذا اضر  
في ملكه ارتفع الشك وبقي جملة محال العتق وذلك لا يمنع القضا على ما مر لأن المقضي عليه بالعنف  
إلى الآن كان مجهولاً والآن صار معلوماً وحسب على المشتري كل التمسك لأحد منهما لأن العتق  
في حق المولى إنما يثبت بعد الشري فكان شريك كل واحد منهما محاصراً للعتق في حق المولى الأول فيجب  
كل التمسك ولا يطرأ حقه بزعيم غيره هذا اشتراهما رجل آخر وأما إذا انفاضا كإفان العبد  
عتق العبدان يقتضي لكل واحد منهما بقيمة عبده على صاحبه لأن عند كل واحد منهما فاسد  
حق العاقدين أنهما يزعمان أنهما باعا العتق لغيره لغيره جازي حق المحلين لأن كل واحد من العبد  
استحق العتق بزعيم من اشتراه وقد كان المشتري فلو اعتبرناه فاسداً في حقه لناخر العتق

إلى وقت القبض فأغبر جاز الصيانة حقه عن الجلال وكونه فاسداً في حق العاقدين فوجب  
القيمة وكونه جازياً في حق العبدين يقتضي العتق في الحال فلو اشتري أحدهما عبداً صاحبه عتق  
ما اشتراه لأنه اشتري عبداً فحررت به قال عبد وامة بين رجلين قل أحدهما أن كان فلان دخل  
هذه الدار اس من هذه الامة حرة وقال الآخر أن لم يكن دخلها اس هذا العبد حر ولا يدرى ذلك  
عتق نصف كل واحد منهما لأن كل واحد منهما زعم أن شريكه عتق ونزل العتق من جهة فصار كل  
واحد منهما شاهداً على صاحبه بالعنف فيما حلف بعقده وأما حكم السعاية فعلى قول أبي  
حنيفة يسعي كل واحد منهما في جميع قيمته بصفه الذي حلف بعقده وبصفه للآخر سواء كان  
موسرياً أو معسرياً لأن العسار والميسار عند سواهما يسعي كل واحد منهما للذي لم يحلف  
بعقده في نصف القيمة لأنه يزعم أن العتق نزل فيه من جهة شريكه فإن له عليه السعاية  
فيعتبر زعمه في حقه دون صاحبه والذي يسعي كل واحد منهما للذي حلف بعقده في نصف قيمته  
أيضاً لأن العتق نزل فيه بزعيم شريكه وهو منكر زعمه والمولى قد استحق العتق بزعيمه  
لقيام ملكه فيه فثبت الضرورة إلى القضا بالحري في حق المحل ولا ضرورة في إبطال حق  
الخالف فيسعي له في نصف القيمة فاما عندنا ما إن كان معسرياً وكذلك وإن كانا موسريين يسعي  
كل واحد منهما للذي حلف بعقده في نصف القيمة ولا يسعي للذي لم يحلف بعقده في شيء أما الذي  
لم يحلف بعقده فلأنه يزعم أن العتق حصل من جهة شريكه وإن له حق تضمينه لكونه موسراً  
وذلك يترك العبد عن السعاية على ما مر ولا يثبت له حق التضمن لأن صاحبه ينكر ذلك وأما  
الذي حلف بعقده فلأن شريكه يزعم أن العتق حصل منه وهو منكر فاعتبرنا زعمه في استحقاق  
الحريّة للمولى لأن له فيه ملكاً ولكن على وجه لا يبطل حق الخالف فقلنا بأنه يعتق بالسعاية  
لأنه يقول ما عتق منه شيء لكن فسد الملك فيه بزعيم شريكه فيخرج إلى العتق بالسعاية كأم ولد  
النصواني إذا سلمت وأما إذا كان أحدهما موسراً والآخر معسراً والموسر الذي حلف لعتق  
العبد والمعسر الذي حلف لعتق الامة مثلاً يسعي الامة لكل واحد منهما في نصف القيمة ويسعي



العبد الذي حلف لعق الأمة مثلاً يسعي بعثه في نصف القيمة ولا يسعي إلا خيراً أما العبد فلا يسعي للذي  
 لم يحلف بعثه لأنه زعم أن العتق حصل من جهة شريكه وإن له حق تضمينه فيعتبر زعمه في  
 حقه وذلك يوجب براءة العبد عن السعاية على ما مر ويسعي للذي حلف بعثه لأن شريكه زعم أنه  
 عتق من جهته وهو منكرو فيفسد ملكه فيعتق بالسعاية على ما مر وأما الأمانة تسعي للذي حلف  
 بعثه لما مر في جانب العبد والذي لم يحلف بعثه أيضاً لأنه زعم أن شريكه هو المعتق وله حق  
 السعاية عليه لأن شريكه معسر فسعي له في نصف القيمة قال عبد بن جليل قال لهما شريك  
 أن كنت اشتريت نصيبك منك أسرف فهو حر وقال الآخر إن لم يكن بعتك نصيبك أسرف فهو حر عتق  
 العبد منهما لأن كل واحد منهما زعم أنه عتق من قبل صاحبه وكان اتفاقاً على العتق وإن اختلفا  
 في الجهة على ما مر ويسعي العبد في كل القيمة لما عتق في حقيقته في رواية أي حفص وفي رواية  
 أي سليمان يسعي لمنكر الشري في نصف القيمة ولا يسعي لمدعي البيع في شيء رواية أي حفص  
 أن منكر الشري فلا زعم أن العتق حصل من جهة شريكه وإن له حق السعاية على ما مر من قبل فامدعي  
 البيع فلا زعم أنه ادعى الزعم على الشريك ولكن دعوى الزعم على الضمان ودعوى الضمان لا يبرئ  
 العبد عن السعاية عند أي حقيقته وجه رواية أي سليمان أن دعوى الزعم بعد البيع يكون والدعوى  
 ينزل ملكه عن العبد فكيف يسعي بعد ذلك ملكه في زعمه أما علي قول أي يوسف ومحمد رحمهما الله  
 أن كانا معسرين فكما قال أبو حنيفة وإن كانا مؤسرين لا يسعي لهما في شيء ويعتق كله مجازاً لأن مدعي  
 البيع يدعي الثمن على ما مر ومنكر الشري يدعي الضمان على الشريك وأنه يوجب البراءة عن السعاية  
 وإن كان لهما مؤسراً والآخر معسراً أن كان المعسر ومنكر الشري لا يسعي لهما أيضاً لأن مدعي البيع  
 يدعي الثمن ومنكر الشري يدعي الضمان على الشريك المؤسراً وأما إذا كان المؤسر ومنكر الشري لا  
 يسعي لمدعي البيع في شيء لما ذكرنا ويسعي لمنكر الشري في نصف القيمة لأنه يزعم أن العتق حصل من  
 قبل شريكه المعسر وله حق السعاية وهذا كله إذا لم يتم مدعي البيع بئنه على البيع فإن قامت  
 له بئنه تجب الثمن على المشتري ويعتق العبد منه مجازاً لأنه يبين أن العبد كان مملوكاً له وهو

ان

الجانب قال لم يقوله بئنه لأنه أراد أن يحلف المشتري له ذلك لأن الدعوى وقع فيما يجري فيه البذل  
 فيجري فيه الاستحلاف فإن كل تلك ما ادعاه البائع وإن حلف فاجواب على التفصيل الزك  
 ذكرنا ولو قال أحدهما أن كنت بعت نصيبك منك أسرف فهو حر وقال الآخر إن لم يكن اشتريت  
 فهو حر فالعبد في عتقه وسعائه على الاختلاف الذي ذكرنا إلا أن هذا إن كانا مؤسرين يسعي  
 للمشتري خاصة في نصف القيمة عند أي يوسف ومحمد لأنه يقول ما عتق شيء من العبد لأنه فسد  
 ملكي فيه وكان الواجب أن يخرج بالسعاية على ما مر قبل هذا ولو كان لواحد من كل واحد منهما نصيب  
 صاحبه وحلف فافترق كل واحد منهما ذلك وحلف عتق العبد يسعي لهما بالاجماع لأن كل واحد  
 منهما ينكر العتق إلا أنه فسد ملكه بزعم شريكه فيخرج العبد إلى العتق بالسعاية لما بينا في أمثاله

### باب في العتق والبيع والشرط

إن المعلق بالشرط ينزل عند وجود الشرط ويصير كالملفوط به عند وجود الشرط فإن كان الجواز المعلق  
 بالشرط عتق المعين ينزل في المعين وإن كان عتق المنكر ينزل في المنكر واليه البيان كما في التجيز فلو  
 عين العتق في أحدهما بعد التعليق قبل الشرط لا يصح لأن التعيين بيان الحكم نازل في أحدهما  
 وقبل وجود الشرط لم ينزل الحكم أصلاً ولا وجد سببه وإنما يصير سبباً وينزل عند الشرط فلا  
 يصح التعيين إلا بعد وجود الشرط هذا إذا كان المحل أن قابليين عند وجود الشرط فأمّا إذا أخرج  
 أحدهما من أن يكون قابلاً قبل وجود الشرط تنعين الثاني للعتق لا يبقا المزا حجة وكذا إذا أخرج بعض  
 أحدهما من أن يكون قابلاً لأن اسم العبد الذي خرج نصه من أن يكون قابلاً صار مجازاً في حق إضافة  
 العتق إليه وصرف الحكم إلى الحقيقة أولى فلا يكون المجاز مزا حجة الحقيقة ولو خرج بعض كل واحد  
 منهما من أن يكون قابلاً استويا في قول الحكم بطريق المجاز فيحتاج إلى البيان ولو خرج أحدهما  
 من أن يكون قابلاً ثم صار قابلاً عند الشرط بان باع أحدهما ثم اشتراه ينزل في المنكر ويحتاج  
 إلى البيان إذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله إذا قال الرجل لعبد له إذا جاع فاحر كما حر  
 ثم جاع وهو في ملكه عتق أحدهما منكراً وإليه البيان لأنه قال عند الشرط أحدهما حر على ما مر فلو عتق



احدهما للعنف قبل محي غدا كان باطلا لانه لا اتصال بالحكم بالمحل تصرف في محل الحكم على ما مر فلو مات  
احدهما قبل محي غدا تبطل الثاني للعنف لما ذكرنا من زوال المراجعة وكذا اذا باع احدهما او وهب او تصدق به  
ثم جاء غدا وكان ينبغي ان لا يعتق الثاني الابالية لان ذلك الكلام يصير اعتقا قاعدا للشرط واحدهما  
غير قابل عند الشرط فيصير كانه قال عند محي غدا محي غدا محي غدا محي غدا محي غدا محي غدا محي غدا محي غدا  
جمع بين عبده وعبده غيره وقال احدهما محي غدا محي غدا محي غدا محي غدا محي غدا محي غدا محي غدا محي غدا  
المعلق بالشرط ينزل عند وجود الشرط لكن باللفظ السابق لهذا بشرط الاهلية حالة  
اللفظ لا حال وجود الشرط فيعتبر صحة اللفظ ونساده بالنظر الى الحوال واللفظ حين  
ما وجد وجد صحيحا لان كل العبد من مملوكا له الا انه تغد اعماله لعدم الشرط فاذا وجد الشرط  
اعلنا ذلك اللفظ كما انقضا فيصير كانه قال لعبد له احدهما محي غدا محي غدا محي غدا محي غدا محي غدا  
من الصورة لان كل واحد من العبد من محل العنف لان عده محل العنف فاذا وجد الشرط فاقول  
فكان العنف مترددا فلا يعتق احدهما الابالية فلوانه باع احدهما قبل محي غدا ثم اشتراه في  
غدا ينزل العنف في المنكر واليه البيان وكذا لو باعها جميعا ثم اشتراها معا او على التعاقب فجاء غدا  
لان المعتبر وجود المالك حال وجود التعليق وحال وجود الجزا لا فيما بين ذلك لانه لا حاجة  
اليه فيما بين ذلك فلو باع احدهما ثم اشتراه ثم باع الآخر ولم يشتره ثم جاء غدا عتق الذي ملكه  
لزوال المراجعة على ما مر فلو باع احدهما ثم جاء غدا عتق الكامل منهما لانه ينطلق اسم العبد عليه  
حقيقة والآخر لا يسمى عبدا حقيقة ولو باع نصف كل واحد منهما ثم جاء غدا نزل العنف في احدهما  
واليه البيان لانهما في استحقاق الاسم بطريق المجاز سواء على ما مر قال لو كان له اربعة اعباء ابيضان  
واسودان فقال الاسودان حران والابيضان مات احدا ابيضين تبطل الاسودان للعنف  
لان اسم الابيضين لا يقع على الواحد الا مجازا واسم الاسودين يقع عليها حقيقة فلو مات  
احد الاسودين ايضا معا لان يفتق احدهما واليه البيان استوياهما في اعمال المجاز وان علم

جمته

ان اضافة الايلا الى المجهولة تصح لان احدهما عليه تعلق الطلاق لمضي ربعة اشهر والثاني وجوب الكفارة  
عند القربان وتعلق طلاق المجهولة بالشرط صحيح كما اذا قال اذا جاء غدا فاحدكم طالق وكري وجوب  
الكفارة بتعلق باحد الشرطين غير عين كما اذا قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فله تبارك لعنف رتبة علي  
او غير ذلك فلوانه اضاف الايلا الى احدي المراتين منكر ان عتق احدهما الايلا قبل مضي المدة لا  
يصح لانه لم يثبت حكمه في المحل اصلا والتعيين يقف على ثبوت عمل التصرف في المحل على ما مر  
في الباب المتقدم ولان تعيين احدهما قبل مضي المدة نسخ اليمين في الاخرى لان اليمين في الاخرى انقضت  
بنوعية الكفارة بقربان كل واحدة منهما واليمين لا يحتمل الفسخ فاذا مضت المدة ثبت الحكم  
وجا او ان التعيين في حينه يصح التعيين فلو مات احدهما قبل مضي المدة او ابا ان احدهما قبل مضي  
المدة وانقضت عتقها تبطل في الاخرى من الايلا لزوال المراجعة الاولى بقوات المحلية وكذا اذا  
لم تمت احدهما لكن مضى المدة ووقع الطلاق في المنكر وعين احدهما كذلك تبطل في الاخرى  
الايلا في المستقبل لزوال المراجعة باليتوثة واليمين باقية غير ان في الطلاق بعد المدة  
يعتبر مدة ايلا الاخرى من وقت الطلاق وفي الموت والابانة من وقت اليمين من وقت الموت  
ووجه الفرق ان في الموت لم يثبت حكم الايلا اصلا بل هو موقوف فاذا مات احدهما انقضت  
في الاخرى لقيام المحلية فيرفع التوقف ويثبت من الاصل كسائر العقود الموقوفة او ان ترجح  
احدا الجائزين فيها اما في الطلاق والتعيين باعتبار زوال المراجعة لا بالتوجيه لان حكم الايلا يثبت  
في احدهما فيعتبر المدة من وقت زوال المراجعة فلوانه لم يعين احدهما ماتت مضي المدة الاولى  
واليمين باقية فيصير مولا من الاخرى فيبين مضي ربعة اشهر فلو عين الطلاق في احدهما حتى  
تعتق الثانية للايلا ثم تزوج الاولى يصير مولا من احدهما غير عين لان تعيين الثانية لزوال  
المراجعة وقد عرفت المراجعة فتعذر اجمالها  
ان الايلا يطل بقربان احدهما  
في المدة لانه كخمس اليمين لا ينبغي بعد كنف ولا تبطل بوقوع اليتوثة مرة او مرتين ما لم يتم الملك لان  
اليمين انقضت مطلقا على طلاق الحاكم للقيام للحاكم على ما عرفت في مسألة التخيير فلا ينفذ الايمانها



طلقا انك اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن الله اذا قال الرجل لا امرائز له فانه تعالى لا اقرب حديكما  
 كان مولىا من احدكما غير عين كما اذا قال اذا مضت اربعة اشهر فاحديكما طالق ما ذكرنا ان اضافة  
 اليللا الى المجهولة يصح وايضا في مدة المدة بخلافه ويطلق اليللا لما مضى ولو مضت اربعة  
 اشهر قبل ان يعرب احد منهن بانك احدتهما تنطلقه لما مضى له خيار التعيين فلو عين اليللا  
 في احدتهما قبل مضي المدة لا يصح لما ذكرنا فلو طلق احدتهما قبل مضي المدة تعينت الباقية لليللا  
 لما قلنا ان اليللا كان متوقفا وقدر رجعت الثانية في ملكه لقيام المحلية وتعتبر المدة من وقت  
 اليللا لما بينا ان الموقوف متى زال توقفه بطل الحكم من الاصل فلو لم تطلق احد منهن  
 حتى مضت بانك احدتهما فلو عين احدتهما لليللا تعينت الاخرى لليللا في المستقبل  
 لما قلنا ان اليمين باقية وقدر المراجعة وتعتبر المدة في حقها من وقت وقوع البيوتة في  
 الاول لان التعيين حكم في المراجعة والمراجعة قد زالت ان فلو تزوج الاول بعد المراجعة  
 مولىا من احدكما كان لان اليمين المانع عن قربانها قائم وانما يثبت التعيين للاول في استيفاء  
 حكم اليللا لا في حق اليمين فاذا تزوجها وعادت بمحلا يعود اليللا بحكم تلك اليمين ولو لم  
 يعين احد منهما الا بانه الاوحي حتى مضت مدة اخرى بانك احدكما لما ذكرنا في اصل الباب  
 فلو تزوجها معا بعد ذلك صار مولىا من احدكما لما ذكرنا ان اليمين قائمة ووقوع الطلاق لا يبطل  
 اليللا لما ذكرنا صلا اذا تزوجها معا فاما اذا تزوجها على التعاقب بان تزوج احدتهما يوم  
 الخميس والاخرى يوم الجمعة يصير مولىا من احدتهما على ما مر ولم تضع احدتهما لنزول اليللا  
 عليها قبل مضي المدة لانه ليس بان وقوع الطلاق الذي هو حكم اليللا ومن الجائز ان يموت  
 المعينة قبل الاخرى فيسقط اليللا في حقها وتعين الاخرى من الاصل على ما مر فلا يصح  
 التعيين قبل مضي المدة والحاصل ان المتزوج اولا انما يتعين اليللا في الحال فلو لم يتزوج  
 الاخرى فاما اذا تزوجها لا تعيينا بالسبق ولا بالتعيين لما ذكرنا الا انه اذا مضت مدة  
 الاول من يوم تزوجها بانك لانه سبق مدة اليللا بما فاذا مضت اربعة اشهر اخرى من يوم بانك

بانك الاوحي كما لو تزوجها معا فاما بانك احدتهما بمضي المدة وعين احدتهما ومضت اربعة  
 اشهر اخرى من يوم بانك الاوحي هذا اذا بانك التي تزوجها فلو ماتت التي تزوجها يوم الخميس فاذا مضت  
 اربعة اشهر من يوم الجمعة بانك المتزوجة يوم الجمعة لانها تعينت اليللا من الاصل لما ذكرنا  
 وقد انعقد اليللا في حقها يوم الجمعة **باب الرجل يكون تحت حرة وامه**  
**باب ما اذا كان في الباب المتقدم الا ان احاط به هذا**  
 شهران الا بان احد من المورثين المضاف اليهما اليللا ائمة ومدة اليللا ائمة شهران ومدة اليللا الحرة  
 اربعة اشهر لان ذلك ينشئ على محلية النكاح لانه من اثار النكاح ومحلية النكاح في حق الائمة نصف  
 محلية النكاح في حق الحرة وهذا نصف القسم والعدة واذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن الله  
 اذا قال الرجل بحرة ائمة تحتها الله تعالى لا اقرب احدكما كان مولىا من احدتهما لان كل واحد منهما  
 محل اليللا وقد اضاف اليللا الى احدتهما متكررا وليس له ان يختار احدتهما لليللا قبل مضي المدة لما  
 ذكرنا في الباب المتقدم فلو مضى شهران بانك الائمة لزم مدة ايللاها شهران على ما مر وكان ينبغي  
 ان تعين الائمة لليللا من الاستدانة حقا باعتبار سبق المدة الا ان الانفصال عنه ما اشترنا اليه  
 في الباب المتقدم ان السبق لا يصلح للتعين ويزيد وضوحا فنقول الترجيح بالسبق لوقوع الطلاق  
 عند السبق وذلك بحمل الائمة على بقائها ائمة وعلى بقاها حرة على ما نص في الائمة  
 فيصير مدها اربعة اشهر او ثوب او يطلقها الزوج قبل مضي المدة فلا يتعين اليللا في الحال مع الاختيار  
 فاذا مضى شهران جبا او ان يزوج الحكم في حقها وفي محل الحال تعينت الطلاق بحكم اليللا السابق  
 وصار الزوج مولىا من الحرة لان اليمين قائمة ويعتبر مدها من حين بانك الائمة حتى لو مضت  
 اربعة اشهر من حين بانك الائمة بانك الحرة ايضا لان المراجعة زالت من حين بانك الائمة على ما  
 مر في الباب المتقدم ولو لم مضى شهران حتى مضت الائمة صارت مدها مثل مدة الحرة لان المصنف  
 وهو اللوح قد زال قبل تعين الحكم لليللا فاذا مضت اربعة اشهر من حين حلف طلقت احدتهما  
 واليه الخيبر كما لو كانتا حرتين وقت اليللا فلوانه لم يعق الائمة حتى مضى شهران بانك اليللا



ثم عتقت فزوجها فهو موك من احديهما لان اليمين قايمة وقد عاد الملك عليها فعاتلت المراجعة  
فان امضت اربعة اشهر منذ بانء الامة بالتطبيقه الاولي بانء الحرة الاولي يسبق مدتها على  
مدة المعتقة لان مدة المعتقة من حين الزوج وهي الحرة من حين بانء المعتقة بالايلا قبل  
ذلك فان امضت اربعة اشهر اخرى منذ تزوج المعتقة بانء بالايلا ايضا لان مدتها اعتبر  
من وقت نكاحها لا قبله واذا قال لامة وحرة تحت بنكاح والله تعالى لا اقرب احديكما كان  
مولىا من احديهما على ما مر فلوانه اشترى الامة بعد ذلك سقط اليلا عنها في حق الطلاق  
لانه فسك النكاح ولم يبق محلا للطلاق فتعبدت الحرة للايلا من الاصل كما لو كانت الامة  
لما تزوجها تقدم غير مرة فان عتقها ثم تزوجها كان مولىا من احديهما لان سقوط دوران  
الايلا بسقوط ملك النكاح لا بارتفاع اليمين فاذا عاد ملك النكاح عاد الدوران  
فان امضت اربعة اشهر منذ خلف بانء الحرة الاولي لان مدتها من ذلك الوقت فلو لم  
مض اربعة اشهر حتى بانء الحرة الاولي كان مولىا من المعتقة لوزال المراجعة ولحكمها لا  
تطلق بالايلا حتى مضى اربعة اشهر منذ تزوجها اخيرا لان مدتها تعتبر من ذلك الوقت  
لنسقوط الايلا عنها في حق الطلاق قبل ذلك فلو لم تشاركه الاصلية ولكن طلقها الزوج  
طلقة باينة وقد دخل بها فهو موك من احديهما غير عين ما دامت في العدة لا يبطل الايلا  
حقها وكان ينبغي ان يبطل قبل مضي المدة لان حكم الايلا هو الطلاق البائن والمبائة ليست  
محال الطلاق البائن ولهذا لو قال للمبائة من العدة انت باين لا يقع شيء اخر ولما نقول المبائة  
انما لا يلحقها البائن العدة اذا كان الوقوع بالانشاء في الحال لانه وصفتها بالبينونة وهو صادق  
في خبره فلا يقع شيء اخر فاما اذا كان اللفظ الموجب للبينونة سابقا على البينونة للحقها البائن  
والفقه في ذلك ما مر في الابواب المتقدمة ان العامل عند الشرط هو اللفظ الموجود حالة التخلير  
فيعتبر صحة اللفظ وقتئذ بالنظر الى تلك الحالة وهذا اللفظ حينها وجد ابانه المنكوحة  
لابانه المبائة نظير هذا اذا قال امراته انت باين ان خلت الدار ولولي به الطلاق ثم اباهما فخلت

الدار وهي في العدة طلقت طلقة اخرى عندنا خلافا للزفر والوجه فيه ما مر من المبائة محال الطلاق  
الايلا فلا يبطل الايلا في حقها فكان مولىا من احديهما منكر افاذ امضت اربعة اشهر  
من خلف بانء بتطبيقه اخرى وليتقبل المدة في حق المعتقة حتى لو مضت اربعة اشهر  
منذ فوت تطبيقه الايلا على الحرة بانء المعتقة بتطبيقه اخرى لما ذكرنا غير مرة ولو قال  
لامة وحرة تحت بنكاح والله تعالى لا اقرب احديكما لم يكن مولىا من الحرة الا او انواها  
لان الامة ليست محال الايلا في حق الطلاق فيصير كانه قال لامة ومنكوحته افا امضت  
اربعة اشهر فاحديكما طالق ولو قال ذلك لا يتعلق طلاق المنكوحة الا بالنية كذا هو فان  
اعتقها ثم تزوجها لم يكن مولىا ايضا لان المخبر صحة اللفظ حال وجودها على ما مر وهذا اللفظ  
لم ينعقد ايلا حال وجوده فصار كانه قال لا جنبتيه والله تعالى لا اقربك ثم تزوجها فان قرب  
احديهما يلزمه الكفارة لان انعقاد اليمين في حق الكفارة لا يتقرر الى ملك النكاح وبمثله  
لو قال والله تعالى لا اقرب واحدة منكما كان مولىا من الحرة كانه قال لكل واحدة منهما والله تعالى  
لا اقربك فيصح في الحرة ويلغو في الامة في حق الطلاق لان واحدة نكحت العموم ولما يدخل  
لفظ العموم فيقال لكل واحدة منهما فاذا كان قابلا للعموم وقد ذكر في محل النفي فيجوز خلاف  
قوله احديكما لانه لا يقبل العموم ولهذا لا يدخله لفظة العموم لا يقال لكل احديهما في متنا  
ولا احديهما غير عين دل على صحة الفرق بينهما انه لو قال لامرأتين له والله تعالى لا اقرب واحدة  
منكما كان مولىا منهما جميعا حتى لو مضت اربعة اشهر يانسا جميعا ولو قال والله تعالى لا اقرب احديكما  
كان مولىا من احديهما حتى لو مضت اربعة اشهر بانء احديهما واليه التخيير قال ولو قال  
لامرأتيه احديهما امة والاخرى حرة ان قربت احديكما فالأخرى علي كظهر امي فهو موك من احديهما  
لانه لا يمكن له قربان احديهما الا بظهار بلزمه في الاخرى فاذا مضى شهران بانء الامة  
لما قلنا من قبل ويبطل ايلا الحرة لانه كانت المنع وهو الظاهر كانه ان قربت الحرة لم يصير موكا  
من الامة باعتبار البينونة بالايلا والظهار اتما ينعقد التحريم الوطي وحرمة الوطي يثبت بالبينونة



وهذا يصح ظاهرا لمباينة دايلا ها ابتدا لانها لا تحرم الوطى بخلاف طلاق الايلا حين يقع بعد  
 الطلقة البائنة عاليا من قبل ان الطلاق لازالة كل المحلية اذا تم بلائها لا بمجرد تحريم الوطى  
 والمباينة محل للزك واللوكانا حزين فقال ان قربت احديكما فالأخرى على كظها امي فهو  
 مولد من احديهما لما مر فان مضت اربعة اشهر بانته احديهما بالايلا واليه التعيين فان لم يعين  
 الطلاق في احديهما حتى مضت اربعة اشهر اخرى لم يقع شيء لان المعلق بقربان هو الظاهر  
 ولاظهار بعد البيئونة فيمكنه قربان الاخرى بلاظهار في المباينة وكذلك لو عين في احديهما  
 ثم مضت اربعة اشهر لم يقع شيء لما ذكرنا ولو قال ان قربت في علي كظها امي كان هذا منزلة قوله  
 والله تعالى لا اقرب احديكما لان الكناية تنصرف الى الداخلة تحت الشرط فكان المعلق ظاهرا من  
 يقربها قال واذا قال لامرأته كلما جاي يوم فاحديكما طالق وقد دخل بها فاذا طلع الفجر طلقت  
 احديهما والزوج مخبر كانه قال عند طلوع الفجر احديكما طالق فلو عين احديهما ثم جاي يوم اخر  
 طلقت احديهما واليه اختيار ايضا ولا يقع الثانية على المعينة الاولى لان الخيار لما يعتبر لتعيين  
 محل الواقع والثاني لم يقع عند التعيين الاول وهذا لان اللفظ يصير كالمتجدد عند كل يوم فلم  
 يصير موجب للفظ مستوفى فلا يعمل بالتعيين وكان في الثاني اختيارا ان شاء او قوعه على الاولى وان شا  
 او قوعه على الاخرى قال واذا قال للرجل ان تسري جارية في حرة وتسراها لم يقع عندنا لان التعليق  
 انما يصح في الملك او مضافا الى الملك وسبب الملك سبب لم يوجد لان التسري ليس بسبب للملك  
 لانه عبارة عن تحصيل الجارية في البيت للوطى وبصير كانه قال ان طيت جارية وبأنت لها بيتا  
 وحصنتها فهي حرة ولو قال انك تسري جارية وفعل ما قلنا لا يقع كذا هذا ولو قال ان  
 اشتريت جارية فتسريتها فهي حرة فاشترى جارية وتسراها لم يقع لوجود الاضافة الى  
 سبب الملك ثم التسري عند اي خيفة بعد الله تحصيل الجارية وتسراها في البيت للوطى دون  
 الخروج والبروز طلب الولد عند ليس بشرط عند صاحب جيبه طلب الولد مع ذلك بشرط وهو  
 ان يطاها ولا يعمل طلبا للولد وقد عرف ذلك في موضع رجل قال لامرأته ان احديهما حرة

والاخرى امة ان قربت احديكما فالأخرى طالق فهو مولد من احديهما لانه لا يمكنه قربان احديهما الا  
 بطلاق الاخرى فاذا مضى شهران بانت الامة لما مر وتعينت الحرة الايلا في المستقبل لانه لا  
 يمكن قربان الحرة الا بطلاق الامة لان الامة ان خرجت من ان تكون محلا للطلاق الايلا في حال كنهها  
 ما دامت في الحرة فهي محل للطلاق الواقع باليمين السابق علي ما مر قبل هذا فاذا مضت اربعة  
 اشهر منذ بانته الامة والامة في العدة بانت الحرة بالايلا وان انقضت عدة الامة قبل ذلك  
 بطل الايلا عن الحرة لانه لا يلزمه بقربانها شيء لان الامة لم تنق محلا للطلاق المعلق بقربان  
 الحرة بعد العدة قال ان كانتا حزينتين لم تبين واحدة منهما حتى تضي اربعة اشهر لان مدة  
 ايلا الحرة ذلك وبافي المسئلة على ما ذكرنا ولو قال حرة وامة تحت ان قربت احديكما فاحديكما  
 طالق او قال في طالق او قال فواحدة منكما طالق فهذا والمسئلة الاولى سواء في النصول كلها  
 الا في فصل واحد وهو ان انقضت عدة الامة قبل مضى اربعة اشهر منذ بانته الامة  
 لا يبطل الايلا عن الحرة لان المعلق بقربان واحدة منهما طلاق واحدة منكدة فعدة الامة ان  
 انقضت بتعيين الحرة للطلاق وهي محل فلا يمكنه قربانها الا بطلاق ملزمه فيها وكان الايلا  
 قائما بخلاف الفصل الاول لان المعلق بطلاق صاحبتها وهي ليست محل لعد العدة ولو قال ان  
 قربت واحدة منكما فواحدة منكما طالق قضى شهران بانت الامة كما مر وان مضى شهران  
 بعد ذلك بانت الحرة ايضا سواء كانت الامة في العدة او لم تكن لانه آتى ههنا جميعا على ما  
 مر انه ذكر الواحدة في محل النفي منكدة وهي قابلة للجموع فيصير موليا منهما جميعا للذن مدة  
 احديهما اقصر ومدة الاخرى اطول فيبين كل واحدة عند مضى مدتها هذا اذا علق بقربان  
 الطلاق فلو علق به الظاهر ففي قوله ان قربت احديكما فالأخرى على كظها امي فاجواب  
 فيه كاجواب في الطلاق لا في فصل واحد وهذا ان مجرد وقوع البيئونة على الامة يبطل  
 الايلا في حرة لانه لم تنق محلا للظهار والمعلق بقربان الحرة ظاهرا الامة بخلاف الطلاق  
 على ما مر انها بعد البيئونة محل للطلاق باليمين لا بنق واما ما قال ان قربت احديكما فاحديكما



علي يظهر اي او قال ان قربت واحدة منك فواحدة منك علي كظهر اي في حق الاعتقاد لا تختلف ولا يبطل الا بطلان الحجة سواء كانت الامة معتدة او لم تكن وان كان في حق المدعي تختلف لان المعلق بقربان واحدة منهما ظاهر واحد منك علي ما مر قال محمد بن ابي اوفى الطلاق علي ايما شئت وادفع الظهار علي ايما شئت فان وقع الظهار علي الامة فهو مظاهر منها مثل ظهاره من كرهه وكان غرضه من هذا ان تبين ان الظهار يصح من الامة المنكوحه ولا يصح من غير المنكوحه له **باب الحنف في اليمين واليمين استعانة على**

**فلازم او علي البعض والباقي** ان النذر اني ذكر عقيب الخطاب يجعل مولدا له ولا يكون فاصلا بين الخطاب وبين ما يعقبه من الكلام لان الخطاب والنذر اكلهما للاعلام والتفهم الا ان الخطاب يقع من النذر لان النذر يكون بذكر الاسم لقوله يا زيد وباعه وهذا لا يقطع شركة الغير كحاز ان يكون غيره مسمى به والخطاب يكون بالكاف والتاوانه يقطع شركة الغير اذا ثبت هذا فنقول لا قوي يستقيم الا في جعلنا نداء له والادبي يستقيم الا في جعلنا نداء له فجعل الخطاب فاصلا بين النذر والكلام ولا يجعل النذر فاصلا بين الخطاب والكلام وسواء في ذلك النذر المضاف لقوله يا زيد بن عمرو والنذر المفرد لقوله يا زيد

بالشرط لا يوجب الحد لانه ان يعقد موجبا في الحال او عند الشرط وجبه الى الاول لان المعلق بالشرط ليس بسبب الحال عندنا الا وجبه الى الثاني لان دخول الدار لا يثير له فيما يجزيه الحد وهو كقول العار بالمقدوف فان غير الراي لا يتصور ان يكون زانيا بدخول الدار اذا عرفنا هذا فنقول قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل لامرأته انت طالق يارانية ان دخلت الدار يتعلق الطلاق بدخول الدار ولا يلزمه حد لان الحد اما يتعلق الطلاق فلان النذر لا يجعل فاصلا بين الشرط والحز علي ما مر وما عتق الحد واللحان فلان التقذوف صار معلقا بالشرط معني انه يتعلق ما قبله وهو الطلاق من المحال ان يتعلق الطلاق بالشرط المتأخرا ذكره ولا يتعلق ما بعده لانه يصير فاصلا بين الحز والشرط فان قيل التقذوف لا يتصور تعليق بالشرط فكيف يتعلق فلان لا يصح تعليق بالشرط حتى يحد الاثرين

وهو لو جرد عن وجود الشرط ما يصح تعليقه بالشرط في حق الاثر الاخر وهو انعدامه قبل الشرط فيجعل كانه لم يتكلم به قبل الشرط وهذا يمنع الحد واللحان كما اذا علق بالشرط لفظا هذا وجهه ما ذكر في الكتاب وروي بحجاجة عن محمد انه يصير ملاعنا المحال ويتعلق الطلاق بالشرط لان الطلاق قبل التعليق بالشرط دون اللعان وروي عن اي يوسف انه قال ينتج الطلاق بصير ملاعنا لانه تعلق بين الشرط والطلاق كالم تمام وانه مما لا يتعلق بالشرط والى هذا قال السيد الامام الاجل الشهيد رحمه الله وهو اختيار والدي محمد لله وكذلك اذا قال انت طالق يارانية ثبت الزانية ان شاء الله لم يلزمه شيء لما ذكرنا ان النذر المضاف والمفرد سواء في ان لا يجعل فاصلا فاستشهد محمد رحمه الله علي ان النذر اعقب الخطاب فاصلا مسئلة وهي انه لو قال ان كلمت انسانا فامراته طالق بافلان لم يكن قوله بافلان حكما منه حتي لا تطلق ولو استثنى بعد كان صحيحا ولو لم يكن النذر كذا للخطاب فثبت قال السيد الامام رحمه الله وهذا الشكل الاول ولو يارانية انت طالق ان دخلت الدار فهو قاذف المحال ويلزمه اللعان ويتعلق الطلاق بالدخول لان الخطاب جعل فاصلا بين النذر والشرط فصار قاذفا في الحال علي ما مر والادبي انه لو قال انت طالق ثلثا ان دخلت الدار لم يقع شيء للحال ولو قال يا طالق انت طالق ثلثا ان دخلت الدار وقوت واحدة للحال فعلق الباقي بالدخول والعقود فيه ما بيننا

**باب في الاما**

ان اتلاف مال الغير سبب لرجوب الضمان وقد عرفنا موضوعه غير ان اتلاف علي نوعين حقيقي كالقتل والكسر والحرق وغيرها وحكمي كالغصب ونحوه والكل من سببه الضمان علي السواء لان المعنى الراعي الى ايجاب الضمان تفويت قدرة الانتفاع علي المال او اخراج العين من ان يكون مستغفابه في حقه وقد عرفنا تمامه في موضوعه والمشبهه نوع اتلاف في حق المشهود عليه لانه محرج العين من كونه مستغفابه في حقه كالغصب سواء فرقته لان اتلاف المال من يد المدعي بعد الشهادة التي اتصل به القضا غير ممكن فاذا ان يكون سببا للضمان ولا يقال بان اتلاف حصل من القاضي لانه لو لا القضا لما تلف المال علي المشهود عليه لانا نقول فعل



القاضي سلب اليشهاده لانه بصير كما لم يحكم من جهتهم لان فعل الشهود مؤثر في اثبات الحق  
 واظهاره في نفسه وفعل القاضي ايضا مؤثر لان مواخذة الشهود اولى من القاضي لانهم خباة  
 والقاضي معذور **بحرف اخر** ان شهود السبب وشهود الشرط اذا رجعوا فالضمان على  
 شهود السبب لان التلف يضاف الي السبب لا الي الشرط اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن محمد بن  
 اذا شهد شاهدان على رجل انه قال لعده ان دخلت الدار فانت خرد وشهد اخر ان انه دخل فقصي  
 القاضي بالحق ثم رجعوا فالضمان على شهود التعليق لان الكثرة عقد الشرط مضافة الي التعليق  
 فكانت الشهادة على سبب التلف قال وكذا لو شهد شاهدان انه قال لامرأته ان دخلت  
 الدار فانت طالق وشهد اخر انهما دخلتا والمراة غير مدخولة ثم رجعوا غريم الزوج نصف  
 المهر ويرجع على الشهود وكان ينبغي ان لا يضمن الشهود لانهم ما اتلفوا شيئا بل اسقطوا شيئا  
 عن الزوج لان كل المهر كان واجبا عليه قبل الطلاق قبل الدخول سقطت منه الصنة  
 لانه وجب عليه شيئا لانهم لم يقولوا ان كل المهر ان كان واجبا للمهر بعرض السموط  
 بوجه المرأة وتقبلها من الزوج فتم بالشهادة اذ قروا ومنعوا من السقوط وفي المناكحة بآثار  
 الحجاب فالحق باصل الحجاب في حق الضمان لان في هذا الوجه نوع بطرقان المرأة اذا كانت  
 لها على رجل الفدية لم يجعل شاهدان على انه معجل واستوفى المرأة ثم ارتدت وكنت  
 بلا حجب وسببت واسلمت ثم ان الشهود رجعوا لا يضمنون وهذا الذي على سرف السموط  
 فانه لو كان موجبا لكان مستطابا زناوها فاما اذراه لشيها دتاما ومع ذلك لم يضمنوا والوجه  
 الصحيح ان الفرقه فتبع العقد قبل الدخول بما لانه يصلح البذل الى العاقرين سلمها كان ينبغي  
 ان لا يعب على الزوج شي في الطلاق قبل الدخول لان الشرع قضى بنصف المهر على الزوج اذا كانت  
 الفرقه من جهته فتم اذا شهدوا على الفرقه من جهته فقد ابتوا سبب الرجوع فكانوا  
 متولين في حق الضمان قال ولو شهد شاهدان انه امرأته ان تطلق نفسها وشهد  
 احدان انها طلق نفسها ثم رجعوا فالضمان على شهود الطلاق لانهم ثبتوا السبب

هو الطلاق والتفويض من جملة الزوج شرط لكونه سببا لنزول منزلة التعليق بدخول الدار في ان  
 الدخول في الدار شرط والتعليق سبب قال وعلي هذا اذا شهد شاهدان ان فلانا جالس على  
 عده بيد فلان وشهد اخر ان انه اعتق ثم رجعوا فالضمان على شاهدي الحثاق لا على شاهدي  
 التفويض لما ذكرنا قال واذا شهد شاهدان ان فلانا امرأته ان يعلق طلاق امرأته بدخول  
 بدخول الدار وشهد اخر ان انه علق وشهد اخر انهما دخلتا الدار ثم رجعوا فالضمان على الذين  
 شهدوا وعلى انه علق طلاقها بالدخول لان شهود التفويض شهدوا على الشرط وكذا يضمنون الدخول  
 وشهود التعليق شهدوا على السبب على ما مر **باب اليمين في طلاق**

**عقد وغدر السنة اصل الباب** ان الطلاق المضاف الي وقت لا ينزل قبل وجود  
 ذلك الوقت وقد ذكرنا غير مرة فاما اذا وصف الطلاق بصفة لا ينتظر الي وجود تلك الصفة  
 لان الصفة تقتضي وجود الموصوف لا تاخيرها الا اذا كان وصفا لا يتصور اتصاف الطلاق  
 الا بالاضافة الي وقت جليل يدرج الاضافة الي ذلك الوقت ضرورة هذا اذا لم يتصور اتصاف  
 الطلاق بتلك الصفة بدون ذلك الوقت اما اذا كان يتصف به لكن بصفة نقصان وكما له  
 يقع على ذلك الوقت لا ينتظر الي وجود ذلك الوقت لانه جليل لا ضرورة الي اذراج الاضافة  
 وانه امر ضروري ثم الصفة اذا انحلت بين الطلاق وبين الشرط ان كان صفة يصلح للطلاق  
 دون المرأة فجعل صفة المطلق لا يمنع تعلقه بالشرط وان كانت تصلح للمرأة دون الطلاق  
 فجعل صفة لها ولا يمنع تعلق الطلاق بالشرط لان المرأة معينة والصفة في المعين لغو وخيل  
 للمغويين كجزا والشرط يمنع التعليق فاما الطلاق فهو غائب فلا يكون كوصف له لغوا  
 فلا يمنع التعليق هذا اذا كان الوصف يصلح لاحدهما فاما اذا كان يصلح لهما فايهما كان اقرب  
 اليه يجعل وصفا له فان كان المذكور احدهما لا غير جعل وصفا له لان غير المذكور لو ثبت  
 بتساوق وصفا للمذكور الى المذكور اول **باب** ان كلمة في النظر الا اذا دخل  
 بها لا يصلح طرفا فيجعل على الشرط وقد ذكرنا في الربواب المتقدمة اذا عرفنا هذا نقول



قال محمد بن محمد الله اذا قال الرجل لامرأته انت طالق تطليقة للسنة وهي كايض يوم قال ذلك او في طهر  
 جامعها فيه لا يقع شيء حتى تطهر من حيضها وعمله لو قال انت طالق تطليقة سنة يقع  
 الطلاق للحال وعلى الرجعة ووجه الفرق ان في الفصل الاول ادخل الهم في السنة وهي للوقت  
 في مثل هذا الموضع كما في قوله تعالى اقم الصلوة لذلك انتم في وقت دخول الشمس فصار  
 معناه انت طالق لو في السنة ووقت الطلاق السني ظهر له جامعها فيه فثبتت الاضافة  
 اليه ضرورة وفي الفصل الثاني وصف الطلاق الواقع بكونه سنيا والواقع في الحال بوصف بكونه  
 سنيا في الجملة لضرورة الى ادراج الاضافة الى الطهر على ما ذكرنا في اصل الباب فيقع للحال  
 ولو قال انت طالق عدل الطلاق او اجل الطلاق او احسن الطلاق يقع واحدة حين ظهر  
 من حيضها ولو قال انت طالق تطليقة حسنة او عدله او جميلة تقع ساعة تكلم به  
 ووجه الفرق ان في الفصل الاول وصف الطلاق بالمبالغة في الحسن والجمال والعدالة  
 بادخال الفا التفصيل فيه وذلك بوجود الجمال كمال هذه الاوصاف بكونه سنيا من  
 حيث لا يقع والوقوع جميعا وذا يقتضي الاضافة الى وقت الطهر وفي الفصل الثاني  
 وصفه بالعدالة والحسن والجمال واصل هذه الاوصاف ثبتت بكونها سنيا من حيث الوقوع  
 وان كان بوصف نقصان فلا ضرورة الى ادراج الاضافة الى الوقت الا اذا عني شيء  
 من ذلك غير ذلك في حين ينظر ان كان فيه تشديد على نفسه بصدوق ديانة وقضا والا  
 يصدق ديانة لقضا ولو قال انت طالق تطليقة حسنة في دخول الدار او تطليقة  
 قوية في بطنك او قال تطليقة شديدة في ضربك او معتدلة في قيامك او طريفة  
 في لقائك حتى يوجد هذه الشرايط ولو قال انت طالق حسنة في دخول الدار الى  
 آخر ما ذكرنا من لفظه التطليقة تطلق للحال ووجه الفرق ان حرف في ما دخل  
 على ما لا يصلح ظرفا فيكون شرطا الا ان هذه الاوصاف تصلح وصفا للمراة والطلاق  
 جميعا في الفصل الاول جعلناه وصفا للطلاق لانه اقرب اليه فلا يصير فاصلا بين

الطلاق وبين الشرط فيتعلق به وفي الفصل الثاني جعلناه وصفا للمراة لان المذكور هي المراة  
 دون الطلاق فكان الغوا دخول بين الطلاق وبين الشرط فيمنع التعليق بالشرط لم يقع للحال  
 ولو قال انت طالق سنة في دخول الدار او عدلة او بآية يتعلق الطلاق بوجود الشرط  
 وان لم يكن الطلاق مذكورا لانه لا يصلح وصفا للمراة لانه ذكر الوصف مقرونا بها  
 الثانية والمراة لا تنصف بها الثانية فان المراة والرجل في هذا سواء فصار رجل  
 عدل وبآية وامراة عدل وبآية ولا يقال عدلة وبآية الا ان هذا يستقيم في العدة والباينة  
 اما لا يستقيم في السنة لان المراة توصف بها الثانية يقال امراة سنة فلا بد في ذلك  
 من معنى آخر فيقول هذا الوصف لا يتعلق له بالدخول فانها اذا لم تكن سنة لا يصير سنة  
 بالدخول فلا يصلح وصفا لها لانه وصفها به حالة الدخول فجعلناه وصفا للطلاق  
 بخلاف ما تقدم من الاوصاف لان لها تعلقا بالدخول في الجملة فان المراة قد يكون ظرفة  
 في الدخول او جميلة وقوية في فعل الدخول فان من النساء من لا يكون احسن والجمال صفة لذاتهن  
 واما بلون صفة لا فعلها فنصير موصوفة عند الفعل لا قبل ذلك والله تعالى اعلم

وما يقع على

ان صرف اللفظ الى الحقيقة اول من الحجاز الا اذا تعذر وقد مر هذا والري يخرج عليه مسائل  
 البابان اليمين اذا اضيف الى عين ما كول يتناول عينه لا ما يتولد منه لانه يمكن العمل بحقيقة  
 فلا يجعل حجازا عما يتولد منه ومتى اضيف الى عين غير ما كول يتناول المتولد منه لا عينه  
 لانه تعذر حمله على الحقيقة وامكن حمله على حجازا عن المتولد منه باعتبار الجزئية والمجاورة  
 اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن محمد الله اذا حلف الرجل لا ياكل من هذه الخلة او من هذا الكرم  
 فاكل من ثمر الخلة او طلعها او لبسها او من الدرس الذي سبل منها ومن عنب الكرم  
 وزبيبها او العصير الذي يخرج من عينها خفف وعمله لو حلف لا ياكل من هذه الشاة  
 فاكل من زبدتها او لبنها لا خفف والفرق ما ذكرنا ان في الفصل الاول اضاف اليمين الى عين



غير ما كُول فانصرف الى ما يتولد منه وفي الثاني اضاف الى غير ما كُول فانصرف الى عينيه في المسئلة الاولى  
لو اكل من عين النخلة لا حنث لان هذه حقيقة مجزئة ولو حلف لا ياكل من هذا العنب فاكل من  
عصيره او زبيب لم يحنث لان عينه ما كُول وكذلك لو عقد اليمين على الرطب بعينه فاكل من ثمره  
او بشره لا حنث لان عينه ما كُول وصفة الرطوبة ذاعية الى اليمين وكذلك لو عقد مينة  
على لبن بعينه فاكل من ثمره او سمنه او من شيرازه لا حنث لما ذكرنا ولو حلف لا ياكل من هذه  
النخلة فاكل من ناطف اخذ من ثمره او بنيه لا حنث ولو اكل من عصيره او بشره حنث لان الناطف  
انما ينعد بعلاج ولا يخرج من الثمر وكري البنيذ فكان هذا غير المتولد منه لعينه بخلاف  
الدبس والعصير لان الدبس انتم لما يسيل من الرطب من غير عصر والعصير اسم لما يعصر  
منه وكان هذا غير ما تولد منه وكذلك لو حلف لا ياكل من هذا الكم فشرب من لبنه اخذ من  
عينه لما قلنا **باب**

**اصل الباب** ان اسم الجنس يتناول الانواع واسم النوع لا يتناول الجنس لان الجنس اسم يحتاج  
الى معرفة اسم الاجناس والانواع وقول محمد بن محمد الله حجة في هذا الباب لانه امام في الفقه  
واللغة جميعا وقد اجاب ابو عبيد في كتابه بقول محمد في كثير من المواضع اذا عرفنا هذا نقول  
قال محمد بن محمد الله اذا حلف الرجل لا ياكل لحم دجاج فاكل لحم ديك حنث لانه اسم جنس يتناول  
الذكر والانثى دل عليه قول الشاعر  
والذي يوقظ النائم صوت الديك لا صوت الرجاء  
لما مررت بدير هناد فني صوت الرجاء  
ولو ادعى حجة لم يحنث لانه اسم الانثى والابل والبعير والجور اسم جنس يتناول  
الذكر والانثى والعري وغيره حتى لو حلف لا ياكل لحم ابل او لحم بعير او جور فاكل لحم  
ناقة بحية او عرنية حنث فاما الناقة اسم خاص لانثى من الابل ولا يتناول العري بل  
هو اسم الانثى من ابل البعير والبقير اسم عام فيتنال الذكر والانثى وكذلك البقرة وكل اسم قرن  
بالها للاثان الشاة والبقرة والبقرة اما الشاة والبقرة فانه يقال فلان مملوك كذا

وكذا شاة وبخلة وان كان الزكور مختلطة بالاثان واما البقرة فلقوله تبارك وتعالى  
ان الله يامركم ان تدخوا بقره كان ذكرا وفي الآية ما يدل عليه وهو قوله تبارك وتعالى لا اول  
تدخوا الارض ولا تسقي الحنث مسلمة وهذه صفة الثيران ولو حلف لا ياكل لحم شاة فاكل  
لحم نعجة او كبش او ابرك بخلة فركب ذلك او انثى حنث لما مر فاما النعجة خاصة التي  
من الشاة والكبش اسم للذكور منها فلا يتناول احدهما صاحبة فاما البقرة الجاموس جنسان مختلفان  
في حق اليمين حتى لو حلف لا ياكل لحم الجاموس لا حنث فارق بين اليمين والوكالة وبين الزكوة فان  
الشرع جعلهما جنسا واحدا في حق الزكوة حتى يدخل الجاموس تحت اسم البقرة في باب الزكوة  
ولا يدخل في الوكالة واليمين ووجه ذلك ان بينهما مجانسة ومثابرة من وجه لا من كل  
وجه والزكوة عبادة محتاط في اجابها فاحتقنا الثابت من وجه بالثابت من كل وجه  
احتياط في حقها فاما الايمان والوكالة تبني على العرف واسم البقرة في العرف لا ينطلق  
على الجاموس واما الكيد فهو اسم جنس يقع على العري والعجمي وانه يتناول الذكر والانثى  
جميعا فدخل فيه البراذيل والافراس والرمال والبردون اسم خاص للخيول لكنه يتناول الذكر  
والانثى في اليمين في الركوب والاكل حتى لو حلف لا يركب برذونا فركب فرسا عربيا لا حنث  
ولو ركب برذونة حنث لما ذكرنا فاما الحمار فهو اسم جنس يتناول الذكر والانثى والاثان  
اسم خاص للانثى منه هذا هو الحقيقة فلو انه عني في شيء من هذا غير ما ذكرنا ان كان فيه  
تشديد الامر على نفسه صدق ديانة وقضا وان كان فيه تخفيف الامر على صدق ديانة لا قضا

**الحديث**  
ان اللفظ المطلق يتفيد دلالة الحال والعصر واذا تعدت الدلالة الموجبة للتقييد بحري على  
اطلاقه ان عرض الحال لم يعتبر في الباب واما يمكن اعتبار عرضه باجرا  
عينه على العرف لان الظاهر ان عرضه المتعارف هذا المعنى يقولنا ان معنى الايمان على العرف  
اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن محمد الله اذا قال الرجل عدى حر ان ضرب فلانا او قال انكلم فلانا



او دخل علي فلان او جامع فلانة او قبلها ففعل هذه الاعمال بعد موته لا تحت وعنده لوقال  
عنده حوران حمل فلانا او غسل راسه او وضاه او مشه ففعل بعد موته او حالة الحيوة تحت  
والفرق ان في الفصل الاول وجد ما يوجب التقيد بالحيوة لان معنى الضرب هو الالم ومحل  
الحكي ومعني الكالم هو التقييد ومعني الدخول عليه هو الزيارة والاسترضاء ومعني الجماع  
قضا الشهوة ومعني القبلة التلذذ والتمتع وكل ذلك يتحقق في الحيوة دون الميت وفي الفصل  
الاخر لم يجد التقيد بالحيوة لان معنى هذه الاعمال يتحقق بعد الموت كما يتحقق قبل الموت  
والميت محتاج الى هذه الاعمال فانه يحتاج الى الغسل والوضوء للصلاة عليه والكل للدفن  
ولا يتقيد بحالة الحيوة

**ما يصدق المرأة فيه على الحيض**

**تصدق اصلها** ان المرأة امينة في الاخبار عما في رحمها لقوله تعالى ولا يحل لهن ان يكتمن  
ما خلق الله في ارحامهن فهذا يجري مجرى الامر بالاظهار فايدته القبول فاذا اخبرت يقبل  
خبرها الا اذا كانت كالة الراهنه مكذبة لها فينبذ لا يقبل لتمكن التهمة في خبرها مثاله  
الوصي اذا قال بعد بلوغ الصبي او بعد موته انفق عليه كذا في كالة الحيوة والصبي من  
ما لا يصدق لان كالة الراهنه مكذبة فكذا هذا اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن محمد بن ابي  
قال الرجل امراته اذا حصلت حيضة فانت طالق فمكثت عشرة ايام ثم قالت حصلت وطهرت  
تصدق ووقع الطلاق لان شرطه الحيضة الكاملة وذلك بوجود الطهر وقد ثبت ذلك  
خبرها لانها امينة وكالة الراهنه لا يكرها ولو كانت حصلت وطهرت ثم حصلت كرها  
الزوج لا تصدق لانها حايض في كالة كانت كالة مكذبة لها ولو قال لها اذا حصلت فانت  
طالق فقالت بعد خمسة ايام حصلت تصدق ويقع الطلاق لانه معلق باصل الحيض وقد اخبر  
بذلك كالة لا يكرها ولو اخبرت بانكحض بعد ما طهرت وكرها الزوج لا تصدق لان كالة يكرها

**ما يصدق الرجل فيه على الحيض**

ان كلمة او متى دخلت بين الشيئين في النفي كان المراد

منه الجمع وهو منزلة الواو قال الله تعالى ولا تطلع منهم اثما او كفوا معناه وكفوا الاجماعا  
ان النبي عن طاعاتها جميعا والنفقة في ذلك ان كلمة او يتناول النكرة والنكرة في موضع  
النفي تعم على ما ذكرناه غير مرة ولكن انما يحمل كلمة او على العموم اذا لم يوجد التخصيص  
على التخصيص فاما اذا وجد يحمل بالخص وحرف **ل** ان المشار اليه يحرف بالاشارة  
لا بالوصف لان الاشارة ابلغ في التعريف من الوصف لانها قاطعة للشركة دون الوصف ولما  
الغايب يعرف بالوصف لتعذر الاشارة اليه وحرف **ل** ان المستثنى من جنس  
المستثنى منه وقدم هذا غير مرة اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن محمد بن ابي  
والله تعالى لا اكلم احدا الا فلانا او فلانا دخل تحت الاستثناء حتى لو قالهما لا تحت وكان ينبغي  
ان يتناول الاستثناء احدهما او كلاهما لان هذا استثناء من النفي والاستثناء من النفي اثبات فكانت  
هذه نكرة في الاثبات فتخص الا ان نقول الاستثناء في وضعه للنفي اعني في المذكور في  
المستثنى منه ونفي التكلم به في المستثنى الا اننا اعطيناه حكم الاثبات اذا كان من النفي  
وحكم النفي اذا كان من الاثبات ضرورة المصادقة بين المستثنى والمستثنى منه فيبقى  
النفي والمنع في وضعه فكانت هذه نكرة في النفي فتعم دل عليه قوله تبارك وتعالى ولا  
يبدن رسلهم الا بالبعولتين او اياتهن الآية فهذا استثناء من النفي وذكر بكلمة او مع  
هذا حل ابدال الزينة لكل المذكورين لما ذكرنا هذا وذكرنا لوقال الرجل امراته او بصر يا بصير  
الكوفي والبصري مستثنى لما ذكرنا هذا فثبت هنا عموم لغيره حتى يتناول جميع حال  
الكرهة والبصرة لانها نكرة موضوعة بصفة فتعم لعموم الصفة على ما تكرر ذكرنا اذا قال والله تعالى  
لا اكلم طاعنا الا كما او خيرا اصاب اللحم والجزء مستثنى لما ذكرنا هذا اذا قال لا ابيع له شيئا له  
والله تعالى لا اقرب نسائي الا فلانة او فلانة يصير مولى من الما قبل لما ذكرنا ولو استثنى المثلث  
بكلمة او يصير مولى من راحة لما ذكرنا انه يجري مجرى الواو كانه قال الا فلانة وقلنا انه لا يستثنى  
محمد بن محمد بن الله فقال لا اقرب نسائي الا فلانة او فلانة كان له ان يزوج بامرأة الا كوفية كان له ان يزوج بامرأة



كوفيات لان المستثنى مكرر موصوفة على ما مر ولو قال والله تعالى لا اربك دابة الا بغلا كان له  
ان يربك من البغال ما شاء لان معناه لا اربك دابة في كل وقت استثنى مكررا اودابة موصوفة  
بكونه بغلا فيعم مجموع الصفة ولو قال والله تعالى لا اكل عباد من عبيد فلان الافلانا او فلانا كان  
له ان يكلمهما جميعا لما ذكرنا ولو قال والله تعالى اكل اكل من الناس الا احد هذين الرجلين  
دخل في الاستثناء احدهما لا فلانما حتى لو كلمهما جميعا محنته وتلك اذا قال واحدا من  
هذين الرجلين لان التخصيص على الواحدة يمنع العموم الثابت بعصية الكوفة في النفي والعموم  
الثابت باعتبار الوصف ولو قال الا احد رجلين كوفي او بصري دخلا جميعا حتى لو كلمهما  
جميعا لا محنته وجه الفرق بينه وبين ما تقدم ان قوله احد رجلين غير مستقل بنفسه  
بل هو محمل محتاج الى الوصف والبيان فاذا وصف بكونه كوفيا او بصريا يتعلق الحكم بالوصف  
يتعمم لعمومه فصار قوله رجلا فصلا في حق تعلق الحكم به وبصر كانه قال الا كوفيا او  
بصريا وفي قوله احد هذين الرجلين فالكلام صحيح لانه وجد التعريف بالاشارة فلا يعتبر الوصف  
وقد نص على التخصيص ولو قال والله تعالى لا اكل احدا الا رجلا واحدا من اهل الكوفة فكل  
رجل من اهل الكوفة محنت لانه نص على التخصيص ولو قال الا رجلا من اهل الكوفة ولم  
يتلوا احدا له ان يكلم جميع رجال الكوفة باعتبار عموم الوصف او محمد بن محمد بن مسابر  
بيان ان كلمة او في النفي مجرى الواو فقال اذا قال الرجل يربك فلان اي من كل شيء  
لي قبله الا الدراهم او الدراهم كان له ان يطالبه ويدعي عليه الدراهم والدنانير جميعا  
وكذلك لو قال قد يربك اي من كل شيء الا ما في هذا الصك او في هذا الصك كان له ان يدعي  
ما في احد الصكين لانه نص على التخصيص ومثله لو قال الا احد المائتين الدراهم او الدراهم  
كان المستثنى كل المائتين لان قوله احد المائتين محمل فاذا اوصفه وفسره بالدراهم او الدراهم يعتبر  
الوصف وبصر كانه قال الا الدراهم او الدراهم على ما ذكرنا في نظيره فكذا هذا والله تعالى اعلم

من الاماكن في المصنف

ان الشرط الوارد مجورا ان يجعل شرطا في ايمان كثيرة لان الشرط علم ولا تضيق بكونه علما **حرف آخر**  
ان اليمين تكدر بشرط اعتقاده وقدره هذا **حرف آخر** ان المعلق بالشرطين لا ينزل الا عند  
وجودهما والمعلق باحد الشرطين ينزل عند احدهما والمعلق بشرط واحد لا ينزل الا عند كمال الشرط  
اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن محمد بن محمد بن محمد اذا نكح الرجل امرأة ولم يدخلها فقال كل امرأة في كل ليلة  
اتزوجها الي ثلث سنين فني طلق ان دخلت الدار فتزوج امرأة اخرى وطلقها ثم تزوجها ثم دخل  
الدار قبل الوقت الذي وقت طلق التي كانت عدة تطلقين بدخول الدار وبانت ثلث طلق  
الاخرى تطليقة واحدة بدخول الدار وبانت بتطليقتين لان التي كانت عدة اعتقدت في  
حقها عينا ان احدهما في الملك بقوله كل امرأة في الاخرى مضافة الى الملك بقوله كل امرأة  
اتزوجها لانها دخلت في هذا القول ايضا وقد جعل شرطها وهو الدخول فيتم بكار واحد  
من اليمينتين عليها تطليقة وقد كان طلقها الزوج قبل ذلك واحدة فبين ثلث واما القول  
اعتقدت في حقها عينا واحدة مضافة الى الزوج ولا يعتد بالتزوج الثاني عليها عينا لعمري  
لانها ما اعتقد ببلغة التكرار فاذا وجد الدخول يقع عليها تطليقة واحدة وقد كان  
طلقها الزوج واحدة فبين ثلثين قال المسئلة محالها لو طلقها ولم يتزوجها حتى دخل الدار  
ثم تزوجها بعد ذلك تطلق التي كانت عدة تطليقة اخرى بالدخول لا تطلق التي تزوجها لانه  
لما دخل الدار اضد عينا المون في حق التي كانت في ملكه وعين التزوج في حق التي تزوجها ايضا  
لا الى جزاء الوجوه الشرط في غير الملك وبدخول الدار اعتقدت في حق التي كانت عدة عينا لعمري  
لانها كانت مضافة الى الملك لم يعتد في حقها مرة حتى يحل بالشرط فاذا وجد الدخول قبل  
ذلك اصل قال لها عند الدخول ان تزوجك فانت طالق فاذا تزوجها يقع فالحاصل ان الدخول  
اذا وجد قبل التزوج في المدة المضروبة هذه اليمين يكون شرطا لان اعتقاد اليمين واذا وجد بعد  
يكون شرطا لان العمل باليمين حتى التي كانت في ملكه وجد قبل التزوج المضاف اليه الطلاق  
وفي حق الاخرى بعد التزوج المضاف اليه الطلاق وقد اشرنا الى فقر هذا الكلام في الابواب



المتقدمة في كل امرأة تزوجها في ثلاثين سنة في طالق ان كملت فلا انا لو كملته ثم تزوج بحث  
 بنفس الزوج واذا لم يكلم حتى تزوج لا حث بنفس الزوج ما لم يكلمه فكذا هذا والسلف في باب  
 ما يقع الطلاق في التزوج في المواثيق هذا اذا لم يكن اليمين بلفظة مقتضية للتكرار فاما  
 اذا كانت بلفظة مقتضية للتكرار بان قال كل امرأة في او كمل تزوجت امرأة الي ثلاثين سنة في طالق  
 ان دخلت الدار وطلقتها ثم تزوجها ثم دخل الدار طلق كل واحدة فتبين بدخول الدار وتبين ثلث  
 مع الطلقة الاولى لان اليمين معقودة بكلمة كمل فيصير كأنه قال عند كل تزوج ان دخلت الدار  
 فانت طالق فاذا وجد الدخول جعل شرطا بينهما جميعا وان دخل الدار قبل التزوج ثم تزوجها في  
 المرة وقعت على كل واحدة منهما طلقة بدخول الدار لانه لما دخل فقد انحلت باليمين الاولى الى جزاء  
 في حقها فاذا تزوجها بعد ذلك انعقدت في حق كل واحدة منهما يمين اخرى وقد وجد الدخول  
 قبله فوقع على كل واحدة منهما طلقة بالدخول فتبين كل واحدة منهما بتطبيق تين طلقة بالتطبيقين  
 وطلقة بالتعليق ولو قال كمل تزوجت امرأة في طالق ان دخلت الدار فتزوج امرأته وبانت منه  
 بالوادة ثم تزوجها ثم دخل الدار بين ثلاث طلقات لان اليمين معقودة بكلمة كمل فيصير عند كل تزوج  
 قابلا ان دخلت الدار فانت طالق فاذا دخل مرة جعل شرطا في اليمين كلها وعنده لو قال كمل تزوجت  
 امرأة فدخلت الدار في طالق فتزوجها ثلاث مرات على ما مضى ثم دخل الدار يقع طلقة واحدة  
 لانه جعل شرطا كالزوج وكانا شرطا واحدا الرجوع وحرف العطف بينهما فلا يتكرر التكرار بهما  
 جميعا حتى لو دخل مرة اخرى طلق اخرى فاذا دخلت فالثالث طلق ثالثا ولو قال كل امرأة تزوجها  
 في طالق ان دخلت الدار فتزوج امرأته ولم يدخل بها حتى بانته منه مترين غير طلاق ثم تزوجها  
 ثم دخل الدار لا يقع الا طلقة واحدة وذلك لو قال كل امرأة تزوجها فدخلت الدار في طالق فترجع  
 المرأة ثلاث مرات على ما مضى ودخل الدار بعد ذلك مرة او مترين او ثلاث مرات لا يقع الا طلقة  
 واحدة لان اليمين عقدت بلفظة كل لا بلفظة كل ما وانما تقع الاسم دون الفعل والدرام الى الفصل

في كل امرأة تزوجها في ثلاثين سنة في طالق ان كملت فلا انا لو كملته ثم تزوج بحث

**باب**

ان اليمين متى عقدت على شرط موصوف بصفة لا ينزل الجواز الا بوجود  
 الشرط الموصوف بتلك الصفة وقد مر هذا غير مرة **وحرف** **اخر** ان اليمين متى صيرت لها الغاية  
 لا تبقى بعد الغاية حتى لا حث بوجود الشرط بعدها وحرف **اخر** ان مدعي خلاف الظاهر  
 لا يصرف قضا الا اذا كان دعواه على نفسه لانه غير متهم في حق نفسه ويصدق فيما بينه وبين الله  
 تعالى لان السراير عند الله ظاهرة وحرف **اخر** ان الزوج متى انكح الشرط الذي علق به الطلاق  
 كان منكوا بالطلاق ولا يلزمه الحكم الا بحجة ولو اقر بشرط الحث ثم اراد ان يصرف المطلاق من  
 المعلوم الى المجهول لا يصرفه القاضي في ذلك لان الظاهر ان الجواز انزل في هذا المحل الموصوف فاذا قصد  
 صرفه الى غيره فقد ادعى خلاف الظاهر والذي يخرج عليه المسائل واما ما روي محمد رحمه الله في الكتاب  
 ان من اخرج بالطلاق ولم امرأة الى حال وادعى انه كانت له امرأة اخرى قبلها طلقها وقال عيشت  
 بهذا هي فهذا لا يجوز انما ان اخرج بطلاق ماضي في نكاح ماضي او اخرج بطلاق ماضي في  
 نكاح قايما او اخرج بطلاق قايما في نكاح ماضي او اخرج بطلاق قايما في نكاح قايما ففي القصر  
 الاول اختار محضاد في الفصول الاخر ان شافى يقتصر على الحال ولا يصرف في الصرف الى المرأة  
 اخرى اذا عرفنا هذا فنقول قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل لا اخرج ان ابتدئك بكلام ابدا فعدي حذر  
 او قال ان كلمتك قبل ان تكلمني فعدي حذر فانقيا فسلم كل واحد منهما على صاحبه وخرج السراير  
 معا لا حث لان شرط الحث كالم موصوف بصفة القبلية اما في الموضع الثاني فظاهر لانه نص  
 على القبلية في الاول كذلك لان البداية بنبي عن القبلية ولم يوجد منه الصفة ولو كمل بعد ذلك  
 لا حث ايضا لانه سبق من ذلك الرجل كالم فلا يلزم مبتدئا بالكلمة معه وعلى هذا التزوج وسائر  
 الافعال ولو قال عبد ربح ان كلمتك الا ان تكلمني حتى تكلمني فسلم كل واحد منهما على صاحبه معا  
 حث لانه جعل كالم صاحبه غاية لليمين ولم يوجد الغاية حتى كمل لانه لم يصرح صاحبه من  
 الكلام قبل كماله فبقى داخل تحت اليمين واذا قال الرجل اول امرأة تزوجها في طالق فاقد  
 بتزوج امرأة بعد اليمين وصرف المهر لانه لم ادعى الزوج انه كان تزوج قبلها اخرى وانكرت المرأة



لا يصدق على هذه ودفع الطلاق عليها لانه اقران الشرط قد وجد وقم الطلاق عليها ثم ادعى صرف  
الطلاق عن هذه المعروفة فلا يصدق واما الاخرى فان كذبته في النكاح فلا شيء لها وان صدقته  
في ذلك فعليه نصف المهر باقراره انه وقع الطلاق قبل الدخول ولو لم يقل تزوجت فلانة قبلها  
ولكنه قال بعد اليقين تزوجت هذه وفلانته وقالت المتكوجة لا بل تزوجني وحكي بالقول قول  
الزوج ولا يقع الطلاق على واحدة منهما صدقته فلانة او كذبته لانه انكر الشرط اصلا لان الاول اسم  
لفرد سابق فكان منكر وقوع الطلاق فكان القول قوله ولو قال ان كانت فلانة اول امرأة  
اتزوجها فاني طالق فتزوجها فادعت الطلاق فقال الزوج تزوجت قبلها اخرى فالقول قوله ولا  
عنف لانه انكر الشرط اصلا وهو تزوج هذه او قال ولو نظر الى امرائين فقال اول امرأة منكما اتزوجها  
فاني طالق فتزوج احديهما فادعت الطلاق فقال تزوجت الاخرى قبلها فاني تزوج طالق لانه  
اقرب بالشرط والوقوع وادعى الصرف عن المعروفة فلا يصدق ولو قال ان تزوجت عمره قبل زيب فاني  
طالق فتزوج عمره فادعت الطلاق فقال تزوجت زيب قبلها لا عنف لانه انكر الشرط على ما  
ذكرنا وبمثله لو نظر الى زيب وعمره فقال لو تزوجت احديكما قبل صاحبتها فاني طالق فتزوج  
احديهما فادعت الطلاق فقال تزوجت الاخرى قبلها لا يصدق لانه اقرب بالوقوع فلا يصدق في  
الصرف عن المعروفة ولو قال تزوجتاهما معا فالقول قوله لانه انكر الشرط اصلا قال ولو ان رجلا  
له امرأة معروفة فقال اول امرأة اتزوجها طالق فادعى انه تزوج قبل هذه اخرى لم يصدق وبطلت  
المعروفة لانه اخبر بطلاق قائم في نكاح قائم فيكون انشا فيستلحق محلا ما اذا ادعى الصرف  
الى غير المعروفة لا يصدق وبمثله لو قال قد كنت طلقت اول امرأة لي تزوجتها ثم قال تزوجت  
امرأة قبلها وطلقتها وعينها فالقول قوله لانه اخبر عن طلاق ماضي فيصدق في دعوى  
الصرف ولو قال قد كنت في امرأة فاشهدوا انها طالق طلقت التي عنده ولا يصدق الى غير ذلك  
لانه اخبر بطلاق قائم في نكاح ماضي فيكون انشا والانشاء محل المعروفة ولو قال قد كنت  
طلقت امرأتين او قال قد كنت طلقت احدي نسائي او قال قد كنت طلقت امرأة لي تطلق المعروفة

ولا يصدق في الصرف الى غيرها لانه في هذا كله اخبر بطلاق ماضي في نكاح قائم وكان انشا وبمثله  
لو قال قد كنت طلقت امرأة كانت لي فالقول قوله انه غير منه لانه اخبر بطلاق ماضي في نكاح  
ماضي وكان اخبارا لا انشا ولو قال قد كنت طلقت امرأة لي يقال لها ريتب ولا يعلم انه تزوج امرأة  
يقال لها ريتب غير واحدة طلقت في الصرف عنها لانه اخبر بطلاق ماضي في نكاح قائم وبمثله  
لو قال قد كنت طلقت امرأة كانت لي يقال لها ريتب لم تطلق التي عنده لانه اخبر بطلاق ماضي

**من الايمان فيما يجب الرجل على نفسه اصل الباب**

ان من الزم شيئا موصوفا بصفة لا يلزمه بدون تلك الصفة ويكافئه ظاهر وحرف آخر ان  
الاستثناء تكلم بالياقي لانه اخراج ما كان داخلا في الكلام وقدم هذا حرف الاستثناء ما ذكرناه  
في الابواب المتقدمة **وحرف آخر** ان اقل الجمع الصحيح ثلثة وقد عرف في موضعه وحرف  
آخر ان النذر انما يصح في الملك او مضافا الى الملك وسبب الملك قد عرف في موضعه واذا صح النذر  
لزمه المنذر ثم هلك المحل الذي اضيف اليه سقط النذر وكذا اذا ورد عليه الاستحقاق كالنصاب  
الذي وجبت فيه الزكاة اذا هلك او استحق والعرف فاقدر عرف في مسألة التفریط فاما اذا  
استحق مثله في الزمة لا ينفذ كما في باب التركة اذا لحقه دين بعد الكول وحرف آخر  
ان الدراهم والدرنايم لا يتعينان في عقود المعاوضات وفسوخها سواء عيئت او لا والمكيل والموزون  
ان عين يتعين كالعروض وان لم يعين لا يتعين كالدرلعم والدرنايم لا يتبع الاثمان من وجه من  
حيث انه يثبت التساوي قبلها قطعاً ونسبة الاعيان يجوز تعلق الاعراض بدونها فوفدنا على  
الشبهين حظه ما ومما في ذلك عرف في المختلف وحرف آخر ان المعلق بالشرطين لا ينزل الا بهما والمعلق  
بعدم احدهما بشرطين ينزل بعدم احدهما اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن محمد او قال الرجل ان  
كان في يدي دراهم الاثنته دراهم او غير ثلثه دراهم او سوى ثلثه دراهم محجب بما في يدي صدقة  
وفي يده اقل من ثلثه لا يلزمه شيء وبمثله لو قال ان كان في يدي من الدرلعم الاثنته او سوى ثلثه  
او غير ثلثه او قال لثلاث من ثلثة مني صدقة وفي يدي اربعة اكثر يلزمه الصدق بجميع ما في يده



والفرق ان في الفصل الاول نذر بتصدق ما في يده بشرط ان يكون في يده سوى الدراهم الثلاثة وهي ما يطلون  
عليه اسم الدراهم واقل ذلك ثلثة فاذا كان في يده خمسة او اقل لم يكن سوى الثلثة ما يطلون عليه  
اسم الدراهم وفي الفصل الثاني نذر بتصدق ما في يده بشرط ان يكون في يده بعض الدراهم سوى الثلثة  
لانه كلمة من التبعض ما هنا لا بيان الجبش لانه ذكر من بعد عود من الدراهم واستثنى فلا يحتاج  
الي البيان بكلمة من الدراهم والاصل او الدراهم بعض الدراهم وخد الشرط فيلزمه التصديق وذكر  
في قوله اكثر من ثلثة لان الاربعه والخمسة اخرجت من الثلاثة فرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا قالت  
المراة لزوجها اخلفني علي ما في يدي من الدراهم فخلعها فاذا في يدها درهمان سجد للثلثة وراهم  
وهنا لا يحل ما سوى الثلثة وراهم ووجد الفرق ان ثمة قامت الدلالة علي تقييد هذا البعض بالثلث  
لان البعض محل خطفه فالظاهر انه لا يقابل الا بال كثير ونهاية الكثرة لا يمكن اعتباره فيتعين  
اصل الكثرة وذلك بالثلاثة ما هنا النذر بالتصدق قد يكون ثلثا كثير وقد يكون ما اقل قليلا فلا  
يتقيد بالكثرة قال رجل قال ان بعثت عبدك ثمنه صدقة في المساكين صح النذر لانه اضافه الي  
سبب الملك واذا باع لا يلزمه التصديق ما لم يقبض الثمن لان المصلحة شرط وذلك بالتبعض فاذا  
قبضه لزمه التصديق فلو ان البائع قتل العبد قبل التسليم الي المشتري او مات المجد في  
يده ان كان قبل قبض الثمن سقط النذر اصلا لان الامكان بالتبعض لم يتصل به القبض وان كان  
بعد قبض الثمن ان كان المذكر راها او دنا يرا او ميلا او موزونا غير معين لا يسقط النذر لان المستحق  
بالفتح ليس هو عينه بل مثله في القيمة فلا يمنع وجوب النذر وما راي ان كان عضا او ميلا او موزونا  
يعينه بسقط النذر لانه فلك محل النذر فصار كملك المصائب حق التركة وهذا مما يشكرك في  
الموت بعد البائع والمكة يشكرك في قتل البائع العبد وجه الاشكال انه بالقتل استهلك محل  
النذر حيثما شرب سبب استحقاق الثمن عليه فيلزم ان لا يسقط كما اذا استهلك المصائب  
والجواب عنه ان البائع ما استهلك الثمن انما استهلك العبد واستهلاك العبد يتصور بدون  
استهلاك الثمن اجملا لانه يشكرك عليه الثمن حكما لا قصدا فلا يكون مضاعفا اليه وهو علي

مثال ما قلنا في ابواب الزكاة فمن تزوج امرأة علي عين وقبضت المهر وحل عليها الكول ثم قبلت المرأة ابن زوجها  
حتى استحق عليها كل المهر يسقط عنها الزكاة لان رجلان ملكها جعل حكما لا قصدا فلا يضاف اليها  
كذا هذا قال ولو ان رجلا نظر الي كرو حنطنة والفرس فقال ان بعثت عبدك بهذا المالك هذا  
الكرهما في المساكين صدقة فباع بهما وقبضتهما وسلم العبد بتصدق بالكر دون الدراهم لان البيع  
سبب الملك الكردون ملك الدراهم لان الكرو يتعين في العقد دون الدراهم وكانت اضافة النذر الي  
البيع في حق الكرا اضافة الي سبب الملك فنصح وفي عقد الدراهم ان يكون اضافة الي سبب الملك  
نلا يصح قال الشيخ ابو الحسن الكرخي رحمه الله وهذا يدل علي ان الدراهم والدنانير متعينان  
في العقد في حق جواز العقد وصحة الاشارة اليه وان كانا لا يتعينان في حق الملك لانه اضاف  
التصدق الي البيع هذه الدنانير او الدراهم عينيا فلو لم يتعين في العقد اصلا لما وجب التصديق  
بالكر الا انا نقول ان الدراهم لا يتعين في العقد لا جوارا ولا استحقاقا ولما كان شرط التصديق  
بالكر اضاف البيع الي هذه الدراهم والي هذا الكرو وقد وجدنا فادات هذه الاضافة فايدها  
حتى لو كان في البلد نفود مختلفة يتعين جلس النقد المضاف اليه حتى يحكم بصحة البيع قال  
ولو قلنا المرأة ان تزوجت فمهر ي صدقة صح النذر لضافته الي سبب الملك فاذا تزوجها علي  
الف درهم وقبضت يلزمها التصديق بها فلو انها ارتدت سقط عنها النذر سواء كان الصداق  
مقبوضا او لم يكن لان الزدة تبطل العجاجة واما اذا قبلت ابن زوجها ان كان غير مقبوض سقط  
لانه لم يجز الا بعد وان كان مقبوضا يلزمها التصديق عليها لانها لا تتعين في العقد علي امر  
فكان هذا دليل لزمها مجرد الوجوب ولو مطلقا الزوج قبل الدخول بها فان قبضت وهي راها او  
دنا يرا لزمها التصديق بالكل وان كان عينيا بان كانت عضا او ميلا او موزونا بعينه تصدقت  
بالنصف ويرد النصف الي الزوج وان لم تكن قبضت تصدقت بالنصف عينيا كان او دنا وحاصل  
ان الاستحقاق مني روي علي عين ما استحق سقط عنها النذر وقد حققناه في ابواب الزكاة ولو قال  
ان كنت مريضة هذين السوطيين الا في دار فلان فمهر ي صدقة في داره والاخر في غيره داره



لا عتق ومثله لو قال ان لما كن ضربت هذين السوطيين الا ايدار فلان فغير حرج والمثله كما لما عتقتان  
في الفصل الاول الشرط هو ضربهما في غير داره لانه استثنى ضربهما في داره فبقي غير داخل تحت اليمين ولم يجر  
ضربهما في غير داره وفي الفصل الثاني الشرط علم ضربهما في داره وقد علم فانه لم يجر في داره الا  
ضرب سوط واحد **باب** من الايمان في الغاية اصل

ان من عتق عينة على الامتناع عن القربان الى غايته ان كانت الغاية سببا لا يتصور  
بقاء النكاح بعده كقتل احد الزوجين او موته ونحو ذلك يصير موليا لانه لا يمكنه قربانها في هذه  
المدة اعني مدة النكاح الا بدائم فصار لقوله والله تعالى لا افرقك ما دمت امرائي وان كان يتصور بقاء  
النكاح بعده ان كان شيئا لا يلزم باليمين كاذن فلان وقل العبد ونحو ذلك لا يصير  
موليا بالاجماع لانه يمكنه قربانها من غير لازم وان كان شيئا يحلف به ويلزم باليمين كالعتق والطلاق  
والصوم ونحو ذلك عند اي حنيفة ومحمد هما مولى يصير موليا وعند اي يوسف لا يصير موليا لانه يمكنه  
قربانها من غير لازم بان تقدم الغاية على القربان بان يعتق عبده مثلا ثم يقربها فلا يلزمه شي لانه  
انتهى اليمين لما انه لا يمكن قربانها الا بدائم لان ان قربها قبل الغاية يلزمه الكفارة وان قربها  
بعد الغاية يلزمه الغاية وهذا الطلاق او العتق فيصير كانه قال ان قربتك فغير حرج فان قيل  
انما يصير موليا بدائم يلزمه القربان وهنا لا يلزمه العتق والطلاق بالقربان بل بفعل آخر قبل القربان  
فصار لقوله والله عز وجل لا افرقك حتى اضرع عدي او اقتل عدي قلنا العتق والطلاق انما يلزمه لاجل  
القربان فيجعل كاللزام بالقربان حتى انعقاد الايلا لان الايلا انما ينعقد في حق الطلاق عند منفي  
المدة دفعا للظلم الحاصل بالمنع من ابقا حقها في اجماع وهذا المعنى حاصل اذا كان يلزمه طلاق  
وعتق لاجل القربان لانه يتحقق المنع لاجله بخلاف قوله حتى اضرع عدي لانه لا يلزمه شي لا بالقربان  
ولا لاجل القربان لانه اقصى ما في الباب ان يصير كانه قال ان قربتك فقله تعالى علي ضرب عدي ولو قال  
ذلك لا يلزمه شي اما هنا يصير كانه قال ان قربتك فقله تعالى علي عتق ولو قال ذلك لا يصير موليا لانه  
ان تصور الفعل المحلوف عليه شرط لا انعقاد اليمين بقربانها عند اي حنيفة

50  
ومحمد وعند اي يوسف ليس بشرط اصله اذا قال والله تعالى لا اشرين لك هذا الكوز وليس في الكوز ما  
ان علم به انه ليس فيه ما ينعقد ويحلف في الحال وان لم يعلم ان ينعقد عندهما وعند اي يوسف وكذا  
اذا قال والله تعالى لا تفلن فلانا فلا تامين ان علم موته ينعقد ويحلف في الحال ان لم يعلم لا يحلف عندهما  
وعند اي يوسف وكذا في حالة البقاء اذا قال والله تعالى لا اشرين لك هذا الكوز اليمين فاهدين الى ما يطل  
اليمين عندهما وعند اي يوسف وبعض مشايخنا قالوا هذا التفصيل في اليمين بالقتل صحيح عند اي  
اما في اليمين بالشرب لا ينعقد عندهما علم او لم يعلم لان شربه علم لم يعلم لا يمكن له اصله لانه يصير  
عليما فهو موجود في الكوز وقت اليمين والمبارك وتقال ان خلق فيه ما لا يكون ما حلف عليه وفي مسئلة  
القتل ايضا فالقتل الى هذا الشخص بعينه فاذا استوفى فيه الحيوة يكون ذلك قتل هذا الشخص  
بعينه فينعقد بعينه عليما هو المتصور وهو القتل بتفويت حيوة خلقه الله تعالى واجمعوا انه  
لو قال والله تعالى امسن الماء او لا حولن هذا الحجر وهما ينعقد اليمين لانه يتصور في الجملة فان لم يشر  
لواكهم بعض اوليا به بذلك كان جائزا فينعقد غير انه كان مطلقا يحلف من ساعته فان كان  
موقفا بيوم ونحو ذلك لا يحلف الا بعرض ذلك الوقت لانه اذا لم يذكر الوقت فالظاهر انه لا  
به الفعل في الحال العجز متحقق في الحال فيحلف وان اذكر الوقت جعل شرط الحلف العجز في جميع  
الوقت وكل انما يكون ملضي الوقت وليس بحقيقة ما عرفت في موضعها اذا عتقنا ما نقول  
قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل لامرأته والله تعالى لا افرقك حتى اعنق عدي فلانا او اطلق امرائي  
فلانة فهو مولى عند اي حنيفة ومحمد وعند اي يوسف لا يكون موليا وليس ما هو اصل الباب  
ولو قال والله تعالى لا افرقك حتى اضرع عدي فلانا او اقتل عدي فليس مولى لان هذه الغاية لا يلزم  
اليمين على ما هو ولو قال والله تعالى لا افرقك حتى اقتلك او تقتيلني او اقتل او تقتيلين فهو مولى  
لانه بمنزلة قوله والله تعالى لا افرقك ما واهم النكاح بيننا ولو قال لامرأته الامنة والله تعالى لا افرقك  
حتى املكك او املك شقتك منك فهو مولى لانه لا يتصور بقاء النكاح بغير هذه الغاية فصر فقوله  
ما ولم النكاح بيننا ولو قال حتى اشربك لا يصير موليا عندنا وقال زفر يصير موليا لان الشرط



شبه الملك وضاعا نصار النصيص عليه كاستصير علي الملك لما ان اسم الشري يلقا اول الشري  
لنفسه والشري لغيره حتي لو حلف لا يدخل دارا شري بها فلان قد حلف دارا اشتراها فلان لغيره  
اذ اثبت هذا فنقول كاهنا يمكنه قربان امراته بغير حنث بلزمه وهو ان يشترها بغيره فيقهرها  
فلا يصير موليا ولو قال والله تعالى لا اقربك حتي ياذن لي فلان او قبل ان ياذن لي فلان لا يصير موليا  
للمحال لانه لما يمتنع الاذن قبل مضي المدة فيقهرها من غير شي بلزمه فلو مات فلان قبل الاذن  
سقط اليمين ولو قهر بها لا حنث عند اي حنيفة ومحمد وعندي يوسف لا سقط ولا يصير موليا من  
حيث مات وعلي هذا الخلاف اذا قال حتي افتراقنا فمات فلان بآعلي الاصل الذي ذكرنا ان عندهما لا  
سقي اليمين علي غير الممكن وعنده يمتنع وهاهنا فوات الامكان لانه التزم ميثاقا قبل فلان واذن فلان  
غاية له وفوات ذلك وفوات ذلك يوجب فوات امكان البركان البر هو الامتناع عن القربان  
الي غاية الاذن او القتل ولو قال امراته والله تعالى لا اقربك حتي اقتلك او اقتل فلانا لا يصير موليا  
للمحال لما ذكرنا في الاذن انه يحكمه قتل فلان قبل مضي المدة والغاية احدهما لاحداهما فان مات  
فلان فهو موليا منهما من حيث مات بالاتفاق بآعلي قولهما فلا ينع اليمين علي الامكان  
له وقد تغدر قتل فلان موته فنعين قتلها غاية وانه غاية لا تصور فيها النكاح بغيره فصار  
كما اذا قال ابتدا والله تعالى لا اقربك حتي يملك واما عنده فلان فكلما ان يغي غاية اليمين ولكن  
قتل فلان يتعدر الي اوقتها يمكن في الحار فاعتبر قتلها غاية في الحال ومسئلة الكون في حين ابتدا  
اليمين بقا قد ذكرنا في اصل الباب اما اذا قال ان لم اشرب مما في هذا الكون من اكل  
او مما في هذا البحر من اكل او مما في طالق فاذا الاما لي احدهما او كان ميماما فاهو قول احدهما  
ينعند اليمين بغير الاجماع ان عندهما يتعين الذي فيه الما انفعاد اليمين وبقاها وعنده يستقي  
عليهما وتعد احدهما فينبغي الباقي ولو قال والله تعالى لا اقربك حتي يموت فلان  
لا يكون موليا لانه لما يموت فلان قبل المدة فلو مات فلان سقط اليمين بالاتفاق لا زعمت  
احدهما غير غاية اليمين وقد وجد خلاف قوله حتي اقتلك او اقتل فلانا فمات فلان لانه

الغاية القتل احدهما غير عين ولم يوجد لكن بالموت خرج فلان من ان يكون محلا للقتل والله لا يوجد غايته  
لليمين نظيره اذا قال والله تعالى لا اقربك حتي اخل هذه الدار او هذه الدار الاخرى لغيره وحل احدهما محل  
اليمين وان جعل احدهما مستثنا ينعين حوله الاخرى كذا اذا ولو قال والله تعالى لا اقربك حتي  
اصوم شعبان لا يصير موليا الي الا لاجماع اما عند اي حنيفة ومحمد فلانه لا يمتنع اليمين بعد الثوات  
امكان البر فيمكنه القربان في مدة اربعة اشهر من غير حنث بلزمه وعندي يوسف فلان اليمين  
ان كان يمتنع بعد شعبان عنده لكن المحمول غايته توجد قبل تمام مدة الايلا والله يمنع اليمين عند  
لما مر فلو جاشعوان وصامه سقط اليمين عند الكل لوجود الغاية ولو لم يصم اول يوم من  
شعبان او صوم شيئا لا يستطيع معه الصوم او لم يمتنع في ذلك الشمس سقط اليمين عند اي  
حنيفة وعندي يوسف يصير موليا من شعبان وقل محمد يصير موليا من وقت الحلف هكذا ذكرني  
بعض الروايات وذكر في عامة الروايات قوله مع قول اي حنيفة قابو حنيفة عليه الصوم من علي  
اصله في عدم بقا اليمين في غير المتصور وهذا البر غير متصور لان غاية البر صوم كل شعبان  
وابو يوسف مر علي اصله انه يمتنع علي غير الممكن انما يصير موليا الي ان لا مكان القربان  
في المدة بصوم شعبان فاذا فوات ذلك صار ممنوعا عن قربانها فصار موليا ومحمد علي بعض  
الروايات يخالف اصله فقال انما اخذ بقول اي حنيفة في الغاية فاجعله موليا واخذ بقول اي  
يوسف اذا تمت الغاية قبل ان يصوم فلا يمتنع اليمين الا في خلاف اصل محمد فيما ذكرنا  
من المسائل وكان الصحيح ما ذكرنا في عامة الروايات ويكون ذلك رجوعا منه الي قول اي يوسف  
في مسئلة الكون وغيره ولو قال في اول رجب والله تعالى لا اقربك حتي اصوم المحرم فهو مول  
في قوله محرم لان بين اليمين في المحرم وبين الغاية مدة الايلا فلا يمكنه القربان من غير لا يمتنع

ان الذي في المدة بطل حكم الايلا وهو الطلاق عند مضي المدة لان الظلم الواقع بمنع حنثها قد ارتفع  
الا ان الغي في حق الصحيح باجماع حقيقة ان الظلم بالامتناع منه حقيقة وفي حق المظلم



باللسان بان يقول فيئت اليك اذرا جعلك لان الظالم منه بالقول لا بالامتناع حقيقة لانه مما جاز  
حقيقة وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله ان اللسان باطل اصلا وقد عرفت في موضع ثم عندنا من  
شرط صحة النفي باللسان باستيعاب العجز عن اجماع جميع مدة الايلا حتى لو كان صيحا قادرا  
وقت الايلا ثم مرض او صبح يوم في المدة بطل النفي باللسان لانه لما قلنا بعجز المدة صا غير  
الاجماع حقا لما فاذا لم يوف حقها في اجماع حتى عجز فهو الذي قصه ذلك فلا يبطل حقها والشرط  
في القدرة الحقيقية القدرة الشرعية حتى لو كانت حايضا عند صحة الزوج يبطل اعتبار النفي  
باللسان وكذا اذا بان بالايلا ثم صح بعد ذلك ثم مرض ثم تزوجها وهو مريض فقا بلسانه كان  
باطلا وعزاي يوسف انه قال يكون فيفة باللسان انه قادر على الزنادرة ايضا الحق الا انا  
نقول ان الايلا قائم في هذه الحالة بالاجماع انا لم يظهر حكمه لكان البيئونة ولهذا لو  
تزوجها بثلث حكم الايلا وانه ظالم بالمنع من ايضا حقها باليمين التي بنى بها الايلا يدرك  
على قيام حقها في اجماع ولو كانت القدرة الشرعية شرطا لوجوب ايضا حقها لما بقي الايلا  
وصار هذا كما اذا احرم بالحق وبيئته وبين الحج اربعة اشهر ثم اتي من امراته لم يكن فيه الا باجماع  
وان كان لا يستطيع حياها الا بعصية والفقهاء في ذلك ان الحرمة خوف الشرع فلا يوجب  
بطلان حقها في اجماع **وحر** انه اذا زالت عرضية لزوج اللزوم بالقد بان سقط الايلا  
لو زال المنع عن القربان اذا عادت عرضية لزوج بعد الايلا لانه عاذا المنع ويعتبر المدة من وقت  
العود لانه ان صار محال لا يمكن القربان الا بالانام اذ عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله اذ قال الميضر  
لامراته والله تعالى لا اقر بك فقيه باللسان هو ان يقول فيئت اليك اذرا جعلك لما ذكرنا فلو  
قال ذلك المدة بطل الايلا ولو لم يقل حتى مضت المدة بانتهت بتطبيقه لان حكم الايلا هذا على  
ما مر فار صح بعد ما بان ثم مرض ثم تزوجها وهو مريض يعود موليا لما ذكرنا ان اليمين باقية  
ولا يكون النفي الا باجماع لما ذكرنا ان الشرط في القدرة الحسية وقد صار قادرا حسا فصار النفي  
المستحق عليه اجماع فلا يبطل حقها بالعجز بعد ذلك فلو قال لامراته وهو صحيح ان تزوجك

فوالله تعالى لا اقر بك فزوجها وهو مريض او دخل الدار وهو مريض يكون فيه باللسان لان اليمين انما  
ينعقد عند التزوج والدخول وبصير كما قال عند التزوج والدخول والله تعالى لا اقر بك فينقصد  
الا يلا به هذا الوقت في شرط العجز عن اجماع بعد ذلك ولو قال لامراته وهو مريض والله تعالى  
لا اقر بك ثم ملكت حقة ايام ثم قال والله تعالى لا اقر بك صار موليا ايلا ان فاذا مضت اربعة  
اشهر ولم يف اليها بانتهت فلو مضت عشرة ايام اخر وهو مريض ان فاليها باللسان لا يثبت بتطبيقه  
اخرى لوجود النفي في الايلا الثاني في المدة ولو لم يف بانتهت بتطبيقه اخرى فان فاليها بلسانه  
بعد الايلا ان النفي يفتي في الثاني الاول دون الثاني بخلاف اجماع فانه يفتي في كليهما جميعا  
لان النفي باجماع شرط الحنف في اليمينين جميعا فتدخل اليمينان جميعا ويلزمه تفار فان فاما النفي  
باللسان ليس بشرط الحنف فبقي اليمينان وسفي الايلا الثاني فحتاج الى النفي ثانيا فلوانه  
كان مريضا ولم يف باللسان حتى بانتهت ثم صح فقا بلسانه في العشر الباقية من الايلا الثاني لا يصح  
لما ذكرنا ان الشرط في القدرة الحسية في مدة الايلا وقد قدر حقيقة في مدة الايلا الثاني فيبطل  
النفي باللسان في حقه ان كان لا يبطل في الايلا الاول فلو لم يف في الايلا الثاني باجماع حتى بانتهت  
ثم تزوجها ثم مضت اربعة اشهر اخرى بانتهت بتطبيقه اخرى بالايلا الثاني ان الايلا الاول  
ان يبطل لوجود النفي فيها فالثاني قائم لبقا اليمين وانما لم يثبت حكمه لعدم المحل فاذا تزوجها  
عادا والمحل فلو قربها بعد ذلك يلزمه تفار فان لوجود الحنف في اليمينين جميعا لان اليمين الاول  
لم ترتفع في حق الطلاق ولو قال لامراته وهو مريض والله تعالى لا اقر بك فمضت اربعة اشهر ولم يف  
اليها حتى بانتهت ثم فاليها بلسانه ثم تزوجها لا يعتبر ذلك النفي ويكون موليا بعد التزوج وبمثل  
لو كان صيحا فقدرها باعتبار يبطل الايلا فاي اصل للنفي باجماع لا ينفيد المدة والنفي باللسان  
ينقيد وجه ذلك ما ذكرنا ان اجماع يدخل اليمينين سواء كان في المدة او في غيرها ولو اخلت اليمين  
ازنفع الايلا فاما النفي باللسان لا يوجب انحلال اليمين لانه ينعى بثبوت حكم الايلا في المدة  
فاذا بقي الايلا قال ولو قال لامراته ان قربتك فجدي هذا حران فقلت شرا ثم باع احدكما



أو اشتري الذي باع وباع المحرفانها لا تبين حتى تضي أربعة أشهر من حين اشتري الذي باع أو لا لأن لا يلا سفظ  
2 حق الأول له العرضية لزوم العتق فيه وبقي في حق الثاني لتعيينه لمزول العتق لأن فيه فإذا  
بأخ الآخر فقد زال العرضية لزوم العتق فيه أيضاً فليس شرط الإيمان فإذا اشتري الأول عادت العرضية  
إليه فيعود إلى لا فيصير مولى من هذا الوقت فيعتبر المدة منه **باب**

### من الإيلا في الوقت الذي لا يدري يكون أصل الباب

أن الطلاق المضاف إلى وقت قبل فعل مخصوص يتعلق بوجود ذلك الفعل ضرورة أنه لا يتصف الوقت  
بالقبلية إلا بوجود ذلك الفعل ويشترط وجود ذلك الوقت متصلاً بذلك الفعل بعد وجود الإيمان  
لأن الإيمان يقتضي شرطاً في المتقبل على ما مر غيره مرة **وحرف آخر** أن الطلاق إذا وصف  
بكونه قبل غيره مطلقاً يقتضي تقدمه ومعنى ذلك أن لا يوجد بعده لأنه حينئذ يتصف بالمقارنة لا بالقبلية  
ولا يوجد بعده لأنه حينئذ يتصف بالبعدية لا بالقبلية ولا يقتضي وجود ذلك الغير بعدة لا محالة كل  
عليه قولنا فإن طلقتموهن من قبل أن يسوهن فهذا المنع وجود الطلاق مع المسليس وبعد  
أما إذا قرن بوقت يشترط وجود ذلك الفعل بشروط القبلية له فيقتضي وجود ذلك الغير متأخراً  
عنه على ما مر فاما القبيل سواء ذكر مطلقاً أو قرن به الوقت يشترط وجود ذلك الفعل ويتعلق  
الحكم به لأن الاسم لذلك لطيفة تتصل بذلك الفعل فلا يعوق إلا باتصاله به أو اعرفنا هذا  
نقول قال محمد رحمه الله أو قال الرجل لامرأته أنت طالق قبل أن اقربك بشهر فليس يولي حتى يضي  
شهر لأنه لضاف الطلاق إلى شهر قبل القربان فيمكن قربانها قبل الشهر من غير لازم فإنه لو قربها قبل  
شهر لم يقع الطلاق فإذا مضى شهر صار مولى لو جرد شرط الإيلا وهو لزوم كنف بالقربان بعد شهر  
فإن قربها قبل شهر بعد الإيمان بطل الإيلا بقوات الوقت المضاف إليه الطلاق أصلاً وكذلك  
إذا قال أنت طالق قبل أن اقربك بشهر إذا قربتك لا فرق بينهما إذا نص على التعليق بالقربان  
وبين ما ينص لأنه يتعلق به في هذه الصورة سواء نص على التعليق أو لم ينص ولو قال لا امرأتك إلا إذا  
طلقك قبل أن اقربك بشهر لا يصير مولى حتى يضي شهر ما ذكرنا فإذا مضى شهر صار مولى منها ولو قيل

في

أن لا يصير مولى من واحدة منهما حتى يقرب أحدهما فيصير مولى من الأخرى وهو قول من هو رواية  
الحكيم بن زياد عن أبي حنيفة لأنه يمكن قربان أحدهما من غير شيء يلزمه فإنه لو قرب أحدهما لا يقع الطلاق  
على واحد منهما لأنه نصف الشرط إلا أنا نقول أن لو طلق كل واحد منهما تأثراً في طلاقهما جميعاً  
لأنه إن كان لا يقع به طلاقهما لكنه يقرب إلى طلاقهما جميعاً فنصاري لا يمكنه قربان كل واحد منهما  
إلا بالذم فيصير مولى منهما فإن قرب أحدهما لا حث لأنه نصف الشرط وإن قرب الثانية طلقته  
لأنه حكم الشرط ولو قرب أحدهما قبل مضي الشهر لم يكن مولى أبداً لأن المانع قد فاق بقوات الوقت  
المضاف إليه طلاقهما وهو شهر قبل قربانها ولو قال لامرأته أنت طالق قبل أن اقربك ولم يوقت  
لوقت طلقت ساعة تكلم ما ذكرنا أن القبيل المطلق لا يقتضي وجود ذلك الغير بعد بل يقتضي  
التقدير فقط ولو قال قبل أن اقربك يصير مولى لأنه عبارة عن الحث والمنصلا القربان فيصير الطلاق  
معلقاً بالقربان لأنه قال أن اقربك **باب من الطلاق الذي يكون فيه**

### فيما يرفع على النكاح

أن إضافة الطلاق إلى المجهولة نصح وإضافة النكاح إلى المجهولة لا نصح لوجوبين أحدهما أن الإنفاق  
في المجهولة تعليق في حق المعينة بشرط البيان لما عرفت في مسألة عتق المبهمة والطلاق يقبل  
التعليق بالشرط دون النكاح والثاني أن إضافة إلى المجهولة مفيدة لأن فائدتها حرمة الامتناع  
عن الفعل ويمكنه أن يمنع عن طيبها فيكون ممتنعاً عن إكراهها فائدة النكاح هو الحول والتمسك  
في المجهولة لأنه لا يمكنه وطيبها لتكون أحدهما حلالاً ثم إذا صح طلاق المجهولة يرجع في البيان  
إلى الزوج لما مر غير مرة وأما عتق الزوج البيان في حال يكون المحل مملوكاً بحيث يملك  
الإنسان أن البيان أنشأ من وجه في حق المحل وهذا لو طلقها ثلثاً في حالة الصحة وبسبب حالة  
المريض يصير فانياً ولهذا يعتبر العدة من وقت البيان فيعتبر ولاية الإنسان حالة البيان وهذا  
إذا كان البيان حاصلًا بفعل الزوج قصداً إما إذا كان حاصلًا حكماً وضمناً حكم الشرع  
لا يعتبر ولاية الزوج لأنه حكم الشرع وللشرع ولاية عامة **باب** أن القاضي لا يقتضي



بالشك لان الشك ينفي العلم فالله عز وجل لا يقف ما ليس له به علم اذا ف هذا نقول قال محمد رحمه الله  
اذا قال الرجل لامرأته قد دخل بها انتا طالقان طلعت كل واحدة منهما تطليقة رجعية  
لا يضرهما الطلاق فلو كانا معا قبل ان يراجعها احدكما طالق ثلثا يصح هذه الاضافة لان  
المحلية نافية واجمالة لا تمنع اضافة الطلاق على ما مر ويومر بالبيان فلو لم يبين حتى انقضت  
عدلهما تحينت الثانية للطلقتان الثلث لانها خرجت من ان تكون محلا للبيان لرواى ولاية  
الانثى على ما مر فلو انقضت عدتها مع ما يقع الثلث على واحدة منهما ولم يصح تعيينه بعد ذلك  
لرواى ولاية الانثى قال محمد وقد قال بعض فقهاءنا انه يملك البيان بعد البيوتة لان هذا يمان  
محض اذا ثبت هذا ثبت من وقت الانقاع وتكلم المشايخ في قول بعض فقهاءنا قال بعضهم  
اراد به عاقبة القاضي وهو كان من كبار اصحاب ابي حنيفة رحمه الله وقال بعضهم اراد به القس  
بن معن من اولاد عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما وهو من كبار اصحاب ابي حنيفة قال فلو تزوجها  
معا في عتق لا يجوز لان احدهما محرمة قطعا وهي مجهولة فكان محل النكاح مجهولا فلا  
يقضي بالصحة فلو تزوج احدهما دون صاحبتها جاز وتعين الباقية للطلقتان الثلث لان  
الطلاق غير نازل في حق الغير فصحة نكاحها من ضرورة القول بصحة نكاح هذه اثنتا الطلقات  
الثلث عنها فتعين الاخرى للطلقتان الثلث حكما وقد ذكرنا ان البيان الحكمي لا يقتضي ولاية  
الزوج قال ولو لم يتزوج واحدة منهما حتى تزوجتا احدهما زوجا وقد دخل بها ثم طلقها ثم تزوجها  
الاولى مع لوجهين احدهما ان دخول الزوج الثاني يصرف الى المطلقة الثلث شرعا فلا حاجة  
الى العقد كما اذا اشترى قلبا وزنه عشرة وثوبان بعشرين وقد روي المجلس عشرة يصرف المنقود  
الى القلب فكذا الحاجة الدائمة الى تجوز العقد الثاني ان نكاح احدهما جائز مقيم وكذا  
نكاحهما على تقديرين لانه ان بدا بالثاني لم يتزوج صح وحكما على الاخرى لانها تزوجت بزوج  
اخر على التقدير الاخر جاز نكاح احدهما يتعين لم يتبين بفساد نكاح الاخرى لانه ان بدا بالثاني  
تزوجت به نكاح الاخرى على تقدير ان يكون الطلاق واقعا على التي تزوجت فلم يتبين بفساد

نكاح واحدة بل شككنا فيه فلا يقضي بالفساد بالشك وكذلك لو تزوج احدهما دون الاخرى جاز  
لانه يجوز بدونه ان يتزوج احدهما بزوج آخر فاذا تزوجت اولى ولو لم يتزوج احدهما ولكن  
بانت احدهما بعد انقضاء العدة كان له ان يتزوج بالاخرى ولا تتعين الباقية للطلقتان الثلث  
لان ولاية البيان انقطعت بالبيوتة وتعين احدهما للطلقتان الثلث من حكم العجز عن البيان  
في الاخرى بعد ان كان مالك للبيان وحتى بانته لم يكن البيان مملوكا ولا تتعين الاخرى بخلاف  
ما اذا تزوج احدهما بعد انقضاء العدة لما ذكرنا وقد قال بعض الفقهاء ان الباقية تتعين لانه

**باب ما للبيان بعد انقضاء العدة عليهما من**  
**الرجل بخلاف بالعتق في امانيه ثم موت قبل ان يولي وقد وطى بعضهم اصل**

ان اضافة العتق الى المجهولة تصح تجزأ كان او تعليقا ونرجع في البيان اليه فلو مات قبل البيان  
ينزل الاحوال وقد مر هذا من قبل **وحرف آخر** ان الوطي في العتق المبهمة بيان عند ابي يوسف  
ومحمد وعند ابي حنيفة ليس ببيان ومسايل الباب مبني على قولهما لا قول ابي حنيفة رحمه الله  
اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله اذا كان للرجل اربع من الاما قال في صحته كلها جامعة  
واحدة منكن فواحدة منكن حرة فجامع اثنتين منهن شتمات قبل البيان عتق من التي جامعها  
اخيرا ثلثها وسعت ثلثي قيمتها وعتق من البواقي من كل واحدة خمسة اشباعا وسعت  
اربعة اشباعا لانه لما جامع واحدة منهن فقد وجب عتق واحدة والمستحق له ثلثه  
الجامعة او لا والثلثان لم يجمعهما لان التي لم يجمعها والتي جامعها اخيرا تعينت للملك  
بالوطي لانه يمان عندهما فلا يصيبه شيء من هذا العتق فيصيب كل واحدة منهن ثلثه فلما جامع  
الثانية وجب عتق احدى الجامعة بقول لا متارعة في هذا العتق الا اثنان لان واحدة  
منكن عتقت باجماع الاول باليقين فيصيب ثلث ذلك وبقي الثلثان اشتون متارعة الموطوع  
اولا والثلثين لم يجمعهما في ذلك فيصيب بينهما اثنان فاحتجنا الى حساب ثلث وثلثان وثلثية  
ثلث واقل ذلك تسعة بجعل ذلك عتق على تسعة والموطوع اخيرا استحققت ثلث عتق واحد وهو



ثلثة على ما مر في سنة سهم من عتق واحد وعتق كامل تسعة اسهم فيكون اجملة خمسة عشر سهما  
استوى منارعة التي جامعها او لا والليز لم يجمعها في ذلك نصيب كل واحدة منهن ثلثة وثلث  
خمس السهم فيعتق من كل واحدة منهن قدر خمسة من تسعة وتسعي في اربعة هذا هو التخرج على  
مذهبها واما التخرج على مذهب ابي حنيفة وان لم يذكره محمد فهو ان الوطي عنده ليس ببيان  
فكل الحاصل عتقين بين اربعة فيصيب كل واحدة منهن نصف فيعتق من كل واحدة نصفها  
وتسعي في الباقي هذا اذا وطي اثنين منهن فلو جامع ثلثا منهن والمسئلة بجاها عتق من التي لم  
يجمعها ومن التي جامعها او لا من كل واحدة منهما سبعة اثمانها وتسعي في ثمن قيمتها وعتق من  
التي جامعها اخيرا نصفها وتسعي في النصف واما كان كذلك لانه لما جامع واحدة منهن فقد  
وجب واحدة والى تحقق له الجامعة او لا والتي لم يجمعها لان الجامعة الثانية والثالثة  
خرجتا من بين الوطي لان الوطي يبان عندهما فاصاب كل واحدة منهما نصفه فلما جامع  
الثانية وجب عتق اخر والجامعة تقول لا متازع لي الا واحدة منهن والجامعة او لا والتي  
لم يجمعها لان الواحدة قد عتقت بالعتق الاول والثانية خرجت من بين الوطي لما مر وكان  
العتق الثاني بين الجامعة الثانية وبين واحدة وهي الجامعة او لا والتي لم يجمعها نصفان  
فيعتق نصفها والنصف الباقي استوى منارعة الجامعة او لا والتي لم يجمعها فيه فيكون  
بينهما نصفان فيصيب كل واحدة منهما ربع عتق كامل وهو نصف النصف فصار لكل واحدة  
منهما ثلثة ارباع عتق نصف من العتق الاول وربع من العتق الثاني وحصل للجامعة الثانية  
نصف العتق الثاني فلما جامع الثالثة وجب عتق اخر والى تحقق له الجامعة الثالثة واحدة  
من البواقي لان اثنين منهما عتقتا قبل ذلك فلا يعتق ثانيا لما مر فيصيب نصف العتق الثالث  
والنصف الباقي يقسم بين الجامعة ثانيا والتي لم يجمعها على قدر حقوقهن وهو حق الجامعة  
الثانية في نصف هذا النصف وهذا الرابع لانها تقول المتازع لي واحدة منكم لان احديكما حرة  
يعتق العتق الاول فاصاب نصفه وحق الجامعة او لا والتي لم يجمعها في الربع الباقي على السوا

لاستوايهما في المنارعة على ما مر فيكون نصف هذا النصف وهو الربع للجامعة ثانيا والنصف الباقي  
وهو الربع الباقي للجامعة او لا والتي لم يجمعها نصفان لكل واحدة منهما ثمن عتق فاحتمل  
الي حساب له ربع ولربعة نصف واقل ذلك ثمانية فاحمل كل عتق على ثمانية فيصير جملة  
اربعا وعشرين لان الحاصل من العتق ثلاثة فتقول حصل للجامعة او لا والتي لم يجمعها لكل واحدة منهما  
نصف عتق وهو اربعة بالعتق الاول وربع عتق بالعتق الثاني وهو سهمان ونصف الربع وهو سهم  
بالعتق الثالث فيكون جملة سبعة اثمان فيعتق من كل واحدة منهما هذا القدر وتسعي في الباقي فذهب  
من اربعة وعشرين اربعة وعشرون وبقية عشرة وحصل للجامعة الثانية نصف عتق وهو اربعة من العتق الثاني  
وربع العتق وهو سهمان من العتق الثالث فيكون جملة ستة اسهم وهي ثلثة ارباع عتق فيعتق منها  
هذا القدر وتسعي في الباقي الا اربعة اسهم وهو نصف عتق فيعتق من الثالثة هذا القدر لانها لا تصيب  
النصف العتق وتسعي في الباقي واما التخرج على مذهب ابي حنيفة وان لم يذكره محمد فهو ان الوطي  
عنده ليس ببيان فكان الحاصل عتقين ثلث عتق دايرة بين الاربع فيصيب كل واحدة منهن ثلثة  
ارباع عتق فيعتق من كل واحدة منهن ثلثة ارباعها وتسعي في الربع وهو منزلة ما لو قال كلما  
دللت واحدة منكم فواحدة منكم حرة فكل ثلثا منهن ثم مات قبل البيان فلو جامعها الكل ومات  
قبل البيان كلهن على اختلاف التخرجين جميعا ما عند ابي حنيفة فلان الحاصل من العتق اربعة  
والرقاب اربعة واما عندهما فلان بالجامع الاول عتق الاول لان الوطي في البواقي بيان للملك  
عندهما وبالجامع الثانية عتقت الثانية لان الاول قد عتقت مرة والثالثة والرابعة تعينت  
للملك بالوطي وكذلك الثالثة والرابعة على هذا قال اذا كان اربع من الاما فقال كلما جامع  
واحدة منكم فواحدة منكم سواها حرة فجامع اثنين منهن ثم مات قبل البيان عتق من الاثنين  
لم يجمعها من كل واحدة ثلثة ارباعها وتسعي في ربع قيمتها ومن التي جامع او لا نصفها  
وسعت في نصف قيمتها ولا يعتق من التي جامعها الا شئ لانه لما جامع واحدة منهن وجب  
عتق واحدة والجامعة لا تحقق لان الجزا نزل العتق في غير الجامعة ولا تحقق التي جامعها



اخيرا لانها وطيت بعد العتق وكان ميانا للملك فيها فتعيلت اللتان لم يجامعهما للعنف وقد استوت  
 متارعتهم في ذلك فيصيب كل واحدة منهما نصفه ولما جامع الاخرة وجب عتق اخر ولا تستحق الموطوءة لما  
 مر في اللتان لم يجامعهما والموطوءة او لا الا ان الموطوءة او لا تقول لا متارعة في الا واحدة منهما لانه عتق واحدة  
 منهما بالعتق الاول فيصيب نصفه والنصف الباقي استوت متارعة اللتان لم يجامعهما فيصيب كل واحدة  
 منهما وهو نصفه وهو ربع الكل فقد حصل لكل واحدة منهما مرة نصف العتق مرة ربعه فيعتق من  
 كل واحدة منهما ثلثة ارباعهما والموطوءة او لا اصابت النصف لثمة واحدة فيعتق منهما النصف  
 وتسعي الباقي وبقيت الموطوءة اخيرا فيه كما كانت والتخرج على اصل اي حنفية رحمه الله على قياس  
 ما ذكرنا فلو جامع ثلثا منهن عتقت التي لم يجامعهما والتي جامعهما او لا وثانيا وبقيت الجامعة  
 اخيرا فيه كما كانت لانه لما جامع الاول فقد وجب له العتق ولا تحق له الا غير الموطوءة لان الموطوءة  
 لا تستحق لما مر واللتان جامعهما بعد ذلك خرجنا بالبيان على ما مر فتعين غير الموطوءة للعتق  
 ولما جامع الثانية وجب عتق اخر وتعين له الموطوءة او لا لان غير الموطوءة عتقت بالعتق الاول  
 والجامعة لا تستحق لما مر ولا تستحق الجامعة الاخرة لان الوطي فيها بيان على ما مر فبقيت  
 الموطوءة او لا للعتق فلما جامع الثالثة وجب عتق واحد وهي لا تستحق لما مر ولا تستحق الاولى  
 وغير الموطوءة لانها عتقتا قبل ذلك فتعيلت الموطوءة ثانيا وبقيت الموطوءة اخرا فيه كما كانت  
 ولو جامع الكل عتق الكل لانه لما جامع الاولى وجب عتق واحد وهي لا تستحق لما مر فتعيلت  
 الموطوءة اخيرا للعتق حتى ما فرغ من وطية الثالثة فلما جامع الثانية وجب عتق اخر ولا  
 تستحق الجامعة ولا الموطوءة الثالثة لما مر ولا الرابعة لانها عتقت بالجامع الاول فتعيلت  
 الاولى ولما جامع الثالثة وجب عتق اخر ولا تستحق هي ولا الاولى ولا الاخرة لما مر فتعيلت  
 الثانية ولما جامع الرابعة وجب عتق اخر ولم يتوامة الا الثالثة فتعيلت للعتق فيعتق الكل  
 ويلزم العتق للموطوءة اخرا لانه رطبها بعد العتق وكان ينبغي ان يجب الحد الا انه سقط الحد  
 لكان الشبهة لان ابا حنيفة رضي الله عنه خالفهما فيه فيلزمه العتق واما التخرج على اصل اي حنفية

رحمه الله لم يذكره محروم على قياس ما ذكرنا فيما تقدم من المسائل يعرف بالتأمل وليس سماعا بل العلم  
**باب الطلاق الذي يقع بقوله اخرا امرأة اتزوجها اصل الباب**  
 ان اليمين متى عقدت على الامتناع عن فعل موصوف بصفة الاخرية مضافا الى شخص ووجد ذلك الفعل  
 فيه مرتين فانصاف الاول بصفة الاولية لا يمنع اتصاف الثاني بصفة الاخرية لان الثاني غير الاول  
 فجاز ان يخالفه في الوصف فاما ان اضيف اليمين الى شخص موصوف بصفة الاخرية فانصافه  
 بصفة الاولية يمنع من اتصافه بصفة الاخرية لان الشخص واحد لا يتصور تكرره **وحرفه**  
 ان الجزاء مني علق بوصف لا يتحقق الا بالموت فاذا وجد الموت ينزل الجزاء ولا يقتصر بل يستند عند  
 اي حنفية وعندنا يقتصر وقد مر في ابواب المتقدمة اذا عرفنا هذا نقول قل محمد رحمه الله  
 اذا قال الرجل لغير امرأته اتزوجها طالق فتزوج امرأته يقال لها عمره ثم تزوج اخرى يقال لها زينب ثم  
 طلق عمره فتزوجها ثانيا ثم ماتت فطلق زينب دون عمره لانه اضاف الطلاق الى امرأة موصوفة  
 بالاخرية وعمره قد انصفت بالاولية في التزوج فلا يتصور اتصافها بالاخرية فيه فالوصوف  
 بالاخرية في التزوج زينب فتطلق هي وكذلك لو نظر الى عشرة نسوة فقال لغير امرأته اتزوجها منكم طالق  
 فتزوج امرأة منهن ثم تزوج اخرى ثم طلق الاولى وتزوجها ثانيا ثم مات فان الطلاق يقع على المتزوجة  
 الثانية لما ذكرنا ولا فرق بين هذه المسئلة وبين الاولى لان العشرة في اضافة اليمين اليهن لنساء العالم  
 عند الطلاق انما لا يقع الطلاق قبل الموت لان صفة الاولية في التزوج لا يثبت الا بالموت لاحتمال ان  
 يتزوج امرأة اخرى قال ولو نظر الى امرأتين وقال لغير امرأته اتزوجها منكما طالق فتزوج احداهما  
 ثم تزوج الاخرى طلقت الثانية حتى تزوجها لان اليمين لم يتناول سواهما فاحتمال ان يتزوج سواهما  
 لا يمنع صفة الاخرية تزوجا فلا ينتظر الى وجود الملك بخلاف ما تقدم لانه يتناول جميع النساء  
 العالم ومن العتق يمنع صفة الاخرية للمتزوجة ثانيا ولو قال اخر تزوج اتزوج قال في التزوج  
 طالق فتزوج امرأة ثم طلقها ثم تزوج التي طلق ثم مات يقع الطلاق على التي تزوجها مرة اخرى  
 لانه علق الجزاء بتزوج موصوف بالاخرية لما مر وكذلك اذا نظر الى عشرة نسوة فقال اخر تزوج



ان تزوج منكم فالتى تزوج طالق فتزوج احديهما ثم تزوج الاخرى لا تطلق ما لم تمت لانه علق الجبر بالتزوج  
 موصوف بالآخرة واحتمال ان تطلق الاولى فيتزوجها ثانيا منع كون الزوج الثاني اخر خلاف  
 قوله اخر امرأة منكم ان زوجها طالق على ما ذكرنا ولو قال اخر تزوج ان تزوج فصاحبه التى تزوج  
 طالق فتزوج امرأة ثم طلقها ثم تزوجها ثانيا ثم ماتت طلقت لان الهاثانية عن النكاح فقد علق  
 الطلاق بوصف الآخرة للتزوج وقد انصف الزوج الثاني بذلك ثم اذا حققت الآخرة في هذه المسائل  
 بالموت عند اي حنفية رحمة الله تتعد الطلاق الى وقت التزوج وعندكم كما يقتصر وقد عرف قال ولو  
 تزوج امرأة ثم طلقها ثم تزوج اخرى ثم تزوج التي طلق ثم تدين الكالع تدبر اي تفكر فقال لو  
 امرأة تزوجها طالق ولا يية له طلق الثانية دون التي تزوجها من قبل لانها انصفت بالاولية  
 بل لانه لو قال اول امرأة تزوجها طالق طلقت التي تزوجها من قبل فلا تصف بالآخرة بعد ذلك  
 فكل ما عرفت من الجواب والعلة عند تقدم الكلام في اوضاع المسائل من الجواب والعلة عند  
 تدبر الكلام الا في فصل واحد وهو ان هذا لا ينتظر في الوقوع الى حين الموت وهذا ينتظر  
 بعض المسائل على ما ذكرنا لان هذا علق الطلاق بوصف الآخرة في الماضي وهو كائن فيلج  
 الطلاق وقته علق الطلاق بالآخرة في المستقبل وهذا لا يتحقق الا بالموت على ما مر قال ولو  
 نظر الى عشرة ابد فقال اخركم تزوجا آخر تزوج عبد ثم علق ثم عاد الاول وتزوج اخرى  
 وذلك حكمه ما مولى ثم مات المولى لم يتحقق احد منه لانه اضاف العلق الى عبد بتزوج  
 اخر فاذا التحق لموت المولى كوان ان يتزوج غيره بجعله من المولى الا اذا وقع فقال  
 اخركم تزوجا اليوم والمسئلة بحالها ومضي اليوم علق العبد الثاني وهو الذي تزوج منه واحدة  
 لانه تحقق صفة الآخرة في اليوم في العبد الثاني ولو قال العبد له اخركما تزوجا اخر فتزوج  
 احدهما بعد الآخر علق الثاني في الحال كما ذكرنا ان الاول متى انصف بالاولية لا يتصور وصفه  
 بالآخرة لا قبل موت المولى ولا بعده ولو قال اخر تزوج يكون من احدكم اليوم فصاحبه التي تزوج  
 تزوج واحد باونه ثم تزوج الاخر باونه ثم عاد الاول فتزوج ثانيا علق الذي تزوج من قبل لان العلق

مخلوق بوصف الآخرة للفعل وقد تحقق في الزوج الثاني من العبد الاول والله تعالى اعلم بالصواب  
**باب من الايمان الذي يوجب الرجل على نفسه الصدقة اصل الباب**  
 ان كلمة كل وضعت لتعظيم الاسماء دون الافعال وكما التكرار الافعال وقد ذكرنا غير مرة وانما خص في هذا  
 الباب ان كلمة كل متى اضيفت الى اليوم وعقد عليه اليمين فانه يقتضي تجرد اليمين بتجدد اليوم ولا  
 يقتضي عموم الابعاد ومن ضرورة ذلك تجرد الفعل ولكن لا يقتضي تكرار اليمين في يوم واحد حتى لو حثرت  
 في اليوم مرة لا حثرت ثانيا وان وجد شرط الحث فيه نظيره اذا قال كل امرأة تزوجها طالق فهذا  
 يقتضي عموم النساء من ضرورة عموم الزوج حتى صار الزوج في كل مرة شرطا للحث ولكن  
 ليس من ضرورة تكرار الزوج في امرأة واحدة حتى لو تزوج امرأة وطلقت ثم تزوجها ثانيا  
 لا تطلق وكلمة كلما تقتضي تكرار الفعل وتعظيم الاسماء المضاف اليه الفعل تبعاً وضرة  
 لان تكرار الفعل قد يكون في محل واحد قد يكون في محلين فلو لم تثبت تكريره في المحل قلنا  
 يمنع قضية كلمة كلما فيهما دخل عليه ونظيره قول القائل كلما تزوجت امرأة فهي طالق  
 يتناول جميع نساء العالم على سبيل التكرار حتى ان كل امرأة يتزوجها مرة او مرارا يقع الطلاق  
 عليها **حرف** ان اليمين اذا عطف على اليوم في اليمين فان اليوم الاول لا يدخل في اليمين  
 لان العطف يقتضي المغايرة وكلمة المحذوف انحلت بين اليوم واليومين فجعل اليوم الاول دخلاً  
 في اليومين وجعل الكل يومين لانه لا يمنع ان يكون احد اليومين المذكورين اليوم الاول لانه لم يوجد  
 ما يوجب المغايرة لان قوله ولا عطف في الفعل دون الوقت فصار يميناً على حدة لقوله لا  
 اكلمه يوماً ولا اكلمه يومين فلا يمنع تدخلك اليوم في اليومين وجعل الكل يومين او اعرافنا هذا  
 نقول قال محمد بن محمد الله او قال الرجل كلما كلمت فلانا يوماً فله ان يصدق بدينه كلما  
 كلمته يومين فله تعالى ان يصدق بدينه يمين كلما كلمت ثلثة ايام فله تعالى ان يصدق  
 بثلثة دراهم كلما كلمته اربعة ايام فله تعالى ان يصدق باربعة دراهم كلما كلمته خمسة  
 ايام فله تعالى ان يصدق بخمسة دراهم كلما في اليوم الرابع والى مس بدينه الصدقة وثلثين



درهما لانه محشة ايمان وجعل الجزاء في الاولي التصديق بدهم وفي الثانية التصديق بدهمين وفي الثالثة التصديق  
 بثلاثة دراهم وفي الرابعة باربعة دراهم وفي الخامسة بخمسة ولا ينتهي شيء من الايمان بالخشية  
 ولا مضي وقت الاقل كلما يتجدد آخر في الوقت الواحد ويدور بدوران الوقت المذكور لا يتجدد  
 كل من يتجدد دورها لانها ذكرت بكلمة كل وهي تقتضي عموم الافعال وعموم الاوقات ضرورة  
 على ما مر فصار ذكر الوقت وعدمه هنذا فيما يرجع الى الخشية ولهذا قلنا اذا قلنا في اليوم الاول من  
 يلزمه ثلثون درهما اذا ثبت هذا نقول اذا قلنا في اليوم الرابع خشت في الايمان كلها فيلزمه باليمين  
 الاولي درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلثة دراهم وبالاربعة اربعة دراهم وبالخامسة خمسة دراهم  
 فيكون حشمة عشرة وتفقد الايام كلها كما اخذت لانها عرفت بكلمة كلها على ما مر فاقا كلها  
 في اليوم الخامس خشت من الايمان ايضا ويلزمه خشة عشرين فيلزمه ثلثون طعن على الراي  
 فقال يلزمه التصديق باربعة عشر درهما لان اليمين عرفت بكلمة كلها وهي لا تقتضي عموم الايام بمعنى  
 اليوم الاول انتهت اليمين الاولي من غير خشت وخشي الثاني انتهت اليمين الثالثة كذلك وعشي اليوم  
 الثالث انتهت اليمين الثالثة كذلك والكلام وجد في اليوم الرابع والمعتقد اليمين الرابعة والخامسة  
 بخشيتها ويلزمه تسعة فاذا مضى اليوم الرابع انتهت اليمين الرابعة وبقيت اليمين الخامسة  
 فقد وجد الكلام في اليوم الخامس والمعتقد اليمين الخامسة فيلزمه خمسة دراهم وتسعة وخمسة  
 يكون اربعة عشر وهذا وجه الطعن والجواب عنه ما ذكرنا ان كلمة كلها تقتضي عموم الافعال  
 وصفا وعموم الايام اصنفها اليها ضرورة فلا يجعل الوقت المذكور وقتا لليمين ولا ينتهي بانتهائه  
 فان قيل هذا الغال الوقت المذكور في اليمين مطلقا عن الوقت كما اشار اليه محمد رحمه الله قلنا المتصرف  
 هو الذي في ذكر الوقت حيث عتدا اليمين بكلمة كلها وقضية تعميم الاوقات بتعميم الافعال  
 على ما مر ولو قال كل يوم كلمة فيه فلانا قلنا تعالى على ان التصديق فيه بدرهم كل يومين اكلهم فيها  
 فلانا قلنا تعالى على ان التصديق فيها بدرهمين كل ثلاثة ايام كل اربعة ايام كل خمسة ايام هكذا  
 فكلمة في اليوم الرابع والخامس يلزمه التصديق في وقتي وعين درهما وجه ذلك ان كلمة كل تقتضي

عموم الاسماء غير على ما مر فهدا الشخص عند خشة ايمان وجعل الكل ميز وقتا يتجدد ذلك اليمين يتجدد  
 دورها ولا خشة دور واحد من بين لان ذلك قضية عموم الفعل لا قضية عموم الوقت فدور اليمين  
 الاولي يوم ودور اليمين الثانية يومان ودور اليمين الثالثة ثلثة ايام ودور اليمين الرابعة اربعة  
 ايام ودور اليمين الخامسة خمسة ايام فاليمين الاول يتجدد في كل يوم والثانية كل يومين والثالثة  
 في كل ثلثة ايام والرابعة في كل اربعة ايام والخامسة في كل خمسة ايام او اثبت هذا القول من كلمة  
 اليمين الرابع خشت في الايمان كلها لانه الدور الرابع من اليمين الاولي واليوم الثاني من الدور الثاني  
 من اليمين الثانية واليوم الاول من الدور الثاني من اليمين الثالثة واليوم الاخر من الدور الاول من  
 اليمين الرابعة واليوم الرابع من الدور اول من اليمين الخامسة ولم خشت في شيء من الدور اربعة  
 فيخشت في الكل فيلزمه باليمين الاولي درهم وباليمين الثانية درهمان وبالثالثة ثلثة دراهم  
 وبالاربعة اربعة دراهم وبالخامسة خمسة فيكون حشمة عشرة فلما قلنا في اليوم الخامس خشت  
 في اليمين الاولي لانه الدور الخامس منها ولم خشت في هذا الدور مرة فيلزمه درهم وخشت في اليمين  
 الثانية ايضا لانه اليوم الاول من الدور الثالث منها ولم خشت في هذا الدور مرة فيلزمه درهمان  
 ولا خشت في اليمين الثالثة لانه اليوم الثاني من الدور الثاني من اليمين الثالثة وقد خشت فيه  
 مرة بالكلام في اليوم الرابع فلا خشت ثانيا وخشت في اليمين الرابعة لانه اليوم الاول من الدور الثاني  
 منها ولم خشت فيها مرة فيلزمه اربعة دراهم ولا خشت في اليمين الخامسة لانه الدور الاول  
 وقد خشت فيه مرة فيلزمه بالكلام في اليوم الخامس مرة درهم ومرة درهمان ومرة اربعة دراهم  
 ومرة اربعة دراهم فيكون سبعة وكان قد لزمه بالكلام في اليوم الرابع خمسة عشر فيكون حشمة  
 اثني وعشرين طعن على الراي وقال ينبغي ان يلزمه خمسة عشر لان كلمة كل يوجب تعميم الاسم  
 لا تكرر الفعل فكل عين خشت فيها مرة لا خشت ثانيا نظيرة اذا قال كل دار ادخلها فله ثلث  
 على حجة فترددت الا باليد الواحدة واحدة ولا فرق بين قوله كل دار ادخلها وبين قوله  
 كل يوم اكل فيه فلانا والجواب عنه من اوجه احدها ان محمدا رحمه الله ذكر المسئلة عرفت



الفأفة قال كل يوم اكلم فلانا فعلى ان تصدق بدينهم الا ان الكاتب تركه وحرف الفاء بوجبة التكرار كما  
 اذا قال اكراد ادا فعلى ما حجة قد دخل اربع ايام حجتان والثاني انه ان لم يذكر حرف الفاء لم يذكر  
 ما يعمل عمله وهو كلمة في فان العوهم من الرواية كل يوم اكلم فيه فلانا فله تعالى على ان تصدق فيه بدينهم  
 وهذه الحروف بعضها على البعض لما عرفت والثالث ان لم يذكر كلمة في نصا ولم يذكر  
 لان الوقت في مثل هذا يذكر لا يخط فيه فصار كأنه ذكره نصا هذا كله ان قال ذلك على سبيل المعينة  
 فلو قال ذكر على سبيل المحاطبة بان قال كلما كلمتاك يوما فله تعالى على ان تصدق بدينهم كلما كلمتاك  
 فله تعالى على ان تصدق بدينهم الى حجة ايام على نحو ما ذكرنا ثم سكت بدينهم التصديق بعشرين درهما  
 ولا يحتاج الى كلام آخر لحديثه متي واجبة باليمين فقد كلف باليمين الثانية والثالثة بخلاف ما  
 تقدم له انه لم يخاطبه فلا يكون متكلم اياه ثم وجه التخرج انه جعل الجزاء في اليمين الاولى التصديق  
 بدينهم والشروط كدائه فلما حلف في المرة الثانية وجد الكلام معه حث في اليمين الاولى ولمدة  
 التصديق بدينهم وكلما انحلت اليمين الاولى انعقدت ثانيا لانها انعقدت بكلمة كلما وانعقدت اليمين  
 اليمين الثانية والجزاء فيها التصديق فلما حلف في المرة الثالثة وجد الكلام معه في حث في اليمين  
 الاولى والثانية فيلزمه بالاولى وهو والثانية درهمان قد لزمه مرة درهم فيكون اربعة درهما  
 انحللتا انعقدت ثانيا لما مر وانه عقد اليمين الثالثة ايضا فلما حلف في المرة الرابعة فقد  
 وجد الكلام في حث في الايمان الثلاثة فلزمه بالاول درهم والثانية درهمان والثالثة درهمان  
 فيكون ستة وكان قد لزمه اربعة فيكون عشرة درهما انحللت الايمان الثلاثة انعقدت ثانيا لما مر  
 وانه عقد اليمين الرابعة ايضا فلما حلف في المرة الخامسة وجد الكلام في حث في الايمان الرابع  
 فلزمه التصديق بعشرة فيكون خمسة وعشرين درهما وانعقدت الخامسة ولم يحث فيها لانه  
 لم يوجد شرط الحث بعد فاقوه الكلام ولو قال كل يوم اكلم فيه فله تعالى على ان تصدق بدينهم  
 كل يوم اكلم فيه فله تعالى على ان تصدق بدينهم الى حجة ايام على نحو ما ذكرنا ثم سكت فعليه  
 ان تصدق بعشرة دراهم لان الايمان في هذه المسئلة لا يتكرر دور واحد لانها لم تنعقد بكلمة

التكرار وانما يتجدد الادوار على ما ذكرنا فلما حلف في المرة الثانية فقد وجد الكلام في حث في اليمين  
 الاولى لانه الدور الاول لم يحث فيه مرة فلزمه التصديق بدينهم وانه عقد اليمين الثانية ولا انعقدت اليمين  
 الاولى ثانيا لانها ما عقدت بلقطة التكرار ولم يتجدد اليوم ولما حلف في المرة الثالثة حث في اليمين  
 الثانية لانه لم يحث في هذا الدور مرة فيلزمه درهمان فيصير ثلاثة وانعقدت اليمين الثالثة ولا انعقدت  
 الثانية ثانيا لما مر ولما حلف باليمين الرابعة حث في اليمين الثالثة لما قلنا فيلزمه ثلاثة دراهم وانعقدت  
 اليمين الرابعة ولا انعقدت الثالثة ثانيا لما مر فصار ستة دراهم ولما حلف باليمين الخامسة حث في اليمين  
 الرابعة لما مر فلزمه التصديق بدينهم اربع دراهم فيصار الحكر عشرة وانعقدت الخامسة ولم يحث فيها لعدم  
 الشرط بعونها قال لو كلمه من اليوم الثاني بعد ذلك ايضا وجب عليه التصديق ستة دراهم لانه حث  
 به في اليمين الاولى لانه دورا في كل يوم وقد تجدد اليوم ولم يحث في هذا في هذا الدور مرة فلزمه  
 درهم ولا حث في اليمين الثانية والثالثة والرابعة لانه حث فيهن في هذا الدور مرة ولم يتجدد  
 دور اليمين ما سوى الاولى وحث في اليمين الخامسة لانه لم يحث فيها اصلا فيلزمه خمسة دراهم  
 فيكون ستة قال فان كلمه في اليوم الثالث ايضا وجب عليه ثلاثة دراهم لانه حث به في اليمين الاولى  
 لان له دورا في كل يوم ولم يحث في هذا الدور مرة فلزمه درهم وحث في اليمين الثانية ايضا  
 لان دورها في كل يومين وقد تجدد ولم يحث في هذا الدور مرة فلزمه درهمان وكان قد لزمه درهم  
 وكان ثلثة لا حث في اليمين الثالثة والرابعة والخامسة لان هذا دور الاول منهن وقد حث فيهن  
 قال لو كلمه في اليوم الرابع ايضا فلزمه اربعة دراهم لانه حث في اليمين الاولى لما مر فلزمه درهم  
 ولا حث في اليمين الثانية والرابعة والخامسة لانه اليوم الثاني من الدور الثاني من اليوم الثانية  
 فقد وجب عليه مرة واليوم الاخر من الدور الاول من اليمين الرابعة واليوم الرابع من الدور الاول  
 من اليمين الخامسة وقد حث فيها قبل ذلك ولا حث ثانيا وحث في اليمين الثالثة لان اليوم  
 الاول من الدور الثاني منها ولم يحث فيه مرة فلزمه التصديق بثلثة دراهم باليمين الاولى  
 درهم فكان اربعة قال ولو كلمه في اليوم الخامس ايضا وجب عليه سبع دراهم لانه حث في اليمين



في اليمين الاولى لما مر لزومه درهم و حنث في اليوم الثانية ايضا لانه اليوم الاول من الدور الثالث  
 منها ولم يحنث فيه مرة ولزومه درهمان ولا حنث في اليمين الثالثة لانه اليوم الثاني من  
 الدور الثاني منها وقد حنث فيه مرة ولا حنث في اليمين الخامسة ايضا لانه حنث في هذا  
 الدور مرة وحنث في اليمين الرابعة لانه اليوم الاول من الدور الثاني منها ولم يحنث فيه فلزمه  
 اربعة وقد كان لزومه ثلثة فيكون الكل سبعة قال واذا قال الرجل وابيها في الاكل فلا يبرأ  
 ولا يبرأ من نكاحه اليوم الثالث لا حنث وثلثه لو قال لا اكله يوما ويومين نكاحه اليوم الثالث  
 حنث لما ذكرنا في اصل الباب ان في الفصل الاول جعل اليوم الاول والحكم من اليومين فكان من  
 عينه يومين فاذا قلنا في اليوم الثالث فقد قلنا بعد انتهائهما اليمين وفي الفصل الثاني اليوم الاول  
 غير اليومين تقضية العطف فكانت مرة فبينه ثلثة ايام فاذا نكح في اليوم الثالث حنث  
 بقا اليمين **باب الطلاق الذي يحبر فيه الزوج فيجوز ولا يحبر**  
**اصل الباب** ان الاجازة اللاحقة بمذلة الوكالة السابقة اعني في نقاي الصرف  
 على المحيد لان الرضي بنصرف الغير مني ارضي وجود الصرف نافذا فالرضي به بعد وجوده موقوف  
 جاز ان يرضي به نافذا **وحرف آخر** ان المطلق يجري على طلاقه الا اذا اختلفت الالة اكل  
 على التقييد وهو محتمل اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله اذا قالت المرأة لزوجها قد طلق  
 نفسي فقال الزوج اجزوت بيمين الطلاق وكذا اذا قال قد ابتعت نفسي او حرمت نفسي عليك  
 فقال الزوج اجزوت وهو يريد الطلاق الا ان في الاول يقع طلق رجعية ولا يحتاج اليه الطلاق  
 من الزوج لانه صريح الطلاق ان هذه تصرفات تنفذ على الزوج بالتوكيل السابق فتصدق عليه  
 بعد وجودها موقوفه بالاجازة على ما مر وان نوى الزوج ثلثا يكون ملائما اذا قال في  
 الابتداء ابتعت او حرمتك ونوي الثلث بخلاف الفصل الاول لان الزوج لو قال في الابتداء اطلقك  
 ونوي الثلث لا يصح فكذلك اذا اجاز في الانتهاء بالاجازة يتصدق تصرف العنق اليه ويجعل  
 لانه باشر بنفسه فلم ينو الزوج عند الاجازة شيئا ففي قوله ابتعت لا يقع شيء في قوله حرمت

نفسي بصير مولا لانه تحريم كمال مطلقا فيصير كانه قال والله تعذرا لا قبله قال لو قال اخترت نفسي فقال  
 الزوج اجزوت لا يقع شيء لان هذا اللفظ لا يصلح للايقاع فان الزوج لو قال اختاري او خيرتك لا  
 يقع الطلاق وانما يقع ان يجعل الزوج ذلك اليها فيضمن طلاقا بتخير من الزوج ولم يبرأ  
 ولو قال جعلت امري بيدك او جعلت اختيارا لي فاجازة الزوج صار الامر بيدها في مجلسها  
 ولو قالت جعلت امري بيدك فطلقت نفسي او جعلت نفسي مختارة واخترت نفسي فقال الزوج  
 اجزوت لا يقع شيء ما لم تختبر في مجلسها نائيا لان صيرة الامر بيدك بشرط صحة الاختيار  
 منها فاذا اختارت قبل الاجازة فقد اختارت قبل وقته فلغا ولو قال جعلت نفسي مختارة امس  
 او جعلت امري بيدك امس فقال الزوج اجزوت بصير لمرها بيدها لما قلنا ولا يبطل ذلك بتبدل  
 المجلس قبل الاجازة لانه تصرف العنق على الزوج فيستوفى على اجازته مطلقا خلافا عما اذا قال  
 الزوج لهما لا بيدك احبب بقصر على المجلس ان ذلك عليك وتقول في قصر على المجلس ولو قال  
 كنت قلت امس امري بيدك امس كلفه واختارت نفسي فاجاز الزوج لا يقع ولا يصير الامر بيدها في الحال  
 لان الاجازة صحت وجعل الامر لها دون الاختيار وقد مضى وقت الاختيار ولو قال لامرأة ان لم  
 اصبرك فانت طالق لا يحنث ما دام حيا لان عدم الصبر مطلقا لا يتحقق الا بانتهائها الحيوة  
 ولو قال غيت به الساعة فهو على الفور لان المطلق قد جعل على الفور بدالة الحال وفيه تشديد  
 على نفسه فيصدق مطلقا ولو قال غيت به غدا او ما بينة وبين الليل فاليمين على الابد ويبدئه  
 باطل لانه ليس في لفظه ما يعمد بعض الاوقات دون البعض ولا دلالة احواله عليه مثال  
 اذا قلت لا يا فلن طعنا فان لم يشوشنا يصرف اليك كل طعام وان نوى طعنا ما بعينه يصرف لما اذا  
 نوى لقمه او لقمين لا يصح لانه لا عمل كل لقمه ولا بدك عليه دلالته الحال والله سديد وقال الحكم

**باب ما يجعل الرجل امراة مطلقا**

ان الامر المضاف اليه قد يبطل بعض ذلك الوقت لانه لو لم يبطل لم يظهر فائدة التوقيت اما الامر  
 المعلق بعض الوقت بوقت بعد مضى الوقت لان المعلق بالشرط يصير مرسلا عند وجود الشرط



يصير كاللفظ به عند مضي الوقت  
 انما فيه معنى التوضيح والاختيار والمشيئة  
 وجعل الامر باليد يقتصر على المجلس علي ما مر فيما تقدم انه عليك التعليل يقتضي جوابا في المجلس  
 والمعتبر مجلس العلم لانه لا يمكن الاختيار والمشيئة بدون العلم اذا عرفنا هذا نقول قل محمد رحمه الله  
 اذا قال الرجل امرائي بيد فلان شهر لم يعني شهرا بعينه فهذا على الشهر الذي يليه لما ذكرنا في باب  
 الصوم والاعتكاف ان ذكر الشهر هنا لا سقاط وراه ففي الشهر الذي يليه اذا خلا فاما  
 مضي الشهر بطل الامر علم او لم يعلم لانه موقت بالشهر فلهي بانتهايه على ما مر وبمثل  
 لو قال اذا مضى شهر رمضان فامر امرائي بيد فلان فمضي شهر الان يصير الامر بيده لانه معلق  
 بمضي الشهر فيصير مرسلا عند مضيه على ما مر فيصير الامر بيده في المجلس الذي يعلم على ما مر ولو  
 قال امرائي بيد فلان وفلان شهرا مضى شهر خرج الامر عن ايديهما لما مر انه يوقت به فلو علم  
 احدهما في الشهر وفوق لا يقع الفرق لانه رضي بتصرف عن رايهما وهذا امر محتاج فيه الى الراي  
 فلا يعمل بغير راي احدهما وذلك اذا علم في الشهر وفوق واحد ما دون الآخر لما مر ولو قال  
 اذا مضى شهر فامر امرائي بيد فلان وفلان لا يصير الامر في ايديهما ما لم مضى شهر على ما مر فاما مضى  
 شهر وعلم احدهما وفوق لم يعلم الآخر يتوقف الى ان يعلم الآخر ويصرف لان شرطنا ان يتصرف  
 انضمام رايهما على ما مر فاما وجد عينه في التصرف وبعد رايهما علم وقام عن المجلس فخرج  
 الامر عن ايديهما اما عن يد الراي فاما فلا نعرض عن الآخر لانه لم يرض برايه وحده والله اعلم  
**باب من الميراث الذي يقع فيها الحصة والاي يقع**  
 ان كلمة او مني دخل بين تعيين يقتضي انما جميعا اصله قوله تعالى لان تطلع منهم امرا او كفورا  
 ومني دخل بين اثبات كان الثابت احدهما اصله قوله تعالى فاطعام عشرة مساكين من اوسط  
 ما تطعمون اصله او كسوتهم والمعنى ما بين في الابواب المتقدمة ان كلمة او تعيد السكون والبله  
 في النفي نعم والاثبات محصور ومني دخل بين نفي والاثبات صار في حق النفي لانه دخل بين تعيين  
 فثبت العموم ما هو في حق الاثبات لانه دخل بين اثباتين فثبت المحصور وجعل الميثاق

في حكم العناية للنفي حتى لا يبقى اليقين بعد وجود الميثاق ويكون معنى حتى اصله قوله تعالى فلن ارجع الى الارض  
 حتى ياذن لي اي او يحكم الله في معناه حتى يحكم الله وقوله تعالى لا عدنبه عدلا باسديلا او لا رجعة  
 اوليا يئني سلطان مين معناه حتى ياتي سلطان مين اذا عرفنا هذا نقول قل محمد رحمه الله اذا  
 قال الرجل والله تعالى لا ادخل هذه الدار او لا ادخل هذه الدار الا في يوم فاما دخل حنف لان ادخل  
 بين تعيين فاقضى التعيين على سبيل التفراد ولو قال والله تعالى لا ادخل هذه الدار اليوم او  
 هذه الدار فاما دخل بترية عينه لان ادخل بين الثابتين فكان شرط البراهن لهما ولو قال  
 والله تعالى لا ادخل هذه الدار ابدا او لا ادخل هذه الدار اليوم ان دخل الدار الاولى حنف وكذلك  
 ان مضى اليوم ولم يدخل واحدة منهما حنف وان دخل واحدة بترية عينه لان علم دخول الاولى  
 ابدأ بشرط للبر وشرط الحنف علم دخول الاخرى في اليوم فاما مضى اليوم ولم يدخل فقد وجد  
 شرط الحنف في حنف واذا دخل الدار الاخرى في اليوم وبرية عينه انتهت اليقين لما ذكرنا ان الميثاق  
 في معنى العناية لليمين في حق النفي ولو قال والله تعالى لا ادخل هذه الدار او لا ادخل هذه الدار الا في  
 هذا عين المسئلة الاولى لان هنا لم يوقت الشرط الثاني باليوم وكان العموم في الوقت في الاولي  
 فان دخل الاولي قبل الثانية حنف لانه شرط الحنف وان دخل الثانية او لا بترية عينه لانه شرط  
 البر وسقطت اليمين لانه غاية اليمين على ما مر ولو قال والله تعالى لا ادخل هذه الدار او لا ادخل  
 هذه الدار او لا ادخل هذه الدار ان دخل الاولى حنف لانه شرط الحنف وان دخل الاولى حنف لم  
 بترية عينه لان دله او دخلت بين النفي والاثباتين فاقضى الحنف في الاثبات لما مر وكان  
 دخول الاولى شرط الحنف ودخول الاخرى بشرط البر وانما بترية اليمين لما ذكرنا  
 حتى لو دخل الدار الاولى بعد ذلك لا حنف

**باب من الميراث الذي يقع فيها الحصة والاي يقع**  
 ان لما سورا او وافق امر الامر فترقم عليه واذا خالف توقف فاقترع على اجازته لان في الوجه  
 الاول يتوقف تصرف المأمور في الامر فصار كانه باسرها فغلبه والرجح الثاني في المتعلق فيبقى نصوليا فيوقف



نفاذ تصرفه على الاجازة واذا وجدنا الحجة في الانتهاء بصيركا الوكالة الموجودة في الابتداء في حق تنفيذ  
التصرف وحرف آخر ان المتنافين لا يجتمعان والتنافي بين شيئين حكما كالمتنافي بينهما حكما  
واذا دل الدليل على وجود المتنافين فان نسا ويا ساقطا لان كل واحد منهما ينبغي صاحبه ولا على  
بأحد مما دون الاخر وان كان لا حدهما ضرب رجحان معلوم ويجعل الاخر كالعالم وحرف آخر  
ان الذي متى حق العبد برضي المولى او بحايته العبد يواظبه في الحال ومتى كرهه لا يرضى المولى ولا بحايته  
يواظبه بعد العتاق ولا اقرارا والكفالة بغير اذن المولى وغيرهما لكن الذي لا يجزى امتناع  
الاستيفاء لما منع وهو حق المولى وقد زال حقه بالعتاق اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله اذا  
اذن الرجل لعبد في النكاح وقد كان العبد تزوج امرأة قبل ذلك بغير اذنه فاجاز ذلك  
النكاح القياس ان لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وجه القياس ان العقد يوقف على اجازة المولى  
فلا ينفذ باجازه العبد لان اصل العقد متى يوقف على اجازة انسان مفيد الحكم عليه لا ينفذ  
على غيره باجازه ولان العبد ما مور بالعتق لا بالاجازة والعقد غير الاجازة حقيقة وحكما  
اما حقيقة فظاهر وكذا الحكم فان الشهاد شرط في العقد وليس بشرط في الاجازة فثبت  
انه غير ما مور بالاجازة والمأثور اذا خالف الامر الامر لا ينفذ تصرفه عليه وجه الاستحسان  
ان العبد ما مور مباشرة العقد وسفيدة لانه ما مور بالعتق مطلقا بصفة التمام وتتمام العقد  
بالنفذ فثبت العقد والنفذ جميعا وهذا الفقه وهذا ان تنفيذ العقد وبتميمه بعض العقد  
ومن ملأ كل الشيء ملكا بعضه ضرورة وقوله العقد يوقف على اجازة المالك قلنا لا يمنع ان  
ينفذ العقد موقوفا على اجازة شخص بعينه ثم ينفذ باجازه غيره الا ترى ان العبد لو تزوج امرأة  
بغير اذن المولى فباعه المولى من انسان فاجاز المشتري يجوز ذلك الامة لو تزوجت بغير اذن  
مولاها فباعها المولى بمن لا يحل له وطئها واجاز المشتري نفذ كما حرمنا على انما يتبين ان الامر  
بالعقد امر بالنفذ والاجازة تنفيذ كاستلا اجازة بامر المولى فينفذ اليه وعلى هذا الخلاف  
الفصولي اذا باع مالا انسان ثم دخل المالك يبيعه فاجاز ذلك البيع وهذا هو الصبي اذا تزوج

المرأة او باع ماله ثم اذن له المولى فاجاز العقد المباحي وجهه ما ذكرنا قال اذا امر الرجل عبدا بال  
يتزوج امرأة على رقبته فتزوج العبد فهذا لا يحلوا اما ان تزوج اممة او مدبرة او ام ولد لاجازته  
وجذر كمن النكاح باذن المولى ورقبة العبد تصلح مهورا فتجتمع شرائط الصحة والاعلم  
بالمانع وهو ملك المرأة زوجها لان الملك ثبت لمولى الامة لا للامة فيصح النكاح ويصير  
العبد ملكا لمولاه فاما اذا تزوج حرة او مكاتبة لا يجوز لانه وحدها المانع وهو ملك المرأة  
رقبة زوجها لان ملك المرأة رقبة زوجها اذا طرأ على النكاح الصحيح او جبت رفعة فاذا  
قارنه اوى ان يمنع انعقاده وقد وجد هذا ما في الحرة فظاهر وكذا في المكاتبة لان لها  
ملك اليد والتصرف وانه ملحق بحقيقة الملك في منع جواز النكاح ابتداء وان كان لا يوجب  
ارتفاعه اذا طرأ عليه فان المكاتب اذا اشترى زوجته لا يفيد النكاح كالعقود مانعة  
جواز النكاح وان كانت لا توجب ارتفاعه اذا طرأ واذا لم يصح النكاح لو وطئها مع ذلك  
يلزمه العقر وبيع العبد في الأقل من قيمته ومن مهر مثلها الا ان يفرق المولى لان تصرفه صدر باذن  
المولى لانه امره بامر رقبته انما الفساد حكم الشرع لا لعدم الاذن ولا يمنع لزوم التصرف  
في حق المالك فلو كان المهر زوج مدبرا او مكاتبا جاز النكاح في الفصولي كلها لانه وجد شرائط  
الصحة والاعلم بمانع وهو ملك المرأة زوجها لانها لا يحل ان تنقل من ملك الي ملك فلا  
ملك المرأة رقبة الزوج الا انه وجد العقد الموجب للمسمى ويُقدر القول بجوازه  
فينعقد موجبا للقيمة فينعقد النكاح على قيمة الرقبة ولا إشكال على هذا ان هذا يستقيم  
في المهر ما يستقيم في المكاتب لانه تحت النقل من ملك المولى برضاه ويتضمن ذلك  
فسخ الكتاب كما اذا باع المولى المكاتب برضاه فاذا اقدم على جعل رقبته مهر افتد رضى  
بفسخ الكتاب واذا انفسخ عادتنا فيصير محلا للملك فوجد المانع من النكاح وهو  
ملك المرأة رقبة زوجها فينبغي ان لا يجوز والجواب ان الفسخ لو ثبت انما يثبت بطريق  
الاقتضا نصيبا للمقتضي كما في البيع برضاه وهذا لو ثبت الفسخ لبطل المقتضي وهو النكاح



فلا يجوز اثبات الفسخ بطريق الرقضاء وفيه ابطال المقتضي هذا اذا اذن له ان تزوج علي  
رقبته فلو قال له تزوج ولم يقل علي رقبته فزوج حرة او مكاتبه او مذبذبة او ام ولد او فتنه  
على رقبته النكاح جائز بقيته لان المولى لم ياذن له باهمار رقبته بل يصير رقبته مملوكة  
للمرأة لا للمرأة الا ان المولى ياتي امره بالنكاح والنكاح لا يكون بدون المهر كان ذلك امرًا  
بالامه مارقا سمي الرقبة اعترافا بذلك لتغير المهرية وهذا اذا كانت قيمة الرقبة مثل  
مهر مثلها او اكثر بما يتعاضد به الناس فاما اذا كانت اكثر منه بما لا يتعاضد به الناس فيه  
فالنكاح باطل على قول ابي يوسف ومحمد لان امر العبد منزلة التوكيل الاجنبي والوكالة لا تنفذ  
بمثل القيمة كما في التوكيل بالبيع عندهما فكذلك هذا واما عند ابي حنيفة بعضهم قالوا لا يبطل  
النكاح عنده والمذكور في الكتاب بقولهم قالوا عنده يبطل ايضا لان غنم التوكيل  
بالبيع ان كان لا تنفذ مثل القيمة فالتوكيل بالشراء تنفذ على ما عرف في موضعه وهذا منزلة  
التوكيل بالشراء لان العبد يملك نفس المرأة بما في القيمة فكان منزلة الشراء فلو وطئها  
مع بطلان النكاح يجب مهرها مثلها وتلحق العبد بعد العتق لان الفسخ دونهما جاز من مخالفة  
امر المولى فلا يلزم المولى ولا يقال بان هذا ضمان بحب بالفعل وهو الوطئ فلا ينفذ لزمه المولى  
على اذنه بحقيقة الاستهلال لا بانقول هذا الضمان ان كان بحب بالفعل ولكن هذا القول  
انما يصير موجبا للضمان بالقول هو العقد لانه لو لم يكن العقد لكان موجبه كذا دون  
العقد فكان منزلة ضمان القول ينواخذ به بعد العتق قال ولو تزوج العبد حرة او  
مكاتبه علي رقبته بغير اذن المولى يبطل ولا ينفذ علي اجازة المولى لانه لو اذن ابتداء  
يجوز لما مر فكذلك هذا فلو وطئها مع ذلك بغير العقد لا قل من قيمته فمن مهر المثل  
ويبلغ بعد العتق اجازة المولى لم يجز اما اذا لم يجز وطئها لانه دين كونه بغير اذنه  
وهو ملحق بغير اذنه وهو ما يحكي ضمان لا يقول علي ما مر وكذا اذا اجاز لانه وطئها قبل  
الاجازة والقيمة ضمان لو اخذ به بعد العتق فلا يغير بعد ذلك بالاجازة على ان هذه الاجازة غير

في

عاطلة لانها تعمل في الموقوف وهذا العقد غير موقوف علي ما مر هذا اذا وطئها ثم اجاز المولى فلو انه اجاز  
المولى ثم وطئها يلزمه المهر ويباح فيه الكا والى ان لم يعمل الاجازة في العقد لانه لما اذن له فالوطئ حصل  
بناء على اذنه فاعتبرت هذه الاجازة في حق التعلق برقبته ان لم يعتبر في الصحيح هذا اذا تزوج حرة  
او مكاتبه فلو تزوج امته او مذبذبة او ام ولد لم ينفذ فلو كان المولى فاذ اجاز له لولا ان  
الابتداء يصح فكذلك هذا فلو وطئها بعد ذلك ان وطئها بعد الاجازة بحسب المسمى لان المسمى وجب العقد  
عند الاجازة وانما الوطئ موكده وان وطئها ثم اجاز القياس ان يحسب المسمى ومهر المثل جميعا مالم يشر  
مقابلا بالمنافع المتوقعة بالوطئ قبل الاجازة والمسمى بالعقد المقترن بالاجازة الا ان استحسننا  
واوجبنا المسمى لا غير لان الاجازة تلتحق باصل العقد ويكون بمنزلة الوكالة السابقة واذا التحق  
باصل العقد بعد العقد من ذلك الوقت وكان الوطئ بعد ثبوت النكاح وصحته فبالمسمى لا غير  
لان المسمى عوض عن كل الوطئيات بعد العقد قالوا اذا تزوج المولى امته من رجل خرا ومكاتب  
او مذبذبة او ام ولد فدخل بها الزوج ثم خالها مولاها علي رقبته ان كان الزوج حرا فان الطلاق واقع  
بأين ولا يكون للزوج من بدل الخلع شيء ولكن ملك الامته لمولاها علي حالها لان الخلع معاوضة  
بعتق ثبوت الملك من الجاني فلو صح الخلع ملك الزوج رقبته فيبطل النكاح فيبطل الخلع ايضا  
فلا يمكن تصحيحه خلتا في لفظة الخلع وانها من الحنايات والحنايات بواين فيقع طلاق  
بأين بغير شيء روي عن ابي يوسف انه قال يبطل الخلع ايضا كما يبطل التسمية قياسا على النكاح  
فان لو تزوج حرة علي رقبته كان النكاح باطلا فكذلك هذا الا اننا نقول بين الخلع والنكاح فرق وهو  
ان النكاح يعتمد المهر لا محالة لانه ما شرع بغير مهر ومهره فدر وجوب المهر المثل لصحة التسمية  
في نفسها وتعد وجوب المسمى باعتبار التناهي على ما مر فلا يصح النكاح اطلاقا ما لم يصح  
من غير بدل فلم يكن من ضرورة بطلان البدل بطلانه في نفسه دل على صحة الفرق انه لو تزوج علي  
خمر او خمر بحسب المال ولو خال علي خمر او خمر لا يجب شيء وقال بعضهم ينبغي على قياس قول ابي  
يوسف ان يقع الطلاق ويحب المسمى لان المهر عند ان مقارنه الملك الطلاق لا يقع وقوع



الطلاق اصله مسئلة ذكرها محمد بن ابراهيم في كتابه الايمان ان من تزوج امته الغير ولا وارثه المغير احد الا الزوج  
قال لكانت طالق مع موتها لانها قد جازت مولاها فيقع الطلاق عند بي يوسف مع مقارنته للملكه وعلم  
قول محمد لا يقع لان هذا غير صحيح في تلك المسئلة الملك لا يقع ان الطلاق فان الطلاق يقع بالموت  
وبه نزول ملك المورث ثم ثبت ملك الورثة في الرمان الثاني وكان الطلاق مقارنا لملك المورث  
لا يثبت ملك الزوج اما صحتها خلافه هذا اذا كان ذلك من غير الخلع فاما اذا طلقها الزوج على رقبتهما  
لا يسلم المسمى لما قلنا ويقع الطلاق رجعيًا لانه ان يصرح بالطلاق وسمي فيه البدل فكان تعليقاً  
لبشرط القبول من كل وجه فاذا وجد القبول يقع طلاق رجعية هذا كله اذا كان الزوج حراً اما  
اذا كان مكاتباً او مبرراً او قبيحاً يصح الخلع ويجب المسمى اما في المبرر والقي فلان رقبتهما مملوكة للمورث  
لا للزوج فلا يكون الطلاق مقارناً لملك الزوج واما في المكاتب فلانه ان ثبت له نوع ملك وهو  
ملك اليد ولكن هذا الملك لو طرأ على النكاح لا يرفع النكاح لا يبطل الخلع على  
المكره على ما مر في لو كان تحت الحرة اثنان لرجل وخل بينهما فخلعهما سداً من الزوج على رقبته  
احدهما بعينه فخلع واقع على التي لم تخلع على رقبتهما فهو للزوج وما اصاب التي خلعت على رقبتهما  
ينفي للمولى قال ولو خالع كل واحد منهما على رقبته صاحبتها وقع الطلاق عليهما بغير خلع لان  
ملك رقبته كل واحد منهما ينفرد بوقوع الطلاق عليهما لان الخلع منهما وقع معاً وان كانت رقبته  
كل واحد منهما بدل طلاق صاحبتها فيصح الخلع في حق الطلاق ولا يسلم للزوج شيء من البدل لما  
بيننا في المسئلة المتقدمه قال امرؤاها ابناهم وارثاها لا وارث لها غيرهما تزوجت احدهما  
ودخلت بهما ثم خلعت بهما في مرض موتها فامهر يكون بينهما نصفان بحكم التعصيب ولا يشر  
الزوج بحكم بدل الخلع شيئاً لان الخلع في مرض الموت وصيته لانه يجب مقابلاً بما ليس مالاً فلهذا  
اعتبر من الثلث والزوج هنا وارث فلم يصح ذكر البدل في طلاقها ايئنا وارثت الزوجية فثبتنا  
بالقربانه وحما في القرابة سواء قبلت بينهما ارباعاً ثلاثة ارباعاً للزوج والربع لابن العم الاخر لانه  
ان يطل الاستحقاق بحكم بدل الخلع ولكن نقيض الزوجية لان الواقع طلاق رجعي فكان الارث

الزوج  
موتها

الزوجية قائماً فكان للزوج النصف بحكمة الزوجية والنصف من الباقي وهذا الربع بحكم التعصيب والربع  
الباقي للزوج **باب من نكح العبد والخلع في ذلك والزوج**  
**اصل الباب** ان يقر الانسان ملكاً اذا لم يكن متعصفاً حتى الغير لا يجعل يصح مطلقاً واذا  
كان متعصفاً حتى الغير البطلان يصح في حق المالك لا في حق ذلك الغير ان يصح في حق ذلك الغير لا في  
رضاه ابطال حقه واضرار به والمنع منه واجب مهما يمكن **وحرف** ان المال للراعي لا لغيره  
البضع عند الدخول في ملك الزوج مساوي لساير الديون في الاستيفاء والمال الواجب بدفع البضع  
عند الخروج عن ملك الزوج دون ساير الديون في الاستيفاء لان الوجه الاول مال وجب عوضاً  
عن المال لان البضع عند الدخول في ملك الزوج ملحق بالاموال ولهذا امر شرع بملك المال فان النكاح  
لا ينعقد بدون المال سواء كوفيه المال او لم يذكر في الوجه الثاني وجب عوضاً عما ليس بمال لان البضع  
عند الخروج عن ملك الزوج غير ملحق بالاموال لانه لم يختص بملكه بما كان الخلع بدون المال يصح وقم  
البضع ليست مالاً في الاصل لانها تقع للراعي ملكة باجزاء الا وهي فثبت ذلك **وحرف**  
ان المورث اذا خلعت امته على عين من اعيان ماله ثم استحق ذلك العيان كان لم يضمن للزوج الدار  
وسلقة العير يقع الخلع على قيمة ذلك العيان ويكون في رقبتهما لا على المولى لان بدله وهو ذوال  
ملك النكاح جعل لها والمولى متبرع في قسمة العير فلا يملكه العمدان وان ضمن الدار يضمن  
قيمة ذلك العير للزوج بحكم الضمان اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله اذا اذن الرجل لعبد  
في التجارة فملكه ومن اشترى امراً ان يتزوج على رقبته فتزوج امته صح النكاح ولا يصير رقبته  
مهرًا اما صحة النكاح فلا تنجم بالشروط وليس فيه ابطال حق العمة لان حقهم في ماله  
العبد النكاح لا يتعسر للمالية ولو لم يسلم المسمى وهو الرقبته ينعقد النكاح على قيمة الرقبته  
لانه لا ينفك عن المال شرعاً فيساع العبد فيه ويكون مولى الامه اسوة لساير العمة لانه  
عوض عما هو مال على ما ذكرنا فان قيل في هذا ابطال حق العمة لان الرقبته الى ان كان الكل  
لهم وان شاربهم مولى الامه فيؤدى الى تبعض حقهم فينبغي ان لا يصح كما افاد صاحب المولى



علي رقبته عن دم عمد او خلع امراته على رقبته قلنا ابتغى حق الغرماء غير مضاف الي تصرف المولى لانه  
امر بالترويج وهو غير اجاب المال لان النكاح متى صح المهر حكم بالاجابة ولهذا قلنا  
ثبتت فكل مضاف الى الشرع لا الى المولى دل عليه ان الاخر اذا زوج اخاه الصغيرة لم يجره ويحكم المهر  
وانه لا يملك التصرف في ماله واجاب مال عليه وقطعت ان وجوب المهر غير مضاف الى المولى فلم يصير  
بالامر بالنكاح متعصفا حق الغير بالابطال بخلاف الصالح والكالم لان وجوب المال مضاف الى  
تصرف المولى واجابه فكان متعصفا حق الغرماء بالابطال فلا يصح في حقهم قال فان قيل هذا العبد  
المازول المديون قللا عمد يقتل به لا شجاعة شرايط القصاص وحق الغرماء لا يمنع من الاستيفاء  
لانه يتعلق بالمالية والقصاص يختص بالادمية الا انداد الاستوفى القصاص من حيث انه لا ي  
يطلب المالية ضرورة فيبطل حق الغرماء فلوان المولى صالح اوليا القتل على رقبته العبد وقع  
العفو عن القصاص لان اوليا الجناية على كونه ذلك ولا يسلم شي من الرقبة لهم لان جعل الرقبة  
بدل عن الدم بعرض لمحق الغرماء بالابطال على ما مر فيصح في حق المولى دون الغرماء فيباع  
العبد فيقتضي دينهم او لا فان فضل من ثمنه شي محلي يدبر الى اوليا الجناية فرق بين هذا وبين  
المهر فان في المهر جعل مولى الامة اسوة الغرماء وهذا جعل اوليا الجناية موقفا عن الغرماء  
ووجه الفرق ما بيننا ان المهر وجب بدلا عما هو مال فكان بمنزلة سائر الاموال فاما بدل الصالح  
عن النفس بدل عما ليس بمال على ما مر فلا يكون بمنزلة سائر الاموال وحرف **لو** ما ذكرنا  
ان وجوب المهر غير مضاف الي تصرف المولى فلا يكون المولى متعصفا حق الغرماء بالابطال فيصح  
مطلقا في حق الكل فاما وجوب بدل الصالح مضاف الي تصرفه فكان متعصفا حق الغرماء بالابطال  
فلا يصح في حق الغرماء فكان غرماء في حقهم الا انه اذا فضل شي من الديون تصرف الى اوليا  
القتيل ولا يسلم المولى لان تسمية الرقبة بدلا عن الدم في حق نفسه وحق المحل انما امتنع بحق  
الغرماء فاذا صار حقهم مقضيا زال المانع فيصرف الفضل اليهم فان يد الغرماء العبد عن الديون  
صحت البراءة ويسلم الرقبة لا وليا القتل لان تسمية البراءة قبل البيع وان كانت بعد البيع يسلم العبد لهم

لان التصرف في نفسه صحيح وانما امتنع لقائه في حق الغرماء لمانع وقد قال المانع على ما مر قال  
امة تحت عبد خلعها مولاها على عبد في يده جاز ان المولى في ذلك له باذن لان العبد ملك  
الطلاق من غير اذن المولى يعتبر ذلك فلان يملك بطل اولي لا يشترط قبول الممتنع بالخلع لان المولى  
اضاف الخلع الى عين من اعيان ماله فلا يشترط قبولها فان استحق العبد الذي جعل بدل الخلع  
فما خلع ماضي لانه غير قابل للفسخ ولا ضمان على المولى لانه تبرع ولا يضمن ويصير قيمة العبد في قبضه الجانية  
لما ذكرنا والاصل ان الخلع وقع لها وبطل المسمى حصل لها فاذا لم يسلم للدراج المسمى يرجع عليها في القيمة  
والاشكال على هذا من وجهين احدهما ان قبول الخلع لم يوجد من جهتها والخلع مما لا يصح بغير اذنها فاذا  
جعل قيمة المسمى في رقبتهما وللتاني ان في هذا الزلع قيمة المسمى على المولى لان رقبته الامة مملوكة له  
فكان الضمان في الكيفية عايدا اليه وقد ذكرنا انه اذا لم يضمن لم يلزمه العمد والجواب لما الاول ان لم  
يوجد القبول منها حقيقة ولكن وجد حكما لان المولى رقبته عليها فكان قبول المولى كقبولها واما الثاني  
قلنا الزوج ما رضي بالطلاق الا ببدل فلو قطعنا حق بغير بدل لم يضر به ولو اثبتنا حق مطالبة المولى بالقيمة  
والزمناء كما لم يلتزم يتضرر به قلنا بالضمان في رقبته الامة ونفينا مطالبة المولى به رعاية للتحسين  
بغير الامكان فان كان على الامة المخلوعة دين قبل الخلع والمسئلة بحالها تباع فيبدل بالدين الذي كان قبل  
الخلع فان فضل شي يصرف الى مولى الزوج لان ما وجب رقبته من بدل الخلع عوض عما ليس بمال على ما  
مر وكان تسمية المولى بغير الدين اول الا اذا فضل شي محلي يدبر الى بدل الخلع لرد الالمزاج ولا  
يلتزم مولى الامة بما بقي من قيمة العبد لما قلنا انه لم يضمن وانما يتبع الامة بعد العتق هذا اذا لم يضمن  
المولى الدرك فلو ضمن الدرك والمسئلة بحالها يطالب بقيمة العبد المستحق ولا يكون رقبته الامة لانه  
ضمن سلفة العبد لمولى العبد فاذا عجز عن تسليم العنصرة ومعني يجب تسليم معناه وهو القيمة  
قال في ذلك لو خلعها على رقبتهما فخلع جازيها مرفان لم يكن على الامة دين سلمت لمولى الزوج ولو كان  
وان كان عليها دين قبضه فيبدل بالدين لانه اقوى على ما مر فان فضل شي يصرف الى مولى الزوج لما مر وما بقي  
من حقهم يبيع الامة بعد العتق دون المولى لانه اضاف الخلع الى عين من اعيان ماله ولم يضمن الدرك والضمان على



المولى ولا يكون على الجارية شي لا قبل البيع ولا بعده لانها لم تملك شي بخلاف ما اذا لم يضمن لانه تغدو الرجوع على المولى فلا يرجع عليها فان كان عليها دين ابرأها العرما سلمت الجارية لمولى العبدان كان قبل البيع وان كان بعد البيع فالتمس كماله وان كان فيه فضل على القيمة لان حقه في الرقبة فسلم لبرأها وان كان فيه نقصان عن القيمة يرجع به على مولى الامة ان ضمن الدرك لان هذا نوع دال لحقه وان لم يضمن كان النقصان من رقبته الامة فليجبه بعد العتق **باب** **جناية العبد وعلوه رقبته**

**اصل الباب** ان موجب جناية العبد على العبد ضرورة رقبته جواز جنيته شرعا الا ان المولى جاز الاستخلاص بالفداء نظرا له وكذا العبد جواز الاستخلاص بالقيمة ايضا لان له في رقبته حقا لهذا يباح لاجل فلك الاستخلاص حقه بالفداء وايضا فري ظهر العبد عن الجناية وصال كان له من العبد اصلا ولو اختار العرف قام الجاني مقام العبد المجني عليه ويصير ذمته خلفا عن ذمته حتى ان ما كان على المجني عليه من الديون يصير في رقبته العبد المدفوع الا انه يبرأ من قيمته ثم بالدين الذي انتقل اليه من المجني عليه لان ذمته اقرب اليه واسبق تعلقا برقبته فكان اولى الاستيفاء من رقبته هذا اذا كانت الجناية على النفس فلو كانت الجناية على الطريق ودفع به يصير منزلة الكسب للمجني عليه لانه بدل جز منه فصار كبر ما دفعه **وحرف اخر** ان من قضى دين غيره بغير امره وهو غير مضطر فيه ولا يجبر عليه لا يرجع عليه لانه منبرج فيه ولو قضاه بامر او جبره او بغير امر وجبره ولان مضطربه يرجع عليه ويصير كانه اقرضه وهذا مستقر منه نظرا له اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله عدا ان ما دون اهل عليه ما دين كثير فعا احدهما عين الاخر غير مولى العبد الفاني بين الدفع والفداء وكذا العرما خيرون بين الدفع والفداء على ما مر وايضا فري كان منبرغا ولا يرجع به على احدا ما المولى فانه ظهر على نفسه واما العرما فلا لهم ظهر واحقهم وهم غير مأمورين ولا مضطرون فيه فكانوا منبرعين فوق بين هذا وبين ما اذا استغار عدا ليرهنه برقبته فاحتاج المعير الى العبد وامتنع المستعير عن التفكير فقتضى المعير دينه واقبل الرهن فانه يرجع على الراهن ووجه الفرق ان ثمة هو مضطر في قضاء الدين لانه لا يصل الى الانتفاع بعبد الابن وقد ذكرنا ان من قضى دين غيره وهو مضطر فيه يرجع عليه اما هاهنا

العرم غير مضطرا لانه يصل الى حقه بدون الفداء فان العبد اذا دفع بالجناية تبعه حقه واذا ابتاع مبدل بينهم فلا يثبت لهم حق الرجوع فاذا دفع اظهر العبد عن الجناية ويباع في الدين فلو انهم اختاروا الدفع ولا فقوة تبعه دينه ولا يكون اختيار العرما الدفع منهم حقه سقط خلاف ما اذا باع المولى العبد بغير العرما حيث كان رضي بسقوط حقهم حتى لو بقي من دينهم شي لا يتبع العبد عند المشتري لان الدفع يعيب بجناية العبد وانه حكم جبري ثبت شرعا بغير دليل ان العرما اذا امتنعوا عن الفداء والدفع كان للمولى ان يدفع بغير رضاهم فلا يكون اختيارهم الدفع والحالة هذه رضي بسقوط الدين لما البيع لا يجوز ابرأهم فاعتبر رضاهم فلا يكون اختيارهم الدفع والحالة هذه رضي بسقوط حقهم عن الرقبة فاذا اتبعه دينه بعد الدفع يباح لكل واحد منهما في دينه ويبدأ بدين نفسه على ما مر وان فضل من ثمن الفاني شي بعد قضاء دين نفسه نقض من المفقود عينه لانه بمنزلة كسبه على ما مر وان فضل من دين المفقود عينه لا يقضي به من الفاني لان دين الكسب لا يقضي من الاصل قاله لو فعا احدهما عين الاخر غير مولى العرما بين الدفع والفداء فيرى بقيمة المفقود عيناه لارضان الثابت مقدم هذا وسكو اختيار المولى الدفع او الفداء سلم المفقود عيناه لم لان المضمونات تملأ عند اداء الضمان على ماء وغيره ان الفداء يظهر رقبته المعدي به وهو المفقود عيناه عن الدين لا يلعبه كما ينبغي من دينه لان عرما المفقود عيناه باحد الفداء رضوا بانقطاع حقهم عن الرقبة واصل حقهم مقضيا بالفداء لانه لا من اجم لهم فيه فيصير ملكا لهم وبالرفع لا يظهر بل يلعبه دينه لان حقهم لا يصير بعضيا بالعبد المدفوع لانه تبعه دينه ويباع في دين نفسه فلم يكونوا راضين بانقطاع حقهم فقلنا بان المولى لو اختار الفداء يسلم رقبته المفقود عيناه لم طاهره عن الديون ويتبع عرما الفاني العبد في دينهم وان دفع احد المفقود عيناه ويباع كل واحد من العبد في دين نفسه كما ذكرنا ولو بيع العبد الفاني بالعين ودينه الذي بيع المفقود عيناه بمائة ياخذون المائة التي هي من المفقود عيناه لانه حقهم ثم ياخذون ما فضل من ثمن الفاني بدينهم وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يقوم المفقود عيناه صحيا ويقوم اعني فان كانت قيمته صحيا الفاد قيمته اعني مائة لسمه اعتبار الف العرما والعشر للمولى وهذا يلبي على اصل عرما المختل في مسألة الجثة العيا ان عداي حنيفة عنه هذا الضمان يجب مقابلا



العيينة يسلم الجثة شرط محض لسلامة وهذا الوارد المالك امساك الجثة والرجوع بقصان العي السله  
 ذلك عنده وعنداي يوسف ومحمد مقابل الجثة والعينين جميعا حتى كان له ان يسد الجثة ويرجع بالنقصان  
 اذا ثبت هذا القول ابو حنيفة مر على اصله في مسألة الكتاب لان لماية التي اخذها غرما المفقود عيناه من  
 قتله ذلك بدل الجثة والفاضل من ثمن الفاي مقابل المعينين وهم لم ياخذوا من ضمان العينين شيئا فذا خذوا من  
 الي تمام حقهم وهو الف فحصل لهم الف مائة ومحمد مر على اصله ايضا لان الف الف الفاضل من ثمن الفاية  
 مقابل الجثة والعينين جميعا وقد حصل لهم مائة وهي ثمن الجثة العيا وهي عشرة الاف فجعل الفاضل  
 على عشرة اسهم كل عشر مائة وعشر منها بقا بقا الجثة بلون وقد علم لهم مرة فلا ياخذون ثانيا  
 فذا خذون تسماية وقد حصل لهم مائة فيكون حملته القافا ما ابو يوسف ينبغي ان يكون قوله مثل قول محمد  
 على قياس مذهبه الا انه يقول بان هذا الضمان بدل الجثة والعينين جميعا في حوما من مولى الفاي ومولى المفقود  
 عيناه ولكن في حق ما بين المولىين وغرما المفقود عيناه بدل عن العينين لا غير لان هذا الضمان تشبه  
 ضمان المالك من وجهه وبنه ضمان الجناية على النفس من وجهه اما تشبيه ضمان المالك فلا طرف العبد مال  
 بل طرف المولى لا مال فاما طرف العبد وما تشبه ضمان الجناية على النفس لانه جنائية على طرف  
 اوى حقيقة والمال في العبد لا يطل معنى التسمية فاعتبرنا تشبه ضمان المالك في حق ما بين المولىين وجعلنا  
 الفاي بدل الجثة والعينين جميعا وازلنا الجثة عن ملاك المفقود عيناه واعتبرنا تشبه ضمان الجناية على  
 النفس فيما بين المولىين والغرما وجعلنا الفاي بدل العينين دون الجثة لان الامية قائمة في الجثة بعد توفير  
 اعل الشبهين خطهما بقدر الامكان انا اعتبرنا تشبه ضمان الجناية في حق ما بين المولىين والغرما دون  
 المولىين لانه اعتبرنا تشبه ضمان المالك في حقهم لانه ان يعتبر تشبه ضمان المالك في حق المولىين لان  
 لهما فيه حقيقة المالك وليس للعرما حقيقة المالك بل في حق فيعطل احد الشبهين والآخر قال  
 عبد قدار خلا خطا ثم نقا عيني امة تيمنا الف درهم خير مولى العبد بين الدفع والقد اعلى ما يترق فان  
 احتار البديق في اوليا الجناية بالدية ومولى امة بقيمة امة واحد امة المفقود عيناه لما ذكرنا في البئر  
 لمولى امة ان يسد امة ويرجع بالنقصان وعندها لم لا على امر فان احتار الدفع ووقع بياح العبد

فيض اوليا الكربة عشرة اسهم ومولى امة بسهم لان دية الكربة عشرة الف وقيمة امة الف فان حق المولى في  
 سهم من احد عشر سهما وحق اوليا الكربة في عشرة اسهم فيضون في قيمة العبد المخصص يسلم امة لمولى العبد  
 الثاني عداي حنيفة واي يوسف قال محمد يدفعها الى الاوليا وان انتقص حقهم من ثمن العبد المفقول فاعلى الاصل  
 البري ذكرناه ان الضمان عند ما مقابل العينين دون الجثة لان يسلمها بشرط على ما تم فلم يكن حصة امة بدل  
 العبد الجاني بل هو بمنزلة تشبه فلا يدفع الى الاوليا وانتقص حقهم من ثمن العبد بالمراعاة لان حق اوليا القتل  
 لا يتعلق بكسب الجاني وهم ما اخذوا من كل حقهم من ثمن العبد بلهم ان ياخذوا من بدل له والسر على اعالم

**من النكاح والخلع اصل الباب**

ان القول في الخلع انما يشترط لوجوب المال لوقوع الطلاق لان الدفوع فار على ايقاع الطلاق بدون رضي العبد  
 وبدل الخلع يجوز ان يجبر على الغير بطريق الاصل كما يجب على المرأة لانه يجب تقابل لا يستغنى عن ذلك النكاح  
 والتمساق لا يحصل لاحد فكان الاجبي والمرأة فيه سواء اختلف بدل النكاح وهذا المهر لانه متقابل له ثبوت  
 فذلك النكاح فانه يحصل للزوج اذا ثبت هذا نقول فان اصنف بدل الخلع الى الاجبي يشترط قبوله وان اضيف  
 الى المرأة واصنف البدل الى الغير لمكن المحاطبة هي المرأة او لم يصف الى احد يشترط قبولها لانها اولى  
 من قبل ان المالك يستقط عنها **وغيره اخر** ان حقوق العبد في باب الخلع يرجع الى من وقع العقد  
 له لا الى الوكيل اذا عرفنا هذا نقول قل محمد رحمه الله اذا قال الرجل اخر اخلع امرأتي على هذا العبد او على هذه  
 العار او على هذه الماله فاقبول الى المرأة لانه لم يوجد الاضافة الى مال احد فان قدر على التسليم والا غرمته  
 القيمة لان التسمية قد صحت وعجز عن تسليم المسمى ولو قال اخلعها على عبدك فاقبول اليه لا الى المرأة لان  
 البدل اضيف اليه فكان عليه التسليم لما ذكرنا وان استحق فعليه القيمة بخلاف ما اذا اضيف النكاح الى غير  
 مملوك لا غير الدفع واستحق العبد ما ذكرنا في الاصل ان المملوك على العبد وكذا لو قال على الف الف لانه وان  
 كان لا يتعين لكنه التزم تسليم ذلك ولا يكون كذلك الا اذا كان العقد معه امرأة قالته لزوجها اخلعني على  
 عبد فلان قاجا بها فانه يشترط قبولها لانها هي المحاطبة وكذلك لو قال الزوج بربا خالعتك على عبد فلان  
 لما ذكرنا ولو خاطب الزوج صاحبه العقد والمرأة حاضرة فقال خالعت امرأتك على عبدك فغير قبول صاحب



ان العقد اضعف اليه ولو قال جل الزوج اخل امرائك علي عبد فلان يعتبر قبول فلان لان البذل اضعف اليه ولو  
 قالت المرأة اخل علي فلان فاما من فاجاب يقع الحكم معها لانها العاقبة ويتوقف الضمان  
 علي قبول فلان فاذا قبل غير الزوج من اصد منها من ايها شك وان اي لا يطل الحكم وطلب المرأة بالبذل  
 بخلاف البيع بشرط ضمان الغير واتي ذلك الغير لانه شرط فاسد والبيع يبطل ان يشترط بالشرط القائل  
 دون الحكم ولو قال اخل امرائك علي فلان العبد فالحكم فاذا العبد لغيره يشترط قبولها لان البذل اضعف  
 الي احد فلان المرأة وكله جلان بان خلعها من زوجها بالف ففعلها لما عليها دون الوكيل لان حقوق العقد  
 لا يرجع اليه علي ما من فلو ضمن الوكيل من ماله صح واذا اديت رجوع علي المرأة لان الحكم بدون امرها يصح  
 لما فائدة امر الرجوع عليها بخلاف الوكيل في باب النكاح اذا ضمن حيث لا يرجع لان ثمة فائدة الامر  
 جواز النكاح قال الوكيل بالنكاح اذا جعل عند نفسه مهورا جاز وعليه التسليم فلو لم يترك التسليم  
 فلا ضمان عليه وعلي الزوج قيمته ولو زوجته الوكيل بالمهر ماله او قال بالي هذه فاعلم علي الزوج  
 لانه لم يضمن ولا اشارة لا يتعين بخلاف الغرض لانه يتعين لو كان الوكيل زوجها علي انه ضامن مهورا  
 اخذت المرأة ايها شات لان الضمان قد صح وهو واجب علي الزوج ولو ادي الوكيل لا يرجع علي الزوج لانه  
 متبرع والكلام في الصالح من ايم عدم مثل الحكم في الحكم في القبول وغيره لانه بدل عن البذل ملكا حكم  
**في زوج المكاتب والامته علي المكاتبه والامته والامه**  
 ان قضا القاضي اذا لان علي وجه اظهار الحكم بالسيد ان يزوج من  
 وقت وجود السيد متى كان علي وجه ايجاب الحكم ابتداء يعتبر وقت الزوج **وجوب**  
 ان قدرا محضه بوجوب الحد اذا اظهرت فيها اماره التي غير ان حد الزوجين اللعان وحد الجانب  
 الحكم **في** ان الزاوة المنفصلة من المهر قبل القبض بنصف بالطلاق قبل الدخول لان  
 حكم للعقد لا يبري اليها اذا عرفت هذا يقول قال محمد رحمه الله الرجل اذا اني ولزوجته فان القاضي  
 يلاعن بينهما ويطلع النسب من وقت العلوق لان قضا علي وجه اظهار الحكم من ذلك الوقت فلو توفى  
 بينهما وتزوجت بغير اخر ثم ان الاول الذر نفسه ثبت النسب منه ومهر حد القدر لبعوله حال

قيم القدرين المستدعي للنسب لانه امتنع مانع وبالاكراه قال المانع ولا يقال بانه منقض في الاكراه  
 فيلبيح علي لا يسمع كما اذا اقر لا نشان ماله ثم قال لا بل هو ماله لاننا قول الشاخص اما يعتبر او لا بالقول  
 الا وحق للغير كما ذكر من المثال اما اذا لم يثبت فلا اثر في ان جلاني يديه ليعط فقال ليس هو ولو لم يثبت  
 قال هو ولو لم يصب ونفاه لم يثبت للغير لان غيره لو ادعي هذا لا يصح فلهما تبولدولة من الزوج الثاني  
 فنفاه لا يفي عليه ان كان قبل الذر الاول نفسه لظهور اماره التي فيها وهو قيام ولد اسب له وان كان بعد  
 الذر لا عن القاضي بل منهما ثم ولدت من الثاني لاقول من سنة اشهر من وقت الذر الاول لا يقطع النسب  
 باللعان ان القاضي يقطع النسب من وقت العلوق وفي ذلك الوقت ليس محل للقطع لانه لا يجوز اللعان لقيام  
 قهزة التي في ذلك الوقت وان ولدت لسنة اشهر قضا عدا يقطع لانه لا يقطع باللعان لا بتفاحة الوثق  
 قال الحواذ تزوج مكاتبه باذن سيدها علي امته بعينها فلم يقبض المكاتبه الجارية حتى وقها من زوجها جاز  
 النكاح لان الجارية صارت ملكا للمكاتبه بنفس العقد فان لم يقبضها حتى طلقتها الزوج قبل الدخول  
 بها طلقها جميعا وان علل الزوج بعض الامه لان الملك يثبت حكم الوقوع الطلاق علي المكاتبه وطلقاتها  
 تقارنا كان الملك بعد وقوع الطلاق فلا يمنع فيسقط نصف مهر الامه وبقي النصف وانه زيادة علي  
 مهر المكاتبه لان الجارية مهر المكاتبه وانه قبل القبض فتقتض في المكاتبه ربع مهر الجارية ونصف  
 الجارية وسلم الزوج ثلثة ارباع مهر الجارية ونصف الجارية وكذا اذا اطلق الامه او الامه طلق المكاتبه  
 فاجواب ما ذكرنا انما اذا اطلق المكاتبه او افسد المكاتبه الجارية ويسقط مهرها لان السبب في حد  
 من المكاتبه من وجه خيشت وجهها من الزوج مع علمها انه ربما يطلقها فيعود بعض الجارية اليه  
 فيفسد النكاح فصار كالزباعت منه فيفسد النكاح ويكون للمكاتبه نصف الجارية لا غير ولو كانت المكاتبه  
 قبضت الجارية ثم زوجها مائة فطلقها معا او واحدة بعد الاخرى ولم يدخل بها لم يملك الجارية ونصف  
 مهرها للمكاتبه ونحو ذلك نصف ثمة الجارية تبوع قبضت لان مهر الجارية تنصف بطلانها وهي نصف  
 المهر زيادة حاصلة بعد القبض فمن النصف الجارية وقد وجب عليها اذ النصف وقد عرفت فعمت  
 القيمة ولا يفسد نكاح الجارية بطلاق المكاتبه لا غير الجارية لا تعود اليها لانه لوجوب المانع



على ما هو الحال في المسئلة الاولى طي الامة قبل التسليم اليها ثم طلقها ثلثا فتلصق الجارية لانها مهر المكتوبة وقد  
 طلق المكتوبة قبل الدخول بها وكذا المهر الامة لا ياراة على مهر المكتوبة قبل القبض ولكن بحر الزوج  
 ان شاء احد نصف الجارية وان شئت منها نصف قيمة الجارية لان الوطي عيب قد حصل بتسليط المكتوبة  
 فصار كما حسب عليها وتعتبر القيمة وقت الرطي لانه كالقبض من المكتوبة لانه حصل تسليطها منها وقد  
 لو طلق احد بينهما قبل ما عتبر لما قلنا وقوله طلقها ثلثا فان كان بعضهم وقيل غلط ان كل واحدة منهما الامة  
 وطلاق الامة لا يكون ثلثا وقال بعضهم اراد به انه طلق احديهما تلتين والاخرى واحدة ولو كان تزوجها  
 بعد ما قبضت المكتوبة الجارية ودخل بها طلقها ثلثا فان الزوج نصف قيمة الجارية لا خير ان هذه رواية  
 بعد القبض لا يعتبر وقت الدخول لوجود القبض الحقيقي ولو تزوجها قبل التسليم اليها لم سلم اليها ثم  
 طلقها فان اجواب هنا كاجواب المسئلة الاولى لان المهر يجب بالعقد ولا فرق بين التسليم بعد العقد  
 وعدمه فيسقط ثلثة اراج مهر الجارية ويعود اليه نصف الجارية وكذا لو طلق الجارية قبل المكتوبة  
 فلو طلق المكتوبة قبل الجارية لا يفسد نكاح الامة لانه لم يعد اليه نصفها فيقع الطلاق لمكان  
 القبض لان مهرها اذا كان معتبرا لا يفسد نفس الطلاق بل حقيقة الرد وبقي القاضي لكن يترك  
 حق الاعارة وكان النكاح قائما اذا اطلقها فصار كالوطئها هنا فلو قضى القاضي بنصف الجارية  
 له قبل الطلاق ففسد نكاحها وطلق مهرها على ما ذكرنا ولو تزوجها قبل القبض ودخل بها فلو تزوج  
 بها او طلق المكتوبة قبل الدخول بها قال الجارية ولو اراحا المكتوبة لان الدخول بها عيب ففسد نكاح الامة  
 حصل بتسليطها ولو ارجع بعد القبض فبقي من النصف مهر الجارية بل ثلثها لانه حدث قبل القبض  
 فوجب نصف قيمة الجارية يوم الدخول لانه قاض يوم الدخول ان سلم اليها ثم دخل وتعتبر القيمة  
 يوم التسليم لما عرف قال ولو لم يتزوج الجارية حتى سلم اليها المكتوبة ثم طلق المكتوبة ولم يقض القاضي  
 له نصفها فادان من تزوج الامة لا يجوز ولتزوجها ثم طلق المكتوبة لا يفسد النكاح لان المهر المفقود  
 لم ياتي الا بعد فسخ الطلاق قبل الدخول اليها من الامة لا يملكه قائم وهو الملاك فبقي ابد النكاح  
 ولا عيب البتة واستدل لذلك بحديثين منها ان المولى اذا تزوج مكتوبة الاب لا يفسد نكاحه ثم مات

الاب لم يطل النكاح ولو تزوجها بعد موت الاب لم يجوز كذلك لو باع بيعا فاسدا وقبض المشتري لم يكن للبائع  
 ان يتزوج لقيام حق الاسترداد وكذلك اذا اتفقا بضاعا كالجارية فقبض بايع العلام الجارية وزوجها من  
 بايعها ثم طلقها فالعالم قبل القبض لا يفسد النكاح ولو اراد ان يتزوج ابنته الممكورة والمكان ثلثا اذا اشترى  
 منكوبة المولى لا يفسد النكاح ولو اراد المولى ان يتزوجها لا يجوز لما ذكرنا والله اعلم بالصواب  
**من النكاح فيما يتعلق من الصداق او بدر اصل الباطل**  
 ان كان المهر عشرة في النكاح حق الشرع كوجوب اصل المهر ما عرفنا ما بقا المهر ليس حق الشرع بل  
 حق المرأة حتى لو اسقط المهر بعد العقد يسقط ويعتبر قيمة عشرة لوم العقد لانه انما يجب حقا للمهر  
 يوم العقد **وحرف آخر** ان الاختلاف بين الزوجين اذا وقع في وصف المهر فالقول قول الزوج  
 بالاجماع لانها مني اتفقا على مهر مسمى فقد اتفقا على ما به يجب سقوط مهر المثل فتعده حكم مهر  
 المثل فوجب اعتبار الدعوى الاسكار والمراة تدعي عليه زيادة صفة فهو ينكح فكان القول قوله واذا وقع  
 الاختلاف اصل المهر في جلسته او في قدره حكم مهر مثلها فان كان فيما بين ذلك بان ادعي الزوج اقل من  
 مهر المثل والمرأة اكثر منه بخلاف عند اي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف القول قول الزوج في جميع ذلك  
 الا ان ياتي سبي مستعجلا لاختلاف في قيمة العبد وفي دار حال الثوب او في وزن الميراث اختلاف في  
 الصفة لان صورة الصفة ان قولها يؤيد انقصان القيمة واما الوزن في النفقة والحمل في الحيلة  
 مقدار وزن الزان بعد قطعه والاختلاف في صفة الزين نحو الجرد والركاة وغير ذلك الاختلاف في  
 جنس المعقود عليه كما في سلم الزين عارية والغاية في وصفه اذا عرفنا هذا القول قال محمد بن حنبل  
 اذا تزوج امرأة على ثوب فمعه عشرة فلم يقبضه حتى رجعت فمعه من السعير الى الثمانية ليس لها غير ذلك  
 لما ذكرنا ان السوط اكمله وفيما العقد دون الثوب ولو كانت القيمة ثمانية فصارت عشرة فلها الثوب  
 ودرهمان لما ذكرنا من اعتبار حيلة العقد ولو كان قيمة الثوب ثمانية يوم العقد فلم يقبض حتى عطف  
 الثوب من غير صفة العقد فوجب قيمته الى حين خربت المرأة لانه عيب فاحش بخلاف الفصل  
 الاول من ثمة لم يعيب الثوب انما قلنا رغبة الناس اليه فان اختار ترك احد قيمته مائة اعتبارا



بحالة العقد ولو كانت قيمة الثوب يوم العقد عشرة فقبضته وقيمتها عشرين ثم طلقها قبل الرجوع بها والثوب  
 مشتمل على عشرة اذ دخل في ضمانها بالقبض فيعتبر قيمته يوم القبض وذلك عشرين فتد نصف  
 ذلك ولو قبضته وقد رجعت قيمته الى خمسة من سعره او عيب فوضعت به ردت نصف قيمته يوم قبضته  
 لما بيننا رجل يزوج امرأة على عتمة قبل القبض فاختلفا في قيمته فان القول قول الزوج لان الاختلاف  
 وقع في صفة المهر ان القيمة تداد بالصفة وكذلك اذا اختلفا في ذرع الثوب الممهور وانفقا في  
 قيمة الذرع واختلفا في وزن الابرون ذلك كله صفة ولو قال الزوج تزوجت علي عبدك الاسود وقيمتها  
 الف وقال علي بل علي عبدك الابيض وقيمتها الفان حكم فيه مهر المثل عند اي حنيفة ومحمد وقال ابو  
 يوسف القول قول الزوج الا ان ياتي بشي مستحضر لان هذا اختلاف في الاصل لان العبد الابيض مع  
 العبد الاسود جلسان مختلفان لهذا قلنا ان المتبايعين لو اختلفا على هذا الوجه يتحالفان بخلاف  
 ما اذا اختلفا في قيمة العبد او ذرع الثوب ووزن الميريق فانهما لا يتحالفان وكذلك لو تزوجها على نقرة  
 بعينها او صبرة بعينها فضاغت واختلفا في الوزن والكيل لان الوزن فيها لا يضره التبعض اصل  
 ولهذا قلنا ان المتبايعين لو اختلفا على هذا الوجه يتحالفان وكذلك لو كانت تزوجتني على مائة مثقال  
 فضة بيضا وقال لبلبي سودا لما ذكرنا ان الغائب يعرف بالوصف فالاختلاف في وصفه كالاختلاف  
 في اصله ولو تزوجها على صبرة بعينها فضاغت واختلفا في كيلها او جردتها فالقول قولها في الكيل  
 الي هو شلها والقول قول الزوج في الجولة اعتبارا بحالة الاجتماع بحالة الانفراق قال رجل طلق امرأته  
 قبل الرجوع بها فاختلفا في المهر فالقول في نصف المهر قولها الي متعة مثلها واكثر في النكاح ان لها نصف  
 ما اقر به الزوج لها فان اختلف الجواب لاختلاف المصنوع وضم المسئلة النكاح نفى المأنة لا لغيره وقال  
 الزوج مقرا محش ماينة وذلك لكونه على متعة المثل عارة ووضع المسئلة هنا في العشرة والعشرين فيكون  
 الزوج مقرا لها بمقتضاها فلما اقر من متعة المثل عارة فيكون لها متعة المثل والسرر وسررهم

**باب النكاح والفرقة في المحبوب والعناق اصل الباب**

ان الولي يقيم مقام الصبي في الحقوق المستحقة له وعليه استيفاء وانكاح جنة الذي لا يزوج في تفرق امرأته

اذا كان التفرق يعني ابرجى زواله لانه لا يباينه في التناخير **حرف اخر** ان ما كان طريقه طريق الحدود قلنا نعم  
 اذا اعتذر بعد القضا يمنع من المضام يمنع من القضا اذا وجد في **الابتداء** **حرف اخر** ان دين  
 الولد يعتبر بدلين الابوين في صغره اذا امكن واذا اعتذر بغيره بالولاء اعرضا هذا نقول قال محمد رحمه الله  
 اذا وجرت المرأة زوجها الصبي محبوبا وطلبت التفرق من القاضي فان القاضي يجعل وليه حصما فان لم يكن  
 له ولي ضرب عنه حصما وفروقت بينهما ولا ينظر بلوغه لان هذا معنى لبرجى زواله والفرقة بهذا السبب  
 حتما فيستوفي ولكن يحتاج الي خصم ان الصبي لا يصلح له ذلك واذا فرق كان حلالا لان الاصل في التفرق  
 هو الطلاق ولو كانت المرأة صبية ايضا فانه ينظر بلوغها يجوز ان تبلغ وترضى بذلك وكذلك غير  
 المأب والجد للزوج الصبية من صغيرة داركت واختارت الفرقة لها وذلك ولا ينظر بلوغ الزوج كل  
 الفرقة استحققت لتصور شفقة الولي هذا الميرجى زواله وكذلك لو كانت بالغة فزوجت نفسها  
 من صبي غير كفوء ولا وليا يحق التفرق قبل الزوج لما ذكرنا قال صبي يضار في وجهه ابوه نصرانيته  
 ليرة قاسمت فارادت الفرقة لم يفرق حتى يعقل الصبي للاسلام فاذا عطفه عرض عليه فان اسلم والا  
 فرق بينهما لان هذا معنى لبرجى زواله وهما ان يسلم فيتقيان علي النكاح وقد استدلل محمد وقال كل  
 موضع جرت الوكالة فيه اذا غاب جاز الاستيفاء من ارباب الصبي وكل موضع لا يجري الوكالة فيه حتى  
 يحضر لا ينصب المولى الولي حضا فالتفرق بسبب الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاة يجري فيه  
 الوكالة فيقضي على الصبي بمصومة الولي والفرقة بالابا عن الاسلام لا يجري فيه الوكالة فلا ينصب الولي  
 حضا فيه فان امرأة نصراني اذا اسلمت وهما كبيران فغاب الزوج وكل دليل لا يقضي على الوكيل وينظر  
 المحصور ذكره هذا قال معنوه لا يبرجى برؤيه زوجته وليه امرأة فلم يصل اليها فان القاضي يقيم عنها حصما  
 ويوجله سنة كالعاقلة شو الان العتة لا تقدم الشهوة فان لم يصل اليها فرق بينهما ولا ينظر زوال  
 العتة لانه لا غاية له ولو كان صبيا ينظر بلوغه لان له غاية وللصبي ان في افعلام الرغبة ولو ان  
 عتقها ابواه نصرانيان زوجته ابوه نصرانيته فاسلمت عرض الاسلام علي الابوين فان اسلموا اسلم  
 اصحابا والافرق بينهما لان العتة لا غاية له حتى ينظر ولا وجه ان تركها تحت فيلا لكان ذلك



ولا يصح اسلامه بنفسه ولا وجهه الا ما قلناه فان مات ابوه بجعل عنه خصما ويفرق بينهما ولا يصح عليه  
 الاسلام لانه لا يفيد لكن من الجائز انه اسلم قبل العنه يحتاج الى القضاء بجعل عنه خصما قالوا اذ افرق  
 الرجل امراته فالتعننا فلما فرغا من اللعان عنه اصدما عنهما لا يرجي ذواله فان القاضي يفريق بينهما  
 لان ما كان بينهما قد تم بقي التفريق وهو حق الشرع فيستوفي ولو زنت قبل ان يفريق بينهما لم يفريق لان  
 اللعان قد بطل لذلك اذ قد فسد اسما فحدثا وقد فرقا الرجل اسما فحدثا فحدثا بطل اللعان بالحد ولو  
 فعلت شيئا من ذلك بعد التفريق كان له ان يزوجها عند اي خيفة ومحمد لا يطل اللعان ولو عنه اصدما  
 بعد اللعان الاخر قبل ان يلحق طوله بامر القاضي باللعان ولا يفريق بينهما لان المعتوه ليس من اهل اللعان  
 والخطاب به ولو تلاعنهما لم يفسد الزوج ووكلا ولا بالتفريق جاز لانه في حق الله تعالى وهو مما يقبل  
 النيابة ولو التعننا لم جثا بعد ذلك ففريق بينهما لان الفرقة صارت حق للشرع وعلى محمد بانه يكره ان  
 يترك رجل مع امرأة لاعنها بجامعها وتوالتان ولانه يورثا الى تكرار اللعان في تكاح واصدا فانه لو  
 قد فسد لافاقه فلاعنها ثانيا قال صبيته مسلمة تحت زوج ارتد ابواها عن الاسلام لم تبين من زوجها  
 لانها مسلمة تبعا للدار والابوين والتبعية من حيث الورق اقية فلو كفاها بدار اكره بانث حتى يصل  
 بها الى دار اكره بان التبعية انقطعت من كل وجه فلو ماتت الام مسلمة او مرتدة واكفها ابوها  
 بدار اكره لم تبين لان حكم التبعية تناسي وتقرر بالموت مسلمة وكذلك يكونها مرتدة لان احكام  
 الاسلام قائمة الا ترى ان الكسب يكون لورثتها المسلمين قال صبيته نصرانية تحت مسلم تجلس  
 ابوها والام على نصدا ايتها لم تبين من زوجها لان الولد يتبع خيرا ابوين دينها فكانت تبعا لهما  
 فذلك اذا ماتت الام نصرانية لان حكم التبعية تناسي بالموت ولو تجلس ابوان بانث من زوجها  
 تبعا لهما واجعل تبعا للدار خلافا لوالد لانه في دينها وافق دين اهل الدار لانها مقيمات  
 على حكم دين الاسلام فامكن اعتبار الدار وهذا دينها بما تجالف دين اهل الدار فلا يصير تبعا للدار لان  
 الدار لا يتبع التبعية مادامت تبعية الابوين قائمة وسقط جميع المهر لان الفرقة اضعف الى معنى  
 فيها وهو تجلسها الا ترى انما لو تجلس قبل النكاح صارت مجوسية ولا يعلم مسلم ان يزوجها

قالوا ان صبيته سببت ادخلت دار الاسلام حكمه باسلامها تبعا للدار وانما تبعت عليه لان تبعية  
 الابوين انقطعت من كل وجه والبالغة المعتوقة بمنزلة الصبيته في جميع ذلك لانها تبعت قالوا كانت  
 ادركت وهي عاقلة مسلمة وابوها مسلمان ثم صارت معتوقة فزوجها ابوها ثم ادركت  
 بدار اكره لم تبين من زوجها لانها صارت اصلا بنفسها وكذلك الصبيته المسلمة اذا عقلت اهل العلم  
 في كالمعتوقة المسلمة لانها صارت اصلا قال سلم تزوج نصرانية صغيرة فبلغت وهي لم يطل  
 الى حيرانية ولا دينا من الابوين بانث من زوجها لان النكاح يبلي عن المسلمة والمسلمة لها وكذلك الصبيته  
 المسلمة اذا بلغت غير معتوقة وهي لا تغفل الاسلام ولا شيئا من الابوين بانث من زوجها لانها  
 مرتدة فان لم يدخلها الزوج فلا شيء لها لان الفرقة لمعني فيها وان دخلها فمهرها اقل قبل النكاح  
 فيجب المسمى ولو لم يبلغ ولكنها عقلت الاسلام ولم تصنف لا تبين لانها تبعت الابوين فاما اذا وصلت  
 المحجوبة فانها تبين عند اي خيفة ومحمد وعندي يوسف لا تبين وهذا يرجع الى الاختلاف في  
 اداة الصبي وقد عرف في موضعه قال رحمه الله ينبغي لمن تزوج امرأة وزفت اليه ان يسألها عن  
 الاسلام فان وصفت او وصف هو فعلت الابانت والسبيل فيه ان يصف هو بنفسه ثم يقول لها  
 انت على هذا لانه لو استوصف منها عني تجوز تبين

**باب نكاح ما يقع عليه البيعة من الزوج والمرأة التي يفريق بينهما اصل الباب**

ما قد عرف من اصول الصواب ان الله ان القضاء على الغايب لا يجوز الا اذا كان عنه خصم حاضر وانما خصم  
 الحاضر خصما عن الغايب احد معاين ثلثة منها ان يكون الحاضر وكلا عن الغايب فيكون قائما مقامه لهذا  
 امر ظاهر ومنها ان يكون المدعي على الحاضر والغايب شيئا واحدا ويكون اثباته على الغايب سببا لثبوت  
 على الحاضر والحاضر يتصبر خصما عن الغايب يمكن المدعي من اثبات حقه فيما يدعيه ويمكن المدعي  
 عليه من دفع الخصومة نظيره رجل ادعى على اخ دارا في يديه واقام ذوال اليد البينة على انه داره  
 اشتراه من فلان الغايب قبلت ببيته على الحاضر والغايب جميعا لان المدعي وفي الدار واحدة وما  
 يدعيه على الغايب سبب لثبوت ما يدعيه على الحاضر ومنها ان يكون المدعي شيئا واحدا



على وجه ان يكون ما يدعي على الغائب سببا لثبوت ما يدعي على الحاضر لا محالة او قد يكون سببا له من غير اعتبار  
البقائي وقت الدعوى وقد يكون سببا او لا يكون سببا لثبوت ما يدعي على الحاضر الا على اعتبار البقائي وقت  
الدعوى فعلى الوجه الاول ينتصب الحاضر خصما على الغائب لانهما في المعنى شي واحد لا تنافي للمدعي  
اثبات حقه على الحاضر الا باثباته على الغائب ولا المدعي عليه دفع الخصومة الا به نظيره رجل تدف  
محضنا ادعي انه عبد فلان الغائب فاقام المقدوف البينة انه اعتقه وهو يملكه قبل عليهما  
جميعا في حق العتق وتحمل الحذر لما ذكرنا وفي الوجه الثاني يقبل البينة على الحاضر دون الغائب من  
حيث انه سبب لما يدعيه على الحاضر ينتصب خصما ومن حيث انه ليس سبب لا ينتصب فلا  
ينتصب بالشك والاحتفال اما الحاضر يقضي عليه لان انتصابه خصما عن نفسه لا ينفذ على السببية  
نظيره رجل جاء الى عبد انسان او امرأة انسان وقال ان فلانا وكلني ان احملكم اليه فاقامت المرأة  
البينة انه طلقها فلانا والعبد على العتق قبلت البينة على الركيل حتى لا يبقى له حق النقل ولا يقبل  
على الغائب وفي الوجه الثالث لا يقبل البينة عليهما اصلا نظيره دار في يدي رجل بيعت بحطبها  
دار اخرى فاراد الزبي في يديه الدار ان يخرها بالشفعة فقال الشفوي للشفيع الدار الذي في يديك  
ليس للثانها هي فلان فاقام الشفيع البينة انه اشتراها من فلان الغائب لا يقبل هذه البينة لاني  
في حق الحاضر لا في حق الغائب لان شري هذه الدار ليس بسبب لثبوت حق الشفوة الا بشرط البقائي هذا  
الوقت والبينة لم يتر عليه اذ اعرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله اذا ادعي رجل نكاح امرأة واقام على  
بينة واقامت المرأة البينة انه كان تزوج باختها قبل نكاحها والاخت غائبة لا يقبل بينة المرأة  
وتعفي نكاح الحاضرة عندي خفيفة وقال ابو يوسف محمد بن قيس الامران جميعا حتى يحضر الغائبة  
فان حضرت وادعت واقامت البينة قضى بطلان نكاح الحاضرة وان محذرت لا تقضي لهما لان نكاح  
الغائبة سبب لفساد نكاح الحاضرة في الجملة ان لم يكن موضوعا له فانتصب الحاضرة خصما في ذلك  
اعتبارا في امر الجمع لم ان الحاضرة ليست خصم عن الغائبة في اثبات فكاحها بل ليل الغائبة  
اذا حضرت وادعت توامرا فاقامة البينة وقولها بان نكاح الغائبة سبب لفساد نكاح الحاضرة

قلنا نفس نكاح الغائبة ليس بسبب لفساد نكاح الحاضرة الا بشرط بقائه الى هذا الوقت لانه  
اذا كان طلقها ثم تزوج الحاضرة صح وقد ذكرنا ان في مثل هذه الصورة لا ينتصب الحاضر خصما على الغائبة  
وحقيقة العفة في ذلك ان نفس نكاح الغائبة اذا لم يكن سببا لفساد نكاح الحاضرة خصما فيه  
والبقا ان كان سببا ولكن لا يمكن جعلها خصما فيه ايضا لان المتعاقب لا ابتداء ذلك على هذا  
الاختلاف اذا اقامت الشاهدة البينة على اقرار الزوج بنكاح الغائبة لان اقرار بنكاحها  
ليس بسبب لان بطلان نكاح الحاضرة يجوز سبق الطلاق فان قيل يجب ان يقبل هذه البينة  
لانها قامت على خصم وهو الزوج لانه خصم في اقرار قلنا الزوج ان كان خصما في اقراره ولكن  
يلزمه شي لا زله ان يقول طلقها بعد ذلك فصار كما اذا ادعي على خزانة وهبته هذا العنبر ادعاه  
ولم يسلم اليه لا يقبل منه البينة لما ذكرنا قال فان اقرار الزوج ان الغائبة كانت نكاحه مثل ط  
كانت بينهما فرقة فان قال لا قضى بفساد نكاح الحاضرة وان قال قد نكحت طلقها قبل الدخول بها  
او بعد الدخول لهما اخبرني ان عدلتها قد نقضت قضى بنكاح الحاضرة بالاجماع لانه اخبر  
بحكم محتمل للصدق فان حضرت الغائبة ولزمته في الطلاق وقع عليها الطلاق باقراره وعليها  
العدة من وقت اقراره لانه يصدق في حق الطلاق دون الاستاذ اذ في ذلك ابطال حقه في  
التفقة والسكنى ولو جازت بول من منه الى متين لزمه الولد وبطلان نكاح الحاضرة لان ضرورة  
ثبات النسب قيام الفراش ومن ضرورة ذلك بطلان نكاح الحاضرة قال ولوا دعت الحاضرة  
انه تزوج بامها او ابنتها فهو على الاختلاف الذي ذكرنا خلافا ما اذا اقامت البينة على النكاح  
والدخول جميعا حيث يقبل لان فساد نكاح الحاضرة ثم ثبتت بنفس الدخول وهو سبب لان  
من غير اشتراط شرط فانتصب خصما فيه فان اقامت البينة على اقرار الزوج بنكاح الام  
والدخول او على اقراره بنكاح الابنة قبلت هذه البينة ونقض بفساد نكاح الحاضرة لانه  
سبب لان فساد نكاح الحاضرة خلافا ما اذا اقامت البينة على اقراره بنكاح الام  
بدون الدخول لانه لو طلقها قبل الدخول جاز نكاح البنت فكانت هذه والاخت سوا علي ما مر



وكذلك لو قامت البينة على نكاح الغائبة وتقبيلها ولمسها لانه يوجب الحُرْمَةُ كالوطي قال جابر قال  
 لامرأته كان للزوج قبل فطما والنفقة عدل فتزوجها وانكرت المرأة الطلاق لا ينفك اليها  
 لانها ناقضت بالانكاح على النكاح فارخص الغائب واقر بالنكاح وانكر الطلاق كانت امرأته  
 وفسد نكاح الثاني لانما تصادقا على نكاح الاول والثاني يدعي عليه الطلاق وهو منكر فان كان  
 الثاني وطبها لا يفر بها الاول حتى ينقضي عدتها لانه وطبها بثبوتها فان جاء الاول واقر بالنكاح  
 والطلاق وقع الطلاق عليها من حين اقراره لان النكاح ثبت باقراره وقوله غير مقبول عليها في  
 الاسناد ويفرق بينهما وبين الثاني لان الطلاق متى وقع في الحال ثبت ان النكاح الثاني كان في  
 نكاح الاول ولو صدقت المرأة الزوجين جميعا فهي امرأة الاخيرة لان الاسناد ثبت بتصديق المرأة  
 ولولذلك الاول في النكاح لا يبطل نكاح الثاني من نكاح الاول لم يثبت هذا اذا كان المقر له  
 بالنكاح معلوما فان كان مجهولا بان قال الزوج كان للزوج فجاره وادعي انه زوجها وصدقت  
 المداة وكذبته الزوج الثاني فالقول قوله لان الاقرار وقع للمجهول وكان البيان اليه وهل يتخلف  
 على ذلك عنداي حنفية لا يتخلف وعندما يتخلف والمسئلة عرفت في المختلف قال  
 جابر في امرأته على ان يتزوجها ووجه النكاح لانها ملكت الاب بنفس العقد فان استحق الاب من ترك  
 الزوج فعليه قيمته وتبين ان القول لم يقع فان اشتراه من المستحق بعد ذلك اجبر على التسليم لانه اعد  
 من القيمة واجبرنا المرأة على القبول ان منعت ان تكون في القيمة لم يتقرر بعد ولكن لا يعقوب الاب  
 حتى يقضي لها القاضي به لان الواجب هو القيمة لكن وجبت تسليم الاب لانه اعد وكان لها حق  
 التملك قبل القضاء لا حقيقة الملاك اذا اشترى اباه بشرط الخيار فان باع الزوج او تصرف  
 فيه تصرفا فاعدا لان الملاك لا يثبت لها قبل القضاء على ما مر فان رضي القاضي لها بالقيمة عند اختلاف  
 ثم اشتراه الزوج لم يكن لها ان تطالب الزوج بالتسليم لان الحق مطلق عن العيز وصار في القيمة وصار  
 هذا من غضبه من شيء من ذوات الامثال فانقطع من يدك ان يبقى القاضي بالقيمة ثم وجد  
 بعد ذلك

**باب من النكاح المخاطبة لامل**

**باب** ان الاجابة القبول اذا وجد من الفضولين او من الرصيلة او من الموالي او من الولد  
 والقبول لا ينعقد ويتوقف على الاجابة عندنا على ما في اما اذا وجد الاجابة القبول من الوالدان كان  
 غير النكاح لا ينعقد اصلا وان كان في النكاح ان كان ذكرا من الجاهلين او ليما من الجاهلين او اصيل من  
 جانب او وليا او ذكرا من جانب لا ينعقد وان كان فضاء ليما من الجاهلين او من احد الجاهلين عنداي  
 حنفية ومحمد لا ينعقد وعنداي يوسف ينعقد ويتوقف على اجابة من وقع له العقد والمسئلة عرفت  
 في المختلف **وحرف اخر** ان من عقد عليه العقد لولا لا غير ثم ملأ امر نفسه في صارت وقف  
 العقد بخير النسخ والمضاد وان ردت الاجارة ممن توقف العقد على اجارته بعد ما ملأ هو امر  
 نفسه لا يصح الا اذا وجد الرضى منه حالة العقد وقد اجاز ذلك الغير فانه لا خيار له وان ملك  
 امر نفسه وانما يعتبر الرضى من البالغ او من صغر حل محل البالغ كالمكاتب **وحرف اخر**  
 ان خيار العتق ينشأ لامة دون العبد بخلاف خيار البلوغ على ما عرفت **وحرف اخر** ان ملك  
 المعقود عليه لعين من توقف العقد على اجارته او جبار طال التوقف لانه طم الملك البات على الملك  
 الموقوف وقد عرفت في موضعه اذا عرفنا هذا نقول قال محمد حمزة له رجل زوج رجلا امرأة محفر  
 من الشهور وبها غايكان فبلغها الخبر فاجازها لاجوز عنداي حنفية ومحمد وعنداي يوسف يجوز  
 ولو كان مما عدا من الجاهلين جاز لان الفصل الاول فيمنع من الجاهلين في الثاني ذكرا من الجاهلين  
 ولو خاطب من الزوج رجلا وعنها اخر فبلغها فاجاز اجاز لان ركن العقد قد تم بصدور الاجابة  
 من شخص القبول من اخر ولو زوج ابنه ابنه اخيه وبما صغيران فهو جائز ولها الخيار اذا ابلغت لانه  
 ولي من الجاهلين لان في حق البنت هذا النكاح غير الاب والجد فكان لها خيار البلوغ ولو وكل رجل  
 ان يزوجه امرأة فزوجها امرأة غائبة فبلغها فاجازت لاجوز عنداي حنفية ومحمد خلا فان  
 يوسف لانه فيمنع من احد الجاهلين ولذلك لو تزوج نفسه امرأة فبلغها فاجازت لانه فيمنع من  
 حقها قال امرأة وكلت رجلا لزوجها فزوجها من نفسها لاجوز لانها نصبتها تزوجا وهو نصيب  
 نفسه من زوجها لانه معروف المعروف لا يدخل تحت النكاح على ما من ابواب الايمان فهل يتوقف على اجازته



فهو على الاختلاف ولو كان الزوجان من نفسته كان لانه اصيل من جانب وكيل من جانب قال لودزوج ابنة  
 عمه الصغيرة من نفسته كان لانه ولي من جانب واصل من جانب ولما اتيار اذ بلغت ولو كانت كثيرة فاستأذنها  
 في ان يزوجها من نفسته فسكت فزوجها من نفسته لانه اصيل من جانب وكيل من جانب ولو قبل قبل  
 المستندان لا يجوز خلافا لابي يوسف لانه ضوي من جانب قال لودزوج الرجل امته برضاها من جل  
 وقبل عنه بضوء يوقف العقد على ما موفوا اعتقت الامه قبل ان يغير الزوج النكاح وابطلت النكاح  
 بطل النكاح لانها ملكت نفسها في حال يوقف العقد ولو اجاز الزوج بعد عقدها قبل نقضها بطل خيارها  
 لان العقد قد تم وانضوى حكمه والرضي منها ما موجود عند العقد فكانت الرضوية بقبول الرضا  
 عليها فلا يكون لها خيار ولو كان النكاح بغير رضاها والمسئلة حالها فاجاز الزوج فهو موقوف على  
 اجازتها لان الحكم انما يتصل به بعد العتق وبعد العتق ملكت لنفسها ووالشدة لاية المغير عنها فيتوقف  
 على رضاها وكذلك الرب اذا زوج ابنته من رجل وقبل عنه وضوي ثم بلغت قبل ان يغير الزوج كان موقفا  
 على رضاها فان سكنت جاز لانه لو عقد ابتداء مع مسكونتها جاز فكذا في هذه الحالة واستدل عاذا  
 باع مال ولده الصغير على انه بالخيار ثلثة ايام فبلغ الولد في مدة الخيار فقبل ان يغير الاب البيع فالبيع  
 موقوف على اجازة الاب لان الولاية انقطعت قبل ثبوت الحكم مضار كان البيع وجده وذكريا  
 الربا اذا عن اي يوسف ان البيع يتم لانه انقطعت الولاية الاب مضار كما لو مات الاب قال جلال  
 امه الصغيرة وهي تعقل ثم اعتقها فلا خيار لها في حال لانها صغيرة فاذا بلغت فلها خيار العتق  
 لان الملك اذا ادعيا فلها ان تدفع هذه الزيادة وليس لها خيار البلوغ لان العقد حين انقضاء  
 الحكم كانت الولاية متكاملة كولاية الاب وقال بعضهم لها خيار البلوغ ايضا ولكن لا يظهرونه  
 لان خيار العتق اقوى لما عرف انه عند اي احو المجلس تقدير باجهد وخيار البلوغ لا يندرج في  
 بالسكون ما حق البكر فابتدأ النكاح ولا تقدير باجهد فيه وعي ذلك فلو كان كان الامه عبد صغير  
 اعتقه المولى ليس له خيار البلوغ لما ذكرنا ان الولاية متكاملة ولا خيار العتق لان خيار العتق لا يثبت  
 للعبد لانه ثبت لدفع رباة الملك وهذا لا يخفى من حق العبد ثم ذكره ما اذا وجد زوج الصغيرة محبوا

او زوج المعنونة محبوا والمجوسية الصغيرة اذا اسلم زوجها وقد مرت هذه المسائل في الابواب  
 المتقدمة قال رجل كاتب امته له صغيرة فقبلت جازت الكتابة لانها من اهل التصرفات على ما عرف  
 فلزوجها من انسان بغيا فلها لا يجوز لانها التحقت بالحرار يد لا يكون له عليها ولاية ولرئيسها  
 جازت لانها بحكم صحة الكتابة التحقت بالبالغة فلرانه اعتقها بعد ذلك فجازت النكاح لا يخفى  
 وهذا من عجائب المسائل حيث ملل الزوج في حالة الرق واعللا بعد العتق لكن المعنى فيه ما ذكرنا  
 انه اعتبرا وانها لمكان المكاتبه وقدر ارتفاع بالعتق فتحت حرة صغيرة غير ملزمة بالبالغة  
 وان اجاز المولى جازا مستحشانا والقياس ان لا يحتاج الى الاجازة لانه رضي في الابتداء حيث  
 زوجها ووجه الاستحسان ان ملك الولاية بحكم الملك هذا حكم اثر الملك وهو الرضا فاذا اخلت  
 الولاية تجدد الرضى لمن اذن لعبدانه في التجارة ثم مات الابن وصار العبد له يحتاج الى اذن جديد  
 لذكى هذا واذا اجاز المولى فلها خيار البلوغ لان النكاح انما جاز بعد العتق وهذه الولاية غير  
 متكاملة لانها ثابتة باثر الملك وهذا هو الا بحكم الملك وكذلك الزوجان بعد الاذن والعتق فلو  
 لم يعتقها المولى لهما عجت مدت في الرق قبل ان يجيز النكاح بطل العقد لانه طرأ على حله موقوف  
 حل ناقده هي كالا ممة اذا تزوجت بغير اذن المولى ثم باعها المولى فجازا المشتري ولو كان مكان  
 المكاتبه مكاتب صغير فجاز المولى بعد ذلك جاز لانه لم يطرأ حل فاذ على حل موقوف ولو  
 رضيت المكاتبه قبل الاذن ثم ادت فعتق خيارها في حال لان الولاية متكاملة لان الملك  
 قائم للمولى فيها لكن امتنع عليه لما منع وهو الاضوار فاذا رضيت حكمت الولاية فلو انها لم تنصني حتى  
 ادت فعتقت فالاجازة الى المولى لا اليها لما ذكرنا فلو اجاز المولى ثم بلغت فلها خيار البلوغ  
 لان العقد قد تم في حال قصور الولاية وهذا بعد العتق فيصير كأنه انشا العقد من حين الاجازة

**باب من الوكالة في التزوج والنقص من التوكيل قبل الاجازة اصل**

**الباب** ان الرقيل بالعقد اذا باشر عقدا موقفا لا يخرج عن الوكالة لان التوكيل حصل بعقد  
 تام وهو العقد التام فاذا المرات بعقد ناقص لم يات بحكم ما وكل به فلا ينهي الوكالة بغيره ويملك

من الوكالة في التزوج والنقص من التوكيل قبل الاجازة اصل



**وحرف آخر** ان تصرف الاول في باب النكاح كتصرف الموكل بنفسه لانه بمنزلة الرسول وتعرف  
الفضولي بتصرفه عليه ولا يظهر حق من عقده العقد لانه لا ولاية له عليه العقد الصادر من الفضولي لا يكون  
رد العقد الصادر بحجة الوكالة لان عقد الفضولي عديم من الحيز **وحرف آخر** ان الاجازة تمل  
في العقد الموقوف في العقد المفتوح لان سفيد العقد يقتضي قيام العقد وحرف آخر ان  
تصرف الفضولي اما يتوقف اذا كان له محير حال وفرغ التصرف اما اذا لم يكن محيرا فلا عرفنا هذا  
بقول قال محمد رحمه الله رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوجه امرأة بغير اذنها زوجها ابوها حتى  
يرجع على اذنها ثم نقض الركيل العقد قبل اعادة المرأة صح نقضه لان حكم الوكالة لم يلبثه لعدم  
انقال الحكم به فبقي ذملا وكان تصرفه تصرف الموكل ولو فتح الموكل صح فكذلك هذا لا يترتب في ذلك  
حصة الزوج والمرأة لان حكم العقد لم يظهر من حق المرأة اصلا فلا يشترط علمها بذلك لزوجها  
اختلفا قبل ان يجبر برضاها او بغير رضاها يكون منسحا للنكاح الاول لما ذكرنا ان حكم الوكالة لم يلبثه  
فصار كان الزوج فعلا ذلك بنفسه ثبت انفساخ الاول حكم قال ولان الوكيل روجه امرأتين عقد  
احدهما تحت الاخرى ووجه اربع سواها في عقد لا يفسخ النكاح الاول من الثاني بل يفسخ  
طرا لما مر بالنكاح ان يزوجه اخر من واحدة وكان فضوليا في العقد الثاني وقد ذكرنا ان عقد  
الفضولي لا يكون نقضا للعقد الصادر بالوكالة قال فضولي زوج رجلا امرأة برضاها ثم نقض  
هذا العقد قبل اجازة الزوج لم يفسخ لانه لم يكن بوكيل عنه حتى ينتقل تصرفه اليه وذلك لزوجها  
اختلفا اربع لم يكن نقضا للاول لما ذكرنا ويتوقف العقدان على اجازة الزوج لانه لا تضايقي  
التوقف فلو ان الزوج وكل هذا الرجل الذي تزوجه فاجاز الوكيل ما صنع قبل الوكالة  
جاز وهذا نظير ما ذكرنا في اول ابواب النكاح لان العبد اذا تزوج امرأة بغير اذن مولاه ثم اذن له  
مولاه في النكاح فاجاز ذلك النكاح يجوز فلو لم يجر الحكمه نقض ذلك العقد لا يصح نقضه لانه كان فضوليا  
في العقد الاول وفي الثاني جاز ذملا في العقد لا يفسخ بخلاف الاجازة لان فيه معنى الاتساع على ما مر فان  
زوجها اختلفا كان رد العقد الاول لانه وكيل العقد الثاني فصار كان الموكل باشر بنفسه فينقض في الاول

وذا على هذا اذا تزوج امرأه بغير رضاها حتى يوقف على اجازتها ثم لن الزوج وكل رجلا ان يزوجه امرأة فنقض  
الوكيل ذلك النكاح لا يصح ولو تزوجه اخته صح لما ذكرنا انه وكيل في الرجه الثاني ومن قال جاز رجلا  
ان يزوجه فلا يفسخ نفسها فزوجها منه بغير رضاها ثم رد ذلك العقد قبل اجازة المرأة جاز لانه تصرف بحكم  
الوكالة فصار كما لو تزوجه للموكل وزوجها اختلفا لا يكون رد الاول لانه فضولي في العقد الثاني فلا يفسخ  
رد العقد الصادر بحجة الوكالة ولو انكحت نكاحا ثانيا بعد الاول كان منسحا للاول لانه وكيل في العقد الثاني فان  
الاول ولا يفسخ الاجازة قبل هذا انما يتقيد اذا كان المهر في العقدين مختلفا اما اذا لم يكن لا يظهر ثمرة هذا قال  
فضوليان عقد النكاح من رجل وامرأة ثم جردا ذلك العقد عليهما ثم بلغ الزوجان فان شأنا الاول وان شأنا  
اجاز الثاني لانه لا تضايقي التوقف وهما فضوليان فمما جيمعا فلا يبطل الاول بالثاني ولو خاطبت المرأة فالتت  
زوجت فبقي من فلان فقبل الفضولي ثم خاطبت ثانيا فجدت العقد بطل الاول والثاني وليس للزوج ان يغير الاول  
لانها با لا قدر لم علي الثاني صارت داوة الاول اليها ذلك قال جرد كل رجلا ان يزوجه امرأة بالفسخ فزوجه امرأة  
تخمين دينارا باذنها او بغير اذنها ثم زوجها منه بالفسخ بغير اذنها فقد اذن الاول والثاني لانه وكيل في الثاني  
والاول موقوف فصار كان الموكل باشر الثاني بنفسه ولو كان الاول بالفسخ بغير اذنها والثاني تخمين بغير اذنها  
فالاول على حاله لانه فضولي في الثاني فلا يجعل كعقد الزوج بنفسه ولو كان الثاني بامرهما ففسخ الاول لان  
الاول موقوف على اجازتها فاذا باشرت العقد الثاني فقد ردت الاول ومعنى قال جرد كل رجلا ان يزوجه  
المرأة وكل رجلا ان يزوجها فزوجه كل واحد امرأة على حدة بغير اذنها والعقدان وقعا معا والموتان  
اختان من الرضا فمما باطل لان الموكل يصير كانه تزوجهما معا وذلك لان احداهما برضا المرأة  
لما ذكرنا وهو كجرت زوج حرة دامة في عقد واحدة وكرة بغير رضاها والامة باذن المولى فان نكاح الامة لا  
يصح لان الحكم في حق الامة خرج فاسدا وكذلك لو وكل حصة ثم وكالة فتصرفه بالنكاح فزوج كل واحد  
امرأة والعقد وقعت معا لا يجوز نكاح واحدة منهم لانه يصير كان الموكل تزوجهن عقدة قال ولو كان  
فضوليين فزوجهن اختلفت عقدتين والعقدان وقعا معا وذلك يرضي الاخيرين بوقف النكاحان  
على الاجازة ابهما اجاز الزوج جاز لانها فضوليان لا تضايقي التوقف منها لان التوقف يعتمد على



النكاح على ما يشاء كل واحد منهما متى تفرق ولو كانا زوجة الاخيرين بعتة واحدة فهو باطل لان الاجازة ملحق  
الكلام السابق والقبول جملتها اليهما جميعا فلا يلحق الاجازة لانه خرج فاسكا ولو ان اخيرين خا جلتا رجلا  
واحد اختلفت كل واحدة منهما زوجة فبقيت مندوحة الكمالان معا فقبل الزوج نكاح اصلهما جاز لان الجمع  
يتمتع بالقبول ولم يرد قبل في احد منهما ولو بد الزوج فقال نكاحا فقال لهما صديقا صديقا لان الجمع  
يتمتع بغيره فكان كلامه لغوا وكذلك لو قال تحسن نسوة تدرجكن ففانك واحدة رضى بهما لم يجز قال  
رجل جمع بين امرته وابنته فقال زوجتك فقبل الزوج نكاح الامة لم يجز لانها ليست بخل حال ضمها الى الحرة  
فلغا الاجاب ولو قبل بعد ذلك لم يصح نكاح الحرة جاز لان الاجاب صحتها قال رجل وقل رجلا ان تزوجه  
امرأة وكل اخر عشر ذكرا فوجه احدهما امرأة بغير رضا ووجه الاخر اختها كان الثاني الاول لانه  
وكيل فصار كما لو باشر الحرة بنفسه ولو لم يزوجه الثاني لكنه قال فسميت نكاح الاول لم يصح الفسخ لانه  
وللثالث العقد وان الفسخ في الاول ثبتت ضمن العقد قال فضوليان زوجا رجلا امرأة علي  
الف بغير ما في طهرها من الطهر والاحري عن الزوج ثم جدد العقد فحينئذ يبارأ حتى يوقف  
العقدان جميعا فبلغ الزوج فاجاز الاول ثم بلغ المرأة فاجاز الثاني لم يصح اجازتهما لانه صار مفسوخا  
باجازة الزوج العقد الاول والاجازة لا ملحق بالمفسوخ ولا يكون اجازتهما للثاني ركا الاول حتى لو اجازت  
بعد ذلك الاول وافقت الزوج صح لان الاصل ان لا يحل الاجازة رد او انما يصير رد احواله الثبوت ضرورة  
التضيق فاذا لم يثبت لا يصير رد او كذلك لو بدت المرأة فجازت فأيما اجازت او لا فقد أدت  
الثاني فلا ملحق الاجازة فلو اجاز الزوج احدهما والمرأة اجازت الاخر فان خرج الكل فان صاعته ارادوا  
ان يجتمعا على اجازة احدهما لا يصح لان كل واحد منهما صار راداما اجاز صاحبه فيزول العقدان ولو كان  
احدهما قبل صاحبه ان علم الاول منهما فهو الموقوف وان لم يعلم لم يصح واحدهما لان الثاني مجهول  
فلا يلحق الاجازة فلو اجازت المرأة النكاحين والزوج اجاز الاول فهو جائز وعليه المهر المسمى الاول  
وان اجاز الثاني فهو جائز وعليه المهر المسمى فيه لانه متى نفذ الجمع بين الاجازتين لا يغير رادة لاحدهما  
فايما اجاز الزوج فقد اجاز ما اجازته المرأة فلو اجاز الزوج العقدين ايضا جاز وتحكم في مهر المثل

ان كان اكثر من المهرين فلهما الاكثر وان كان اقل منهما فلهما الاقل وان كان اكثر من الاقل واقل من الاكثر فلهما مهر المثل  
وهذا قول ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بنهما الاقل في جميع ذلك كما لو تزوج امرأة على الف والعين وهي  
مسئلة كتاب النكاح فان طلقها قبل الدخول بها فلهما نصف الاقل من المهرين لان المتعة لا تصح حكماء  
البلد لانها لا تبطل نصف الاقل عانة قال رجل وقل رجلا ان يزوجه امرأة بعينها ووكلا اخرين ووجهها منه  
وذلك المرأة وكليهما مذكور فالنفي ويلا الزوج ووكلا المرأة فزوج احد الوكيلين على الف درهم وقبل احد  
وكلي الزوج وزوجهما اخر على مائة دينار وقبل الاخر والعقدان وقعنا معا فهو جائز وحكم مهر المثل  
ذلك على ما بينا ولو وقع احد النكاحين قبل الاخر ولم يعلم ذلك فالتكاح جائز وعليه نصف المهرين لان الثابت  
احدهما يفتقر الى انه مجهول وترفع الحكمة بالتوزيع بخلاف ما اذا زوجهما على الف والعين لان احدهما  
ليس بشايت فقلنا فان ادعت المرأة ان النكاح بالمرأة كان او لا وادعي الزوج ان النكاح بالمرأة لم كان  
اولا كان القول قول المرأة اليه المثل والقول قوله في الفصل عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
القول قول الزوج الا ان ياتي بشي مستنكر جدا وفرد ذكرنا هذا من قبل ثم عاد الى مسئلة الفضوليين فقال  
فضوليان زوجا رجلا امرأة بالف درهم ثم جدد العقد بمائة دينار فبلغ الزوج فقال اجزت احد النكاحين  
وقالت المرأة ايضا مثل ذلك او قال الزوج اجزت هذا او هذا وقالت هي مثل ذلك وخرج الحكم منها  
معانها لم يجز شيئا وانما ان يجتمعا بعد ذلك على احدهما لان التوقف لا يرتفع الا بتعيين لصاحبه او  
قال اجزت هذا او هذا فالتكاح جائز وحكم فيه مهر المثل على ما بينا من الاختلاف ولذلك لو بدت  
هي باجازتهما قال الزوج اجزت احدهما او هذا او هذا فان قبل الزوج اجزت هذا او هذا وقت المرأة  
اجزت ما اجازته قال الزوج فانه يجوز والمهر على الاختلاف الذي ذكرنا ولو قال الزوج اجزت احد النكاحين  
وقالت المرأة اجزت احدهما ذكرنا هذا في قول ابن حنيفة وعندهما لم يتنع النكاح  
حين يجتمعا على الذي اجاز الزوج لان للزوج لما اجاز احدهما بطل الاول فلما اجازت المرأة لصاحبهما  
كان على الثاني ان ينصرف الى جائز اصل المسئلة اذا جمع بين رجلين وقل احدهما  
على عشرة او جمع بين عبد ورجل او قال احدنا حو عداي حنيفة ينصرف الى العبد وعندهما لا كرك



ما قال فضولي في عقد العتق بعينه فاذن مولاه ثم رفعه ايضا امرائين اخرين في عقدة  
 وذلك برضى النسوة فلم ينفذ حتى عتق فلان خيار النكاح الاولين او الثانيين او احدى الاولين  
 او احدى الآخرين لان الكل قد توقف في امرائين فانهما اجازا فان اجاز نكاح الاولين  
 وواحدة من الآخرين بطل نكاح الثالث لانه صار مفسوخا لانه اجاز له على الوجه الذي شرع فصار مفسوخا  
 فيستل التوقف ان اجاز نكاح الرابعه جاز لانه موقوف لم يوجد الاخر عنده ولو كانت الاباحة وقعت  
 في عقد واحدة لم يحكمها الا جازة الملك لان اللفظ وقع لغوا وكذلك لو ان رجلا تحت امرأة روجه رجلا رجعا  
 في عقد متفرقة ثم ماتت المرأة لم يملك الا جازة نكاح الثالث منهم لانه ما يعقد موقوفا الا على اجازة  
 الثالث ولو كان ذلك في عقد واحدة لاجوز اجازة شيء لانه وقع لغوا لا يحل له ان يزوج روجه اختها ثم ماتت  
 التي كانت عنده لا يملك الا جازة لانه وقع لغوا **باب من النكاح**  
**الجد والامة والخيار لها اصل الباب** ان الامة المنكوحة اذا اعتقت فلها  
 الخيار كخيار برة والعبد اذا اعتق خيار له لان الشرع خير الامة لرفع زبارة المملوك عنها وهذا لا يتأتى في  
 العبد ولو انها اختارت نفسها كانت فروع غير طلاق لا يثبت لعني فيها وهي لا يملك الطلاق بخلاف خيار  
 المحيرة لانه ثبت تبليد الزوج وخيار العتق يتوقف على مجلس عليها وتعد باجها بالخيار بخلاف خيار  
 البلوغ لان دار الاسد دار علم والحكمة تنفرغ لمعرفة الاحكام فلا تعد باجها لامة الامة منها فعملها  
 للولي في تنفرغ لذلك وكذلك لا يشترط قضا القاضي في خيار العتق بخلاف خيار البلوغ لان خيار  
 العتق ثبت لرفع زبارة المملوك والرفع لا يحتاج الى قضا القاضي اما خيار البلوغ يثبت لرفع النكاح بعد  
 اقامة جميع الامكان فيحتاج الى قضا القاضي بين خيار العتق وخيار البلوغ فزوج من وجه آخر عرف في موضوع  
 اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله رجل زوج امته من عبده ثم اعتقها فلها الخيار فان لم تعلم باختيار  
 زمانه علمت فلها الخيار في مجلس عليها فان اختارت نفسها تكون مكرن في غير طلاق لما ذكرنا وان  
 قامت في مجلس عليها بطل خيارها لانه جواب التعليل من جهة الشرع وهو قوله عليه السلام ملكت بعتك  
 فاختارني وجواب الثاني اعرف فان لم تعلم المعققة بالخيار

حتى ارتد او تخلفا بالكره ثم عادا مسلمان فلها الخيار اذا علمت لان النكاح على حاله فلا يتغير حكمه وكذلك لو علمت في  
 دار الحرب واختارت نفسها وكذلك الامة الحرة اذا اعتقت في دار الحرب فلها الخيار اذا علمت وهذا الجدل  
 على ان اعتاق الحرة في دار الحرب فدل كنه غير متقرر به عليه الاسترقاق ثانيا ذلوى موضع الخصال اعترف  
 الحرة في دار الحرب لا ينفذ عندي خيفة والصحيح ان اعتاق الحرة في دار الحرب صحيح اذا اعتقه وخلى سبيلها  
 حتى لا يكون مسترقا بعده مقارنة للاعتاق موضوع المسئلة هنا فيما اذا اعتقه وخلى سبيلها وان لم يعلم  
 حتى خرجا اليها مسلمان فهي على خيارها اذا علمت قال وجان حريان سبييا معا فلها على نكاحهما عندنا  
 على ما عرف فلما اعتقا فلها الخيار وروي عن ابي يوسف انه لا خيار لها لان هذه الزبارة كانت مستحقة عليها  
 عند العتق لانه كانت حرة فلا يثبت لها الخيار لرفع هذه الزبارة الا اننا نقول الزبارة المستحقة عند العتق  
 قد بطلت بالزواج حادث وهذه الزبارة حدثت بالعتق الطاري فكانت بسبيل من فوجها وذلك الزوجان  
 الحران المسلمان اذا ارتد معا وكثما بدار الحرب ثم سبيا مرتدين فاسما فالمرأة ربيعة دون الزوج فانها  
 تسترق دون الزوج والنكاح باق فلما اعتقت فلها الخيار لان النكاح لم يطل بارتدادها وقد حدثت له باله  
 بالعتق الطاري وكذلك لو كانت امته مسلمة روجه من مسلمة فاعتقت فارتد او كثر بدار الحرب وعلمت  
 بالخيار فاختارت روجهما وبطل خيارها ثم سبيا مرتدين واسما فلما اعتقت فلها الخيار قال صغير فلما  
 ابوان مسلمان ارتدا لزوج كثر بدار الحرب فزوجها فلما تبلى حتى كثر الزوج والام والصغيرة بدار الحرب  
 مرتدين فالنكاح قائم فان سبوا فالزوج والاب حوان والام والصغيرة امثال للساي فان اعتقت وهي  
 صغيرة ثم بطلت فلها خيار العتق دون خيار البلوغ لان خيار البلوغ يثبت لتصور الولاية ولا يثبت العم  
 فذا ثبت بالدق ويثبت ولاية المولى لصغر الحال اما خيار العتق يثبت لريانة المملوك وقد وجد ولو كان  
 مكنا غلاما والمسلم حالها لا يثبت خيار البلوغ لما ذكرنا ولا خيار العتق لما ذكرنا في اصل الباب والصرا على

**باب من النكاح** **باب من النكاح** **باب من النكاح** **باب من النكاح** **باب من النكاح**  
 ان البدر الاصلي هو المشد وانما يصار الى المسمى اذا صح التسمية من وجه عذري خيفة وعذ صاحبه البدر  
 الاصل هو المسمى وانما يصار الى المسمى اذا فسدت التسمية من كل وجه اذا ثبت هذا نقول حروف او مبي



دخل من التسمية من وجه ينبغي من المثل عند اي حنفية وعند ما لم يفسد من كل وجه فيجوز الاصل  
 اذا تزوج امرأة على الف او على العتق في مسئلة الاصل اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله اذا تزوج امرأة على الف  
 حائلة او على الف سنة الى سنة فعند اي حنفية ان كان مهر مثلها الف فالف فحالة وان كان اقل من الف فلها  
 المثل الى سنة لان الموجد والموجد عليه ان لو اشترى بالف نسيت فاما ان يبيعه من اجتهاد على الف حائلة لا يجوز  
 وكذا اذا باع بالف حائلة فارد شراء قبل نقد الثمن بالف موجد لا يجوز لانه شرى باع باقل مما باع قبل نقد الثمن فصار  
 مسئلة كما اذا تزوجها على الف او على تسعة فيكون حكمه فيما ذكرنا في الف والالفين على الاختلاف الذي بيننا  
 قال ولو تزوجها على الف حائلة او على الفين الى سنة فان كان مهر مثلها الفين فلها الخيار ان شئت اخذت الف  
 حائلة وان شئت اخذت الفين الى سنة لا تعلق بحكم واحد منهما نقصان من وجه ورياء من وجه فلها الخيار  
 ايها شئت وان كان مهر مثلها اقل من الف فالزوج بالخيار لان الواجب هو الف ولو كان فيما بين ذلك مهر المثل  
 عند اي حنفية وعند ما يجب الاقل على كل حال الا اذا رضي الزوج ما عطا الاكثر لما ذكرنا والدفن في عالم

**من اجازة النكاح بزيادة الصداق اصل الباب**

ان الاجازة اذا كانت محلقة بالشروط تعتبر وجوب ذلك الشرط لان الاجازة معتبرة باصل العقد ثم الشرط  
 في اصل العقد باري فكرر في الاجازة واجازة النكاح صدق المحل لا يكون رد العقد الموقوف لان صحة العقد  
 لا ينفك عن وجود التسمية وانما وجوب المال من ضرورة صحة العقد **وحرف** ان الزيادة في المهر  
 بعد النكاح يصح ويلحق باصل العقد على ما عرفت انه معتبر بمهر المثل ففي كل موضع امكن ايجاب مهر المثل  
 امكن ايجاب الزيادة والا فلا **وحرف** ان الجعل يستعمل في الابتداء والاجازة تستعمل في البناء  
 والمضا اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله رجل تزوج امرأة بغير ان يولاها على ما به درهم فقال الزوج  
 للمولى اجز النكاح فقال المولى اجز على ان تريدني حنيفة فلهذه ليست باجازة ولا رد اما ليست باجازة لانه  
 علق الاجازة بشرط فاما المهر الزوج بالزيادة لا يتحقق الاجازة ولا بشرط وايضا للمولى ان يجز بعد المهر  
 ذكرنا في اصل الباب ولذا اذا قال لا حيز حتى تريدني حنيفة او الزيادة حنيفة لان حتى للغة فيكون  
 استثناء عن الاجازة الى غاية الرياء والا فلا تستثنى مكان استثناء عن الاجازة واستثنى الزيادة قال ولو

قال لا حيز النكاح واجزة ان زنتي حنيفة لان الباقي معطوف على الاول فصار مردودا على الاطلاق اذا عطف  
 يقتضي تقرير المعطوف عليه ثم في الفصول الاولى اذا رضي الزوج به صحة الرياء والتحقق باصل العقد حتى لو دخل  
 بها او مات عليها يتأكد الكل ان طلقها قبل الدخول كما يستط النكاح وبنصف المسمى في العقد فيجب  
 حسنون هذا قول اي حنفية ومحمد وهو قول اي يوسف اجزا وفي قوله الاول بنصف الاصل والرياء جميعا وجه  
 قوله الاول ان الرياء مني صحة والتحقق باصل العقد صار للملكة العقد والمذكورة العقد بنصف الاصل  
 نقول الرياء في المهر يعتبر بمهر المثل لا بالمسمى لانه في الرياء دون المسمى لان مهر المثل يجب بالعقد لا بالتسمية  
 والرياء تخفى بالتسمية اما بالعقد فاما المسمى في العقد يجب بالعقد والتسمية حقا فكانت الرياء في الرياء  
 مثل مهر المثل فيلست بالطلاق قبل الدخول كما هو المثل قال ويشترط حصة الشهود عند العقد دون  
 اجازة المولى رضا الزوج لان الشهود شرط العقد ولو قال للمولى فيما ذكرنا اجزت النكاح على خير  
 دينار او رضي الزوج بذلك لما مر من الاصل ان صحة العقد لا يقف على وجود التسمية وصحتها في العقد  
 فرق بين هذا وبين البيع الموقوف بماية لانه اذا قال المالك ليوت بحمير فبنا فانه يكون رد البيع ووجه  
 الفرق ان البيع لا يكون بدون بدل فاذا اجاز بدل فوجبه المولى الا الاول عن البدل فيفسد اما خلا النكاح  
 عن البدل لا يمنع صحة العقد على ما مر فلوان طلقها قبل الدخول بها ينصف ما شرط المولى عند اي  
 يوسف وعند ما لا ينصف بل يستط الاصل وجب النكاح لان ما مهر المثل في العقد لم يجب الا فصار  
 هذا كالمهر من بعد العقد فيكون على الاختلاف الذي ذكرنا وحقيقة الفقه ما بيننا في الرياء في (دون المهر  
 في العقد كمثل المثل قال المولى اذا زوج المولوية الباءة من رجل فاجازت النكاح على بعض ما سميت  
 فهو بمنزلة اجازة المولى في جميع ما ذكرنا قال ولذا ان زوج امته باذن مولاه ثم اغتصبها المولى فلها الخيار  
 على ما مر فلون الزوج قال لها لا تحفزيه ما على ان يختارني ففعلت سقط خيار الفسخ ولا  
 شي لها من الحنيفة لانه مجرد حق فلا يصح الاعتياض عنه كحق النفقة ولو قال ذلكا حنيفة صافى  
 صداقك على ان يختارني ففعلت يجب الحنيفة لان الرياء تلتحق باصل العقد وقد جعلت سببا ثبات  
 الرياء اختياريها زوجها وقد يلحق ويكون انحسور المولى لان الاصل له وهذا ملحق بالاصل وهو



كالمشتري اذا اراد في الثمن بعد موت البائع في ويكون ميراثا عن البائع قال رجل تزوج امته بخيرا ذل المولى  
وبغير شهرة فقال المولى اجزى النكاح محتملين واما عند حضرة الشهود لا يجوز ومثله لوقال جعلت  
ذلك النكاح نكاحا بكذا وقبل الزوج ذلك في اذ كان يحضه الشهود لما ذكرنا في الاصل ان الجور لا ينشأ  
النكاح ابتداء الاجازة بناء على الاول نظيره صغير طلق امراته ثم قال بعد البلوغ اجزى ذلك الطلاق ولا  
يقع ولو قال جعلت ذلك طلاقا في وكذا العتاق على هذا وهذا اذ قال جعلت ذلك النكاح نكاحا بكذا اما  
اذا قال جعلت ذلك النكاح بكذا ولم يذكر نكاحا لا يصح لانه تقرير ذلك النكاح لا ينشأ غيره والاصل ان

**من نكاح المراتيل في العقد الذي يكون اوله جائز**

**باب** ان الاجازة اذا كانت العقد الموقوف كان بحالة الاجازة حكم انشاء العقد لان العقد  
لم يتم قبل الاجازة وانما يتم وينفذ بالاجازة فكان له حكم الانشاء اذا ثبت هذا فنقول كل معنى يمنع صحة العقد  
اذا اقامته فاذا اغتض على العقد الموقوف بطلان ويمنع محو الاجازة به اذا عرفنا هذا فنقول قال محمد رحمه الله  
اجل زوج صغير بغير امره عقد ولهدة وقيل من الرجل فضولي لغر حتى يوقف العقد على  
اجازة الزوج فارصعت امرأة الصغيرة بطل نكاحهما حتى لو بلغه فاجاز نكاح احدهما لا يجوز لانها  
صارتا اختين في حال يوقف العقد ولو كانتا اختين في المبتدأ لم يجمع بينهما في عقد لا يجوز نكاح واحدة  
منهما فاذا اغتض عن الاجازة لما مر في الاصل ومثله لو ارصعت احدهما فماتت ثم ارصعت الاخرى  
لا يبطل نكاح الاخرى حتى لو اجازة الزوج جاز لا يخرى كان مجمع ثانيا لم يكن الاختية ثابتة وحيث  
ثبت الاختية وهو وقت ارضاع الثانية لا يجمع لانه لما ماتت احدهما بطل نكاحها ارضا ولم يبر  
النكاح الثانية فلا يتحقق اجمع بين الاختين نكاحا قال ولو كانتا صدي المراتيل لينة والاخرى  
صغيرة فزوجهما فصوليان منه ثم ارصعت الكبيرة الصغيرة بطل نكاحهما ولا يحكم الاجازة لان  
الامته والبنية طران على موقوف لما مر قال رجل تزوج امته من رجل برضاها في عقد وقبل عن  
الزوج فضولي فاعتق المولى احدهما بطل نكاح الامته حتى لا يلحق الاجازة ونكاح المعتقة  
موقوف لانه لو انشأ المولى العقد في هذه الحالة لا يصح نكاح الامته لانه ليست بحالة الضمة

كما في الغنيم وكذلك لو تزوج امراته فلا عنها وهي مرضية ووفق بينهما ثم ماتت ابنتها الزوج لانه في الطلاق  
عند اي خيفة ومجرد كان مضافا الى الزوج وعند اي به سفان لم يكن طلاقا لكن المرأة مضطرة في اللعان  
لرفع العار عن نفسها هذا اذا كان المرض هي المرأة فان كان المرض هو الزوج فكل في حاته من قبل  
ثم مات وهي في العدة ورثته الا اذا خيرا وجعل الميراثا فاختار لنفسها فانها لا تثن لانها  
تصير ارضية بذلك قال ولو اتي منها وهو مرض فمضت اربعة اشهر وبانت وهو مرض ثم مات في  
العدة ورثته ولا كان الميراث في الصحة وبانت في المرض لم ترث لان الميراث يتعلق بالطلاق على المدة فالزوج  
لم يفعل في مرضه شيئا حتى يصير فارقا اذا اذن الميراث طلاقا فمات ثم مضت اربعة اشهر فمات في مرضه  
لا تخلوا اما ان كان التعليق في الصحة والشرط في المرض او العكس في المرض والشرط في الصحة او في  
احدهما ان يكون التعليق بفعل الاجنبى او الفعل اصد كحي شيء غير ذلك والثاني ان يكون بفعل الزوج  
والثالث ان يكون بفعل المرأة فاما اذا كان التعليق في الصحة والشرط في المرض فان كان التعليق بفعل  
الاجنبى او بفعل اصد راث المرأة لان الزوج لم يصنع في مرض الموصى شيئا وان كان التعليق بفعل نفسه  
صار فارقا سرا كان فعلا له بهما او ابدلته بالشرط الوقوع في مرض الموت كان مباشرا الطلاق  
من جهة وان كان التعليق بفعلها فان كان فعلا لها بهما بدا كحل زوجا وورثت لدار بهما قال لانها  
بصيت به وان لم يكن فعلا لها بهما بكاد الطهر واستيفاء الحق ونحو ذلك يصير الزوج فان اعترض خيفة  
اي يوسسه قال محمد لا يصح فارقا او اجمع من الجانيين عرفت في الاصل فاما اذا كان التعليق والشرط لنفس  
المرض يصير فارقا في النكاح الاصل وصد هذا ان يكون التعليق بفعل الذي لها بدفانه لا  
يصير فارقا لانها مباشرة الشرط صارت راضية بالطلاق

**كتاب الدعوى**  
**باب الرضى والبيانات اصل الباب**

ان الاستيلاء ودعوى الوارث لا يملك الغيب لا يصح لانه شعير شعيرة العتاق انه يوجب حقيقة الحكم للمولود  
وحقيقة حق الحكم للرغم فاشبه العتاق والاستيلاء لدار جارية الولد فانه بهم بتا ويل الملاك القابض للحركة  
وهو قول اصحابنا انك ما لا يملك ثم صح الاستيلاء والردحة اذا كان كخفيق الملاك البشعة لصحته



قيام الملاك من وقت العلو في وقت الولادة على سبيل الاستمرار إذا وجد في أصل الطرف فيبلغ إلى ما إذا كان  
بما ولد الملاك يشترط قيامه من وقت العلو في وقت الولادة حتى لا ينقطع فيما ينزل من عدم أصل الطرف  
أيضاً لأنه إنما يصير استيلاؤه أنه يصير متعلكا بالحجارة على الولد فيبذل الوطي وهذا لا يفرقه العقر على جبا  
عرف فلا بد من قيام وإليه التمسك من وقت العلو في وقت الولادة حتى يمكننا اثبات الملاك له بهذه الدعوى  
مستند إلى وقت العلو **وهو في آخر** أن الأب إذا مات أو فانت ولأبنة بسبب من الأسباب فاجد  
يقدم مقامه إلا إذا عارضه ولأبنة الأب قبل الولادة فإنه يبطر دعوة الجد إذا عرفنا هذا فنقول قل  
محمد رحمه الله إذا باع الرجل حاربه أو كلبا أو غنما أو شاة أو دابة أو غيرها من هذه الأشياء وصرفه البائع وكسبه  
المشتري لا يثبت نسبه منه لعدم الولاية في أصل الطرف عند البائع إذا ادعى حيث يصح والفرق بينهما  
وهو فاع الفقه فيما ذكرنا من الأصل أنه يشترط قيام حق التملك للأب في كل مدة الحار على ما ذكرنا ولو أثبتنا  
له حق التملك غير هذا الوجه أبطلنا الملاك الثاني بمشترى ظاهر أو معلوم أن رعاية حفيظ الملاك أو من  
مراعاة حق التملك إذا كان كل واحد منهما قابلا للنقص فاما البائع فإذا كان للعلو في قتل كان الثاني  
له حق استيعاب النسب وهذا الختم للنقص كخلف النسب فلما كانا رعايته ملكا للمشتري لا بد من بطر  
هذا الحق على البائع وهو لا يعمد البطلان وملك المشتري يعمد للنقص والبطلان فكان رعاية حق البائع  
أولى ولو صدق المشتري لم يرد له البائع بثلث نسب الولد منه وعقود الولد لا ينفذ التمسك عن المشتري  
لأن إقراره مقبول في حق نفسه لا في حق غيره ولا يصح عاير البائع لأنه إقراره بملكه غير البر لا عليه  
ولا يصح له البائع لأنه تملك الحاربه على المشتري دون البائع قال ولو ولد له حاربه عند البائع  
ولم يفرق بطنه وأصرفه البائع أصل الولد ثم ادعى البائع الولد في حق الدعوى ويثبت نسب الولد وعقود  
الولد الذي كان عند البائع وصار حاربه أم ولد له لا ينفذ البيع في الولد المبيع ولا يعقود  
لأن الأم كانت ملكا لملك التملك فيثبت نسب هذا الولد فيثبت نسب الحاربه ضرورة ولكن ينقض  
البيع فيه لأن الدعوى يصح في حق المشتري لأن في أصل المالك الظاهر فلو كان البائع باع الحاربه مع أصل  
ولها فادعاهما الأب البائع الحاربه عند جد وعنده لا يثبت له المحرر من أصل النسب ملكا له

إلى الحرة فكذلك الأجره لما في أصل الباب وإن المولى باعتقاده أحدهما صار إلى النكاح الممنوع حالة التوقف عليه  
ذلك فلو أجاز نكاح الحرة بعد ذلك يصح وإجازة الزوج نكاح الأمه لا يكون ذلك النكاح حرة لا يفسخ  
فكانت إجازة فاسدة ولو أن المولى اعتنقها معا فجاز الزوج نكاح أحدهما أو نكاح أحدهما جاز إن حاله  
العقد ما مشان وصالة الإجازة حرة فلا يحقق الجمع بين الأمه والحرة محالها قاروا واعتقوا المولى أحدهما  
قبل صاحبها بملكه موصول بحرف العطف فإن هذه حرة وهذه حرة أو بملكه موصول بأن اعتنق أحدهما أو بملكه  
ثم اعتنق الآخر في جاز الزوج نكاحهما معا أو واحدة بعد الآخر جاز نكاح المعتقد أو لأن الحكم في حقها لا  
يغير باعتناق الثانية وبطل نكاح الثانية باعتناق الأولى فلا ينفذ الإجازة على ما هو ولا يكون إجازة الزوج نكاح  
الأبوه ركا نكاح المولى العام أنه مفسر هذا أو أن النكاح حرة واحدة أما إذا كان عقد نكاح غير نكاح  
أما أن كان المولى وأصدا أو كان المولى لملك الأمه مولى على حدة فإن كان مولى الأمه وأصدا فاجوب لا يختلف فاقا  
اعتنق المولى أحدهما قبل صاحبها إن أجاز الزوج نكاح المعتقد أو أجاز وإن أجاز نكاح المعتقد آخر الأمر  
كما إذا زوجهما في عقد واحدة أو في النكاح في الطرفين واحد فلا يختلف الرد والإجازة في عقد واحدة أو في  
عقدتين وإن كان لملك الأمه مولى على حدة فاعتقت الممتان قبل النكاح فإن عليهما فاقا إجازة  
الزوج جاز لأنهما لو أنشأ العقد لحدتهما حرة والآخر يامنه توقفا لأنه لا تضيق في التوقف لحدتهما الملاك الإجازة  
والرد في بطلان الإجازة ما إذا كان المولى أحدا لأنه باعتناق الأولي يصير إلى النكاح الثانية وأنه بسبب  
من ذلك وإن أجازهما جاز نكاح المعتقد الذي لأنه عند الإجازة يصير كالمشتري ما لم يصر نكاح  
الحرة ويبطل نكاح الأمه وكل جواب عرفته في مولى الأمه فهو الجواب في مولى الصغيرة حتى أن امتنى  
عم وليهما واحد وجههما من رجل في عقدتين وقبض عن الزوج فمضى فجات امرأة وأرضعتها بطل النكاح  
جميعا لأن الوكي لما كان واحدا يصير كالمشتري في كل ساعة وهذا لا يملك أنشأ العقد عليهما مجتمعين  
ومتفرقا ولو كان لكل واحد واحد في عقد واحدة والمسئلة محالها جاز نكاح أحدهما لأنها لو أنشأ  
العقد بوقف أحدهما لكان هذا فافضول زوج رجلا آخرين في عقدتين فبلغه فمضى آخر نكاح هذه وهذه  
ووصل الكالم بطلان الإجازة نكاح واحدة منهما فمضى هذا وبيننا ما ذكرنا من قبل أن المولى إذا أقر هذه



حره وحره فانه لا يوجب غنما معا حتى لو اجاز الزوج النكاح جاز المولى ولا من الثاني بخلافه اذا كان المولى  
 واحد الا انه باعنا في الاول بغير اذ النكاح الثانيه والله تعالى اعلم ولا يجوز ان يزوج المولى جازا  
 بعضهم لما اختلف الجواب باختلاف وضع المستثنى هنا افراد المولى واحدة منها جازا على حده  
 فقال هذه حره وهذه حره فلا تنقض عتق المولى على عتق الثانية فاذا اعتقت المولى قبل المخرجه بطل  
 نكاح الاخرى لانها اعتقت على الحره اما ما لم يفرق المولى واحدة جازا على حده فانه قال ارجح نكاح هذه وهذه  
 فيستوفى الاول على الثاني فصار جامعاً بينهما في مطلق حتى لو قال هذه حره وهذه حره ولم يذكر الثاني حره  
 كانت غنما له فلو قال في مسلماته اخرجت نكاح هذه وارجز نكاح هذه يصح نكاح المولى وقال بعضهم  
 الفرق بينهما من وجوه الاختلاف في الوضع وهذا ان لم يخبر حكمه صدر الحكم بغير اجازة الثانية

**باب في قولهم وفي الاعطاء الحكم في الاول لا يتغير ولا يتوقف**

ان المولى متى اكتسب سبب الفرق في مخرج ماله بغير رضى الزوج فمات قبل ان ينفق العدة بطل الزوج وان كان  
 ذلك بغير رضى الزوج او جازا الفرق من قبل الزوج اذ في جانب المولى اذا اطلق امراته في مخرج ماله بغير رضى الزوج  
 لم يمانع من العدة بطل منه وان كان برضاهما الترتيب قد عرفنا في المختلف اذا عرفنا هذا نقول  
 قال محمد رحمه الله تعالى رجل تزوج امرأة فاختلعت وذهب لها مال فاختار نفسه في مخرجها ثم ماتت  
 وهي في العدة ورثها الزوج ان الزوج جازا مخرجها ولم يكن طلاقاً ولا طلاقاً للصغيرة اذ ازوجها غير  
 الاب وكذا ينفق وقد دخل بها الزوج فاختار نفسه في مخرجها ثم ماتت في العدة بغير رضى الزوج كما  
 ذكرنا في الفرق مضافه اليها ولم يكن طلاقاً ولا طلاقاً لولا ان كانت مخرجها او قبل ان تزوجها او ما  
 اشبه ذلك من غير ان يكون الفرق منها قال العيني اذا اصرر منه فليصل اليها خبره وهي مخرجة فاختار  
 نفسه ما لم يزوجها الزوج ان الزوج مضافه الى الزوج الذي انشع عن طلاق المأخوذ باب  
 القاضي منابه في الترخيص باحتار المأخوذ طلاقاً ولا يزوج المأخوذ ثانياً بعد ما دخل بها  
 ثم حررت في العدة فقلت لزوجي مخرجها فاختار نفسه في مخرجها ثم ماتت في العدة لم يزوجها

3

فاذا انفرد المولى فيها لا يثبت النسب لبي يوسف ان المولى في المم لا يعتبر لقبه في الحكم في الولد وكان الحكم في  
 الولد اصلاً ومخرجه في المم ولا اعتبار ثابت الا انا نغيب هذا في حق المولى حتى يثبت النسب فيه فاما في  
 حق المأخوذ فلا يعتبر وجب القيمة ولكن لا ينتقض البيع ويعتق المولى الذي لم يبيع منه ويثبت نسب  
 الذي باع ضرره كالجارية المشتركة كما بينا اثبتنا اذا ولد له في بطنه فادعي كل واحد ولداً يثبت نسبه  
 منه ويضمن مدعي الاصغر لمدعي الأكبر نصف قيمة الاصغر ان الاحتمال لما كان قائماً حين الدعوى اعتبر في  
 حق المولى اما في حق سقوط القيمة فلا فلو صدر المشتري الاب في ذلك فعد محمد معتق المولى ان غير  
 شي ويثبت النسب وينقض البيع لان النسب انما يثبت بتصديق المشتري في الذي يبيع فيثبت نسب  
 الولد المخرجه في مخرج المأخوذ فاما اخاه فيعتق من غير قيمة وعندي يوسف يعتق والجواب  
 ان الدعوى كانت صحيحة والقيمة واجبة فلا يسقط باقرار المشتري فان صوفه البايع الاب ولزبه  
 المشتري يثبت نسب الولد من مخرج المولى في يده بالقرابة ولا ينفق البيع في المولى الا في المم  
 مملوكين للمشتري قال الجدا في المم ولد جاريه ابنه فان كان ابو المأخوذ لا يبيع دعوة الجدا لانه  
 يستدعي قيام الولاية على يامر المأخوذ ولا يبيع الجدا مع الاب وان كان الاب ميثاقه لقيام الولاية  
 للجدا لو كان الاب عبداً لكانت نظر في الولد والجدا مسلمان يبيع ايضا لان الولاية للجدا من الاب الكافر  
 ولو كان الاب مملوكاً او عبداً والولد والجدا حران يبيع ايضا لانه لا ولاية للاب وان كان الاب  
 ممرئاً قد دعوا الجدا موقوفه عند اي حقيقه وعندهما لا يبيع ولولا اياه المرتد فهو موقوف ان اسلم  
 مع وان مات او حق بدار الجدا بطل ومالا ينفق دعوته وهو فرع مسلمة تصرفات الممرئ موقوفه  
 وعندهما صحيح ولو كانوا احراراً مسلمين فمات الاب فادعي الجدا ان جاز بالولد لا قبل من ستة اشهر  
 وقسمت الاب لا يبيع لعدم الولاية في طرف العلوق وان جاز به لستة اشهر فصاعداً عن وقت الموت  
 في قيام الولاية ولو كان الاب نصرانياً حاله العلوق او عبداً او مملوكاً فاسلم وعقب قبل الولاية  
 ولو كان الاب مملوكاً او ابناً حراً وله جارية فولدت لداً وقد عقب الاب قبل ذلك فادعي الولدان  
 جاز به لا قبل من ستة اشهر من وقت عقب الاب لا يبيع لعدم الولاية في طرف العلوق ولو جاز به لستة

سورة



اشهر فصار عدا ثبت النسب لقيام الولاية قال ولو حلت بكارية فباع ما ثم اشترى ما فاولادهم عنه فادعي ابو  
 المالك لا يبيع لا تقطاع الولاية فيما بين العلوق والولاية وذلك لمنع الاستناد لما مر فان صدق الابن بذلك  
 صدقوا حق نفسه فبذلك التجارية بالقيمة ويعتق الولد حلالا ولم يعل في تقصير ما سبق من البيع لان قوله مقبول  
 لا حق نفسه دون غيره قال كذلك لو لم يشتر ثانيا لكن ودع عليه نقضا او غيره فضا او يسيار روية او يمار  
 شرط او يمشا والبيع لا يملك التامع اما في الرضا بالبيع بعد القبض فغير قضا فظاهر لانه فتمت له البيع  
 الجبريد واما في غير ذلك فان الشئ لا يقبل من ان البيع لم يكن الا ترى ان الشفعة لا تبطل قال الرب اذا كان مضمونا  
 فادعي الجبريد والجارية الحافديهم ولو افاق الاب ثم ادعي الجبريد ليه لوصره ولاية الجبريد الفصل الاول  
 دون الثاني فلو ادعي المعتوه بعد افاقته وقدرجات به لا قبل من ستة اشهر من وقت افاقته القياس ان لا  
 يبيع لعدم الولاية في طرفة العلوق فصار كالمكانب اذا اعتق وفي الاستحسان يبيع لان الولاية في  
 نفسها ثابته لكن عجز عن الاستيفاء فابتعنا الجبريد لكان العجز فاذا بدله ظهر حكم الولاية السابقة

**باب من الدعوي والبيانات اصل الباب**

ان القضاء على الغائب لا يجوز الا اذا كان عنه خصم حاضر وقد عرفت في موضع وحرف اخر ان اقرار  
 حجة قاصرة بحرية لا حق المقر دون غيره لانه لا حق الغير دعوي وحرف اخر ان ظاهر اليد يوجب  
 نوجده الخصومة ولا يملكه الرفق الحجج ان اليد للغير وهذا اذا كان المدعي يدعي الاستحقاق بفعل من  
 حكمة فكما اليد فاما اذا كان يدعي ذلك بحسن الغصب البيع وعيد ذلك لا يدفع الخصومة عنه وان اقام  
 الحجج **حرف اخر** ان القضاء بالعتق قضا على الناس كافة لان فيه حواشي فالحجج الناس  
 خصمادة ولا يتعلق به احكامهم جمع الكافة الناس بالولاية والشهادة ونحو ذلك القول قول المملوك  
 في حربه الاصل فاما في حوائج المحتاج الى الحجج اذا عرفت هذا فنقول قال محمد رحمه الله رجل ادعي دارا او  
 ثوبا في يد رجل وقال ذواليد انها عندي وادعي لفلان الغائب او عارية او اجارة او هبة او غصب ثم  
 يدفع عنه الخصومة بمجرد الدعوي فان اقام على ذالك بيئته يدفع الخصومة عنه وذلك اذا اقام البيئته  
 على اقرار المدعي بها لفلان وهو الذي اقام البيئته ان فلانا دفعها اليه فثبت لاني الوجه كلها ثبت ان

اليد للمخبر له وقال من اي بيئتي يدفع الخصومة لمجرد قوله وقال من شبرمة لا يدفع وان اقام البيئته عن  
 اي يوسف حكم فيه رايه ان حسن ظنه به قبل بيئته على ذلك وان ساظنه وعرف انه افعل واحتمل في ذلك  
 لا يقبل بيئته ولا يدفع عنه الخصومة لاي يوسف ان الانسان قد يحتمل مثل هذه الحيلة لدفع الخصومة  
 عن نفسه والقاضي نصب ناظر الملتزم في حكم فيه رايه لهما ان الثابت بالبيئته للمعاولة قال ثابت  
 بمعاينة ولو عاين القاضي للرد دفع عنه الخصومة كذا هذا وما ذكره من التهمة فذلك له باطن لا تعلق حكم  
 به فان قال الشهود او دعما رجل يعرفه بوجهه دون تشبه لم يدفع الخصومة عنه عند محمد لان تعريف  
 الغائب بالبيئته وقال ابو حنيفة يدفع لان الشهود يعرفوا ان المودع غير المدعي وهو المقصود في  
 الشهادة وان قالوا بعد رجل لا يعرفه بوجهه وتشبه لا يقبل لانه يحتمل ان يكون هذا الرجل هو المدعي  
 وكذلك لو قال المدعي عليه او عني رجل لا يعرفه بوجهه وتشبه لا يقبل لانه يحتمل ان يكون هذا الرجل هو المدعي  
 غير الذي يدعي ذواليد لا يقبل لانه صار كذا بالشهادة قاله لو ادعي المدعي ان الذي في يديه الدار غصبها  
 منه او استأجرها منه او فعلا من افعال مثل الشراء والهبة ونحو ذلك واقام المدعي عليه البيئته  
 انها لفلان او دعما عنده او كونهما ونحو ذلك لا يقبل بيئته ولا يدفع عنه الخصومة لانه ان نصب  
 خصما بفعله فاذا قضى عليه وحضر الغائب واقام البيئته على المالك والادراج يقبل لان القضاء على  
 صاحب اليد لا يكون قضا على الغائب ولو كان في يديه عبد فادعي ذواليد انه ربيعة فلان وقال  
 العبد بل تشبه عبد الله وقد اعتقته واقام البيئته لم يقبل بيئته ذواليد انه ربيعة فلان لان العبد  
 ادعي قول الله عتاق عليه وان حضر الغائب واقام البيئته على ما يقوله ذواليد لم يثبت عليه لانه صار  
 منقضا عليه لما ذكرنا ان القضاء بالعتق قضا على الناس كافة ولو لم يقيم العبد البيئته على هذا لكنه اقام على  
 انه عبد فلان الذي يدعي ذواليد او غيره وانه اعتقه واقام ذواليد البيئته ان فلانا لو دفعه لا يقبل بيئته  
 العبد عليه لانه اقرانه ليس خصم الا انه يحال بين ذواليد وبين العبد استحضانا لانه اقام البيئته  
 على العتق فعلى قصه اليد يقبل بيئته في حق قصه اليد كما في الوكيل يحمل المرأة والعبد اذا اقام البيئته  
 على الطلاق والعتق يستوفى من العبد بكفيل نظر الغائب ولو لم يقيم العبد البيئته لم يثبت له دعواه

حاشية لا غلط  
 والادعي هو المالك ان كان له دار او ثوبا او غيره  
 ان يدعيه غيره فليضع



لانه اقرار اليد كان ثابتا فلا بد من مجرد الدعوى ولو قال العبد ان اصراف القول قوله لانه انكر اليد والظاهر  
 شاهد له لان الاصل عدم اليد على الاودي بخلاف ما تقدم لانه اقرار باليد لا يوجب اقرار صاحب اليد بالبينة  
 على ما ادعي من الردعية والملاذ رفع اليه لان الاصل يقبل البينة قد ثبتت انه بديل وان اقام البينة على  
 انه اودعه ولكن لم يشهد بشيء انه للمودع لم يغير خلاف الدار اذا شهدوا ان ولانا اودعه اياه فكفي ذلك  
 لان المودع في الاودي لا يفتقر الى الملك لا محالة فان اكر الصغير مودع كالعبد بالبينة على المودع لا يكون بيته على الملك  
 اما الدار فانها مملوكة على كل حال والانشاء يورث ملكا لنفسه لملكه غيره فان اقام ذو اليد البينة على الملك  
 للمودع ولا يدعي اقام العبد البينة انه حاصر الاصل كحال البينة من العبد ويتشقق من العبد بكميل استحقاقا  
 فاذا حضر الغائب لم يجد اقامة البينة على حصة الاصل ولا يكتفي بما اقام لان المودع ليس خصمه عنه  
 فان اقام والارز عليه والقياس ان لا يقبل بيته العبد على ما بينا قال لو ادعي ذو اليد ما ذكرنا من المودع  
 وادعي جرح شريك العبد من ذيل اليد فانه لا سند رفع الخصومة عنه على ما ذكرنا ولا يقبل بيته في اليد  
 على كونه وريثة لانه يدعي عليه مولا فلا يخرج من ان يكون خصما باحالة اليد في غيره فان حضر الغائب  
 قبل القضا للمدعي رفع اليه لان اقرار ذي اليد صحيح لانه ملكه طاهر لم يثبت ملك المدعي بعد وليس في  
 الرفع الى المقر له ضرر بالمدعي لانه يقضي له على الغائب بالبينة التي اقامها على ذي اليد ولا يكتفي اقامة البينة  
 عليه لانها قامت على خصم واقرار ذي اليد لم يقبل صحة حتى يطل كونه خصما في حق فان اقام المقر له البينة  
 انه كان ملكا له قبلت بيئته لانه لم يبر مقضيا واذا قبلت بيئته تحتاج مدعي الشريك الى اقامة البينة فاذا  
 اقامها على الوجه الذي اقام على ذي اليد يقضي به للمدعي لانه انشأ الخصومة واخرج عن الاول وجعل الثاني  
 حضا بعده فاذا قضى صاحب اليد هذا بعد حصة المقر له لم يقبل بيئته بعد ذلك على الملك والادعاء لانه  
 صار مقضيا عليه وعلى هذا اذا ادعي على انسان شيئا ملكه واقام البينة على ذلك وادعي صاحب  
 اليد انه مودع ولم يرفع البينة وحضر الغائب قبل ان يقضي للمدعي يدفع اليه ويكون الامر جميع ذلك  
 ما ذكرنا فلو لم يرفع صاحب اليد البينة على الملك والادعاء لكن المقر له اقامها على ذي اليد لم يبر مقضيا  
 عليه قال فلان المدعي اقام شاهدا وادعاء على ما ذكرنا محضر الغائب لا يثبت اجواب فيما ذكرنا ولا يثبت

٢٣

باعادة الشاهد الاول اذا اقام شاهدا او ان الشاهد الاول اقام على خصم واستحق القضا به بضم شاهدا  
 آخر اليه فلا يطل ذلك باقرار ذي اليد قال رجل يدعي عبدا دعاه رجلا وان اقام كل واحد منهما شاهدا  
 انه له اودعه الذي يدعيه وهو جاحد او ساكت فلم يقض بشيء ان الشاهد حتى اقر ذو اليد حدهما  
 بما ادعي يصح اقراره لانه ملكه طاهرا لم يسئل عن اثنين لان اقراره له يصح في حق ابطال بين المدعين  
 فان ثبت احدهما فصاحبها اول وان ثبتا يقضي بينهما نصفين وقد ذكرنا قبل هذا ان اليد اذا ادعي  
 الورثة من فلان والمدعي يدعي الشريك من ذي اليد محضر الغائب قبل القضا له واقام البينة على ما  
 ادعي ذو اليد فانه يقضي له ولا يقضي بينهما وقد كتب ابن سماعة الى محمد في هذه المسئلة فكتب اليه  
 محمد يقضي بينهما نصفين المستلين جميعا وبعضهم فرقوا وقالوا بان في تلك المسئلة الغائب اقام  
 البينة ان بيئته المدعي لم نعم على خصم فيقضي بالكلية هذا المعنى مودع هنا فيقضي بينهما نصفين  
 فلو اراد احدهما ان يرفع البينة على صاحبه لا يثبت اليه ان كل واحد منهما صار مقضيا عليه  
 في النصف الا اذا اخرج المدعي الذي لم يقوله عن الشهادتين الا في قبل القضا بها ويجعل الثاني حضا  
 واعاد البينة عليه انه ملكه فيقضي بالكلية ولا يلتفت الى بيئته المقر له بعد ذلك لانه صار مقضيا  
 عليه بعده ولو اقام كل واحد منهما شاهدا اخر يقضي بينهما نصفين فلان الذي لم يقوله اعاد  
 الشاهد الاول على المقر له واكم شاهدا اخر عليه يقضي له به ولا يسمع بيئته المقر له بعد ذلك لما ذكرنا ولو  
 ان احدهما اقام البينة قبل صاحبه ورأيت بيئته وقضي له واقام الثاني البينة عليه يقضي له على الذي  
 اقام البينة او لا لانه صاحب يد بالقضا له والثاني لم يبر مقضيا عليه لانه ليس بصاحب يد وكذا  
 لو اقام احدهما البينة فلم يبر بيئته ولم يقض له حتى اقر صاحب اليد للذي لم يرفع البينة لم يطل  
 بيئته الاول ويقضي له اذا ثبت لانه يريد ان يخرج بيئته من الدعوى فاذا قضى له ثم اقام المقر له البينة  
 انه ملكه قضى له على من اقام البينة او لا لان القضا انما وقع على المقر خاصة فيقبل بيئته المقر له  
 وقد كان لم يقضي بيئته الاول حتى اقام المقر له البينة ان العبد له قضى له وان كان في يده لان  
 سبب الاستحقاق احوال الاول ثابت فصار صاحب يد من حيث المعنى الى ان يجد الاول الشهادتين

وهذا ما اوضحنا في كتابنا في الاما طر اخرجنا منها



على المقر له فلا يقضي له لأنه اعرض عن الشهادة الاولى وجعل هذا حجة بوجهه وله ذلك قال رجل يدينه عند  
اقام رجل البيعة انه اشترى من صاحب اليد ادعي انه ربيعة فلان فلم يقض له في الشري حتى حضر  
الغائب رفع اليه ويقضي بيده المدعي على صاحب اليد الربا فلو كانا فان اعاذ البيعة على المقر له  
قضي له على المقر له ولا يقبل البيعة المقر له بعد ذلك لا يصار مقضيا عليه بيده وان اقام شاهدا  
والصدا على المقر وشاهد آخر على المقر له هذا قضاء على المقر ويقبل البيعة المقر له بعد ذلك على ما بينا  
فلو انه قضي للمدعي الشري قبل حضور المقر له ثم حضر فاقام البيعة انه ملكه او عده الذي يدينه فانه يرد  
القضا الاول ويبطل الشري لانه يكمي الملك من جهته وقد وقع الاستحقاق عليه قال لو ادعي عبد في  
يد رجل قدمه الى القاضي فلما قاما من عند القاضي باع صاحب اليد العبد من ابيان وسلمه اليه  
ثم اوعد المشتري وغاب ثم المدعي اعانه الى القاضي ليقع عليه البيعة ان علم القاضي بما صنع من البيع  
لا يسمع البيعة من المدعي لانه قامت على غير خصم لان بيعه فكذا هذا لانه ملكه بعد وان لم يعلم القاضي  
بذلك ولو ادعى البائع ان يقيم البيعة على ما صنع لا يقبل البيعة لان الخصومة توجهت اليه فهو ارا  
هذا دفعه فلا يمكن من ذلك فاذا قضى عليه بالبيعة ثم حضر المشتري لم يقبل البيعة على الشري لانه  
يدعي بكمي الملك من جهة المقضي عليه وان لم يقض بالشهود على البائع حتى حضر المشتري فان البائع  
لا يخرج من ان يكون خصما ويقضي عليه ويبطل الشري لما مر وذكره الشاهد على البائع شاهده واحد  
ثم حضر الغائب ودفع اليه واقام المدعي شاهدا لآخر فالبائع هو الخصم على ما بينا قال لو ادعي  
العبد فقال ذواليد بعتني من فلان ولم يقض له بيلتفت اليه لانه يثبت العقد على الغائب فلا يقدر  
على ذلك

**باب من الدعوى من البائع**  
ان المشهور انه اذا ادعى الشهود في كل المشهور به او في بعضه لا يقبل شهادتهم لانه فشتهم حيث  
كذبهم الا اذا وقع تحييد من نعم التكذيب المقر له اذا اقرب المقر به لغيره لا يكون رد الاقرار بل  
هو قبول الاقرار والتصرف بالمقر به بحكم الملك ان اول الكلام لاحكامه حتى  
ينتهي الى غيره اذا كان في نفسه ما يغير اوله وكذا يصح الحاق الاستثناء بالشرط به وهو قالو

في الدعوى من البائع

في الدعوى من البائع

ان قيام الانسان وقعوده في ملك الغير ليس بسبب الاستحقاق لانه ليس من التصرفات المختصة بالملك  
ظاهرا فانما السكني والركوب والبئس وما اشبه ذلك فهو سبب الاستحقاق لانه من التصرفات  
المختصة بالملك ظاهرا اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله رجل ادعي على آخر شيئا انه ملكه  
اشتراه من فلان او ورثها من ابيه فشهد الشهود بطلان الملك لا يقبل لانه كذبهم لان ما شهدوا  
به اكثر فان الملك المطلق يوجب استحقاق الروايد المنفصلة ورجوع الباعة بعضهم على  
بعض والملك بسبب الشري والارث لا يوجب ذلك وكذلك لو ادعي الشري من فلان فشهدوا  
انه وهبها له الا ان يوقف المدعي فيقول اشتريت منه فحجدي فاستوهبت منه فوجهه بعد  
ذلك واقام البيعة على ذلك لانه وفق بين الدعوى والشهادة ولو ادعي مطلق الملك فشهد  
احد الشاهدين انه ورثها من ابيه والاخر انه ورثها عن امه لا يقبل لانه يصير مكدبا بالتحريه  
بكمه وكذلك لو شهد احدهما بالشري والاخر انه ورثه عن امه لا يقبل لانه يصير مكدبا بالتحريه  
شاهديه وكذلك لو شهد احدهما بالشري والاخر بالملك المطلق قال لو ادعي دارا في يدي  
استان واقام البيعة فقضي له ثم اقر انه ملك فلان لاحواله فيه وصدقه المقر له فليس هذا  
بتكذيب الشهود لانه كتمان انه اراد بقوله لاحق في لاي يثبت منه بعد القضا وان كان في مجلس  
القضا فهذا التصوير يمكن بان يكون باع على انه باختيار فوافق القضا مدة اختيار المجلس القضا  
ولو قال لم يكن لي خط وصدقه المقر له فهذا تكذيب لشهوده ويرد القضا ويرفع الى المقضي  
عليه لانهم تصادقوا على ان الشهود زور ولو قال المقر له الدار كانت للمقر لكتي اشتريتها  
منه او وهبها لي فقبضتها منه فان الروايد المقر له ويضمن المقر فتمت الروايد للمقضي عليه لان  
قوله ما كانت لي قط تضمن ابطال الاقرار المقر له وتكذيب شهوده والشهادة حقه والاقرار  
حق المقر له فبطلما كان له دون ما عليه فيضمن لانه صار مشتبه كذا بالاقرار فان لم يقض  
بشهادة شهود المدعي حتى اقر المدعي انها دار فلان وصدقه فلان لم يقض له لان قوله هذا  
لفلان كتمان انه اراد به بلى من حقي وكتمان انه اراد به ليس لي اصلا فلا يقضي بالشك الا ان



W. C. C. C.

من الدعوي والبيئات ايضا اصل الباب

[illegible]



لما ذكرنا في الورقة الثانية من الورقة الأولى وهو من بركة ميراثنا المذكور في يد المورث ولو كان  
في يد المورث وأقام هو الخارج ببلدة يعني الخارج عن ذكركم انما كان قضي الاجنبي او لا والاخ غائب ثم  
حضر وادعى وأقام البيئته على ما ادعى من الميراث يعني لم ينفذ الدار لان المدعي مدعي عليه والاخ حاضر  
موجودا ولو كان مكان الاخ اجنبيا استحق كل الدار الا ان هذا لا يتحقق لصفته لانه يدعي الاستحقاق  
من الميت وهذا لا يتحقق من الميت الا بالنصف وليس له ان يدخل مع الاخ في هذا النصف  
لما مر ان نصيبه قد استحق وكذلك لو اقر ذوالا يدعي اخوه بعد سماع بيئته الاجنبي قبل  
القضاء والاخ غائب يعني بكل الدار للاجنبي فاذا حضر الاخ يعني له بالنصف لان سبب  
الاستحقاق للاجنبي ثابت وبيئته الاخ مقبولة عليه فلا يسلط ذلك باقراره فاما اذا اقر قبل  
اقامة الاجنبي البيئته قضي بكل الدار للاجنبي ولا يقبل دعوى الاخ بعد ذلك لانه حين اقر لم يكن سبب  
الاستحقاق قائما فصار خصما قال دارين ثلثة نفر مشاعا مات احدهم فادعى رجل انه له الميراث  
لا وارث له غيره وأقام بيئته عليه ونفي نصيب الميت له ثم جازل اخو وادعى انه ابن الميت ووارثه  
وذكره الاخ وصرفه الشريك فادعى هذا الميراث ان يدخل في نصيبهما باقرارهما ليس له ذلك لان غيرهما كان  
لا يبرر مدعي به للاخ الا ترى انه لو اقام رجل البيئته انه اشترى نصيب الميت في حصة ومحمد الوارث  
وصرفه الشريك لم يدخل معهما في نصيبهما فلم يثبت لهم الاخ البيئته على الاضوة لكنه اضر من غير  
قضا وحضر ابنه وادعى البيئته لا يتبرع من يده لمجرد الدعوى فلا صدقة الشريك كان دخل معهما في  
نصيبهما لانما اقر ان الاخ غصب من هذا النصيب الغصب فعلى غصب لا يرد على الغصب الشايع  
وكان غاصبا من نصيبهما ونصيبه فيدخل معهما بخلاف الاستحقاق فانه يثبت على الشايع قال فان استحق  
الاخ بالبيئته وانقسموا الدار نقضا او غير نقضا فان قيل اقر له الشريك ان ابن الميت يدخل سهمها  
في نصيبه لان القسم في غير الميراثات مبادله فكان بعضه كالقسط في يد معوضا عما قال  
لما فيهم ان بالشليم الى الميراث وكذلك لو كان مكان الدار عمامة او قيفا او شيئا مما لا يكال لا يوزن وان  
كان شيئا مما يكال لا يوزن لم يدخل الميراث في نصيبهما لانه اقرار محض فكان غير كالميت مستحقا للاخ

Handwritten marginal note in Arabic script.

الا ترى ان جماعة لو اشترى او كره فطقة وانقسموا كان لواحد منهم ان يبيع نصيبه مباحة ولو كان شيئا لا يكال  
ولا يوزن لم يكن له ان يبيع مباحة فهذا يثبت لك ان القسمة في الميراث والمورثون اقرار محض وفي غيرهما  
مبادلة قال لو اقامت الرجل وتلك ثلاث موالى عنقه لا وارث له غيرهم وتلك دارا فقضي القاضي له  
بنصيبه ودفع اليه غير مقسوم فباع الاخ من جمل وقبضه المشتري ثم ادعى رجله واغاب المشتري  
فجازل اخو وأقام البيئته انه ابن الميت لا وارث له غيره وصرفه الشريك كان فقضي القاضي بنصيب  
الابن لان بيئته قامت على خصم حاضر فصار كالشريك نصيب الميت لا يدعى ودعوى النسب هنا  
لم تجرد عن دعوى المال حتى لا يسمع لانه لا يتحقق المال في الثاني ان كان لا يتحقق في المال ان حضر  
المشتري فيقرانه اشترى من الاخ فيستحق الابن بتلك البيئته واذا قضى بنصيب الابن هل يقضي  
له بالثلث الذي قضى به الاخ وهذا على وجهين اما ان كانت خصومة الابن عند القاضي الذي قضى به الاخ  
او عند قاضي آخر ففي الوجه الاول يقضي لابن بذلك ويدفع اليه لانه علم خطاه في القضا لانه وان  
المشتري من الاخ غاصب ومودعه مودع الغاصب في خذه ويدفع اليه الابن ولا يكون هذا قضاء  
على الغائب لانه علم انه لم يكن للمشتري ملك نصيب الميت وفي الوجه الثاني لا يقضي له بذلك لانه لا يعلم كون  
المشتري غاصبا فيكون قضا على الغائب لانه اقام البيئته على المودع والمودع لا يثبت نصيبا على ما  
مرد هذا اذا علم القاضي انه كان مودعا من جهة المشتري اقام البيئته المودع على ذلك اخره اما  
اذا لم يعلم او لم يثبت المودع البيئته نقض الابن بذلك لانه خصم بطا هو اليد فلو انه حضر المشتري فان عاد  
الابن تلك البيئته واقر المشتري انه اشترى من اخ الميت وانه كان مورثا له من الميت الاخر نقض له  
بذلك وان لم يرد الابن البيئته ولم يقر المشتري بذلك بل انكر ان يشتري او انكر ملك الاخ حصة الميراث  
لا يقضي له بذلك لان تلك البيئته حقوق المالك قامت على غير خصم ولا يدخل الابن في نصيب الشريك  
لان غير ما كان الميت صار للقاضي له او لا فصار مقربين بما في يد الاخ لا بما في ايديهما قال رجل مات  
وتلك ثلثة اعيد قيمته على السوا لا مال له غيرهم فاقام الرجل البيئته انه اوصى له هذا العبد واقتر  
الوارث ان الميت اوصى هذا العبد الاخر هذا الاخر ولم يرصي الاخر قضي بالبيئته بالعبد الذي ادعى لان



البينة حجة مطلقة ولا يقضي لمقرله بشي من الاقرار حصل على وجه الرصية وجميع الثلث صار مستحقا لغيره  
فلو ان الوارث اشترى العبد الذي يقضي به بالبينة بالعبد الذي اقرب وصيته جاز الشري لان القضا لما وقع  
بقي هذا العبد ملكا فصح الشري بغير الوارث قيمة العبد الذي اقرب الوصية له لان من غمده العبد كان  
سأله بغير حق وان حق المقرله فلما وصل اليه العبد الاخر وفي غمده وصل اليه لا بسبب الشري قد عاود  
محل الرصية وهو جميع الركة التي خرج العبد من ثلثها وقد فرت العبد الموصي به بالرفع الي المدعي للعبد  
الاخر فيعزم له قيمته فلو اشترى العبد الذي استحقه صاحب البينة بالف درهم يوم يتسلم العبد الذي اقرب  
بوصيته اليه لان محل الرصية اليه قد عاود على ما مر قال في الكتاب ان هذا العبد لو وصل اليه نصبة او  
وصية او ميراث البين لم يترك التسليم الي المقرله كذا هذا والمعني ما بيننا قال جمل مات وترك عبدا  
والصدا الامانة غيره واقول الوارث ان المورث اوصى به لهذا واجزت الوصية بعد موته واقام جمل  
البينة ان له على الميت الدرهم وبن قيمته العبد الف والوارث ينكر ذلك سباع العبد بالدين لان الدين  
مقتضى ولو بيع العبد وقضي دين الغريم ثم اشترى الوارث العبد او وهبه او تصدق به عليه  
او اوصى له ابناء وورثه لم يلزمه التسليم الي المقرله بالوصية بخلاف المسئلة الاولى لان بيع القاضي  
العبد نفذ على الموصي له ظاهرا وباطنا لان القاضي لا ية مال غيره عند الحاجة الى الكفا والموصي له  
عاجز عن حفظ العبد بنفسه هذا لان القاضي حال بينه وبين العبد لثبوت البين ظاهرا وقد بيعه  
عليه وانتقل حق الموصي له من العبد اليه له وهذا الف الذي اخذها الغريم فلا يبرم الوارث المشتري  
بتسليم العبد اليه وفي المسئلة الاولى قضا القاضي بالوصية لصاحب البينة لم ينفذ باطنا  
لان الرصية برفع والقضا بالنزع لا ينفذ باطنا فبقي حق المقرله بالوصية في عين العبد في عزم المقم  
فيعزم بالتسليم اليه قال في الكتاب ان القاضي لو وجد شهودا الذين عبيدا لا يبطل البيع ولو  
وجد شهودا الوصية عبيدا يبطل الرصية قد اعلى الفرق بينهما فلو مات الغريم والوارث المقتد  
بالوصية وارثه فورثه الف الذي اخذها من ثمن العبد او غيرها من الدرهم والمفروض اصدار الموصي له  
المن الذي باعه القاضي مما ورثه لان من غمده ان القاضي يبطل في حقه والتمس الى الغريم وان في تركته

ن

وكذلك لو لم يرثه لكن الغريم اوصى له بالف اخذ منه لان الدين مقدم على الوصية ولو لم يمت الغريم ولكنه  
ورث للوارث شيئا فان هب عن الف التي اخذها منه الموصي له لان من زعم الوارث ان ثمن هذا العبد  
واحد الموصي له وان كان الف الذي لا يلزمه التسليم اليه لان من زعم ان قيمة العبد  
دين في ذمة الغريم وهذا غير ذلك وقد ذكرنا ان القاضي قال للغريم جعلت هذا العبد لك بدينك  
فهو من ذمة البيع منه فادعا والي الوارث بسبب من الاستحباب يوم يتسلم اليه لان البيع قد  
نفذ وصار كالبيع من الاجنبي فرق بين هذا وبين ما اذا اصابه بدينه على هذا العبد ثم عاد الي  
الوارث فانه يجب على التسليم الي المقرله بالوصية ووجه الفرق ان البيع لا يتعلق بالدرهم  
المذكورة الا ترى انه لو باع شيئا بالدين ثم تصادق ان لا دين لا يبطل البيع فاما الصلح يتعلق بغير  
المدعي الا ترى انه لو صاحبه عن دين ثم تصادق ان لا دين يبطل الصلح او اثبت هذا نقول في البيع  
نفذ القضا فلا يجب على التسليم وفي الصلح لم ينفذ لان فعل الدين في زعم الوارث فيومر بالتسليم  
اليه قال جمل مات وترك ثلثة اعبد قيمتهم سوا الامال له غيره هم فاقول الوارث ان الميت  
اوصى بهذا العبد فلان واقام اخر البينة انه اوصى له بهذا العبد الاخر وجو الوارث ذلك  
ولم يقض شيئا او الشهود حتى اعترف المقرله العبد المقربه نفذ عقده لان ملكه بنا على الظاهر  
ولم يثبت استحقاق صاحب البينة بعد فلو قضى لصاحب البينة بغير المقرله للوارث قيمة  
العبد الذي اعترف به بغير الظاهر وجب له العبد وقد عجز عن الرد ثم الوارث ان كان يزعم انه مخير  
في العتق لا ضمان عليه لكن الشرع كذب في ذلك فصار كالتركيب الحقيقي كالباع اذا اقام البينة  
على المشتري بزيادة وقضي عليه يرجع المشتري على الشفيع بالزيادة وان كان ينكرها فذا هذا  
اعتقه قبل القضا لصاحب البينة فلو اعنته بعد ذلك لا ينفذ لان محل الرصية وهذا الثلث  
صار مستحقا لغيره فان وصل العبد المقتضي له الي الوارث بعد ذلك بسبب من الاستحباب لم يملك  
العبد المقربه الي الموصي له على عامر ولا ينفذ الا عتاق السابق لان سببا ملل لم يكن منعقدا  
اصلا فلان محل الرصية بخلاف الوارث او الموصي له اذا اعترف وفي التركة دين مستغرق ثم ابراه



العزم حيث ينقل من المحل كان قايما وهو الثلث انما امتنع التنازل نحو الخمر وقدر ان يحقهم قال حذر  
 ثلثي يمين لم ولها فقلت لم الاول مواعدا اعتقت فيه سعاية لان لم الاول فقلت لم  
 الموي بغير سعاية ولا لاد ان ينقلها فصاروا هذا ظاهرا بخلاف ما اذا كان ولها حيا لان نصيب  
 ولها من القصاص لا ينكح استيفاءه فتعد استيفاء الباقي فليسقط ضرورة فان اقر احد الاولاد انه  
 كان لها ابن الميت مات بعد موت الاب فان كذبته الجارية سعت للمنكرين ثلثي قيمتها ولا يسعي  
 للمقر في شيء لانه سقط القصاص عنها وادعى انقلابا لا فلا يسمع عليها اذا انكرت فسقط حقه  
 اصلا وانقلب نصيب الآخرين ما لا وانما اعتبر القيمة لان الجناية حصلت في حالة البرق كالعبد اذا  
 حفر بئر اثم عتق وارصد فتمت بئرا سعت ثلثي قيمتها للمنكرين وقسم الثلث الباقي بينهما وبين  
 المقر على ستة وعشرين سهما فما اصاب ثلثه فهو لها بحط عنها وتسعي للمقر ثلثه وعشرين سهما  
 وانما كان كذلك لان الحكم في حق المنكرين لا يتغير باقرارها فكان لهما الثلثان ثم في عزم المقر لم  
 ان القسم ارباع ربع منه لابن الميت وذلك مقتسوم بين الام والبنين الثلثة لها السدس  
 والباقي بينهم الثلاثة فجعلنا ذلك الربع على ستة حاجتنا الى السدس فسهلهم منها درهم ونحو  
 فستدين ثلثة لا يستقيم فيضرب اصل الكتاب وهو ستة في ثلثة فيصير ثمانية عشر واذا  
 صار نصيب الابن الميت ثمانية عشر صار نصيب كل ابن ثمانية عشر وعرضا فصار الجمل فحت  
 وعرضا اثنين سبعة من الابن المنكرين اخذ الثلثين وهو رباون على حقها فبقي لابن المقر من ميراث الاب  
 ثمانية عشر وثمانية عشر ميراث الاخ بينهم وبين الام لها السدس من ذلك وهو ثلثة فبقي فحتم  
 عشر لكل ابن فحت فصار لابن المقر ثمانية عشر من ميراث الاب وحت من ميراث الام وذلك ثلثة  
 وعشرون وللم ثلثة فيكون ستة وعشرون فيجعل الثلث الباقي على ستة وعشرين ليكون ضررها هلاك  
 من الميراث باحد الابنين المنكرين عليهما قال ولان البنون اربعة فمات اصدحهم بعد قتل السيد  
 فاقر احد الثلثة ان ثلثة ام الميت اخوه وهذا العدل بن الميت الا وانكر الاخوان ذلك فان  
 القصاص سقط وتسعي مئة ثلثي القيمة للحا جدين على كل حال لان ميراثها ان اخوانه ونحوه

فصار لنا الثلاثة فجعلنا بينهم في لصل ثلثة واما المقر فليسعي الجارية له فهذا على اربعة اوجه اما ان كذب  
 الجارية والعدل المقر في ذلك او كذبته الجارية وصرفه العدل او صدقه الجارية وكذب العدل ففي  
 الوجه الاول والثاني لا تسعي للمقر في شيء لانه يفسد القصاص ويدعي عليه المال على ما مر وفي الوجه الثالث  
 تسعي للمقر بالربع من الثلث الباقي لانه نصيبه بالتناقص وفي نصف السدس من قيمتها تقسم بينهما وبين العدل  
 المقر على ستة السدس للمقر وحت اسهم للعدل لان ميراثها ان ميراثها في ميراث الام فليست لها  
 سهمها ولا تسعي للعدل في الباقي وفي الوجه الرابع يقسم نصف سدس القيمة بين المقر وام الولد على ثمانية لان  
 حق المقر من نصيب الميت فحت علمنا قلناه في المسئلة الاولى ونصيب لولده ثلثة فيكون ثمانية فيقسم  
 بينهما على هذا الاعتبار فكل واحد اذ كان القتل عددا حتى يحجب عليها القصاص ثم تنقلب الا اما اذا كان خطأ  
 لا يجب شيء لان الموي لا يتوجب على مولا المار **باب دعوة الرجين**  
**باب رجائية بينهما اصل الباب** ما ذكرنا في ابواب المتقدمة  
 ان دعوة الاستيلاء ثبتت مستند الى وقت العلق فيعتبر قيام الولاية من ذلك الوقت ودعوة الخمر  
 تثبت معتقرا على الجار ودعوة الاستيلاء ودعوة الخمر او الجحش فدعوة الاستيلاء اول لان سبق  
 حكما ودعوة الاستيلاء ان يكون العلق في ملكه حتى يثبت النسب والعلق مطلقا ودعوة الخمر  
 ان يكون العلق في ملكه او اعرفنا بهذا القول قال محمد بن محمد الجارية بين رجلين ولدت في ملكهما المنة  
 انهم منداشته يراها فادعي اصدما الجارية انها ولده وادعي الاخوه ولها وخربت الدعوة منهما معا  
 وولدها لهما وصدنها مثل الذي دعاه والدعوة ودعوة الذي ادعي الولد وصارت الجارية لم ولدها ونحو  
 للشرية نصف قيمتها ونصف عرقها وبطلت دعوة الاول ان دعوة الولد دعوة استيلاء وانما سبق  
 على ما ذكرنا فيصير مملوكا للجارية وذلك الوقت فبطلت دعوة الاول لانه دعوة تحرير في غير المملوك وكان  
 ينبغي ان لا يجب قيمة الجارية للشرية ان زعم انها ابنته ولكن اوجبت نصف القيمة لان للشرع  
 كذبه وذلك فكان ان التكذيب كحقي فان كانت ولدت لافلسنة اسمها منداشته يراها والمصلحة لها  
 صحت دعوتها جميعا لان كل لهما دعوة تحرير فيقتصر ولا يتقدم فلا يكون لصدما سبق من الاول



والله الذي ادعاه وهو حر وان كان عليه الولد شريك ان من زعم الشريك ان هذا ولد ابنته ولا ضمان للام ايضا  
لانه يزعم انها حرة ولا يفرع نصف عقرب الجارية لانه اقرب بالوطي قبل ملك الشريك حيث ولدت اقل من ستة اشهر  
واما الام فهي ابنة الذي ادعاه وهي حرة ولا عقرب عليه لانه يزعم ان ابنته هي ابنته لا ابنته لوطيها ولا يفرع شيئا  
من قيمتها عند اي حنفية وعند ما يفرع ان من زعم مدعي الولد ان الجارية له ولد وراقم الولد غير منقوع  
بالضمان عكسه خلافا لهما اصله اذا اعتق ام ولد بينه وبين غيره وهي معروفة في موضعها قال جلدان  
اشترى جارية فولدت ابنتا لتا شتر ثم لم يزل ابنته فولدت ابنته فادعي احداهما الكبرى في الاخر  
الصوي معا صحت دعوتها وثبتت نسب كل واحد من الذي ادعاهما اما نسب الكبرى في ظاهرها لانه ادعى  
نسبها لجارية مشتهرة كونه ابنة وبشر شريك واما نسب الصوي في القياس ان لا يثبت لان كل واحد منهما  
دعوة استيلاء ولا العلق في ملكه بغير سند دعوة الكبرى اليه فتعلق في وصار متعلقا للجارية  
وندر الوقت فظهر ان مدعي الصوي ادعى ولدا له ولد الغير وليس له فيما ملك الا انما استحدثنا وانبتنا  
نسبها استدلالا بما ذكر من الدعوى ودر الجارية المشتركة لم يثبت ان ابنته ولدت ولدت ولدت ولبين بطل  
فادعي كل واحد منهما ولد ابنته نسب كل واحد من ادعاه والقيمة فيه ان الدعوة خرجت منهما فاق  
حيز ادعي الصوي كانت الكبرى ملكا ظاهرا وان ظهر الباطن باعتبار الاستيلاء لانها اذا لم يجر  
ملكه والملازم حيث الظاهر يكفي لثبات النسب وصيرورة الولد الاصل في الولد المعفور والامان المعفور  
يضم قيمة الولد لمستحق الجارية وهذا لا يضم لان ثمة لا دعوة الاب مع الحمل حال الجارية لكان الولد  
ملكه كالمستحق فصار الاب متلفا عليه معني اما فان لولا دعوة مدعي الصوي لما جعلت مملوكة  
لمدعي الكبرى لانهما ولد ابنته واذا ثبتت نسب الصوي فيقول يضم مدعي الكبرى نصف قيمة الجدة ونصف عشرها  
لشريك لانه صار متعلقا عليه بالاستيلاء واما مدعي الصوي لا يضم مدعي الكبرى شيئا لان من زعم مدعي  
الكبرى ان الكبرى حرة والعقرب لهما لا يضم مدعي الصوي للكبرى جميع العقرب واية انها حرة حاله  
الوطي لان دعوة الكبرى مستند اليه فعلقها وعلق الصوي بوطي بعد ذلك وفي رواية يضم لها نصف  
العقرب لان الدعوة انما يستند اليه فتعلق في حق النسب ولا بد له منه في حق غيره فلا يظهر

في حق المتافع المستوفاة من قبله وفقيهه ان الاستناد يظهر في حق القايم او الغائب قالوا كانت الجدة  
قبلت قبل الدعوى لهذا القيمة بينهما فاجواب في حق مدعي الصوي لا يختلف وانما يختلف في حق مدعي  
الكبرى في حكمين احدهما انه لا يضم شيئا من قيمة الجدة لانهما ولد ابنته جدة مرفقة بالثبات  
نصف قيمة مائة لوطي يصير اخذ ابد نصيبه من يدن وذا لا يجوز والثاني انه لا يضم شيئا من قيمة الكبرى  
لمدعي الصوي عند اي حنفية وعند ما يضم لانهما ام ولد على عامر بكلاهما اذا كانت ابنته حرة او كانت  
قبل ذلك حيث لا يضم عندهما ايضا لانه من نصف قيمة الام بالاستيلاء والمشتبه ولد متى ضم القيمة  
لشريك لا يضم شيئا من قيمة الولد والفقهاء في ضمان الولد يرض في ضمان الام هذا اذا كان الجارية  
الاولى بالولد لستة اشهر فان جاءت به اقل من ستة اشهر والمثلية كالماتة الدعوة دعوة ولدا الصوي والكبرى  
ام ولد لمدعي الصوي لان دعوة استيلاء وان اسبق حكم علي عامر فيضم مدعي الصوي نصف  
قيمة الكبرى ونصف عقربها لشريك لانهما ام ولد في المثلثة الاولى ولا يضم شيئا من قيمة الصوي لانهما دخلت  
تحت ضمان الام على ما مر ثم الجدة نصير لم ولد لمدعي الكبرى ان لم يثبت نسبها لرصده الاقرار بالاستيلاء  
في الملك وليس من ضرورة ثبوت امية الولد ثبات النسب فيضم مدعي الصوي نصف قيمتها موصرا  
او موصرا لانه ضمان على قال جلدان لشتر باجارية فولدت ملكا اقل من ستة اشهر فادعاه  
احدهما في العلق اعتنا في فلان على الدعوى به كان اولي ديفرم نصف قيمة الام لشريك موصرا كان  
او موصرا لانه ثبتت امية الولد باقراره فصار متعلقا عليه ولا يفرع العقرب لانهما اقرب بالوطي في  
ملكهما ويصير الولد ابنة ويثبت لشريك ثلث خياريان عند اي حنفية وعند ما خيارا لانه دعوى غير  
كانه اعتق احداهما والكبح فيه هذا اذا هذا

**باب من ادعى الصوي**

ان الكارح مع ابي البدارا ادعيا ملكا واقاما جميعا البيعة فيبيته الكارح اوي في التنازع عندنا خلافا  
للساغ في حرمه وقد عرف في المختلف ان الكارح اذا ادعيا ملكا مطلقا واقاما البيعة  
بعضي بالغير بينهما نصير عندنا خلافا للساغ في وقد عرف في المختلف ايضا وهو ان مزار مستحق



عليه لا يقبل منه بعد ذلك ان يكون ببلنته ما يكون خلاصا عن بلنته المستحق فيقبل على ادعيه وينا على  
 غيره وقضي له ثم ان المحقق عليه ادعي الاباء واقام البيئته يقبل ان الدار الواحدة هي  
 كانت لا بد ان تكون صارت احكام دارين متجاورين لان حكم كل نصف كالحكم النصف الاخر فيقبل  
 كل نصف ارا على حده اذ اعرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله وادعي يد رجلين اقام كل واحد منهما بيئته انها  
 له واقام اجنبي البيئته انها لا تنفي نصف الدار للاجنبي وبالنصف بين صاحبي البيئتين اصل منهما  
 ربع الدار فبقي اصلها الاكبر والاخر الاصغر فيقبل الاجنبي مع الاكبر ادعي على الاصغر النصف  
 الذي يدعيه فيقضي بينهما لانها صار جان في حقه فتقبل بيئته ما دون بيئته فيصير الربع للاجنبي  
 والربع الاكبر ثم الاجنبي مع الاصغر ادعي على الاكبر النصف الذي يدعيه فيقضي لهما على ما مر فيصير  
 الربع للاجنبي والربع الاخر للاصغر فصارت في الحاصل للاجنبي نصف الدار ولكل واحد منهما ربعها  
 ولو كان الاجنبي مدعي على احد ما بعينه وهو الاكبر مثلا انه غصب الدار منه وباقي المسئلة بحالها  
 فان ما في يد الاصغر كله للاجنبي ثلثة ارباع الدار وللاصغر ربعها لان بيئته الاجنبي ما يدفع بيئته  
 الاكبر وهذا ثابت الغصب على من استحق كل ما في يد الاصغر الا تركا له لو ادعي دارا في يد رجل  
 واقام البيئته واقام آخر البيئته ان هذا الذي ادعي غصب منه الدار واودع قضي له بجميع الدار  
 وبطلان حجة الآخر لما ذكرنا كذا هذا قال فلما اقام الاجنبي البيئته على الاكبر انه غصبها منه واقام  
 الاكبر ايضا البيئته ان الاجنبي غصبها منه الاصغر ادعي ملكا مطلقا واقام البيئته فان للاجنبي  
 نصف الدار والنصف الاخر بينهما كما في المسئلة الاولى لان بيئته الاجنبي والاكبر استويا في دعوي  
 الغصب فتبني دعوي الملك المطلق والحكم فيه ما مر فلذلك الاجنبي ادعي الغصب على الاكبر وادعي  
 الاكبر الغصب على الاصغر والاصغر ادعي ملكا مطلقا واقاموا البيئته فان ما في يد الاصغر  
 كله للاجنبي لان بيئته الاجنبي ما يدفع استحقاق الاكبر لانه اثبت الغصب عليه وما في يد الاكبر  
 من الوسط قال المسئلة كالحال ان الاصغر يدعي ان الاجنبي غصبها منه فالنصف الذي يدعي  
 الاصغر للاجنبي لان بيئته ما يدفع بيئته الاجنبي لانه مدعي الغصب على فصار النصف للاجنبي

والنصف الآخر وخرج الاكبر من الوسط قال فلما اقام الاجنبي اقام البيئته على الاكبر انه غصبها منه واقام  
 الاكبر على الاجنبي انه غصبها منه الاصغر على الاكبر انه غصبها منه وادعي اقام الاصغر البيئته على  
 الاجنبي ايضا انه غصبها منه فان ما في يد الاصغر بين الاجنبي وبين الاكبر نصفين استويا في البيئتين  
 لان كل واحد منهما يدعي الغصب على صاحبه والنصف الذي يدعي الاكبر لان بيئته ما يدفع بيئته  
 الاجنبي لانه ادعي الغصب عليه لا على الاكبر قال فلما ادعي الاكبر على الاصغر انه غصبها منه وادعي  
 الاجنبي عليها انهما غصبها فانه فلا اجنبي نصف الدار وللاصغر ربع الدار كما في يد الاكبر  
 وللاكبر ربعها كما في يد الاصغر لان الاجنبي ساوي الاكبر فيما في يد الاصغر لانه يدعي غصب  
 هذا النصف على الاصغر لا على الاكبر فيقضي بينهما نصفين وفكر في حق الاصغر فيما في يد الاكبر

**ما يكون الرجل فيه خصما من النسب والاولاد وما لا يكون خصما من النسب**

ما ذكرنا غير مرة ان القضا على الغائب لا يجوز الا اذا كان عنه خصم حاضر وحرف آخو ان البيئته من  
 قامت على انسان ان كان بمن يجوز اقراره ويثبت المدعي تصديقه يقبل البيئته عليه ولو كان بمن لا  
 يجوز اقراره ولا يثبت المدعي تصديقه لا يقبل لان في الوجه الاول يكون خصما والبيئته على الخصم مقبولة  
 وفي الوجه الثاني لا يكون خصما فلا يقبل البيئته عليه اذ اعرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله صل  
 ادعي على رجل انه اخوه لايه وامه او عمه واقام البيئته فان لم يدع ميراثا لا يقبل بيئته لانه  
 ليس خصم فيه الا تركا له لواقربه لا يثبت فلا يقبل بيئته عليه وان ادعي ميراثا يقبل لانه  
 خصم فيه الا تركا له لواقربه يثبت فصار خصما يقضي بالميراث والنسب جميعا على كافة الناس  
 قاله لو ادعي عليه انه ابوا بيه يقبل بيئته او على المال او لم يدع لان النسب حكم مقصود فبان  
 خصما فيه الا تركا له لواقربه يثبت وكذلك لو ادعي على المرأة نكاحا او ادعت المرأة عليه  
 لان النكاح يتعلق به احكام مقصورة ولهذا لواقربه يثبت وكذلك لو ادعي على رجل ولا عتاقه  
 من اعلى او من اسفل يقبل بيئته لانه تعلق به حكم مقصود وهو نظير النسب كذلك اذا ادعي  
 على رجل انه مولد لابي مولد لعمته او ادعي عليه انه مولد له ولها لواقربه يثبت قال صل



وقال محمد بن زعفران لما ذكرنا في الغصب والاختلاف ان هذا دعوى الشفعة على ذي اليد كما ذهبنا  
فلا يندفع الخصومة عندنا حاله الفعول لا غير ذلك الا في الدعوى الفعول عليه حقيقة بانه كما ان يكون  
الشارق غير ذي اليد ويحتمل ان يكون اليد له ان لا يصح باضافة للشرقة اليه احتيايا والاسبق واذا احتل  
ذلك راجحنا جهة كونه سارقا احتيالا لا استقاما لقطع انه لو تعين هو سارقا في الدعوى فهو  
اليه الخصومة ويخدم منه العينة فلا يجب النظم على الشارق وهو ذلك وان علم بتعديله على الشارق  
بهو صرح العينة اليه ولو لم يتعين هو سارقا لا يوجب العينة فيجب النظم على الشارق ولم يعلم  
هو الشارق راجحنا جهة كونه سارقا لهذا النوع من الفقه وهذا خلاف الغصب الاختلاف ليس  
في تعيينه غاصبا واذا احتيايا لهذا الحد قال ولو ادعى المشتري من صاحب اليد وفيه اقام  
ذو اليد البينة على انه وصل اليه من جهة الغائب على ما عرفت يدفع عنه الخصومة ولو ادعى المشتري من  
القبض لا يدفع له موجه الشك بل يفتي بالقبض فلا ينبغي في كان كدعوى المالك المطلق او الموقوف القبض  
لم يثبت العقد فصار مدعيا عليه فعلا موقعا للاستحقاق والتسليم عليه فلا يندفع الخصومة  
باحالة اليد اذ غير قال ولو ادعى الشري بالقبض منه او ادعى انه ملكه مطلقا فصدف صاحبه ثم ادعى  
انه وديعة فلان عندنا اقام البينة على ذلك ان دفع عنه الخصومة لانه ثبت ان اليد للمدعي وان لم  
يقم يبره بالتسليم الى المدعي فاذا ادعى اليه وحضر الغائب يقال له اقم البينة انه لك واثبت او عنه  
ايامه لان ذوا اليد اذ ادعى المدعي ثم ادعى الوديعة ويثبت له الوديعة فقال هو وديعة فلان  
عندك ثم قال للمدعي هو لك ولم يقم البينة على الوديعة ودفع الى المدعي ثم حضر الغائب للمدعي  
بالتسليم الى المودع ثم يقيم المدعي البينة عليه لان ذوا اليد هنا يدان المودع الا ان التسليم  
الى المدعي يعيه المودع فاذا حضر اسر بالتسليم اليه ولو صدق المدعي في الوديعة لم يتعرض له  
حتى يحضر الغائب كما لو ثبت بالبينة ذلك الا اذا علم القاضي ان الغائب لان علم القاضي حجة قال غير  
في يدك بعد علم القاضي بذلك ثم ادعى يد غيره والاول يدعي ان علم القاضي انه وصل اليه  
بغير حق كالغصب والشرقة وغيرهما الى الاول وان علم انها وصلت اليه حتى لم يرد ولا اشتبه

التنطصعة افادعت امرأة انه اخوها فصارت عوي الميراث قبل ذلك اذا كان المتنطص يدعي ان الصغير عليه والمراة تدعي انه اخوها حوالا اصل بينهما اولى من بينته الذي يدعيه ان بينتهما توجب حرمة الاصل وبينته توجب الحرمة فكان ما بوجوب الحرمة اولى قدامه لانه ادعت على رجل انه ابنها او ادعى الرجل انها لقه بقبل بينته لان النسب امر مقصود كما في جانب الاب ولهذا لو اقر به يثبت ولو ادعت انها ابن ايسه كان كانت تدعي الميراث او النفقة بقبل بينتها والا فلا لانها اضافته الي غيرها فصارت نظية الاخوة والدليل على اعلل الكسواب او النفقة بقبل بينتها والا فلا لانها اضافته الي غيرها فصارت نظية الاخوة والدليل على اعلل الكسواب ما يكون الرجل فيه حضما ويدفع المحنومة عن نفسه

**باب** ما ذكرنا في ابواب المقدمة ان طاهر اليد يوجب الخصومة الا ان يأتي ذواليد الحاضر  
وهذا اثباتا لليد العجيبة في دفع الخصومة عنه **وحرف اخر** ان علم القاضي بباب الاموال حكم القضاة  
كيفية قامة على الخراف الحدود على ما عرفت اذا عرفنا هذا فنقول ان محمد بن حماد وجد ادعي غيبا في يد انسان  
واقام البيعة واقام صاحب اليد البيعة له ملا فالتزاد دعه اياه او غصبه منه او سرق منه او وصل اليه  
بشيء لا يفعله ملا الرقعة ان دفع الخصومة وهي المسئلة المحمودة وقد ذكرناها في ابواب المقدمة  
وكذلك اذا شهدوا على وصولها اليه من يده ولم يشهدوا بالملك للندان لانهم حالوا اليد الى غيره فلو شهدوا  
بالملك للندان ولم يشهدوا على وصولها اليه من يده كان دفع الخصومة عنه لانهم ما حالوا اليد الى غيره هذا اذا  
ادعي ملكا مطلقا لم يبين سببا الزوال عن يده اما اذا بين بان ادعي انه اشتراه من فلان قال صاحب  
اليدين ادعى الزين ادعي الشريك منه او غصبه منه ويندفع عنه الخصومة بل من البيعة لانهما توافقا ان اليد  
كانت لفلان الغيبة فان ادعى الفعل على زين البديان قد غصبها مني واوعدني واليد انه وصل اليه من جهة  
الغير بسبب لا يفعله الملا لا يدفع عنه الخصومة وان اقام البيعة لما ذكرنا في ابواب المقدمة قال  
فلما ادعي فولاد لم يسمه قال بان قد رهن هذا العين لي غصبت مني او أضدت مني او سرق مني واقام ذواليد  
البيعة انه وصل اليه من جهة الغائب بسبب لا يجوز له الملا اجمعوا الزين قوله غصبت مني او اخذ  
منّي ين دفع الخصومة انه ادعي الفعل على المجنول ودعوى الفعل على المجنول باطله فصار وجهه عليه  
عنه فلا دعوى للملا المظنون واما في قول سرق مني قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يدفع الخصومة



عليه الحال لا يرد اليه انه عن يكون في يد الثاني بحول **باب** ملك من الرجل في رخصته امام  
يدعي في الخصومة والوكالة من الذي يقر المدعي عليه انما كانت له  
**اصل الباب** ما ذكرنا غيره ان هذا اليد ينصب خصمها وانما يندفع الخصومة عنه بثبوت اليد للغير اما  
بالبينة او بتقدير المدعي اياه ومسائل الباب من جلت ما تقدم ذكره اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن عبد الله دار في يد رجل  
ادعي رجل انما اشتراها من محمد بن عبد الله فقال له واليدان عبد الله او دعيتها انك فوجت عنه الخصومة سوا اقام  
البينة على الابداع او لم تفع لانها نفاذ فاعلى ثبوت اليد لعبد الله فان لم يقيم ذو اليد البينة على الابداع وطلب  
المدعي من عبد الله او دعها اياه كالحق القاضي بالله تعالى لقدا ودعها اياه لانه يدعي عليه شيئا لو اقرب له منه فحلف  
عليه وانما حلف على التثبت لعل العلم ان الابداع ان كان فعلا للغير ولكن تمامه به وهو القبول فيمكنه الحلف  
على التثبت فان قيل ينبغي ان لا يستحلف لان المدعي متى ادعي الشئ من عبد الله فقد اقربا للملك له فكان  
مقربا بالوصول اليه من يد عبد الله قلنا كتماننا وصل اليه من وكيل عبد الله او من غاصب غصب من عبد الله  
فاذا حلف فلا خصومة بينهما وان نكل فهو خصم فكان الوصول اليه متنوعا فجاز التحليف ولو اقر ذو اليد  
انه وصل اليه من جهة وكيل او من جهة غاصب غصب كان خصما الا ان يقيم البينة على ذلك فلو قال ذو اليد  
حين حلف ما او دعها عبد الله لكن غصبها منه لا يندفع عنه الخصومة لانه صار منافضا فبطل دعواه  
اصلا طعن عيني بن ابا ان قال ينبغي ان يندفع عنه الخصومة لانه جمع بين دعويين كل واحدة منهما بانفادها  
تدفع الخصومة فايها ثبتت فتدفع والجواب نعم ان لو ثبتت احداهما ومنعنا لم تثبت لان التناقض في الحكم  
يوجب ابطال الحكم اصلا فيما لم يكن لا يوجب فيما عليه فاذا جعل خصما وقضي عليه كان قضا على عبد الله  
بالشر حتى لو حلف لا يخلو عادة البينة عليه لان البينة قامت على خصم فلو ان ذا اليد قال او دعني عمرو وكيل عبد الله  
والسلة حالها لم يندفع الخصومة حتى يقيم البينة لانها لم تثبت على دافع واحد وكذلك اذا اقام البينة  
ان عبد الله دفعها اليه ولم يشهدوا ان عمر ادفعها اليه لانه لم تثبت الوصول اليه من جهة عبد الله او  
وكيل فان طلب صاحب اليد من المدعي على ما ادعي من دفع عمرو اليه حلف على علمه ما يعلم دفعها اليه  
عمرو لانه لو اقر بذلك انك فوجت الخصومة وانما حلف على العلم لان هذا العقد لا يندفع اليه فان حلف لم يثبت خصومة

وان نكل انك فوجت خصومة ولو اقام صاحب اليد البينة ان عمر ادفعها اليه وقالوا لا نذكر من دفع اليه ولا خصومة  
بينهما لانه لعل اليد اقره وان ثبتت بالبينة **باب** ما يكون حلف  
**فيما لو هلك في يده اصل الباب** ما ذكرنا في وجه الخصومة  
نظام اليد وحرف اخر من عمل الغيبة باسمه وكيفية ضمان يرجع به على الامر وان عمل نفسه لا يرجع  
**احرف اخر** ان كذا المتصل لا يفصل عن كذا في حق الخصومة والولد يفصل وانه ظاهر اذا عرفنا  
هذا نقول قال محمد بن عبد الله اذا كان العبد في يد رجل فمات فجاء رجل ليقول ادعي انه كان له واقام صاحب  
اليد البينة ان فلانا او دعاه اياه او اعانه او اجاره او غصب منه لا يندفع عنه الخصومة لانه يدعي القيمة  
في ذمته فلا يندفع عنه الخصومة باحالة اليد اليه غيره بخلاف ما اذا كان العبد قائما لانه يجعل خصما باغتيار  
اليد وقد احوال اليد اليه غيره فاذا قضى عليه بالقيمة ثم حضر الغائب فان اقر بما ادعي صاحب اليد يرجع عليه  
في الوديعة والاجارة ولم يرجع المأجورة والغصب لانه عامل له في الوجه الاول وفي الوجه الثاني عامل لنفسه  
نكان قرار الضمان عليه وان حلف الغائب الوديعة والاجارة لم يرجع عليه الا بحجة لان قوله ليس بحجة عدا قال ولو كان  
العبد حيا فان في المسئلة حالها فهو خصم ولا يندفع عنه الخصومة باحالة اليد اليه غيره لما ذكرنا انه مدعي القيمة  
فاذا قضى بذلك ثم عاد العبد من الاباق في الوديعة يعود على ملك المودع فيرجع المودع عليه بالضمان  
وفي الغصب والعارية يعود على ملك صاحب اليد لان قرار الضمان عليه على ما مر قال فلو كان العبد قائما في يده  
فذهبت عينه عنده واخذ الشرفادعي رجل انه عنده فاقام البينة ان فلانا او دعاه فلا خصومة في العبد  
ولا في الشرف حتى يحضر الغائب اما في العبد فلما ذكرنا وفي الشرف فلان ثبتت العينة والعين لا يفصل عن كذا  
لما ذكرنا في اصل قال ولو كانت جارية فوكت ثم ماتت فاقام البينة انها ولدت ملكا واقام ذو اليد  
البينة ان فلانا او دعاه اياه قبل الرارة نقضي المدعي بقيمة الجارية ولا يقضي في الولد شي حتى يحضر الغائب  
لان المولد الولد قبل الفصل عن الاصل بخلاف العينة لما ذكرنا قال جارية في يد رجل فمات عبد فاقرب صاحب  
اليد انها كانت وبيع عنده من قبل فلان خير موي العبد بين الدفع والقدا والمودع اري صم لانه ما موعر  
ما كثر وهذا من كثر فان اقام رجل البينة انها كانت له واقام هو البينة على ما ادعي من الرارة سال



القاضي المدعي فان طلب القيمة فقي له لانه يدعي القيمة فلا يدفع الخصومة باحالة اليد الى الغيبة وان طلب العبد فلا  
يلزم له اليه حتى يحضر الغائب لان العبد قام مقام الجارية محمدا وما كانا قايمة فان ضمنه القيمة يرجع على الغائب  
بالقيمة التي ضمنها او اقرار الغائب ان كان مودعا لان قرار الصمان عليه ما هو فلو ان العبد لم يفتل كاريه لكنه  
تطلع برها فرفع باليد والسلة بحالة الاخصومة بينهما لان العبد هذه الصورة ارش اليد فاجب مقام اليد  
واليد دفع فلا يلزم الخصومة فيه بعد انقطاع الخصومة عن الاصل عليا ذكرنا والسماح ان اعلنا على الصلح

### ما يكون الرجل خصما فيه لان اقرار الاصل كازله اصل الباب

ما ذكرنا فيمن توجهت اليه الخصومة باليد غير مرة وحرف آخر ان لا يتوجه الخصومة اليه ثم ادعى  
اخراج نفسه من ذلك بغير واحدة بان باء او ودية وسلم وانكر المدعي ذلك لا يصدق ذلك والمدعي متى اقر  
بحرف وجه عن الخصومة ثم خاصمه او اعرفنا هذا نقول قل محمد لله دار يدك رجل قال هذا دار حتى  
صار مفر ابكر خصما ثم قال وهبتهما من فلان وسلمتهما اليه ثم ادعى ما عندي لم يندفع عنه الخصومة لانه  
ليس بنائب في اثبات الهبة له فاذا افضي عليه بطل الهبة لانهما يثبت علي ملكه وقد جاز ملكه وكذا لا البيع  
والصدقة فان اقول المدعي بذلك فلا خصومة بينهما لانه اقرار باليد للغير وكذا اذا علم القاضي بذلك لان علم حجة  
على كانه فله المدعي كانه في يد فلان ولكن لا ادري ان دفع الى هذا الم لا وهو باليد يقول هو دفع اليه لا خصومة  
بينهما لان المدعي اقرار الخصم غيره قال دار اختصم فيها رجلا الى القاضي فقاما من عند القاضي لباي المدعي  
يشهد ثم اقام الزكي يديه البيعة انه وهبها من فلان الغائب وسلمها اليه بعد ما قاما لم يسمع بيئته  
لانه كان خصما منه فبر هذا اخرج نفسه من ان يكون خصما فلا يسمع منه وكذا لا البيع والصدقة الا اذا  
علم القاضي بذلك لما ذكرنا في الابواب المتقدمة وذلك لو اقرار المدعي بذلك لان مجرد الدعوى لا يحجج به على التصرف  
لما مر في الابواب المتقدمة وذلك اذا اقام ذوا اليد البيعة على اقرار المدعي بذلك لان الاقرار الثابت بالبيعة  
كالاقراء الثابت معاينة وكذلك لو اقام المدعي شاهدا واحدا او ما ادعى ذوا اليد ثم صنع ذوا اليد  
من ذلك فهو على ما بينا لان الشاهد الواحد لا يوجب الاحتجاج فلو اقام شاهدين عدلان ولم يفتل  
حتى كان يعرف ما صنع فمضى خصم لا يندفع عنه الخصومة وان علم القاضي انه بعد ذلك ان المدعي انما عليه

من الحجة والفاخر من القاضي فصارا لمحمد مستحقة فلا يندفع له باب

### الرجل فيه خصما بالاقراء بعينه معاينة للقبض اصل الباب

ما ذكرنا غير مرة وحرف آخر ان القبض مني ظهر وقد ثبت سبق سبيله فانه يضاف اليه اقرارنا هذا  
نقول قل محمد لله رجلا اقام البيعة علي دار انها له وادعي الزكي يديه انه مودع وشهد شهودا ان فلانا  
اشهدنا ان هذه داره اسكنها الزكي يديه ولم يردفعها اليه وقد علمنا انها كانت يومئذ بيد هذا الزكي  
هي يديه فلا خصومة بينهما لا تشهد واعل السكان الصحيح والسكان الصحيح ان يكون فيه تسليم  
وتسليم وقد ظهر القبض فانه حيل اليه كمن ادعى هبة عبد وشهد بذلك شهود ولم تشهدوا بالقبض والعبد  
في يدي المدعي يقضي له بذلك هذا وكذا اذا قالوا لا يدري انما في يدي من كانت يومئذ ولكن تشهد  
بما اخبرنا اليه والدار اليوم في يده لما ذكرنا ولو قالوا تشهد بما اخبرنا لك الدار كانت يومئذ في يد انسان  
آخر لا يندفع عنه الخصومة لانهم لم يشهدوا على السكان صحيح ولو قالوا لا يدري من كان يد من كانت وقال  
المدعي ان اقيم البيعة انما كانت يومئذ بيد آخر لا يفتل اليه لانه يريدا اثبات يلزمه دفعه للغائب  
ولو اثبت يدا مفعلة لنفسه لا يقبل فمذا اوي ان لا يقبل باب

### ما ينبغي ان يثبت فيه بالبيعة والاقراء في العبد والارادة اصل الباب

ما ذكرنا غير مرة ان القضا على الغائب لا يجوز الا اذا كان عنه خصم حاضر وحرف آخر ان البيعة حجة في حق  
الكل والاقراء حجة في حق المقتدر خاصة اذا عرفنا هذا نقول قل محمد لله رجلا اقام البيعة على رجل انه فق  
عين عبده وانكر المدعي عليه ذلك والمدعي مقتربان العبد حي لا يقضي له بشي حتى يحضر العبد فيقيم المدعي  
البيعة علي انه عبده وان هذا مفعلة عينه قال محمد لله وقال بعض فقهاء يندفع له بارش العين في الحال  
فاذا حضر العبد وقال انا حر الاصل ابطال القاضي ذلك القضا قال بعض مشايخنا اراد بعض الفقهاء ان  
وقال بعضهم اراد عاقبة القاضي وقال بعضهم اراد به القاسم من معن وذلك ان محمدا وجه قول ذلك البعض  
انه ادعى شيئا من العبد وطلب الارش لانه قد نذر القضا على العبد لانه قضا على الغائب ولم يعلل القضا  
على الارش لان عنه خصم حاضر وهو القاضي فيقضي به الا ان يظهر خلافه ولنا ان القضا على الارش يرد من القضا



ذلك المصلح غير ممكن ان لا يتصور ان يكون المصلح ملكا لانسان والعينه بالاعين ملا غيره وقد تعذر القضاء بالملك الاصل  
هنا فيتعذر القضاء بالملك الا بالشرع وروى فلوان المدعي اقربانه فقاعين عبد لهذا المدعي فقي عليه بارش العينة الى  
لن اقرباره حجة يلزمه خاصة ان العبد خلاف البيعة على ما مر قال ولوان المدعي اقام البيعة انه فقاعين برزوز  
له وهو غائب فقي عليه برزوز بقيمة البرزوز بخلاف العبد لان العبد يدعي نفسه فكان يدعي نفسه حتى ثبتت الملك  
لغيره على البرزوز لا يملكه اصلا فيكون القضاء بالاصول الغائب فان حضر جلا والبرزوز يدعي فقال البرزوز  
برزوزي لم يثبت اليه حتى يقيم البيعة انه برزوز وان القا في فقاعينه وهو لم يثبت لان اليد لا يملك  
على الملك الماضي فان جانا البيعة ثم اقام الرزق ضد الرزق البيعة ان البرزوز برزوزه وانه فقاعينه  
له يومئذ فقي له بالبرزوز ولا يشترط منه الا رش الرزق لانه كان الرزق قد اقام البيعة صاحب يد هذا خارج  
في بيعة اول من يملكه في اليد فاذا ثبت الملك في الاصل فكذلك في الارش لانه لا ينقض عنه على ما مر ان  
بيعة الخارج اول من يملكه في اليد وان الانسان ينتصب خصما بظا هو اليد والبرزوز يدعي على اهل الارش

**من البيعة ما كان في الميراث التي تقضي بها للدي في يده اصل الباب**

ما ذكرنا في ابواب المقدمة ومسايله من حيث ما تقدم ذكره اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله دار  
في يدي جلا او غاها رجلان احدهما ابن اخ الذي يده ووارثه لا وارث له غيره وكل واحد منهما ادعى اليه دار  
ابيه مات وتركها ميراثا له واقام البيعة على ذلك فلم يقض بشهادة الشهود حتى مات العم الذي يده  
فالبيتان علي حالهما اذا كينا فقي بينهما نصفين لما ذكرنا في ابواب المقدمة ان سبب الاستحقاق قام  
لكل واحد منهما فقي ابن الاخ خارجا معنى ان صار بقضية الوارثه صاحب يد لان استحقاق الحق في  
التركية عنهم وقوع الملك للورثة كالذين المشتغق فكانا خارجين فقي بينهما نصفين فلو قال الاجني  
انا اعيد البيعة على ابن الاخ ولضما في يده لا يمكن من ذلك لان كل واحد منهما صار مقضيا عليه فيما قضى  
لشريكه فلا يشترط دعواه بعد ذلك فلو كانت شهود الاجني بعد موت العم وول شهود ابن الاخ فقي هذا  
للاجني ثم اذ كانت شهود ابن الاخ لا يقضي لان ابن الاخ يثبت ان البيعة قائما معا فالقضا باحدهما ينضم  
ابطال الاخر فيقال ان العبد ابن الاخ البيعة على الاجني فعلى الاجني ان يستأنف الخصومة

على الاجني وذلك القضاء يقع عليه وانما وقع على العم ولا يقبل بيعة الاجني بعد ذلك لان صار مقضيا عليه وذلك  
اذا كانت شهود ابن الاخ قبل شهود الاجني فهو على هذا المثال جميع ما ذكرنا لان ابن الاخ خارج معنى ما  
ذكرنا فصار هو واجني لغرسوا ولو اقام الاجني على العم شاهدين صالحين حيوة ولم يقيم ابن الاخ شيئا واقام  
بنا لا شاهدين بعد موت العم فزكينا فقي بالرار بينهما نصفين لانما خارجا على ما مر وعلى قياس ما تقدم  
في اول الكتاب في الباب الثاني ان العبد اذا كان يدعي جلا او رشه او رشه من ذي اليد او يدعي في اليد  
انه ادعى اياه فلان واقام البيعة لا يندفع الخصومة فلو لم يقض بيعة مدعي الشري حتى حضر الغائب  
وصدق واليد يدفع اليد فان زكيت شهود مدعي الشري ينبغي ان يقضي بكل الرار لابن الاخ لان سبب  
الاستحقاق لما ثبت له صار هو صاحب يد وابن الاخ صار خارجا فقي له على ان الفرق بينهما ما  
اشار اليه محمد رحمه الله في طاهر رواية الجامع فقال الشهود هنا شهدوا على العم اشار الى ما قلنا ان  
الاجني وابن الاخ خارجا والمدعي على العم فصار كأنهما اقاما البيعة على العم صالحين حيوة فيكون بينهما  
نصفين وحكي ان ابن سماعة جمع بين هاتين المسليتين وكتب بهما الى محمد فكتب اليه الجواب اني لا افرق  
بينهما وفي المسليتين جميعا يقضي بينهما نصفين فلو انه قضى بها للاجني ثم اقام ابن الاخ البيعة انها  
له قضى بكل الرار له على الاجني لان بيعة الاجني قامت على العم ولو اقام ابن الاخ البيعة حال حيوة العم  
واقام الاجني بعد موته فزكينا فقي للاجني لان ابن الاخ صار صاحب يد بعد موت العم لان العمل لا يخاف  
في التركة وبيعة الخارج يتدرج على بيعة ذي اليد قال فلو اقام كل واحد منهما شاهدا او لصدا حال  
حيوة العم وشاهدا اخر بعد موته لا يختلف الجواب ويقضي بالرار بينهما نصفين لما ذكرنا ان صيرورته في  
يده لا تبطل بيعة ولا يثبت الي بيعة من ادعى بعد ذلك لان كل واحد منهما صار مقضيا عليه في القضاء على  
ما مر فلو اقام كل واحد منهما شاهدين بعد موت العم فقي بها للاجني ثم جانا ابن الاخ بشاهدا ولا يثبت  
اليه لان القاضي بالقضا للاجني اطل شهادته ذلك الوارد فلوان ابن الاخ اعاد شاهدين على الاجني  
يقضي له لان شهادته الاولى ما ردت للتممة ولكن ضرورة القضا للاجني فاذا اعاد البيعة فهذا انشا  
خصومة ولم يصير مقضيا عليه فيقبل







ثلث ما في يده ويضرب ما في يده الاخر فيقتسمان نصفين لا يوسف انه اقول بثلث ما في يده بدليل ان لو تقدر  
 هذا القرار ولم يقدر شريكك شي يكون له ثلث ما في يده فكذا اذا اقر له بالنصف من حق المقر لم لا يقتصر  
 بتقدير الشريك لهما ان المقر اقر بالثلث من جميع الكيشت فكان للمقر سهم من ثلثه اشهم وذلك السهم نصف  
 في يده ونصف ما يشريكه لانه ثلث شايع في النصيبين على ما مر فكثير الكتاب بالنصف فصفا ليه  
 الكتاب فصفا سنة فقد اقر له بشهين من ستة ونصفه اربعة اشهم الا ان احد الشهيدين في يد شريك  
 وقد اقر له شريك واحد الى ذلك القدر زيادة حيث اقر له بالنصف فلم يبق له خصوصية في ذلك فبقي  
 حصة سهم وحق المقر بالثلث اربعة فيكون بينهما اقسام فياخذ شريك في يده ويضرب ما في يده بالمقر بالنصف  
 فيقتسمان نصفين تقبيل الكتاب ونحفيها للموتة خلاصا ما اذا اقر له شريك لانه لا يصل الى من حصة  
 صاحبه شي فيقرب جميع ما اقر به في يده واما في الوجه الثاني ياخذ المقر له من المقر بالثلث حصة ما  
 سايده ومن المقر بالنصف حصة ما في يده اما من المقر بالثلث فلما مر في الوجه الاول ولما من المقر بالنصف  
 فلما مر اقرار بنصف الكيشت وهو ثلث من ستة وذلك شايع في النصيبين على ما مر وقد وصل الى من حصة شريك  
 سهم من الثلثة التي اقر بها في حصة سهمين وحق المقر في ثلثه فيكون حصة سهم سهمان المقر له  
 وثلثه اشهم للمقر فيقسم ما في يده كذلك ولا يضم ما اخذ من يده اصدما الى ما في يده الا في خلاف الوجه الاول  
 لانه اقر بشركتهما وهما انكر شركتهما في هذا المار فلا معنى لضم قال في الكتاب وهذا قياس قول ابي حنيفة  
 ومحمد وهذا الشارة الى ان علي قياس قول ابي يوسف ينبغي ان ياخذ من المقر بالثلث ثلث ما في يده ومن  
 المقر بالنصف نصف ما في يده اعتبارا بحالة التصادق بحالة التكاثر على ما مر في الوجه الاول وقالوا في  
 اصدما للاجني فقال له ثلثا هذا الكيشت في الثلث واقر الاخر فقال له الثلث في الثلثان والاجني  
 يدعي الحول لنفسه ياخذ المقر له من المقر بالثلث حصة ما في يده ومن المقر بالثلث ثلثه اقسام ما في يده  
 اما من المقر بالثلث فلما مر اصدما للمقر بالثلث فلما اقر باربع اشهم من ستة للاجني وادعي لنفسه  
 سهمين الا ان سهمان من الاربع وصل الى المقر من حصة شريك على امر فيقسم حصة في ثلثه اشهم وحق المقر  
 في سهمين فيكون حصة حصة فيقسم على ذلك ما يقدر على ما في يده المقر له اربع ما من الف ثلثا وصل

اليه من يد المقر بالثلثين ومائة من يد المقر بالثلث في يد المقر بالثلث اربع مائة وفي يد المقر بالثلثين مائتان وهذا قياس  
 قول ابي حنيفة ومحمد اما قياس قول ابي يوسف ينبغي ان ياخذ من المقر بالثلث ثلث ما في يده ومن المقر بالثلثين  
 ثلثي ما في يده على ما مر قال الكيشت ايدري ثلثه نفر اقر احداهم ان احدا الباقيين ثلثه اربع الكيشت وله الربع  
 واقر الاخران المقر له حصة اساس الكيشت وله السدس والمقر له يدعي الكيشت كله ياخذ المقر له من المقر  
 بثلثه الاربع حصة ما في يده ومن المقر بحصة اساس ثلثه اقسام ما في يده فيكون له مع الثلث الذي  
 كان في يده قال في الكتاب لمحمد اني ارد الثلث الذي في يد المقر له على المقرين فاجعل في ايديهما يده على  
 وجه الاعتبار لتسوية الكتاب لانه يبيع من يده ويدفع اليهما ثم يوزع منها ما وجه فلا ان يعمل الكيشت  
 او لا على اثني عشر سهما كما جئنا الى الربع والتدريس فيكون يد كل واحد منهم ثلث الكيشت وذلك اربع فاذا  
 جعل ما في يد المقر له في ايديهما صار يد كل واحد منهما مائة فالمقر بالاربع اقر له بثلثه اربع وذلك في  
 تسوية ونصفه بثلثه وهذا الاقرار شايع في النصيبين جميعا على ما مر وقد وصل الى من حصة شريك  
 نصفه ذلك وهو اربع ونصف لانه اقر له بالثلث من ذلك فبقي حصة اربعة ونصف وحق المقر في ثلثه فيكون  
 سبعة ونصف الا ان ثلث ذلك في يد المقر له وذلك سهمان ونصف فبقي حصة سهم ثلثه منها المقر بالاربع  
 وسهمان المقر له لان حصة كان في اربعة ونصف مما في يد المقر بالاربع وقد طرحا عنه سهم ونصف فصار  
 ما في يد المقر بالاربع على حصة اشهم حصة المقر له وثلثه اقسام المقر واما المقر بالاسداس اقر له بعشرة  
 اشهم من اثني عشر سهما وحصة الاسداس ونصف سهمين وهذا الاقرار شايع في النصيبين على ما مر  
 وقد وصل الى من حصة شريك اربع ونصف لانه اقر له في حصة في حصة ونصف وحق المقر في سهمين  
 فيكون سبعة ونصف الا ان ثلث ذلك يطرح عنه لانه في يد المقر له فيقسم ما في يد المقر بالاسداس على هذا الوجه  
 فصار الكيشت في الاسداس على حصة عشر سهما المقر له من ذلك عشرة حصة من ذلك حكم ان الثلث في يده  
 وسهمان من حصة المقر بالاربع وثلثه اشهم من حصة المقر بالاسداس وحصة من ذلك المقر بثلثه المقر  
 بالاربع وسهمان المقر بالاسداس وعلى قياس قول ابي يوسف ينبغي ان ياخذ المقر له من المقر بالاربع ثلثه  
 اربع ما في يده ومن المقر بالاسداس حصة اساس ما في يده على ما مر قال الكيشت ايدري ثلثه نفر اقر احداهم ان



لقول الجني ثلث الكسب والثلثان واقر الخ اذ يد هذا المقر له وبلد نصفان اقول الثالث ان المقر له الثلثين  
 في الثلث اذ في المقر له الكسب كل لنفسه ياخذ من المقر بالثلث سبع ما في يده يجعل نصف ذلك السبع  
 في يد المقر بالنصف النصف الاخر في يد المقر بالثلثين ثم ياخذ من المقر بالنصف ثلث ما حصل في يده وما ضم اليه  
 يجعل في يد المقر بالثلثين ثم ياخذ من المقر بالثلثين خمسة اشباع ما جعل في يده وما ضم اليه فيكون حصة  
 السهام مائة وستة وعشرين المقر بالثلث ستة وثلثون المقر بالنصف ثلثون والمقر بالثلثين عشرون والمقر له  
 اربعون وجه ذلك ان المقر بالثلث اقر له سهم من ثلثة اسهم وهذا الثلث شافيا في الاضبا كلها على ما شرع فيكون  
 في يد كل واحد منهم ثلثة اشباع السهم فاحتجوا الى حجاب له ثلث وثلثه ثلث واقر ذلك تسعة فصار مقر  
 له ثلثة من تسعة الا ان سهمين من ثلثة وصل الى المقر من حصة شريك لانها اقر له بذلك زيادة في حق  
 المقر له في سهم وحق المقر بالثلث في ستة وذلك سبعة فيقسم ما في يده على سبعة ويضمنه سهم واحد  
 له ستة اسهم فيجوز هذا السهم ايدي الاخرين لان هذا القدر صار له باقرار الاول وصار هو كشرائه معوف  
 كما ذكرنا في المسئلة المتقدمة فيصير نصف ذلك في يد المقر بالنصف والنصف في يد المقر بالثلثين فاكسر نصفنا  
 فصار ما في يد المقر بالثلث على اربع عشر سهمًا وفي يد كل واحد من الاخرين ثلث فيكون حصة اثنين واربعين  
 فيوزع المقر بالثلث سهمان وهو سبع ما في يده يجعل اصد منها في يد المقر بالنصف والاخر في يد المقر بالثلثين  
 فصار ما في يد كل واحد منهما خمسة عشر فياخذ من المقر بالنصف ثلث ما في يده لانه اقرار بالنصف شافيا في  
 التضييق ووصل اليه نصف ذلك من حصة شريك وهذا المقر بالثلثين وفي حق في البيع وحق المقر بالنصف  
 فيكون حق المقر ضعف حق المقر الا ان اقراره لم يظهر فيما في يد شريك فيقسم ما في يده على ثلثة اسهم  
 المقر له سهمان المقر حزين يكون حصة ضعف حق المقر فيوزع منه خمسة ويجوز في يد المقر بالثلثين وكان في  
 يده خمسة عشر فصار في يده عشرون فيوزع منه ثلثا ذلك وثلث للعشرين ثلثا صحيح فجميع السهام  
 وذلك اثنتان اربعون واصد منها ثلثة فيصير مائة وستة وعشرين ياخذ كل واحد منهم ثلثا ذلك وهذا ثلثون  
 فيوزع المقر بالثلث سبع ذلك وهو ستة فيقسم الى ما في يد الاخرين ثلثة وقد كان في يد كل واحد منهما اثنان  
 واربعون فصار في يد كل واحد منهم خمسة واربعين فيصير ثلثين فياخذ ثلثي ذلك وهذا اربعون خمسة عشر ما في

ما في يده وخمسة وعشرين نصيبه وخمسة وعشرين اشباع فحصة وايعون كل خمسة تسع فجعل المقر له اربعون والمقر  
 بالثلث ستة وثلثون والمقر بالنصف ثلثون والمقر بالثلثين عشرون جعل ذلك ستة وعشرون على قول الجني نصف  
 من يد كل واحد منهم قد ما اقر على المقر قال كسب في يد كل واحد منهم فقال صرحا لقول الجني ثلثة  
 ولي لقاءه وقال اخو المقر له ذلك ثلثاه ولي ثلثه وقال فلان صدقتهما ياخذ المقر له من المقر بالثلثين ثلثة احوال  
 ما في يده فيقسمه الى ما في يد المقر بالثلث فيقسمها على ثلثة اسهم سهم للمقر له وسهم للمقر اما ياخذ من  
 المقر بالثلثين ثلثة احوال ما في يده لما شرع فيما تقدم وهو ما اذا اقر له كذلك وكذا في ما في يد المقر  
 بالثلث لانها تصار في الشراة على هذا الوجه فيقسم جعل في يده اثلا لانه اقرار حقة على النصف في حق  
 المقر ثم يد في هذه المسئلة بالقسمة من كل ثلثها اقرارا وفيما تقدم من المسائل يد بالقيمة من اقلها اقرارا  
 واما كان كذلك لان فيما تقدم لا ينفرد الحال في حق كل واحد من المقرين بالبداية او لصاحبه فيبدأ باقرارها  
 تخفيفا للمقر وتسهيلا لكتابنا هنا عند حال المقر بالثلث بالبداية شريك لانه يتقنع بالبداية  
 بالقسمة منه لانه لو يد بالقسمة يوزع منه خمس ما في يده على ما شرع فيما تقدم ولو يد بالقسمة من شريك  
 يجعل اصد من شريك وهذا ثلثة احوال ما في يده مع النصف الذي في يده لان المقر له من صدق في ذلك  
 فقد اقر له بزيادة شي مما في يد المقر بالثلثين فلهذا يد بالقسمة من المقر بالثلثين بقى هذا احوال لان  
 احدهما ان المسئلة بناء على انه صدقتهما جميعا وهذا غير متصور لان في تصديق هذا تكذيب ذلك وفي تصديق  
 ذلك تكذيب هذا والثاني ان البداية بالثلثين اقرارا بناء على انه اقر للمقر باقلها اقرارا بشي وهذا المعنى  
 موجود فيهما جميعا واجواب عنهما حرف واحد وهذا انه صدقتهما جميعا حقيقة لكن تصديق المقر  
 بالثلثين ضايع وجوهه من ذلك لان ما يكون له لا يختلف في احوال جميعا يكون له سهمان من حصة  
 اسهم اما اذا اقر له وصدق المقر بالثلث فلا اثر في الكسب الضارب فكان في يده خمس مائة وفي يد المقر  
 بالثلث خمس مائة فتمت اقر له بالثلثين فقد اقر له باربعة اسهم من ستة واعني لنفسه سهمين الا ان المقر بالثلث  
 لما اقر له بالثلث وما سهمان من ستة سهم في نصيب شريك فقد وصل اليه سهم واحد  
 بقى حصة في ثلث اسهم وحق المقر بالثلثين في سهمين فيقسم ما في يده كذلك فيكون المقر له ثلثا مائة من الالف



والقران ما بين ان وكذا اذا صدق وكذا المقر بالثلث لانه ياخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده وذلك مائة  
عليها ما بينا فيما تقدم فيضمه اليها في يد المقر بالثلثين فيصير ستمائة اربع مائة المقر له وما بينا له فكان  
حقه في الحالين ما بين فاما تصديق المقر بالثلث بنبعة لانه لو لا صدقة يكون في يده خمس مائة فاذا اخذ  
خمس ما في يده بقي له اربع مائة واذا صدق يضم اليه ثلثمائة فيصير ثمان مائة فاما اخذ ثلث ما في يده بقي له  
خمس مائة منهم وثلث سهم وذلك خمسمائة وثلاثة وثلاثون وثلث فاعتبر تصديقه ولما تصديق المقر بالثلثين  
قال ليس في يدي جاريه الف درهم اقرا نبيته وبين فلان صغيرا دفع نصف الكيس اليهم اقرا ن الكيس  
بينته وبين جاريه نصفان فمدا على الوجهين اما ان دفع نصف الكيس الى الاول بقضا او بغير قضا ففي  
الوجه الاول النصف الباقي بينهما نصفان لان النصف الاول صار كالثاني فيكون عليهما وما بقي يكون  
لها وقال زفر النصف الباقي للمقر الثاني وقد عرف في موضعه وفي الوجه الثاني سلم النصف  
الباقي للمقر له الثاني لانه دفعه لغيره فصار كانه انكسر فيجب عليه الضمان قايما مقامه فيصير كل  
الكيس في يده ولو كان مكانه ثوب المرسل فمدا اقرا نبيته وبين فلان صغيرا دفع نصف الكيس اليهم  
محمد صير الباقي للثاني سواء دفع الى الاول بقضا او بغير قضا والفرق ان في الاول ائتمن مأمورا بالحدود  
والاقرار الاول ضد حفظ ضمان كالودل سار على سرقته اما هنا لا يضمن الا اقرارا من اقر قال لا يشان  
ثم ملكه في يده لا يضمن فلز وجب الضمان انما يجب بالتسليم ودار سفل القاضي فلا يضمن قال ولو ان الذي  
في يده الكيس قال بعد ما اقرا ن الاول بالنصف الكيس بيني وبين الاول والثاني ائذان وكذا في الثاني اقراره  
الاول ثم دفع النصف للمقر الاول فان دفع بغير قضا فانه يعلم للمقر الثاني ثلث ما في يده وهو ثلث  
جميع المال ويبقى للمقر سدرته لانه اقر له بالثلث وقد سلم الى الاول زيادة سدرته بغير حق فصار مستهلكا  
ولو كان الدفع بقضا قاضي فالباقي بينهما نصفان لان ما دفع من الزيادة كالثاني على ما مر فقد رخم  
ان هو فيما بقي من الكيس وجع سوا فبعضه نصف ذلك فلو دفع النصف الى الاول بغير قضا ودفع  
الثلث الى الثاني بقضا ثم اقرا ن ان شريكهم بالربع وكذبوا جميعا يعني كذبه الاول والثاني بالمال  
وكذبه الاخر بالاولين يعطى المقر لمقره اخر اسدس جميع الكيس وثلث سدرته لما ذكرنا ان المدفوع

بقضا القاضي كالثاني بغير قضا القاضي كالتأخير والمدفوع الى الاول هو النصف مدفوع بغير قضا والمدفوع  
الي الثاني هو الثلث مدفوع بقضا فجعل النصف كالتأخير وفي يده سدره فصار ثلثا المال سدرته حكما وقرا ن  
ان ما بقي من ثلث الكيس بيني وبين الاول والثالث ائذانا لان الثاني خارج عن القسمة لان ما لصدقه ليس في يده  
المقر لا حقيقة ولا حكما بل هو كالثاني حكما وقد وصل الى المقر حقيقة فيكون مقر الثلث بثلث ما في يده  
وقد بقي في يده ثلثا الكيس فلزمه دفع ذلك الثلث اليه وهو سدره جميع الكيس وثلث سدره وثلث الكيس  
في يده حقيقة فيدفع الى الاخر ويغرم ثلث سدرته من مالها فان صدقة الاول بالثلث وكذا في الثاني والثالث  
بهما ياخذ الثالث من المقر نصف ما في يده فيضمه اليها في يد الاول فيقسمان نصفين وقال محمد وهو رواية عن  
ابي حنيفة ياخذ الثالث ثلث ما في يده فيضمه اليها في يد الاول فيقسمان نصفين لاني يوسف ان المدفوع الى الاول  
غير محسوب ومضمون على المقر ان دفعه بغير قضا لان الثلث صدقة فيه وكذا المدفوع الى الثاني لانه دفع  
اليه بقضا فقد وصل اليه حقه وزيادة ففي حوالته في سهم وحق الثلث في سهم لانه اقرا ن النصف الباقي بينه وبين  
الثاني والثالث ائذانا وقد طرحتنا سهم الثاني لما ذكرنا فكان ما في يده بينهما نصفين فبعض نصف  
ذلك ويضمه اليها في يد الاول فيقسمان نصفين لان الاول لما صدق الثلث فقد رخم ان حوالته الثلث حقه كحجر  
انه اقر للثالث بالربع شيئا نصف في يده ونصف في يد الاول وقد وصل اليه نصف سهمه في حقه في صدر  
سهمه فيما في يد المقر وحق المقر في سهمه فكان حوالته نصف حوالته الثلث فيقسم ما في يده بينهما ائذانا  
ولو كان المقر دفع الثلث الى الثاني بغير قضا وبما في المال كالحالها ياخذ المقر اخر انزل المقر من جميع الكيس  
فيضمه اليها في يد الاول فيقسمان نصفين هذا على قياس قول ابي يوسف وقال محمد ياخذ منه عشر جميع  
المال ابي يوسف لانه الثلث الذي دفع الى الثاني محسوب عليه وفي يده حكما لانه دفع بغير قضا وفي يده  
وفي يده سدرته الكيس فكان في يده نصف الكيس حكما وقد اقر له بالربع فيكون ربع ما في يده وربع النصف  
ثم الكل محمد انه اقر للثالث بالربع من النصف جميعا فكذلك قال للثالث بالربع مما في يد الاول ونصف الربع  
ما في يدي وقد وصل اليه نصف الربع من الاول لما صدق في حقه نصف سهمه وحق المقر سهمه وحق المقر  
لثالث في سهمه لانه جعل ما في يده كالتأخير في يد المقر لانه دفع البقية قضا على ما بينا فكان حصة سهمين











المال لم يوافق له بالبدل يصح من جميع المال فكذلك إذا اقربا استيفا البدل الذي يجب سلمته المبدل له وهذا الواقع  
بالبدل هو العتق أو اعتقه ابتداء لا يصح إلا من الثلث فكذلك إذا اقربا استيفا بدله وهذا بخلاف ما إذا كانت  
الكتابة في حال الصحة والمسلم حالها حيث يصح اقراره من جميع المال لأن الكتابة إذا كانت في حال الصحة  
والعبد استحق العتق بالأقرار بالاستيفاء فإما مرضه هذا الحق قائم فمن تعلل بحق الورثة إما إذا كان  
المريض كان حق الورثة شافعا فيمنع ثبوت هذا الحق للعبد وكذلك لو اقر بالفدية أو مائة دينار أو ولو  
أوجارية للمكاتب يصح الأقرار من الثلث لأنه بمنزلة الأقرار بالاستيفاء على مائة دينار أو مائة دينار أو ولو

### أقارب المريض باستيفاء الدين والمكاتب

والأقارب إذا اقر المريض بموت باستيفاء دين ثلثه لم يعل الجني في حال الصحة صحيح سوا كان  
عليه دين أو لم يكن اقراره باستيفاء دين ثلثه في حاله المرض غير صحيح في حق غرما الصحة صحيح في حق الورثة  
والوجه الثاني في الباب المتقدم في الأقرار باستيفاء الدين أن الدين إذا كان في حال الصحة فقد استحق المدين  
البهارة بالأقرار بالاستيفاء فيمنع ذلك فعلق الغرما الآخر وإما إذا كان في حال المرض فقد تعلق حق غرما  
الصحة في حال المرض فيمنع ثبوت هذا الحق للغريم الذي اقر له أو عرفنا هذا فنقول قال محمد بن عبد الله رجل كاتب عبده  
عليه في صحة أو كان له على رجل حبشي الف ثم مرض ولا مال له غيره وعلم من كثير فاقربا استيفا بدلا للكتابة  
أو الدين صح اقراره مطلقا حتى عتق العبد كله وبرى الغريم لما ذكرنا وكذا لو لم يقر بالاستيفاء حتى ولو  
في يده الف درهم مثل الدين فقال هو للمكاتب والغريم ودية عندي ثم مات على الدين وكذا قصاصا بالدين  
ويقتسم الغرما الذي يملكه بأخصص لأننا صحنا هذا الأقرار من حيث الاستيفاء دون إثبات الحق له فإن كانت  
اللفظ التي يدينه أجود من الذي عليه للغريم والمكاتب فهو بري لا يسبيل له على الدائم حتى لو قال المكاتب أو الغريم  
أنا استر وهذا اللفظ أو في ما على من الردي لا يلتفت إليه لأننا انما صدقنا المريض في حق الاستيفاء لا في حق  
إثبات شيء للغريم على وجه يمكن من خرابه الشيء عن يده لأن دين الصحة يمنع من ذلك فإن كانت اللفظ التي اقر بها  
بغير جبهه والتي عليه جبار لم يصح اقراره سوا كانت الودية قايمة أو جعلت وتقتسم الدرهم التي اقر بها بين  
الغرا ولا يبرأ المكاتب لا الغريم وبني الدين عليها لأن استيفا الدين كان اليد حيا به منفلا يصح وتقدر اعتبار الجوار

بأنفرادها لا بد لقيمة لها فبقية هذا اقرار بثبوت الحق للغريم والمكاتب وقد ذكرنا أن اقرار المريض بالدين أو بالعين ودية  
أو غصبا أو قهرا كان إذا كان على دين الصحة لا يصح لأنه يودي إلى جلال حقوقهم وكذلك لو كانت في يده  
دنانير أو جارية أو غيرها ودية للغريم أو المكاتب لا يصح الأقرار لأن المقاضاة لا تثبت به إما إذا كانت دنانير  
فظاهر لأن على تقدير موته مجمل لا يجب ضمانها دنانير فلا يصح قصاصا بالدرهم وكذلك إذا كانت جارية لأن  
على تقدير موته مجمل لا يفاضل في محي إرثا قومها بالدرهم ومنهها بها وإن شأ قومها بالدنانير ومنهها بها وعلى تقدير  
كون الضمان دنانير لا يقع المقاضاة فلا يقع المقاضاة بالشك فلا يكون اقرارا بالاستيفاء بالشك سعي هذا اشكال  
وهو أن في الباب الأول جعل الأقرار بالودية وإن كان بخلاف جلتى الدين أو بالاستيفاء حتى يمنع صحة  
الأقرار إذا كان الدين على الجني والوارث كقيد على عامر وهذا لم يجعل اقرارا بالاستيفاء حتى لم يصح اقراره  
في حق الغريم والجواب عن أن الموضوع عن هذا الاستيفاء من وجه دون وجه لأن على تقدير تقويمه  
بالدرهم عند الدلالة الشجيرة يصح استيفا وعلى تقدير تقايد أو تقويمه بالدنانير لا يصح استيفا إلا أن  
الباب المتقدم سوا كان اقرارا بالاستيفاء أو لم يكن فهو أيضا النفع إلى الوارث على عامر وهو ممنوع عنه  
وهذا المرض ممنوع عن إصال النفع إلى الغريم الأجرة الأقرار باستيفاء الدين من كل وجه على عامر فإذا لم  
يكن هذا الأقرار بالاستيفاء من كل وجه لا يصح هذا إذا اقر بما له يده ولم يصف الاستيفاء إلى الغريم فلو أضافه  
إليه بأن قال أصدرت هذه الف من مكاتبتي أو من غريمي قضا محي أو شري محي فإن كانت الف مثل حقه فوجها  
وصفا صح اقراره صدقا للغريم والمكاتب أو كذا به لأنه لو اقر باستيفاء دينه مطلقا من غير اشتراط إلى غيره يصح لما  
ذكرناه فإذا اشتهر أن يصح وإن كانت الف الذي يدينه جبارا أو حقه على الغريم والمكاتب يوفى له من كل وجه  
في الخطاب الجواب إليه أن صدقاه يصح الأقرار لأن الجيدان يتوفى بالودي عند رضي المطلق منه وقد وجد المرضي  
وأن كذا به في ذلك لا يصح لأنه لم يوجد المرضي فلا يكون استيفا فبقية اقراره بهذا العين للغريم ودين الصحة لمنه  
ذلك على ما مر وإن كانت الف التي يدينه زبونا وحقه جارا لا يصح اقراره سوا صدقاه أو كذا به لأنه لا يكون منه  
ذلك بحياة بعض حقه وتوفر الرضوخ بصفة الجورة لما ذكرنا فبقية هذا اقراره بالبعين من الجمان مالا فلا يصح على  
ما مر هذا إذا كان المريض يدين من حقه فلو كان بخلاف جلتى حقه فإن كانت دنانير أو جارية فإن صدقاه



بان كانت قيمة الجارية مثلاً اربع مائة درهم فان الشري يبيع بالمقايضة ويصير مستوفياً دينه فكان هذا اتفاقاً بينهما على  
 الاستيفاء فيصير وان كان قدره لا ينجز الجارية فان شأه ان يبيع الباقي وان شاء بعض البيع لانه كبيع المضر  
 ما لم يبق من قيمته والحكم فيه هذا وان لم يبق في ذلك لا يثبت الشري والاستيفاء لانه لا يتم الا بهما بما في هذا  
 اقراراً بعينه بدينه وعلى ديون الصحة فلا يصح **باب اقرار المريض باستيفاء**  
**الدين او اقراره بالدين** ان اقرار المريض الرعي على ديون الصحة باستيفاء دينه وجهه على غير  
 الوارث حال الصحة والاقرار باستيفاء دينه وجهه عليه حاله المضر غير صحيح علي ما مر هذا اذا كان الدين بدلاً عما هو  
 مالا اما اذا كان بدلاً لغيره كالبدل للحكم والمهر وبدل الدم بغير اقراره مطلقاً سواء وجب في حالة الصحة  
 في حالة المرض لان المانع من الصحة فخلق حق الغرماء عنها الصحة وحق الغرماء لم يتعلق بالبدل لانه لو عفا  
 المريض عن الغرماء صرح على ديون الصحة في فلا يتعلق بالبدل ايضاً بخلاف بدل المال لانه يتعلق بالبدل  
 فتعلق بالبدل اذا عرفنا هذا نقول ان اقرار المريض بدينه على ديون الصحة قطعت يده او رجلاه او اقر  
 رجله بخرأته خطأ في المضر فاقول المريض باستيفاء ارشته ثم ماتت لاهل غيره في اقراره لان هذا بدل عما  
 ليس به مال وهو الجناية فلا يتعلق حق الغرماء به وكذلك لو اقر رجله بقتل عبد المريض خطأ او قطع يده  
 العبد او قاتل البيت على ذلك فله من المهر ثم اقر المريض باستيفاء بغيره لا بدل للمال وكذا  
 لصاحبه من قتل عبد الصبي لان تقربهما مفيد بشرط الاحتشاق وهذا ليس كذلك فان قيل يدين العبد مقابل  
 بالعبد وهذا لا كذا بل لوط والعبد بغيره لان اقراره بالعبد مطلقاً وكذا الجاني القصاص فيهما فيقتل  
 حق الغرماء به فكل ليس كذلك بل يدين العبد بغيره بدل الدم وبدل الجناية وهذا لا يبلغ الي تمام القيمة لاني العبد  
 وفي طرفه لانه لم يضر بعض احكام المالمية حق المستحق وهو المولى الاقرار انما يصح في حق الجاني وهو  
 بدل الدم والجناية في حق غيره وقد عرفنا في المختلف في مسألة قيمة العبد قال مريضه اقرت باستيفاء  
 مهرها على ديون الصحة وقد تزوجها الزوج في المضر او في الصحة ان كان قبل الطلاق لا يصح الاقرار  
 لانها قد ولدت وقد ذكرنا ان المريض مضر الموت محجور عن ذلك وان كان بعد الطلاق قبل الرجوع صح  
 الاقرار لانها قد رجعت لاجنبي باستيفاء دينه بدل عما ليس به مال فلو قال الزوج انما ضربت مع الغرماء بنصف

المهر بانها قبضت كل المهر وقد طلقها قبل الدخول فيجب عليها ان تصف لم يكن ذلك لانها انما صححت هذا الاقرار  
 في حوائج البهارة لا في حق استحقاق شيء من ماله لان اقرار المضر بدينه غير صحيح على ما ذكرنا وان كان بعد الرجوع  
 بها ان كان بعد انقضاء العدة يصح لانه صار اجنبياً عنها وان كان في العدة ان كان الطلاق رجوعاً لا يصح اصلاً  
 لان النكاح قائم وان كان ما ان كان دين الصحة مستغرقاً لا يصح الاقرار اصلاً وان كان غير مستغرق يقفم ديون  
 الصحة ثم ينظر الى المهر والى ميراثها منها ايها كان اقل يسلم الزوج وذلك قال مشايخنا ينبغي ان يكون هذا  
 قولاً في حصة اما على قولهما يصح اقرارهما في حق التقديم على العدة في جميع ما اقرت اصل المريض اذا  
 طلق امرأته بغير مال ثم اقرها بما كان عند دي حنيفة لما اقر من الميراث وما اقر لها وعندها بما كان اقر  
 لها لانه صار اجنبياً عنها ولم يات منهم فيه لانه يجوز ان ياتيها لتنفيد هذا الاقرار فلا يصح لقيام  
 التهمة قال المريض اذا كان على ديون الصحة فغضب منه بعد ما مات العبد وقضى القاضي بالصلح فاقترانه استوفى  
 ضمانه فهذا اقراره اما ان كان الغضب والقضاء في حالة الصحة او كان في حالة المضر او كان الغضب  
 حالة الصحة والقضاء في حالة المضر ففي الرجم الاقرار لانه اقرار باستيفاء دينه واجبه حاله الصحة  
 ودين الصحة لا يمنع من ذلك علياً بيناً وفي الوجه الثاني لا يصح لانه اقرار باستيفاء دين المضر وفي الوجه الثالث  
 ان كان العبد ميتاً او لم يجد في الباقي لا يصح اقراره لانه ظهر المحل والملا فيه يثبت للحاكم استيفاء الي  
 وقت الغضب فباعتبار الحال يكون هذا ابطالاً لحق الغرماء عن غير العبد فلا يصح ولا المهر الاقرار بقدر  
 لفافه ودفع قيمة العبد مرة اخري او رد العبد لان بقضاء القاضي يثبت بينهما جميعاً حاله المضر وحالاً  
 لما عوفي في مسألة المصفونات فصار كانه باعه منه حقيقة ثم اقر باستيفاء الثمن وعليه ديون الصحة فخير  
 المشتري على نحو ما ذكرنا لانه لم يضر بل زعم زياً (الثمن) كذا هذا قالوا اذا اقر المريض باستيفاء ثمن عبد  
 باعه في الصحة وعليه ديون الصحة جاز لما ذكرنا غير مرة قالوا كذلك لو وجبه دينه على جلد في حالة  
 الصحة وعنده رهن به فاقرب باستيفاء في المضر صح لما ذكرنا ولا يقال ان هذا الامر ضمنه الاقره ارباب العير  
 الذين يدينه وهو الرهن على دين الصحة فينبغي ان لا يصح لانا نقول الرهن لا يسلم له بالاقرار بل كان سائماً  
 له على ما يشترطه وكان هذا اقراراً باستيفاء دين الصحة لا بالغير قال المريض اذا باع عبداً قيمته الف درهم بالغ



دلهو مال له غيره وعليه يؤن الصحة واقر باستيفاء الثمن ثم مات لم يصح الاقرار بشي ويومر المشتري بتسليم كل الثمن او  
 العبد عند اي يوم سفع قال محمد يصح فصار لا على الثمن على قيمة العبد ويخبر المشتري بدين ان يسلم الباقي او  
 يرد اليه اصل مسكنة ذكرها في الشفعة وهي للمريض مرض الموت اذا باع دارا بكثر من قيمتها واصل من الثمن  
 سنة يصح الاجل في قدر ثلث الثمن ويجوز ان يجله عند اي حينه واي يوم سفع وعند محمد يصح الاجل فيما رواه  
 علي بن ابي حمزة عن عطاء بن رباح في قدر القيمة بعينه من الثلث وكذا في بيعهم راجع الى ان ياتوا القيمة عند  
 محمد وجب بالعقد بازا ما هو ما فاشبهه بمل الرهن والمهر وعندهما وجب بدراعا مومرا ولا يصح الاقرار  
 بالاستيفاء ولا التاجيل فيه لان الرضا خالية عن العوض حقيقة من حيث المالية وان كان يعوض  
 من حيث التسمية ولما ان البيع يرد على المال لا على وصف المالية فكان كل اجزاء المبيع بهذا العقد من  
 المالية مقابلا بكل اجزاء الثمن قال مريض عليه يؤن الصحة قال رجل العبد الذي يديره كان يبعته من  
 في صحته بالقدوم واستوفيت مثله الثمن وصدقه فواليد ثم مات المريض فمذه المسلم عليه وجهين اما ان كان  
 العبد اقرب ببيعة معروفة بانه كان للبايع او كان مجهولا لا يدري انه كان له ام لا ففي الوجه الاول المسئلة  
 على البعثة اوجه اما ان كان العبد قائما في يد المشتري كما ذكرنا في يد البايع والمشتري وكان كالحاكم عند الاقرار  
 او في يد البايع ونصا وقاعلي ان قبضه المشتري وادعه اياه لكن علم كونه قائما بعد المرض او علم هلاكه  
 قبل المرض او كان كالحاكم وقت الاقرار ولا يدري انه هلك قبل المرض او بعد وهذا الوجه لم يذكره محمد في  
 الكتاب ففي الوجه الاول لا يصدق في ذلك ويخبر المشتري بدين ان يدفع الثمن ويمن ان يرد العبد ان البيع  
 ثبتت حاله الاقرار لانه لا يصدق في الاسناد لما فيه من ابطال حق الغرماء فجعل كانه باع في المرض ومالك  
 اذا قال المريض لعققت هذا العبد صحني وفي الوجه الثاني كذلك لانه اذا علم قيامه حاله المرض احسن  
 اثبات البيع في المرض فلا يصدق في الاسناد وفي الوجه الثالث يصدق في اقراره لانه تعدد اثبات البيع  
 حالة المرض فيثبتت حاله الصحة وعصار اقراره باستيفاء دين الصحة وفي الوجه الرابع يجب ان يكون  
 الجواب كما اذا علم قيامه بعد المرض لانه لو مات مزارع يحكم بقبوله في اقراره وقت كونه المملوك والاصل  
 اذا كان العبد مجهولا يصح اقراره مطلقا ليعتد ما كان لانه غير له دين واجب على العبد لان حق الغرماء لا يتعلق بعبد

لا يعلم كونه مملوكا للمريض ولا يتعلق بدينه ايضا قال داود اباع عبدا في حجة واقر باستيفاء الثمن في المرض صح عليه  
 فلو ان البايع مات بعد هذا الاقرار فوجلا المشتري بالعبد عبدا فله بقضا قاضي حتى انقضى البيع في حق  
 العاقدين ولا يكون للمشتري ان يشار الغرماء للصحة مما سوى العبد من مال الميت لان هذا الاقرار مح في حق  
 البراة لا في استحقاق شي علم على ما مر غيره فلو قال المشتري بعد الرضا انا اجبت العبد حتى استوفى الثمن  
 كان له ولا ينعى له بمذلة المهر من عنده وكان اوليه وللقاضي ان يبيع فيكون للمشتري حتى يثمنه من يرض  
 سائر الغرماء لانه كان احق بالعبد فكذا ابيد له فان فضل من ثمنه شي كان لغرماء الصحة لانه بدراعا للبايع  
 وقد فضل عن دين المشتري وان لم يكن بالثمن وفا بحق المشتري لا يشار الغرماء ما لم يستوفوا حقوقهم لما  
 ذكرنا هذا اذا حبسته فلولم يثبت به بالثمن ودفع الى الغرماء او الى وصي الميت ببايع العبد فيض الغرماء  
 بدونهم والمشتري بكل الثمن الزاير المريض بقضيه لانه عا والي ملك الميت وهذا كله من اقراره او المهر  
 الى الراهن قال داود اباع من رجل عبدا له في حجة وقبض المشتري عن الثمن في حجة لا يصح اقراره لانه اقرار بالبراءة  
 من غيره قبضه وان تبرع من كل وجه وقد اسندت الى حالة الصحة ولم يصدق في الاسناد وكما لو اقر بالهبة  
 واسندت الى حالة الصحة واذا اربط الاسناد جعل كانه اقر في المرض ولو انشأ الاقرار لا يصح  
 فكذا هذا بخلاف الاقرار بالاستيفاء لانه ليس بتبرع كذا هذا قال وكذا لو اقر في مرضه وهو غافل  
 عداي وقبضه مني في صحني او غصني عبدا مات يده وابرائه عن القيمة لان الهبة تبرع محض والبراءة

باب في اقرار الميراث لغيره

ان تصرفات المريض من الاقرار والهبة ونحوها صحيحة نافذة في الحال حتى يثبت المملوك للموهر له وينفذ تصرفاته  
 لانه يضمن مثله ان مثليا او قيمته ان لم يكن مثليا الا امانات ويقعد تصرفه المريض وينسخ لانه مع  
 كونه مملوكا لم يثبت له حق الغرماء كان متعلقا به فقلنا بالنفاذ في اقراره لقيام المملوك المطلق للتصرف  
 في المحل والنفاد والتفرض عند الموت رعاية بحق الغرماء وقد عرفنا تمامه في المختلف اذا عرفنا هذا نقول  
 قال محمد رحمه الله المريض اقر لوارثه بعد ايام له غيره ففان الوارث ليس بالعبد ولكن لفدان الاجنبي وصدق  
 الاجنبي ثم مات المريض فالعبد الاجنبي ويضمن الوارث للمق قيمته فيكون يدينه ويضمن سائر الورثة وانما قال



كذلك لانه تعد الاقراران جميعا اما الاول فلما ذكرنا في اصل الباب ان تصرف المريض نافذ في الكار وانما ينقض بعد الموت  
واما الاقراران الثاني فلانه ثبتت الملالة بالاقرار الاول وقد اقر انه اجنبي وقوله ليس لي كنه لفلان لا يكون ركا  
لداقرار الاول لما ذكرنا في كتاب الرعي ان في كونه ما يغيبه له مكان معناه كان لي لكن صار لفلان كنه  
او بيع واذا اقر الاقراران ثبتت الملالة للاجنبي الا انه اذا مات المريض وجب نقض اقراره ورد العبد الى الورثة  
لما مر في اصل الباب قد تعد ثابت الملالة للغير فيجب عليه قيمته ويرفع عنه حصته لانه لص الورثة فلو ضمن  
حصته لضمن نفقة ذوالا يجوز وتدل الاقرار الوارث الحق الاول والوارث الاول والمكمل بالاسلم العبد للمتر  
له الثاني لانه صح الاقراران جميعا على ما مر ويغرم المقر الاول قيمة الورثة الباقيين الا انه يرفع عنه حصته  
وحصة المقر الثاني لان من عمره ان العبد ليس عداث وقيمة العبد غير واجبة عليه قالوا كذلك لان على  
الميتدين كثر في صحة كميته بما سلم العبد للثاني ويضم الاول للثاني وكل قيمة العبد لما ذكرنا انه وجب  
اد العبد اليهم وقد عجزوا لو وهب المريض لبعض ورثته عبدا فوهبه الوارث بعد ما قبضه لوارث  
اخر وقبضه الثاني ثم مات المريض ولما لم يغيره سلم العبد للثاني ويضم العبد قيمة العبد لبقية الورثة  
لما ذكرنا ويرفع عنه حصته خاصة ويضم حصته الموصوب له الثاني لان قيمة العبد وجب على الموصوب له  
الاول في عمره وزعم بقية الورثة لانهم تصادفوا انه على هذا العبد من جهة الميت بالجهة وقد فسدت  
الجهة والزمه رد عيز العبد ومعه عنه والثاني لا يكونهم في رد خلاف الاقراران الثاني لا يكونهم فيه  
فان قيل وجب ان يضم حصته الثاني لجهتين لصدا ان ما يضمنه قيمة العبد والعبد سلم له فيودي الى اجتماع  
البدل والمبدل في ملكه لصدا الثاني للموصوب له الثاني وصل اليه عين حق من العبد الموروث ثلثه  
ويمن ساير الورثة لان العبد كله سلم له فكيف يثنى شيئا اخر قلنا اما الاول يجوز اجتماع البدل والمبدل  
ما ملكه جلا لصدا بسببين مختلفين وانما لا يجوز بسبب لصدا التوريث المشترك يشرى فاسدا اذا باع  
من غيره ثم ان المشترك الثاني رهبة من الباع الاول وقبضه كان لان يضم المشتركة الاول قيمة العيز مع ان  
العيز يرد كذا هذا السبب مختلف لان الثاني ملك عيز العبد بالجهة من جهة الاول فان هبة منه جائز  
وملك بدل الصيب من العبد ميراثا واما الثاني قلنا نعم وصل اليه غير استحقة لكن من جهة من استحق عليه لانه

استحق الميراث من الميت وقد وصل اليه من جهة غيره فصار كما اذا هبت المرأة الصداق من اجنبي ثم رهبة للجنبي  
من الزوج ثم طلقتها الزوج قبل الرضوخ بها يضمن المرأة نصف قيمة الصداق وكذا اذا قال فلان الموصوب  
له الاول بعد ما قبضه لم يمسك ولكن اقرارا لم يمسك ان رهبة او اقر به لهذا الولد الاخر قبل هبته وصداق الاول  
في ذلك ثم مات المريض اخذ العبد منه ويكون ميراثا لانهما اتفقا لنزول العبد واصل الاول من جهة المريض  
لان جهة الوارث رهبة المريض فسدت وجب نقضه حقا للورثة قالوا كذلك لان كذا المقر الثاني اجنبي  
وعلى الميت دين الصحة يسرد ويباع العبد وان التبرع مع قيام الدين لا يصح فلو مات العبد في يد  
المقر الثاني ثم مات المريض فالورثة باختيار ان شاءوا وصنعوا الاول لانه مستهلك باقراره وان شاءوا  
ضمنوا الثاني لانه قبضه بغير حق واهما ضمنوا لا يرجع على صاحبه اما الثاني فلانه ضمن بالقبض واما  
الاول فلانه اقرار قبض الثاني كان بحق بخلاف غا صلب الفاصب وقال بعض المشايخ انه لو ضمن الاول لم يمسك  
به على الثاني لان ملكه بغير حق وهو ما رضي بان يملكه من جهته كما لو اقره غيره على الصبة ثم ضمن المكره  
يرجع على الموصوب له الا ان الصحيح ما ذكرنا لما بينا هذا لانه اذا صدق المقر الثاني الاول اما اذا  
كذب وقال العبد عدي ولا اوري ما تقول فالعبد عبده ولا يسيل عليه ضمان ولا غيره لانه انكر ما بلغ  
الملك من جهة الميت والملك ثابت الاول فيصح اقراره فيما عليه وان كان لا يصح فيما لا يضمن القيمة لانه  
صار مستهلكا باقراره لا يقال ان الثاني كتب الاول في الاقرار له فكيف يصح اقراره له لانا نقول انما  
تصادف في ملك العبد الثاني انما اختلفا في الجهة وذلك لا يمنع القضا بما اتفقا عليه في باب الاقرار  
قالوا ان المريض اقر للوارث بالعبد فلم يقبضه حتى قال انه اقر به لهذا الولد الاخر قبل هذا فان صدق  
الاول وقبض العبد ثم مات المريض وعلم دينه الصحة والقبض يرد العبدان كان قايما وان كان هالكا  
عنه قيمته لانهما اتفقا على بلغي الملك كما اقرار الميت انه مردود ويضمن والعون باختيار ان شاءوا ضمنوا  
الاول وارضوا ضمنوا الثاني لما ذكرنا وان كذب الثاني وقال العبد عدي لست اعرف من ذلك وسلم  
له العبد باقرار الاول وضمن الاول قيمة الورثة اذا لم يكن عليه دين يرفع عنه حصته وصحة المقر عليها  
تقيم فان ملك المقر الاول او الموصوب له الاول لم يغير لغيره حتى مات المريض ثم اقر لغيره او وهب لغيره قبل







وكان من ثم المشتري يضمن كل واحد منهما قيمة ما اشتراه لفساد البيع بغيره فاما ما عتق وداؤه  
موقوف قال لو شهد كل واحد منهما على صاحبه ان المملوك الذي بيده فلان وهو جليصه وفوقه  
واحد منهما صاحبه وصدها ذلك البطلان ثم اشترى كل واحد منهما مملوكا فابيع جليصه على  
كل واحد منهما ان يرد ما اشترى الى المقر له اما جواز البيع فلان يبيع كل واحد منهما ان اشترى مملوكا لم يملوا  
الا انه موقوف على ارجائه العجز واما امره بالتسليم فلان كل واحد منهما اقر فلان بما املكه ثم ملك فيوجد  
ياقراره فلو اراوا كل واحد منهما ان يرجع على صاحبه بقيمة ما باعه ليس له ذلك لان المبيع استحق من يد المشتري  
ياقراره فلا يرجع بغيره على غيره بخلاف الشهادة على العتق والتدبير لان وجوب القيمة ثم لفساد البيع برعها  
فان قيل البيع ان كان لا يفسد بنفسه استحقاق المبيع ليعتد بالاستحقاق والافضل لنا نعم الاستحقاق  
والاخذ بالبيعة اما اذا ثبت الاستحقاق باقرار المشتري لا يفسد البيع ولا يمتنع ان اقراره ليس بحجة  
على غيره على ما سرقا لو شهد احدهما على صاحبه انه دبره مملوكه وصاحبه شهد على ان الذي بيده ملك فلان ثم  
تفاضلنا في حق كل واحد منهما ما ذكرنا حاله الا نقول ان زعم كل واحد منهما واقراره معتبر وحقة ولا يضمن  
احدهما صاحبه شيئا لانما لم يتصادقا على فساد العقد بل اصدما يدعي كجواز والا فريد على القضاة فيحكم  
باجواز تزجي كما دعوى الجواز على دعوى الفساد وقالوا لو شهد كل واحد منهما على صاحبه انه كاتب مملوكه ثم  
تبايعا وارتفعوا الى القاضي فان انكر المملوك ان الكتاب به بقاءه موقوفين وحكم بجواز البيع وارتفعوا مطلقا وان  
ادعى الجاهل واثبت بالبيعة جلال البيع اصلاحه ان لم يكن بينه جلد فادعى من الباعين ان فكلا جلال البيع ايضا  
لان النكاح معتزلة بالبيعة وارتفع جاز البيع ونسخ الكتاب لوقوع العجز عن ابدل الكتاب ان من وجب  
الاول الى انكار الكتاب قالوا لو ادعى اصدما على صاحبه التدبير وصاحبه ادعى على الكتاب بقاءه ثم تبايعا  
قالوا لو اقر بالتدبير بغيره مدبرا او صاحبه يعتق مملوكه باجور كما ذكرنا في صالة الاقرار ولما اقر بالآخر فالتدبير  
اشتهر بغيره وينضم ذلك انشاء الكتاب اذا احدث علم ما مر وان نكل بغيره العبد على باعه وينضم البيع  
على ما بيناه

ان الكلام متى خرج بذا او شئتم لا يجعل اقرارا بما تكلم به لا يقصد به العتق والاحتية ولا يعلم ذلك التحقيق

ومتى خرج وصفا للملك يجعل اقرارا لا يقصد به التحقيق اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله اذا اقر الرجل بجارته  
باسارقته او بازانيته او باثبته او بما يحسنه ثم باعها فوجد المشتري بها هذه العيوب وادان بغيره على حكم  
اقراره السابق ليس له ذلك لانه لا يقصد به التحقيق علم ما مر وكذلك لو اقر هذه الزانية او هذه السارقة  
فعلت كذا في جواب لا يختلف شئتم بخلاف ما اذا اقر لانه باطال او اقر هذه المطلقة فعلت كذا او اقر  
لعبد باحرث يقع الطلاق وينزل الكنية لانه لا يرد به النكاح المحض والاشتم بل يرد به لا يقع عرفا ولو  
قال هذه سارقة او هذه السارقة ولم يقرب به بالفعل فانه يرد على حكم هذه الاقرار لانه ليس هنا شئتم بل هو صريح

**باب من اقرار الوالد بالعتق**

ان المجموع بحر في الجمع كالمجموع بغيره في الجمع اذا ذكر في اخره  
ما يغيره ولا يرد بوقوع حكم اول الكلام على اقراره فصار كانه تكلم به جملة وقد عرفنا ان ذلك لا يمتنع  
طالما وطال الوقت وخالف ما ذكرنا في ابواب المقدمة ان من اقر لسان عماله ووقع اليه بغير  
قضاة اقر بغيره لغيره يضمن للثاني ما رفع الى الاول **باب اخر** ان سلامة الثلثة الموصى له يتوقف على

سلامة الثلثة للورثة باكثر من الموقوف اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله اذا مات رجل وترك ثلثة  
اعيد قيمة كل واحد منهم ثلثا به لهما لا يرد عليهم ونزلنا بالاولى لانه غيره فقال ابن علقم اي في نفسه  
هذا وهذا اعتق من كل واحد منهم ثلثة ويسعى في ثلثي قيمته انه جمع بينهم عرفا بجمع وقد وجدنا نحوه ما يغير  
اوله وهو حصول كل العتق الاول فيصير كانه اعتقه من ابي لوقار ذلك يعتق من كل واحد منهم ثلثة كذا  
صرا فلومات اصدىم قال الزيد في ثلثي السكينة عتق من كل واحد من الباقين رجعة ويسعى في ثلثة  
اربعة فيعتبر القسمة لان الذين مات صار مستوفيا وصيته وذلك كناية ولم يصر شي منه الى الوارث فلو  
قلنا باق الباقين يسعيان فيما كانا يسعيان قبل ذلك يصل الى الوارث اقل من ثلثي جميع المال وقد ذكرنا  
ان من شرط سلامة الوصية من الثلث سلامة الثلثة للورثة مجمل ما مر ان ابتداء على تسعة للوارث  
منه ذلك واحد من العديسهم فاذا مات اصدىم فقد ذهب عنه في حق كل واحد من العديس الباقين  
في شهم وحق الوارث في ستة فيكون ثمانية فيكون كل واحد من العديس يعتق سهم منه ويسعى في ثلثة اشهم فلو مات



اشان منهم وبقي واحد يعق من سبعة وتتغير القسمة الاولى الثانية لان حقهم كان في سهم وحق الوارث ستة  
 لما نزل من المال على ما جعل العبد على سبعة ويضرب العبد فيه حقه وهو سهم والوارث بحقه وهو ستة  
 قال ولو قال الوارث اعق اي امره هذا وسكت ثم قال العبد اعق هذا وسكت ثم قال لثالث مثل ذلك  
 يعق كل اول ونصف الثاني وثلاث الثالث لانه اقر الاول بالعق وهو حقه من الثالث ولا مزاج لم يعق  
 كله فلما اقر الثاني فقد اخذ الثلث وهو عق وقبته بين الاول والثاني نصفه الا ان الرجوع عن الاول  
 النصف اثبات النصف لثاني يصح فلما اقر الثالث فقد اخذ الثلث وهو عق وقبته بينهما اثلاثا الا  
 ان الرجوع في حق الاول ليس لا يصح واثبات الثلث لثاني يصح فيعق من ثلثه ويسعى الباقي فلما انزل  
 من العبد يتغير حكم الباقي لان من حجة ان يقول للوارث اعق كل واحد من الثلث حصل  
 بفعله ولا سعاية على اصلا فكان مونة وحيوته سوا وكذلك لو مات الثالث لا يتغير القسمة لان ما  
 نزل على غير محسوب على الاولين لانهما محران وصيته ويكون للوارث اثلث على نفسه باقراره فاما اذا  
 مات الاوسط وبقي الاول والثالث فاللؤلؤ حر على ما سر وعق من الثلث ثمانية وسبعون واما ثلثه  
 اشباع هم ان من حجة الثالث ان يقول للوارث اثلث من الاول وثلثه وذلك ما يتا وهم لان قيمته  
 ثلثاية فيكون محسوبا عليه واثلث من الثاني سدسة حيث قدرت بنصف العقوله فيكون  
 باقراره لثالث النصف هو سدس رقبته وذلك غشون لهما فيكون محسوبا عليه فالحال هذا القدر  
 وهو ما يتا وغشون كالتابع وقيم ثلثاية فيكون حصة ثمانية وخمسة عشر في سهم وحقك  
 في ستة لان السهام ياربع الثلث تسعة ثلث للعبد وستة للوارث الا ان الاول الاوسط استوفيا حقا  
 بقي حوالث في سهم وحق الوارث ستة فيقسم هذا على سبعة في السبع وذلك ثمانية وسبعون  
 واربعة اشباع وذلك الباقي من قيمتي وذلك ما يتا ولصد وعشرون وثلث اشباع وذلك لو مات الاول  
 والاوسط فسعاية الثالث على ما وصفا لا سغير القسمة

**الاموال المضافة الى اموال الميراث**

ان دعوى الوارث الميراث النسب بحال عا راعى الخبر كما في قوله بعد وهو كسنا سنا منه هو اني هو ميراث

قوله هذا احد هذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعند ابي يوسف ومحمد هما السهم في كل موضع لا يتصور ثبات النسب  
 بل هو اصلا كما اذا كان له سنا منه في موضع يتصور ثبات النسب ثبات النسب اما مطلقا او في  
 حق العقق فيعتبر احوال ثبات النسب لثبوت العقق اصلا ما ذكرنا في كتاب الدعوى والعق اذا كان  
 له جارية ولم ير ثلثه او لا في بطون مختلفة فقال المولى لصد مولاي ولدي ثم مات قبل البيان عند ابي  
 حنيفة بجعل كسره في الاعتاق فيعق من كل واحد منهم ثلثه لانه قد راعى هذا الكلام في حق النسب  
 لاجل الجمالة وعند ابي حنيفة احوال فيعق من كل واحد منهم ثلثه لانه يعق حار ومولا اذا اعناه ولا فيعتق  
 حاليين وهو ما اذا اعني الثاني والثالث والثاني يعق من نصفه لا يعق حاليين وهو ما اذا اعناه او عني  
 الاول ولا يعق حار وهو ما اذا اعني الثالث الا ان احوال المضافة حاله واحدة على احوال الميراث على  
 ما سر من قبل فيعق نصفه والثالث يعق كل واحد لانه يعق على كل حال لانه يكون ولده على كل حال او اعفنا  
 هذا فنقول في حقه كسره اذا كان له جارية ولعبد ابن ابن عبد ابن ابن ولد له ابنة بطنين ولها ميراث  
 مثله مثله فقال المولى لصد مولاي ولدي ثم مات ولم يورث ميراثا لانه لم ير ثلثه او اعفنا  
 حنيفة لا يثبت النسب ويعق من كل واحد ربع كما في قوله احد مولاي حار ومولا يعق من كل واحد  
 لانه يعق حار ومولا اذا اعناه في ثلثه احوال وهو ما اذا اعناه وهم ثلثه فيعق ويسعى ثلثه  
 ارباعه ومن لم ير الا ثلثه لانه يعق في حاله وهو ما اذا اعناه او عني اياه ويرفع حاليين وهو ما اذا اعفنا  
 الا صغرين و احوال المضافة حاله واحدة فيعق ثلثه ويسعى ثلثه ومن الا صغرين يعق من كل واحد  
 منها ثلثه ارباعه ويسعى ربع قيمته لان اصلا حار على كل حال سواء اعناه او عني اياه او صغره والا ف  
 يعق ثلثه احوال ويرفع حار وهو ما اذا اعني اخاه الا ان احوال المضافة حاله واحدة فيعق نصفه  
 يحصل الا صغرين عقوقه ونصف قيمته عليها فيصيب كل واحد منها ثلثه ارباعه هذا كله او قالوا  
 في صغر مولا ذلك مضر مولا فان كانوا من جيف من الثلث فاجواب كل واحد ان كانوا لا يخرجون من الثلث  
 ولم يكن له مال غيرهم وقيمته على السوا يضرب كل واحد منهم بقدر حقه في الثلث فيحتاج الى حصة ثلث  
 سهم لانه انما انكسر بالثلث والربع واكثر ذلك انما عثر على ميراث في ثلثه من اثني عشر في السهم







لم يرد الاستدلال في حاله في حق الغائب موهوم قد ثبت بان يتصل به التصديق وقد ثبت بان يتصل به  
 التكذيب قد ذكرنا ان الموهوم لا يعارض الحق فلو استردنا البايع ثم جافلان فان كلف المشتري فالروايات  
 وان صدق يدفع الجارية اليه لان التصديق استند الى حاله الاقرار وملاك المشتري ثابته حاله الاقرار فنفذ  
 فبقي ان البايع اخذ الجارية بغير حق فيسترد منه ويغرم المشتري قيمة الجارية لان ذلك كان واجبا عليه  
 وقد عرج قال ذكرنا ان البايع اذا جاف الموهوم الجارية في يد الركيل فادخلها في الركيل فبقيها من فدان  
 وقبضها منه وهذا هو الثم ثم ادعى عا عنك فانه يبرر بدجارية الى الموهوم لان حقه محقق عليه ما روى جاز ذلك  
 الرجل كذب الركيل والمراضي ان صدقه تسلم الجارية عليها فذكرنا ان ذلك في الجارية الماسورة او الاشتراك  
 مسلم في المالك القديم يبرر اخذها فقال المشتري وحبته من فلان قبضها ثم ادعى عا عنك في كذبه  
 المالك كان له ان اخذ الجارية لما بيننا ولرجا ذلك الرجل فاجاب التصديق والتكذيب ما ذكرنا ثم في هذه  
 الفصول كلها اذا اراد ذو اليد ان يقيم البيئته على ما ادعى في الهبة والبيع لا يقبل بيئته لانه يبرر بآثار  
 الغير من غير ولاية ولا نفوذ ولا يكون هذا الغية حقا له اصلا قال عبد يدي جلا وعي جلا في قوله  
 له خطأ واقام البيئته فقال ذو اليد ما هو عدي كذا فلان ادعى عدي فان اقام البيئته على ذلك  
 اندفع الخصومة عنه وان لم يقيم البيئته بغير خصم فزاد هذا ربه ما تقدم من المسائل فان ثمة لا يندفع  
 الخصومة وان اقام البيئته ووجه الفرق بينهما ان في ملك المسائل يقيم البيئته على الغائب لانه يدعي  
 اثبات المالك للغائب بتعليق حزمته وهو البيع والهبة فيقيم البيئته على قلة ان نفسه على ذلك الغير  
 وهو غائب وهو لا يمكن من ذلك ولا يمكن من ادعاء الردي يدفع الخصومة عنه لانه بناء على اما  
 هنا ادعى اثبات المالك للغير لان المالك يبرر باقراره بالملك المطلق فلا يحتاج الى اثبات فعلى الغائب فيسكن  
 مدعيه وفي الخصومة على المدعي يدعي ذلك الغير اياه فكان اقامة البيئته على الحاضر فيقبل فلان لم يندفع على  
 اقامة البيئته على من يدعي خصما يقال ادفع العبد الى الجانية او افرد بالدية ولا ينظر حضوره لما ذكرنا  
 ان حق الغائب موهوم وهذا استحق فلما اختار الدفع ثم حضر الغائب ان ذلك المخرم الدفع وان صدق يقال  
 له اما ان تسلم الدفع او دفع الرية وهذا العبد وليس له ان يجالس الجانية باعادة البيئته على الجانية لان البيئته

فان

قامت على الخصم فلا يسلط الدفع بتصادقهما واقارهما فلان في اليد اختار الفدان او الدفع كان متبرعا ليرجع به على  
 الغائب لانه في حاله لا يسلط الدفع بتصادقهما واقارهما فلان في اليد اختار الفدان او الدفع كان متبرعا ليرجع به على  
 عنده لا يقبل قوله ولا بيئته ونحاط بالدفع او الفدان اعلى ما ذكرنا من قبل فلو دفع ثم حضر الغائب صدق المولى في  
 اقراره ان اخذ العبد لان التصديق استند الى حاله الاقرار وما مر وما حب العبد غرم القيمة كما هو الصلح كمن باع العبد  
 بعد الجانية وهو لا يعلم به فلو قال علمت بالجانية ومع هذا بعثت في البيع ان لا يصير مختارا للفدان او اذ كان  
 له جلا عدا في له في التجارة وادعى عليه رجل دينا يحيط برقبته وانكر المولى العبد وتزوج المولى على وخصم  
 الى القاضي فقال المولى بعثت من فلان ادعى عدي عدي ان صدقه المدعي ليرى فلا خصومة بينهما  
 لانهما ناضا وقاعلي ليرى ليرى يستحقان ولو كذب كان خصما سوا اقام البيئته على ذلك لانه لم يقيم على ما بيننا فلو طلب  
 من القاضي بيع العبد بعد ما ثبت للبر فان القاضي يبيع العبد بالبر فلو باع القاضي بيده ثم حضر الغائب وصدق  
 المولى فانه لا سبل له على العبد لانه يجعل ان القاضي فسخ البيع الاول كما اذا كان المشتري حاضرا والبيع حاضرا كان  
 للقاضي ان يفسخ ويدفع بالبر كذا هذا بخلاف ما سبق فانه لو ظهر ما ادعى ليشي القاضي حق النقص فلان صاحب  
 البر اختار سحابة العبد ووزن البيع كان له ذلك فلو حضر الغائب وصدق المولى باخذ العبد لانه لا فرق بين ان  
 يستشعيه في الملك الاول وبين ان يستشعيه في الملك الثاني فلا يتضمن ذلك يقضي ما مضى من التصرف قال ولو  
 ان رجلا اشترى دارا في الشفع لباخذها بالشفعة فقال المشتري بعثتها او وحبته من فلان وكذب الشفع  
 فانه باخذ الدار بالشفعة لما ذكرنا فلما حضر الغائب وصدق المشتري او كذب فان اخذ الشفع ما مضى لا يتصرف  
 المشتري لو كان ظاهرا كان للشفع حق النقص خلاف ما تقدم قال جلا شترى جارية شرى فاستدعا  
 وقبضها في البايع لبيته وقال المشتري بعثتها من فلان وسلمتها اليه ثم اعتقها او ابرها او استولى بها  
 او كاتبا اما في الجانية باخذها البايع او كذبه لانه لم يقر بما ينطعم حق البايع الاحالة لان الغائب لو كذب  
 ينتج الكتابة العجها عن ابي الكتاب اليه وفيما رواه الكتابة لا سبل له على الجارية لانه ان كان صادقا بطرح  
 الاستدلال وان كان كاذبا ثبت هذه المعاني من جهة فتعذر الاستدلال وان حضر الغائب وصدق في الجانية فهو  
 حاقا ويغرم المشتري الدار القيمة للبايع لانه نفذ الاقرار السابق وكذا اذا صدق في الغاف والتدبير والاستيلاء



وان صدق في الهبة والبيع وانكر الاعتراف والتدبير الاستيلاء في جارية المقر له بفعله ما شأ وان ذكره الشري او الهبة  
اصلا في اقرار الاعتراف فانها حرة من جهة المقر موقوفه الا لا يقر بالاعتراف على الغير ملكا وهو ينكره  
التدبير والاستيلاء يكون مدبرة او ام ولد معتوق لموت المقر له ان المقر له ذكره وتكون موقوفه الا على ما ذكرنا فلوان  
البائع بعد اقرار الكتاب ارضاها وباعها او اغتصبها او ادبرها ثم حذر الغائب وصديقها الكتابية ردت اليه اياها  
وربط هذه التصرفات لان المصدق بقدر اقرار السابق وبين ان هذه التصرفات صادقة غير ملكه والبرهان على

**باب اقرار المقر له وقدر اعتق عبد له**

ما ذكرنا غير مرة ان اقرار الانسان على نفسه صحيح وعلى غيره لا وحرف اخر ان الظاهر حجة  
لرفع الاستحقاق لاثبات الاستحقاق اذ اعرفنا هذا فنقول قال محمد رحمه الله الرجل اذا كان مجهول النسب  
استقر كعبد اقا عنقه فذكر عنه ماله فلوانه اقراره عبد فلان وصرف المقر له محمد المعتوق صح اقراره في حق  
نفسه حتى صار رفيقا للمقر له لم يصح في حق المعتوق حتى يفي حرما ما ذكرنا فلومات هذا المعتوق بما ترك فهو  
لمولي المقر له لم يكن له وارث اخر سوى المعتوق لانه اقراره مملوك له مما تركه بماله لولاه وان كان له بيت  
عصبته نحو الام والعم فاما له لان اقراره لا يعتبر بصلته ولو كان صاحب فرض فان كان له ابنة فاما النصف  
والباقي لمولي المقر له ليدنا قال فلوانه لم يمت لكنه جني جناية سعي فيها ولم يعقلها اصلا لان الحرية ثبتت  
ظاهرا وفرد كون ان الظاهر لا يكتفي لدا الزلم ولو جني عليه عيب ارش العبد لها ذكرنا ان هذه الكربة لا  
تظهر في الالزام قال فلوان المولى لمقر له بالرق اعترف المقر له مات العبد التركة اعتق او لا فجميع ما  
ترك المولى المقر له لم يكن له بيت عصبته ولا وارث اخر لانه يقر ان اعتاقه لم يصح وان ماله لمولاه وان  
كان المقر له مات العبد المعتوق كان ميراثه لعصبته المقر له لما مات فقد انتقل الوالا اليهم  
واقرار الميت غير مقبول وحقق على ما مر بخلاف ما تقدم لان الاستحقاق وهو اقرار ان يكون للمولى والمسلم

**باب اقرار المقر له في بيع**

ان اقرار المقر له بانه لا جني ماله مشترك بينهما وقد تصادقا على  
ذلك لا يفي في حق غيره للورثة الا لم يكن صحيحا ولا جني في الوارث فان ما من شي اخره الجني الاول للورث

ان يشاركه والمريض يجوز اقراره باللعنة على ما لو انكره الجني الوارث فذكر ذلك عند جنيته و ايب  
يوسف وقال محمد رحمه الله في حق الجني دون الوارث له ان المقر له يبيعه احدنا على نفسه وهو المولى بالمال  
للجني والاخر على غيره وهو شريك للوارث مع الجني فيما يقتصر فاذا ذكره الجني لم يثبت الشركة  
فبقي اقرار الجاني على نفسه فتم له ان المريض قد يدين موصوف يكون مشتركا فاذا ذكره الجني في الشركة  
لم يثبت ما اقرب المريض وما ادعاه الجني لم يثبت ايضا لان المريض ينكره اذ اقرنا هذا فنقول قال محمد

**باب اقرار المقر له في بيع**

رحم الله رجلا من بني ديار ثعلبة ثلث ثلث فقال عند الموت اشترى هذه الدار من بني هذا من هذا الجاني  
بالف درهم ولم انفذ الثمن وصدقه في ذلك ذكرناه الاثنان الباقيان ثم مات والدار شفيع بطر اقرار  
في ثلثي الدار لانه اقر للوارث وللجاني فان الدار كانت لهما واقرار بثلث الدار في ثلثيها وبنفس الثلث باقرار  
الابن لان ثلث الدار له فيصم اقراره بالثمن في هذا القدر فيقال للشفيع ان ثبتت عند هذا الثلث ثلث الثمن  
فاذا اخذ الثلث ثلث الثمن يكون الثمن للوارث والجاني نصفين لصا وقمما على ذلك ولو ترك الميت مالا لم  
يكون بين الورثة وبياخذ الجاني حيا يستحق هذا المثل الى تمام عتامة لان من ربح الوارثان العين قاله  
ولا ارث مع قيام الدين واقراره في نصيبه صحيح فلوان الجاني انكر شركة الوارث فقال بعت لصول الوارث  
ولا اوريد لمن كان النصف الا ان الجواب يختلف عند ما ذكرنا في اصل الباب وعند محمد رحمه الله اقرار  
للجاني في اخذ الشفيع ثلثي الدار بثلثي الثمن ان اقرار الجاني في النصف صحيح وبقي النصف الاخر  
انكاثا وقد صدق ابن المقر له في ثلثه وهو سدر الكل فيكون سدر الثمن للوارث والنصف للثمن  
دين للجاني التركة عند محمد ان اقراره صح في حقه عنده ولو قال ابن المقر له امره قال الجاني لم يكن  
فيها حق قال اقرارا بطر عندهما وبياخذ منه الشفيع سدر الدار لسدر الثمن لانه اقراره في النصف  
شائعا وفي يد سدر من ذلك النصف وبياخذ الجاني ماله من النصف الا ان المقر له من تركه الميت فتمت له لان  
يأخذ من الدين ما لا يحل ولا حق له في التركة ما لم يرضى من الدين قائما ولما عند محمد رحمه الله في النصف للوارث والنصف للثمن لان  
الاقرار صح في حق الجاني ومن ربح المقر ان حوا الشفيع في النصف لم يكون للجاني نصف الثمن وبيا في التركة  
لان صدق المقر له في بيع اقراره به

**باب اقرار المقر له في بيع**







احد الصاحبين هذه الحالة فكان الزوج متهمًا في ذلك ووجه التهمة انهما اختلا بالاطلاق ليوصل الزوج  
 اليها اكثر من ميراثها فلا يصح فيما زاد على ميراثها وميراثها في هذه الحالة من الاربعين لان الميراث بينهما وبين  
 الزوج فكان لكل واحد منهما النصف والزوج حصة ولو كان المنزول ثوبًا قيمته اربعون المسئلة كما لما كان  
 التي لم يطلقها نأخذ من الثوب ويباع من الثوب فيكون ثمنه المطلق لا انا انما نعطيهما قدر ميراثها بالسبب  
 المقتول بالوراثة وقد اقر لها بالدين قال لو كانت هذه المرأة وحدها والمسئلة كما لما كانت الزوج وتترك  
 اخا ووصي لرجل مثل ماله وتترك ستين درهمًا فان كان بعد انقضاء العدة فكل المال لهما اجبت  
 وان كان قبل انقضاء العدة يرضى الوصية او لا عشرون درهمًا ثم ياخذ المرأة ربع الباقي في عشرة اشهر  
 لان هذا الاقرار غير صحيح في حق الموصي له وانما يصح في الاقل من ميراثها وما اقر لها على ما مر والباقي للزوج  
 لانه عصبة ولو كان المنزول ثوبًا قيمته ستون بيع ربع ثلثي الثوب يدفع الثمن اليها ولو كان على الميت  
 دين اجني او اقرب منه لا يجني بدين مع ذلك والمسئلة كما لما كان بعد انقضاء العدة حاضنة المرأة  
 الاجني وبها لانها اجنبية ايضا وان مات وهي في العدة يستوفي الاجني دينه او لا لان الدين مقدم على  
 الرضعة والميراث ثم ياخذ الموصي له الوصية لان الاقرار في حق الموصي له لم يصح مما مره ينظر اليها اقر  
 لها او لميراثها فيكون لها الاقل من ذلك على ما مر فان قيل من يتم النصوص كما بين حاله انقضاء العدة  
 وبين حالها بما عدا التهمة والتهمة قائمة في العدة لان انقضاء العدة يعوق اخبارها فربما  
 نرى الاخبار بانقضاء العدة لنصل الى اكثر من ميراثها قلنا انما اقرارها المرفوض لثمنه من جهة  
 وهذه التهمة ليست من جهة الميراث بل انما نقول هذه التهمة غير بعيدة شرعًا لان الشرع جعلها  
 اسنة فيما في رعاها وان كانت لها دية الاجناب بذلك انما عقلا اما المهر فقولوا نعم ولا يحل لغير الحق  
 ان يحكم ما حل للميراث من اركانها واما العقد فموانه لا يورث بالعلم بانقضاء العدة الا ما خبرا كما  
 فكانت هذه التهمة ملكة بالعلم **باب في الاقرار بالبيع من البايع**  
**والاقرار بالبيع من المشتري** ان الميراث لم يمتدح من قبله وكان الدعوى حجة بقول المصدق  
 او اقامة البينة فاذا اقيم البينة والتمس سراح القاضي فقولوا ان الشرايط في الدعوى في الشاهد والعدالة

ان يكون غيب دعوى صحيحه اذا عرفنا هذا فقول محمد رحمه الله رجل قال لا اشتري جارية فلان بالغ درهم  
 فاشترىها المأمور وقبضها او لم يقبضها حتى قال المأمور اشتريتها بالغ وختمته فصرحت مخالف الامر  
 فصارت الجارية ملكي وقال المأمور اشتريتها بالغ الجارية ملكي وصدق البايع الامر في ذلك ولم يقبض  
 البايع الثمن فالقول قول البايع والامر ان التملك مستفاد من جهة فيكون القول قوله اذا اتصاف  
 البايع والامر على البيع بالغ ثبتت البيع بالغ فيعطي الامر الف درهم وياخذ الجارية ولو اراد المأمور  
 ان يحلف البايع على ذلك ليشترط ذلك لان المقصود من الاستحلاف ان يترك في صير مقرا وهذا  
 البايع لو اقر بالبيع بالغ وختمته لا يعتبر في حق الامر ان اقر له بالبيع بالغ مرة ولو اراد ان يحلف  
 الامر له ذلك لانه يدعي على امره الاقر به لانه ولكن يحلف على العلم لا على التماس لانه حلف على فعل  
 الغير فلو حلف سلت الجارية له وبسالم الثمن البايع والعهدة بينه وبين البايع ولا يرجع شيء من العدة على  
 المأمور لانه ينكر الزلم عهدة هذا العقد فصار منزلة الراس وان كل من البايع او المشتري الغاي  
 البايع وياخذ الجارية ويقال للبايع ان شيك فصدقه فيما يدعي وهذا خمس المائة الا في شيء هل للامر  
 ان يرجع على المأمور ما ادى من الثمن الي البايع وهل ان يحلف الجارية لاستيفاء القياس ان لا يشترط  
 ان يرجع وفي الاستحسان له ذلك وجه القياس انه قضى دين غيره بغير امره وهو منطوقه ووجه الثاني  
 انه قضى دين غيره وهو محجور على لان البايع رجل بالغ وعجزه على الثمن لان المأمور ابتداء لما انكر الشراي  
 بالغ درهم وتعدا ايجاب العهدة على وجه العهدة على الامر من جهة على او الثمن وهو قضى دين غيره  
 وهو محجور عليه في حق الرجوع قالوا كذلك لا يختلف في جنس الثمن فان قال المأمور اشتريتها بمائة دينار  
 وصرحت مخالف الامر وقال المأمور اشتريتها بالغ والكوار بما ذكرنا الا في فصل واحد وهذا الامر ان كل  
 ياخذ الجارية محامرا من المشتري لا يرجع الامر على شيء لانه لم يقض دينًا علم لان الزم يجب على المأمور  
 وتاليه وهو ان الدين لم يقر وان المأمور انكر الشراي صلا والامر يدعي الشراي بالغ وصدق البايع  
 فالقول قول البايع لما لم يكن الجارية له الامر بالغ والعهدة بينه وبين البايع كما ذكرنا فلو اراد البايع ان  
 يحلف المشتري له ذلك ليدعي على امره الاقر به لانه فان حلف البايع دعي البايع وكانت العهدة على



الامر لانها تضاد فاعلى ان الامر المشتري للامر كما امره وان كل الوهابي لو كلفه كان للبايع ان يأخذ الثمن فلو انه  
 انما قول الثمن الف لا يثبت اليه والقول قول المشتري والامر ان كل المشتري عليه او على لانه لم يبق للبايع  
 حق البيع اصلا كما يشتري مع الشفيع اذا اختلفا في الثمن بعد نقد الثمن لا يثبت في قول البايع في ذلك  
 قال لو ان رجلا امر رجلا ان يشتري اخاه من رجل بالف درهم فاشترى المأمور ثم اختلفا فقال المأمور  
 اشتريته بالف وخشيته وقال الامر اشتريته بالف فصدقه البايع فالقول قول البايع وعق العبد  
 على الامر لما ذكرنا وليس للمأمور ان يحلف البايع عليه ما ذكرنا وهل ان حلف الامر ينظر ان اراد اخذ عجز  
 العبد ويدعي ذلك ليس له ان يحلف لانه وان اقرب لا يتمكن من اخذ العتق لانه عتق وان اراد اخذ ثمنه  
 العبد ويدعي ذلك استهدا له بالعنق على ان يحلف لانه ادعي عليه امر الوافيه لانه فاذا حلفه  
 فان حلف انقطع الدعوى وان كل غرم القيمة واصل ان يرجع بالثمن الذي اداه الي البايع من القيمة  
 التي غرم فهو على النياس والاستحسان الذي ذكرنا هذا الذي ذكرنا اذا امرنا بالشري وسمي الثمن  
 فلو انه امر بشري المأذ ولم يسم له الثمن فاشتره ثم اختلفا فقال المأمور اشتريته بمائة دينار وقال  
 الامر اشتريته بالف درهم كان الشري اقل من الثمن وعق العبد عليه على كل حال الا انهما توافقا على وقوع  
 العقد فبعد ذلك انزل الوكيل من ثل البايع من الامر نزل الامر من ثل المشتري من الوكيل وقد اختلفا  
 في جنس الثمن فكان القول قول المالك الوكيل يدعي على ذلك وهو ينكر وهذا على قياس قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف اما على قياس قول محمد بن النعمان ويتراد ان على قيمة العبد ان العبد صار هالكيا بالعتق  
 فكان هذا الاختلاف في الثمن بعد هلاك البيع والحكم فيه على الاختلاف الذي ذكرنا وقد عرفت المختلف  
 قال لو لم يقر البايع بقبض الثمن وقال بعت بالف درهم وصدقه المشتري وقال الامر اشتراه بمائة دينار  
 اخذ البايع من المشتري كما تضاد فاعلى والوكيل ياخذ من الامر ما اقرب مع ميسره على ما ادعي عليه  
 وعند محمد بن النعمان ويتراد ان القيمة لان الوكيل والامرضا فان الشري قنع له وقد اختلفا في الثمن  
 بعد عتق العبد على ما ذكرنا ولو قال البايع بعت بالف درهم وصدقه الامر وكونه المشتري حلف فان الامر  
 يودي الثمن الي البايع ويكون العبد على الامر يخرج الوكيل اليه على ما ذكرنا وعلى قياس قول

محمد بن النعمان تضاد فاعلى ان الامر المشتري للامر كما امره وان كل الوهابي لو كلفه كان للبايع ان يأخذ الثمن فلو انه

**من الاقرار الذي يختلف فيه المنطق والوجه**

ان الشهادة والشهود على شيء اتفقوا على الشهادة فيهما هو المقصود فيقول ان اختلفا فيما واذل ذلك المقصود  
 في الشهادة ما هو المدعي والمقضي به فان كان المدعي ملكا مطلقا يشترط اتفاق الشهود على المالك  
 المطلق وان كان المدعي شيئا معينيا يشترط الاتفاق على ذلك اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله عليه  
 في ذكر رجل جازل وادعي انه عبده واقام على ذلك شاهدان شهد احدهما ان ذا البلاء اقر له وشهد  
 اخر انه اقر انه اشتراه من المدعي بقدر الشهادة ويقضي بالملك للمدعي لان ضمن الاقرار بالشري اقرارا  
 بالملك المدعي قد اتفق الشاهدان على الاقرار بالملك له وذكر في الزيادة ان من اشترى عبدا من رجل  
 فاستحق العتق فشهد له المشتري بوجه من الوجوه لا يبرم بالتسليم الي البايع ولو كان مكان الشري  
 اقرارا بالملك له الامر بالتسليم اليه كما اذا اقر له نفا ووجه يخرج ذلك على ما ذكرنا في الكتاب ان  
 الاقرار بالملك يثبت ضمن الشري فاذا ابطل الشري بالاشحقاق بطل ما في ضمنه اما هذا الاقرار  
 بالملك يثبت ضمن الاقرار بالشري لا في ضمن نفس الشري والاقرار بالشري لم يبرم على ما في قيمته هذا  
 اذا قال المدعي ان ذا البلاء اقر بالامر من جميعا الا اني لم ابعه اما ان انكر احد الامرين جميعا صار ملكا  
 المشهور ولا يقبل ذلك لو شهد احدهما على اقرار ذي البلاء بان المدعي هبة او شهد الآخر على اقراره  
 باله صدق فيه عليه او شهد احدهما ان ذا البلاء قال المدعي هبة في شهد الآخر انه صدق فيه على ان المقضي  
 به هو الملك المظنون دون السبب وقد اتفقنا على الملك المطلق وكذلك لو شهد احدهما على اقرار  
 ذي البلاء ان اشتراه منه بالف درهم وشهد الآخر على اقراره انه اشتراه منه بمائة دينار لما ذكرنا هذا  
 كلاما وان كان الخارج يدعي وهو اليد يكره فلان ذا البلاء اقر بانه ملك المدعي لكن ادعي انه وصلي  
 اي ملكي بغير حضور واقام البيينة فشهد احدهما ان المدعي اقر بانه هبة له وشهد الآخر انه اقر  
 اقراره بانه صدق فيه عليه لا يقبل هذه الشهادة لان المدعي هبة هو السبب وقد اختلفا في السبب  
 قالوا لو شهد احدهما ان المدعي اقر بانه هبة له وشهد الآخر انه اقر بانه ملكا بابه وقضه يقبل



لانها انتفاع على الحق لان الحق في اللغة واحد قال ولان البعد في اشتراطه بالف درهم وشهد  
 احد شاهدين ان المدعي اقراؤه باعد منه وتبصر الثمن وشهد الاخر انه اقراؤه باعد بالف درهم وتبصر الثمن  
 به لان الثمن غير مقتضى به حتى يحتاج فيما في البيان لانه صار مقبوضا اما المقتضى به الشري والملا  
 وقد اتفقا على قال ولو شهد احد ما انه اقراؤه باعد بالف درهم وشهد الاخر انه اقراؤه باعد بمائة دينار  
 لا يقبل لان كل واحد من الشاهدين يكره صاحبه والمدعي يكره صاحبه لا محالة لان الشري والواحد  
 يكون بالف درهم ومائة دينار قال ولان المدعي والبيدانه وصل اليه من جهة المدعي اقام بيته فشهدا  
 على اقرار المدعي انه باعد منه وشهد الاخر على اقراره انه وهبه له وتبصره لا يقبل لان المقصود من الشهادة  
 الانتفاع مني ادعي احد الشاهدين بصيرته كذا بالاحد الشاهدين قال عبد يدي جلا زعمه ميراث  
 له فادعي جلا انه عبده وادعي شاهدين شهدا اصدما ان الذي في يديه اقراؤه عبده لا حق في فيه وشهد  
 الاخر انه ادعيه ايا ولا تقضي له لان الادعاء انما يكون بالملك فيضمم الاقرار بالملك له وذكر لو شهد  
 اصدما على الاقرار بالادعاء والاخر على الاقرار بالرهن لان الرهن عقد شرعي يكون من المال لا الادعاء  
 وكذلك لو شهد احد ما على الاقرار بالادعاء والاخر على الاقرار بالعصب لانه ان كان فعلا حسنا يتحقق  
 من المال وغيره لكن تعلوقه حكم شرعي وهو لزوم الضمان فكان اقرار العصب الضمان له وانه يضمن  
 الاقرار بالملك له وان شهد اصدما انه دفعه اليه لا يقبل لانه لا يضمن الاقرار بالملك قال السيد الامام  
 الاجل رضي الله عنه وعن والده اذا ادعي الشري فشهد اصدما على الشري بالف درهم والاخر على الشري بالف  
 درهم فقبلوا فخلت الخشيان شهدا اصدما على الشري بالف درهم والاخر على الشري بمائة دينار  
 لا يقبل لان الشري الواحد يكون بالفتح بصيرته بالفتح بالفتح بالفتح بالفتح بالفتح بالفتح بالفتح  
 فقد اتفقا على الشري الواحد ما الشري الواحد لا يكون شري بالف درهم ثم يصير مائة دينار والشرع علم

ان الدين مني اجمع وضاع التركة عنهما سدا الاخرى والاخرى ان استوت تقسم على قدر الحقوق في دين  
 الاجنبي على المالكين الا ان يكون له ثابت على كل حال ودين المولى ثابت على تقدير الاداء لا على تقدير

العجز عن الاداء لان المولى لا يستوجب عليه ديناً وحرف آخر ما ذكرنا في جواب المتقدم ان تصرف المولى في  
 الموت يصح في الحال ثم ينقض فيما يقبل النقص ولا ينقض فيما لا يقبل **وحرف آخر** ان المولى لا يملك  
 ايشا وبعض الغريم على البعض لان كل واحد من المالكين اولى بحرف آخر ان القاضي شيئا يحتاج اليه فتجده  
 في الثاني لانه عيشا اذا عرفنا هذا فنقول قال محمد بن حنبل رحمه الله صلى الله عليه وسلم قال فاقرا المالكين لمولاه  
 بالف درهم وصحته واقر له جلا اجنبي بالف درهم وصحته ايضا ثم مرض المالكين وفي يده الف درهم فنقض  
 المولى من المالكين ثم مات المالكين وليس له عيشا يقسم هذه الف بين المولى والاجنبي بل انما ثلثاه  
 للمولى والثلث للاجنبي لان هذا حرمان وتترك الفاء وعلى ثلث الف من الف للاجنبي والثلث للمولى وانما  
 قلنا لا يجوز لان المالكين الف جهة بدل الكتابة فصرح في الحار ما ذكرنا فيعنى المالكين لان عدد  
 الموت ينقض اذا لانه صدر في حالة المرض وهذا يشار بعض الغريم ولكن هذا الانتفاض لا يفسد الحق  
 العتق لانه لا يحتمل النقص فكان هذا حرمان وتترك الفاء وفي ثلث الف على ما مر فتقسم على قدر حقوقها  
 لانه بعد الكربة يستور دين المولى والاجنبي فلو انه ادعى الف الى المولى من الدين لا من المالكين وباتي  
 المسئلة كما هما فلا الف كله للاجنبي لانها مات عاجزا لانه مات قبل اداء المالكين ولم يترك وقابا للدين  
 وبدر الثابتة تسقط دين المولى قال ولو كان المالكين تترك ابنا له ولدين المالكين وتترك الف درهم ولم  
 يقبضها المولى من الدين ولا من الكتابة فالاجنبي حق بالالف والمالكين في هذه المسئلة ماتت  
 وقال لا من يسعي بدل الكتابة وفيما علم من الدين انه بيد الدين الاجنبي لانه اقوى لانه لا يتسقط بالعجز  
 على ما مر قال فان كان المالكين قد ادعى الف الى المولى لانه اشتر بعض الغريم في مرضه فيلحقه عند موته  
 على ما مر ويبيع المولى ابنه في المالكين والدين للدين على لانه قائم مقام المالكين فجعل كانه حي حكما قال  
 جلا كاتب عبده على الف درهم في مرضه فقبضها بعناية الشهادة فتركت منه وفي يد المالكين الف درهم  
 فنقضها المولى من الف الف درهم ثم مات وليس له ما ارعاه لذكره فامولى احق بها من الاجنبي لان الفوق  
 ثلث بعناية وهذا عار حرام ولذا لا يصح من العبد ما دون المالكين فكان هذا اعز المقبول  
 من المولى حكما فلا يكون فيه ايشا ولا تبرع بخلاف الدين المطلق على ما مر قال ولو كان له مولا دين



الصحة والقبول باستيفاء ثمرات ولم يتركها الا اخر وعليه دين الصحة لا يصدق لانه مات عاجزا فظهر حق المولى  
 في الرقبة والكسب وصار بمنزلة الوارث له فلا يصح اقراره له عليا مترقا ولو كانت عليه علي الف درهم  
 ثم ان المالك انما يقر في مرضه لاجنبى بالف درهم ثم مات ولم يترك الا الف فالاجنبى اقر بحقها وكان ينبغي  
 ان لا يكون الاجنبى اقر به لانه اقر في مرضه وعليه دين الصحة وهو بدل الكتابة الا انا نقول ان اقرار الميراث  
 انما لا يصح في حق غير ما الصحة لانه اقرار حقهم بغير رضاهم وبغير تشليلهم وهذا المولى هو الذي  
 سلطه علي ذلك حيث كانت وسلطه علي التصرف فكان اقراره برضاه هذا اذا ترك الف درهم فان  
 ترك تسع عليه كان للاجنبى ايضا لانه مات عن وافي بطل دين المولى وبقي دين الاجنبى قال رجل كاتب  
 عبده علي الف درهم ثم مرض المالك فاقرب مولاه بقرض الف درهم واقر لاجنبى مثل ذلك او بدا بالاقرار  
 للاجنبى ثم للمولى ثمرات وترك الف درهم بولي دين الاجنبى لانه مات مكاتباً لانه ترك بعد المستحق  
 بدين الاجنبى ما بقي بدل الكتابة وقد ذكرنا ان دين الاجنبى علي المكاتب اقرى فكانت البداية به اقر  
 وبأخذ المولى ما بقي من الكتابة دون الدين لانه لو اقر من الدين موت عاجزا فيستقط دينه ويلتقط الادا  
 فيبطل من حيث يصح فيجب المنع عنه في المبدأ هذا اذا لم يترك المالك كتاب فضلا علي الف درهم فان ترك  
 فضلا اخذ المولى من الف التي اقر بها له ان لم يكن المولى ارثا بان كان للمالك تب عصبته لانه في هذه  
 الحالة اجنبى فكان اقراره صحيحا وان المولى من الورثة لا ياخذ لان اقراره بغير لوارثه فلا يصح قال  
 وذكر ذلك لو كان في يد المالك حتى مرض ما يدينه راقربا بها وادبوعه لمولاه ثم اقر الاجنبى بدين الف  
 درهم ثم مات وترك الف والمائة الدينار ياخذ الاجنبى الف بدينه لانه مات مكاتباً فكان دين الاجنبى  
 اقرى وسواء لما يدينه دينار فيقتضي بدل الكتابة دون الدين لما ذكرنا فان بقي شيء من ذلك يكون للمولى ان لم يكن  
 ولذا وان كان وارثا لا يكون له عليا مترقا قال رجل كاتب عبده علي الف درهم واقرضه الف في صحة ثم مات  
 المالك وترك الف والاداء اقرارا من امه اقرضه ياخذ المولى الف عن بدل الكتابة لا عن الدين لما ذكرنا فان  
 قال المولى لصاحبها من القرض او من القرض والكتابة جميعا لم يلتقط القاضي البه ما ذكرنا ان جعله الدين  
 في المبدأ لو ادعى اليه اقرارا لانه يموت وليست خط الدين ولو ترك اكثر من الف درهم اخذ المولى اليه

تمام دينه لا يثبت بواش وهذه الحالة لان اولاد الاحرار قال رجل كاتب عبده علي الف درهم فمضى المالك ولم يمان حوازا اياه  
 فاقر لاحد ما بالف درهم ومولاه بدين الف درهم ثم مات وترك الف درهم فالمولى اقر بالا لغيره ياخذ الف من المكاتب  
 والف من دينه لانه تصرف الف اليه الكتابة او اعل ما ذكرنا ويموت حوازا وبطل اقراره لا بدينه لانه وارثه دون المولى ولو كان  
 المكاتب ترك اقل من الف درهم بدين الوارث المقتدر وكان ما بقي للمولى لانه مات عبداً لانه لم يترك عمالا والمستحق  
 بدين الميراث ما بقي بدل الكتابة فكان الوارث هو المولى دون الميراث فبصح اقراره لان دين المولى والله تبارك وتعالى اعلم

**كتاب ما يورث من العبد**

ان المدعي متى اقام البينة بغير ما اقر بخلاف الدعوى ان تعذر التوفيق بين  
 الدعوى والاقرار لا يقبل لان الدعوى بطل بالتناقض فيقتضي البينة بغير دعوى وان امكن التوفيق ان فو المدعي والشاهد  
 شهدوا بذلك يقبل وان لم يوفو المدعي او فو ولم يشهدوا بالشهود بما وفوا لانهم اطلقوا الشهادة ان تجرد الاقرار  
 عن البركة بان قال هذا العبد كان لعلي ثم ادعى انما اشتراه منه يقبل وان لم تجرد الاقرار عن البركة بان قال هذا العبد  
 فلان لا حق فيه ثم ادعى انما اشتراه منه لا يقبل الا اذا شهدوا ان اشتراه منه بعد الاقرار  
 ان اقراره انما كان علي نفسه صحيح وعلى غيره لا وقدر غير مقرر اذا اقر هذا فهو اقرار محمد محمد او اقرار  
 ان هذا العبد كان فلان ثم اقام البينة ان اشتراه منه ولم يوفو بالشهود وقت يقبل هذه البينة وتقضي بالملك ان كان  
 له في الماضي ايا في الشوايه بل وكذا فلا يكون تناقضا ولو قال عند القاضي هذا العبد اعلم اني اقام البينة ان  
 اشتراه منه قبل الاقرار لا يقبل لانه تعذر التوفيق بين المكاتبين مكان تناقضا ولو قال هذا العبد فلان اشتريته  
 منه لمعنى اقام البينة ان كان موصولا لا يقبل وان كان موصولا القياس ان لا يقبل وفي الاستحسان يقبل  
 وجه القياس انما اقر بالملك والكار واو ادعى الشوايه اشئ فلا يمكن التوفيق وجلاستحسان ان معنى قوله في  
 هذه الصورة انه فلان ان كان فلان لانه ذكر في اخوه ما يفرح حكم اوله ويجعل اخبارا عن الماضي فيجاء على صحيح  
 الحكم ولو قال عند القاضي هذا العبد فلان ثم ادعى انما اشتراه منه يقبل البينة عام سوا  
 وقت الشهود وقا اذ لم يوفو وان التوفيق ممكن بان اشتراه بعد الاقرار وكذلك لو قال هذا العبد فلان فلان  
 عام الاول ثم ادعى بعد فطع الحكم انما اشتراه منه و اقام البينة يقبل وان لم يوفو او قضا ان التوفيق



يمكن على ما هو قال لو افترق القاضى ان هذا العبد فلان لاحق فيه ثم اقام البيعة على الشري حتى وقتوا وقتا بعد  
 الاقرار بقبول ان قالوا ان الذي لا يقبل ان قوله لاحق فيه يضمن ابراه عن الخصومة او بئس انتا قضا انما يثبت  
 يكون الشري قبل الاقرار وفيه شك وكذا لو اقر المشتري عند القاضي ان هذا العبد كان فلان العام الاول  
 وانه لم يكن له فيه يومين حق ولا دعوى ثم اقام البيعة انه اشتراه لا يقبل ما لم يوقتوا وقتا بعد العام الاول  
 لما ذكرنا ولو قال المشتري عند القاضي ان كنت اقرت عام اول ان هذا العبد فلان لاحق فيه ثم اقام البيعة  
 بعد ذلك انما اشتراه منه فاجاب بما سألناه لا فرق بين انك اقرت ان هذا العبد كان فلان لاحق فيه ثم اقام البيعة  
 هذا العبد كان فلان لاحق فيه ثم اقام بيعة بعد ذلك بزمان انه اشتراه منه لا يقبل ما لم يوقتوا  
 وقتا بعد اقراره ان قوله كان فلان ان كان يتينا والماضي لكنه محلا لا يملكه اذ اذ بعلم اول اوله له  
 قبله فغير الوقت بعد الاقرار قال محمد ارايت لو ان رجلا كتب لرجل براءة اني ادعيت عليك ديونا  
 وبسبغها واشيا ان ادعيت اني اشتريتها منك ثم نظرت في الدعوى فوجدتها باطلة فافترت ان لاحق لي  
 قبله ولا دعوى ولا طلب ثم جاء بعد ذلك و اقام البيعة على عبد اشتراه منه بالفا لا ينبغي للقاضي  
 ان يعبد البيعة على الشري حتى يعلم انه كان بعد البراءة فقد استدل بالبراءة القائمة على البراءة المحضة قال  
 وذكرنا لو اقر انه لاحق لي يد فلان ثم مك حينا ثم اقام البيعة على عبد يديه انه غصبه منه فقال المدعي  
 لم يكن يديه يوم اقرت وانما غصبته بعد ذلك لا يقبل البيعة حتى تشهدوا انه غصبه بعد الاقرار كذا  
 هذا قال ولو ان المدعي عليه هو الذي كان اقر فقال جميع ما في يدي من ثياب او كثير من عدا وعنه فلان فمكت  
 اياها فحضر فلان لياخذ ما في يده فادعى عبد ابي يديه انه ملك بعد الاقرار فالقول قوله لانه في يده لا كذا  
 وقد وقع الشك في كونه في يده عند الاقرار فلا يبرأ اليه بالشك الا ان ثبت كون العبد في يده عند الاقرار  
 بان يقيم المدعي البيعة على ذلك فحينئذ ياخذ قال رجل ان شهدا على رجل انه اعتق عبده فودت شهادتهما  
 لثمة ثم ان المولى فكلوا صلا منها ببيع ذلك العبد فباعه الرقيق من صاحبه الرقيق ثم شهدوا بالبيع  
 جابزو والعبد حر على المشتري ولا اوم هو قوف بالمشتري يري من الثمن عند ابي حنيفة ومحمد والبايع ضار  
 الثمن للعر عند ابي يوسف لا يبرأ المشتري الى ان الثمن يغفل قبض الثمن هذا الامر دون الوكيل اما جوار البيع

فلان اقرار الوكيل بالعتق غير صحيح في حق المولى فبقى رقيقا في حقه والوكيل قايح مقام المولى فصار كانه باع نفسه  
 ولما عتق العبد على المشتري فلا يبرأ المشتري عبدا اقر بحريته ولا اوم هو قوف لانه اقر بالعتق على غيره  
 ولما براءة المشتري عن الثمن فلان الوكيل لا اقرار بحرية العبد ابرأ المشتري عن الثمن ولو ابرأه نصايوك  
 عندهما خلا فانه فكروا هذا الا ان لا ية القبض للعر عند ابي يوسف لان ابرأ ان لم يصح لكن سقط حق  
 المطالبة لم يبرعه هذا اذ ابا بعد من صاحبه فلو باع من اجني جاز البيع ولا يعتق العبد لان المشتري سكر  
 العتق وزعمه غير معتبر في حق المشتري الامر ولا يبرأ المشتري عن الثمن بالاجماع لان الوكيل ان ابرأه  
 في ضمن اقراره بالعتق لكن المشتري واقاره ولا يبرأ يبرأ بالبرهان فان صدق المشتري الوكيل بعد ذلك ان  
 كان بعد النفاذ الثمن لا يبرأ المشتري منه لانه تعلق به حق الامر فلا يبرأ بصدقة ولكن يضمن الوكيل  
 للمشتري مثلهما قبض لان اقراره قبض بغير حق وان كان قبل نقد الثمن سقط الثمن ويضمن الوكيل الامر  
 عندهما خلا فانا ابي يوسف عليا مولا **باب**  
**القبض على الغيب** ان اذ افعال الغيب سبب لوجوب الضمان ان الاتلاف على فوعين حقيقي  
 باليد وحكمي باللسان بان يشهد على الغير كادها ويضفي به القاضي نصيبه متلفا ماله على لكن الشاهد انما  
 يصير متلفا اتلافاً هو سبب الضمان اذا ظهر كذبه وانما يظهر كذبه باحاطة فغير اما ان يشهد بقدر الشان  
 ثم جاء المشهور يقتله حيا واما بان يرجع عن شهادته اذا عرفنا هذا فنقول ان محمد بن محمد اذا شهدنا له ان  
 على رجل انه قتل دي هذا الرجل خطا فانهم عاينوا ذلك فوضي القاضي بالدية على العاقل وقبضها الوكيل ثم جاء المشهور  
 يقتله حيا فالعاقل بالخيار ان شاء واضمنوا الوكيل لانه قبض بغير حق وان شاء واضمنوا المشهور لانهم اتلفوا  
 بشهادتهم فان ضمنوا المشهور يرجعون على الوكيل لانهم لم يكونا استوفوا في الوكيل من الدية لان المضمون ان  
 تعلق عند اذ الضمان على ما عرفت وان ضمنوا الوكيل يرجعون على اصد لانه ملك المضمون ان تقابل الضمان  
 قال فان شهدوا بالقتل عمدا وقتل ثم جاء المشهور يقتله حيا لا يجي القصاص على الوكيل ولا على المشهور عند  
 خلا للشا في وجه الله قد عرفت في المختلف وعمر الوكيل يضمن الوكيل الدية ويضمن المشهور على ما عرفت فان  
 ضمنوا الوكيل لا يرجعون على اصد لانه لم يبرأ فممن هو نفس المشهور وعلم فان ضمنوا المشهور لا يرجعون المشهور



على الولي عند اي حينة رخصه عند صاحبه يرجع اليه ان امكن اظهار ملك المضمون في البدل وان تعذر اظهاره  
 في النفس صار كتمان المدبر له ان النفس ليس محل للملك الاصل وملك البدل سبني على ملك النفس بخلاف المدبر لانه  
 محل للملك وقد عرف قمامة في المختلف هذا فلو انا شهدوا على معاينة القتل فلو شهدوا على اقرار القاتل بالقتل  
 خطأ او عداثة جال المشهور يقتل حيا لضمان على الشهور بحال لانه لم يظهر كذبهم كجواز انه اقر بذكر كاذبا وانما  
 الضمان على الولي كذا لو شهدوا على شهادة شاهد من له قتل خطأ ثم جاء المشهور بقتل حيا فلا ضمان على الشهور  
 الفرع لانه يجوز ان اصول الشهور هما على كذا فلم يخفوا كذب الفروع فلو حضر شهروا الاصول وانكروا  
 الشهادة لم يعتبر انكابهما لانه ليس بحجة اجماع الضمان على الغيرة ولو قار شهروا الاصول شهدوا بهم كذا كذا رخص  
 عالمين يندر فلا ضمان عليهم عند اي حينة واري يوسف قال يجب على الضمان بناء على ان القضاء بالشهادة  
 يقع بشارة الفروع او بشارة الاصول عند ما يشارة الفروع وعنده بشارة الاصول لانه الاصول  
 حملوا الفروع على الشهادة فكان القضاء واقعا بشارة منهم لهما ان الفروع مختارون في الردا حقيقه فكان  
 القضاء واقعا بشهادة منهم وهذا ان الشهادة الموجبة للقضاء هي الشهادة في مجلس القضاء وشهادة  
 الفروع في مجلس القضاء ايضا والقضاء اليهم والفروع لا يضمنون بالاجماع لانهم لم يرجعوا هذا اذا رجعوا  
 شهروا الاصول واقرروا انهم كذبوا اما اذا جاء المشهور بقتل حيا هل يضمن الاصول عند ما لا يضمن ولا يشك  
 على اصحاب لانهم لا يضمنون بالرجوع فكذا هذا واما على قول محمد قال بعضهم يضمنون في الرجوع وجواب ظاهر الحكم  
 انهم لا يضمنون والفرق بين هذا وبين الرجوع عرق في موضع قال لانه ادعت على جارتها حادوا قاتل  
 شاهدين مضى عليهم واستوفت المرأة المهر ثم تبين قبل الرضوخ ان ابوها هذا الرضا عر ردت المرأة ما اذنت  
 لانهما اذنت بغير حق ولا ضمان على الشهور لانه لم يظهر كذبهم لانهم شهدوا بالعقد ومن الجائز ان العقد قد  
 كان الا ان العاقد من اخطا ولم يعلم بالابوة قال لا تزكياته لتبين ان الشهور كانوا محدولين قد ف  
 لم يبين عليهم ضمان لانهم لم يرجعوا ولم يظهر كذبهم الا ان القاضي هو الذي اضطر في قضائه وذلك لو  
 شهدوا ببيع عبد وقضى بالشهر ونقضه البائع ثم استحق العبد او جرحا او مديرا لم يضمن الشهور  
 شيئا لانه لم يظهر كذبهم قال جلال اقام البيعة على المرأة انما اختلفت بين الفروع وقضى القاضي واخذ

شهادة الاصول في مجلس القضاء

الدعوى المرفوعة اليها اقامت البيعة على المطلقات الثلاث قبل الخلع فالزوج يرد الفروع لا يضمن الشهور لما ذكرنا انه لم يظهر كذبهم  
 قال وكذا لو شهدوا على رجل ان اقرضه الف درهم وقضى القاضي بكافة اقامه القاضي عليه بيعة على البراءة قبل القضاء  
 بامره القاضي يرد الفروع اليه ولا يضمن الشهور لانه لم يظهر كذبهم قال وكذا لو شهدوا على جلال فلانا ان اقرضه الف  
 درهم وقضى القاضي برد الفروع اليه ولا يضمن الشهور لانه لم يظهر كذبهم وبمثل لو شهدوا ان الجار الف درهم وقضى  
 القاضي برد الفروع واخذ الف ثم اقام القاضي البيعة على البراءة قبل القضاء يضمن الشهور لانهم شهدوا على الجار بالف درهم  
 وقد تبين كذبهم فصاروا متلفين عليه قال لا تزكياته قار امرائه طالق ان كان لفلان عايشي فتشهد انه اقرضه الف  
 حكم بالمال ولا يملك بالوفوع ولو شهدوا ان عايشي الف حكم بالمال ولو فوجع الطلاق فتبين هذا ان الشهادة على  
 الاقرض ليس بشهادة على قيام لكن لم يرا ان الاقرض مستي ثلثت يعني حكم استصحاب الجار مكان المدرك  
 حتى اصد المار والشهادة بالدين مطلقا شهادة على الحق للحال

**باب في اصل البيعة**

ان المال المشترك بين اثنين ينبغي ما لم يرد قسمة  
 صحيحة وقسمة الدين قبل القبض لا تجوز لان القسمة اقرار اصد النصيبين عن الاخره مجموعي مكان الحق على وجه  
 يتناز احد ما عن الاخر وهذا لا يخفى في الدين قبل القبض لان الدين قبل القبض كما مجموع في ذمة المدعيون فكيف تخفى  
 المتنازاة المتنازاة **و** ان المسلم له في حكم المبيع العينة وان كان ربا حقيقه حتى لا يجوز الاستبدال  
 به قبل القبض ولا يجوز بيع المبيع قبل القبض وكذا اسرار المسلم لو كان عبدا وهذا بعد التسليم ثم تقابلا  
 السلم بجدة بعد حكم قيام المبيع العينة لا حكم الدين **و** ان الشهادة تنزل بالتمهيد بالحديث  
 المودود اذا عرفنا هذه الاصول نقول قل محمد بن محمد بن جلال لما علم الف درهم وبين مثله بينهما  
 فكل واحد منهما صاحبه بنصيب لا يجوز لانه لا يخلو اما ان يكون على قدر قسمة الدين او لا على هذا التقدير لا  
 وجبا الاول لما ذكرنا ان قسمة الدين قبل القبض لا تجوز ولا وجه الثاني لان الدين ابيع مشتركا بينهما فما  
 اداه الكل للكل الغريم لان رفا فيهما فباذنه حصته لان اصد الشريك اذا قبض شيئا من الدين  
 المشترك فلا حاجة لبيان فيه فاذا اخذ نصيبه انتقض القضاء من الاصل ان المتنازاة لا يتصور ان يكون  
 قاضيا من نفسه من ملك نفسه واذا انتقض القضاء في هذا القدر بقي المقتضى ما بقي في يد الغريم فله ان يرجع

في القسمة







رد على المقبوض وان كان قائما في يده ووجه الفروما لولا ان الحكم فيه مبيع حكما وانما غيظ فيعلق العقد والفتنة  
 بعينه فانما اذا اشترى العبد بكم من طعام في الزينة من الطعام من العبد فصار كالدرهم والدنانير فلا يتغير  
 في العقد والفتنة وهذا اذا تعاقلا فلو ان المشتري في هذا العبد عيبا فراه ان كان الرد بقضا المنة رد مشرا  
 لما قبض في البيع دون المقبوض او مثلا ان الرد بغير قضا بمنزلة بيع جديد فلا يطره حكم الفتن في حقه وفيه  
 اشكال هوان الرد بغير قضا ببيع جديد في حقه الثالث لما هو في حقه العاقدين فيلغي ان يلزمه رد  
 غير المقبوض والكوار عن الرد بغير قضا في حقه العاقدين لكن في حقه الحكم المستحق بالعقد اما في حقه  
 غير المستحق بالعقد كالبيع الجديد حقه او زيادة الجوزة في غير المقبوض غير مستحق بالعقد بعينه  
 بل انه زاد المشتري في الثمن بتسليم الجوزة فلا يطره حكم الفتن في حقه وان كان الرد بقضا يلزمه رد عيب  
 المقبوض لانه في مطلقا ثم المصير في حقه هذه المسائل الاخر الابواب ان الاموال المثلثة انواع فروع هو من محض  
 كالدرهم والدنانير ونوع يصلي ثمننا ويصل مبيعا كالحيالات والموزونات فمن حيث انها يفتنم باعيانها في  
 سلعة من حيث انها تصلي ثمننا وقيمة مثلها فهي ثمن فان من تلف على كونه خطري على مثله ولو لم يكن قيمة  
 لها لما ضرر المثل فكان ثمننا مريجة مبيعا مريجة فان جعل العاقدين ثمننا بان ادخل على حرف البايصر ثمننا  
 وان جعل مبيعا بان ادخل حرف الباي في يده يصير مبيعا ونوع هو سلعة لكنه قد يكتسب بالثمن في بعض الاحكام  
 باذنا حرف الباي على كالتجارة التي لا تصلي ثمنه لاصلاحي لوانك على لغير ثوبا لا يلزمه ثوب مثل ان ثبت هذا  
 نقول ان كل موضع كان المكيل ثمننا لا يشترط القبض في بداهة وحسن الاستعداد اليه قبل القبض وفي كل موضع  
 كان سلعة لا يجوز الاستعداد اليه قبل القبض قال محمد اذا اشترا عيدا ثيابا بدينار بطل معلوم وعصر  
 معلوم وادفع معلومة واجل معلوم جدد لانه بيع المعلوم بالمعلوم فلو فرقنا من غير قبض لا يشتد البيع  
 ولو لم يثبت ثياب قبل قبضها لا يجوز ولو قبض ثمنه ثم تعاقلا جاز ان الاقالة فان اراد ابيع العبدان  
 مسئلة تلك الثياب ويدها بامثالها لم يكن له ذلك وانما اصل هذا العقد اعني سلم في حق الثوب حتى لا  
 يجوز الاستعداد اليه قبل القبض ونحو الاقالة علم ويجب لا عيب واعتبر ببعث في حق العبد لكون الثياب  
 ذكته محررا في مقابل العبد والمقت بالامان باحق هذا الحكم حتى لا يجر قبض العبد المحل في يجوز

ان يعتبر الاصل بالعقدين في حق الحكم كالمدينة بشرط العوض وغير ذلك وهذه المسئلة تحكي مسئلة الظلم  
 فانه لو جعل انا طير ولوا بالطين ان يقول انا جعل قال رجل ادعي على صر غصاية درهم فاقام شاهدين فشهد  
 احدهما ان المدعي علم اقرب يدك وشهد الاخر انه اقر في هذا الصل بالفتنة فثبتها انه باطل لانه شهد لنفسه  
 من وجه لانه شهد بدين مشترك له في حق المثار كما في كل جزء من اجزائه فكان منتهما فلو كذبه المتهود في ذلك  
 يعني في الاقرار بالمشرك فذلك الذي الجواب عند ابي حنيفة وان يوسف قال يحق يقبل شهادته وهذه المسئلة فرع  
 مسئلة اخرى وهي ان المهرض اذا اقر لوارثه واجبني وتماما كذا في الشك لا يصح الاقرار للاجنبي عندهما وغرو  
 يصح وقد مر هذا من قبل ثم في مسئلة الاقرار في الم يكن له ولورثته الوارث لا يحقر له صح الاقرار عند ابي يوسف  
 لان امتناع الجواز في الورثة وقد اوردنا هنا فلو ماتت المقر بان ترك فان ترك ما به وقامها استوفى ذلك اطر  
 منها حقه وان لم يكن به وفاكاذر الاجبني والوارث قال ابو يوسف المثلثة بينهما بمنزلة الاجنبيين وقال  
 محمد بن الاجبني اولي لا تاويل لان الاقرار يصح له على كل حال والاقرار يصح للوارث في حال وهو عاذا  
 كان له وارث اخر قال رجل تزوج امرأة على طعام بغير عينة فقضاها اياها ثمن طلقا قبل الوصول بها  
 فلما ان بعطيه نصف ذلك من ثمنها لوتزوجها على ثوب فقبضته وهذا قيم لم يكن توطي الا نصف  
 ذلك الثوب لما ذكرنا ان الطعام يصلي ثمننا ومبيعا فاذا جعل ثمننا ظهرت احكام الثمنية فيه ومن جعله المثل  
 عدم التعيين في العقد والفتنة فاما الثوب لا يصلي ثمننا فكان مبيعا فتعين العقد والفتنة ولله في العلم

باب في بيان ما لا يشترط القبض في بيعه

ان الشهادة على نوعين شهادة تامة وشهادة من يعتد على امر عليه وشهادة من هو ان تشهد على  
 شهادة غنية بتجمل الغير والقياس بان قبول الشهادة على الشهادة لان فيه اثبات شهادة الغير عند  
 القاضي وذلك غير جائد فان الشاهد من لو شهد على شهادة رجل عند القاضي وهذا حاضر في ذلك  
 لا يثبت شهادته بشهادته الا اذا جاز ذلك بطريق النيابة وهذا ان يجعل الفرع نائبا عن الاصل  
 اذا شهدا لانه ونقلها الى محضر القضا ضرورة وهي ضرورة احيا حفر في الناس فان الشاهد قد يموت  
 او يضر او يعيب فيلزم استيفاء الحق فيحتاج الى شهادة على الشهادة عليها وان لم تشهد الفرع بغير امر به وحرف



ان من سمع ما صدقته ملزمة بنفسه حل في الشهادتين من غير اشارة من على ليس كحجة لا على ان شهده من غير  
 اشهاد اذ اظهرنا هذا بقول محمد بن محمد بن احمد اذا قال الرجل للرجل شهدنا سمعنا لم يقبل هذه لانه العلم اياها باصل الحق  
 حتى يكون شهادة لصلح لا يمكن جعل شهادة على الشهادة لانه لم يوجد التحمل والابانة لان قوله فاشهدا علينا  
 بشهادتنا بحمل فاشهدا علينا بشهادتنا او يقول فاشهدا على شهادتنا بذلك وكحمل فاشهدا علينا باصل  
 الحق المشهور به وانه امر بالكتب فلا يثبت التحميل والتوكيل في ادائها وانهما قد يكونا لا يشهد  
 ان فلانا اشهدنا ان فلان على الف درهم فاشهدا انا نشهد على بذكر فاشهدا الفرع عن القاضى بما وصفنا لم  
 يقبل لما ذكرنا انه لم يوجد شهادة الاصل لم يوجد تحميل الشهادة من اصله ليعتبر شهادة على الشهادة  
 لان قوله فاشهدا انا نشهد بذكر كحمل الامر بالشهادة على شهادة موجودة منها في احوالها  
 بالشهادة على شهادة موجودة في الاستقبال في قول القائل لغيره اشهد اني اطلق امرائي واعتق عبدك لا يكون  
 هذا اشهادا على طلاق وعتاق كالحال بل في المستقبل فلا يثبت التحميل والتوكيل وكذا لو قال فاشهدا علينا  
 انا نشهد على بذكر او فاشهدا علينا بما اشهدنا كما وكذا اذا قال لا يشهد ان فلان على الف درهم فاشهدا  
 بذكر او قال فاشهدا على ما شهدنا به او قال فاشهدا بما شهدنا به او قال فاشهدا ان شهادتنا على بذكر قد لا  
 باطل لانه لم يوجد التحميل والتوكيل لما ذكرنا من ان هذا ليس قد و لو قال لا يشهد ان فلان على الف درهم فاشهدا على  
 شهادتنا بذكر فاشهدا ان فلان على الف درهم فاشهدا ان فلان على الف درهم فاشهدا ان فلان على الف درهم فاشهدا  
 بالشهادة على شهادتنا واما اصل القضية الاشهاد من الاصل ان يقول اشهدان فلانا اقول فلان بذكر فاشهد  
 انت على شهادتي بذكر فيحتاج اليك سبب ان يقول اشهدان فلانا اقول فلان بذكر فاشهد انت على شهادتي بذكر فيحتاج  
 انت على شهادتي بذكر فيحتاج اليك سبب ان يقول اشهدان فلانا اقول فلان بذكر فاشهد انت على شهادتي بذكر فيحتاج  
 على فلان بذكر فاشهد انت على شهادتي بذكر فيحتاج اليك سبب ان يقول اشهدان فلانا اقول فلان بذكر فاشهد  
 انت على شهادتي بذكر فيحتاج اليك سبب ان يقول اشهدان فلانا اقول فلان بذكر فاشهد انت على شهادتي بذكر فيحتاج  
 على فلان بذكر فاشهد انت على شهادتي بذكر فيحتاج اليك سبب ان يقول اشهدان فلانا اقول فلان بذكر فاشهد  
 انت على شهادتي بذكر فيحتاج اليك سبب ان يقول اشهدان فلانا اقول فلان بذكر فاشهد انت على شهادتي بذكر فيحتاج

لانها لم يسمعها حجة ملزمة بنفسه لوسمعتا اقرار الرجل وسمعنا قضى القاضي على بذكر الرجل ادا  
 الشهادة وان لم يشهد بها على ذلك واذا شهدا او يتنا ذلك للقاضي يقبل منهما لانها سمعها حجة ملزمة  
 ولو سمعنا ذلك من القاضي في غير ذلك الموضع قالوا لو شهد الرجلان رجلين على شهادتهما فسمع اقرار ذلك على  
 لهما ان يشهدا على شهادتهما لانه لم يوجد التحميل والابانة في حق الاخرين وهو كمن وكل رجلا ببيع عبده فسمع  
 رجل اخر لا يصير السامع وكذا يبيع كذا هذا

**في بيان دعوى الاعتناء بالبيئتين**

ان البيئتين حجة من حج الشئ بحسب العمل بما يمكن ومتى وقع التعارض بين البيئتين في دعوى النسب يمكن  
 العمل بما في حكم النسب بغير دعوى النسب بحسب ما يمكن ومتى وقع التعارض بين البيئتين في دعوى النسب يمكن  
 ومحمد متى تعذر اعتبار السبب تلغوا البيئتان لان الحكم لا يثبت بدون السبب اذا ثبت هذا فنقول البيئتين  
 القائمة على القتل اذا عارضها ما يثبت فيها سقط اعتبار القتل وبغير دعوى المال لان حكم القتل عند ادعي  
 حقيقته وعند ما متى فيمن عليه البيئتين بالقتل فانه يخرج من اركان خصما فيه الا اذا اترحت بيئته بزيادة  
 الامانة او يقوم بيئته على من هو مثله حاله غير الذي قامت بيئته عليه اذ عارضنا هذا بقول محمد بن محمد بن  
 اذ اقبل الرجلان لبيان اوارش لغيرهما فادعي احداهما على صاحبه انه قتل اياه عمدا او خطأ او ادعي صاحبه على اجنبى  
 انه قتل اياهما واقام كل واحد منهما البيئتين قضى لكل واحد على الذي ادعي عليه بنصف الرتبة لانه سقط اعتبار القتل  
 لان القتل في المحل لا يتكرر قصار مجازا عن الرجوع الى المال وهو الرتبة والرتبة تحت عقابلية المقتول لحقها وانه لا  
 يستحق اكثر من رتبة واحدة فيقضيه لكل واحد منهما بنصف الرتبة كما اذا ادعيهما مال او اقاما البيئتين فاميراث  
 بينهما نصفان وذكر القاضي ابو زيد رحمه الله في الشف ان يكون الميراث بينهما ارباعا ثلثة ارباعا للذكر  
 ادعي القتل على صاحبه وبغير ذلك لان النصف سلم له بلامناذرة لان الذي يدعي القتل على الاجنبى يقول بان  
 الميراث بينهما نصفان في النصف الاخر بينهما وهذا كدعوى حقيقته وقال لا يقضي على ابن الميراث  
 على القتل بينة اجمية ولا يقضي على الاجنبى المشهور على شي لانه متى قامت على البيئتين خرج من ان يكون



والا فلا يبقى خصمها لكن بيئته صاحب على مقولة فكان على القصاص ان كان عمدا والدية على العاقلة ان كان خطأ  
والاميراث لان المشهور على قاتل قاتل فلوان الاميراث اقام كل واحد منهما البيئته بالقتل لحي صاحب قضي لكل واحد  
منهما على صاحب نصف الدية وسقط اعتبار القتل والميراث بينهما نصفان لانه تفقد الميراث في حق القاتل  
فصار محاربا عن دعوى الميراث عندي حبيفة وقال صاحبها تهاوت البيئتان لانه تفقد الميراث في حق السبب  
فبقي الميراث بينهما نصفان قال ولو كان البنون ثلثة عبدالله وزيد وعمر وفادى عبدالله على زيدانه قتل اباهم  
وادعى زيد على عمر انه قتل اباهم وادعى عمر على عبدالله انه قتل اباهم واقاموا البيئته قال ابو حنيفة يقضي لكل واحد  
منهم على الذي ادعى عليه ثلث الدية لانه سقط اعتبار القتل وصار دعوى الميراث في المقتول والواصل يجب تقابلته  
التم من دية واحد والميراث بينهما اثلاثا وقال ابو يوسف محمد يقضي لكل واحد منهم نصف الدية على الذي ادعى  
لان كل واحد منهما مع البيئته بيئته ويكن صاحب ولم يقع التعارض بين البيئات لان بيئته كل واحد منهما قامت  
على غير الذي قامت عليه بيئته صاحب وكل واحد منهما مع مثل حال صاحب وكل واحد ادعى لنفسه لصاحبه لانه  
سقط نصيب صاحب بالتكذيب ففي النصف له اكثر ما في الباب ان هذا زيد على دية واحدة ولكن جازي في  
الحكمة لمن اقر بعين لا يمين وسلم اليه ثما قرأ آخر يضمن للثاني ايضا الذي هاتم في جميع ما ذكرنا ان كان القتل  
عمدا جازي الدية من ماله وان كان خطأ فعلى العاقلة على ما عرف قال لو اقام عبدالله البيئته على زيد وعمر وانما  
قتل اباهم واما على عبدالله بذلك على قاي قولي حبيفة سقط اعتبار القتل مع عبدالله لانهما  
نصف الدية وجب لهما على نصف الدية لكل واحد منهما ربع ونصف الميراث لعبدالله والنصف لهما انما تزا  
في حق من تركه خصم عند تهاوت البيئات والميراث بينهما لوقوع التعارض بين كل واحد وقال لو اقام  
زيد على عمر وادعى عمر على زيد على عبدالله سبيل عبدالله عن شهادة الشهود بعد ذلك المشككة  
على ثلثة اوجه لعل ادعى عبدالله احد الشهادة يمين بعينها بان ادعى شهادة زيد مثلا او كذب الفريقين جميعا  
او صدقهما جميعا ففي الاول يقضي على عمر بثلثة ارباع الدية نصفها لعبدالله وربعها لزيد ويقضي لعمر وزيد  
بالربع والميراث بينهما ارباعا نصف لعبدالله والربع لزيد والربع لعمر وان تصدق عبدالله لزيد اقامته البيئته  
ولم يصدقا جميعا ففي النصف لزيد وفي النصف لزيد وعمر وكان بينهما ثلث

اصاب عبدالله وزيد يجمع فيكون بينهما نصفين لتصادقهما انهما يستويان في ذلك وهذا عند اي حبيفة اما عندنا  
تهاوت البيئتين زيد وعمر في خصمهما لتعارضهما ببيئته البيئته حجة في حق عبدالله وكان له على عمر والقصاص  
ان كان عمدا والدية ان كان خطأ قصاص عمر ومحرر وما عدا الميراث فيكون الميراث بين عبدالله وزيد نصفين  
الوجه الثاني فعلى قياس قتل اي حبيفة قضي لزيد على عمر وربع الدية ولعمر على زيد لانهما اقران النصف  
لعبدالله وقد اقرت بده في تعارض النصف والميراث بينهما اثلاثا وعلى قياس قولهما تهاوت البيئتان  
لاستوأيهما والميراث بينهما وفي الوجه الثالث على قول اي حبيفة لا شيء لعبدالله من الدية لانه كذب شهرا  
كل واحد منهما لانه ادعى القتل منهما على الاشترار وكل واحد من الفريقين بالقتل على المشهور على الاعتراف  
فلا يثبت له شيئا منها شي وكل واحد من المدعين على صاحب ربع الدية ونصف الميراث لعبدالله والنصف بينهما  
نصفان لان عبدالله يدعي كل الميراث وكل واحد منهما اقر له بالنصف عند تهاوت البيئتين والميراث  
بينهما لانهما اتا لتعارضهما على ما ذكرنا قال التوزر المقتول اثنان واخا واقام كل واحد منهما البيئته على صاحب  
بالقتل لا يعمل بيئته الا في الدية لانه ليس يدعي مع الميراث يقبل بيئته الميراث عليه فيجب على القصاص ان كان عمدا  
والدية على العاقلة ان كان خطأ فان قيل الاميراث يكون وارثا ينفق وقم الشك في كونه غير وارث فلا يخرج  
عن كونه وارثا اما الاخ مع الميراث ليس يوارث بغيره وقم الشك في ضرورته وارثا فلا يصير وارثا بالشك  
قال ولو كان المقتول له ابين واما فاقام كل واحد من البيئتين على صاحب القتل وصدق الاب بيئته لصدما  
لم يلفس اليه لانه ليس يولي على ما مر ولولا عي عليهما القتل واقام البيئته ذكر عند اي يوسف ومحمد يقبل  
بيئته الاخ عليهما ويجب عليهما القصاص والدية على العاقلة ان كان خطأ ولا ميراث لهما لانه تهاوت البيئتان  
فصار كأنهما لم يقيما البيئته والا فاقام البيئته ولم يترك جواب اي حبيفة في الكتاب ويجب ان لا يقبل  
بيئته الاخ عنده ويقضي لكل واحد من البيئتين على صاحب نصف الدية والميراث بينهما لان بيئتهما لم تهاوت  
فصار بيئته الاخ فكما لم تقع لزيد يولي قال ولو كان البنون ثلثة اقام اشان منهن على الثالث انه قتل  
اباهم عمدا او خطأ واقام الثالث البيئته على اجني انه قتل كان لهما على ابن المدعي على ثلث الدية  
وله على الاجني ثلث الدية فيكون الدية في الحاصل بينهما اثلاثا عند اي حبيفة وعندما البيئتين على الاجني



لا يقبل انه مشهور على وبينه وبينه على مقبولة في حق القضاة ان كان عدوا والدية على العاقلة ان كان خطا  
ولا ميراثا وهي عين مسئلة الاول ان من اثنان فكانت الدية نصفان عند ابي حنيفة وهذا ثلثه بنين  
فكانت الدية اقلاما قال لو كانت بنون ثلثا البكر او وسطا واصغر اقامه الاكبر على الوسط والوسط  
على الاصغر والاصغر على الاجنبى قال ابو حنيفة لكل واحد منهم على النزيادى على ثلث الدية لانه صار  
مجازا عن حوى الجار على امر وعذر الاكبر على الاوسط نصف الدية والوسط على الاصغر نصف الدية  
لانه لم يمتها تربيته كما ولا شي لا اصفوا لانه اقيمت على البينة وهذا اقام البينة لا على من هو عتق صلا فلم  
يقبل بينة على امر مسلمة على امر زبير وعمر ولان هناك الاصفوا اقام البينة على من هو عتق صلا  
وهو عبد الله واليراث بنين الاكبر الاوسط نصفان على ما ذكرنا

**الشركة** وهو من اصاب المسلم بالشرية فيكون بينهما نصفان  
ان شهدا المسلم على الكافر مقبولة وشهادة الكافر على المسلم قال المصور ولن يحول للمسلم الكافر على المؤمن  
سبب الا اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن عبد الله اذا مات النصراني في سنة امانة درهم اما له غيره فاقام مسلم شاهدا  
نصرانيا على ما به درهم واقام مسلم ونصراني على شاهد نصرانيين عايد درهم وما فيه شركان فقطضي بثلثي  
الحماية للمسلم المنفرد والمشتريين ثلث الحماية لان المسلم المنفرد اقام بينة في حجة في حق الميت والشريك  
النصراني اقام بينة في حجة في حق المسلم المنفرد ويجعل هو جانيا في المسلم المنفرد والمسلم الشريك  
وبينه قارصا منهما حجة في حق الميت دون صاحبه فاستنوا الا ان حق المسلم المنفرد ضعف حق المسلم  
الشريك لانه يدعى كل الحماية والشريك يدعى نصف الحماية فيقسم الحماية بينهما اثلاثا ثلثاه للمسلم المنفرد  
وثلثه للمسلم الشريك الا ان ما اصاب المسلم الشريك يقسم بينه وبين النصراني الشريك له او بالشريك له  
على السوا فصاد الثلث للشريكين والثلثان للمسلم المنفرد قال لو كان المحصر المنفرد نصرانيا والمسلم كاهما  
يقضي لكل واحد منهما ثلث الحماية لان بينة المنفرد ليس بحجة في حق المسلم الشريك وبينة حجة في حق المنفرد  
فيقتضي تمام حقه وذلك محقق وبينة كل واحد من النصرانيين حجة في حق الاخر الا ان حق النصراني المنفرد  
ضعف حق النصراني الشريك لما ذكرنا فيقتضي بثلثي المحصر المنفرد وهو ثلث الحماية وتلك الحصة للنصراني

الشريك وهو سدس الكل لان هذا السدس يطمح الى نصف الدية اصاب المسلم الشريك فيكون بينهما نصفان  
اتفقا على الشريك محصر لكل واحد منهما ثلث الحماية ايضا لان بيننا الشريك حجة في حق المنفرد وبينة المنفرد  
لبينة حجة في حق المسلم فيقتضي نصف المسلم للشريك الى ان يوافقا في الفصل المنفرد قالوا وكان لا بد  
النظر في المنفرد مسلمين وشهود الشريك نصرانيين يقتضي نصف الحماية للمنفرد وبالنصف للشريكين ان يمتنع كل  
واحد حجة في حقه الاخر والمنفرد يدعى كل الحماية وما يدعيان الكل فيقتضي بالنصف وبالنصف كما قال  
نصراني مات وترك ابنتين وما يتي درهم فاسلم احداهما فاقام مسلم شاهدين بدين مائة درهم احد كل الحماية  
من نصيب ابنت النصراني لان بينة حجة في حقه دون المسلم فثبت الدين في حقه والدين في حقه على الميراث  
ولا يبدل الا بن النصراني مع الابن المسلم في نصيبه بخلاف ما تقدم لان ثمة المسلم اقرب بان ما اصابه فهو  
بينهما مستحق بحكم الاقرار اما هذا لم يقر بذلك والاستحقاق ثبت بالبسه وهي حجة في حق الكافر من المسلم  
فينوجب الاستحقاق فيما في يده دون المسلم

**من الشهادتين** انما يجوز بينهما وما لا يجوز بينهما  
ان الشاهد اذا اجرا في نفسه مفعلا او دفع عن نفسه مفعلا ان ابطال حقا او جبه لغيره لا يمكن من ابطاله الا  
بالشهادة او حولا ضامنا وجب على لاثان الى غيره لا يقبل شهادته اما اذا جرم مفعلا او دفع مفعلا  
فلانه يصير مفعلا او اشهادا ملتمح بالنصر اما اذا ابطال حقا او اوجب او حولا ضامنا على فلانه يصير مفعلا  
وله ولاية على الغير **حرف** ان حكم الشرع انما يثبت لاداء يورد الى التناقض اما اذا اولى اليه  
فلا لان الشريعة منزهة عن التناقض **حرف** ان اصد الورثة يقوم مقام الكل فيما يستحق  
الميت وعلم ولا يقوم مقامهم فيما يستحق للورثة عليهم اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن عبد الله ان  
في ايديها ودية لغيره في رجل ذكرا المار غشدا المستودع ان على المدعي يقبل شهادتهما لانها عدلان شهدا  
ولم يحجرا الى انفسهما معناه ولا دفعوا عن انفسهما مفعلا لان الورثة غير مضمونة ولا ابطال حقا او جباه  
لغيرهما ولا حق لاضمانا وجب عليهم المدعي الى غيرهما فان قيل انهما دفعوا عن انفسهما مفعلا لان الورثة  
واجب عليهما قال محمد بن عبد الله ان السرايم لم ان توروا الا ما نأنا الى اصلها قلنا ليس كذلك لانه ليس على المدعي



رد الوديعة وامونه انما ذلك على المالك فلم يكونا متهمين فيه بل يضران أنفسهما بالمال بينهما ولو شهدا  
للمدعي بما للمودع بعد ما اقام المدعي البيعة لا يقبلان انما يجوز ان ايا أنفسهما مفعلا وهذا سند ابي  
علي المحل وذلك لو كانت الوديعة قد هلك لان المالك لا يضر رعايا ضمان القيمة لانه طرأ بها مودعا القابض  
في هذه الشهادة يبرأ ان أنفسهما عن الضمان ولو شهدا بعد رد الوديعة الى المودع يقبلان البراهة قبل تثبت  
البراهة فانفتحت التهمة قال رجلان انهما من رجل عينا بالف وقبضنا ثم ادعى رجل الرهن فشهدا ثم تضرعا  
بذلك يقبلان شهدا انهما لا يجوز ان ايا أنفسهما مفعلا ولا دفاعا عن أنفسهما مضرنا ولا ابطال الحق او جهاه  
لغيره ولا حولنا الى الغير لانه لا ضمان على المرتزق لئلا يهلك ماله من شدة شهادة على أنفسهما بابطال ماله  
البيد انما جرت التهمة لولا ان شهدا بذلك بعد ذلك الرهن لا يقبلان الضمان قد تحقق واما يبرأ ان ابطال  
ضمان اوجب القيمة للمدعي باقرارهما بالعين له قال ولو انكر وشهدا للرهن بذلك لا يقبلان حتى يقبل الرهن  
لانما يستعيان ابطال المنافع العين من جهتها فصارا الوابح ثم شهدا له بذلك ان وهو ذلك البيد  
والكسر لكنهما يضمنان قيمة الرهن للمدعي لا قرارهما انهما لا نا غاصبين وقد عجز عن الرد قال ولو شهد  
القاصبل انسانا على المعضوب على المعضوب منه لا يقبلان سوا كان قبل الهلاك او بعده لان الضمان واجب  
عليهما بنفس الغصب فاما يبرأ ان أنفسهما عن الضمان او يحلان ضمانا عليهما للمالك الي غيره الا اذا رد  
المعضوب ثم شهدا ان يقبلان بالرد انفي الضمان وانفتحت التهمة قال المستقرض ان انا شهدا بالمتستر  
من نشان لا يقبلان شهدا انهما لا قبل الدفع ولا بعد الدفع لانه مضبوط فيما يحلان ضمانا عليهما للمضطر الي غيره  
وقد دلل ان رد غير المتستر لانه ملكه يقبض كل رد مثل وعينه سوا فكل ذلك قضاء الدين من ايدى ايدى  
ابطال ما قضى وروى عن ابي يوسف انه اذا رد عينه بقصد الشهادة ان غده لا يبرأ من ذلك المتستر عند  
بعد الاستدراك فصارا القاصبل اورد غير المعضوب فشهدا رجلان اشتريا جارية شري فاسدا  
وقبضاها ثم شهدا بالجار للمدعي فاجاب في كجوابه الغصب في فضل وصده وان المدعي ياخذ  
الجارية من المشتري لان ملكها بالمعسر فاذا اقر للغير اقر بالتسليم ابرضا القيمة للبايع وذلك لو انقض  
القاضي البيع او ترا ضيا على النقص فقبل الرد شهدا لا يقبلان العقد ان من الكسرية مضبوطة ايدى ايدى

بالقبض ولورد اعلى البايع ثم شهدا ان يقبلان شهدا انهما لان البراهة حصلت بالرد وانفتحت التهمة قال  
المشتري شري صحيحا اذا قبض ثم تقابلا العقد او رد المبيع بعيب ثلث بقية قضا قاضي ثم شهد مع غيره  
على البايع للمدعي لا يقبلان شهدا انهما لا يبرأ انما يجوز ان ايا أنفسهما مفعلا وهذا سند ابي  
لان ذلك عند جرد حو الثالث وفي حو العاقد بن حاكم ليس هو موجب العقد فمديدا ابطال حق ثلث  
من جهته فصار كانه باع ثم شهد المدعي ولو كان الرد بقضا قاضي او خيار روية او خيار شرط او رد بالعيب قبل  
القبض ثم شهد يقبلان الرد بهذه الاسباب فتح محض وليس يبيع جديد فلو انقض البيع هذه الاسباب حل  
لاستين التهمة ثم شهد ان كان المبيع قائما يقبلان ان كان هالكا لا يقبلان فمذلة المشتري ولكم في حو الطرأ  
ما ذكرنا كذا هذا ويغرم القيمة لانه اقر بالعين وقد عجز عن التسليم قال ولو بنا بعا عدا جارية وتقا ايضا  
ثم وجد المشتري الجارية بها عيبا فردها بقضا قاضي وحبسها المشتري لا يبرأ ان العبد ثم شهد مع غيره  
لان ان الجارية لا يقبلان هذه الشهادة لان الجارية مضبوطة بقيمتها لا بعينها فانها لو هلكت يحل على  
قيمتها ويبرأ العبد فصارا كالمبيع الفاسد والعقب ولو كان العبد مات قبل فضل البيع نقص القاضي  
البيع بقيمة العبد لان اصل العرضية قائم يصح الفسخ فان حبسها ببيعة العبد ثم شهدا فبذلك شهدا ان  
لان الجارية مضبوطة بقيمتها وهي قيمة العبد فصارا كالمكرهون فصارا جارية ولو شهدا فمذلة  
الرجل انما يبرأ ووارثه لا يعملون له وارثا غيره وشهدا رجلان اخوان دين عليهما لرجل اخر انه اخوات  
ووارثه لا يعملون له وارثا غيره فان القاضي يقضي بشهادة الفرقين ويقضي بكونه ابنا وكلمه الحق المبررات  
لان الثابت بالبيعة العادلة كالتاب معاينة ولو عاينا ابنا لميت ابنا واحدا كان الميراث كله لابن ولا  
يقال للغير بما من متهمان في هذه الشهادة لانها يثنان باسنا غير الميت قبض الرهن على وجه يقع سراكتهما  
يقبضه وهذا يمنع قبول الشهادة لاننا نقول هذه البينة لا تتعلق بشهادتهما فانما لو لم يشهدا وطلبا  
من القاضي ان نصب هذا الشخص وصيا عن الميت قبض الرهن القاضي بحبسها الي ذلك فلا يوجب ذلك  
غش التهمة في شك انهما هكلا شهدا شهدوا الا مع شهدوا الا من فاما اذا شهدا شهدوا الا مع شهدا فمذلة  
شهدا شهدوا الا من لم يقبض شهدا ان العقد ان من الكسرية مضبوطة ايدى ايدى



ما قبل القاضي لأنه لم يثبت للملك الادخ في الدين قبل القضا قال كذا لو كانا قضيا للدين بالمر القاضى  
او بغير امره ثم شهدا للدين لا يثبت لهذا الادخ من غير ان يثبتا فيهما بهذه الشهادة  
بطلان تلك الشهادة على وجه لا يثبت كذا من ذلك الادخ بينهما قال محمد بن ابي نعيم في قضيتنا مع دنا بدير  
كنشاً جيز شهدا بينهما اشترارا في ما ذكرنا انهما بعد القضا يشعيا في نقض عهد لهما وهذا يمنع قبول  
الشهادة قال لو كان الدين عند غصبة ايديهما للميت قائم بعينه لا يقبل شهدا بينهما انهما يحولان  
صمانا وجب الادخ الى الابن ولو دفعه الى الاخ بقضا قاضي شهدا الابن يقبل لانهما لم يحولا صمانا ولا  
مضي ميثار كما انه لم يثبت بغير دفع المقتضوب معاوضة بخلاف الدين لا يثبت نقضه بغير نوع معاوضة  
قالوا ان كان العبد ودعيه للميت يقبل شهدا بينهما قبل الدفع لانهما لم يحولا صمانا ولا بعضا ميثار كما قال  
بخال على رجل الف درهم بدين للرجل فشهد الغريم ان الميت اوصى الى فلان وقبل فلان وصيته القياس  
ان لا يقبل شهدا بينهما وفي الاستحسان يقبل هاهنا اربع مسائل احدها هذه والثانية الواثان  
اذا شهد الرجلان للميت اوصى اليه والثالثة الموصي لهما اذا شهدا بدين للرجل والرابعة الغريم ان الميت اوصى  
الميت حينئذ اذا شهدا بدين للميت لا يقبلان اذ انكر المشرع له لا يقبل قياسا واستحسانا لانهم  
متهمون بذلك لانهم يجوز ان انقضوا بغيرهم بغير ما لا يثبتون بانها عن الميت بغير ما يتعلق بالراه  
عن الدين بقضيهما وان ادعى المشرع ذلك لان كان الموت ظاهر القياس ان لا يقبل وفي الاستحسان  
يقبل وجه القياس ما ذكرنا انهم يجوز ان انقضوا بغيرهم بغير ما لا يثبتون بانها عن الميت بغير ما يتعلق  
بالشهادة فان الغريم والوارث الموصي له اذا اطلب من القاضي ان ينصب هذا الشخص وصيا عن الميت  
ليتنصرف في التركة وتفضل الدين بحسبهم الى ذلك فلا تتم في هذه الشهادة اذ وان لم يكن الموت ظاهرا لا يقبل  
لا يقبل قياسا واستحسانا لانهم باثبات الموت يجوز ان انقضوا بغيرهم بغير ما لا يثبتون بانها عن الميت بغير ما يتعلق  
عليهما دين للميت لانهما يقبلان على انفسهما فيقبل قاضي رجلان شهدا ان فلانا مات وهذا الرجل اخوه  
وانهما لا يعلمان واذا غيره فيقضي القاضي بشهادتهما ثم شهد اخوانه ابنة ووارثه لا يعلم واذا غيره  
بقضي القاضي شهدا لهما لانهما ناكضا في شهدا بينهما وابطل الاشهاد بينهما لانهما اثبتاه بالادوي وضما

للابن ما قبض له من ميراث لهما اقتدا انهما اتفقا عليه ذلك فيهما انهما قالوا لو لم شهدا لهما شهدا لهما  
الما هو الميت ايضا بعدما قضى للاول قبض الميراث قبلت شهادته كانه لانا قضى هذه الشهادة وكان  
الاخ وارث مع الاخ فيرد نصف ما صدقوا وقولهما في الاستدراك العلم واذا غيره لا يعتبر في هذا النقط  
غير مقتضى به لان نفي الشاهد لهما يضمن اذ ارجع عن المقتضى به قال ولو شهد الاخ وقضي القاضي له ثم  
شهد فريز لغير رجل اخر انه ابن للميت يقبل لانه لانا قضى لان الفرقة الثاني غير الاول ويرى المال الى الابن  
ان كان قائما وان كان هالكا فالان باحيا وان شأ صمن الاخ لانه قضى عليه ان شأ صمن الشهود لانهم  
المقتضون بشهادة فان ضمن الاخ لابرر جمع على احد وان ضمنوا الشهود يجمعون به على الاخ لانها ملكاه  
بالصمان هذا اذا شهد الفرقة الثاني بالبنوة ولو شهدوا بالزوجة لرجل فريز لاشكال ولا ضمان  
على الشهود الاول لانهم لم يرجعوا ولم يحقوا كذبهم لان الاول وارث مع الثاني قال رجل مات وترك  
ابن عمه واثنين صغيرين وعبد بن فاعتق بن العم العبد فشهدا بعد عتقهما ان احديهما يقتل بعينه  
ابنة الميت اغرمها في حيوته وصحته ففي قياس قول اي حنفية لا يقبل شهدا بينهما لانا لو صحناها  
يظهر من حيث يصح بيان ان الاعتناق عند اي حنفية يتجزى فلز يثبت بثلثة امة بشهادتهما  
كان بعض الغلامين للابنتين فكان معتق البعض وهرمته له المكاتب عند فتيين ان هذه شهدا له  
العبد فلا يقبل وعندهما يقبل لانه جرم دين لان الاعتناق عندهما لا يتجزى ثم على اصلهما ان كان بن العم  
موسرا ضمن لللفة نصف قيمة العبدين وان كان معسرا يسعي كل واحد منهما في نصف قيمتهما فلو  
سمع القاضي شهدا بينهما فلم يقض بهما حتى شهدا لللفة الاخرى انما ابنة الميت ايضا قبلت شهدا بينهما  
سواء كان بن العم موسرا او معسرا لانه لا تناقض فيه لان ابنة وارثه مع ابنة الاخرى قال الاخ مع الاخ  
عليه ولنا ويضمن بن العم ثلثي قيمة العبدين بين البننتين ان كان موسرا ولا يسعي العبدان في ذلك لهما  
وان شهدا للاخرى بعدما قضى القاضي للاوي فان كان بن العم موسرا تقبل لانه متى كان موسرا لم يجز على  
العبد السعاية فلو حو لا هذه الشهادة ضمنا وجب عليها لابنة الاوي الى الاخرى ان كان معسرا  
والاخذ الاوي بمقابلة كذا لو كان الشوك في الصمان يثبت باقرارها لا بالشهادة وان كانت حاصنة



لم يقض شرطها انما يقتضي ان يكون بعض الضمان الذي عليها الاول وكذلك لو كانا دفعا نصف  
القسم الى لولي انما يريد ان يستل او بعض ما سئل اليه ما ولا يقتضي ان يشترط شيئا وان اقر المالك  
بما بقيت فيه لعدم قبول الشهادة قال ولو شهدوا في احدى اقسامنا فكلنا شهدوا الاول لا يفكر بانها  
سواء كان قبل القضاة لولي او بعده عندهم جميعا انما شرط من حيث قبل ان لا يوقلنا هذه الشهادة تصرف  
مع المينة وغيره من الميراث يكون اربابا فينبغي الاعتناء به لم يكن صحيحا وانما عدان شهادة العبد لا يقبل  
قال جليلي ان ترك احوالهم ولم يعلل انما لا بد من هذه الاشياء التي هي من العبد او ذهب لصلته في غير ذلك  
فغيره من الميراث العبد او الموهوب له لم يشرع في ذلك لانه لا يملك ان يثبت حوائجه ولا يعلم له ولا غيره فقبل  
هذه الشهادة لانه لا يملك ان يثبت حوائجه لا يعود البرهان في هذه وصحة الموهوب الا اذا كانت له  
بشرط العوض محلي لا يقبل ان يثبت فيه بالبرهان في العوض فلا يقبل ولكن انما المشهور انه لا يأخذ الموهوب  
من ائتمانه انما هو ان يثبت في هذه من حيث كان المستحق اذا شهدوا في غير ذلك ولم يقبل شيئا منه  
قال جليلي ونزل اذا وثقت بين فدايا شاذ وبغي واصل والدار في يديه فما جاز ادعي الدار على الكافر  
فقال الكافر هذه الدار اربابا مات وتترك ميراثا ياخذ كل واحد منا حقه ثم غابا وادعاني بغيرهما  
فصدقه المدعي ان كان في يده ايهما ونما اخبر واقام البينة عليهما ادعي قضى له جميع الدار لما ذكرنا ان  
الورثة ينصب خصما عن الباقر فيما يدعي على الميت فصار القضاء له وصدق على الكل فان خضع الغايب  
وصدقاه في الارزاق فقامضي ولا يكلف المدعي اعادة البينة لما ذكرنا وان اترك الارزاق ادعيا المالك  
محنة اخرى يكلف المدعي اعادة البينة عليهما لانهما ينكران انهما احصاهما هذا اذا كانت  
الدار في يده او غابا وادعاني بغيرهما رطل اجنيا لا يقضي شي من نصيب الغايبين حتى يحضر الاله  
متمي لم يكن يبدل الغايب لا ينصب هر خصما عنهما والاجنب مودع والمودع ليس حكمه قال جليلي  
وترك دارا وثقت بينه وبينه وادعاهما اربابا في ميراث بينهما وبين ارحم الغايب  
وطلبا القسم من القاضي او طلب احدهما القسم قال ابو حنيفة لا يقسم القاضي بينهم حتى يقيم البينة  
عليها او عيا وقال ابو يوسف ومحمد يقسم ويشهدانه عند ذلك باقرارهما على هذا الكلام ان كان حضور الدار

في ايديهم وطلبا القسم واجمعوا ان بعض الدار اذا كان في يد الغايب لا يقسم حتى يقبضوا البينة  
على ذلك واجمعوا ان لو كان المودع منقول لا يقسم بدون اقامة البينة واجمعوا انهم لا ادعوا التركة  
بالشري وطلبا القسم يقسم باقرارهم بدون البينة لانه ان اقرار المشتري كان للدار ولهم اقرارهم  
لان الدار ارجح ايدهم واذا صح اقرارهم بالقسم كالمودع البينة بخلاف ما اذا كان البعض في يد المودع لانه  
لا يصح الاقرار في حق دار الفدر وهو لا يصح خضام ان القاضي لو قسم لهما يقسم بناء على البينة الثانية لهم  
بدليل ان لو لم يكن في ايديهم لا تقسم واليد حجة في حق المرفوع دون المودع فلو قسم في قضاء القاضي والالام  
على الميت من التركة قبل القسم بمقتضى حكمي ملك الميت وبالقسم تؤول ذلك بخلاف المشتري بالشرع  
لانه لا يقسم الميراث على البايع من المبيع قبل القسم ليس على حكم ملكه ومقتضى القسم الميراث لان قسمه الميراث  
من باب الكسب والهيبة وللغاضي ولا يصح حظه ما لا الغيرة والهيبة فاما العفا ومحقوظ بئس بدون  
القسم هذا اذا كان الكافر ابنه والغايب لصدان كان في اربابا لا يقسم القاضي وان اقام البينة  
على ذلك لان القسم في معنى القضا واليه قبله او قبله فلا بد من مفضي على مقتضى ومن يملك ذلك

في اختلاف اقسام البينة

ان الشاهد يثبت في الشهادة لفظا ومعني او اتفق معني واختلف لفظا او اختلف لفظا واشتهر به داخل في الدعوى  
من كل وجه او من وجه يقبل الشهادة وان اختلفا معني لا يقبل اما اذا اتفقا لفظا ومعني فظاهر وكذلك لا  
اذا اتفقا معني واختلفا لفظا لان اللفظ غير متعين في الشهادة في علم ان اصد الشاهد من اذ اشتهد  
بلغة والآخر بلغة او في يقبل هذا اولى اما اذا اختلفا معني لا يقبل لوجهين احدهما ان كل واحد منهما شهد  
على علمه شهد على المرفوع فجمع الشاهدان على شيء واحد وشهادة القدر لا يقبل والثاني ان المدعي يدعي  
احدهما فيصير مكذبا لصد شاهده لا محالة ان الشاهد بالكلية يدعي المدعي ان يمكن  
التوفيق قبل لان المدعي لا يصير مكذبا وان لم يمكن التوفيق لا يقبل لانه يصير مكذبا وان شهد باقلهما  
يدعيه يقبل لانه داخل في دعوى المدعي فلا يصير مكذبا لانه اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن محمد بن العباس  
اذا ادعى ابنا البرز على صاحب البرز فشهد له شاهدا من اصدما يشهد على اقر له بالاستيفاء والاخر انه

من اصدما يشهد على اقر له بالاستيفاء والاخر انه



البراءة لا يقبل هذه الشهادة لانها تختلف لفظا ومعني اما لفظا فظاهر واما معني فليس كذلك  
 اما الحقيقة فتعني ان البراءة استقامت البرهان والاستيفاء باليد الملوك الذين والصور اليه وبينهما محال واما  
 الحكم اجمعنا على ان يكون له اذ البراءة الكفيل ليس له ان يرجع بالبرهان على الاصيل ولو استوفى البرهان الكفيل  
 له ان يرجع به على الاصيل فاذا اختلفا لفظا ومعني لا يقبل لما ذكرنا الا اذا قال شاهد البراءة انه يرى البرهان  
 الذي قبلت الشهادة لان البراءة اليه انما يكون بفعله يكون ابتداءه من الغريم وانتهاه الي صاحب البرهان  
 وذلك يكون بالاستيفاء قال ولما ادعي الغريم ان صاحب البرهان ابراه وشهد له شاهد من ابراه وشهد  
 الاخر انه ذهب له وتصدق به علم او محال اياه او حمله منه او اصله يقبل لانها اتفقا معني وان اختلفا لفظا  
 لان جهة البرهان التصديق به وخلافه ابراه عن البرهان او يتضمن ابراه عن البرهان قال ولما ادعي البرهان وشهد احداهما  
 ان صاحب البرهان بالاستيفاء وشهد الاخر انه ذهب له او تصديق به علم او محال او اصله او حمله منه لا يقبل  
 وفي سلك اول الباب انه شهد احداهما باقراره بالاستيفاء وشهد الاخر بالبراه وهذه الاشياء ابراه على ما مضى  
 كانه شهد الاخر بالبراه قال ولما ادعي الغريم وشهد له شاهد من ابراه وشهد الاخر بالبراه او العطي  
 او انه صلها او اصله لا يقبل لانها اتفقا معني على ذلك ما قال ولما ادعي الهبة فشهد احداهما بالبراه والاخر  
 بالصدق لا يقبل لانها اختلفا معني لان معنى الهبة اخذوا المال العبد والصدق اخذوا الملك الى البرهان  
 فان قيل هذا باطل ما ذكرنا قبل هذا وهو ان المدعي اذا ادعي البراه فشهد احداهما بالبراه والاخر بالصدق  
 او بالهبة فيجعل الشهادة بالهبة والصدق واحدة وهذا قلم بالاختلاف قلنا انما قبلت الشهادة في تلك المسألة  
 لان المدعي يدعي البراه وفي فظة واحدة قلنا والبراه بطريق الصدقة والبراه بطريق الهبة فاذا شهد احداهما  
 بالبراه والاخر بالصدق فقد شهد شاهد الصدقة لما دخل تحت الدعوى فكيف الشك في الاخر من وجه يقبل  
 اما اذا ادعي الهبة والصدق لا تدخل تحت الدعوى فلا يقبل وقد ذكرنا ذلك في الغريم الهبة فشهد  
 احداهما بالهبة والاخر بالبراه لا يقبل لان الهبة ابراه على ما مضى فدخل تحت الدعوى والشك في هذا كما مضى  
 في المحال والمواقف من الشاهد من فاما الزيادة مع الي المواقف والمحال في البراه والشاهد والمدعي قل محذرا  
 ادعي الغريم الا ينافي شهد له شاهد ان صاحب الحق ابراه او صلح يقبل ولو شهد احداهما الهبة والصدق

والحق والعهدة والحلال لا يقبل لان الفعل الاول المشهور به داخل تحت الدعوى من وجه لان في النفا  
 براءة وفي الفصل الثاني المشهور به غير داخل تحت الدعوى اصلا لان ليس في الايفاء به وعطيته ونحو ذلك  
 اصلا انما في الايفاء به مدعي الايفاء مدعي للبراه وما في الشكارة بالهبة شهد بالبراه لكن المدعي يدعي  
 براءة بغير حجة الاستيفاء وما شهد ابراه بغير حجة بغير حجة الهبة وما يختلفان قال ولما ادعي الهبة  
 او الصدقة او العطي وشهد بالاستيفاء لا يقبل لان الاستيفاء لم يدخل تحت الدعوى اصلا قال ولما ادعي  
 المبراه وشهد له بالاستيفاء ليسيل الغريم عن البراه التي يدعي ان قال هو حجة الايفاء يقبل انه وفوق وان قال  
 حجة الايفاء لا يقبل لان كذب شاهد نظيره اذا ادعي الفاء وشهد المشهور بالبرهان وفوق يقبل والا فلا وجه  
 التوفيق ان يقول كان على الفان الا ان استوفيت الفاء وما العلم ان يتركها اما اذا قال لم يكن على الف  
 لا يقبل لما ذكرنا قال ولما كان بالبرهان لغير فادعي الكفيل الاستيفاء وشهد له شاهدان بالبراه يقبل شهادتهما  
 وبرهان الكفيل لان ان اصلا مقبل فكذا الكفيل وكان للمطالب ان يطالب الاصيل حتى لان الثاني  
 بشهادة الشهود مطلق البراه والبراه للمطالب قد يكون بالقبض وقد يكون بالبراه وحق الطالب ان ياتي  
 بغير الاصيل فلا بد على ما شاهدنا قال ولما ادعي الكفيل الهبة فشهد احداهما بالبراه والاخر بالبراه جاز  
 شهادتهما ما ذكرنا في الاصل اما ان الكفيل لا يرجع بما يكفل على الاصيل لان انما يرجع اذا كانت البراه  
 بالقبض او بان على ما مضى فثبت من البرهان الهبة والصدق هذين شهدا بالبراه المطلقة فيجعلان يكونان  
 القبض والهبة وكما ان يكونان برهان البراه فلا يثبت حق الرجوع بالصدق والاحتياط والصدق على الصور

**باب في احوال احوال**  
 ان المعشقة رجوع الشاهد بعد القضاء المشهور به ثابتا وايضا الضمان على الرجوع بقا من يفي على الشهادة  
 ان رجوع من رجوع فان يفي من يثبت الحكم في مكانه يفي المشهور به ثابتا ولا يجب الضمان على الشاهد لانه متى  
 تكفي لتبني الحق ابتداء في بقا به مطابق الاوkey ان المعشقة باب الجنايات عدد الاحكام العدد  
 الجنايات لان في اعتبار عدد الجنايات حرجا وحرف اخر ان ذية النفس تستوفي في ثلاث سنين في كل سنة  
 ثلثها لانه هكذا في الشرع وقرره واية اليد تستوفي في سنتين وكان ينبغي ان يستوفي في سنة ونصف لانها

فانما هو كمن يثبت الحق  
 فانما هو كمن يثبت الحق



نصف دية النفس لان السنة في كفها محلا لاستيفاء الدية / انتهى فلا يمكن تنصيفه ودار كالحق في عدة  
 الامنة فان عدتها حيضتان لا حصة ونصف ثم اذا كان استوفى في سنتين يسوي في ثلثها في السنة  
 الاولى وثلثها في السنة الثانية لان السنة الثانية لها حكم نصف السنة على ما مر **في الدية**  
 الواجبة على الشاهد الرجوع العقل العاقل بل في ماله لانها واجبة بالاعتراض وقال عليه السلام  
 العقل العاقل عبد او اعمد او اصلح او اعز **اعترافا** ان من وجب عليه ضمان النفس بدخل على  
 ضمان الطرف ان الطرف من اجزاء النفس فدخل ضمانه في ضمان النفس اما وجوب ضمان الطرف لا من وجوب  
 ضمان طرف آخر لان احدهما ليس جزء الاخر اذا عرفنا هذا فنقول في الحد محمد انه ثلثة شهدوا على رجل انه  
 قتل رجلا فاجل في القاضي لولي القتل بالقصاص فضربه الويلضبة فقطع يده ايمان عليه انه لو قتل لا يفر  
 فهذا اول فلورج واصل من الشهود لا يضر شيئا ولا يمنع من استيفاء القصاص لانه في شاهدان وهذا الحكم  
 يثبت شهادة شاهدان فيجاز ان يفي بشهادتهما على ما ذكرنا فلو قتل الولي ثم رجع شاهد آخر لا ضمان  
 على الولي لانه استوفى في العقل قبل الرجوع فلا يظهر رجوع الشهود واقارده في صفه ونظمه الرابع الاول  
 ربع دية اليد ماله في سنتين يودي ثلثها في السنة الاولى وثلثها في السنة الثانية ويقيم الرابع  
 الثاني نصف دية النفس ماله بوجله في ثلث سنين اما الرابع الاول يقيم ربع دية اليد لان اليد تلتفت  
 بشهادة التراف وبغير نصف الحق وشهادة الواحد الترتيم يرجع فصار التراف بوجعهما الثلث نصف اليد  
 فكان على كل واحد منهما نصف النصف وهو الربع لان الرابع الثاني ضم دية النفس وقدره في الاصل  
 لردية الطرف بدخل دية النفس ونوعم الرابع الاول ربع دية اليد وانما يجب ماله لانه وجب بوجعه  
 واعترافه وشبهه بوجله في سنتين لما ذكرنا في اصل الباب واما الرابع الثاني نعم نصف دية النفس  
 لان النفس تلتفت بشهادة وشهادة الذي لم يرجع لا يشهد الرابع الاول لان التراف حصل بوجعه فلا  
 يضاف اليه لان الثاني عليه دية في شهادته نصف النفس فصار التراف وشهادة الرابع الثاني نصف  
 النفس فيجب على نصف دية النفس ماله في ثلث سنين لما ذكرنا ان كل العينة تستوفي في ذلك فكذلك البعض  
 اذا جرت بعينه بالكل فان رجع الشاهد الاخر بعد دية النصف دية النفس في سنة ثلث سنين لما ذكرنا

ان النفس استوفيت بشهادته وشهادة الرابع الثاني فكان التراف وشهادة النصف النصف ولا يفرم شيئا من  
 دية اليد لانه دخل في ضمان النفس على ما مر ويرجع ولي المشهود عليه بالقتل على الرابع الاول الى تمام ثلث  
 دية اليد وهو نصف السدس لانه اليد استوفيت بشهادة الثلثة ولما رجع الحكم بنوعم كحق  
 شي من كفو لشهادته فكان ضمان اليد عليهم ادا او صار بمنزلة ثلثة قطعوا يد رجل خطا ثم قتل اثنان  
 منهم خطا كان الحكم بما ذكرنا كذا هذا قال فلان الويلضبة ضربة اخرى قطع رجل ثم رجع شاهد آخر  
 والقاضي يد راعية القصاص في رواية النواهد وفي رواية الجاهع المبسوط لا يسقط وجوب رواية النواهد  
 ان هذا حق للبعد ورجوع الشاهد بعد القضا قبل الاستيفاء لا يمنع الاستيفاء كافي الاموال خلاف القول  
 لانها حق للشرع وجوب رواية الجاهع المبسوط وهو الامح ان هذا امر بار العقوبات فكان ملحقا بالحدود  
 ان محمد الاستيفاء من تمام القضا فكان هذا رجوعا قبل القضا من وجه فيمنع الاستيفاء وقد عرف  
 ذلك من موضع ثم نرى على رواية الجاهع فقال لما بعد هذا على وجهه اما ان يبرر المحضوب من القضا  
 او مات فان يرا كان على الرابع الاول ربع دية اليد قبل الرابع الثاني ربع دية اليد ونصف دية الرجل  
 اما على الرابع الاول كما ذكرنا في المسئلة المتقدمة واما على الرابع الثاني فيكون لان نصف اليد تلتفت  
 بشهادته وشهادة الرابع الاول ولما يجب على ضمان النفس لم يدخل فيه ضمان اليد وانما وجب على ضمان الرجل  
 وقد ذكرنا ان وجوب ضمان الطرف لا يمنع وجوب طرفه ولا وجب على نصف دية الرجل لان الرجل تلتفت  
 بشهادته وشهادة الثالث لانه استوفى بعد رجوع الاول الى الثالث ثابت على شهادته وفي شهادته  
 نصف يجب على الرابع الثاني نصف دية الرجل فان رجع الثالث عشر شهادته كان عليه ثلث دية اليد ونصف  
 دية الرجل لان اليد تلتفت بشهادته وكان عليه اثنان والرجل تلتفت بشهادته وشهادة الرابع الثاني  
 فكان عليهما نصفين وصار بمنزلة ثلثة قطعوا يد رجل خطا ثم اثنان منهم قطعوا يد خطا فكان الحكم  
 فيه كما ذكرنا كذا هذا اذ ابرافان مات من بجنايتين جميعا فان لم يرجع الا فمؤيد لكل واحد من الرجلين  
 ابر دية النفس في ماله في ثلث سنين لان الملتف حصل بشهادة الحكم لان نصف الحق في شهادته الثالث  
 فكان الملتف بشهادة الرابع نصف النفس وكان عليهما نصفان وهذا لان كل واحد من الرجلين الادراجانية



واحدة وهي قطع اليد ومن الرجع الثاني جنبان وهو قطع اليد والرجل جميعا لكن المغيرة هذا الباب  
 عدله الجناة على ما ذكرنا والفقه فيه ان الانسان قد يبرأ من الجنايات وتكون مغيرة واحدة فلا يمكن  
 اعتبار ذلك فيعتبر عدد الجنايات فان جمع الثالث كان على ذكر واحد منهم ثلثية النفس  
 في ماله في ثلث سنين لان النفس تلفت بجنايتهم على ما مر وصار عدله ثلثه قطعوا يدا رجل ثم اثنان منهم  
 قطعوا رجل وماتت منهما جميعا **باب ما ذكرنا في الباب المتقدم** وحرف اخر ان الخطا مني فم من القاضي في  
 القضا بالقتل لا يجي على الضمان لانه ناسي للشرع عامل لغيرة ولو وجب على الضمان تنافا عند الناس عن  
 القضا بل يجب الضمان على من علم القاضي له وهذا لمقتضى الا اذا انفرد بحيد بحيد على ما لا حق  
 عامة المتكلمين ان شهادة الاصل لا تثبت عند القاضي الا بشهادة شاهدين لا بواحدة  
 ثبت المشهود له عند القاضي كما قررنا المدعي على ذلك حق غاي عن علم القاضي لا يثبت عنده الا بشهادة  
 شاهدين اذا عرفنا هذا فقد قال محمد بن حنبل في ثلث شهود او على رجل انه قد رجع لا عند القاضي  
 بالقضا من لولا القيل فضر به ضرب فم من الرجع واحد من الشهادة فان القاضي قاضي للقضا على ما  
 ذكر في الباب المتقدم فلو قلنا الذي ثم رجع الشاهد الاخر وجعل الثالث على ذكر واحد  
 من الرجع نصف اليد ماله في ثلث سنين وعلى عاقلة في القتل دية النفس ثلث سنين لانه لما ظهر  
 من الثالث بعد ثلث سنين ان اليد تلفت بشهادة الراجحة فيضمنان نصفين والقتل حصل بشهادة الراجحة  
 الثاني وشهادة العبد فقد اخطأ القاضي في ذلك فيجب الضمان على عاقلة الولي لانه وجب للخطا من  
 القاضي على ما مر قال فلو قطع الولي يده فرجع واحد من الشهادة ثم ضرب به فم من الرجع ثم رجع  
 شاهد كونه ثم جرد الثالث عبدا فلهذا المسئلة على ثلث اوجه اما ان يرد الشخص منها او ماتت منها او بوا  
 من الرجل وماتت من اليد في الرجع الاول او الثاني او واحد من الرجع نصف اليد ماله في ثلث سنين  
 بشهادة ثلثا لان الثالث ليس بشاهد وعلى الولي دية الرجل على عاقلة في سنين لان الرجل تلف خطا  
 القاضي على ما مر في الوجه الثاني على الراجحة نصف دية النفس ماله او عاقلة الولي نصف دية

النفس لان النفس تلفت بالجنايتين جميعا طعن القاضي ابو حازم فقال ينبغي ان يكون الدية عليهم ثلاثا  
 لان العبرة هنا بقتل الجناة لا بقتل الجنايات والدية ثلثة والجواب ان الشهادة انما صاروا اجابة  
 باثبات الحكم وبما في اثبات الحكم لتخصر واحد في الرجع الثالث على الرجع دية النفس ماله ماله ولما  
 ان التلف حصل بشهادتهما ان الثالث ليس بشاهد وعلى عاقلة الولي دية الرجل لانه تلف خطا القاضي  
 على ما مر قال ثلثة شهود او على رجل بالقتل على او قضي القاضي فضر به ضرب فم من الرجع ثم رجع واحد  
 من الشهادة ثم قتل الولي ثم جرد الباقيين عبيدا ولم يرجع صاحبهما فم من الرجع نصف دية البهائم  
 تلفت بشهادته وشهادة الاخر لان العبد ليس بشاهد والاخر ثابت على شهادته وكان ان تلفت شهادة الرجع  
 نصف اليد فيجب على نصف الدية في ماله وعلى عاقلة الولي دية النفس كاملا لان القاضي اخطأ في القضا  
 بالنفس حيث قضي بشهادة الواحد فيجب الضمان على عاقلة الولي على ما مر قال محمد بن حنبل في ثلث شهود  
 وجبا بالشهادة فشهدوا واحد على شهادة شاهدين على شهادة ثلثة نفر انهم شهدوا على اقرار المدعي على  
 بالف درهم وشهدوا على شهادة واحد من الشهادة شاهدين على شهادة ثلثة نفر انهم شهدوا على اقرار  
 المدعي على بذلك فشهدوا الثالث على شهادة واحد من الثلاثة بالدرهم اصول على اقرار المدعي على  
 بذلك قال لا يقطع هذه الشهادة حق لانه لم يثبت مما شهدوا به شهادة شاهدين من الاصول على  
 اصول الحق فانما ثبتت شهادة واحد لما ذكرنا في اصل الباب ان شهادة الاصل لا تثبت الا بشهادة  
 شاهدين وقد ثبتت شهادة واحد من الاصول بشهادة شاهدين لان الاول مني شهد على شهادة الثاني  
 على شهادة الثلاثة والثاني شهد على شهادة الثالثين على شهادة الثلاثة فقد ثبتت شهادة واحد  
 من الاثنين على شهادة الاصول من غير واسطة فقد ثبتت شهادة ذلك الواحد بشهادة شاهدين  
 اعدما واصل من الاثنين والثاني هذا الحاضر فلا يقضي للمدعي بشيء عالم يشهدوا اصول بنفسه  
 مع هذا او يشهد على شهادة واحد من الاثنين وهو الولي لم يشهد على شهادة الثاني شاهد هو  
 فيصير ان الاثنين حضرا شهدا على شهادة ثلثة من الاصول **باب ما ذكرنا في الباب المتقدم**  
 ان لولا الملاح عن مقلوع الشئ من وجه



دون وجه وهو كالموقوف بليل ان غيره لو ادعاه لا يثبت نسبه منه والملا عن اذا كذب نفسه ثم وثبت  
نسبه منه وكان كالموقوف فيعتبر هذا النسب الموقوف ثانيا لما احتاط فيه كالمع من قبول الشهادة  
والمنع من وضع الركنه ونحوه المناكحة وكذا لا يعتبر باحق وصحب النفقة لانه حكم نسبه ثابت  
من كذا وجه ولا في حق الميراث لانه حكم نسبه كذا الامنة لا يثبت من المولى الا بالدعوة عليها عرفا  
كان الامنة بولدها او عياله يثبت نسبه منه وصارت ام ولد له فلو كانت بولدها بعد ذلك يثبت نسبه منه  
بعد الدعوة لان الفرائض قائم لانه ليس بمساكن حتى يبين نسبه محو النسب بدون اللعان كذا لو ولد النكح  
والنفقة في ذلك ان ثبت له الامنة يثبت به وصله يعني بذكره وصلة فينسب بنسبه وصله اذا عا  
هكذا نقول ان محمد بن عبد الله اذا تزوج الرجل امرأته فجات بولد من غير واحد ففما ولا عن القاضي  
بينهما وقطع نسبه ما عنه ثم كبراه شهدا للزوج حتى لا يقبل شهادتهما لان النسب ثابت من وجه  
لقيام الموجهة وهو الفرائض عند الخلق فيعتبر ثانيا في المنع من قبول الشهادة احتياطا وكذا لا  
حرمة المناكحة وصله وضع الركنه على ما ذكرنا حتى لا تزوج احد هذين المتين اثبتا للزوج من  
امرأة اخرى تزوج الزوج ابدا لما لا يحكم ولا يكره هذه الاحكام في جواز الزوج وفي حق اولاد  
المتين مع الزوج لان كذا وقا من وجه على ما ذكرنا قال جاز تزوج امرأة ولم يضرها ولم  
يرها حتى كانت الولد ففما وجه فان القاضي يدعي بينهما لان الفرائض قائم وباللعان يقطع النسب  
فلا بد من قضا القاضي وجب على الزوج كذا المهر ان يحكم بالذوق ثبت ظاهر الفيلم الفرائض ولولا اللعان  
لثبت النسب فلا يعتبر الزوج في دفع ما عليه وهذا المهر فثبت ما ذكرنا من الاحكام بينه وبين  
هذا الولد لما ذكرنا فان مات هذا الولد لا يرثه الزوج ولا نفقه له على الاجر لما ذكرنا قال وكذا لو ان  
جارية له جلت بولدها فادعاه حتى صار له ثم ولد له ثم جات بولد من غير واحد ففما وجه  
نفقه لما ذكرنا وما يمتد له ولولا الملا عن فيما ذكرنا من الاحكام حتى لو عتقا وشهد المولى او شهد  
المولى لهما او وضع الركنه بينهما او تزوجا بانه المولى لا يجد لان الفرائض قائم وانما يقطع النسب  
من وجه في حق بعض الاحكام على ما سار جارية له ولد ولدت له بغير واحد ففما وجه

بالقياس قوله ولم يصف الاستحسان الى احد وجه القياس ان ما مضى ليس كذا فلا يمنع اقامة  
المجلة كذا اذا اخذه جماعة وضرب وجه الاستحسان ان اقامة كانت بسبب التي على طرول كذا  
فلو زنا على ذلك كانت زانية على حد واحد وان لا يجوز قال اربعة شهدوا على رجل بالزنى واقبح احد  
عليه ثم شهد شاهدان بالاحضان ان شهدا بعد كمال الجدة اقام الرجم لان فيه اجتماع الحدين وان  
شهدوا قبل كمال الجدة القياس ان يرمي لان الاول لما وقع حدا وفي الاستحسان لا يرجع لانه يودي الى  
البراءة على الحد ومحمد بن ابي الاستحسان في هذه المسئلة واخذ بالقياس فيما تقدم لان الجدة صلح حدا  
في نفسه وتعييرا فكان في جهاين كذا ينظر على سبيل التهمة فاما الجرم لا يعلم حدا فلا يودي الى الحد

ان الشهادة الولد لوالده او لوالدته لا يقبل شهادته عليهما بغيره وان كان لهما في منفعة لكن ليست بمنفعة  
معنى لا يمنع محذور فلا يمنع الشهادة مشوبة بضرر لا تمنع بغيره وهو محذور فلا يمنع قبول الشهادة  
على ما مر في الباب المتقدم ان الزوجين اذا نكحوا فاعلى النكاح ثم ادعى احدهما ما يوجب  
فثبتا له لا يقبل منه لانه يهين من اقضا ان القاضي اذا قضى في شيء لو وجد الرضا  
من الخصمين عليه فيعقد بغير قضاوه ظاهرا وباطنا عند ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف واخلاقا  
لمحمد ولو كان محال لا ينعقد من المتخاضمين ان ارضا لا ينفذ قضا القاضي باطنا ومسلما عرفت  
في المختلف او اخر فها هذا فنزل في محمد بن عبد الله اذا شهد الابن على ابيهما بطلوا ايهما والاب  
بمحمد ذلك ان ادعى الم لا يقبل شهادته لانه وان محدث ذلك لا يقبل شهادته على الم  
ونفع الم من جشدها لولا الملا عنها ويجزى ذلك مشوب بضرر وهو محذور فيقبل لما ذكرنا فان قبل الشهادة  
على الطلاق شهادته على حق الله فمهر كيم الفرج فحان دعوى العبد منه وجوده وحده  
وصحته وفخاره فيه منزلة ولذا يقبل من غير دعوى الم فلا يمنع قبولها بدعوى الم قلنا في الطلاق  
خوالة فمهر من جرح على ما ذكرنا وحسن المرأة من وجه وهو نفعها الى طهرها على وجه ملاك الغياض  
به مع الخير فمن جشدها حق الله لا يعتبر دعوى العبد فيه ويسمع من غير دعوى من جشدها حق



المراة عود دعواها اذا وصلا يمتنع القبول عند وجودها قل ان بان شهدا لا يثبت امرانه انما ارتكبت  
والعياذ بالله والمراة تنكر ذلك فان كانت ام الشهادة لا يقبل سوا ادعي الاب ذلك او مجرد لانها  
شهادة الام على ما هو في الباب المتقدم وان كانت الام ميتة فان كان الاب يدعي ذلك لا يقبل ان كان  
مجرد ذلك لا يقبل انه اذا ادعي فالفرقة بين باقره وهي انه هذه الشهادة في اسقاط المهر ونفقة العدة  
فكانت شهادة الاب ولو مجرد كانت شهادة على الاب وما فيه من النقص مجرد مشوب بضرر علم ما مر  
قال ذلك لان رجل لا تزوج امرأة وطلعتا قبل الدخول بها ثم تزوجها مرة اخرى فشهدا بانها انه  
كان طلعتا في النكاح الاول فثبتت ثم تزوجها قبل ان تزوج فان ادعي الاب ذلك لا يقبل لان الفرق  
وقعت باقره وهي انه هذه الشهادة في سقوط نصف الصداق في النكاح الثاني فكانت شهادة الاب  
وان مجرد الاب ذلك لا يقبل لانها شهادة على الاب بنزول النكاح وما فيه من النقص مجرد مشوب  
بضرر علم ما مر قال ذلك لو شهدا بان علي ابهما انه خال امراته له على صداق لها وانكرت المرأة  
ذلك ان ادعي الاب ذلك لا يقبل لان الفرق وقعت باقره وهي انه هذه الشهادة في سقوط المهر وجوب  
بذل الخلع وان كان لا يدعي له حاكمنا شرعا قال جارية له رجل ولما ابنا حوا فشهدا ان مولاهما  
اعتقها على الف درهم والمولى مجرد فان كانت جارية تدعي لا يقبل لانها شهادة له لعل وان كانت مجرد  
ذلك لا يقبل لانها شهادة على الام بالف ومما يحصل لها من النفع مجرد مشوب بضرر علم ما مر قال  
ولذلك لو كان شاهدا ابنا المولى ذلك لا يقبل لانها شهادة لاب بالف وان مجرد لا يقبل لانها شهادة على  
اب بالعتق ونفع مشوب بضرر قال ولو كان مكان جارية غلاما فانكر المولى الف لعل لا يقبل عند ابي حنيفة  
وعند صاحبه يقبل وهي الشهادة القائمة على عتق العبد من غير دعوى العبد وقد عرفت في المختلف  
قال رجل له جارية وابنا فادعتا جارية ان مولاهما باعها من هذا الرجل بالف درهم واعتقها فذكر  
والمشتري مجرد لا يقبل لانها شهادة على ابنا البائع لا يقبل لانها شهادة على  
الاب بنزول الملاك ونفع المشوب بضرر علم ما مر وان ادعي لا يقبل لانها شهادة لاب ثم اذا مجرد الاب  
وقيل هذه الشهادة ثبتت في المشتري من باعها كما ثبتت عتقها لان شري المشتري سبب لثبوت حقتها

في العتق فكان خصما في اثباته كالشفيع اذا اراد اخذ الدار بالشفعة والمشتري ينكر الشري كجمل  
الشفيع خصما في اثبات الشري كذلك وفيما اذا ادعي الاب ذلك لا يقبل لان عتق جارية  
باقراره لانه اقر بعتقها وهو مال لها ظاهرا ودكارية موقوف لا يقر بالعتق من جهة  
الغير ولم يقبل الشهادة على ذلك قالوا لعبد بمنزلة الجارية في جميع ما ذكرنا قال جارية في  
يدي رجل جارية رجل اخر ادعي ان فلانا اشترى منك هذه الجارية بالف درهم وقبضها ثم  
باعها مني بمائة دينار وقبضها منه او لم يدر قبضها ومحمد البائع والمشتري الاول ذلك فشهد  
ابنا البائع وهو ذو اليد بجميع ذلك فثبتت هذه الشهادة في جميع ما شهدوا به لانها شهادة على  
الاب فيقبض ذلك اليد على المشتري الاول بالف درهم والمشتري الاول على المدعي بمائة دينار  
ويقتضيه المدعي خصما في اثبات نفع ذي اليد من المشتري الاول لانه سبب حقه كما في الشفيع  
مع المشتري علمنا ذكرنا والحكم واحد منهم ان ياخذ ما قضى له به سواء كان شهرا صدقة او كذا  
عند ابي حنيفة وكذا عند ابي يوسف وعند محمد ليس لهم ذلك لان كل واحد من المنكرين يزعم ان الشهود  
شهدوا بنزول ربي سلمة فضا القاضي شهادة الزور الا اذا اعاد ابي حنيفة لان لم يرد عند  
ابن هذا اذا مجردوا اليد ذلك فاما اذا ادعي ذلك لا يقبل شهاده ابنا لانها شهادة لاب ويكلم الجارية  
للمشتري لا خيرة لان هذا الباع بانها له ويومر بالتسليم اليه ولا يكون له على المشتري شي اما المشتري  
الاول فلا يملك يدعي علم شي هذا الزيد لانها اذا ادعي المشتري الاخر انه اشتراها بمائة دينار ومشتري  
الاول من ذي اليد بالف درهم اما اذا ادعي انه اشترى بالف درهم او بالف وخمسة مائة درهم  
حتى كان الثمان من جنس واحد ومحمد المشتري الاول الذي يملكه صدقة في ذلك كله فهذا على  
وجهين اما ان ادعي المشتري الاخر انه قبضها من الاول او ادعي انه لم يكن قبضها منه فان ادعي انه  
قبضها فهو الاول سوا الفرق بينهما وان ادعي انه لم يكن قبضها ولم يتقد التمس فذكر ذلك القياس  
وفي الاستحسان يثبت ذواليد الجارية حتى يثبت في المدعي الف درهم ان اقره المشتري الاخر  
انه اشترى بالف والف وخمسة مائة وان كان اشتراه بخمسة مائة ياخذ منه ذلك الف ويكون الباقي موقفا



المال يعود المشتري له ولا يقدره وجه القياس ان حوذي اليد قبل المشتري الاول دون الآخر فلا يكون  
 له ان يطالبه بشي وجه الاستحسان ان ما اقر له باجارته الا على وجه يكون محيوسه عنده بالتمتع والبيع  
 على الاول في رد المبيع والمشتري على الآخر في رد المبيع فهذا الكيس عن ذلك الكيس وقام البيع الاول  
 مقام المشتري الاول في حقه كما صدر له لا في حقه المشتري الاول في حقه كونه محيوسا في يد بائعه والبيع  
 الاول ظرفه كغيره وهو الاول في حقه الكيس لا سنيها حقه كذا فاما اذا كان المشتري الاول واشتره  
 مائة دينار لم يكن كغيره ولا يدعي قبل شيئا وبعض شايخنا قالوا يجمع القاضي بين هذين ويامر  
 المشتري الآخر ان يضع الثمن بيد المشتري الاول والبيع الاول حسي بصير المشتري الاول قابضا بالتحمل  
 ثم البيع الاول باخذه استيفاء حقه من المشتري الاول قال محمد بن كذا لو اقر البائع الاول باعاده المشتري  
 الاول ولم يكن بينهما بيعة والمشتري الاول بمحمد بن كذا ان يحكم بانه يقر له المشتري الاول بالبيعة على  
 ما مر وتكون له ان كان البيع الاول يدعي باجارته من المشتري الاول وانه دفعها اليه الا انه لم يرد من  
 المشتري الآخر والمشتري الاول بمحمد بن كذا من البيع ويبيع من الآخر فشهدا بنا الوراء بانه يرد كل  
 فاجواب فيه كاجواب فيما اذا اقر ذو اليد بجميع ما ادعاها المشتري الاول لانه ثبت شرطي المشتري الآخر  
 فان كان الثمنان من جنسيتين مختلفتين باخذ باجارته من البيع الاول فيعني شي وان كانا من جنس واحد  
 فيه قياس واستحسان عليهما ما قاله كذا قال ابو يوسف ومحمد بن كذا اشتري من رجل جارية بالف  
 درهم فبضها ونقد الثمن فجارها رجل اخر وادعي ان كان اشتراها قبل هذا المشتري من بائعها ولم يقدر  
 الثمن وكذا البيع وصورة المشتري الآخر وهذا الذي في يديه باجارته فان المدعي باخذ باجارته من البك  
 في يده باقراره لانه اقر له بما في يده وهذا ان جعلتها منه بالثمن الذي يقدره البائع من المشتري الاول  
 لانه قد الثمن ولم يرد المبيع ان كان الثمنان من جنسيتين مختلفتين ليس له ان يرد المبيع وان كانا من جنس واحد  
 فان ادعي المشتري الاول ان قبضها من البائع الا انه لم يقدر الثمن ليس له ان يرد ايضا لانه لم يرد البائع غير  
 الكيس فلا يقدر عليه مقامه والادعي ان لم يقبضها حتى كان البيع حقا الكيس في قياس واستحسان  
 عليهما ما ذكرنا قالوا اذا كان رجل جارية تساو الف درهم فشهدا على شاهد ان له باعها من هذا الرجل

بمحمد بن كذا مائة درهم وقبض الثمن والبيع ينكر ذلك كله والمشتري يدعي فقبض القاضي بذلك ثم جمع الشاهدان  
 حلفا بقيمة الجارية دون الثمن لان القضا لم يقع بالثمن لان البائع ينكر البيع وان لم يعلم الثمن وانما  
 وقع بازاله الجارية عن ملكه فيضمنان قيمة الجارية ويحكم له لو شهدا ان له باعته بمحمد بن كذا مائة درهم ولم  
 يشهدا على القبض فقبض القاضي بذلك ثم شهدا ان البائع قبض الثمن وقبض القاضي به ثم رجعا عن  
 الشهادتين جميعا فيضمنان الثمن للبايع وهو مائة مائة لا قيمة للعبد لان هذه الصورة ثبتت  
 بينهما بيع فتمت بية بقضا القاضي بالشهادة الاولى فاذا شهدا بقبض الثمن فقد اتلفا على البائع  
 مائة مائة فيضمنان بالرجوع ومحمد بن كذا هذه المسألة على قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف الاول  
 فانه قال في الخوالب هذا كله قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف اما على قول محمد بن كذا لا يضمنان  
 للبايع الثمن في الفصل الثاني لان من زعمه انه لم يجز بينهما بيع ولا ثمن له على فان قبل اذ رجعا عن  
 الشهادتين جميعا فقد اتلفا على البائع الجارية والتمتع جميعا باجارته بالشهادة الاولى والثمن الثاني  
 فلما اذا يضمنان الثمن دون قيمة الجارية قلنا لانهما اتلفا الجارية الى يد له خير فلم يكن اتلفا وقد  
 اتلفا الثمن من غير يد فضمننا الثمن قال كذا قال ابو داود في علي امرأة انه تزوجها بالف درهم ومهر مثلها فمهر مائة  
 فشهدا شاهدان بذلك وان المرأة قبضت المهر معا وهي تنكر ذلك كله ثم رجعا الشاهدان فيضمنان  
 للمرأة مهر المثل دون العسمة ولو شهدا بالنكاح بالف ولم يشهدا بالقبض فقبض به ثم شهدا بالقبض  
 ثم رجعا عن الشهادة جميعا ضمننا للمرأة جميع العسمة فهذا بمنزلة البيع لمن البضع لها قيمة عند المثل  
 في ملك الزوج فاجارية قال كذا قال لو شهدا ان له باع هذا العبد بقيمة مائة مائة مائة او قالوا  
 لشتره بمائة مائة ولوجه ذلك سنة والبيع بمحمد بن كذا فقبض القاضي به ثم رجعا فانه يضمنان  
 قيمة العبد دون الثمن لانهما لم يردا الثمن عن ملكه فان ملك البائع في الثمن فليجزم بعد الاجل غير ان  
 البائع هنا يجز ان شاء ضمن المشتري مائة الى سنة لانه وجب له على ذلك قبضا القاضي  
 عند ابي حنيفة وابي يوسف الاول على ما مر وان شاء ضمن الشاهدان قيمة العبد مائة مائة لانهما اتلفا  
 على ذلك فان ضمن الشاهدان الجارية على البائع فانه يضمنان على المشتري مائة مائة من اجل انهما ملكا في ذمة



الشريكتها وضمانا اذا الضمان وان كان الدين في القيمة لا يجوز تعليق من الغيرة مقصودا كما لو غضب  
 عصيا متخذا ويتصدق بالنفل على القيمة لانه لا يثبت ضمان ولا شاهد بالبيع محض مائة وقضى  
 القاضي ثم شهد ان البايع اضر الثمر ثم رجعا عن الشهادتين جميعا فصفا الثمر على مائة لانهما لم  
 يتلنا بذلك لانهما قد اعا على امكن اضر الثمر فضمننا بانه رجل على احوال الفلاسهم حاله شاهدنا هذا  
 عليه بالاجل ثم رجعا فضا لانهما قد اعا امكن اضر وهو ارجح المعنى ثم اوفى المصلحة الاولى في القاضي  
 ثم لم يقصر للبايع بثمر خارجي يكون هذا تفريضا لا امكن اضر ولا يضمنان قيمة العبد ههنا لما  
 ذكرنا انها المنة لبعض عاقله وزيارة قال لو ان رجلا جري بينه وبين رجل اخر اضر واعطا وريول  
 يدعيه فادعيه على صاحبه الما في المدعي عليه شاهد بانه جاسية امش فابراه المدعي  
 من كل قليل واكثر يدعي فبذره وقضى القاضي بانه لا يثبت له ذلك ان هذا المدعي شري من المدعي  
 عليه هذا العبد النزي يدعيه على اول من امش بالقرينة العبد مائة والبايع يحذر ذلك والمثرك  
 يدعيه وقضى للقاضي فان القاضي يدفع العبد الى المشتري ولا شيء على من الثمر لانهما شهدا انه اشراه  
 اول من امش فثبت للشركي وشهدا انه ابراه عن ذلك الثمر امش فثبت البراه ايضا فان جماعت  
 الشهادة بالبيع بعد ذلك فضمننا قيمة العبد وول الثمر لان القضاء وقع بالبيع الا والبراه حاصلا عن  
 فصار كما لو شهدا بالبيع والقصر معا على ما مر قال رجل ادعي على المرأة انه تزوجها بشهود وقالت  
 الحرة تزوجتني بعير شهود اوقات تزوجتني ولست يومئذ بعلة رجل الخ والزوج يقول تزوجتني  
 بعد العدة اوقات تزوجتني وهي محسنة وقال الزوج تزوجتني بعولما اسلمت وقد عرف  
 انها كانت محسنة ثم اسلمت اوقالت تزوجتني وانا اخذت من الرضا وقال الزوج انت اجنبية  
 قال قول قول الزوج في العصور كلها ويقضي بالنكاح على المرأة لان الثابت بقول من جعل القول قوله  
 كالثابت بالبينه وعلى المرأة البينة على فضا النكاح لانها مني اتفاقا على اضر النكاح فقد  
 اتفاقا على الصيغة ظاهر ان الانسان يباشر الصحيح دون الفاسد ظاهر ان كان القول قول  
 يدعي الصحة ويرد قول المرأة لانه مناقض على ذكرنا فاقضى بالنكاح بينهما هل يسعها المقام

حالة الحية واخذ الميراث بعد موت الزوج وفي كل موضع لو تراضا على النكاح يسعها المقام واخذ  
 الميراث ايضا لان قضا القاضي كانت النكاح بينهما لما عرفت وفيما اذا اختلفا في شرط الشهادة  
 يسعها المقام واخذ الميراث لانها لو اتفقا على في هذه الحالة ثبت لكل لقرا في المحل فكذا اذا قضى  
 القاضي به وفيما اذا اختلفا في العدة فان تراضا على القاضي بعد انقضاء العدة وقضى القاضي بانه  
 يسعها المقام واخذ الميراث لانها لم يوافقا على في هذه الحالة يثبت لكل ولو تراضا على المرأة  
 تقول انها معنده في المار لا يسعها ذلك لانها لو تراضا على في هذه الحالة لا يثبت لكل فكذا هذا  
 فيما اذا اختلفا في الميراث يسعها المقام واخذ الميراث لانها لو تراضا على في هذه الحالة  
 يثبت لكل وفيما اذا اختلفا في الميراث لا يسعها المقام واخذ الميراث لانها لو تراضا على في هذه  
 النكاح في هذه الحالة لا يثبت لكل فكذا هذا قال لو طلقها ثلثا او واحدة بآية فادعت  
 ذلك ومحمد الزوج يستحل على الزمان نكاح فرق بينهما وان حلف قضى بالنكاح بينهما  
 ولا يسعها المقام موعلا لانها لو تراضا على النكاح بعد الطلقات الثلاث لا علم وقليلا  
 الطلقة الواحدة هذا قول محمد اما على قول ابن حنيفة يجل ثم في الموضع الذي لا يثبت او اجبت  
 الى تقدير الزوج كما اذا اذنت له خبيث او الفدة في المار ان رجعت قبل نفقة الزوج تزوجت وان رجعت  
 بعد مونة اقرت لانه كمثل انها فصلت جوا الميراث وهذا القول في حنيفة ولي يوسف اما عند محمد  
 في جميع هذه المواضع فينقض القضاء لا يابط ولا يلزم لها المقام فهو لا تزوجت بها واعلم حقيقة  
 الامر بخلاف ذلك

**باب في الشهادة في النكاح**

ان كان شرط المايل الى انما يشان او الى الطريق الى عظيم او وقع وانكف  
 نفسا او اقشدا لا ان كان قبل الشهادة على صاحب كايطة لا يضمن فان كان بعد الشهادة على  
 فالقباس كذلك وهو قول الشافعي رحمه الله وفي الماشي شان يضمن وهو قول علمائنا رحمهم الله وهذا  
 قول ابي بصير الشعبي وجمهورهم والمراد بالشهادة هنا ان يتقدم اليه من حق المطالبة  
 بالنقص لمطلبه من العسر حقيقة الشهادة لانه اذا اقر بالشهادة على عند الطلب حتى لو انكر

من الميراث ما لا يثبت له



عند القاضي بحدوثه أو يشهدون عليه وجه القياس ان الانسان انما يضمن بالانكشاف اما مباشرة او  
تسببا وهو متعدي في التسبب كما في حقه البير على قارعة الطريق بخير اذن الامام ولم يصر هنا  
اما المباشرة فظاهر وكذا التسبب ان التسبب هو بنا الكايط او الميلا ان البنالين يتعدي  
منه لانه في ملك نفسه والميلا ان ليس يصنع منه اهلا وجه الاستحسان ان التسبب له انكشاف المتعدي  
فيه فيضمن كالمعروف على قارعة الطريق وبيان ان التسبب له انكشافا لمتلفا اثر فعله وهو البناء  
والحارط وبيان ان سعدا ان مال الى اراثنان فقد شهدوا له وهو حقه وان مال الى طريق  
المسلم فقد شهدوا له العامة فاذا اطلبوا منه التفرع بالنقص ولم يبق صار متعديا وخائفا  
فيضمن ما تلف به كالشهادة او وقع في يد اثنان فطلب منه فمنع اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن  
واذا مال حارط الى ارضه فالشهادة لصاحب الارض لا لغيره لان الضرر من حيث شغل الهواء  
وخوف التلف عايد اليه وكذا مال ساكن للدار كما تمتنع والمتاجر لان الضرر عايد اليها وان كان  
ما يلا الى الطريق اعظم فالي الناس اشهد على صاحبه فهو اشهاد لانه حق جماعة المسلمين  
قال محمد بن الاشهاد ان يقول الرجل اشهدوا لي فدفعت الي هذا الرجل في حمله حايطة هذا  
فاذا اشهد على وتترك النقص فوقع وتلف به شيء فان كان في طلب من تنقصه من احوال لا يضمن  
لانه لم يقصر فلم يصير متعديا وان تركه اصلا يضمن لانه قصر وصار متعديا قال واذا شهد على الرجل  
في حايطة له ما لم يتقدم الى القاضي مع حصة من صاحب الحايطة ان يدره اياها ففعل القاضي  
ذلك ثم سقط وتلف به شيء فضمن لم يكن التاخير من القاضي صحيحا لان الحق ليس للقاضي التبرك  
انه لو ادى ان يبرك التاخير كان له ذلك ولو اضر عنه البرك وجعل منه الاشهاد فان كان ما يلا الى  
الطريق اعظم وقد وجد الشهاد من احد من عرض الناس لا يصح التاخير حتى لو وقع على  
ام علي غيره فتلف يضمن لانه متى لم يصح التاخير من القاضي فشاخه هذا اول الفقهاء فيه انه حق  
عامة المسلمين ان جعل حصة في الطلب لطريق الحسنة ولا حسنة في التاخير وان كان ما يلا  
يا دارا اثنان فقد وجد الشهاد من اهل الدار يصح تاخيره كما يجوز ابراه ان الحق له واستعمال العلم

## من الشهادة في الوكالة والوكالة اصل الالباب

ان البيعة متى قامت على الغائب للقضاة لا يقبل الا اذا كان عنه خصم حاضر او مقصدا او محكما وقد مر هذا في الابواب  
المقدمة اما اذا قامت البيعة على الغائب ليكتب القاضي بذلك كتابا الى قاضي آخر يقبل ويكتب القاضي  
المدعي الى ذلك لا البرهان اتفاق في الاما لا يجيب في العبد خلافة عن فاضل موضوع وجه القضاة  
بين الكتاب والقضاي سماح البيعة للكتاب ليس للقضاة بالبل لتفقد شهادتهم في كتابه الى القاضي  
المكتوب اليه ولهذا عمل المكتوب اليه برأي نفسه لبراي الكتاب فصار بمنزلة الشهادة على الشاهد  
والشهادة على الشهادة صحيحة من غير حصة الخصم حاله التحمل فكذا هذا **محمدا**  
ان القاضي ينعى بحسب الشهادة ان كان عاما فعلى العموم وان كان خاصا فعلى الخصوص وحرف آخر  
ان شهادة الكافر على الكافر مقبولة وعلى المسلم الا اذا كان ضرورة لا يمكن دفعها الا بشهادة اثنين  
وحد من بينهما ضرورة لا يمكن دفعها اليها لشهادة القابل في باب الولاية اذا عرفنا هذا نقول  
قال محمد بن عبد الله بن محمد ادعي ان فلانا وكله بكل حق هو له بالكوفة وبما خصومة في ذلك جازما صنع  
واقام البيعة على ذلك لتقضي القاضي بها والموكل غائب فان القاضي لا يسمع لانه يدعي على الموكل عند  
الوكيل وهذا غائب وليس عنه خصم حاضر فلا يقبل واذا حضر جلا وان عي ان الموكل قبله حقا  
وهو ينكر وكالته فاقام البيعة على الوكالة يقبل ان هذا الحاضر خصم عن الغائب لما بينا من  
المداينة والمباينة واذا قبلت البيعة يقضي بالوكالة في حق هذا الحاضر وفي حق كافة الناس حتى لو حضر  
غير الموكل لا يكلف اعادة البيعة على الوكالة لان السات بالبيعة العادلة كالنائب معاينة ولو  
ان القاضي عاين انه وكله بغير مطلقا يقضي به في حقه ذلك صرحوا اذا عاين وكالمطلقة قال ولو  
كان الشهود شهدوا انه وكله بغير فلان بن فلان الفلاني وخصومة في ذلك لا يقبل الشهادة في  
حضر فلانا لما ذكرنا ان قضاء على الغائب ولو حضره يقبل البيعة على غلصة كما في الرقالة العامة  
عليها ما قال ولو ان الموكل حضر القاضي فقال اريد ذلك هذا الرجل كل حق لي بالكوفة وليس معهما  
اصلا ثم غاب الموكل وحضر الوكيل جلا يدعي ان الموكل قبله حق هل يقضي القاضي بالوكالة ان علم



القاضي الموكل باسمه ونسبه ان كان من فلان نفي ان يكتلف الوكيل اقامة البيعة لان علم القاضي حجة  
 كالبينة وان لم يعلم الموكل باسمه ونسبه لا يقتضي انه تضاعف المحمول ان العلم انما يحصل بالاشارة او  
 بالاسم والنسب فاذا لم يكن حاضر الا بغير الاشارة اليه ولا يعرف اسمه ونسبه كان محمولاً فان كان القاضي  
 لا يعرف الموكل باسمه ونسبه فقال الموكل انما اقيم البيعة علي فلان فلان ان القاضي لا يقتضي وكالاتي  
 احد الوكيل مني عيبي لا يلتفت القاضي الي ذلك لانه يجمع بينه على اثبات نسبه لا على خصم فهو كذا  
 اذا حضر عن يمينه لانه لا حاجة الي معرفته اسمه ونسبه من كان حاضرًا فلو غاب الموكل واحضر الوكيل  
 رجلاً يدعي ان الموكل قبله حق سال القاضي كيلا وحضماً الكلدن كان للمدعي قبله حق ان هذا لا يضر خصم  
 عن الغائب في اثبات وكالة الغائب وتعريف نسبه عند القاضي من القاضي يقول اني سمع رجلاً وكذا  
 ولكن لا ادريه على النسب الذي ذكره فاقم البيعة على هذا الذي ذكرنا اقامة البيعة على الغائب للقبض  
 بما قاما اذا اقام البيعة على وكالة وحلب من القاضي ان يسمع شهوده حتي يكتسبه به ذلك كتاباً ان  
 قاضي البلادي فيما خصم حتي يقتضي به المكتوب اليه ان احضر خصمه بحسبه القاضي في ذلك لما ذكرنا  
 ان هذا نقل الشهادة وليس يقتضي فصار كالشهادة على الشهادة فان قيل اذا كان كتاب القاضي الي القاضي  
 نقل الشهادة كان القاضي شاهداً في حقه وشهادة الاصل لا تثبت بشهادة فرع واحد على  
 ان القاضي لو حضر بنفسه بلد قاضي اخر وقيل ان فلانا وفلانا شهد عندنا فلانا وكذا فلانا بكل حق هو  
 له بالموت ولا يقتضي القاضي ان كان له لم يشهد معه شاهد اخر قلنا القياس ان الظاهر يقتضي ان شرط  
 مع كتاب القاضي شهادة شاهد اخر وهو قول محمد بن خزيمة واه بن سماعة في قوله الا ان يقول القاضي  
 ما يسمع من الشرع مطلقاً فيثبت الشهادة بقوله وقضايه كما ثبتت سائر الاحكام بخلاف ما اذا  
 حضر بنفسه بلد قاضي اخر لانه ليس بقاضي فيه وكان قوله وقوله واحد من الرعايا سواء قال ولوان رجلاً  
 ادعي عند القاضي ان فلانا او صبي الامام لم يحضر انما لا عرفنا الميت علم حق واقام البيعة لم يقبل  
 فان احضر عن يمينه او وارثا يقبل وتقتضي به على الولاية وليس ببر العنهما قال محمد والهي عن الوكيل  
 في هذا الكلام ان الوكيل بعد الموت هذا الوكيل حاله كحقيقه وكل جواب عرفت في الوكالة فهو

الجواب في الرواية قال ولو ادعي مسلم انه وكيل فلان من فلان النصارى بكل حق هو بالموافقة واحضر مع مسلم يدعي  
 عليه حق الموكل واقام شاهد من نصرايين على الوكالة ايقل انما شهدا النصارى على المسلم فان احضر عن يمين  
 نصرايين يقبل ويقتضي بالوكالة في حق النصارى والمسلم جميعاً حتى لو احضر مسلماً عن يمينه بعد ذلك انما  
 اعادة البيعة على الوكالة من الثابت بالبيعة كالثابت على يمينه على ما مر وهذا الشهادة قائمة على الكافر  
 مفصلاً فيقبل وان يضمن اثبات حق المسلم كالنصارى يضمنون انما اعترفوا به المسلم يقبل  
 وان كان يضمن اثبات حق علي مسلم اخر حتى لو قد مسلم هذا العبد يجب على الكلدن ان يذكرنا فكذا هذا  
 قال ولو ادعي ايها من جهة النصارى والايها من جهة النصارى فاقام شاهد من نصرايين فالقياس ان لا يقبل لانها شهادة  
 الكافر على المسلم وفي الاستحسان يقبل ان المسلم لا يحضر من موثقه ومضايه فمكان قبوله ضرورة  
 لشهادة القابلة على الولاية على ما مر فلو لم يقبل ضاع هذا النوع من الحق في حقه وان كان الذي احضر  
 عن يمينه نصرايين قضي على الموت والوصية ويكون في حق كالدن الكلدن على ما مر فلو كان نصرايين ادعي  
 ان فلان ابن فلان مات وهو وارثه لم يحضر احد يدعي اقامة البيعة عليه لذلك يلفظ اليه لما ذكرنا انما  
 قامت على الغائب فان احضر مسلماً الميت على يمينه لم يكره ما يدعيه القياس ان لا يقبل وفي الاستحسان يقبل  
 كافي الموت والوصية لان المسلم لا يقفون على انصارهم فكان في حقه ضرورة وان احضر نصرايين على الميت  
 دين قضي على وكان ذلك قضا في حق كالدن الكلدن على ما مر ثم ذكر بعد هذا شهادة غير يمين على الميت  
 دين شهادة الموصي لهما على الموت والوصية وقد ذكرنا هذه الفصول في ابواب المقدمة وان كان المحضر  
 نصرايين فشهد على موثقه ووصيته نصرايين جازت الشهادة وان كان الخصم عن يمينه مسلماً استحسننا  
 لان موثقه ووصيته لا يحضر المسلمون

**كتاب الرجوع عن الشهادة**  
**باب الرجوع عن الشهادة في احوال الباطل**

ما ذكرنا غير مرة ان الشاهد من الرجوع يضمن انما اتى بالشهادة بما قالوا ان لنا حقيقة وحرف لخران  
 الحكم اذا ثبتت عقيب علمه وان وصفي يضاف اليه صمدان لان ذلك واحد من الرعايا وانما اثبات  
 الحكم ان الوصف لا يخرق مجباً فقال الحكم به فكان اولى بالاضافة اليه على هذا سبيل السفينة والقرع



المسكوك ونحو ذلك اذا ثبت هذا فنقول الشاهد بالشبه اذا رجع عن شهادته بعد ما درست المشهود له ان كان شهد  
بالشبه بعد موت المورث ثم رجع يضم المشهود على ما ورث المشهود له وان كان شهد حال حيته المورث ثم  
رجع لا يضمن الفقه فيه ما بيننا ان الحكم يضاف الى آخر الوصفين فان علم الارث هو الموت والشبه ففي الفصل  
الاول السبب المشهور به آخر الوصفين يضاف الارث اليه فصار متلفين بشهادتهما وفي الفصل الثاني الموت  
آخر الوصفين يضاف الارث اليه فلا يصير الشاهدان متلفين بشهادتهما اذا عرفنا هذا فنقول في احوال  
رجوعه اذ كان له رجل جاريتان لكل واحد منهما ولد وقد ولد له في ملكه فشهد شاهدان باحد البنين  
ان الرجل اعاهه وشهد آخران لابن الآخر اعاهه والرجل يحذر ذلك فكل قال القاضي يضمن بالشبه الاخير  
وباموينة الولد الجاريتين فلو قضي القاضي بحرية البنين وامية الولد لاجل ريتين ثم رجع الفريقان عن  
شهادتهما فالمسئلة على ثلاثة اوجه اما ان كانت الشهادة والرجوع جميعا في حال حيته المولى او كانت  
الشهادة حالة الحية والرجوع بعد الموت او كانا جميعا بعد الموت ففي الوجه الاول لا يضمن نسب الولد  
ولا امية الجاريتين لان رجوع الشهود بعد حتم في حق المشهود له المانه يضمن كل فريق للمولى  
قيمة الولد الذي شهد له وقيمة نقصان له بسبب امية الولد لانهم تلفوا ذلك بشهادتهما على المولى ثم  
كيف عرف نقصان قيمة ام الولد قال بعضهم نقصان له الولد بسبب امومية الولد تدر ثلثي قيمتها فيه  
ونقصان للمدير بالتدبير قدر ثلث قيمته لان الغرض اثنان ثلثه من المنافع الاستخراجه والبيع وقضا الدين  
بعد الموت وفي علم الولد فانت منفع البيع وقضا الدين بعد الموت وعلى الثلث وفي المدير فانت منفعة  
البيع اما لم ينفع منفعة الاستخراجه وقضا الدين بعد الموت لان التدبير بمنزلة الوصية ينفذ بعد الدين فيبقى  
الثلاثون فاربعة يعبر عنها وتقوم وقد علمت غنى عورت السيد فانيا هذه المنافع فيظهر التقاض  
والنقصان وهذا هو الوجه الثاني في الكتاب هذا هو الحكم في احوال الرجوع بعد الموت او وارش  
له غير البنين وكل واحد منهما محدد بسببه لا غير ذلك اما ان كانا جميعا في حال حيته المورث فثبت الجاريتان لموت  
المولى بما مران رجوع الشهود لا بعلم حتم ويضمن كل فريق من الشهود للابن الذي لم يشهد له نصف  
قيمة المولى الذي شهد له لان كل فريق رجع عند الرجوع اذ تلف ما بقي من جارية ام ولد يشهد له على المولى

بغير حق ان غنوا ام الولد بغير حق انما الموت شرط وحكم يضاف الى السبب من الشرط فصار في قيمة  
ام الولد دينيا في دمه للميت ميراثا بين البنين لان رجوعهما لم يعمل في حق البنين لان ابن المشهود  
له ابراه عن حجة تلافية يقول المشهود كذا بنم في رجوعه على فريقتين عن نصف قيمة له ام الولد ويضمن  
النصف الذي لم يشهد ولا يضمن كل فريق شيئا من قيمة الولد بغيره انقصان امومية الولد لانه ضمن  
دفع المدة ولا يضمن كل فريق نصف ما اقرب ابن المشهود له بالسبب لانما بالشبه قبل الموت فلا يكون  
تلفه ندر مضاف اليه شهادتهما على ما مر في احوال ابائهم يرجع كل فريق على ابن المشهود له بما ضمن  
من قيمة ونقصان قيمة امه الذي اخذه الولد حال حيته لان المشهود له ميراثا من الشاهد به فان  
في الشهادة كذا بنم في الرجوع وما اخذه الاب منهما لضرر غير حق وصار دينيا في الزكاة والدين مقدم على  
الميراث فان قيل الابن اخذ المشهود بغيره لكن الشهود بالرجوع كذبوا في ذلك فغيره اقرارا بما بالرد  
قلنا من المشايخ من قال الميراث كذا وكذا ويذكر في الكتاب ان الشاهد من رجوع الرجوع اما اذا  
ثبت على الرجوع لا يرجعان على البنين والصحيح انهما يرجعان على كل واحد لان ثبات الشاهد على الرجوع  
محتمل ان كان يكره في الشهادة حقيقة وكتمان صراحة حقيقة المانه لم يسمع الشاهد من الاب  
بل سمع من غيره والابن سمع من ابوالشاهد هذا الاعتبار لا يكون لابن فلا يثبت في الاقرار بالثبات  
والاحتمال هذا هو الكلام في الرجوع الاول وفي الوجه الثاني يضمن كل فريق لابن الذي لم يشهد له نصف قيمة  
ابن الذي شهد له ونصف قيمة امه لانه ولدان كل فريق زعم انه اتلف عبدا وامه على الاب وصارت  
بتمتها دينيا في دمه وصار ميراثا لابن بنين لان رجوعهما في حق البنين لم يصح عليهما ان كانا كل  
ابن ابنا مشهودا عن نصيبه لا يقول شاهدان في الشهادة كذا بنم في الرجوع فيبرأ عن النصف  
ويضمن النصف الذي هو نصيبه لا غير خلاف المسئلة الاولى لان ثمة الضمان واجب للمولى حال حيته  
والمولى لم ير الشهود عن شيء فضمن له قيمة الوالدين ونقصان الجاريتين واما يضمنان نصف قيمة ام  
امه لانه ولدان لانهما لم يضمن في نقصان امومية امه بخلاف المسئلة الاولى لان ثمة الضمان  
مرة على ما مر ولا يرجع كل فريق بما ضمن لابن الذي لم يشهد له على ابن الذي شهد له لانه لم يفر بالبنين







أحداهما ان يضمن المهر كان العرض سقوط فيضمن ذلك الا ان هذا الوجه لا يقوي دليل الحكم والموقوف  
اما الحكم فلانا اجمعنا على ان لا يجزي اذ اقبل المرأة قبل الدخول بها حتى وجب على الزوج كل مهر  
لم يرجع الزوج على الدليل شي من المهر وان الله ومنع من السقوط بالردة والقبيل والموقوف وهو ان  
ضمن العروا يقيد بالمثل ولا يقابل بين تأكل الوجوب واجاب الضمان ابتداء الوجه الثاني وهو  
الصحيح وهو ان الشهود بالرجوع اقرروا ان الفرية وقعت لمن حمة الزوج بشهادتهم والفرقة  
اذا وقعت من حمة غير الزوج توجب سقوط كل مهر باتفاق الشاهد من فاذا اضاف الفرقة الى الزوج  
فقد ابطال السبب نصا او متلفين معني يجب عليهما الضمان ولا يغفران للمرأة فصل المهر الذي لا  
شهادتهما لوجب رجوع الزوج الصحيح ان عداي حينة وهو قول ابو يوسف رحمه الله ايضمنان كما دلل  
بالاطلاق لم يكن واقعا وقع بقضا القاضي بشهادة الزوج عند ما والطلاق قبل الدخول بوجوب سقوط  
كل مهر اما عند ما وهو قول ابو يوسف الاول ينبغي ان يضمن المهر الذي لم يرد ولو لم يرد المرأة ينبغي ان يكون على  
هذا الخلاف ان عداي وقع الطلاق قبل الدخول فمات الزوج وهي غير معتدة فلما ترش هذا الذي ذكرنا  
اذا شهدوا بالطلاق قبل الدخول احسبوا حية الزوج فاما اذا شهدوا بانه بعد وفاة الزوج قضى بنصف  
المهر مال الزوج فان رجع الشاهدان عن الشهادة فلا ضمان عليهما للردته انما نفعا للردته بما  
شهدا فكانت شهادة لهم فكيف يضمن لهم شيئا ويضمنان للمرأة نصف المهر ونصيبها من الميراث  
لانها اقرا انما اتفقا عليه ذلك

باب ما اذا رجوع الشاهد عن شهادته بعد القضا يعتبر حقا له  
في حق غيره لا في حق الميراث لا عليه غيره ويجوز ان لا يثبت على الشهادة في حق الميراث غيرهم اذا اعيد رجوعه  
في حقه يضمن ما تلف بشهادته وهو المقضي به بسبب شهادته لكن بشرط ان لا يكون ما شهد به  
مستحقا على المتهود عليه بشهادة غيره اما اذا كان مستحقا على بشهادة غيره فلا لان الدلالة  
ليكون مضافا اليهما انه حينئذ لا يشك في صحة الشهادة من غير الشهود والشك ان لا يكون الاتفاق  
بغير حوض اما اذا كان بعض لا يضمن له حليله يكون باذا الشئ الوارد ضمانا وعرضان وذلك لا يجزى

وان لا خلاف اذا كان بعض لا يكون اتفقا معني ان الوارث يقع مقام الموثق في اطلاق  
كان هو وهذا هو الراجح ويرد عليه وحرف كثر ان القاضي يجب ان يكون قضاة عن التوقف  
يحتاج في دفع ما ينقص قضاة ان يمكن ان لم يكن اذا تحقق السبب ان الموهوم الباطل المتحقق  
اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله شهد شاهدان لرجل انه عم له ابيه وابيه وله ووارثه لما  
يعلمون وانما غيره وتول الميثاق فيهم وديعه في يد رجل وهو مقرب للولايعة فان القاضي يجب ان يورد  
خصما ويقضي بالالف للعم فرقت بين هذا وبين ما اذا ادعى المدعي الشئ من المال فان المودع لا ينتص  
حصاله والفرق ما ذكرنا في اصل الباب ان الوارث قائم مقام الموثق كان هو ولو كان الموثق قائما  
كان المودع خصما في حقه فكذلك في حق الوارث اما المشتري قائم مقام المبيع في حقوقه واملاكم  
فلا ينتص المودع خصما في حقه فلان القاضي قضى للعم ودفع الالف اليه ثم شهد شاهدان لرجل  
اخر انه اخو الميت فقضى القاضي به لانه لا منافاة بين نسب العم ونسب الاخ وباخذ الف من العم  
ويدفعها الى الاخ لابن العم ايرث مع الاخ فلو دفع المال اليه ثم شهد شاهدان لرجل انه ابن الميت  
يقضي القاضي ويدفع المال الى الابن لانه يصير كانه مات وتول عموا واخا وابنا فكان المال كله لابن انما لا  
يرثان مع الابن فلرجع الشهود كلهم عن شهادتهم فلا ضمان عليهما لانه لا يضمنون الميراث ولا  
بشرط الفرقة يستحق على الشهود على بشهود الابن ولا يضاف اليه شهادتهم ويضمنون الميراث  
لذلك لانهم اتفقا على الف لو اشهادتهم وكان الف كله للاخ وهو غير مستحق عليه بشكده غيرهم  
فيضمنون ذلك قالوا ولشهود ابنهم وقضى القاضي بشهادتهم ثم رجعوا الذي ذكر محمد مطلقا  
قال الشيخ ابو الحسن الكرخي رحمه الله هذا غير صحيح لان شهود الاخ والعم اذا شهدوا مع شهود الابن معا  
لا يقضي القاضي للاخ والعم مع الابن لان الشهادة على السبب لا تسمع بدون دعوى المال ولا يجوز القضا  
بالميراث للاخ والعم مع الابن فقد قارن القضا للاخ والعم ما يمنع من القضا فلا يصح وهذا  
طعن صحيح وقا ويلما ذكر محمد ان الشهود شهدوا احقا الا انه زكيت شهود العم او لا وقضى القاضي له  
ثم زكيت شهود الاخ وقضى القاضي له ثم زكيت شهود الابن وقضى القاضي له لان القاضي ان كان ينبغي له ان



لا يقضي في هذه الصورة ما لم يظهر حال شهود الابن لكنه مع هذا اذا قضى فقد قضى بشهادة العدول فنقل  
 قضاؤه فكان القضاء لهم على التعاقب فكان هذا الاول سوا قال صلوات وتترك ابنا لا وارث له غيره  
 وترك له الذرية مع شهود شاهدان لرجل ان الميت اوصى له بشئ ماله وشهد اخوان لرجل اخر ان الميت اوصى  
 له بشئ ماله وشهد اخوان لثالث انه اوصى له بشئ ماله يقضي القاضي بالوصية للملكا وينقسم الثلث بينهم  
 اتلاف لانهم استنصروا في الاستحقاق فلو قسم الثلث ثم رجع الشهود قال الشهود لا يضمنون لدارث شي  
 لانما التفت على كل فريق من شهود الآخرين ولا يمكن للابن ان يقضي البعض للضمان على ما ذكرنا وضمير  
 كل فريق لدارث من الذين لم يشهدوا لثالث لثالث بينهما نصان حتى يصير لكل واحد من الموصي لهم ثلثا  
 الثلث لان كل فريق التفت على الذين لم يشهدوا لثالث لثالث وهو شهودان شهود له لانه لو شهادتهم لهذا  
 كان ذلك الثلث من الآخرين نصيبا فاذا اتلفا عليهما ذلك القدر فيضمان لهما ذلك القدر قال ولذا لو  
 شهد الفريق الاول لدارث وقضى القاضي بالثلث له ثم شهد فريق اخر لثالث فمضى القاضي له فوجعل الثلث  
 بينهما نصيبا فلو قضى لهما ثم شهد فريق اخر لثالث يقضي بذلك الثلث بينهما اتلاف لانه لا حاشية بين  
 الوصايا فينقسم بالكل وينقسم بينهم على سوا فلورجع الشهود فاجاب فيه كاجاب فيما اذا شهدوا  
 معا اتفاد بينهما على ما ذكرنا قال ولو شهد شاهدان انه اوصى بالثلث لهذا وقضى القاضي به ثم شهد  
 اخوان انه رجع عن الوصية لثالثي اوصى به لهذا الثالث يقضي بالوصية لثالث ويدفع الثلث اليه  
 لانه ثبت الرجوع عن الوصية في حق الاول والثاني ثبت الوصية له فلو قضى ذلك ثم رجع الشهود كلهم فانهم لا يضمنون  
 للوارث شي لان من حجة كل فريق ان يقول اتلاف حصل بشهادة غيره ولا ضمان على شاهد المحصي في الاول  
 لان اتلافنا يضمن الرجوع المشهود على المشهود له والمشهد عليه في حصة الوارث وقد ذكرنا انهم لا  
 يضمنون للوارث شي لكن يضمن شهود المحصي له الاخير كل الثلث للموصي في الثاني لانه لو شهادته الوارث  
 ان كان كل الثلث للموصي في الثاني فقد اتلفا على الثلث فيضمان ذلك وشهود المحصي في الثاني فيضمان  
 نصف الثلث للموصي في الاول لانه لا شهادتهم لكان الثلث بين المحصي في الاول والموصي في الثاني فقد اتلفا  
 على نصف الثلث فيضمان فلو قال فلو كان ثلثه الاوصية ثلثه العبدية كل واحد منهم الوارث

فشهد شاهدان ان الميت اوصى بهذا العبد المحمل لهذا الرجل وقضى القاضي بذلك ورفع العبد الى شهود اخوان  
 انه رجع عن الوصية الاولى اوصى بهذا العبد لآخر لهذا الرجل الاخر وقضى القاضي به ثم شهد فريق ثالث انه رجع  
 عن الوصية الثانية اوصى بهذا العبد لثالث لهذا الرجل الثالث فانه يقضي هذا العبد لثالث وبهذا الامر  
 والثاني ويرى انما الى الورثة فلو فعل ذلك ثم رجع الشهود كلهم فانهم لا يضمنون للوارث شي لا العلة  
 التي ذكرناها في المسئلة المتقدمة لان كل فريق هنا شهد بعبد آخر غير الذي شهد به الآخر فلا يمكن ان يقال  
 لو شهدا شيئا يستحق شهادة غير لمن علم اخري لهما الفريق الاول والثاني فلان عين ما اتلفاه بشهادتهما  
 وصل الى الوارث فيميزان عن الضمان كالمصاب سواد اما الفريق الثالث فلا يضمن اتلفوا بعض من العبد  
 الثاني فما وصل الى الوارث يشهدونهم لانهم لا يقدران على اخراج العبد الثالث عن ملك الوارث بحجة  
 الوصية الابا وخال العبد الثاني في ملكه فلا يضمنان له شي ولا ضمان على الفريق الاول لو اصد من المحصر  
 لهم لما ذكرنا ويضمن الفريق الثاني للموصي ماله والوصف قيمة العبد الاول ويضمن الفريق الثالث للموصي الثاني  
 كل قيمة العبد الثاني لما ذكرنا في المسئلة المتقدمة قال قات وتترك ثلثه الاوصية رجع فشهد شاهدان انه  
 اوصى لهذا الرجل بثلث ماله فمضى القاضي القاضي بشهادتهم حتى شهد اخوان انه رجع عن الوصية الاولى اوصى  
 بالثلث لهذا الثاني لم يقضي القاضي به حتى شهد فريق ثالث انه رجع عن الوصية للثالثي اوصى بالثلث لهذا  
 الثالث فالقاضي يقضي بالثلث للثالث لا للاول والثاني لان القضا بالوصية للاول وان في قارنه ما يمنع  
 من القضا وهو قيام بيته عا ولا على الرجوع فلو انه قضى بالثلث لثالث ثم رجع الشهود كلهم يضمن  
 الفريق الثالث من الشهود للورثة كل الثلث لانه لو شهادتهم لكان الثلث لهم فاذا اتلفوا عليهم يضمنون  
 فلو حضر الاوسطا واراد ان يضمن الفريق الثالث فقال له اعد البيعة على الوصية لان القاضي لم يقض ببيعة  
 المورث وهو كمن اقام البيعة على الذين على انشان فقبل القضا باقام المدعي على البيعة على الامرا وقضى القاضي  
 به ثم رجع شهود الامرا فاراد المدعي اخذ الميراث بكل ما عاودة البيعة على الذين كذا هذا فلو عاد الاوسطا  
 البيعة على الذين يقضي بالثلث على الفريق الثالث لانه يبين انهم اتلفوا عليه ذلك ويرجع الشهود بذلك على  
 الوارث لانه يبين ان المتأخر على العدة حصل بالفريق الثاني لانه بالثلث فلو حضر المحصي في الاول واراد ان



يعتبر الطريق الثاني يقال له اعداد البينة فاذا عاد يضمن الطريق الثاني له نصف الثلث لانه لو اشهدا دتهما الحان  
الثلث بين الاول والثالث نصيبه قالوا لو كان مكان الثلث اربعة اوصياء فممن ثلثه اربعة اوصياء فممن ثلثه اربعة اوصياء فممن ثلثه اربعة اوصياء فممن ثلثه اربعة اوصياء  
درهم فالحجاب فيه كالحجاب في الاول ولا يغيره قالوا لو ان رجلا اوصى بثلث ماله لرجل وقضى القاضي ورفعه  
الي ثم شهد شاهدان انه رجع عن هذه الوصية فقضى القاضي بالرجوع بينهما ما ويرد الثلث الى الوراث  
فلو فعل ذلك ثم شهدا الشاهدان باعيانهما انه اوصى بثلث الثلث لرجل الثاني وقضى القاضي بالثلث  
له ثم رجع الشاهدان عن الشهادتين عموما ضمننا الثلث مرتين مرة للورثة ومرة للموصي في الاول لانهما اتفقا  
الثلث مرتين مرة على الورثة لانهما عادوا الثلث اليهم بقضاء القاضي بالشهادة على الرجوع ومرة على الموصي  
في الاول لانهما بالرجوع اقران الثلث فان الموصي له الاول لولا اشهدا دتهما على الرجوع فيضمن لكل واحد منهما  
ما اتفقا عليه عدا ما اذا كانت الشهادة على الرجوع والوصية للثاني معا لان الثلث له بعد الوردية  
لكنه خرج عن ملك الموصي في الاول الثاني ولو شهدا بالرجوع فقبل ان يقضى القاضي له شهدا بالورثة  
لثاني ثم قضى القاضي بثلثه ثم رجعوا عن هذه الشهادة بالرجوع والورثة لثاني معا لان البينة نصير  
حجة عند القضاة على ما سرفلا يفرمان الثلث الممنوعة والرجوع ولو كانا شهدا بثلثه لم يفرق بينهما في حيز  
ثم رجعوا عن هذه الشهادة بغير هذا على وجهين اما ان رجعوا عن الشهادة على الورثة او عن الشهادة على  
الرجوع فان رجعوا عن الشهادة على الورثة لم يذكر اشهدا دتهما على الرجوع فان القاضي يبيها  
عن ذلك ليرك وجب النضا لانها لو رجعا عن الشهادة على الرجوع يضمنان الثلث للموصي في الاول  
ولو لم يرجعا يضمنان ذلك للورثة فكان السؤال مفيدا بكونهما التماسي شلثا ولم تثبت له ذلك  
لا محرمات القاضي على ذلك لانه طهر له وجب النضا وهذا القضا للوراث فلو قضى القاضي للورثة ثم رجعوا  
عن الشهادة على الرجوع يضمنان للموصي في الاول ثلثا لانهما اتفقا على ذلك اشهدا دتهما ولو لم  
يقض القاضي حتى رجعوا عن شهادتهما على الرجوع ضمننا ثلثا لوصي في الاول لانهما اتفقا  
على اعدي علي ما سرفلا اذا رجعوا عن الشهادة عن الورثة او اقران رجعوا عن الشهادة على الرجوع او  
فان القاضي يصبها نصف الثلث للموصي في الاول لانهما يترجمان ان المسئلة ترجع عن الورثة لدار

لكنه اوصى بهذا الثاني مع وكان لكل واحد منهما نصف الثلث فقد اتفقا على ذلك نصف الثلث فيضمنان ذلك  
فلو رجعوا عن الشهادتين على الورثة بعد ذلك ضمننا نصف الثلث للموصي في الاول لانهما بان اقرانهما اتفقا  
الكل وقد جعل اليه النصف فيضمنان نصف الثلث قال رجل مات وترك عبدين قيمته كل واحد منهما  
الف وثلث ماله الف فان كان في الغل ذكر فشهد شاهدان ان الميت اوصى بهذا العبد لدار شهد  
اخران انه اوصى بهذا العبد لدار الرجل الاخر فان القاضي يقضي لكل واحد من الموصي لهما بنصف  
عده لان الموصي لم يردا على الثلث فثلث الماله الف وقيمة كل واحد من العبدين الف وقضى لكل واحد  
منهما بنصف عده حتى يكون لهما جميعا الف وهذا الثلث لهما استويا في استحقاق الثلث فلو قضى  
القاضي بثلثه ثم رجع الشهود عن الشهادتين لاصحان علم للورثة اصلا لان كل فريق اتلف على الورثة  
نصف العبد الذي شهد به لكن يعرضون خروج نصف كل عبد عن ملك شرط بدخول نصف العبد في  
في ملك وكل فريق من الشهود اخرج نصف العبد عن ملكه وادخل نصف عده في ملكه وقد ذكرنا ان  
المتلاف يعرض ليعصب الضمان ويضمن كل فريق للموصي الزكيم يشهد له بنصف قيمة العبد للموصي  
لانه اتلف على ذلك يشهدا دته لانه لو اشهدا دته كل فريق تسلم كل العبد للموصي في الاخر فاذا اتلف  
على نصف العبد يضمن نصف قيمة العبد قالوا لو كان العبدان حرجان من الثلث فان كان الميت  
سوي العبدان اربع الاف درهم تقضى القاضي لكل واحد منهما بكل العبد للموصي لانهما استحقا  
الثلث على السواء والعبدان حرجان من الثلث فثلث لكل واحد منهما عده فلو قضى القاضي بثلثه ثم  
رجع الشهود واصحان عليهم اوصى للموصي لهما اصلا لانه رصدا لهما كل واحد منهما فان وصيته ويضمن  
كل فريق للورثة كل قيمة العبد الذي شهد به ان كل فريق ازال ملك الورثة عن العبد الذي شهد به بغير  
معرض لان سلمته فلو عده للموصي غيرة من طرفة بدخول العبد في ملكه للورثة فاذا اتلف كل فريق  
على الورثة كل العبد الذي شهد به بغير عرض فحجب على قيمته قالوا لو كان الثلث ببيع النوا وحش مائة  
والمسئلة بما تقضى القاضي بالثلث بينهما نصفين لكل واحد منهما سبع مائة وخمسون وهذا الثلث  
ارباع كل واحد من العبدين لان ثلث الماله هذا العدة ومما في الاستحقاق على السواء فكل واحد



منها ثلثه اربع العبد الموصي له فلور جمع الشهود عن شهادتهم بضم كل فريق سبع مائة وخمسة مائة مائة  
 وخمسون من ذلك الموصي له الذي لم يشهد له هذا الفريق وخمس مائة للورثة كل فريق اثلثة على الورثة  
 سبع مائة وخمسة مائة ثلثه ان بقدر ما ينسب وخمسة مائة بعضه لا عاد الى الارشاد مع كل  
 واحد من العبدين لولا شهادته كل فريق لما عاد الى ذلك القدر فكان اتلاف هذا القدر يعوض فلا يعجب  
 الضمان واتلاف خمس مائة بغير عوض فتوجب ايضا للورثة وكل فريق ثلثه على الموصي له الاخر ما ينسب  
 وخمسة مائة وهو مع غيره لولا شهادته لكان ذلك العبد فيجب عليه ضمان ذلك القدر للموصي له الاخر  
 قال ولو كان الثلث الفريق ولكن لم يكن فيه احد العبد من الفان وقبضه العبد الموصي له الف الموصي له الف  
 بقسم ثلثها الموصي له الف والآخر ثلثها الموصي له الف اثلثا ثلثها وذلك الف منهم وثلثا مائة وثلثون  
 للموصي له بالعبد الذي قيمته الفان وثلثه وذلك ستمائة وستون وثلثا اثنان للموصي له بالعبد الذي  
 قيمته الفان منهم فبذلك للموصي له بالعبد الذي قيمته الفان ثلث العبدان قيمة ثلثيه وثلثا مائة وثلثا  
 ثلثون ثلث للموصي له بالعبد الذي قيمته الف ثلثا العبد الذي قيمته الفان قيمة ثلثيه ستمائة  
 وستون وثلث اثنان لان الثلث يقسم عليهما على قدر حقهما وصق احداهما في الفريق وصق الاخر في الف  
 فاذا قضى القاضي بذلك ثم رجع الشهود بضم شاهد الموصي له بالعبد الذي قيمته الفان الفان معهم للورثة  
 وثلثا مائة وثلثون ثلث للموصي له بالعبد الذي قيمته الفان منهم اثنان الفان عن مائة الورثة الفان ثلثا  
 وثلثه وثلثون ثلث ان ثلثا مائة وثلثه وثلثون ثلثان يعوض وهو ثلث العبد الموصي له الفان عا الى الورثة  
 بشهادتهم لولا شهادتهم لكان ذلك العبد الموصي له في اتلاف العبد بغير عوض فيضمنان ذلك وقد اتلفا  
 على الموصي له بالعبد الذي قيمته الف ثلثا مائة وثلثه وثلثون وثلثا مائة لولا شهادتهم لكان ذلك العبد  
 فاذا اتلفا على ثلث العبد فيضمنان ذلك وما شاهد الموصي له بالعبد الذي قيمته الفان فيضمنان للورثة  
 شيئا لانهما اذ جاعا عن مائة الورثة من العبد الذي قيمته الف ستمائة وستون وثلثا مائة وثلثون  
 لانهما اذ جاعا عن مائة الورثة من العبد الذي قيمته الف ستمائة وستون وثلثا مائة وثلثون  
 لهما بالعبد الذي قيمته الفان ستمائة وستون وثلثا مائة لانهما اتلفا على ذلك لولا شهادتهما لكان  
 ذلك العبد الموصي له

كل العبدان اتلفا على قدر ثلث العبد فيضمنان ثلث قيمته قال ولو تورع عدي من قيمة كل واحد منهما الفان  
 وثلث مائة الفان منهم بشهادتهم ان اوصي بهذا العبد الموصي له الفان وثلث مائة الفان عن مائة  
 الوصية واوصي بهذا العبد الموصي له الفان وثلث مائة الفان عن مائة الوصية الموصي له الفان  
 ثم رجع الشهود ولا يضمنون للورثة شيئا اما الفريق الاول فلان عينا شهدوا به عاد الى الورثة ولما  
 ان في ثلثهم اتلفوا العبد على الورثة يعوضون عنهم لا يقدر ان عليا اخرج العبد الثاني عن مائة الورثة  
 الا باذن الاول مائة الورثة الا ان ياتيهم لولا شهادته اعلل الرجوع عن الوصية الموصي له الفان ثلث العبد الموصي  
 له الاول لان ثلث مائة الفان وقيمة كل عبد الفان اتلافات يعوض فلا يجب الضمان ويضمن الفريق  
 الثاني للموصي له الاول فكل قيمة العبد الموصي له لانهم اتلفوا على ذلك لولا شهادتهم لكان  
 العبد فيجب على ضمانه ولا يضمن الفريق الاول للموصي له الاول لانهم ما اتلفوا على شيئا قال ولو كان  
 العبدان يخرجان من ثلث والمسلمة كما قال الفريق الثاني يضمنون قيمة العبد الاول للموصي له الاول  
 لما ذكرنا ويضمنون للورثة قيمة العبد الثاني ايضا وكان ينبغي ان لا يضمنون ذلك لانهم ان ازالوا  
 العبد الثاني عن مائة الورثة فقد ادخلوا العبد الاول ملكهم وكان اتلاف يعوض على مائة الانا  
 نقول بان العبد الاول لم يضمن يعرض عن العبد الثاني في هذه الصورة لانها يقدر ان اخرج العبد  
 الثاني عن مائة الورثة بدون ادخال العبد الاول في ملكه ان العبدين يخرجان من ثلث فلا يلزم  
 الخروج العبد الثاني في ملكه متوسطا بدخول الاول في ملكه والانا ادخل العبد الاول في ملكه بشهادتهم  
 على الرجوع عن الوصية الموصي له الفان صيرورة الوصية الثانية فلا يكون عرضا فيجب عليهم ولا يضمن الفريق  
 الاول للورثة شيئا ان عينا اتلفا على مائة العبد الاول عاد الى ملكه بشهادة الفريق الثاني بالرجوع  
 قال لو كان ثلث مائة الفان وخمس مائة والمسلمة كما انما يقضي القاضي بالعبد الثاني للثاني ويطلق الوصية  
 الموصي له الفان فلور جمع الشهود قال الفريق يضمن للموصي له الاول قيمة العبد الاول لما ذكرنا ويضمنون للورثة  
 نصف قيمة العبد الثاني لانهما ان ادخلا في ملك العبد الاول لكن الضد من العبد الاول لا يصلح عرضا  
 عن العبد الثاني لانهما يقدران على ارجاع نصف العبد الثاني عن مائة الورثة بدون ادخال شي من العبد الاول



في ذلك الموضع من علم النصفان اما في مسألة الدعوى العبد تلف على صاحب اليد بشهادة الفرقين الاول  
 العبد الثاني لا يخرج من الثلث مع العبد الاول بل يخرج نصف العبد عن ملك منوطا بدفع ثلثي  
 ملكه وانما دخل ملك الوارث بينهما انهما على الرجوع وكان الاول اقا فخرج من ثلث النصفان فكل واحد  
 ان الرصينين متى كانا حيا من الثلث لا يكون الاول عوضا عن الثاني ولو كان الاول يخرج من الثلث  
 ولا يخرج شي من الثاني من الثلث كان الاول عوضا عن الثاني وان كان يخرج بعضا من الثلث دون  
 البعض فخرج ما يخرج اصله عوضا وتقدر ما لا يخرج الاصل هذا هو الاصل ولا يضم الفرق الاول شي  
 بما ذكرنا قال لو كان قيمة العبد الاول الف درهم وقيمة العبد الثاني الفين وثلث المال الفان والمثلثة  
 يحال يضم الفرق الثاني للموصي الاول قيمة عبده الف درهم كما ذكرنا ويضمنا نصف قيمة العبد  
 الثاني للورثة لما بين في الوجه المتقدم فاجاب هنا كاجاب فيما تقدم قال عبد يدي جرحا  
 رجلا ادعي انه عبده واقام البيعة على ذلك وقضى القاضي له واخذ العبد من المدي الاول ففعل له ثم جاء  
 رجلا ثانيا ادعي انه عبده واقام البيعة على ذلك وقضى القاضي بالعبد ثم رجع الشهود فكلهم عن شهادتهم  
 ضم كل فريق الزينة شدة على كل قيمة العبد لانه ائتمن على ذلك شيئا انه لو اشهادا لست العبد المشهود  
 عليه قال محمد رحمه الله لا يشبه هذه الصلة برتبة ما ذكرنا من المثلث اجل مات وترك ابنا في جرح  
 وادعي ان الميت اوصى له بثلث ماله وحججه لا بين شهادته ان ذلك وقضى القاضي بالثلث له ثم جاء  
 رجلا اخر ادعي ان الميت اوصى له بثلث ماله وشهد شاهدان بذلك وقضى القاضي بثلثه ورفع نصف الثلث  
 اليه ثم جاء رجلا اخر ادعي ان الميت اوصى له بثلث ماله واقام شاهدين على ذلك وقضى القاضي بثلث الثلث  
 له واخذ السدس من الاول والسدس من الثاني ورفع اليه رجع الشهود عن شهادتهم فالشهود  
 لا يضمون لابن شيئا وفي مسألة الدعوى الفرقين الاول يضمون لصاحب اليد قيمة العبد وكذا في مسألة  
 الوصية الفرق الثاني يضم للموصي الاول نصف الثلث وفي مسألة الدعوى كل فريق يضم للمشهود عليه  
 كل قيمة العبد اما الاول فخرج الفرق فيه في مسألة الوصية لكل فريق ان يحجج على المدين فيقول الثلث  
 ما تملك عليه بشهادتي فقط فانا لو لم نشهد لثقتك عليك بشهادة الفرقين الاخرين فلا يلزم

للأبنتين من علم النصفان اما في مسألة الدعوى العبد تلف على صاحب اليد بشهادة الفرقين الاول  
 شهادتهم لمسلم العبد ولا يصير مقضيا على من جهة الفرق الثاني والثالث لان القاضي في الاموال  
 المشكلة ينتصر على المدعي عليه ولا يتولى غيره الا اذا ادعي المدين جهة الغير وهذا مبدع للمسلم  
 فصار كل فريق تلقا العبد على المشهود عليه اعلى غيره واما الثاني فخرج الفرق فيه ان في مسألة الوصية  
 الفرق الثاني ائتمن على الموصي الاول نصف الثلث لانه لو اشهادا لست العبد المشهود عليه فكل واحد  
 نصف اما في مسألة الدعوى كل فريق ائتمن على المشهود عليه كل العبد لو اشهادا لست العبد المشهود  
 له قال عبد يدي جرحا واقام شاهدين على عبده وهبه الزينة يديه وسلم اليه وشهد شاهدان  
 اخوان له رجلا انه عبده وهبه الزينة يديه وسلم اليه وحججه لا بين شهادتهما يقضي بالعبد بينهما  
 نصف لانه استواء الحجج فلو قضى القاضي بينهما ثم رجع الشهود عن شهادتهم قال يضمون للورثة العبد  
 للواحد كل واحد منهم يضم ربع قيمة العبد ولا يضم كل فريق للموصي الذي لم يشهد شيئا  
 قال محمد ولا يسببه هذا الموصي لما يريد اذا شهد شاهدان ان الميت اوصى بهذا العبد لرجل اخر  
 اخوان الموصي بهذا العبد لرجل اخر وزكيت البيعتان فان القاضي يقضي بالعبد بينهما نصفان  
 فلو رجع الشهود لا يضمون شيئا للورث ويضم كل فريق للموصي الذي لم يشهد نصف قيمة العبد  
 وفي مسألة الهبة يضم الشهود قيمة العبد للواهب ولا يضم كل فريق للموهوب الا خشيما اما  
 الاول فخرج الفرق ان في مسألة الرصية لكل فريق ان يقول للورث العبد ما اريد عن ملكك شيئا رثنا  
 لا غير عليما ذكرنا وفي مسألة الهبة لا يلزم لكل فريق ان يحجج بذلك لان هبة اصلها متى حجت  
 كل للعبد لا يصح هبة الثاني اصلا الا ترى انه لو عرف الشارع بطلان الهبة الاخرى لصلا خلاف الوصية  
 ان وصية كل واحد منهما جائز بجميع العبد الا ترى انه لو عرف الشارع بطلان الهبة الاخرى لصلا خلاف الوصية الثانية  
 بكل العبد متى لورد احد ما سلم جميع العبد لرجل اخر واما الثاني فخرج الفرق فيه ان في مسألة الوصية  
 القاضي قضى بشهادة كل فريق بوصية كل العبد للموصي لانه يجوز ان يكون كل واحد منهما موصي لما  
 بجميع العبد على ما مر والفقه فيه ان الوصية اشتمل على هذا احتياجا لئلا يكون كل واحد منهما



عندنا عن موزع من كل وجه لا اثنين لميت فثبت ان القاضي قضي لكل واحد منهما بكل العدة قد سلم  
 لكل واحد منهما نصف العدة ومنع حصول نصف الآخر كنهية العدة التي لا يكون فيها نصيب  
 نصف العدة من ذلك في مسألة القيمة القاضي قضي لكل واحد منهما بنصف العدة ما ذكرنا ان  
 فيه جميع العدة من كل وجه منهما لا يتصور واذا قضي لكل واحد منهما ما بالنصف قد سلم لكل واحد  
 منهما النصف لا يضمن ان كل شيئا قال جل ماتت علة بعد فقيمة العدة لم يملك غيره او لم  
 يعتقد فشهد شاهدان من الورثة ان هذا الرجل علي الميت خمس مائة درهم دين لا يقبل هذه الشهادة  
 ويعتق تلك العدة بالوصية وليس في الثلث للورثة ويدخل هذا الغريم في نصيب الشاهدين  
 لانهما اقررا بانه علي لو شهدا بدين الف درهم يقبل شهادتهما والفرق بينهما ان في الوجه الاول  
 الورثة متهم في الشهادة لانه متى ثبت الدين ثبتت لهما ولا يبيع العدة ويحل الوصية ولهما في  
 منفعة لانه متى بيع العدة واخذ الغريم خمس مائة بقي لهما خمس مائة وقبل ثبوت الدين لم يثبت  
 العدة محلا ولا يبيع في الباقي ثم يدخل الغريم في نصيبهما فباخذ من كل واحد منهما الف فيكون  
 لما ثبتت هذه النوع من التهمة فيمنع قبول الشهادة وفي الرجاء الثاني لا تثبت لانهما ان ثبتت  
 انفسهما ولا يبيع لانه متى بيع يكون الدين للزوج فانتفت التهمة فيقبل ثم قال محمد ولا يسيبه  
 هذا الوجه الاول لان الوجه الاول لو نفيناه وابطلنا الوصية صار كل وارث من رقبته شيء وفي هذا  
 الوجه لا يصير للورثة من رقبته قليل ولا كثير وهذا لا يصح لان ما كانا جميعا لا يملك الوارث شيئا  
 من رقبته العدة لانهما يعتق الوصية او يبيع بالدين ليس ملكا لم يترى فلا بد من قايلا قالوا  
 تاويل يصير للوارث في رقبته شيء وهو لا يبيع على وجه محرم ان ثبتت نفعا عليهما من ان الكاتب  
 غلط وتكلم من كان كلمة في استعمال محمد كلمة من كان كلمة في ان حروف الصلابة  
 استعمال بعضها في بعض قال ولو لم يوص بعقبة لكانت اوصى بنقل العدة ليرجل فشهدا اثنان علي  
 دين قليل او كثير جازت الشهادة لانها انما يمسك لانه البيع لان هذا الحق في الدين كان ثابتا  
 في البيع على العدة بعد ثبوت الدين بعض الدين ثم الباقي يكون بينهما دينا عوضا له المالا وكان في

الصدر

صدر بالورثة فانتفت التهمة فقبل الشهادة **باب الرجوع عن الشهادة**  
 ما ذكرنا انما تقدم ان المعتمد في الرجوع عن الشهادة نفا من يراجع  
 من رجوع الينا والشهد ثلثة نفر وقضي القاضي بالحق ثم رجع وصدقهم لا يرجع لانه على كونهما بشهادة  
 الباين ولا يعتبر حالة البقا في هذا حالة المبدأ حتى لو شهدا ثمان مائة وقضي القاضي ثم رجع واحد  
 منهما يضمن المالا لا يملك ولو كان حالة البقا معتبرا في المبدأ يضمن كل المالا لان نصف المالا يثبت  
 بشهادة الواحد في المبدأ مع هذا بقي نصف المالا بقا الواحد **باب الرجوع عن الشهادة** ان شهدا شاهد واحد  
 من الأصول لا يثبت له بشهادة شاهد من الفروع ولا يشترط ان يكون علي شهادته كل واحد من الأصول  
 شاهدان من الفروع علي حدة بل اذا شهد شاهدان علي شهادته اصدروا حدة ثم شهد علي شهادته اصدروا  
 بخبره ويثبت شهادته شاهد واحد اصلين لان شهادة شاهدين تعلى لاثباتها جميعا اذا عرفنا هذا نقول  
 قال محمد رحمه الله اذا شهد شاهدان علي شهادته شاهدين لرجل يلف وشهد شاهدان لرجل  
 علي شهادته شاهد واحد بل لا الف قضي القاضي بشهادتهما جميعا ثم رجع وصدق من الفروع الاول  
 وواحد من الفروع الثاني فعلي الراجع ثلثة اثمان الف ثمان مائة والراجع الذي شهد علي  
 شهادته اثني عشر مائة من ذلك علي الراجع الذي شهد علي شهادته اربعة واحد واما قلنا ذلك لما ذكرنا ان  
 المعتمد في هذا الباب بقاء من يراجع علي الشهادة او رجوع من رجع وقد بقي شهادته الباقي على الشهادة  
 خمسة اثمان الف وكان الناف من جميع الراجعين ثلثة اثمانا يباين ان يفي بقا الذي شهد علي  
 شهادته اثني عشر نصف الف الذي لو رجع الكل اصدروا بقا نصف المالا فيعزل  
 هذا النصف لانه لم يتغير والنصف الآخر قد تغير برجوع الراجعين وقد ثبت هذا النصف شهادته  
 ثلثة نفر وصدقهم اصدروا للذين شهدا علي شهادته اثني عشر لانا اعتبرنا صاحب علي النصف القائم فلا  
 يعتبر اثنان منهم المداين شهدا علي شهادته واحد والثابت بشهادة الراجع الذي شهد علي شهادته  
 اثني عشر نصف هذا النصف لانه قائم مقام اصدروا الصلابة لانه لو ضم اليه من ثلثة ثبت كل الحق والثابت  
 بشهادة كل واحد من الذين شهدا علي اصدروا مع هذا النصف لانه ثبت بشهادتهما جميعا شهادته رجل



ان نصف كل شيء نصف الاصل القائم به غير حاشا لاما النصف الثاني فلا يجوز ان يتفادى القاييم  
 على الشهادة انه يكون شيئا كالكل الحق شيئا من شهادته ولا بد منها شيئا على شهادته غير الذي  
 يشهد صاحبه على شهادتهما وهذا لا يثبت كل الحق للامير بينهما لو شهدا ابتداء على هذا الوجه ليقضي شيئا انهما  
 اصلا ولا يجوز ان لا يثبت شيئا به غير الحق اصلا لما لا يوجب الا شيئا فليس يثبت له ولا له لو جمع بين هذين  
 الرابعين يعني الواحدين في ربع الحق فلا بد ان يرد ان الثاني على النصف يتفادى القاييم الا على الشهادة  
 معقول لا يجوز ان يكون ذلك النصف هذا النصف الآخر وهو ربع الكل وان هذه درجة شهادته على شهادته  
 والاصل على ما ذكرنا في المسئلة الثالثة من التثبت انما يعرف من الربع انهما بمنزلة امرين في ربع هذا  
 اقل من ذلك لان شهادتهما لا يثبت شهادته والاصل على شهادته انما لا يثبت شي ولا يجوز ان  
 يكون الولاية ربع هذا النصف وهو ثمن الكل لان هذه درجة شهادته الواحد على شهادته الواحد كما ذكرنا  
 في المسئلة الثانية ايضا ودرج هذا الزعم من رتبة ذلك الى الوضع للمرتبة فيقضي القاضي به وثمة لا يفسد  
 فربع هذا النصف ثلث شيئا انما يثبت في الولاية على ذلك وهو الربع الاخر ثبت حال لا يثبت حال  
 فينصف فصار الثابت بشهادة ربع هذا النصف نصف ربع وذلك ثمن الكل ونصف من قبض  
 الى النصف الثاني فيصير الحكم خمسة اثمان ونصف ثمن شيئين ان التالف بشهادة الواحد غير ثمانية وهو  
 وهذه المسئلة تسمى بمسئلة العيب ومثله الناطق في الرجوع

ما ذكرنا في الباب المتقدم وحرفي احوال قول الانسان  
على نفسه حجة وعلى غيره لا وقد ذكرنا في سورة اذا عرفنا هذا المقدار بعد حجة الله اربع شهداء اعلوا رابع  
ثاني رابعهم ونص في القاضي بشهادتهم جميعا وادفع المال الى المشهود له ثم رجعوا وصدقوا الشهود عن مائة من الدر  
ثم رجع الثاني عن مائة وعن مائة اخرى ثم رجع الثالث عن مائة مائة وعن مائة اخرى فثبت الرابع على  
الشهادة وكان على الراجح يجوز وبها الامانة على كل واحد منهم ثلثه فانما قل ذلك لا الاثر ان المقبر  
هذا الثابت في على الشهادة وقد بقي بشهادتهم ثلث مائة وخمسة مائة وكان السوطي خلا في غير ضرورة  
بيانه ان قد ثلث مائة في شكاية شاهدين وهو الاول والرابع لان الاول ثابت على الشكاية والباقي ثابت







على المولى المدد بهم انه ان اختار الدفع بوزل العبد عن مكره وان اختار الفداء بحسب عشرين الف وكان الف الف الف  
 بينهما انهم يتفقون على ذلك لو ما شهدوا العتق فلا يتم ابدوا الاختيار على المولى بعد الجناية فكان جمع  
 الدية على المولى ضافا اليه لما ذكرنا ان ايضا في الاخرى وجوب الالف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف  
 الجناية فيجب على شهود العتق سبعمائة تمام الدية وقد ائتمروا العبد على المولى ايضا وقيمة الف الف الف  
 فيضمنون ذلك ايضا فحصل للمولى احد عشر الف الف قيمة عبده وعشرة الف الف الدية التي اداها الى  
 وفي الجناية قل ولو شهد شاهدان ان المولى عتق اس فقضي القاضي بغيره ثم شهد شاهدان ان العبد قد  
 وبهذا الرجل خطا اول من شهد المولى يعلم ذلك القاضي فمضى العتق بالدية على المولى لما ذكرنا وقد شرط في  
 هذه المسئلة ان يشهد الشهود على المولى الجناية لان الجناية لم تكن ظاهرة قبل هذا المسئلة الاولى على  
 ما مر فلو قضى القاضي بغيره ثم رجع الشهود عن شهادتهم فيضمن شهود الجناية عشرين الف فيهم دية كاملة  
 للمولى فيضمن شهود العتق الف درهم قيمة العبد على كل ما ذكرنا في المسئلة الاولى لان هذه المسئلة الجناية لهما  
 ثبوت ايضا وجوب الدية على ما ذكرنا هذا الذي كونا اذا شهدوا بالامر من غير التعاقب فلو جازا الشهود  
 وشهدوا بالامر حينئذ شهد شاهدان ان هذا العبد قد وى هذا الرجل اول من شهد شاهدان ان المولى  
 اعتق اس لا يعتبر السبق والتاخير في الشهادة وانما يعتبر التزكية والقضاء ان الشهادة تصير حجة  
 به فان ثبت شهود الجناية اولا وقضى القاضي بشهادتهم معا فاجاب في كجواب فيما لو قضى بالجناية  
 اولا وهي المسئلة الاولى من الباب ان المولى يختار الفداء بشهادة اصد الف بغير الاحكام والصلح  
 الاختيار في شهود العتق اولى لان الاختيار فعمل المولى لا عتاق فعمله واما الجناية فعمل العبد لا  
 فعلا وكان اضافة الاختيار الى العتق الذي هو فعلا اولى او اثبتنا الاختيار بالعتق صار العتق متأخرا  
 عن الجناية ضرورة لان اختيار الفداء لا يكون بعد الجناية هذا كما اذا شهدوا بعتق نحو فاقولوا شهدوا بعتق  
 معلون الشرط بان شهد شاهدان بالجناية او امرهم وقد علم المولى بغيره وشهد شاهدان ان قال المولى ان  
 دخل عبدا في هذه الدية فشهد شاهدان ان العبد قد دخل الدية اليوم وقضى القاضي بغيره ثم رجعوا  
 فاعل الشاهدين بجناية الف درهم وعلى شاهد العتق عشرين الف درهم فاجاب في كجواب في المسئلة اولى

في المسئلة الثانية من الباب لو شرط المولى ان لا يكره العتق

الباب في ضمان علي شهود الرضول لا بشرط قد ذكرنا ان الحكم لا يضاف الى شرطه بل الى السبب وهو العتق  
 ولو كان مكان تعليق العتق بالرضول نفس ضمان شهود العتق الثاني ان المولى جعل اس عتق هذا العبد الف الف  
 مني شاحني لا يقتصر على المجلس وشهد العتق ان اشان فلانا اغتقنا اليوم ثم رجعوا بعد القضا فعمل شهود  
 الجناية الزد بهم وعلى شهود العتق عشرين الف وضمن ان شهود العتق يضمنون ان العتق يضمنون ان العتق  
 للطلاق اما الايقاع من الوكيل والنفوذ بشرط ايضا والحكم اليه شهود الايقاع انه السبب كذا في التعليق  
 الفصل الاول في التعليق سبب ايقاع عند الشرط ولا يقال بان المولى لما يصير مختارا للفداء ابتعد بغير  
 منه عن اختياره وايقاع الوكيل لا يتعلق باختياره لانه نقول ايقاع الوكيل ايقاعه معني فكان دليله على  
 الاختيار قال امره او عتق على رجل انه تزوجها باليهم فمهر مثلها الف درهم وهو كحشد شاهدان  
 بذكره وقضى القاضي له واعطاهما الصداق ثم شهد شاهدان ان الزوج قد دخل وطئها تلك الزوج  
 بمحمد ولا وقضى القاضي به وفروا بينهما ثم رجع الشهود فالزوج باختياره ان شاع في شهود النكاح الف درهم  
 لانهم ائتمروا على الف درهم لكن القاضي لم يهر مثلها الف والبضع عند الدخول في مثل الزوج  
 بمنزلة مال متقوم فبقي اطلاق الف بغير عرض فيضمنون ذلك وان شاع في شهود الدخول والطلاق  
 الف درهم لانهم منعوه من السقوط بعد كنف الشبب المستطاع على ما مر في ابواب الرجوع فلو ضمن شاهد  
 الرضول الطلاق الف درهم اتفق الكل انه وصل اليه كل صفة فكان ابرأ الشاهد من النكاح ولن ضمن شاهد  
 النكاح الف درهم فله ان ضمن شاهد الرضول الف درهم فياخذ منها دينه لكن الوكيل له والالف  
 يدونها اليه شاهد النكاح هكذا كوني راجع وذكر في رواية رابطة سماعة ان الزوج ان ياخذ من شاهد  
 الدخول الف الف لا غير وشاهد النكاح ان ياخذ الف الف فيهما فالف لشهود النكاح على الروايتين جميعا  
 الا ان الذكر ياتي قبضها هو الزوج في رواية رابع وفي رواية النول والذكر ياتي قبضها شاهد النكاح وذكر  
 في الرجوع عن الشهادة ان الزوج ياخذ الف الف من شهود النكاح والالف من شهود الرضول لا يكون لشهود  
 النكاح على شهود الرضول شي وجب هذه الرواية ان سبب ضمان جري ان الزوج وشهود الرضول لا يشهد  
 الرضول وشهود النكاح وقد وصل الى الزوج تمام صم الفان فلا يرجع احد على صاحبه شي وجه رواية النول



في شهود النكاح قامت مقام الزوج في سائر ما ضمنوا به اباؤا الشبان فكان لهم ان يرضوا بزوجهم واولادهم بجماعهم قاموا مقامهم  
 في الاستحقاق في ولاية الاختلاف لم يحل في الشهر ان ينسب لزوج المطالبة بل جري بينهم وبين الزوج وكان  
 ولاية الاختلاف يومه بالتسليم الي شهود النكاح انه وصل الي تمام حقه فذاحقهم بالظمان قال فلما كان الشهر  
 شهدها جميعا بما ذكرنا واصل بعد اصله لكن لم يتصل القضاء باحدى الشهادتين قبل ان يفتقر اليه  
 والتمس خبر الشهادتين والتمس في القضاء على ما ذكرنا فان قضيت كان النكاح اولا في المسئلة  
 الاولى ان قضيت شهادتهم فعانهم رجوعوا فاجواب بينهم كذلك ايضا ويجعل القضاء بالنكاح مكلفا لرجوع  
 احد ما ان النكاح اشرع فمما جعل القضاء او الولي والولي هو الزوج يصير مطلقا على ما ذكرنا  
 فمما جعل رجوعه وتلك المهر خارجة الزوج لما يكون بغيره وهو الرجوع كان القضاء بالرجوع بعد  
 النكاح مباحا حتى يحصل التاكيد بعد اولى حاقنا في العتوى اخبرنا القضاة ان قضيت شهادته بالرجوع  
 اولا ثم زكيت شهود النكاح وقضيت به ثم رجعوا فيمن شهود الرجوع فذكرهم مثل ذلك في الفقه انهم انظروا  
 ذلك القدر ان الزيادة على ثلث التسمية في النكاح ولم ينقض النكاح بعد ويضمن شهود النكاح الف  
 درهم ايضا لانهم المقتول العير لكن الثا بغير عرض الثا بغير عرض على ما مر قالوا كذلك لان شهود الرجوع  
 شهدها على اقل من الزوج انه تزوج هذه المرأة ودخل بها وطلعتها ثلثا فقصي القاضي بذلك ثم شهده  
 شهود النكاح فهو ما اذا شهدها على ما يندرج في الرجوع والطلاق سواء فلولم يكن قضيت شهادته احد الطرفين  
 حتى يهدوا العتوى فزكوا فقصي القاضي شهادتهم حتى ثم رجع احد الطرفين فان رجع شهود النكاح  
 او ضمنوا الف درهم وهو الزيادة على ما مر انهم انظروا قديم المثل لعرض على ما مر فان ضمنها  
 ذلك ثم رجع شهود الرجوع والطلاق ضمنوا الف درهم منهموا الف درهم من السقوط على ما مر ثم دفع القاضي  
 الي شهود النكاح على ما مر ان رجع شهود الرجوع او ضمنوا الف درهم لما ذكرنا فله جميع شهود النكاح  
 بعد ذلك لا يضمنان شيئا لانه وصل الي الزوج تمام حقه قال للمرأة مرتدة او عت على رجل التزوج بها قبل  
 ردتها بالفي له ميم ومهر مثلها الف درهم والزوج محذور ذلك فشهد شاهدان بذلك وقضى القاضي به ثم شهد  
 شاهدان انه دخل بها وطلعتها قبل الردة او شهد الف رجل جميعا وقضى القاضي بهم معا حتى حصل القضاء

بالنكاح سابقا على ما ذكرنا ثم جعوا الاثنان على شهود النكاح اصلا لان الشهادة انما تصير بالاقضا  
 والقضا بالنكاح قارنه ما يسقط كل المهر وهذا الرد قبل الدخول لانه لم يثبت الدخول حاله القضا  
 بالنكاح والردرة قائمة فلم يكونوا متلفين بشهادتهم شيئا وبضم شهود الدخول والطلاق في ذلهم  
 الرد والكل المهر لانه شهدوا بالدخول قبل الردة فلم يكن المنسقط مقارنا للقضا بالمهر ولو ان القضا  
 بالدخول والطلاق سابقا على القضا بالنكاح ثم جعوا بضم شهود الدخول قد مر هذا المثل وهو الف  
 بان الزيادة على تثبت بالتسمية ولم تثبت بضم شهود النكاح الف درهم وهذا الزيادة على المثل  
 فيهم اختلفوا قد مر هذا المثل بغيره على ما مر اما ما هنا ثبت بشهود الدخول ان الردة بعد الدخول  
 والردة بعد الدخول لا يسقط شيئا من المهر قال رجل لعبد سباعي الف درهم فادعي ذوا اليدانه  
 باعهم مني لان الف درهم والمشتري يحجز ذلك فشهد شاهدان بذلك وقضى القاضي بالشري لم يدفع  
 العبد المشتري ولا يدري حال العبد ثم شهد شاهدان اخران ان هذا المشتري قبضه وقضى القاضي  
 به والزم المشتري الف درهم رجعوا جميعا فامتنري ياكي اذ ان شاهدني شاهدي البيع الف درهم لانهم  
 الف درهم الغابوض والغابوض عوض وان شاهدني شاهدي الف درهم لانهم منعوا من السقوط والزم  
 يدفع الف الف شهد البيع قال الجواب هنا كجواب النكاح فان البيع هنا كالنكاح ثم والعبد هنا منزلة  
 المهر الف ثم والتمن هنا بمنزلة المهر ثم والقيمة هنا بمنزلة المثل ثم فلو علم ان العبد مات لكنه لا  
 يدري ان مات ما يد البايع او في يد المشتري فهو منزلة الردة في حق المتكوفة في جميع ما ذكرنا لان المهر  
 قبل القبض يوجب سقوط كل الثمن هنا كردة ثم قال رجل لعبد سباعي الف درهم فمضت فشهد شاهدان  
 على في شوالا انا علقية رمضان وقيمة بيع الشهادة الف درهم فلم ير الشهود عتي صارت قيمته ثلثه  
 الف درهم فمضت القاضي بشهادتهم ثم رجعوا ضمنوا للمثاق فادعيهم ان الضمان انما يحكم بالاداف  
 والشهادة انما تصير بالاقضا وبيع القضا قيمته ثلثه الف درهم فصاروا متلفين ثلثه الف درهم

ابن السيرة اذا اخلتوا في غفدا المشهور ولم يتفقوا على مقدار منها لم يطأوا اذا شهد احدنا على ائمتهم



والآخر درهمين او شهد احد على الآخر على الفيز لا يقبل شهادتهما على حذاي حنيفة اصلا وعند صاحبه  
يقبل على اقلها اذا كان المدعي يدعي الحكم بخلاف ما اذا شهد احد على الفد الآخر على الفد وقس على ما  
حيث يقبل عدلي حنيفة ايضا على الفد لانها اتفقا على تقديرهما لخطا وهذا الفد وقدر عرف  
في موضعه **ان** الاقرار بما ليس منكورين في مجلس صد يكون اقرارا بما لا صد لان المجلس  
الواحد يحل الافعال المتعددة حقيقة كقراءة آية السجدة مرارا او تحريكه مرارا اما اذا كان في مجالس مختلفة  
فعدلي حنيفة وهو قول ابي يوسف الاول يكون اقرارا بما ليس على قول ابي يوسف الآخر وهو قول محمد  
يكون اقرارا بما لا واحد ايضا اعتبارا للعرف فان الانسان يقر بما لا صد في مجالس كثيرة وكثيرا للشهر  
فلو قدر الاقرار بغيره الى كمرج والباب مبني على قولها فان عدلي حنيفة لا يقبل الشهادة في مسألة  
الباب فلا ياتي بدفع الرجوع اذا عرفنا هذا بقول قال محمد بن محمد بن جواد ادعي على جارية درهم  
فشهد له شاهد بدرهم وشهد له غيره درهمين والثالث بثلاثة دراهم والرابع باربع دراهم والخامس  
بخمسة دراهم ايقبل هذه الشهادة عدلي حنيفة ولا تقضي بشي لا خلافتهم في التقادير والالتزام  
وعند ما يقبل هذه الشهادة على اربعة دراهم وبعضها اذا قال السهود ان ذلك كافي في مجلس واحد  
وقاويلهم انهم اذا شهدوا على اقرار المدعي على يده حتى يحل المجلس وانما يقبل شهادتهم على اربعة دراهم  
عندما لانه شهد بالربعة شاهدان احدهما الذي شهد بالربعة والآخر الذي شهد على خمسة لان  
في خمسة ربيعة ضرورة فيقضي بالربعة والدرهم الثاني ليس على الشاهد واحد من القضي وان دعوا  
ان ذلك من كان في المجلس فذلك الجواب قول ابي يوسف الآخر وهو قول محمد بن علي ما ذكرنا فاما على قول  
ابي يوسف يقبل هذه الشهادة وتقضي على سبعة دراهم لان الربعة تثبت بشهادة شاهدين وهو  
الشاهد على الربعة والشاهد على خمسة فيقضي بالربعة ولا تقضي بشهادة الشاهد بالربعة بعد ذلك لانه  
صار جميع ما شهد به مقصيا به الدرهمان تثبت بشهادة شاهدين احدهما الشاهد بدرهمين والآخر  
الشاهد بثلاثة فيقضي بالدرهمين ايضا ولا تقضي بشهادة الشاهد بدرهمين مع ان جميع ما شهد به  
صار مقضي به فصار درهمان تثبت بشهادة ثلثة نفر وهذا الذي شهد به درهمان والشاهد بثلاثة

انما هو في شهادته والدرهمان تثبت بشهادة شاهدين

ولم يضمن اليه

والشاهد بخمسة فلم يضمن اليه الشاهد بدرهمين والشاهد بالربعة ان جميع ما شهد به الشاهد بثلاثة  
فلم يضمن اليه مقصيا به درهمان ان يقبل شهادتهما في الباقي اما الثالث هو بدرهمين والشاهد بالربعة  
جميع ما شهد به صار مقصيا فلا يعتب شهادتهما ثانيا فاذا قضى القاضي على المشهود على اربعة  
درهمين ودرهمين فصار جميع ذلك سبعة فاذا قضى بذلك على قول ابي يوسف الاول ثم رجع  
الشهود قال بعضهم الشاهد بخمسة درهمان وثلاث دراهم والشاهد بالربعة درهمان والثالث هو بثلاثة  
درهمين وثلاث دراهم اما الثالث هو بخمسة فلا يضمن القاضي بالربعة بشهادته وبشهادة الشاهد بالربعة  
فكان الثالث بشهادته درهمين فيضمن درهمين والدرهم الواحد قضى بشهادته وبشهادة الذي شهد  
بدرهمين وبشهادة الذي شهد على بثلاثة على ما مر فكانت بثلاثة بشهادته وثلاث دراهم فيضمن  
ذلك ايضا فصار درهمان وثلاث ولم يقض بشهادته بشي اخر واما الثالث هو بالربعة فدلالة قضى بالربعة  
بشهادته وبشهادة الشاهد بخمسة فكانت اثبات بشهادته درهمين ولم يقض بشهادته بشي  
اخر فيضمن درهمان اما الثالث هو بثلاثة فدلالة قضى بدرهمين وبشهادته وبشهادة الشاهد بدرهمين  
فكان الثالث بشهادته درهمين والدرهم الواحد قضى بشهادته وبشهادة الشاهد بدرهمين وبشهادة  
الثالث هو بخمسة فيضمن ثلثة دراهم ولم يقض بشهادته بشي اخر درهما وثلاثة اما الثالث هو بدرهمين  
فدلالة قضى بدرهمين وبشهادة الشاهد بثلاثة فكانت اثبات بشهادته درهمين ولم يقض بشهادته  
بشي اخر واما الثالث هو بدرهمين فدلالة انما قضى بالربعة والدرهم الواحد وبشهادة الشاهد بثلاثة  
وبشهادة الشاهد بخمسة فيضمن ثلثة دراهم هذا يخرج على قول ابي يوسف الاول اما على قوله الآخر وهو  
قول محمد بن علي ما ذكرنا انه يقضي بالربعة فاذا جعوا على الشهادة قال بعضهم ذلك اصداهم ما قضى بشهادته  
والدرهم الرابع على الرابع والخامس نصفان لانه ثبت بشهادتهم والدرهم الثاني على الثاني والثالث  
والرابع والخامس ارباعا لانه ثبت بشهادتهم والدرهم الاول على الاول والثاني والثالث والرابع والخامس  
اثنان لانه ثبت بشهادتهم

**في** ما شهد به من غير ان يكون له شاهدان او شاهد واحد  
**في** ما شهد به من غير ان يكون له شاهدان او شاهد واحد



ما ذكرنا في ابواب اليمان ان مخلوق الكلام يصرف الى المنعارة وان كان فيه عذو لا عن  
الحقيقة ان المعقولة هذا الباب على معاني كلام الناس اذ اذعنا هذا بقول محمد بن جعفر او اقرار  
الرجل الا امر امراني بيد الله تعالى ويدك وهدير يد يد الطلاق فطلقها الرجل بفتح الطلاق وانما يحتاج  
اليه الزوج انه من جملة الكليات انه يحتمل امره حق الطلاق ويحتمل امره حق غيره ومن ثقتها  
وكسوتها وعذرها فيحتاج فيه الى اليقينة وانما قلنا انه يقع الطلاق بايقاعه لانه فرض الطلاق الى  
المخاطب خاصة فينفرد به بايقاعه وانما قلنا انه فرض اليه خاصة لان ذكر اسم المتزوج في هذا الموضع  
براديه التبرك في عرف الناس ان التحليل والتفويض من المتزوج لا يحق وهذا خلاف ما اذا  
قال امر امراني بيد فلان وبذلك فانه لا يقع بايقاع المخاطب وحده لانه براديه التفويض اليها  
في العرف لان التفويض والتحليل من فلان يحق كما يحق من المخاطب وقد ذكرنا في معنى هذا امر على  
معاني كلام الناس قالوا كذلك في العناق والبيع والاجارة والتكليف على ما لا خلاف في علمنا فهو كالم  
سواء ينفرد به المخاطب لان ذكر اسم المتزوج في الموضع كلما عرفت التبرك دون التفويض على ما ذكرنا  
الا ان الطلاق والعناق يقتضيان امر على المجلس في البيع والاجارة لا يقتضيان التفويض اليه لا يملك  
البيع والاجارة بنفسه وانما يتم ذلك بعينه واذا كان لا يملك بنفسه لا يمكن جعله عليك وتفويض  
فاعتبر نوكلا والتوكيل لا يقتضي على المجلس اما في الطلاق والعناق يمكن اعتباره عليك وتوكيل  
لانه يملك بنفسه ولا يقف على قبول غيره والتوكيل يقتضي على المجلس فان قيل كما ان اليمان والبيع  
يتم بالقبول القوي فالطلاق والعناق على ما لا يتم الا بقبول المرأة فيلزم ان لا يقتصر على  
المجلس ايضا قلنا الطلاق على ما لا ينفرد المحفوض اليه بنفسه بان يطلقها فيوجب الحال على نفسه  
على انما لم ينفرد على ما ينشئ بنفسه بالتعلق بممكن ان يعلن طلاقا على ما لا يملك المجلس قال  
ولو قال امر امراني بيدك وهدير يدك لا يقع بايقاعه لانه ان لم يكن على التحليل حق نفسه  
امكن اعتبار الشرط بان تعلق الطلاق بنفسه نفسه ومشيئة المخاطب على ما لا يملك المجلس  
كما يقتضي علم على التحليل بقدر حمل على التعليق بمشيئة المتزوج لان الناس في العرف يعرفون التبرك

لان التعليق لمشيئة المتزوج انما هو على ما لا يملك المجلس لان الناس في العرف يعرفون التبرك  
لم تطلق وكذلك لو قال انت طالق انك لا تملك انك تطلق انك المنعارة في يمين  
الناس انهم يريدون الاستئذان قال عليه السلام من حلف في حلفه انك لا تملك انك تطلق انك المنعارة في يمين  
يطلق الكلام وكذلك لو قال لغيره طلق امراني انك لا تملك انك تطلق انك المنعارة في يمين  
قال جعفر لغيره طلق امر لي بما تشاء الله تدر وشيت فطلقها المخاطب بفتح الطلاق وان هذا يستعمل  
للاستئذان وهذا انه اضاف المشيئة الى الطلاق قصارا الطلاق حلقا لمشيئة المتزوج فيصير التفويض  
معلقا بمشيئة المتزوج ضرورة فلا يثبت التفويض لان مشيئة المتزوج لا توقف عليها قالوا ان جلا قال  
لغيره بوجعك هذا بما تشاء الله تدر وشيت فباع جاز وكذلك لو قال فلان امراني بما تشاء الله تدر وشيت  
من المال وكذلك لو قال اعطى عبدك بما تشاء الله تدر وشيت من المال لان المشيئة ينصرف الى البدل  
وهو المال لا الى التفويض فحملت الاول اذا كانت المشيئة داخلية في الموضع بقا الطلاق والبيع  
مفوض اليه كان المراد منه تفويض الامر على المحفوض اليه كانه قال ما يتردد من امر او قضى امره  
او رزق امره من المال هذا هو المتعارف ولو قال جعفر طلق امراني بما تشاء الله تدر وشيت انما لم يملك  
فطلقها المخاطب مالا ولم يحجز الزوج كذلك فهو باطل وكذلك البيع والاجارة والمكاتبه والعناق  
لان عرفت ان من اذ قال الزوج طلق امراني بما تشاء الله تدر وشيت انما يريد به التصديق على التوكيل  
حتى لا ينفرد بالامانة في تقدير البدل بخلاف ما اذا قال بما تشاء الله تدر وشيت لانه يريد به التفويض على  
يحمل ذلك على ما تنافى في الناس فالمخرج في جميع ما ذكرناه العرف ومعاني كلام الناس ولذلك علم

من طلاق امراني بما تشاء الله تدر وشيت

ان قلنا كذا متى خلت على فله غير موصوفة ان كانت محملتها غاية معلومة  
تتناول الكل وان لم يكن محملتها غاية معلومة تتناول اوصافها لانه لا يمكن صرف الكل فيصرف  
لا اذ لا يكتفى وهو الواضح في ابوابنا ان لا يرد من معرفة معنى منها كلمة مع وهي للقران  
تقولا جازي يرد مع عمدة كذا يعقب محبة على محبة زيد عن عمرو ومنها كلمة قبل وهي للتقدم تقول سألني

بشيء مما اشتهر في معنى ما لا يملك المجلس







الوقت وفي الفصل الثاني انما الوقت في الطلاق انه ذكره بحرف آخر وكان صفة المذكر لغيره وقد ذكرنا ان  
 ان لضافه الوقت الى الطلاق لغو في الطلاق مرسلا وكذلك اذا قال انت طالق مع يوم الاصحى يقع الطلاق  
 حتى تطلع النجم من يوم الاصحى ولو قال معها يوم الاصحى يقع في ايامه انما اضاف الوقت الى الطلاق قال ولو  
 قلت انت طالق في دخولك الدار اطلق حتى تدخل الدار انه اضاف الطلاق الى الفعل فيتعلم به ولو قال  
 انت طالق فيها دخولك الدار يقع في ايامه انما اضاف الفعل الى الطلاق على ما ذكرنا قال ولو قال انت  
 طالق تطليقي يقع على اطلاق حتى يحضر ولو قال انت طالق تطليقي يقع على ايامه انما  
 يقع في ايامه انما هو في الطلاق ما قبل الطلاق وهذا الوقوع في غدا فيصح وفي الوجه الثاني  
 وهذا الطلاق ما لا يقبل لان الطلاق لا يتصور ان يقع في غدا لا يكون افعالا بعد غدا فصار قوله يقع  
 الا لغوا فاصلا بين الطلاق والغد فيقع في ايامه انما اضاف الطلاق تطليقي يقع على ايامه انما  
 الدار وقوله انت طالق تطليقي يقع على ايامه انما اضاف الطلاق تطليقي يقع على ايامه انما

ان الطلاق متى اضيف اليه وقت قبل الطلاق فانه يتعلق به كما اذا اضيف اليه فعلا اذا اضيف اليه وقت لا يقبله  
 بل هو اقل من اضيف اليه وقت لا يقبله وعلق شرط يتصور وقوع الطلاق عنده فان كان التعليق سابقا  
 اليه لم يذكر الوقت بعده انه يريد ابطال التعليق بعد صحته وذلك لا يجوز ان كانت الاضافة سابقة بعمل التعليق  
 في ابطال الاضافة ويتعلق بالشرط انه نص في الاول وقد ذكرنا هذا في الباب الثالث من ابواب الايمان  
 وبعض مسائل هذا الباب مذكورة ثم اذا عرفنا هذا نقول قد مر محمد بن عبد الله اذا قال الرجل المرأة لا طلاقها  
 انت طالق اذا تزوجت قبل ان تزوجك ثم تزوجها طلقته وقوله قبل ان تزوجك لغو باطلا لانه لما  
 قال انت طالق اذا تزوجت تعلق الطلاق بالتزويج وصح التعليق فاذا قال قبل التعليق لا يحتمل  
 البطلان وصار كما اذا قال المنكوحه انت طالق ان دخلت الدار قبل ان يدخلها يتعلق الطلاق بالدخول  
 والغا قوله قبل ان يدخلها كذا هذا لو قال انت طالق قبل ان تزوجك او تزوجك كذا كذا كذا  
 الا بقوله اذا تزوجك قصد نص في الكلام وتعلق الطلاق بالتزويج صح فان قيل كيف يمكن تعلقه

الطلاق بالتزويج وقد اكره بينه وبين الزوج كلاما لغوا وهو قوله ان تزوجك قلت هذا ليس بلغو بل  
 هو تصريح بما انتظمه تعليق الطلاق بالتزويج ان معناه انما في احوال او قبل النكاح موصوفه يكونها طالق غير  
 التزويج بحسب علم على هذا نصيحا لتصرفه وصار كما لو قال المنكوحه انت طالق الساعة ان دخلت الدار  
 او قال لما انت طالق قبل ان تدخل الدار ان دخلت الدار تعلق الطلاق بالدخول وقوله الساعة وقوله قبل  
 ان تدخل الدار لانه تصريح بما انتظمه التعليق على ما ذكرنا ولو قال لها اذا تزوجت طالق قبل ان  
 تزوجك فزوجها يقع الطلاق عند اي حينه ومحمد بن ابي يوسف يفتي بغيره في التي ذكرناها  
 في الباب الثالث من ابواب الايمان من غير خلافه صاندا لغير خلاف لانه اذا قال اذا تزوجت طالق  
 تعلق الطلاق بالتزويج فاذا قال قبل ان تزوجك فقد اراد ابطال هذا التعليق فلا ينكر من ردوه في الحسنة  
 الاولى من الباب افرق بينهما لهما ان هذا انما يستقيم ان لو تعلق الطلاق بالتزويج وصح التعليق وهنا  
 لم يقع الا كذا اذا اعلن بين الشرط او بين الشرط والاضافة الى الوقت محال بشرط الاول شرطا لان الغا  
 ايمت عاير ما ذكرنا في ابواب الايمان اذا قال للاجنبية اذا تزوجت طالق ان كلمت فانا  
 محال التزويج شرطا لتعلق الطلاق بالكلام اذا ثبت هذا نقول فقولته فانت قبل ان تزوجك غير  
 باطل ولو وقع طلاق باطلا في علم كل لغو في اول الباب لان ثم انما متقدم فيتعلم بالشرط الاول  
 وهذا الوجه ولو قال لامرأته اذا دخلت الدار فانت طالق قبل ان يدخلها يتعلق الطلاق بالدخول ولا يقع  
 قبل ان يدخلها بالدخول طلاقا صحيحا فان طلاق المنكوحه قبل الدخول طلاق صحيح فاذا اعلن ذلك  
 الطلاق بدخول الدار يتعلق به بخلاف ما تقدم لان طلاق الاجنبية قبل النكاح طلاق باطل فلا  
 يتعلق به قال محمد بن قولته اذا تزوجك ومنى ما تزوجك هذا فليسوا الا ان الحكم  
 يفيد التعليق قال ولو قال انت طالق اذا تزوجت قبل ان تلحق وقع الطلاق اذا تزوجها لانه  
 وقوله انت طالق اذا تزوجت قبل ان تزوجك ليسوا ولو قال انت طالق قبل ان تلحق اذا تزوجك  
 وذلك لكونه باطلا وقوله انت طالق قبل ان تزوجك اذا تزوجك ليسوا ولو قال اذا تزوجت فانت  
 طالق قبل ان تلحق محال لغيره محال على خلافه ان لم يصرح على خلافه هذه المسئلة لانه

ان الطلاق متى اضيف اليه وقت قبل الطلاق فانه يتعلق به كما اذا اضيف اليه فعلا اذا اضيف اليه وقت لا يقبله  
 بل هو اقل من اضيف اليه وقت لا يقبله وعلق شرط يتصور وقوع الطلاق عنده فان كان التعليق سابقا  
 اليه لم يذكر الوقت بعده انه يريد ابطال التعليق بعد صحته وذلك لا يجوز ان كانت الاضافة سابقة بعمل التعليق  
 في ابطال الاضافة ويتعلق بالشرط انه نص في الاول وقد ذكرنا هذا في الباب الثالث من ابواب الايمان  
 وبعض مسائل هذا الباب مذكورة ثم اذا عرفنا هذا نقول قد مر محمد بن عبد الله اذا قال الرجل المرأة لا طلاقها  
 انت طالق اذا تزوجت قبل ان تزوجك ثم تزوجها طلقته وقوله قبل ان تزوجك لغو باطلا لانه لما  
 قال انت طالق اذا تزوجت تعلق الطلاق بالتزويج وصح التعليق فاذا قال قبل التعليق لا يحتمل  
 البطلان وصار كما اذا قال المنكوحه انت طالق ان دخلت الدار قبل ان يدخلها يتعلق الطلاق بالدخول  
 والغا قوله قبل ان يدخلها كذا هذا لو قال انت طالق قبل ان تزوجك او تزوجك كذا كذا كذا  
 الا بقوله اذا تزوجك قصد نص في الكلام وتعلق الطلاق بالتزويج صح فان قيل كيف يمكن تعلقه



وقوله الماتر وجدك فانت طالق قبل ان تزوجك سؤال  
 ان يقع اصداء في الاوقات المذكورة في هذا الموضع

ان يقع الطلاق غير المبررة والفاصل الى ايام تطليقه واحدة ان المرأة متى وصفت بكنها طالق في زمان  
 وصفت في سائر الزمان اذا اقترن به ما يوجب تكرار الطلاق محييد بتكرار الطلاق بتكرار الياوم اذا عفا  
 هذا التكرار فمحمدا انما اقام الصلابة انما انت طالق كل يوم ولا ينعى تطليقه واحدة ان قوله  
 انت طالق يقع تطليقه واحدة فاذا قال كل يوم وصفت بها في كل يوم والطلاق مطليقة واحدة طالق  
 في سائر الياوم فلم يوجد ما يقتضي التكرار فرفع واحدة ولو قال انت طالق كل يوم تطليقه يقع اليوم واحدة  
 وغدا اخرى وبعد غدا اخرى حتى يبين ثلاث ايام فترى ما يوجب الياوم التكرار انما اضاف الى كل يوم تطليقه  
 منكوه والمنكوه اذا ذكر كان الشايع غير الاول بخلاف المسئلة الاولى لما ذكرنا في الفرق بينهما ان  
 المسئلة الاولى لم يقع في كل يوم تطليقه لا يقعوا شي من كلامه وفي المسئلة الثانية لو لم يقع في كل تطليقه  
 يقعوا قوله تطليقه انما اقتصر على قوله انت طالق كل يوم يقع تطليقه واحدة قال ولو نوى المسئلة  
 الاولى ان يقع كل يوم تطليقه حتى يبين ثلاث ايام فترى ما يوجب الياوم التكرار انما اضاف الى كل يوم تطليقه  
 الثانية اياها ضمها في نصيبه كانه قال انت طالق كل يوم او قال في كل يوم تطليقه يقع في كل يوم واحدة  
 في الوجهين جميعا انما فترى ما يوجب التكرار وهو كلمة في هذا الانه متى ذكر بكلمة واحدة فترى كل يوم  
 يكونه طرفا وذلك يوجب التكرار بخلاف المسئلة الاولى لانه جعل كل الياوم طرفا واحدا في الفرق  
 بينهما ان المسئلة الاولى لم يقع في كل يوم تطليقه لا يقعوا شي من كلامه ومتى بلغوا كلمة في قوله  
 وكرر لو قال انت طالق عند كل يوم او مع كل يوم لان هذه حروف الصفات يقام بعضها مقام  
 البعض واشتبهت بمحمد فقال انما لو قال غيره وانه نقرا لا اكلام كل يوم من ايام هذه الجملة  
 ان كلمة ليلا او نهارا تحت ولو قال الله نقرا لا اكلام في كل يوم من ايام هذه الجملة لا تحت حتى يكلم  
 في كل يوم منها ولو قال ليلا لا تحت لما ذكرنا ان الفصل الاول جعل كلمة المدة طرفا واحدا بينا ولو  
 الليلا والنهار جميعا لان الليلا يتصل بمدة الياوم ولا يقتضي تعدد الكلام وفي الفصل الثاني جعل كل يوم

طرفا واحدة فلا يتصل بالليلا ولا يقتضي تعدد الكلام قال لو قال انت طالق اليوم وغدا وبعد غدا لم يقع واحدة  
 لما ذكرنا الا انك لو كان في اليوم وغدا وبعد غدا لو قال انت طالق في اليوم وغدا وبعد غدا لم يكن انما  
 جعله طرفا واحدا ولو قال انت طالق في اليوم وفي الغد وفي بعد غد فتم الثلاث لما ذكرنا انما اقر كل يوم  
 يكونه طرفا واحدا اذ اقر والغدا واليوم واليوم بعد غد في كل يوم واحدة ولا تحت الا عند الكلام ثلاث مرات ولا يخلو الليلا  
 قال اليوم وفي غد وفي بعد غد صار كل يوم طرفا واحدة ولا تحت الا عند الكلام ثلاث مرات ولا يخلو الليلا  
 لما ذكرنا قوله لو قال لما انت طالق ابد التسع واحدة لانه لم يوجد ما يوجب التكرار ان الطلاق متى وقع في زمان  
 يبايد ولو نوى انها طالق ابد تطليقه بعد تطليقه صح لانه نوى محتمل لفظه وفيه تشديد على نفسه وانما قلنا  
 انما تحت لفظه ان لا يبدل اسم الاوقات محتمل فاذا نوى تطليقه بعد تطليقه وكان نوى احاد الاوقات  
 فصار كانه قال انت طالق كل وقت تطليقه ولو اصبحت نيتهم فان كانت مدحولا بها يقع الثلث بدافضل  
 لرصده الاوقات المتصلة وان كانت غير مدحولا بها يبين بالواحدة ولا يقع الثاني والثالث لانهما  
 غير متكررة والاعتدال في الوقت الثاني والثالث قال لو قال انت طالق اليوم وراش الشهر طلقت  
 واحدة وراش الشهر في يومين ان يقع في اليوم وراش الشهر في يومين استدل بما اذا قال لهما انك بيدر  
 اليوم وبعد غد بنجد الامر عند محي بعد غد حتى لو ردت الامر في اليوم كان الامر بيدر اذا جاء بعد  
 غد والجامع بينهما ان محليين الوقتين او لم يصرف الامر بالبد والطلاق اليها فيغيب كل وقت على احد  
 انما نقول في مسئلتنا لم يحل بين الوقتين وقتا لا يصفى الحراه بالطلاق فيه فان الطالق اليوم  
 طالق بعد اليوم اي اسر الشهر وراش الشهر فلا حاجة الى القول بتجدد الطلاق بخلاف المسئلة الامر  
 بالبد لو امر بالبد اعتدالا نرى انما لو اقتصر على قوله بيدر اليوم يكون الامر بيدر والليلا  
 غدا فاذا ركر اشهر بنجد الامر ضرورة ولو قال انت طالق اليوم واذا جار اشهر طلقت  
 اليوم واحدة وراش الشهر في يومين لانه ان بعد اصابها اليوم يعلق الامر في نجي اخر الشهر لانه  
 على كلمة الشرط والمجي غير المعلق ولو قال انت كما مضى يوم طلقت عند مضى كل يوم تطليقه  
 حتى يبين ثلاث ولو قال انت طالق كلما جا غدا طلقت عند محي كل يوم حتى يبين ثلاث لانه



على شرط فيذكر بتكرار الشرط كما اذ كان طلاق كما دخلت الدار فانه لو قال امراته انت طالق يوما ويوما  
 او لانيته كانت طلاقا وحدا حتى يتكلم به لان قوله ويوما لا يفيد الا انما ان يرد به ويوما لا يقع عليه  
 تلك التعليل وهذا القول ان الطلاق ان وقع في يوم لا يتصور ان يكون اتفاقا في يوم واحد ولما ان  
 يرد به ويوما لا يقع عليه تطلبع لغير تلك التعليل وهذا القول ان وجوده وعلمه بمنزله  
 فبقي قوله انت طالق يوما فينتج طلقة واحدة في الحال فليس غني بها انها ابدان يوما ويوما لا طلقت  
 ثلاثا اخر من يوم السار وقع غلط في الكتاب بل هو من يوم الخامس لانه يقع في الحال واحدة  
 واليتم في اليوم الثاني شي ثم يقع في اليوم الثالث اذ يقع في اليوم الرابع شي ثم يقع في اليوم الخامس  
 اصرى وبعض مشايخنا صححوا ما اوردوا في الكتاب وقالوا قوله اخر من ثمانية عن الياوم بيان انه وقع في كل يوم  
 طلاقا واحدا فكان الطلاق الاول طلاق اليوم الاول والثاني طلاق اليوم الثاني والطلاق الثالث  
 والرابع والطلاق الخامس طلاق اليوم الخامس وان شئت من هذا الوجه لانه لو كان كذلك كان من الكلام  
 لن يقول اصرى من اليوم السار وقع وقوله في اليوم السادس وقوله بعضهم ما ذكر في الكتاب صحيح وان  
 كان كذلك لكان الطلاق لان التعليل الاول يقع في اليوم الثاني في الاول ان قوله انت طالق يوما  
 ويوما لا اضافة الطلاق الى الصداق والطلاق اضافة الى الصداق فيقع في يوم واحد ما مر  
 في الاول لبيان فيتم الاول في اليوم الثاني والثاني في اليوم الرابع والثالث في اليوم السادس  
 الا ان هذا مما لا يوافق في الكتاب فانه قال لو لم ينو شي يقع في الحال واحدة ولو كان اضافة الصداق  
 لما وقع في الحال ثم ذكر محمد بن عبد الله الطاهر علفا من مسائل الطلاق قال اذا قال رجل  
 لامرأته انت علي كظهر امي كل يوم فمطلها وادخلها بطنها ككارة ولصدة ولو قال انت علي كظهر امي  
 في كل يوم بنجد والظهار بنجد كل يوم فاذا مضى اليوم بطل ظهرا وادخلها بطنها وكان مظاهرا في اليوم  
 الاول وظهرا بنجد وكان لما ان يفرد في الليل لانه لما اورد في كل يوم بالظهار لا يبدل ذكره على عامر  
 واذا كثر في كل يوم كان لما ان يفرد في النهار لان ظهرا في اليوم ان يقع بالثنية ولو قال انت علي كظهر  
 امي اليوم وكلما جاء به كان مظاهرا منها لليوم والظاهر في كل هذا الظاهر لانه موقت باليوم والمثل

يقربها في الليل لما مر فانما اورد ما مر مظاهرا لانه اذا اورد في كل يوم بالظهار لا يبدل ذكره على عامر  
 مظاهرا لانه اذا اورد في كل يوم بالظهار لا يبدل ذكره على عامر  
 قال لما عدي كل يوم انت علي كظهر امي لو قال رجل ابدل هذا الظاهر بالظهار لانه غير موقت  
 فكذا هذا

ان تصرف الفصول بما يوقفها وان كان له محيزا او فروع  
 وانما يكون له محيزا جارا وفروع اذا كان تصرفا بملك الملاك مباشرة اما بنفسه او بغيره اما او المالك  
 مباشرة لصلا لا مفعلا صارته فيه فكيف يتوقف على جازته ان الايمان يقتضي شروطا  
 يا انت تبتل دون الماضي لما ذكرنا ان المقصد باليمين هو المنع وهذا انما يتحقق بشرط المتقبل دون  
 الماضي او عرفنا هذا نقول قال محمد بن عبد الله بن فضال في الفقه جعلت امر السيد فقاتلته  
 نفسي فبلغ الزوج ذلك فاجاز ذلك كما لا يقع الطلاق باختياره لكن يصير الامر ما يدور في مجلس  
 علمها باجازه الزوج حتى لو اختارت نفسها في المجلس طلقت ولا فلا ان الفصول التي تصرفها  
 جعلت امر السيد والمرأة انت تصرفها وهذا اختيارها نفسها وتصرف الفصول له محيزا في الحال ان  
 الزوج علمه انشاء في الحال فيتوقف على اجازة الزوج وينفذ باجازه فاما تصرف المرأة ليس له محيز  
 حال وجوده لان الزوج لا يبدل ان ينفسه فان الزوج لو قال لعمري حذرها اخترت نفسي او جعلت  
 مختارة ايتبع الطلاق وهذا من اختيارها نفسها بعد ان تم اختيار الزام حكم الاختيار والزوج لا يبدل الزامها  
 حكم الاختيار فلا يتوقف تصرف الفصول في ذلك ولو وقع الطلاق يقع باختيار المرأة نفسها بنقل  
 محيز الفصول لا وجه له لان الامر انما يصير ما يصير الفصول عند اجازة الزوج ولا اختيار قبل  
 ذلك اختيار قبل ضرورة المرأة يدها فلا يقع وتلك لوقالات المرأة بنفسها قد جعلت امر السيد  
 واخترت نفسي فبلغ ذلك الزوج فاجاز ذلك كما لا يقع الطلاق ولكن يصير الامر ما يدور في مجلس علمها  
 لما ذكرنا قال ولو قال المرأة جعلت امر السيد وطلقت نفسي فاجاز الزوج ذلك يقع وادعى رجوعه الى  
 وصير امرها بغيرها حتى لو اختارت نفسها يقع طلوقا حري ثانيا لانه انت تصرف بغير التصلب وجعل



الامر بالبدن وكل واحد منهما يملك الزوج انتاه فيقف على اجازته فان قيل ينبغي ان يقع في كل تطليق باينة  
لانها خلقت لنفسها حكم النجس وانك تطليق يابس والزوج اجاز ذلك قلنا بلي اضاف هذا التطليق الى  
النجس لكن هذه اضافة قد بطلت لانها صدرت قبل صيرورة امر سايد فصار كانهما كانت على  
نفسه وجعلت امره يدور على امره قال الامير قاضي خنز نفسي من ذلك فقال الزوج اخترت لا يقع شيء لما ذكرنا  
ان الزوج لا يملك الزوج حكم الاختيار فلا يتوقف على اجازته قال الفاضل في المرأة الغائبة طالق ان دخلت هذه  
المرأة فقال الزوج ارجو ان لا ينفق البين لان البين هو قسمة الزوج مباشرة فيتوقف على اجازته فلو كانت  
المرأة تترك الزوج بعد نفق الفسوق قبل اجازة الزوج لا يقع الطلاق حتى تتركه فلا مستانفا لان  
البين اعتقد عند اجازة الزوج وقد ذكرنا ان الايمان يقتضي شروطا في المستقبل لا في الماضي قال جلال الدين  
امرأة على ما طاف جاز النكاح ولا يقع الطلاق الا في الزوج الصادق مخرج البدر او مخرج الشرط وكيفما كان  
يشهد مشهدا انقضي كون الطلاق مقارنا للنكاح لان استحقاق البدر يقارن استحقاق البدر والشروط  
والعقد مقارنان للعقد لا يترك له ما دام داره عليه بما يمار ثلثة ايام لا يثبت للشفيع حق الشفعة ولو ثبت  
اختيار بعد تمام العقد وثبت للملكية لم يثبت له حق الشفعة والطلاق لا يقع مقارنا للنكاح  
في طلاق الشرط ولعم النكاح لانه لا يفسد بالشروط الفاسدة قال جلال الدين لا يقع في المرأة التي تخرج من المنزل  
وانما غيب وانما يريد ان يصد عنها فاقب ذلك انما يوجب الطلاق ما بعد فان خرجت من منزلها كانت  
طالق فخرجت امرأة بعد الكتاب قبل ان يفر على الزوج ثم فر على الزوج فاجازه لا يقع الطلاق بذلك الزوج  
ان الزوج لم يامر به بكتاب الطلاق فكان الكتاب فضوليا في ذلك فبطلت البينة عند اجازة الزوج وقد  
ذكرنا ان الايمان يقتضي شروطا في المستقبل بغيره بعد ان يقع الطلاق او لا فلا ولا خلاف  
**باب ما يقع في جواب السؤال**  
ان من جاء بغيره بكلمات محتاجة الى الجواب ثم اجاب بما يحتاج اليه من جوابا  
لكل من طلق محلا جوابا للكل واصل جوابا للكل وما جربا لبعض محمد جوابا للكل ايضا جري احد  
المجمل حتى يصير جوابا لكل ما سئل به المخاطب لا يقع شامرا لانه وان لم يصلح الاجواب لبعض

للبعض فان لم يصلح جوابا للكل اطلاقا لم يثبت انما هذه الحكم اذا قال الرجل لغيره بلي عليك الف درهم مائة  
دينار او خمسة فقال المخاطب لغيره بلي عليك الف درهم او قال نعم محلا جوابا للكل اطلاقا لم يثبت الحكم  
وللبعض ولو قال لغيره بلي عليك الف درهم او قال نعم محلا جوابا للبعض لانه ايهما للكل ولو قال لغيره بلي  
خمس شعير محلا اطلاقا لم يثبت اذا عفا هذا تقول في محمد بن محمد لانه اذا قال الرجل لغيره اختار من اخلاوي  
اختار من الف درهم وهو يريد الطلاق فقال له المرأة اخترت جميع ذلك لا شئ لانه يقع الثلث في جواب الحكم  
قطعا غير ان الاول والثانية يقع بعين شي والثالثة يقع بالقول لانه ذكر الثانية والثالثة في قوله هو حو و العطف  
وجعل الاول قبل الثانية فلا محلا مقابلا بغيره ولا لولا ان كانت اخترت نفسي لكان الجواب  
للحكم بان يفر قوله لصدقة الى الاختيار فيصير كانهما كانت اختبارة وصدقة واصل جوابا للبعض بان  
يصرفها الى التطليق فيصير كانهما كانت اخترت نفسي تطليقة واحدة فكان جوابا للكل او في الماهر  
وكذلك لو كانت اخترت نفسي لصدقة لما ذكرنا والكل لم يفسد هذا اظهر لان قوله بواحدة انما يذكر للحكم  
عارة اي بدفعه وصدقة ولو كانت اخترت نفسي بالاولى او بالوسطى او بالاجرة فذلك الجواب عند ابن  
حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ان اختارت نفسها بالاولى او بالوسطى طلقت لصدقة باينة بغير شي  
وان اختارت نفسها بالثالثة طلقت واحدة بالقول لانه ان قوله الاول والوسطى او الاجرة يفسد الج  
التطليقة فصار كانهما كانت اخترت نفسي بالتطليق الاول لانه لو لم يحل على الاختيار بغير الاول  
او الوسطى لان اختيارها لنفسها لا يتعد فلا يتحقق فيها الاول والوسطى لانه ان قوله الاول او الوسطى  
او الاجرة يصلح جوابا للكل بان محلا كانت اخترت الاختبارة الاول يصلح جوابا للبعض  
بان محلا كانت كانت بالتطليق الاول فيصير الاختبارة ليصير جوابا للكل على ما مر قوله بان الاختيار  
لا يتعد قلنا لا يتعد حكما ما يتعد لفظا فان الزوج ذكر لوطيه الاختيار وهذا يكفي لذكر الرجل  
والوسطى لفظا لان قوله لولا ان كانت طالق لكانت لوطيه لا يتعد لوطيه الاختيار  
لأنه اذا جيبا لانه لا يصلح جوابا للكل فبعد ذلك لو كانت غيبت بعد الاول والثانية لا يملكها  
الف للماهر وان كانت غيبت بها الثالثة لم يملكها الف ان الف حق لها ولو قال لهما اختار من اخلاوي



واختار بالفرس هم محو العطف فكانت المرأة اختارت واحدة او لواء واحدة او اختارت ثلث تطلق  
 بالفرس ولو كانت اختارت نفسها بالاولى او بالوسعي ادبار الحجة فهو الاول سوا عند ابن حنيفة لان الثلث  
 يقع به عنده على ما مر وعندهما لا يقع شيء الا لو وقعت الواحدة اما ان يقع بغير شيء او بثلث الثلث لا وجوب  
 له لان الزوج جعل اللف مقابلا للكل لا يعطى للكل واعقبها باللف لا وجوب اللف الثاني لان الزوج  
 ما رضي به والملك غيرها الا باللف ولو وقعت واحدة بثلث اللف لكان ملأ بغير رضاه محققا للملك  
 المستقدمة لانه في كل من حصر العطف وقد رضي برفوع المولى والثانية بغير شيء والثالثة باللف ولو كانت  
 اختارت نفسها بطلق او طلق نفسها بلف لكانت واحدة ليقع شيء عند من لم يذكرنا قال امرأة قالت له وجهها طلقني  
 واحدة بالفرس او على الفرس هم فقال الزوج انت طالق بالفرس يعني طلقته واحدة عند ابن حنيفة  
 وعندهما طلقته ثلاثا وعليها اللف ان الواحدة اصل المسئلة ان الخطاب يلقاها الواحدة اذا وقع  
 الثلث يصح خالفا ولا يكون محيا عن الواحدة وعندهما يصح محيا عن الواحدة مستد بالباب في كما اذا  
 قال امرأة طلق نفسها واحدة فطلقت نفسها ثلاثا والمسئلة عرفت بالمختلف ولو قال الزوج  
 انت طلق طالق ثلاثا بالفرس يعني لا يقع ثلاثا حتى يقبل المرأة ان ما ذكره الاصحاب جوابا لها وكان  
 ابتداء من قول المرأة انت طالق بالفرس يعني لا يقع الا بقبولها فكذا هذا وعليه قول ابن يوسف ومحمد  
 ان لم يقبل المرأة فهي طالق واحدة بالفرس جوابا في حق الواحدة المطلوبة ولا يقع الثنتان بالقبول  
 لانه ابتداء في حقها وان قبلت فهي طالق ثلاثا احدها من اللف والثنتان بغير شيء وكان ينبغي ان يقع الثنتان  
 بالقبول وان لم يقبل المرأة لانه مني لم يقابلها شيء من اللف لان الكل صار مقابلا الواحدة التي طلقته  
 وملكته نفسها فلا حاجة الى قولها الا انها تقول الثنتان ان لم يقابلها شيء من اللف لكن الزوج عليها  
 يقبولا لما ذكره لها فلا يقع بدون قبولها كما قال الامام بعد ان جماع انت طالق على اللف لا يقع الا بقبولها  
 وان كان لا يلزمها الحال اذا قبلت وكذا اذا قال لها خالعتك على اللف لا يقع الا بقبولها واذا قبلت لا يلزمها  
 شيء هذا صرحه الاجواب على قولها لا يوجب عن ابن يوسف الاول انها ان لم تقبل وقعت عليها تطلقته  
 بثلث اللف لانها كانت واحدة باللف ولا يحتاج الى قبولها في ذلك لان الزوج حتى قابل الثلث باللف

فقد حط ثلثي اللف وجعل يقبله تلك الواحدة ثلث اللف فصارت لوقا تطلقني واحدة بالفرس فقال انت طالق  
 واحدة بثلث اللف يقع بثلث اللف فكذا هذا ويرى الكوفي ومحمد بن النوار انهم جمعوا القول في حقيقته انه  
 لا يقع ما لم يقبلوا واذا قبلت يقع بثلث اللف لان الزوج مني قابل اللف بثلث اللف ولو وقعت الواحدة  
 اما ان يقع بالفرس كما التمسث او بثلث اللف لا وجوب له لان الزوج لم يرض به لانه قابل اللف بثلث اللف  
 وقد صح ذلك منه ويوقف على قوله او او جرح الثاني لان الزوج ما رضي به والملك غيرها الا باللف ولو وقعت  
 الواحدة بثلث اللف لم يملك بغير اللف وهذا محقق المسئلة المتقدمة وهي ما اذا قال الزوج انت  
 طالق ثلاثا او لم يقبل اللف فان على قول محمد طلقته ثلاثا وعليها اللف لان الزوج لم يجعل اللف مقابلا للملك  
 ولكن ليقاها الواحدة بالفرس كما التمسث فكذا وجوب محو الفرق بين المستلينين قال رجل قال لامرأة  
 قبل الرضول ما انت طالق ثلاثا بالفرس يعني طالق واحدة حتى تكلم به وعلمها بثلث اللف فان زوجها  
 وقع اخوي بثلث اللف ان كل الدفات قبل الرضول بما وقت طلاق السنة لان كما بان الرجل فصار  
 كما اذا لم يذكر البذل وقال لها انت طالق ثلاثا يقع في كل الواحدة سواء كانت حاضرا او غائبا وعندنا  
 ويتعلق الثانية بالتزوج ثانيا والثالثة بالتزوج ثالثا لان الطلاق السني وهذا المذهب هو حق غير  
 المدخول ان يصور له على هذا الوجه فكذا هذا ثم اذا قبلت المرأة في كل ما نهي عنها وجهها يقع اخوي بثلث  
 اللف ولا يحتاج الى قبول الزوج للتزوج كما اذا قال للمرأة انت طالق واحدة غدا بالفرس فقلت نعم فاجد  
 يقع واحدة بالفرس كذا هذا اذا كانت غير مدخولة فان كانت مدخولة والمسئلة عاها فان كانت من غير  
 جماع يقع في كل الواحدة بثلث اللف فاذا احضت وطهرت يقع اخوي بغير شيء فاذا احضت وطهرت يقع اثالث  
 بغير شيء وقت الطلاق السني حتى المدخولة طهرت اطلاقا فيه واجماع وان كانت حائضا او في طهر  
 جامعها فيه لا يقع في كل شيء حتى تحيض ونظرة فاذا طهرت يقع واحدة بثلث اللف واذا احضت ثانيا  
 يقع واحدة بغير شيء فاذا احضت وطهرت ثانيا يقع واحدة بغير شيء لان وقت طلاق السنة هو المدخولة  
 هذا وانما لا يجب عقابا الثانية والثالثة شيء من اللف لان المرأة ملكة نفسها بالاولى وانما لا يجب عليها  
 المقابلا بملكها نفسها فالزوج طلب منها قبولا بالمال على وجه لا يجب مال وهي قبلت كذا لا يقع



واحدة بخلاف ما قبل الرضوان انه ثمة تلاك نفثها بذكر تطليق في تحلل الزوج بنزول قال جابر الاسرائيلي  
 نفثها ثلاثا السنة فقلت مجلتها طلق نفثي ثلاثا السنة فان كانت حيز قات وذكرا حيا في طهر  
 جامعها الزوج فيه يقع شي ان المفوض اليها الطلاق السنوي وهذا ليس وقت السنة وان كانت طهر  
 لاجماع فيه يقع في الحول واحدة واذا حاضت وطهرت لا يقع الا بانيقاج جديد لان الزوج فرض اليها ان  
 تطلق نفسها عند كل طهر واحدة فكان التقويض حلقا بمنان الطهر فلا يعلل الا بانيقاج قد ذكرنا في احوال  
 ما اذا قال الزوج بنفثه انت طالق السنة حيث يقع في الطهر ان يغير ايقاع جديد لانه يوقع بحكم الحلال الا  
 بحكم نفوذ غير الغية الا اذا نوى الزوج ووقع الثلث حلقا فيعيد يقع الحكم في احوال اذا قالت طلق نفثي  
 ثلاثا السنة لانه نوى ما يقع في هذه السنة في الوقوع في الايقاع قال لو قال لها طلق نفثي  
 ثلاثا السنة بالندم فقلت طلق نفثي ثلاثا السنة بالندم في طهر من غير جماع وقوت عليها  
 تطليق في احوال ثلث الا في لا يقع عليها بهذا الكلام شي اخر لما ذكرنا ان المفوض اليه الا بانيقاج عند  
 الطهر فاذا حاضت وطهرت او وقت اخرى مجلتها طلقه اخرى بغير شي وذكرا في الطهر الثالث  
 فان قال الزوج اردت ان تطلق نفثي ثلاثا بالالف انت طلق ثلاثا اثبات الف لا يثبت الي قوله انها  
 طلق نفثها ثلاثا بالالف انت طلق ثلاثا اثبات كما اسرها الزوج المان حكم الشرع فيه المنع من لزوم  
 المار الثاني والثالث فصار كقول الاسرائيلي بعد ما حالها في العدة طلق نفثي واحدة بالالف فقلت  
 ذكره يقع الطلاق ولا يلزمها شي ما ذكرنا <sup>كما عرفت</sup>

**من خلاق**

ان المرأة لا تشر ما دامت في العدة الما اذا اوجر الرضي منها بالطلاق وسقوط حقها والرضي انما يوجر منها  
 مباشرة الطلاق بنفثها او مباشرة شرط الطلاق وقد عرفت ذلك موضع وانما يوجر الرضي باستقامتها  
 اذا كان متقاربا لطلاق اما اذا اوجر بعد الطلاق لا يعلل لانه متى وقع الطلاق تغلق حقها بما لم فلا يعمل  
 فيه الرضي بعد ذلك كالأول اذا اوجر حقة الما <sup>من خلاق</sup> ان الما مور من جهة الزوج بايقاع  
 الطلاق بغير رضى في كل واحد منهما بالايقاع والمما مور من الطلاق بدل النكاح لصدما بالايقاع بل

يشترط اجتماعها ان في الوجه الثاني يحتاج الى اجتماع رايها لتقدير المدرك فعلا لغيب وفي الوجه الاول لا يحتاج الي  
 ذلك وانما الحاجة الى الايقاع فقط فصار كما لو كلفت بالعبية من اثنان او باعيان بغير **الحق**  
 ان التملك يقتصر على المجلس والتوكيل يقتصر والفصل بين التملك والتوكيل ان من هو عامل لنفسه بالقر وفقوض  
 النصف الى تملك له كالمراة اذا فرض اليها طلاق نفثها ومن هو عامل لغيره بالقر وفقوض النصف الى تملك  
 له كالاجنبي اذا فرض اليه طلاق لثمة الغية الا اذا علقه عشيته ورايه بان قال له طلق امرأتك ان شئت فحينئذ  
 يكون حكم التملك لانه يعاين نفثه وهذا هو نفثه بالعبية النصف واذا عفا عنه فقولوا في محله  
 اذا قال الرجل امرأتك مدية وقد دخل بها طلقا انفسكما اثنتا فطلقت كل واحدة منهما نفثها وصاحبها  
 على التعاقب طلق كل واحدة منهما ثلاثا بطلق الاول في تطليق الاول بعد نفثها وصاحبها  
 باطل لان كل واحدة منهما بالعبية لطلاق نفثها وكيل في حق طلاق الاول واجتماعها ليس بشرط بل  
 ما مر اصل الباب فاذا اطلقت الاولى نفثها وصاحبها طلقا جميعا وهذا بخلاف ما لو بدلت الى  
 فطلقت صاحبها ثلاثا ثم طلق نفثها بان قالت طلق صاحبتي نفثي ثلاثا حيث طلق صاحبها  
 دون نفثها لما ذكرنا انها في حق نفثها بالعبية والتملك يقتصر على المجلس لما ذكرنا فاذا ابدت بطلاق  
 صاحبها محرم الامر من غيرها كما اذا الت او شرب وبطلاق نفثها بالايقاع طلاق الاول لانه توكيل  
 فلا يقتصر على المجلس فان مات الزوج في الفصل الاول ومها في العدة ترث الاول دون الاول ان الاول  
 طلق بتطليق نفثها فصار ردا عليه والا في طلق بتطليق صاحبها فلا نصير راضية بعد الطلاق  
 وذا ابا بطل حكم القرار لما ذكرنا في اصل الباب قال لو طلق كل واحدة منهما نفثها وصاحبها  
 ووقع الكل لمان منها معا طلق كل واحدة منهما ثلاثا ان لصديةا الوتفوت بالايقاع طلقا  
 ثلاثا منها من اولي ترث كل واحدة منهما لان كل واحدة منهما ابدت بتطليق نفثها فطلقت بتطليق  
 نفثها قبل تطليق صاحبها قال فان طلقا جميعا اصدى ما بان قالت لصديةا طلق نفثي وقال الاول  
 طلق صاحبتي وخرج الحكم ان معا طلق تلك الواحدة وترث لانهما طلق بتطليق نفثها لانه ان  
 اوجرنا صفتها بتطليق نفثها وصاحبها ولكن اضافة الى تطليق نفثها اولي انها طلق حكم التملك



صاحبها تطلقها بغير التوكيد وتصرف المالك في بيع الموكل او في الهبة اليه او في الهبة لغيره او في الهبة لغيره  
اذ باع العبد من جلد الوكيل او غيره من اعضاءه مع الموكل او في الهبة اليه او في الهبة لغيره او في الهبة لغيره  
طلقت الاما ولا تزول لانها تطلق بتطبيق نفسها لا بتطبيق صاحبها ولو كان على العكس بان طلقت احديهما  
صاحبها او الام طلقت صاحبها نفسها ما طلقت وتثبت لانها تطلق بتطبيق صاحبها قبل تطبيق نفسها هذا  
كله اذ اننا في مجلسهما اذا رفقوا من مجلسهما ثم طلقت كل واحدة منهما نفسها وصاحبها ثلاثا  
معا او على التتابع طلقت كل واحدة منهما ثلثا لان التمسك بان طلقتا بالقيام عن المجلس بقيت كل واحدة منهما  
وكيل في حق صاحبها فيقع الطلاق على كل واحدة منهما بايقاع صاحبها وتثبت كل واحدة منهما  
لانها بان كانت بفعل صاحبها لا بفعل صاحبها وتثبت كل واحدة منهما بايقاع صاحبها وتثبت كل واحدة منهما  
لما ذكرناه ولو طلقت كل واحدة منهما نفسها لم تطلق واحدة منهما لانها لو طلقت طلقت فلا يحكم التفويض  
والتمسك وقد ذكرنا ان التفويض قد يطلق بالقيام من المجلس قال ولو قال امرائكم وقد دخلت ما طلقا انفسكما  
ثلاثا ان شئتما فطلقت احديهما نفسها وصاحبها لا تطلق واحدة منهما حتى تطلق الاخرى نفسها  
وصاحبها بخلاف مسألة اول الباب ان في هذه الصورة علق التفويض بشرط مشيئتهما الطلاق  
فما لم يشا كل واحد منهما طلاقا جميعا لا يوجد الشرط وفي مسألة اول الباب لم يعلق التفويض بشرط المشيئة  
فيستند كل واحد منهما بغيره فلو طلقت الاخرى بعد ذلك نفسها وصاحبها ثلاثا طلقا جميعا لوجود كل  
الشرط فلو ما لم يرد في العدة وثبت الاول ولا تترد الاخرى على عكس مسألة اول الباب لان هذا الاول بان  
بفعل صاحبها الاول بان كانت بفعل نفسها لان الطلاق على الاول لا يقع ما لم يطلق الاول نفسها وصاحبها  
وربما يطلق الاول وربما لا يطلق ولا يقع الطلاق على الاول ما لم يرد التخليق من الاخرى فان قيل  
كما ان الاول شرط لوقوع الطلاق على الاول بشرط وقوع الطلاق على الاخرى وكل واحد منهما  
بان كانت بفعلها وفعل صاحبها فيجب ان تثبت الاول كما ان تثبت الاخرى قلنا نعم وقوع الطلاق  
على كل واحدة منهما موقوف على شرطه وهذا فعلها وفعل صاحبها لان فعل الاخرى اخر  
الشرط من جلد الوكيل او غيره من اعضاءه مع الموكل او في الهبة اليه او في الهبة لغيره او في الهبة لغيره

فان طلقا باها وانقضت عدتها قد خلت احدى الدارين ثم تزوجها قد خلت الدارين فبقي الطلاق ولو  
كان الطلاق مضافا اليها جميعا بشرط قيام الملك عند الاول كما شرط قيام الملك عند الثاني قال ولو  
طلقت واحدة منهما نفسها وصاحبها وخرج الحكماء ان طلقا جميعا لوجود الشرط بكل  
وقدينا انه تغدر اضافة الوقوع الي كل واحدة منهما بانفادها وكان مضافا الي فعلها وفعل صاحبها  
فمن حيث انه وقع بفعلها لا تترد ومن حيث انه وقع بفعل صاحبها تترد وحققنا متعلقا بالشرط  
ولا يطل بالشرط عند ما اذا طلقا على التتابع انه امكن اضافة الى الاخرى على ما مر قال ولو  
طلقا جميعا احديهما معا وعلى التتابع ابقى الطلاق عليهما الا لعدم الشرط وهو مشيئتهما  
طلاقهما جميعا ووثقتا انهما روجت ان قالوا لو قاما من المجلس ثم طلقت كل واحدة منهما نفسها  
وصاحبها لم يقع الطلاق على واحدة منهما لان شرط وقوع الطلاق على كل واحدة منهما مشيئتهما  
طلاق نفسها وقد يطلق بالقيام عن المجلس لانه يفوض عليهما سرقا ولو قال امرائكم وقد دخلت  
امر كما يدير يدي الطلاق فاجواب فيه كاجواب فيما اذا قال طلقا انفسكما ان شئتما في انه لا  
ينفذ احديهما بالطلاق وفي انه يقتصر على المجلس لانه نص على التفويض الى ايهما جميعا وانما يقتصر  
في حكم واحد وهو انهما لو اجتمعا على طلاق واحدة منهما فافعل وفي قوله ان شئتما ابقى لان  
علق طلاق كل واحدة منهما على طلاق الاخرى فافعل وفي قوله ان شئتما ابقى لان  
الي ايهما فان اجتمعا على طلاق واحدة نفع قال ولو قال امرائكم قد دخلت ما طلقا انفسكما  
ثلاثا بالقرينة ففان احديهما طلقت نفسها وصاحبها بالقرينة ففان الاخرى تطلقا ثلاثا  
لما ذكرناه ونفسم الالف على هو مثلها انه قبل الالف بدلا عن البضع عند خروج عن ملك  
منقول فيعتبر اقر الشيا اليه وهو المهر ولا تترد انما الاخرى فلان طلاق الاول لا يقع عليها الا بقولها  
انه طلاق بيد الاما الاول فلانها رصيت بالطلاق ايضا لانه كان ملكها ان ترجع عن تطبيق نفسها  
قبل تطبيق الاخرى نفسها لان اكله في حياتها معاوضة فيملكها الرجوع عنه قبل التمام فان لم  
ترجع كانت رصيتها بذلك قال وكذلك لو تكلمنا معا بعد ذلك لم تترد واحدة منهما لما ذكرنا ان وقوع الطلاق



112

نہی و نہی

من الصدق في تقويمه في هذا العالم من حسن التدبير والبرهان في الاصول

معموره طالعونكم قالوا بغيره ان طالعونكم على ما رده طالعونكم قالوا ان طالعونكم







لكل واحدة منهما في حال ان احدىهما منكوحة في حال ان كل واحدة منهما مطلقة  
في حال ان اربابا في حال ما عاها دعي حارة واما حارة في حال ما عاها او عني عمرة واهوال الكرمات  
احوال فكل واحدة منهما تستحق النصف الا في حال الاستحقاق حالين يكون لهما النصف فيكون  
لها جميع مهر ذلك مهرها ما ذكرنا من التخرج اولى ان فيه اقرارا بالتبعية في الصادق بغير عن الثابت  
والساقط بالشك لما ذكرنا من مهر او اقرارا بالتبعية في النصف ساقط بغير وفيما قلنا في خط الساقط  
والثابت بغير الساقط والثابت بالشك فكان ما قلناه اولى واما الميراث فنقول الميراث للعمرة  
انها مطلقة بغير عليا ممر والربيب حارة نصف ميراث التباينها ان احدىها الارث على كل حال  
ان احدىها مطلقة مع عمرة بغير والاخرى ميراث في حال ان حارة فلها نصف الميراث فيكون بينهما نصف  
الاستواء في الاستحقاق قال ولو كانت له اربع نسوة اسم الرابعة بشيرة فقال نعم السبب لربيب  
ان طلقت في عمرة طالق ثم قال يوم الاحد لعمرة ان طلقتك فحارة طالق ثم قال يوم الاثنين حارة  
ان طلقتك فبشيرة طالق ثم قال يوم الثلاثاء بشيرة ان طلقتك فربيب طالق ثم طلق ربيب يوم الاربعاء  
طلقت هي بالتعلق وعمرة بالميز والطلاق حارة وبشيرة ان عمرة طلقت بيمين وجرد قبل الميز بطلاق  
حارة وبشيرة واكتشف بيمين بشرط بعد الميز لا قبل ولو طلق عمرة يوم الاربعاء طلقت هي بالتعلق وحارة  
بالميز والطلاق بشيرة وربيب ان حارة طلقت بيمين وجرد قبل الميز بطلاق بشيرة وربيب على  
ما ممر ولو طلق حارة طلقت هي بالتعلق وبشيرة بالميز والطلاق ربيب وعمرة لان لشيرة طلقت  
بيمين وجرد قبل الميز بطلاق ربيب فلا تطلق عمرة لان شرط وقوع الطلاق  
عليها طلاق ربيب لا طلاق لشيرة ولو طلق بشيرة طلقت هي بطلاق وطلقت ربيب وعمرة  
بالميز اما ربيب فلو جرد بشرط وهو طلاق بشيرة واما عمرة فلو جرد بشرط ايضا وهو طلاق  
ربيب ان ربيبا طلقت بيمين وجردت بعد الميز بطلاق عمرة والطلاق حارة لان شرط وقوع الطلاق  
عليها طلاق عمرة ولا تطلق حارة بعد ان طلق حارة وعمرة اما طلقت بيمين وجردت قبل  
الميز بطلاق حارة هذا اذا طلق واحدة بعينها فان قال احدكم طالق ما دام هو حيا تحية عليا

ففي اثنين بين صار كأنه طلقها من البداء على ما سواد من غير بيان ان العمرة تحت اثمان ممران نصف  
المهر ثابت لها بغير النصف الا في حال ردها اذ اعتنا بحالة لانها لا تطلق هذه الحالة لا  
يجب على احوال ردها اذ عاها او عني ربيب بشيرة لانها تطلق هذه الاحوال فكان لما رجع  
هذا النصف فاذا ضمنها الى النصف الا في حال ردها على اربع صار تحت اثمان المهر واما البواقي  
فلهن صدقان وربع صدق لكل واحدة منهن ثلثة ارباع ومهران احدى من مطلقة على كل حال واحدى من  
غير مطلقة فكان لهما مهر ونصف مهر والاخرى تطلق في حال ردها اذ عاها او عني ربيب لا تطلق  
غيرها وان عني حارة تطلق بشيرة معها فلو طلق بشيرة تطلق ربيب معها فكان النصف ثلثا لها  
بغير والنصف الا في حال ردها على اربع فيكون نصف ذلك وكان لهما نصف ذلك وهو ربع الكل وكان ثلث  
ارباع مهر ضمنها الى مهر ونصف ممران وربع فيكون لهن ثلثا لكل واحدة منهن ثلثة  
ارباع مهر لا يستويان في الاستحقاق واما الميراث فلعمرة ثلث الميراث لهما في الاستحقاق اكثر من  
النصف حال ان احدى البواقي تستحق معها فلا يكون لها حق في اكثر من النصف وفي النصف الذي  
لاحظ لهما منه وبقي النصف فيقسم بينهما ارباعا لا استويان في ذلك وكان لكل واحدة ربع النصف  
وهو ثلث الكل واما النصف الذي عزل فمقرر لو كانت عمرة مستحقة كانت لهن ارباعا فاذا لم  
تستحق جعل نصيبها من ذلك حارة خاصة لان لها اربعة حال ليس ذلك للربيب وبشيرة الا ان  
ان الحالة التي تطلق بطلاق بشيرة تطلق معها ربيب بشيرة ولا تطلق حارة ويكون الميراث كله حارة  
فاحارة زيادة استحقاق ليست لغيرها فيصرف ذلك الى السهم الذي حرمته عمرة الى حارة والباقى  
وهو ثلث السهم من هذا النصف مير حارة وبشيرة وربيب ثلثا لكل واحدة منهم فاذا حصل  
حارة سهم من النصف الاول وسهمان من النصف الاخر وكان لهما ثلثة اثمان الميراث ولربيب بشيرة  
لكل واحدة منهما سهم من هذا النصف وسهم من ذلك النصف فلكل واحدة منهما ثلثان ولعمرة  
سهم من النصف الاول وهذا الثمرك

باب في احدى صاري النكاح او يصدقه المهر او يخرجه من النكاح



**وإذا كان** الصيد من كمال المحرز في حق وجوب النجاس بالنداء أو سموت له من عنه تحميها  
 للامان الثابت ان منوع عن موضعه وانما يصير الصيد من قبله شيئا اما باحوام الصايد لقوله تعالى  
 لا تقتلوا الصيد وانتم حريم الآية او بدخول الصايد في الحرم لقوله تعالى او لم يردوا انا جعلنا حرمنا امنا  
 ولقوله عليه السلام لا يضر صيدها او بدخول الصايد في الحرم ثم ثمة للفقهاء الذي هو قوس للصيد تعظيما  
 للحرم وهذا عندنا وعند فرات ابي ثبوت الاستدخال للصايد في الحرم وقد عرف ذلك في موضعه ثم اذا  
 وجب النجاس على الصايد لم يكن الجناية ينقطع باء الجزاء لكن بشرط ان يصير باء الجزاء كال  
 لو انشا الفعل فيه ايضا فلما اذا كان حال لو انشا الفعل فيه يضم حكم الجناية فيه باقية حتى يبرأ الي  
 الزوايد **ان** زوايد صيد الحرم مضمونة بخلاف ذوايد الغصب والفرق عرفت في المختلف  
 اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن سعد بن جلال جرح صيد الحرم وقيمته يوم جرح عشرة دراهم فرائد  
 قيمته من زيادة بدل او سعر حتى صارت قيمته ثمانية عشر دراهم ثم مات من تلك الجرحه ضمن الجرح ما  
 نقصته الجرحه وقيمة الصيد يوم مات بالغة ما بلغت اما ضمان اما ضمان النقصان فلان جرحه ومنه  
 ينضم كما اذا قوت كل واما تمام ضمان يوم مات فلان الزيادة حدثت في المضمون بالنداء وهي تلف  
 بفعله وكان مضمونا ولو قال قائل يضم قيمته يوم مات غير جرحه كان مستقيما اذ لا فرق بين ان يتلف  
 يضم النقصان يوم جرحه ثم يضم قيمته مجروحاً متى مات وبين ان يقال يضم قيمته مجروحاً يوم مات صحيحاً  
 فالجواب ان سوا وروى عن اي يوسف في غير رواية الأصول انه يضم الزيادة اكاثره الجرحه من صيد الحرم  
 اذا كان الجرح حلالاً سواء كانت زيادة سوا او بدخول في صيد الحرم في حق اكله لانه صيد المملوك  
 للحي لا لملكه الصيد المملوك احرامه بل لملكه ايتا اي حراره بالصوم وملكه لانه لا يضم الزيادة ثم الحكم  
 في الصيد المملوك انه لا يضم الزيادة اكاثره الجرحه لانه هذا لما الامن ان صيد الحرم في حق اكله  
 اكله المملوك في حق ما اكله في الحكم واكثره الصايد احرامه في حق بعض الاحكام وهذا هو جزمنا به  
 الى الفقهاء وكذا ان الصايد المملوك لا يملك الجرحه بل يملكه المملوك اذا  
 ثبت هذا فنقول ان صايد الحرم لا يضم ضمان الزيادة في البدن والسعر الاخرى بغيره فوجب القول بوجوب احتياطاً

لا يخطئ القول وهذا كان مصر في الفقهاء وحقوق البدن قد مما احتاط في احكامه هذا اذا اريدت قيمته فلو انقصت قيمته  
 بعد الجرحه فهذا على وجهين اما ان كان النقصان من حيث السعر او من حيث البدن فان كانت جزئاً من النقصان  
 كان من حيث السواء من حيث البدن فان كانت جزئاً منه لا يفعل فان كان من حيث السعر ثم مات ضمن القيمة يوم  
 الجرحه بغيره وكذا الاكثر من قيمته يوم جرحه ويوم مات ان الموت اثر فعله فكما يصير مقولاً ان من عليه  
 بالجرحه يصير مقولاً ان من عليه باثر الجرحه فاعتباراً واحداً بوجوب الاكثر واعتباراً الاخر بوجوب الأقل فيجب  
 الاكثر احتياطاً مخافاً ان اذا اريدت حيث اعتبرنا فيه حالة الموت لان الاحتياط فيه على ما سرفان كان  
 النقصان من حيث البدن الجرحه ثم مات من جرحه ضمن قيمته يوم جرحه ويخرج عنه ما انقصت لا  
 بجرحه لانه يني لا ياخذ الصيد ولم يدخل ضمانه حتى يحبس على ضمان ما فان لا يفعل بل الصيد في حقه  
 على قيمته بغيره بالنداء اما بغير فعله او باثر فعله وهذا الجرحه فان بغير فعله ولا باثر فعله فلا يضم غداً في  
 ما اذا اضره ثم مات جزئاً من النقصان ان كل الجرحه ضمانه فان في ضمانه قال حلال جرحه  
 صيد الحرم قيمته عشرة فكفر واري عشرة ثم مات من الجرحه بعد ذلك والصيد في الحرم يضم الزيادة اكاثره  
 بعد الجرحه سواء كانت الزيادة في البدن او سعره ان المملوك مع الزيادة تلف بفعله لانه تلف باثر فعله  
 ولو انشأ النداء في هذه الحالة يضم الاصل والزيادة فكذا هذا قال حلال رعي الحرم صيداً في الحلال  
 فجرحه وقيمته يوم جرحه عشرة فزادت حتى صارت ثمانية عشر من سعره بدل ثم مات الصيد بحسب قيمته  
 يوم مات وهذا ما اذا كان الصايد الحرم سواء كان ان الصايد قابضاً او بدخوله في الحرم يصير امناً  
 بدخول الصايد في الحرم فلو فداه بعد الجرحه بعشرة دراهم ثم اريدت ثم مات ايضم ان اثر الفعل  
 الفعل بالتكفير والمحل في نفسه حال لو انشأ الفعل فيه اغني فداه محرم بان جرحه من الحرم ثم جرحه لا  
 يضم ان الصايد المحل فلا يضم اذا تلف باثر فعله المحرم بالتكفير خلافاً لما اذا كان الصايد الحرم  
 لانه في نفسه حال لو انشأ الفعل فيه باي طريق كان يضم وكذا اذا تلف باثر فعله قال حلال اخر صيدا  
 من الحرم وجب عليه الرد والارشاد ايضا الى ما يستحقه من الامن فان الجرحه ضمن فان اريدت  
 لانه او بعد ما ارسله في حاله بدل او سعره ثم مات قبل ان يصل الى الحرم من ماله قبل التكفير بغير الزيادة



والأما بعد الإيضاح أن الزيادة حدثت في الصيد الحلال وقد ذكرنا أن ما حدث من الزيادة والصيد الحلال  
غير مضمون بعد التكفير قال ذلك لو دللت الطيبة أو إذا أبيض الحول إذا كانت قبل التكفير والأيض  
ما حدث بعد التكفير والفرق بينهما وبين الزيادة المتصلة بخلاف ذلك المخصوص لما عرفت في المختلف قال فلو  
باع هذه الطيبة بعد ما أخرجها جاز البيع وعلم جزاؤها إلا أنه يلزم بيعها المأجور البيع فلا يلزم  
أنه جواز يده في الحلال وهو حلال فصار كما لو أضره ابتداء في الحلال كما في الباب الذي نورد فيه حقا ولكن حتى  
الله تعالى يمنع جواز البيع كما إذا باع مال الزكوة بعد كونه أو باع شاة الأصحية إلا أنه يلزم البيع أما  
أن ابتداء فعل حرام أنه كان في الحرم أو أنه يطرق الناس إلى أحد صيد الحرم وذلك مذكور وذلك إذا  
ذبحها كانت ذكيتها المأجور كما لا يخفى لأن الصيد الحلال والزواج في الحرم هو أهل الزكوة إلا أنه يكره ما ذكرنا  
فلو قبضها المشتري ثم ازداد من بدن أو سواد ولدت ثمها تنان كان قبل التكفير ضمنها البائع وإن  
كان بعده الأيضاح أن الزيادة حدثت في الصيد الحلال على ما ذكرنا والفرق بينهما أن إذا دلت قبل  
البيع أو بعده قال محرم جرح صيدا في الحلال ثم حلف حرامه ثم ازداد قيمته إما في بدن أو سعر  
لغنى ما نفقت الجراحة وقيمة يوم مات لأنه جرح صيدا أمنا لما ذكرنا أن الصيد كما يصير أمنا بكونه  
في الحرم يصير أمنا بالحرام الصايد فإن قدر قيمته ثم ازداد لا يضمن الزيادة لأن خروج عاقله  
عنه أخرج أكلا الصيد عن الحرم فإن كان الرجل محرمًا لم يجد من حرامه يضمن الزيادة سواء  
كانت قبل التكفير أو بعده وإن أثر فعله وجد حار لو أنشأ القود فيه كان حضورنا وإن كان الصيد في  
يده وهو محرم بعد أن صار المحرم صيدا أو لم يشك فادرك الجزاء ثم مات ضمن قيمته مستقبلا لأن  
الامتثال باقي وهو من المحرم جنابة فصار كما لو أنشأ في هذه الحالة خلاف ما لو حلل من الامتثال  
منه ليس بجنابة فلو حلل وهو يده فادرك ثمات غرم الزيادة أن كانت قبل القود وإن كانت الزيادة  
بعد القود لا يضمن الزيادة لما ذكرنا قال رجل وجب عليه بدنة فقلدها فمريض أو تلوها ثم باعها  
من جلد البعير جاز ولا بأس بمكانها ولو يبيع من يوسف الجوز يبيعها لأن هذا حق شرعي إلى  
الملك فبئس جواز البيع كما لو أنشأ في الحلال ثم انتقل إلى الحلال ثم انتقل إلى الحلال ثم انتقل إلى الحلال

قياسا على الزكوة بخلاف الرهن والندب لأن المكتن ثابت للعبد إلا أنه يحكمها آخر لا يفتق إقامة  
قربة هي حق الله تعالى وإن لم يخرج مكانها أخرى حتى إذا دلت بدن أو سعر أو دللت كان علم الزيادة ومثل  
ولها ولو أخرج مكانها أخرى قبل الزيادة المتصلة والزم يلزم علم في الزيادة المتصلة والولف قليل ولا  
لغيره لأن في الوجه الأول لا ينتقل حق الله تعالى إليها فبقي متعلقا ببعضها فيسري إلى الولد كما قبل  
البيع وفي الوجه الثاني انتقل إليها وقرع الأول من الحق فلا يسري إلى الزيادة وليس له علم بالصواب

### باب الصيد بحري عليه الرجل أصل الباب

إنما يجب على المحرم بأكثارية على الصيد سواء كان حلالا أو صيد حرم يجب بدلائل وجه كفارة من وجه ولهذا كان  
للصوم فيه مدخل ولهذا قال أصحابنا المحرم أن إذا قتل صيدا بضربة واحدة كان عليه كل واحد منهما  
جزا كاملا ولو بدل المحل أو تعدد بتعدد المختلف فالأما ما يجب على الكلال بأكثارية على صيد الحرم فهو  
بدل محض المدخل للكفارة فيه ولما لم يكن للصوم فيه مدخل عندنا وكذا الكلال لأن إذا قتل صيد  
الحرم بضربة واحدة كان عليه ما جزأ واحد الفقه في ذلك أن الحرم كما هو جازي للصيد المتقدم بالبدل  
فهو جازي على إحرامه بارتكاب محظور فيجب عليه البدل والكفارة جميعا أما الكلال فهو جازي على المحل  
أو على الحرم فلا يجب عليه البدل المحل **فصل** إن القارن في إحرامه عندنا يطوف طوافين  
ويصلي سبعين ولو قتل صيدا يصير حانيا على إحرامه خلافا للشافعي رحمه الله وقد عرفت في  
موضع ثم اتلف الصيد نوعان حقيقي بالقتل وحكمي وهو أن يفعل فيه فعلا يفوت معنى الصيد به  
بأن يعجز عن النفقة والنوحش فإذا صار متلفا حكما بقي متقوما حتى يجب عليه الضمان بالذات حقيقة  
بعد ذلك كما كررنا عيناه كان اتلفا له حكما حتى يحكم بالذات ثم بقي متقوما بالذات حقيقة  
وهذا القتل بعد ذلك إذا عرفنا هذا نقول قد روي محمد بن محمد بن حلال جرح صيدا في الحرم ولم يخرج من  
كوله صيدا ثم إن حلالا أخرجه جرحا متلفا للزمان الصيد من فعل الجرح الأول ما نقصته  
جراحته وهو صحيح الجراحته به أنه نقص المحل الصحيح بفعله فينقذ عنه ولا عليه الجراح الثاني ما  
نقصته جراحته به الجرح الأول لأن فعل صار فيه وهو مجروح بالحكم في علم ما نقص جراحته



وبما بقي من قيمة الصيد فعليها نصفان اذا ماتت لانهما اشتراك في التلاف باثر فعلهما وهو مجروح بحر اختير فيجب  
عليهما ذلك قال فان قطع الاول يده او رجله فاخرجه من ان يكون صيدا ثم قطع الاخر يده او رجله الاخرى ثم  
مات الصيد منهما فعلى الاول جميع قيمة الصيد صحيحا سواء مات الصيد او لم يمت اتم صارها الحكم كما في  
علم ضامه الا على الثاني ما نقصت جنابته ونصف قيمته وبه الجراحان جميعا الا مع التلاف الاول  
حكما في صيد الحرم حقيق حتى الجرح بعرضه فمن ما تنقص كناية الثاني حقيقه ونصف الثاني نصف  
قيمتها وبه الجنابته ان المتلف حكما مرة ان كان يتصور التلاف حكما ثانيا لكن يتصور التلاف حقيقه به  
الجرحان جميعا وكان ينبغي ان يحبس على الاول نصف القيمة عند الموت ايضا لان الموت حصل كنياته  
جميعا غير ان الاول ضمن حال القيمة مرة فلا يضم ثانيا هذا اذا كانت جنابته الثاني من جنس جنابته  
الاول فان لم يكن من جنسها بان قطع الاول يده او رجله والثاني فعا عيبه فان الثاني يضمن جميع قيمة  
مقطوع اليد او الرجل ان المتلف حكما لا يتصور التلاف ثانيا بل الذي هو متلف اما تصور  
من وجاه وتغويت من غير البهوت لكون التلاف الحكمي غير التلاف البدن والرجل قال وكذلك  
لو قتل الثاني قتلها بغير قطع الاول يده او رجله فداو يضمن قيمة صحيحا الا انه ان تلف حكما  
كذلك والثاني يضمن قيمته وبه الجراحة الاولى انه ان تلف حقيقه وبه الجراحة الاولى وقد ذكرنا ان التلاف  
لا يمنع التلاف الحقيقي قال ولو كان الاول جرح جرحا لا يستهلك الصيد ثم ان الثاني قطع يده او  
رجله فمات من ذلك فعلى الاول ما نقصت الجرح الاول صحيحا الا جرحه كذلك فلا يضم كل القيمة  
لانه لم يتلف لاحقيقه ولا حكما وعلى الثاني قيمته وبه الجرح الاول انه ان تلف حكما وبه الجرح الاول  
فاذا مات فعلى الاول نصف القيمة وبه الجرحان جميعا لانه تلف باثر فعلهما كذلك فكان الصمان  
عليهما الا ان الثاني ضمن حال القيمة مرة فلا يضم ثانيا فصار التي هاهنا كالاولى في المسئلة الاولى  
والاولى هاهنا كالثاني ثم اعاد محمد هذه المسائل في الحرم من غير هذا التعليل فقال محرم جرح صيدا  
جرحا لا يستهلك ثم جرحه محرم او كذا فمات الصيد منهما يضمن الاول قيمته وبه الجرح  
الثاني ويضمن الثاني جميع قيمته وبه الجرح الاول وهذا عينا فاذا العبارة التي ذكرناها في المسائل

الاولى انه وجب على الاول ما نقصت جراحته وهو صحيح وجميع قيمته مجروحا بحر اختير وعلى الثاني ما نقصت  
جراحته وبه الجرح الاول وجميع قيمته مجروحا بحر اختير وهذا قول على الاول جميع قيمته وبه الجرح الثاني وعلى  
الثاني جميع قيمته وبه الجرح الاول سواء في المعنى وانما اوجب جميع القيمة هاهنا ونصف القيمة هاهنا  
القيمة في المسئلة الاولى لما ذكرنا في اصل الباب ان الواجب على المحرم كفارة من وجه الا انه بقدر قيمة المحل  
فجاز ان تغدر الجنابة والنجاس في المحل خلاف ذلك واستشهد محمد فقال ان محرم لو قتل صيدا  
بضربة واحدة معا كان على كل واحد منهما جزا كما مللنا ذكرنا ولو ان جلا لم يزل صيدا في الحرم بضربة  
واحدة معا كان على كل واحد منهما نصف قيمة صحيحا الا انه بدل المحل على ما ذكرنا وان كانا قتلاه بضربة  
على التتابع على كل واحد منهما ما نقصت بضربة ما بقي من قيمته وهو محرم وبه بضربة على ما ان الضربة  
اذا اختلفت فكل واحد منهما متفرد بالتلاف جزا فينفرد بهما ثم الثاني تلف بترابته جنابتهما فكان  
عليهما نصفان ثم قال محمد والمحرم في الحرم منزلة المحرم في غير الحرم يعني به انه لا يتضاعف الجراح عليه  
بشبه حرم الحرم ان الواجب جزا الفلح وحرمه الحرم دون حرمه الا حرمه ويدخل فيه وصار تبعه له  
فلا يثنى له حكم ذلك قال محرم قطع يد صيدا او رجله ثم جامع ثم نحو وفعل كذلك فمات من ذلك فكل  
فعلى الاول جميع قيمته صحيحا الا انه ان تلف حكما وهو صحيح وعلى الثاني قيمته وبه الجنابة الاولى بان الثاني  
لم يتلف حكما الا انه كان تالفا حكما الا انه تلف حقيقه بسراية جنابتهما وما محرمان فيضم كل واحد  
منهما جميع قيمته مجروحا بحر اختير الا ان الاول غرم القيمة مرة فلا يفرغ ثانيا والثاني غرم النقصان  
دون القيمة وكان على قيمة الصيد وبه الجنابته ان قال ولو كانت الجنابة الاولى لا يستهلك الصيد  
والاخر قطع يده او رجله ثم مات من ذلك فكل فعلى الاول قيمته وبه الجنابة الثانية وعلى الثاني قيمته  
وبه الجنابة الاولى ان الاول نفرد بالتلاف جزا منه لا بالتلاف كالم فينفرد بهما والثاني ان تلف حكما  
وبه الجنابة الاولى فيضمن قيمته وبه الجنابة الاولى فاذا ماتت تلف الباقي بسراية جنابتهما الا ان الثاني  
ضمن جميع القيمة مرة فلا يضم ثانيا والاول ضمن النقصان مرة فيضمن جميع قيمته وبه الجنابته  
حقيقا فمات من ذلك يضمن جميع قيمته وبه الجنابة الثانية سواء قتل او كان الجرح الاول قاتلا فمات



جرحا غير مستهلك ثم جرحه مفردا بجرح آخر غير مستهلك ايضا وما من من ذلك في فعل الاول قيتان  
به الجرح الاول الثاني ان جرحي على حرامين على الثاني قيمة واحدة وبه الجرح الاول ان جرحي على حرامين  
واحد ولو كان الثاني قارنا ايضا يتضاعف على الجرح ايضا على ما مر ثم قال في الكتاب وكل شيء وجب  
على المحرم فيه الجرح في الحرام في المحرم جاز في الزرع والهدية والصوم وكل شيء وجب على المحرم الجناية  
في المحرم جاز في الزرع والهدية والصوم وهذا عندنا وعند الشافعي محرم في الصوم ايضا وقد  
عرفنا موضعه والفقه فيه ما ذكرنا انما وجب على المحرم في الكفارة فيه اصله وما وجب على المحرم في الكفارة  
فيه اصله قال جرح صيدا في الجرح غير مستهلك ثم جرحه خلال الفخ غير مستهلك فزاد  
قيمة الصيد ثم هلك من جنائنه ما ضمن الاول نقصان الجناية الاول انه تفرد به وضمن الثاني نقصان الجناية  
الثانية وبه الجرح الاول انه تفرد به ايضا وما بقي من قيمته مع الزيادة عليها نقصان لان الزيادة  
مضمونة عليها مرة بالباب المتقدم ولو كانت الزيادة يثنى الجنايتين فعلى الاول نقصان الجناية الاول  
من غير زيادة لان الزيادة حصلت بجر جنايته وعلى الثاني نقصان الجراحة الثانية زائدة وهو مجروح  
بالجرح الاول لان الزيادة حصلت قبل جنايته وما بقي من القيمة مع الزيادة يثنى نقصان لان المستهلك  
حصل فانه فعلها وذلك حصل بعد حدوث الزيادة فكان عليها قال ولو كان الاول قطع يده والثاني  
قطع رجله وقد اذنا فيما بينهما وما من من ذلك في فعل الاول ما نقصت الجناية الاول غير زائدة وقيمتها  
زائدة يوم مات وبه الجناية الثانية وعلى الثاني ما نقصت الجناية الثانية زائدة ونصف قيمته يوم مات  
وبه الجنايتان وهذا ما يشك في حق الثاني انه لم يثنى الصيد قبل الموت الحقيقي والحكم انما كان  
تالف الحكم بفعل الاول فامكن ان يوجب نقصان الجناية ثم نصف القيمة بالتلف كما صدر بانه فعل وانما يشك  
في حق الاول ان فعله انما هو حكم فكان ينبغي ان يجمع عليه جميع قيمته وانما يشك في حق الاول ان يوم جرحي  
ولا يعتبر فيه النقصان كما ذكرنا قبل هذا لان الوجه في ذلك ان يوفى كل ما وجب عليه من الضمان فيما قلناه  
ان الاول وجبت عليه جميع قيمته صحيحا به الجناية الثانية لكن الاستطاعة ما وجب عليه من نصف ضمان الزيادة  
بشبه سائر جنايته لا جرح جرحي لكن الزيادة موصوفة فلا بد من ضمان الزيادة في قيمة يوم جرحي

فلو قلنا ضمن قيمته يوم مات لادى الى اسقاط ضمان ما تفرد به الا وهو انما مقطوع اليد وقد  
الموت وكان يوفى الضمان الواجب عليه في اعتبار النقصان او لا ثم قيمته باليد يوم مات وبه الجناية  
الثانية بخلاف ما اذا لم يحصل النجاسة الا باليد الى هذا المعنى قطع اليد تلافى النفس حكمه فبحر  
اعتبار قيمته يوم القطع قال ولو كانت الجناية الاولى غير مستهلكة والمسئلة كما كان على الاول  
ما نقصت الجناية الاولى من قيمته يوم جرح نصف قيمته يوم مات وبه الجنايتان جميعا وهذا لا  
يشكل على ما مر قبل هذا وعلى الثاني ما نقصت الجناية الثانية من قيمته يوم جرح وقيمتها زائدة  
يوم مات وبه الجنايتان وهذا مما لا يشك لانه اعتبر النقصان في حق الثاني وقول الخلاف  
حكما فكان ينبغي ان يجمع عليه قيمته زائدة يوم جرح وبه الجناية الاولى ان الجواب عن هذا  
اختلاف العبارة لا اختلاف الحكم انه لا يستقط في الحالتين شي من الضمان الواجب عليه بسبب  
جنايته وهذا الرجل جرح عيبر رجله خطا ومات دلاء اقل له افرق بين ان يقال على الجاني  
قيمة العبد صحيحا وبين ان يقال عليه قيمة ما نقصت الجراحة وقيمتها مجروحا كما هذا والله اعلم  
**باب في الجرح الصبي**  
**باب في الجرح الصبي** ما ذكرنا في الباب المتقدم انما يجب على المالك الجناية على صبي كحكم  
بدل محض وما يجب على المحرم بدل من وجه كفارة من وجه **وقوله** ان اخلاق الاحرام  
يرجع بقدر الجناية على الصيد بخلاف المحرم لان السبب في الموضوع هو الجناية على الاحرام  
وانه متفرد في الموضوع جميعا **وقوله** ان الجنايات مبنية على كبره وعنده واحد في احرام واحد  
لا يوجب الا من ضمان واحد اتحاد المحل والسبب اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله محرم  
بعمره جرح صيدا جرحه غير مستهلك ثم اضاف الي عمره حجة ثم جرحه جرحا اخر غير مستهلك  
فذلك الصيد من ذلك فعله قيمته صحيحا للبيعة الی رفعه عن الجناية الثانية وعليه قيمة  
اخرى للحجة وبه الجرح الاول وانما تفرد الجرح والاحرام على ما مر قال في الجرح عمره ثم احرم  
لحجة ثم جرح وما من من ذلك في فعله للبيعة القيمة وبه الجرح الثاني على ما مر في القيمة وبه الجرح

هذا هو الجرح الصبي وهو الجرح الذي يوجب ضمانا كاملا كجرح العبد او الجرح الذي يوجب ضمانا كاملا كجرح العبد او الجرح الذي يوجب ضمانا كاملا كجرح العبد



الاول وجه الفرق انه اذا لم يحرم العمة فالحجبة الثانية وجبت حال قيام العمة ولولم يصفى اليه احرم  
الحج كان ضمنه نكاح فلا يسقط عنه شيء بحجة اليه فاما اذا اصاب من العمة فقد انعدم الحرام ولولا  
الحرام بالحج لكانت الجناية الثانية عددا ولا يفتقر بسبب العمة شيئا واحرام الحج بعد ذلك لا يوجب العمة  
شيئا بالجناية الثانية فلم يدرى يطرح عنه في المسئلة الاولى شيئا بالحج الثاني وطرح في المسئلة الثانية  
فاما طرحنا عنه نقصان الجناية الاولى عما رتبناه للحج في المسلتين جميعا لان الجناية الاولى جزئ  
قبل احرامه بالحج فصار كما اذا جرح وهو حلال ثم احرم بحجة ثم جرحه جرحا آخر وما تميز ذلك كله  
قال ولو صلب من العمة ثم فدى المسئلة كما فعلت تلك قيمه قيمة للعمة وبه الجرح الثاني لما ذكرنا  
انه متى جرحه الاول امكن الجناية الثانية مضبوطة في ذلك الاحرام وقيمتان للقران وبه الجرح الاول  
لانه جنى على احرامه وبه الجرح الاول قال فلو كان الجرح الاول قطع يده والمسئلة كما فعلت للعمة  
الاولي قيمة صحيحا الجرح به انه صار مستهلكا الى حال حكمه وهو صحيح ويغرم للقران قيمته بالجرح  
الاول لانه صار جانيا على احرامه وهو منقصر بالجرح الاول قال ولو كان الثاني قطع يده ايضا والمسئلة  
كما كان هذا هو سوا ان المستهلك احكاما يتصور استهلاكه حكما فصار كما اذا كان الثاني  
غير مستهلك فلم يحرم وحلال قتل اصيدا في احرامه بضره واحدة بان اخذ ارمحا واصلا مشلا وجرحا  
به جرحا واحدا ثم مات الصيد من ذلك فعلى الكلال نصف قيمته صحيحا وعلى المحرم جميع قيمته صحيحا  
لما ذكرنا ان ما يجب على الكلال بدل الجرح لا يختلف في حقه ما اذا اشاكه محرم آخر او حلالا وما يجب على  
المحرم كفارة جنايته على الاحرام فينكح ما قال ولو قتلاه بضره تيز اوان الضرب تيز وقتا منها ما يغرم  
كل واحد منهما ما نقصت ضربه صحيحا ثم يجب على الكلال نصف قيمته مضروبا بضره تيز وعلى المحرم كل قيمته  
مضروبا بضره تيز فقد اعتبر النقصان متى قتلاه بضره تيز لم يعتبر متى قتلاه بضره واحدة ووجه  
الفرق انهما متى قتلاه بضره واحدة لم ينفرد لصدمة واحدة فشيء من الصيد لا يباشرة فعلموا بالسرلة  
فعلم حتى يعتبر النقصان انما هو في الفعل في حق الله او اما لا قتلاه بضره تيز فقد نفرد كل واحد منهما  
بأداء شيء من الضريبة فلو لم ينفرد بسترته فعلم ان الضريبة كل واحد منهما لاقت على

موضعا على حدة من الصيد فلا بد ان يعتبر النقصان حتى ينفرد كل واحد منهما بضمة ما تفرقا فاما ولا يجب  
على ضمان ما يلفر بفعل الآخر قال القاضي ابو حاتم رحمه الله هذا اذا كان نقصان الضرب تيز متفاديا وكان لصدمة  
اكثر من الاخر اما اذا كان على السوا بان كان نقصان ضربه تيز كل واحد منهما له بضره مثلا لا حاجة الي اعتبار النقصان  
بفعل كل واحد منهما لانه يورث استقاط بعض ما وجب على كل واحد منهما فيجب على الكلال نصف قيمته صحيحا  
وعلى المحرم كل قيمته صحيحا وما قال محمد بن ابي اطلاق اصح الله ان كان الاول الى استقاط شيء ما وجب عليه لكنه  
يؤايل ان يجب على المحرم ضمان ما نفرد احكاما بالثلاثة مباشرة وهذا اوجه له قال فلو بدلا احكاما الجرح  
ثم بني المحرم فعلى الكلال ما نقصت الجرح الاول وعلى المحرم ما نقصت جرحه وبه الجرح الاول وما بقي من قيمته  
فعلى الكلال نصفه جرحا جرحا خيرا وعلى المحرم جميع ما بقي من القيمة محروجا بخرا خيرا اما الكلال فان  
النقصان كان مباشرة الجرح وهو صحيح والهلاك بسترته فعلم وهو محروج بخرا خيرا اما المحرم فلان  
النقصان كان بالمباشرة وهو منقصر بالجرح الاول والهلاك بسترته فعلم وهو منقصر بخرا خيرا لان  
الذي يجب عليه كفارة من جرحه فيسكنه فيجب كل الجرح اقل معرد بالحج وقارن وحلال قتلوا اصيدا في احرام  
بضره واحدة فعلى القارن جرحا اثنى جرحا على احرامه وعلى المفرد جرحا واحد لانه جنى على احرامه واحد وعلى  
الكلال ثلث الجرحا الذي بدل المحرم احقه فصار كان الاخرين حلالا ان حقه قال فان بدل الكلال جرحه ثم  
بني المفرد ثم ثلث القارن ومات الصيد من ذلك كل واحد منهما الكلال نقصان جنايته وهو صحيح لانه جرحه وهو  
صحيح لانه جرحه وهو صحيح وثلث قيمته وبه الجرح احتان المرحبان هكذا ذكر في الكتاب وهذا سهيل  
يضمن ثلث قيمته وبه الجرح احتان الاخرين انما انتقص بفعل ضمنية فيرفع عنه كباير رفع النقصان بحاصل  
الجرحين الاخرين وعلى المفرد قيمة واحدة وبه الجرح الاول والثالث وذكر في الاصل وبه الجرح الاول والثالث  
وهذا سهيل الكاتب ان الثاني فعلم فلا يرفع عنه ما انتقص بفعله وانما يرفع عنه ما انتقص بفعله غيره وعلى  
القارن قيمتان به الجرح احتان المرحبان ان جنايته وجبت به الجرح احتان المرحبان قال ولو كانت الجناية  
الاول والثانية استهلاكا فان كان الاول قطع يده او جرحه او جرحه ففأعني فعلى الكلال قيمته صحيحا  
لانه استهلك حكما وهو صحيح وعلى المفرد قيمته وبه الجناية الاولى لانه الجرح المحرم وبه الجناية







القاضي الاول ولو ابطال لا يبطل الاول قضي في محل الاجتهاد وليس فيه نص ولا اجماع بخلافه وقد ذكرنا ان مثل  
هذا القضا لا يعضد الاجتهاد وعلمه ان القاضي او بعض اقرابه قضي الدين ولا ثم قضي بالوصية لا ينفذ القضا  
ولا بد اعز الدين ولو رفع القاضي لا يبطله ولا يحرمه لانه قضي لنفسه لانه يريد قضي في دفع الوصي وبرا  
نفسه عن الدين ولا شهد على هذا الوجه بعد ما قضي الدين لا ينفذ فكذا اذا قضي على ما ذكرنا قال وكذلك  
لو ادعي جرائه ابن المنيب واقام البيئته فقضي القاضي به وقضاه الدين بقضاوه وبري عن الدين لانه لو  
شهد به ينفذ فكذا اذا قضي مثله لو قضاه الدين ثم قضي له بالنسبة لا ينفذ ولا يبرأ لما ذكرنا قال ولو  
ان ربا الدين غاب قاضي انسان لانه وكيل في استيفاء الدين واقام البيئته عليه فقضي بوجوبه وقضاه الدين  
او قضي قرينة الدين لم ينفذ قضاوه ولم يبرأ عن الدين لانه لو شهد بالوكالة لا ينفذ فكذا اذا قضي في ارف  
الوصاية قائم لو شهد بها بغير الفقه في ذلك ان القاضي ان يصب وصيا عن الميت بدون ائتماره  
ولا ينفذ منهما فيه وفي الوكالة ليس له ذلك مكان منهما وكذلك لو قضي الدين او لانه قضي بالوكالة له لا  
ينفذ كما ذكرنا قلنا قضي بالوكالة قبل دفع الدين له ثم رفع القاضي او المصفي هذا التقاض وراه  
جائز ثم رفع القاضي او مالك يري القضا الاول باطلا قائم بحجج اعضاء القضا الثاني ولا يحرم  
له ان يبطل ان الثاني اجاز قضا مجتمعا فيه ان الوكالة والوصاية بمنزلة ان الوصي وكيل بعد الوفاة والوكيل  
وكيل حال الحياة فقد اجاز قضا مجتمعا فيه وليس بخلافه نص ولا اجماع فينفذ على الكل على ما مر  
ولان القاضي الثاني ارجل القضا الاول لا يحرم لغيره ان يجيزه لانه ارجل قضا مجتمعا فيه فينفذ  
على الكل على ما مر قلنا قضاؤه ثم قضا بالوكالة فالمصفي قاضي في هذا القضا لا ينفذ فرفع القاضي  
اخره لانه ليس في محل الاجتهاد قال لو ان قاصيا قضي بشهادة محدود دين في دفع ثابا ثم ما  
فرغ من القاضي لا يبرأ من شهادة المحدود في القذف بعد التوبة المصفي القضا الاول لا يبرأ لانه مختلف  
فيه وقد اتصل به القضا فينفذ على الكل ولو ان القاضي كان هذا المحدود في القذف فقضي بقضيه ولشهد  
عليه ما ثم رفع القاضي لا يبرأ من ذلك لانه يبطل قضاؤه لان قضا الاول عتريه شهادة ولا ينفذ لان  
يتصل به القضا حتى لا ينفذ القاضي الثاني حوازه ينفذ ولا يحرم لغيره ان يبطل كما اذا قضي بشهادة

المحدود في القذف قال وكذلك لو ان قاصيا اجاز شهادة رجل آخر ثم عذر رفع القاضي  
يخصيه ولا يبطل ولو ان القاضي نفسه قضي لامرته بشهادة رجلين يبطل الثاني لان رفع القاضي لا  
يخصيه محليين ينفذ ان القضا الاول هاهنا بمنزلة الشهادة على ما مر ثم قال محدود المصل بعد ذلك  
ان القاضي متى قضي ما طر ان كان خطا لم تختلف الفقه فيه ارجل الثاني وان كان خطا مختلف الفقه  
فيه امضاء الثاني وان كان خطا ولكن القاضي من قبل ان القاضي ايجز قضاؤه ورفعت ذلك القضا القاضي  
لو ينفذ نظا فيه فان كان كونه قضاؤه عند بعض الفقه انفذ ذلك القضا وان كان كونه قضاؤه عند  
احد من القضا ارجل ذلك القضا ومن ذلك لو ان عينا او صبيا استغنى فقضي بغير رجلين لم ينفذ قضاؤه  
وكذلك البطلان اذا قضي بغير المميز او قضي المسلم بشهادة الكافر على المسلم لم ينفذ ابدان هذه  
القضا يا باطلين بالاجماع فان قيل ينبغي ان ينفذ قضا العبد اذا قضي به الثاني لانه من اهل الشهادة  
عز مالكا كان مختلفا فيه قلنا خلاف ذلك لم يملكه عند محرقا جاز له ان يرفع خلافه لكونه اجماع  
السلف العقد على خلاف قول مالك فلم نعتبره قال ولو ان اعمى قضي بغير اثنين لم ينفذ فلو رفع القاضي  
اخره ابرأ من شهادة الاعمي ابطال قضاؤه وان كان به شهادة الاعمي بقضاؤه ان في شهادته الاعمي  
اخلاقا عند ابي يوسف ومالك هو من اهل الشهادة وكان في قضايه اخلاقا ايضا فيقف لقائه  
على ينفذ غيره قال ولو ان امرأة استغنت فقضت جاز قضاؤها الا في الحدود والقصاص لانها اصل  
شاهدة الا في الحدود والقصاص قال ولو قضي القاضي بشهادة رجل وامرأتين حد او قصاص واستوى  
ذلك بالقضا انما قد استغنى في محل الاجتهاد فان عذرهم سراح ان الشهادة للشهادتين والحد والحدود  
والقصاص وكل حد يشهد به رجلان او اثنتان او ثلثة او اربعة او خمسة او ستة او سبعة او ثمانية او عشرة  
ان يتصل به قضاؤه كما في شهادتهما لما مر ولو قضي القاضي حكم مختلف فيه الفقه فرفع القاضي  
اخره ثم رفع القاضي في الشهادتين القضا الاول يبطل الثاني ان الثاني في الرديس جاز ان العلم  
اجمعوا ان القضا في رفعه في شهادتهما ينفذ القضا وكان الثاني في الرديس جاز ان العلم  
رجل رضيا محكم بينهما في شهادتهما ثم رفع القاضي لا يبرأ فان اقر به امضاءه وان خالفه



أدله أن الحكم بمنزلة القاضي في حق المحكمين أنهما راضيا بحكمه وفي حق غيره بما قضاه بمنزلة القوي أنه لم  
يبرح بحكمه بخلاف القاضي إذا قضى في محل الاجتهاد أنه قاضي في حق الكل فينفذ حكمه على الكل وإن  
كان الحكم نصرا لينا والمحكمان أو كان الحكم عبدا أو صبيا لم ينفذ القضاة الثاني لأن الأول ليس  
من أهل الحكومة فلا يصير قاضيا في صفته براضا بما قاله لو أن قاضيا امر رجلا أن يعطي بدين اثنين  
فقط لم يجر قضاؤه إلا إذا حضر الخليفة إليه الاستخلاف إما ضا أو بطرق العموم بأن قال لما صنعت  
من شيء فهو جازي لأنه بمنزلة الوكيل والوكيل بالبيع والشراء لا يملك توكيل غيره إلا بتفويض الموكل إليه ذلك  
فكذا هذا فإن قولك لا معنى لمرحلة الخليفة فمضي ذلك فإن كان لما مور من يجوز أن  
يكون قاضيا عملت فيه المجارة والافلا أنه لما لم يجر أمر القاضي إياه لعدم أن الخليفة بذلك كان المأمور  
به فيما يقضي بمنزلة الحكم وقد ذكرنا أنه مني فيه شروط القضاة وقد حكم بما خلف فيه الفقهاء نقف  
على المجارة لكذا هذا

ان نفقة المرأة تجب باحتياستها بحق الزوج وطيا واستمناحا  
أو أنها لا تجب بحمد العقد فالصغيرة النفقة لها والامنة إذا لم يوتها المولى مع الزوج بنتا أو شحرا  
النفقة وإن وجد العدة لا تجب إرات الوطى إن الحايض والمرقة يستحق النفقة وإن لم يوجد مكان  
الوطى في حقها ثم إذا فات الاحتباس المستحق للزوج هل يسقط النفقة إن فات معنى من قبل الزوج  
لا يسقط وإن فات معنى قبلها أو من قبل ثالث يسقط لغوات العصر من جهة الزوج  
إن الشكر مني في وجوب النفقة لا يجب لمنه لا محتاط في أحياها **ان الاحتياط**  
باب الفروج بصياتها عن التفرغ وغير حق واجب من الشرع عظم أمر الفروج حتى أوجب القتل على  
مستأولها بغير حق وإذا كان محصنا إذا فاه هذا نقول قال محمد بن عبد الله إذا شهد شاهدان على رجل  
أنه طلق امرأته ثلثا أو قد دخل بها بدين في القاضى أن يملك الزوج من الخلوقة بها سوا كان الزوج عدلا  
أو فاسقا أنهم شهدوا على غيرهم الفروج فيحاط فيه ولا يوجب عداوته وامانة لأن العدل لا يمتنع  
الحكم إذا كان يعتقد أنه وهو متكول الحمة ولكن لا حرجها من منزل الزوج بل كحل معها امينة

صاحبه يمنع الزوج من الدخول عليها وتكليفها بها إنما ان يكون منكوعة أو معتدة وكيف ما كان بالافراج  
من منزلة الزوج حرام ثم يسأل القاضي عن الشهود فإن كانت قضى بالفرقة بينهما والأروها على الزوج فلو  
طالت المدة وطلبت المرأة النفقة في تلك المدة والمرأة تدعى الطلاق أو تنكر فوض لها النفقة بمقدار  
مدة العدة أنه متيقن به سوا كانت منكوعة أو معتدة وكان ينبغي أن يجب نفقة العدة ليعلم أنها  
إن كانت مطلقه فنفقة العدة واجبة وإن كانت منكوعة فلا نفقة على الزوج إن منع الزوج جازم قبل  
ثالث وهذا القاضي يرفع الشك وجوب النفقة فلا يجب إلا أن يقول النفقة كانت واجبة لها قبل إقامة  
البينة بيقين وفي الشك في السقط لا لا الوجوب فلا يسقط بالشك ولا يجب المرأة على نفقة  
العدة إنما إن كانت مطلقه فقد انقضت العدة لأن في المرأة شك أو أمان نفقة الأمينة في بيت  
الحال إن كان يحل له بيتها وبين الزوج بالامينة كمن الدخول الحق العدة فإن فصل القاضي نفقة عدها وأخذت  
ثم زكيت الشهود فرق بينهما وسلم لها ما أخذت إن لم تترك وروت إلى الزوج أخذ الزوج منها جميع  
ما أخذت من النفقة لأنه تميز أنها كانت منكوعة والزوج ممنوع عنها من جهة ثالث قال في ترتيب  
إن القاضي يفرق بينهما بشهادة الشهود فمكثت حينا وكان لها على نفقة مفرضة ثم علم أنهم كانوا  
عبدا أو شيئا من النفقة مما مضى إن الزوج كان ممنوعا من جهة ثالث كذا هذا قاله لو أن امرأة  
فرض لها النفقة منه بربها رجلا وهي كارهة لا تنحق النفقة في مدة الغيبة عن الزوج لما ذكرنا أن  
الزوج ممنوع من جهة ثالث وذلك إذا حبست المرأة في بيت أو زوجت للحج الواجب عليها مع محرم  
أو غير الزوج لأن الزوج ممنوع لمعنى من جهة المرأة إذا أخرج الزوج معها إلى الحج فيلزم حبس  
النفقة لأنها في يد الزوج بعد ذلك إذا رجع أو زوج أمته رجلا ولم يبق بها بيتا أو كانت المرأة  
صغيرة أو حاملا مع مثلها لأن الزوج ممنوع عنها من جهة نفسه وأخلف المشايخ في بلوغ الصغيرة  
مبلغ النكاح فقال بعضهم إذا بلغت تسع سنين وقال بعضهم طاعة ربا تسنين بل لا تجب بأن نصير  
بحا حتم الوطى قال المرأة لم يدخل بها زوجها فنفقت نفسها عن الزوج لا مستينها الصداق فلها  
النفقة لأن الاحتباس كان من جهة الزوج حيث امتنع عن إيفاء المهر وذلك الزوج في



دين ومنع من ان يتبناها لما ذكره قال كل فرقة تكون من قبل الزوج فلها نفقة العدة وان كان من قبلها بمعصية بان  
 ارتكبت العياذ بالله قال او قبلت ابن زوجها المشهورة فلا نفقة لها لانه فوق الشوز واستقطت النفقة  
 فهذا اولى ثم قال اذا وجبت البيوتة بفرقة بحكم النفقة العدة كانت المرأة بمنزلة المذكورة فما  
 استقطت النفقة حال قيام النكاح استقطتها حال العدة لان هذا الاحتساب استقطت غير الثابت  
 حال النكاح لانها استقطتها بدخول الشرع قال ولو شهد الشهود على الطلاق قبل الدخول ومنع من  
 الدخول عليها بسيل من الشاهد من فلا نفقة لها لانه اعدة عليها وعلى تقدير النكاح فالزوج ممنوع  
 من جهة ثالث قال الميراث لما ذكرنا في اصل الباب

ان القاضي انما يقضي نفقة بحكمها لان القضا الزام  
 المالك حكم الملك اذا وافقنا هذا نقول ان محمد بن محمد اذا شهد الشهود على عتق الامه وبني يدعي ذلك  
 واليدعي وضعها القاضي على يدك عدل حتى يسيل عن الشهود احتياطا لعم الزوج لما ذكرنا ان اخرجها  
 من بيت الزوج حرام في العدة فلو طلبت المرأة النفقة فان القاضي يعرض لها النفقة لانها تجب للملك والمملوك  
 قائم في الحار ولم يقدر نفقتها بزمان بخلاف المطلقة ان ثم اذا انقضت هذه عدها تبتنا بسقوط  
 النفقة على تقدير النكاح والطلاق جميعا اما ههنا بخلاف فان احب المولى على ذلك اشهدا واخذت  
 الامه النفقة فان لم يظفر العدة وردت الى حولاها انقطع الثقل وان رقت الشهود وحكم بالعتق  
 هل يرجع المولى عليها بما اخذت فهذا على تلك الوجه اما ان فرض القاضي لها النفقة واخذت ذلك او اذكت  
 في بيت المولى بغير اذنه او اذكت في بيته باذنه ففي الوجه الاول الثاني يرجع عليها لانها اخذت بغير  
 حق وفي الوجه الثالث لا يرجع لانه اباها لما اكل ماله وتلك الامه اذا اخلت النفقة من المولى بغير  
 شهادة الشهود على العتق وقار القاضي انفق عليها او بعها فان انفق عليها واخذت ثم اقامت البيعة  
 انها حرة المصلح من على الوجه الذي ذكرنا ههنا وصار كما اذا انفق على امراته ثم تبين انها اذنت من الضام  
 قارامة في يد رجل او ما جلاها منها واقام شاهدين على ذلك يضعها القاضي على يد رجل اخر

ويام الذي كانت سايدية الامه ان انفاق عليها لان الملك له ظاهر فان انفق عليها مدة ثم ركت البيعة وقضى  
 بها المدعي قال ابو حنيفة لا يرجع على الكاربه بما انفق عند صاحبه يرجع بغيره على الكاربه ويكون ديني قيمتها  
 فيقال للمدعي اما ان يباع عليها الجارية بثلث او اقدر بها به فان باعها او فداها يرجع على النبي كانت  
 يديه بالاقدر من قيمتها ومن نفقتها ان في الاقل مضطر وفي الزيادة مختار لانه كان يتخلص باختيار  
 اقلها ع الاكبر وهذا هو اختلاف الذي ذكرنا بنا على ان الجارية في يد ذي اليد غصبه جنابه المعضو  
 على الغاصب وماله هدر عند ابي حنيفة وعندنا ما معتب قال وتذكر الامه لورقة الى القاضي  
 وهو يدعي ففرض لها على النفقة ثم استحققت فهو على هذا الخلاف قال ولو كان المدعي عبدا ابصره  
 القاضي من يده حتى يسيل الشهود لانه ليس فيه تحريم الفرج لكن ياخذ القاضي منه كفيلا بنفقة وبالعدو وكفلا  
 بالخصومة حتى لا يغيب نفسه ولا يعيب العبد الا اذا كان المدعي عليه فاستأموه فابا من القاضي ان  
 يضع على يد عدل والمراد به الفسق من حيث التعاطي دون العجز والعبد لانه لا يختص بالزوج فان لم  
 يجد المدعي عليه كفيلا فقد للمدعي ان يمدعي عليه حتى يصل الى صدق فان كان المدعي ايطبق مدارمة ان  
 يضع على يد عدل فان وضع على يد عدل الجبار الذي كان يديه على النفقة بل يومه العبد المكسب الا انفاق  
 على نفقة بخلاف الامه انها لا تقدر على المكسب الا اذا كان العبد صغيرا او مريضا محيضا بحسب المولى على  
 نفقة قالوا وتذكر الامه اذا كانت قادرة على المكسب بحسب على الاتفاق بنفقة بان كانت خياطة او خبازة

**باب النفقة والنفقة على الكاربه والمدعي اصل الباب**

ان نفقة الرقيق بحسب على المالك خيرا او اذما ونفقة ما عداه كالداية والذرع والتخيل بحسب يانه فتوي  
 ان في تركه تضيق المالك هدرني عنه ووجه الفرق ان الجارية قضاء والقضاء يقتضي مقصدا له وغير الرقيق  
 لا يحل مقصدا له او اذنا نقول قال محمد بن محمد اذا ادعي ثوبا او دابة في يد رجل واقام البيعة  
 فالقاضي لا يجيبه الى ذلك لما ذكرنا في العبد ولكن باخدمته كفيلا او كفيلا على ما ذكرنا ولا عجز على  
 نفقة الدابة لما ذكرنا فان لم يكن للمدعي عليه كفيلا لانه ليل او مائة حتى يعطى كفيلا لما ذكرنا فلو كان  
 المدعي ايطبق ذلك ذوا اليد فاستحق مخوف على ما في يده وطلب من القاضي ان يضع على يد عدل يقول



له القاضي تالاً اجمدا اليد على النفاق فان كنت متفق عليه منبراً وان ترجع على صاحب رسلك الدابة اولا  
اصح على يد عدل وان كنت لا تتفق فان لا اصح على يد عدل فلا ريب ان المقصود من الرضخ على يد  
عدل صيانة حق المدعي وهذا القضا له بالملك من كيتا البيئته وهذا يفوت به لان احدا لا يحجب على نفسه  
فستلزم الدابة قبل التقاضي

**باب في احوال الغائب**

ان القضا على الغائب الاجر الا اذا كان عنه ضم حاضر فان كان وكلاء عنه او وليا له او يدعي غيره ما يدعيه الغائب  
او ان حاضر او لا يمكن القضا على الحاضر الا بعد القضا على الغائب حتى كان ما يدعي على الغائب سبباً لشئ  
ما يدعي على الحاضر وقد ذكرنا غير ذلك **باب** ان الموهوم في دعوى الغائب اذا عرفنا هذا  
نقول قد روي عن النبي اذا قال الرجل لا فريضة مني الا على ان يرضاه من فعله عي وانه ان  
يرجع على امره فلا ريب انما تعذر جعل قوله على ان يرضاه من له على الكفالة بالموهوب له لان الموهوب ليس  
مضمون على الموهوب له فيجب تصحيحه بطريق آخر وهذا ان يجد ان كان له اقرضني القرضهم ولكن  
وليك الهبة لقان في قولنا غنى عديك عني على الوارثهم ويصير الموهوب له قابضاً للامور ولا ثم  
لنفسه منه وهذا بخلاف ما اذا امر به الهبة ولم نقل على ان يرضاه من فعله حيث يقع الهبة عن المأمور  
ولا يرجع على امره بل لا الهبة المستغاضرة والتوكيل بالهبة بل امره به ما لم يرضه فلا يرجع على  
قال فان غاب الموهوب له وادعي المأمور بالهبة والتسليم والمرتكز بالقول قول الامر ولا اقام المأمور  
البيئته على ذلك قبلت البيئته وان لم يحضر الموهوب له لان حق الرجوع لا يكون بالهبة والتسليم وكان  
سبباً بحق الحاضر فينتصب خصماً عن الغائب لرفض الغائب وانكر لا يلتفت الى انكاره قال المأمور  
بالصدقة بمنزلة المأمور بالهبة لان قبض الصدقة قبض الهبة لا قبض الهبة قال رجل قد اقرضت فلان على  
القرضهم فاقضها اياه عن فعله يصير ما قبضه في ذمة المأمور به سواء شرط في ذلك رضاهما  
او لم يشترط بخلاف الامر بالهبة فانه لا بد فيه من شرط الضمان على مأمور والقول ان المأمور بقضا الدين  
مأمور بالاقراض من المأمور بقضا الدين وجب ملكا بداره وما في ذمة المدعي لان الدين يرضى

بالمحال بطلت المعاضاة على ما عرف والملاسل ليس القرض فصا كان قال اقرض العاوان ولا يقضا  
الدين فاما الهبة فليكن بغير عوض فلا يقتضي ضماناً واقراضاً فلو ادعي المأمور القضا وادعى الرجوع وانكر  
الامر واقام البيئته ورب الدين غائب فقبض على الحاضر بالضمان وعلى الغائب بالقبض فلا يلتفت الى انكاره  
فعد ذلك لما ذكرنا من قبل ثم استشهد محمد بن علي بن ابي ربيعة الدين له بشرى العبد فقال لا امر انسان بان  
يشترى له عبداً غيره وسفده التمس فاقام المأمور البيئته على الشرية والسفد فقبض العبد له بالتمس المأمور  
على امره لما ذكرنا انه انتصب خصماً عن الغائب قال لو ان عبداً لي يدعي جرحاً لم يرضه وانما هو فلان  
الغائب فاقام رجل البيئته انه اشتراه من فلان الغائب ونفذه التمس لا يلتفت اليه حتى يحضر الغائب  
لانها اتفق ان اليد للعبد فلا تنتصب الحاضر خصماً ولو انكر صاحب اليد ان يكون ملكا للغائب فقبض  
عليه وعلى ذلك الغائب لانه انتصب خصماً بغيره وقد ذكرنا اجناس هذا في ابواب الدعوى قال ولو امر انسانا  
ان يقضي دينه فادعي المأمور القضا وصدق امره ولكنه ان لا يرضه اليه مخافة ان يحضر الغائب فيخذ  
القبض يرضى بالتسليم انما قد يوجب الضمان عليه وهذا الخوف موهوم فلا يعارض بالتحقق فان  
حضر الغائب وانكر بغير المأمور باقامة البيئته على القضا لان قوله ليس محجج على الغائب فان عجز عن  
اقامة البيئته اخذ الدين من امره في دفع اليه لان القضا له ثبتت ويرجع الامر على المأمور بما دفعه  
اليه وان كان من حرم الامر ان ما قبضه المأمور قبضه بحق لانه صار حكماً شرعاً بالقضا عليه قال رجل  
لبيد عبد اقرضته فلان الغائب فادعي رجله انه اشتراه من الحقوله ونفذ التمس وصدق له والبداء اليوم  
بالتسليم الي المدعي مثله لصدق المأمور بقضا الدين فان القاضي بامر به بتسليم مثلهما فقبض الطالب الى المأمور  
ووجه الفرق ان مسألة الدين المقر لا في طلبه لنفسه انما قد لا يرضى من ماله واقراض الاثنان على وجه  
وفي مسألة العبد لا في طلبه الغير فلا يرضى نظير الثاني المدعي ان اصدق الوكيل بعض الدين ونظير الاول المودع  
اذا اصدق الوكيل قبض الوكيل بعض الوارث وامنح عن التسليم ايامه القاضي به والله تعالى اعلم بالحق

**باب ما يكون الرجل فيه خصماً بالدين والحق**

**اصل الباب** ما ذكرنا في الباب المتقدم وحرف آخر ان الحق المأمور به وجب جوع الكيل



على المصير والكفالة بغير امر واجب وقد عرفت موضع الادعاء فلهذا نقول قد عرفت الادعاء على رجل  
 انه لغيره عن قضا الغائب المورث بامر وانكر المدعي على قضا الكفالة فاقام المدعي البيينة على ذلك ونقض  
 على الكفيل بالمال ونقض ايضا بالمال على المكفول عنه الغائب حتى لو حضر وانكر لا يخلو عاودة البيينة  
 لما مر انه ادعى على القاضي حقا يمكنه المطالبة على الغائب فانتصب خصما عنه وايقال بالمال الحاجة  
 الى القضا لانه الكفالة فينبغي ان تنفي بالكفالة وان ينفي بالانكسار في يد رجل يدعي انها ودعوة فلان  
 الغائب وهو الملك اقام البيينة على ما يدعي المتيقن ان الدعوة لا يقبل بيينة المودع على الدعوة لا على  
 ملك الغائب لانه الحاجة انما نقول هناك لا يختلف الحكم وهو دفع الخصومة من اقامة البيينة على  
 الدعوة والملك او على الدعوة دون الملك وهاتين مختلفتان لان الكفالة بامر بوجوب الرجوع وبغير  
 امر بوجوب هذا ادعى كفا له بوجوب الرجوع فكيف تنفي القاضي كفا له لا توجد فلا فاقضي  
 عليها ثم حضر الغائب ابلغت الى انكاره بل يرجع الكفيل على ان ادعى ان لم يؤد فضا حله لمار  
 بالخيار ما ضار بالمال ما ضار فان قيل ينبغي ان لا يثبت له حق الرجوع لان زعمه انه لم يكن فلا رجوع  
 عليه قلنا ان صار مكرها في هذا الزعم بنقض القاضي فلا يعنينا زعمه كالشفيع مع المشتري اذا افر  
 المشتري انما اشتري بالف ثم اقام البائع البيينة انه باعه بالغير يرجع المشتري على الشفيع بالغير وان  
 كان ما زعمه انه اشتراه بالف فكذا هذا قال قال ادعى على الكفالة بغير امر قضي بالضمان على ولم  
 ينقض على المكفول عنه الغائب بالمال ان القضا بالكفالة بغير امر ممكن من غير القضا بالمال على الغائب  
 المتيقن ان مراد المدعي على الكفالة بامر وانكر المدعي على رجل كفا له ما ادعيت عليه من الكفالة  
 فلم يكن له حق خصما عن الغائب هذا اذا ادعى كفا له بغير امر فلا ادعى كفا له مطلقا فقال كفا له  
 في عن فلان بكذا ما علم من المال اقام البيينة على المال والكفالة قضي بالكفالة وبالمال على المكفول  
 عنه الغائب سواء ادعى المورث او غيره في خلاص ما اذا ادعى الكفالة بالف فلان ثبت بالشهادة انه  
 كفا له قبل ان يقره بوجوب المصير الى المصير كما لو سمع قوله كفا له بالف فقد انكسر الكفالة  
 على ما مر اما ما قلنا قبله على ذلك البير فان اردت ان يوجب المال المتدبر على فاحتجنا الى اثباته بحق

المصير ليثبت على الكفيل فانتصب خصما عنه واثبتت الكفيل حق الرجوع الى المصير وبالمال المتيقن  
 المصير قال وكذا لو شهدوا على الكفالة فهو بمنزلة ما ذكرنا في الكفالة ان يشهدوا بالكفالة وبالمال المتيقن  
 ان يرجع وان يشهدوا على الكفالة دون المصير لم يكن له ان يرجع والكفالة في الكفالة انما يطلب وهو  
 المحيد لو كان حاضرا لم يكن للطالب ان يخاصمه ان الكفالة توجد براءة المحيد وكان حضوره وعينته  
 سواء هذا كما اذا كانت الخصومة في الكفالة بين الطالب والكفيل ما اذا كان الكفيل المكفول  
 عنه بان قال الكفيل المكفول عنه كفا له عنك ما قلنا ان عليه بامر او بغيره في الرجوع عليه او  
 قال المحيد عليه للمحيد احلت عندك بامر او بغيره في الرجوع واقام البيينة نقضي على الضمان  
 وعلى الغائب بنقض الحق وكذا لو اقره المصير وانكر المصير اقام البيينة على كفا له قضا على الغائب ولا  
 يلتفت الى انكاره بعد ذلك كما ذكرنا ان الحاضر انتصب خصما عنه

يقول من لا يثبت على الكفيل او ما قلنا في الكفالة  
 من ان لا يثبت على الكفيل او ما قلنا في الكفالة

ما مر في الباب المتقدم وحرف آخر  
 ان القضا بثلث ملكا مقتصر انما الذي هل كان سببه ام لا الا اذا كان الدعوى مع السبب محليها مستند  
 نقول ان من يلزمه اقراره قبلت البيينة عليه ومن لا فلا اذا عرفت هذا نقول قال محمد  
 رحمه الله الخاقاني رحمه الله انما هذا الرجل اعلم انما هذا الرجل اعلم انما هذا الرجل اعلم انما هذا الرجل اعلم  
 ذلك لما مر ثم غاب المصير وهذا المكفول عنه فاقام المكفول البيينة ان له على الغائب الف درهم وقال  
 القاضي اقضي بما على الغائب حتى يلزم الكفيل الاجبية القاضي الى ذلك حتى يحضر المكفول عنه فيلزمه  
 ذلك لانه اقام البيينة على ما لم يكن له الا ان يقر بوجوبه وهو من بعضه له به على المكفول  
 عنه بعد الكفالة او يلزمه باقراره او بيينة تقدمت عليه اما اذا لم يقبل الكفالة عن الغائب  
 الخصومة فلا ينتصب خصما عنه بخلاف ما لو كفا له رجل كفا له على ثم ادعى الطالب على الكفيل  
 ان له على المكفول عنه ما به وبناز وانكر الكفيل بغير بيينة على ذلك وان كان المكفول عنه غائبا  
 انه كفا له ما مر عليه مما مر من ان يثبت على المكفول عنه المصير الكفيل كفا له بغيره خصما عنه وذلك هذا







ان الشفعة ثبتت لتحصيل ملك اليد كما ثبتت لتحصيل ملك الدار اذا عرفنا هذا نقول قال محمد رحمه الله  
المأذون به اذا كان يحق له ان يبيع الدار او كثير فلا سيل للموئى على شي مما في يده حتى يقضي الدين لان الموئى  
خلف عن العبد الكسابة في شرط فراقه عن دينه كالورثة مع المورث قال اخذه اصحابه بالريون  
ودفعوه الى القاضي وفي يد العبد ارتشاد في الغي درهم وعليه الف درهم دين فان القاضي يبيع الدار  
كلها للغرماء وان كان بعض الدار في حكمه نظرا للعبد لان الشفعة في الاعيان عيب فلو باع القاضي  
الدار للغرماء والموئى شفيعها ياخذ الدار بالشفعة لان الموئى ليس يبيع ولا من دفع البيع له لان القاضي  
يبيع الدار للموئى او يبيع هذا ابرجعه العدة اليه بل الى العبد فان قيل ينبغي ان ياخذ الموئى نصف  
الدار بالشفعة لا كلها لان النصف مشغور بالدين والنصف فارغ ولو كان الكل مشغولا ياخذ الكل  
ولو كان الكل فارغا اياضا اصلا فاذا كان البعض مشغولا والبعض فارغا يوجب كل نصف حكمه  
قلنا اثبتنا حكم الشفعة في البعض يودي الى قبول النصف على المشتري وانه ضرر به فلا يجوز  
ان سبب الاستحقاق الشفعة في بعض الدار يكفي اخذ كلها بالشفعة على ما سرقا وكذا لو كان  
الغرماء شتى الدار كان لهم ان ياخذوها لانهم لما يباشروا البيع ولا دفع البيع لهم ولذا كانت  
العدة على العبد لاعلمهم وهذا لانه احول لهم في نفس الدار فلا يكون البيع لهم قال ولو كان  
القاضي في الموئى امر الغرماء فباعوا ليرثوا لم اخذ بالشفعة لانهم يباشروا البيع وحقوق القدر  
راجع اليهم فيؤدى اليها كونه من المحال اصل الباب قال جليمان وترك دارا تشاوي  
الغري درهم وترك على الف درهم دين فداوى الميت شريكه له ليرثوا في القاضي ان يبيع الدار  
كلها بحقه والموصي لهم والوارث شفيعان اخذ الدار بالشفعة لانها لم يباشروا البيع ولا وقع  
البيع لهما ان احول ما ثبتت للوارث والموصي بطريق الخلافه ثبت للموئى على ما سرقا ولو لم يكن  
على الميت دين ولكن الورثة صغير فرأى القاضي ان يبيع الدار كلها لكان الصغير فلا شفعة للوارث  
والموصي لان البيع وقع لهم لانه اذا كان الورثة صغير فللقاضي بيع الدار على الكل وكذلك  
اذا كان الصغير ليس له ان ياخذ بالشفعة لانه لو كان ان يبيع وقع له قال المضارب اذا اشترى بماله

المضاربة دارا او باعها ورث المال شفيع لانه لم يكن له ان ياخذ بالشفعة لان البيع وقع له ان المضارب  
وكيل قال محمد ليس فيها انه ائتمن له من البيع ما يدرى ان له حق الشفعة وان المضارب ليس وكيل  
عنه الا ترى ان المشتري على بيع الدار المهرهنة عنده ائتمن الراهن به من البيع عن البيع ومع هذا لو باع  
ان يشفعه له كذا هذا  
ان الكلام اذا كان ائتمن الراهن المهرهنة والمشتري على الخبر فالحمل على اولى لانه انما كان على  
ما كان اولا في وضع الخبر في الاصل لقوله انت قايما وانت مضارب والحمل على الموضوع اولى الا اذا  
لم يكن المحبته ثابتا حينئذ يحمل انشاء واجبا نصيحا لكلام العاقل صيانة له عن الكذب وحول  
ان ما يبيع تغليف بالشرط يبيع اضافته اليه لئلا يضاف اليه المنكر تغليف بشرط البيان  
في حق المحل على ما عرف ان التدبير وصية فيعتبر من الثلث اذا عرفنا هذا نقول  
قال محمد رحمه الله رجل له عبد ومدير قيمة كل واحد منهما ثلثا ياب اما له غيرهما فقال في صحته  
احد كما مدير والاخر ثلث مات قبل البيان فحق العبد من جميع المال والمدير من الثلث لان حقيقة  
قوله احدهما مدير له اخبار وامتن حمل على بقى اجابا الحرية للفقير فيعتق قال قيل هذا يقتضي  
ان يعتق العبد الفريه الحال ومحمد قال اذا مات الموئى قبل ان يولي فالعبد حر ولم يعتق في الحال  
قلنا من المشايخ من قال انه لا يعتق في الحال ان قوله والاخر حر ان نصف الى الفريه لكن اقله صرف  
الي مدير قايما في الحال الا ان هذا ايهما لان الظاهر صرف الفريه فيعتق في الحال اما ان محمد اذكر  
حرية بعد الموت لم يذكر الحرية للحال وكاننا الحرية للحال مشكوكا لان يكون مثبتا قال ولو قدم  
الحرية فقال احدهما حر والاخر مدير فعندنا يوسف لا يختلف الجواب لانه امكن صرف قوله والاخر  
مدير الى حقيقة الاخبار والتأخير فيه سواء وقال محمد يعتق نصف كل واحد منهما  
جميع المال والنصف الباقي في منهما من الثلث لوجهين احدهما اننا لو حملنا قوله والاخر مدير اخبار  
عن تدبير كان لا بطلنا حرية ثلثه لمدير من وجه لانه ثبت بقوله احدهما حر حرية دائمة يلقه



وبين القن في ذلك لا يجد في جعل الشا مدير مبتدأ بينهما والى جواب كرية مبتدأ بينهما والثاني ان قوله والاف  
 مدير معطوف على الجواب كرية وكان الجواب اذ قضيت اجاب العطف هذا وكان الجواب كرية بينهما والتدبير  
 بينهما نظيره ما ذكره في الاقمار اذا قال فلان علي القن ربح الامانية لربح وعشرة دنانير قوله وعشرة  
 دنانير استثنى لانه معطوف على الاستثناء قال السيد الامام الاجل ما قال ابو يوسف ربح لانه انما  
 اصرا الكلام وصغر ما قال محمد اذ اعتبر وصف الكلام قال ولو قال اصدا كما حردوا في مدير اصر  
 اجاب كرية الى القن معتق من جميع المال المدير من الثلث الزلام التعريف دخل فصار كما في  
 والاخر هذا المدير قال لو قال المدير له اصدا كما حرد ثم خرج اصدا ودخل ثمن قال اصدا كما حرد ثم مات  
 ولم يبق فالعبد على حاله لا يعتق منه شيء ايا لعنق والى التدبير والمدير الشا مبتدأ مدير على حاله  
 والمدير الخارج يعتق كل من جميع المال ان قوله ثابنا على حاله واذا تعين هو للتدبير بالكلام  
 الثاني خرج من ان يكون مراد بالكلام الاول هو قوله اصدا كما حرد فتعين صاحبه وهذا المدير الخارج  
 للمعتق بالكلام الاول ضرورة وبقي القن قننا كما كان قال لو قال العبد له اصدا كما حرد فخرج اصدا  
 ودخل الا فوالا حرد كما حرد ثم مات قبل البيان قال ابو حنيفة وابو يوسف عتق من كان في نصف  
 ومن الثابت ثلثة اربعة ومنه اذ نصف وقال محمد عتق من الرضا ربع ومن الخارج والثابت كما  
 قال وهذه المسئلة دواره في الكتب ذكرها محمد في الجامع الصغير والريادات والعناق من الاصل  
 فلا تعينه هاهنا قال لو قال المدير له ولعبد له في صحته اصدا كما حرد ثم مات  
 قبل البيان عتق من العبد نصف وسعي الباقي عتق من كل واحد من المديرين ربع جميع المال  
 وثلثة ارباع من الثلث ان قوله اصدا كما حرد ربحي قوله واحد الباقي حرد بين القن والمدير فيعتق  
 نصف القن النصف من مدير غير ان اصدا المدير في استحراق هذا النصف ليرى اولى من الاخر  
 فيصير بينهما الحلو لصدفهما الربع قال لو بدنا كرية فقال اصدا كما حرد اصدا الباقي مدير عتق  
 ثلث العبد ويسعي في ثلثي قيمته وعشرون ثلث كل واحد من المديرين ربحا اعتاق ايضا من جميع المال  
 والباقي منها بالتدبير من الثلث ان قوله اصدا كما حرد اجاب كرية واصدا بينهما فيعتق من كل

واحد منهم ثلثة وقوله احد الباقيين مدير خبر محض فلا يفيد شيئا وهذا الاشكال على قول ابو يوسف ان عنده  
 خبر سوا قدمه او اخره اما محمد يحتاج الى الفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة الثانية من الباب  
 فانه جعل اجابا ثمة خبرا هاهنا ووجه الفرق ان ثمة قوله ثابنا والى مدير له حظ من الاجاب  
 فامكن جعل اجابا كحكم اللفظ بيانه انه لو عني بقوله الاول احد كما حرد القن لا يكون الثاني اجابا  
 اصلا لان الثاني مدير فلا يمكن اجاب التدبير فيه ولو عني به المدير كان الثاني اجابا لان الباقي  
 ليس بمدير فامكن جعل اجابا هاهنا لاحظ للقول الثاني من الاجاب اصلا لانه ان عني  
 بقوله الاول القن كان كل الباقيين مديرا ولو عني به اصدا المديرين كان احدا الباقيين مديرا وكان قوله  
 احدا الباقيين مديرا اخبار على كل حال فلا يكون له حظ من الاجاب اصلا فكيف جعل اجابا كحكم العطف  
 وهذا على رواية الجامع اما على رواية الريادات يجب ان يعتق من العبد نصفه ومن كل واحد من المديرين  
 ربع كما في المسئلة الاولى وجرد رواية الريادات انه اذا قال للدرايين احدا كما حرد فقد اخرج اصدا المديرين  
 من العتق بقي العتق بين القن ومدير واحد فيعتق نصف القن ثم الباقي كما ذكرنا في المسئلة الاولى  
 وجواب رواية الجامع ان قوله اصدا كما حرد ليس ببيان العتق في القن واصل المديرين حقيقة  
 بل هو اثبات التدبير في احدهما لكان بيانا ضرورة والضرورة في حق تعين التدبير لا في حق  
 العتق فلا يتعين رواية الريادات اطرد هذا او قال لو قال اصدا كما حرد انت يا فلان مدير  
 احدا المديرين بعينه عتق نصف العبد وسعي النصف عتق من المدير الذي لم يعينه نصف ثم تقسم  
 الثلث من الربح في ثلثة اشهم سهم المدير الذي عتق نصفه وسهمان للآخر لان بقوله  
 وانت يا فلان مدير بين ان الخارج من الاجاب السابق فيعتق العتاق السابقين المديرين السابقين  
 والقن نصيب ثم الذي عتق نصفه من المديرين يستحق نصف عتاق النصف عتق مرة والمدير  
 الاخر يستحق عتاقا كاملا بالتدبير السابق فيقسم الثلث بينهما على قدر حصة كل واحد فان محمد  
 الذي ان لو قال العبد له اسودين وعبد ابصر اصدا كما حرد ثم قال بعذر لرا احدا اسودين عبد ثم  
 مات قبل البيان عتق من كل واحد منهم ثلثة وجعل قوله لرا اسودين عبد ذكره ولا ذكره



هذه ولوقال احد السورين بعينه انت يا فلان عبدك قال عتق من الابيض نصف من الاسود والاخر  
 نصف كذا هذا وهذا على رواية النجاشي اما على رواية الزيات في الجواز في الفصير والحد على ما بينا قال ولوقال  
 لمدير له ولعبد واحدكم مدير الباقيان حران ثم مات قبل البيان عتق العبد من جميع المال وعتق نصف  
 كل واحد من المديرين من جميع المال وعتق ما بقي منهما من الثلث ان قوله احدكم مدير ضربه محض  
 احد المديرين جازيا في عتق فان بين القرع المدير الاخر فيعتق كل القرع وعتق مدير واحد الا ان احد المديرين  
 ليس باولي من الاخر فيصير العتق الواحد بينهما نصفين فيعتق نصف كل واحد منهما قال ولوبدا  
 بالعتق فقال احدكم حر والآخران مديران عتق ثلث كل واحد منهما من جميع المال ان الايجاب الاول  
 تناو لهم والباقي من كل واحد من الثلث لان قوله الاخران مديران ايجاب التدبير بينهما فيصير ثلثا  
 القرع مديرا ايضا وهذا قول محمد وروايته اما على قول ابي يوسف عتق القرع وبقي المديران على  
 حالهما ان الثاني انشا عند محمد لكونه معطوفا على الانشاء عند ابي يوسف اخبار محض كما اذا قدم  
 التدبير فان قيل يجب ان يصير نصف العبد مديرا عند محمد انما يصيب التدبير حاله  
 والايصية حاله والحد والحد الاضافة حاله والحد على اصح الروايات بيان انه ان غني بالمكالم  
 الحد والعبد يعتق ولا يصير مديرا وان غني به احد المديرين فهو مدير وكان مديرا من جهين حرًا  
 من وجه لان بعض مشايخنا قالوا ان احوال الاضافة احوال على رواية الزيات ومحمد خرج  
 المسئلة على تلك الرواية وان كان نخرج على رواية النجاشي فيقول حال الاضافة التدبير حال حرمان معنى  
 فيعتق احوالا ولوقال احدكم حر والآخران مديران عتق العبد كله من جميع المال والمديران حالهما  
 لما ذكرنا في المسئلة الثالثة من الباب قال ولوقال العبد له والمدير له في صحة احدكم مدير الباقيان  
 حران ثم مات ولم يبين عتق العبدان من جميع المال وبقي الاخر مديرا كما كان ان قوله احدكم مدير  
 اخبار محض بل هو العتق الى الاخرين قال ولوبدا بالعتق فقال احدكم حر والباقيان مديران عتق ثلث  
 كل واحد منهما بالعتق الثابت من جميع المال وعتق ما بقي منهما من الثلث ان قوله احدكم جازيا  
 عتق واحد منهما فيعتق ثلث كل واحد منهما وقوله الاخران مديران ايجاب التدبير ولا يمكن اعتباره

في حق المدير لانه مستغني عنه فاما العبدان فكل واحد منهما مدير في حاله وهو ما اذا عني بقوله احدكم  
 حر صاحبه او المدير وليس مدير في حاله وهو ما اذا عناه فيصير ثلثا كل واحد من العبدين مديرا  
 قال ولوانا جميعا عبيدا فقال احدكم حر والباقيان مديران عتق ثلث كل واحد منهما من جميع المال  
 والباقي بينهما بالتدبير ان قوله احدكم جازيا بجزية واحدة فيقتسم عليهم فيعتق ثلث كل واحد منهما  
 وقوله والاخران مديران ايجاب تدبير فيقتسم بينهما استوائهم في الحاجة الى التدبير فيقتسم تدبير فيقتسم عليهم  
 على السواء فيصير كل واحد منهما ثلثا قال ولوبدا بالتدبير فقال احدكم مدير والباقيان حران عتق ثلثا  
 كل واحد منهما من جميع المال يصير ثلث كل واحد منهما مديرا انما ايجاب التدبير رتبة واحدة بينهما ايجاب  
 عتق فيقتسم بينهما على ما ذكرنا ولوقال العبد له والمدير له قيمتهما على السواء في صحة ولا مال غيرهما اشار  
 منكم حران او مديران ثم مات قبل البيان عتق من كل واحد منهما ثلث من جميع المال وعتق من المدير اربعة  
 اشاع ثلث ما بقي من قيمتهما ويعتق من العبد ثلث اشاع ثلث ما بقي من قيمتهما وليسعون في الباقي  
 والوجه في ان بقول الثابت هاهنا عتق فان اؤتدبر واحد ان قوله او مديران لغوي في احوالهم وقد اخل  
 حرف او بينهما فيثبت كل واحد منهما في حاله فيلزم نصف فكون الثابت عتقا واحدا ونصف مدير  
 والعتق والواحد بينهما انما ايجاب كذا واحد منهما الى العتق واستوائهم في ثلث فيعتق ثلث كل واحد  
 منهما بالاعتقاف وبقي ثلث المدير على ما كان في نصف فليس له ان يكون مدير لان المدير مستغني عنه  
 فصار للعبد نصف تدبير بينهما وكان المدير تدبير كامل الا انه وصل الى ثلث رتبة بالعتق في حقته في  
 ثلث رتبة وحق المدير في ثلث رتبة وحق العبد في نصف رتبة فيكون كل واحد منهما كذا واحد منهما كذا واحد  
 الي شارب لثلاثة ونصف صحبه واقدر لدراسة فاجعل ثلث مال الميت يوم الميراث على سنة وماله يوم  
 الميت ثلث رتبة كل واحد منهما فكون رتبة فاجعل ثلث هذا على سنة للميراث ثلث والآخر اربعة  
 والعبد نصف لثلاثة فصار سبعة للميراث اربعة والعبد ثلث وثلث بينهما لا يستقيم وضعناه  
 فصار ثلثا لثلاثة اربعة عشر والثلثان من ثمانية وعشرون وجميع من ثمانية اثنان اربعة عشر واصل ثلثا لثلاثة اربعة  
 عشر فنقل للميراث اربعة اثنان وثلثا ثمانية لكل سبعة سهمان فيعتق من ذلك اربعة وثلثا الباقي وهو ستة



والعبد من ثلثا سابع الثلث وذلك ستة اشهر لكل واحد منهم ثلثه فيعتق من كل واحد منهم ثلاثة وبيع الى ثلثهم  
اربع عز وذلك احد عشر فصلا سابع الرضا اربع عشر ثمانية للمدين وسنة للعبد وسهام السواينة  
ثمانية وعشرون ثمانية من العبد من كل واحد منهما احد عشر وسنة من المدين فاستفهم الثلث  
والثان قال لو مات المدين ولم يورث من السواينة مع كل واحد من العبد من ثمانية وعشرون جزءا  
من اصد وحته جزءا من ثمانية ان المدين مات مستوفيا كحقوقه في السواينة وهو كان من تركه  
الميت وتلك كانت ثلثه من الورثة اصحاب الوصايا ومانوا من المال المتراكم في ثلثه على الكل لئلا ينقص  
منه البعض زيادة ضرر فيضر الورثة والعبدان في الباقي في حقهم الذي كان قبل التوكيل حتى الورثة  
كان ثمانية وعشرون من العبد من ستة فيكون اربعة وثلثه في علم مثل نصف وهذا الثلث الذي ذهب  
بالعقود الباقية وذلك سبع عشر فيصير اصد او ثمانية عشر في نصف فانكسرت فيجعل كل رتبة  
على اصد وثمانين ليرفع الكثرة او اضعف ذلك اصد واحد من كل رتبة وثلثه في علم كل رتبة سنة  
بعد ان كان ثلاثة فيكون جملة ما عتق من كل واحد ثلثه وعشرون سابع عشر وذلك ثلثاه بالعقود الباقية  
سنة بالتدبير سبقي الى تمام اصد وثمانين ثمانية وعشرون فيلبي هذا القدر قال فان مات احد العبد من  
مع المدين ولم يورث شيئا مما علم من السواينة مع العبد الباقي ثمانية وعشرون جزءا من ستة واربعين  
جزءا ونصف من قيمة ان العبد صار مستوفيا كحقوقه في السواينة وثلثه الباقي على قدر حق الورثة  
والعبد الباقي على ما سر حق الورثة كان ثمانية وعشرون من العبد الباقي كان ثلاثة فيكون اصد  
وثلثه في علم مثل نصف علم ما ذكرنا وذلك في خمسة عشر ونصف فيكون اجماله واربعين ونصف  
فيجعل العبد على ستة واربعين نصف عتق ثلثه بالعقود الباقية وثلثه في علم واحد  
وثلثون وعتق منه بالوصية ثلثا منهم فيبي للورثة ثمانية وعشرون فيلبي هذا القدر قال وان  
مات العبدان جميعا قبل المدين او في المدين ثمانية وعشرون من اربعة وثمانين جزءا من ثمانية  
المول كان ثمانية وعشرون من حق المدين ثمانية علم ما ذكرنا فيصير اجماله ثلثه في علم  
مثل نصف ثمانية عشر فيصير اربعة وثمانين فيعلم رتبة على اربعة وثمانين عتق ثلثه وهو ثمانية عشر

بالعقود الباقية بالتدبير ثمانية فيبي الى تمام اربعة وثمانين ثمانية وعشرون فيلبي هذا القدر قال وان  
مات العبد من ثمانية وعشرون جزءا ونصف من قيمة وبيع العبد ثلثه وثلثه من ثمانية وعشرون جزءا ونصف  
حق الورثة في ثمانية وعشرون من حق المدين ثمانية وحق العبد ثلثه فيصير تسعة وثلثه في علم مثل  
نصفه وذلك تسعة عشر ونصف فيصير ثمانية وعشرون ونصف فيعلم رتبة على اربعة وثمانين  
ما ذكرنا والاصل الثلث ان عتق ثلثه من كل واحد منهم بالعقود الباقية وذلك تسعة عشر ونصف فيبي تسعة  
وثلثون فالمدية تسعة ثمانية من رقبته وثمانية من رقبته العبد فيكون ستة عشر فيبي ثمانية وعشرون فيعلم  
فيه والعبد تسعة ثلثه من رقبته وثلاثة من رقبته المدين فيصير ستة في ثلثه وثلثون فيعلم في ذلك هكذا  
خروج هذه المتساوية الجامع وله طرق اخرى في تحصيلها في التبادلات والكمالات لا يختلف والله اعلم

**باب في الوصية في العبد**

ان الوصية بنصيب فاشترط وجود الاربع ان ينعقد المشرع وهو جعلها جعله الشارع للوارث لغيره والوصية  
بنصيب وارشده مع او مثل نصيب وارشده مع او ما كان او موجودا به ان جعل نصيب الوارث  
معيار الوصية ثم اذا اوصى بنصيب وارشده مع او ما كان او موجودا به ان جعل نصيب الوارث  
له واذا اوصى بنصيب وارشده مع او ما كان او موجودا به ان جعل نصيب الوارث  
له مثل ذلك واذا اوصى بنصيب وارشده مع او ما كان او موجودا به ان جعل نصيب الوارث  
ثم يراقد نصيبه على اصد الفريضة خيري نصيب المحصي له ويجعل له مثل ما حصل له من الارث لان  
مثل الشئ غيره **وعرف** ان الوصية اذا كانت بقدر الثلث لا تحتاج الى اجازة الوارث ان  
كان الثلث من الثلث يحتاج الى اجازة الورثة اذا عرفنا هذا نقول قال محمد بن احمد اذا ترك الرجل ابنا واما  
واوصى له بنصيبا من الوصية باطل وان اجازت الورثة لما ذكرنا في اصد الباقية على ما اذا اوصى بجميع  
ماله حيث يجب اذا اجازت الورثة لوجبه لصد ما ان الوصية بجميع المال وصية ملك الا انه يعلق حق الوصية  
ان المال ملك في المال اما الوصية بنصيب الوارث وصية على غيره لان الزكاة انما تصير نصيب الوارث  
بعد الموت وبعد الموت ملك الورثة الثاني ان السقف ثمانية وقف على اجازة الوارث ان كان من يوقف على علمه



وفي الوصية بجميع المال من فوق على معلوم واما الورثة اما ما هنا من فوق على احد البنين لا يعنيهما ذلك في جملته حتى  
انما لو كانت معلومة بان قال اوصيت للابن نصيب هذا الميراث فاجاز بعد موته قالوا يصح يكون هبة للموصي من الميراث  
قال ولو قال اوصيت بنصيب ابني من الوصية اجاز الورثة او لا لان مثل الشيء غيره وكان هذا المقدار الوصية  
ويصير الفريضة من الموصي له سهم والكمل واحد من البنين سهم والعم سهم لان الاصل كان من ثلاثة المثلثان  
وهو سهمان للبنين وهو سهم للعم فاذا زادنا على مثل نصيب ابني من البنين وهو سهم فصار اربعة قالوا  
اوصي بنصيب ابني جاز الوصية لانه لا ينزل وكان تقدير الوصية به ويصير كما قالوا وصيت للابن نصيب ابني  
لو كان لي بخلاف لو كان الابن موجودا ان اشتهم الابن بتنازل الموجود وان كان قد استعمل في الميراث فمعه كونه  
حقيقا في الموجود لوجود معنى النية فيه فان اجازت الورثة كانت الفريضة من ستة للموصي ثلاثة للبنين  
سهمان للعم سهم انا اذا زادنا الابن استقي العم وارثا وكان الاصل من اربعة سهمان وهذا النصيب لابن  
وسهمان للبنين نصيب ابني الموصي له النصف والنصف للزوجة وهو سهمان من البنين والعم لا يستقيم  
فاضرب موضع الكثير فاضرب ستة ثلاثة للموصي ثلاثة للبنين والعم وان لم يحرك الورثة قالوا لا يفر  
من ثلثه للموصي ثلثه للعم سهمان للبنين اربعة ان الوصية بغير الثلث وهذا سهم من ثلاثة بقي سهمان  
فلا يستقيم بين العم والبنين فاضرب ثلاثة في ثلثه فيصير ثلثه للموصي والكمل واحد منهم سهمان  
قالوا اوصي بنصيب ابني كان كما ذكرنا وكانت الفريضة من ثلثه اجازت الورثة او لم تجز لانه وصية  
بثلث ماله بانه يترك على عدد الورثة اياها كما ذكرنا فصار كانه ترك اثنتين وابنا فيكون لابن النصف  
والنصف لابنتين وليس للعم شيء وكان نصيب ابني سهمان من ميراثه على اصل الفريضة سهمان كما ذكرنا  
فصار ثلثه للموصي مثل نصيب ابني سهمان ولا يحتاج الى اجازة الورثة لانه قدر الثلث وبقي سهمان بين العم  
والبنين لا يستقيم فاضرب موضع الكثير وهو ثلثه في اصل الفريضة فصار ثلثه ثلاثة للموصي وستة  
بين العم والبنين لانه اذا قال ولو ترك ابنة وعم او اوصي بنصيب ابني جازت الوصية كما ذكرنا فان اجازت الورثة  
قالوا الفريضة من ستة للموصي اربعة للعم سهمان انا بخلافه ترك ابنا وابنة فكان لابن سهمان وللبنت  
سهم والعم فظهر ان اوصي له ثلثي ماله سهمان من ثلاثة بقي سهم بين ابنة والعم لا يستقيم فاضرب

موضع الكثير وهو اثنان في اصل الفريضة والثلث ثلثه فيصير ستة اربعة للموصي وسهم للبنين وسهم للعم وان لم  
يحرك الورثة كانت الفريضة من ثلثه لان الوصية تترك الثلث فيكون من ثلاثة كاجتناب الثلث سهم للموصي  
والكمل واحد منهم سهم قالوا اوصي بنصيب ابني فان اجازت الورثة قالوا الفريضة من عشرة للموصي اربعة  
والعم ثلثه وللبنت ثلثه انا قد ذكرنا ابنة وابنا وكان لابن سهمان وللابنة سهم ثم يترك مثل نصيب ابني  
فيصير ثلثه للموصي سهمان بقي ثلثه بين ابنة والعم لا يستقيم فاضربوا اربعة في مخرج الكثير فيصير  
عشرة وان لم يحرك الورثة كانت الوصية الى الثلث غصا من ثلثه على مخرج قالوا ان كان له اثنان فاصي  
مثل نصيب اربعة لو كان كان للموصي الخمس وما بقي فهو بين ابنة من ان مثل الشيء غيره وكان غير نصيب  
الرابع ولو اوصي بنصيب اربعة كان له الرابع اوصي له بنصيبه المثلث نصيب قالوا ولو ترك اثنتين وعم او اوصي بنصيب  
ابنة لو كانت جازت الوصية لما سهم والفريضة من سبعة وعشرين للموصي ستة اشهم والابنتين اثني عشر وللعم سبع  
انا بخلافه مات وترك ثلث ثبات وعم المثلثان وهو سهمان من ثلثه للبنات وسهمان على ثلثه لا يستقيم  
فيوزر اصل الفريضة وذلك ثلاثة مخرج الكثير وذلك لانه فيصير ثلثه سهمان فيصير ان نصيب  
الموصي سهمان من ثلثه بقي سبعة بين ابنة من البنين والعم لا يستقيم فاضرب ثلثه في ثلثه فيصير ثلثا وعشرين  
للموصي سهمان مضروب في ثلثه وذلك ستة بقي احد وعشرون والكمل واحد منهم سبعة فان قيل هذا يودي الى  
ان نصيب الموصي له اقل من نصيب ابنته لان الكمل ثلث سبعة وله ستة وهو اوصي له بنصيب ابنته قلنا  
ما اوصي له بنصيب ابنة موجودة بل بنصيب ابنة تالفة لو كانت ولو كانت حاضرة كانت تالفة كان لما في المال  
لان الفريضة تكون من ثلثه مكان نصيب الموصي له مثل ذلك

**ما يوجب الرجوع على نفسه فيلزمه اولا يلزمه اصل الباب**

ان التعارض بين وقع بين الشئ والرجحان الصدم على الرجحان فيسقط عنه التعارض فان كان التعارض بين  
الرجحان ثم التعارض عند عدم الرجحان لضرورة التعارض فيسقط عنه التعارض فان كان التعارض بين  
الرجحان سقطان وان كان في الرجحان سقطان وسقط الرجحان **وهو** ان حجج الرسائل تبادر  
عطوف النية واذا اولى حجج الرسائل بفرد الرجحان الرجحان بالرد او الرجحان قضا الاشارة الى تعيين



نبيه ولا يصوم القضا اذا عرفنا هذا فنقول ان محمد بن عبد الله اذا كان على الرجل غشوة من ظهارة وعشوق رفته  
من قتل غشوة رفته بنوي عنهما جميعا لم يحزه عن واحد منهما انه نوى سبيل متساويان والارحمان الصوما  
على الآخر بطلت النية لولا الكفارة الشاذية بدون النية ولو كان علم كذا ان الظهارة غشوة رفته  
عنهما فالقياس ان الحزب وهو قول فرد في الاستحسان بحرية وهو قول علمائنا ووجه القياس ان الحكمين  
تعارضتا والارحمان احدهما وصار كما اذا اختلف الحكمين ووجه الاستحسان ان نية التوزيع في الجائز  
الواحد لغوا لانه لا يعلو نية اعتناق رفته عن الظهارة فيجوز خلافها اذا اختلف <sup>بكنش</sup> لان نية التوزيع معتبر  
لانه مفيد لوجه المان لم يصب حكم التواضع قالوا اذا اضر اصل الصلوة وكبر نوي الوصول الى الظهارة  
والتطوع جميعا لا يصير شارعا فيهما بالاجماع وهل يصير شارعا في احدهما قال ابو يوسف يصير  
شارعا في الفرض قال محمد لا يصير شارعا في الفرض ولا في التطوع وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة  
رضي الله عنه انه قال لا يصير شارعا في الفرض ولا في التطوع اذا كان عليه قضاء رمضان فنوي من الليل ان يصوم غدا عن  
القضاء وعن التطوع غدا بغير يوسف بحرية عن القضاء وعند محمد لا يجزى عن القضاء بل عن التطوع لمحمد  
انه نوى سبيل متساويين والارحمان احدهما على الاول الا ترى انه لو كان في النفل فنوي الشروع في الفرض  
وكبر حرج من النفل وصار في الفرض مضار كما لو نوى الظهارة والعصر او ظهر من يومين او عشرين  
من يومين ايم يوسف ان الفرض اقوى من النفل واحوج الى النية منه بل لانه محتاج الى تعيين النية  
والنفل الاحتياج الى مكان الفرض اقوى فيخرج كما اذا احرمت ولو نوى حجة الاسلام والتطوع ثم عند  
محمد في الصلوة لا يصير شارعا وفي الصوم يصير شارعا في التطوع والفرض لانه ان المنافاة بين الفرض  
والنفل في الصلوة ثابتة من كل وجه حتى ان الصلوة الواحدة تكون نفلا وقضا ولو اعتضت  
نية احداهما على الآخر بطلت الاول بان كان في النفل فكبر نوي الفرض او في الفرض فكبر نوي  
النفل اما المنافاة بين النفل في الصوم ثابتة من وجه حتى ان يكون الصوم الواحد قضا ونفلا  
وليس ثابت من وجه حتى لو اعتضت نية احداهما على الآخر بطلت الاول بان كان في النفل ونوي  
الفرض او في الفرض فنوي النفل وقتل في باب الصلوة بطلت النية في جميعا نية الحجة ونية اصل

الصلوة وفي الصوم بطلت نية الحجة وسبغ في اصل الظهارة المحظورة نية المناقاة واذا انقضت صل  
الصوم كان تطوعا قال محمد لا ترى ان صلا لوافته الظهارة لم يوجب التطوع كان يفتد المان في  
وكذا لو افضت التطوع ثم كبر نوي الظهارة فقد اشار الى ما ذكرنا قالوا لوافته الصلوة بنوي الظهارة  
وصلوة الحجة لم يكن دخلا في شيء منها لان كل واحدة من الصلوة تنقص الحجة كذا هذا كله  
تعليل بقوله في الكتاب قالوا نزلوا لواجب يومين ان يصوم يوما من قضايم من شهر رمضان وكفارة من  
لم يحزه عن صوما وكان تطوعا ان نية الحجة تنافي في بطلان نية اصل النية وان بلغ للتطوع قال  
محمد فان اضر فيه قضا يوما قال بعضهم اراد به قضا اليوم الذي كان عليه قبل الشروع في هذا الصوم وهذا  
اليوم ائتمن به افطار في هذا اليوم وقضا هذا اليوم ائتمن به افطار في هذا اليوم بل المراء  
به قضا هذا اليوم وهذا كالمسألة الصوم المظنون انه شرع في التطوع على قصد الفرض  
كما في تلك المسألة قالوا لو اصبحت صائما بنوي قضا يومين من رمضان اجزاه عن احدهما لانه اخذ  
الحكمين على ما مر في الكفارة قالوا لو تصدق بصدقة بنوي به عن كوة ماله وعن التطوع وقع عن الكوة  
عند ابي يوسف انها اقوى عند محمد تكون تطوعا كما في الصوم قالوا لو كان نوي بها من كوة وكفارة  
ظهارة كان تطوعا بالاجماع لما ذكرنا في الصوم قالوا لو كان عليه حجة الاسلام واهل بحج سوي حجة الاسلام  
والتطوع فهي حجة الاسلام بالاجماع اما عند ابي يوسف فلان الفرض اقوى عند محمد فلما ذكرنا في الصوم  
انه بطلت الحجة بان نفي اصل النية قال محمد من قال يقول بفساد الصلوة او الفرض في اقوى ابدان  
بقول لوان صلا بعد ان اشترت ثوبا فانت حر ثم قال بعد ذلك ان اشترت ثوبا فانت حر عن حماره لانه  
اذا اشتراه يكون عن الظهارة هذا ليس بشي الا ان هذا يلزم بما يوسف لانه انما يقول ذلك عند اقرار  
البيتين اعلى تقديرهما وتعايهما وتعديهما باليمين السابق الى تغييره بعينه موجب اليمين وان لا  
يجوز قالوا اشرع في الصوم المظنون بالاحسن ان مضى ان اضر باليمين شي خلا لانه قد وفي الحج لمحمد  
المضى في الصلوة اذا اضرها الى الفرض يحرم الاسترداد وقد عرفت فروعها في المختلف قالوا لو ان  
رجلا قضى حجة الاسلام ثم اوجبت عليه حجة فاحرم بنوي به ان يكون تطوعا والحج التي اوجبهما قال



الوجه الثاني من الواجب عند محمد عن الطواع واجح مكر في مسئلة الصوم ثم فرق محمد بين هذا وبين ما اذا افوت  
حجة الاسلام والتطوع فان غدره يقع عن حجة الاسلام اعلى التطوع والوجه في هذا ان كل الفصليتين  
اصل الفية عنده الا ان حجة الاسلام تباري اصل الفية والحجة المذكورة لا

**في حجة الاسلام**

ان الضمان الواجب لسبب الفول يستوي فيه البايع والصبي والعبد المأذون والمحجور  
فيه سواء ان التعذر انما كان سببا للضمان لكونه اندا قاق حقيقة واضرار المالك وذلك لا يختلف باختلاف هذه الاحوال  
والاجري على المحجور فاما الضمان الواجب لسبب الفول لا يواظب عليه الصبي والمحجور والعبد المحجور في الحال وهو لا ضمان  
به في الثاني وهو ما بعد البلوغ والعتق فالصبي لا يواظب عليه بعد البلوغ والعبد لا يواظب عليه بعد العتق كما اذا افرغ نفسه  
بالدين وهذا ان القول انما يكون سببا للضمان الامر يرجع الى ان لا يبل بحمل الشرح فجاز ان يختلف باختلاف هذه الاحوال  
ولهذا جري في الفقه فيقول في المحجور فالصبي حجه لعدم اهليته فلا يضمن لصلا والعبد حجه كحق المولى فاذا زال  
حق المولى بالعتق يضمن **ان الدين يمتي** وجب على العبد سبب ظهر حقه وفي حق المولى  
يتعلق بالعتق ورتبه وقد عرفت في المختلف **ان من استعمل محجورا بغير اذن له** وتلف  
المحجور عليه ان يضمن سبب استعماله بان لم يتحمل بهما فاعل اختياره يجب ضمانه على المستعمل وان تلف  
بواسطة فاعل اختياره لا يجب ضمانه على المستعمل **ان في الفصل الاول** المختلف لضاف الى المستعمل سببا  
وفي الفصل الثاني انظر الاول اذا دفع سكيننا الى عبد محجور عليه فسقط من يده فعقره يجب ضمانه على  
الدافع ونظير الثاني اذا دفع الى السكين فقتل هو نفسه او قتل غيره **ان الصبي المحجور**  
والعبد المحجور اذا ادعوا على الامن يصح منه البدء واستهلاك الضمان على الصبي اصلا وعلى العبد ضمانه  
بعد العتق عند اي حيفه ومحمد وقال ابو يوسف والثاني في ضمانه في الحال وقد عرفت في المختلف **ان في**  
**المقصود** من تحريم بيع ان يضمن الغاصب ويضمن غاصب الغاصب ايهاا اختار تضمينه بولي له ومطلق  
سواء حصل منه الضمان او لم يحصل على كل حال اذا كانت ممتلئة وقد عرفت في المختلف اذا عفا هذا القول  
قال محمد رحمه الله اذا عصى العبد المحجور على بصره اجنبيا فله ان يضمنه فدفعها الى عبد له محجور عليه واديعه

فهلكت في يد الثاني وحضر المالك المولى بان والعبد ان قام بملك المالك البيعة على ذلك فالمقصود منه بالتحريم  
يضمن العبد الاول ويضمن العبد الثاني ان الاول غاصب والثاني بوجع الغاصب وهذا ضمان فعل على ما  
مر شرط اقامة البيعة ان غصب العبد من حق المولى لا يظهر باقرارهما وايها اختار تضمينه بولي  
الآخر حتى انه لم يمكن ان يضمنه بعد ذلك لما ذكرنا فان اختار تضمينه الاول فقال المولى اما ان يضمن ما كلف  
من الدين والبيع العبد عليه كما مر فان بيع العبد فيه او قدر له مولا او ابرجعه به على العبد الثاني وهو  
المستودع وكان ينبغي ان يرجع ان المولى كما لو الضمان فقد ملأ المقصود من وقت الغصب فصار  
كان عنده دفع المالك الى العبد الثاني وهو قبضه الا اننا نقول ان هذا الرجوع الى العبد ان من حجه مولى العبد  
الثاني ان يقول عبدك لما دفع الي عبدك لما صار مستعملا له مسبقا لانه افرح كما نفي او ارجعه به عليه  
كما اذا دفع اليه سكيننا فسقط وعقره فلورجعه الاول على العبد الثاني ليرجع مولى العبد الثاني على الاول  
فلا يفيده فلو عتق العبد القابض لرجع مولى العبد الى المولى كما ذكرنا انه ملكه بالضمان والرجوع مفيد  
انه لا يكون للثاني بعد ما عتق ان يرجع على مولى العبد ولا يضمن له ممتي في ذلك المولى عنه لم يكن له ان  
يجتج على مولى العبد الاول كما ذكرناه في الفصل الاول فلو عتق العبد الاول بعد ذلك كان للعبد الثاني ان  
يرجع على الممتي او دعه فقد ضمن له العدة الا انه كان لا يواظب عليه قبل العتق لانه ضمان قول فيواظبه  
بعد العتق هذا اذا اختار تضمين العبد الاول فلو اختار تضمين العبد الثاني وبيع فيه مولا او ارجعه به على  
العبد الاول يملك ان العبد الاول يستعمل الثاني بمولا او مولا بالايدي فضا مسبقا لانه افرح على  
ما مر فان ابيع العبد الاول على مولا او ارجعه به على العبد الثاني فاجواب في كاجواب فيما مضى والمالك  
تضمينه في الممتي او دعه لانه لما ضم وصار حاصلا للضمان على مقدمه المقصود من وقت الغصب  
قال فلوان العبد الاول دفع الوديعه الى رجل لا يملكه وبقي الممتلئ كما لا يخفى المالك لم يضمنه العبد  
والحر كما ذكرنا فان اختار تضمين العبد وبيع فيه او قدر له المولى ان يرجع بما ضم على الحر لا يملك المقصود  
عليها ذكرنا خلافا للملك الاول لان ثمة الرجوع اليه فاما هذا الرجوع مفيد انه ليرجع على الحر  
فالحر لا يرجع على ان استعمال الحر ليس سبب الضمان حتى لو دفع سكيننا الى حر وسقط وعقره الضمان



على الدافع فان ضمير المحرر لم يرد على العبد ثم اراد ان يرجع به على العبد من حيث انه مودع فما دام هو عبد ليس له ذلك  
واذا عتق ان يرجع عليه ان ضمير العمة وهو ضمان قول علي لم يرد ولو اختار تضمين المحرر لا يرجع على العبد ما  
لم يعتق ان يرجع عليه انما يرجع من حيث انه مودع وقد ذكرنا ان الضمان لا يلزم قبل العتق ان يرجع  
عليه انما يرجع من حيث انه مودع وقد ذكرنا ان الضمان لا يلزم قبل العتق بخلاف المسئلة الاولى ان  
ثم انما يرجع على مولى الاول من حيث ان عبده استعمل عبده بغير اذنه عليه ما مر هذا كما اذا كان الف  
مقصودا من اجنبي قال فلو غصب مولاها الف او دعه حرا فاعلم ان العبد لا يضمن عبده لانه لا يستحق  
عليه انما لا يضمن المحرر ان يضمن ماله بغير اذنه ثم المحرر لا يرجع عليه في اى حال وانما يرجع على العبد العتق لما  
ذكرنا ان ضمان ايداع فصار كالعبد المحرر اذا ائتمن بغيره بولضد بعد العتق لانه اذا كان الشاكر  
حرا قال لو كان الثاني عبدا ايضا وطهر محجور عليه وقد ادعى الاول بالملكية ليس للمالك ان يضمن عبدا  
نفسه ولكن ان يضمن العبد الثاني طاهر بغيره ان لا يكون له حق تضمين العبد الثاني ان لم يملك العبد الثاني  
ان يرجع على مولى العبد الفاصلة انما يستعمل عبده بغير اذنه عليه ما مر فلا يعيد التضمين كما في مال  
الاجنبي عليه ما مر في المشايخ من قول ابي حنيفة في المسئلة في الحكم انما اختلف الجواب باختلاف الموضوع وضع  
المسئلة الاولى فيما اذا كان قيمة العبد من غير السوا والمسئلة الثانية فيما اذا كانت قيمة العبد الاول اقل من قيمة  
العبد الثاني وكان الرجوع مفيدا ومنهم من قال في المسئلة في المعنى فقال ثم لو ضم مولى الاول العبد الثاني  
صار قسما للعبد الاول ان حصل ففعل العبد الثاني لو يرجع عليه بغيره كسبه فلا نفيد انما ياخذ عن غيره  
ما اخذ منه اما هنا ليس للعبد الثاني ان ياخذ عن غيره ما اخذ منه انما اخذ منه بملكه مولى العبد الاول  
لا كسبه فكان الاخذ مفيدا فاذا ضم العبد الثاني وبيع فيه كان لمولى الثاني ان يرجع في رقة العبد  
الاول بما اخذ منه ان الاول استعمل الثاني عليه ما مر فاذا رجع بملكه على مولى الاول ثم عتق العبد  
الثاني ثم رجع مولى الاول ولا يرجع قبل العتق لانه اعتقوا ان يصارا كانه اودع الادخ الا ابتداء حرا  
او استعمل بغير ايداع وذلك ليس للضمان فاذا اخذ منه ضمان بسبب العبد الثاني وهو محمي على اتفاقه فكان  
له ان يرجع عليه من هذا الوجه كالعبد المحرر اذا اغتصب الدار وهو مفسر فبيد ان يرجع على

المولى البتر كذا هذا ثم اذا رجع على العبد الثاني ليس للثاني ان يرجع على الاول ما لم يعتق لانه بغير ايداع ان ضمير  
العمة ولكن هذا ضمان ابو اذنب العبد العتق عليه ما مر قال حريص بن جلال فيهم فاودعها عبدا  
محجورا فاعلم ان يرد المحرر المالك على ما مر فان اختار تضمين المحرر لا يرجع على العبد لانه مودع المضمون بالضمان  
من قبل الغصب والايدي بعد الغصب فتبين ان ادعى ماله ففقدته فاذا اهلل الضمان على المودع وان اختار  
لضمير العبد وبيع فيه لمولى العبد ان يرجع على المحرر ان اكر استعمل بغيره من مولاها ولا ضمير له بغير ايداع على  
ما مر ثم ذكر محمد مكان هذا الاستعمال في هذه المسئلة في قوله عتق محجور على غصب من رجل الف درهم  
واودعها عبدا محجورا اعلم ما ولى فاستعمل كما الثاني في محرر المالك على ما مر فان اختار تضمين العبد الثاني  
لا يرجع مولاها على العبد الاول محلا او مالا او اهلا في يده ان ثم صار الاول مستقلا للثاني وقد تلف  
بغير واسطة اختيارية فيضا ولى له تسببا وهذا وان صار مستقلا للثاني ولكن وجوب الضمان عليه  
وقد تلف رقبته على المولى حصل بواسطة اختيارية وهي الاستعمال فلا يضاف اليه لما مر في هذا الباب  
ولما اختار تضمين الاول يرجع مولاها على العبد الثاني انما عند الاستعمال لو رجع عليه لا يرجع مولى العبد  
الثاني عليه على ما مر فكان مفيدا بخلاف ما لو اهلل فانه لا يعيد عليه ما مر قال حريص بن جلال الف  
درهم فدفعها الي عبد محجور عليه وهو فاستعمل العبد محجورا على ما مر فان اختار تضمين المحرر  
لم يرجع المحرر على العبد حتى يعتق عنده في حقيقته ومحل دعي له لو سلف يرجع على المحرر وهي مسئلة  
ايداع الصبي المحجور والعبد المحجور ان العبد المحجور مودع المحرر وان اختار تضمين العبد لا يرجع مولاها على  
العبد وان صار مستقلا عبده بغير اذنه لما ذكرنا انه محلل بينهما فعمل اختيارية ثم استشهد محمد ما  
لو استودع هذا العبد شيئا فوقه على رجليه ففقره ضمير المحرر ولو قول بذكر بنفسه لم يضمن المالك  
لما مر فان ضمير المحرر لم يرجع على العبد الا قبل العتق ولا بعد انما يرجع عليه انما يرجع لانه ضمير العمة  
وانه لم يضمن له العمة لانه ليس بسبب استعماله وان اختار تضمين العبد يرجع مولاها على المحرر لانه باو  
الضمان ملكه على ما مر ثم لا يرجع المحرر على العبد العتق ولا بعد لما بينا في الفصل الاول هذا اذا كان  
الايداع بالفعل فاما اذا كان بالقول بان غصب مالا فمعه الاول للثاني خذ هذا المالا ليكون في يدي عندك



فان كان الاول والثاني عديني المصوبين بالاجنبي وقد هلكت الوديعه بخير المالك عليهما من فان اختار تضمين  
العبد الثاني ابرجع مولاه علي العبد الاول حتى يعقوب ان الاول استعمل الثاني بالقول وقد ذكرنا ان ضمان القول  
يلزم بعد العتق ان ضمير الاول كان لمولاه ان يرجع علي الباقي انه ملك بالضمان انه مفيد انه لو يرجع علي  
ابرجع مولاه علي الاول انه استعمل بالقول ابا العبد بخلافه اذا دفعه اليه انه لا يفيد عليهما من  
قاروا عتق الاول يرجع مولاه الثاني علي الله بالايدي التزم العهدة فيواضد بعد العتق فان عتق العبد الثاني  
ابرجع علي الاول ان الثاني مودع والوديعه لا يضمير الا بالاستعمال ولم يرجع قال عبد محجور علي غضب  
من مولاه او من اخبر القدرهم والمحرر بان يقبضها وديعه فقبضها وهلكت في يده ان كان المصوب  
منه اجنبيا بخلافه ضمير الكرم وان شامض العبد فان ضمير الكرم ابرجع علي العبد انه لو يرجع انما يرجع  
انه التزم له العهدة بالايدي وقد ذكرنا ان هذا هو الاصل في العتق وان ضمير العبد يرجع مولاه علي  
الكرم انه ملك بالضمان وهو لقبه عبد وقد قبضه الكرم بخلافه فيضمير ولا يرجع الكرم علي العبد الا بعد العتق  
انه ضمان قبل عليهما وان كان المصوب منه مولاه العبد يضمير الكرم ان العبد عليهما ولو كان الاول  
حرًا والثاني عبدًا والايدي لم يملك الوديعه بخير المالك عليهما من فان اختار تضمير الكرم ابرجع  
علي العبد بعد العتق ولا قبل ان كرم ملك بالغصب السابق فقد اودع ماله عند عبد محجور علي وهلك  
بيده فلا يضمير وان ضمير العبد لمولاه ان يرجع علي الكرم انه ضمير العهدة بالايدي والكرم يواضد ضمان  
القول قاروا عتق العبد ابرجع علي الكرم ما ذكرنا انه مودع ثم عار محمد هذا المتباين وذكر الاستهلاك  
مكان الهلاك فقال عبد محجور علي غضب من جلال القدرهم فامر عبد محجور علي فقبضها فاستهلك الثاني  
بخير المالك عليهما من فان اختار تضمير الثاني ابرجع علي الاول لا قبل الا عتاق ولا بعده لان يلق العبد الثاني  
مضاف الي استهلاكه لا الي استعمال الاول ولا يلزم عهدة استهلاكه وان اختار تضمير الاول ابرجع مولاه  
علي الثاني لان مولاه ملك بالضمان والثاني استهلكه فان فعل ذلك ثم غشاه لم يرجع لصاحبه علي آخر  
اما الثاني علي الاول فلما مر انه لم يلزم عهدة ما استهلكه واما الاول علي الثاني ان مولاه ارضضمان المصوب  
مرة قال عبد محجور علي غضب القدرهم من مولاه او من اجنبي او محرر يقبضها وديعه فقبضها واستهلك

فان كان المصوب منه اجنبيا بخير عليهما من فان اختار تضمير الكرم ابرجع علي العبد الا بعد العتق ولا بعده انه  
لم يلزم له عهدة استهلاكه وان اختار تضمير العبد يرجع مولاه علي الكرم انه يلق مولاه وقد استهلك  
ثم الكرم ابرجع علي العبد بعد العتق لما مر وان كان المصوب منه مولاه العبد يضمير الكرم لا غير ابرجع الكرم علي  
العبد اصلا انه استهلك الوديعه قاله لو كان الاول حرًا والثاني عبدًا والمتباين كما بخير المالك عليهما من فان  
اختار تضمير الكرم ابرجع علي العبد حتى يعقوب عند اي حنفية ومحمد وعندي يوسف يرجع في الحال ان الكرم  
ملك بالضمان وصار العبد مودعًا عليهما من وان اختار تضمير العبد ابرجع علي الكرم انه لم يلزم لضمان  
الاستهلاك ثم عار محمد هذه المسائل يفصلها ان كان العبد ثلثة فقال عبد محجور غضب من جلال  
قدرهم فدفعها الي عبد محجور علي وديعه ودفعها الثاني الي عبد محجور علي فملك في يده فاما الكرم ابرجع  
ابن العبيد ثم فان اختار تضمير الاول كان لمولاه ان يضمير العبدين شانه ملك المصوب من وقت الغصب  
عليهما من فان اختار تضمير الثاني ابرجع مولاه عليهما من الاول اصلا انه لو يرجع لم يحكم انه استعمل عهده  
وقد علمت بينهما ما قبل اختياره وهو دفع الثاني الوديعه الي الثالث ابرجع علي الثالث الا بعد العتق انه  
لو يرجع علي في الحال ان كان لمولاه ان يرجع علي الثاني عليهما من في المتباين المتقدم فلا يفيد ان يرجع  
علي الثالث بعد العتق يرجع هو علي الثاني بعد العتق لانه التزم العهدة بالايدي فيواضد بعد العتق هذا  
اذا اختار مولاه العبد الاول تضمير الثاني فان اختار تضمير الثالث يرجع مولاه علي العبد الثاني لانه استعمل  
عده بخلافه وقد تلف لشبهة فاذا رجع المولي علي الثاني صار الجواب فيه كالجواب فيما اذا اختار مولاه  
الاول تضمير الثاني من ابتدا لان الضمان استقر علي هذا الا اذا اختار المصوب منه ضمير الاول فان  
اختار تضمير الثاني لم يكن لمولاه ان يرجع علي العبد الاول اصلا ويرجع علي العبد الثالث بعد العتق حار  
كما اذا ضمير المالك العبد الاول ومولي الاول يضمير العبد الثاني عليهما من ولو اختار المصوب منه تضمير  
العبد الثالث يرجع مولاه علي الثاني لانه استعمل عليهما من ولا يرجع علي الاول لانه لم يجز بينه وبين الثالث  
ايدي ثم عار هذه المسائل وذكر الاستهلاك مكان الهلاك وباقي المسئلة كما لها بخير المالك فان  
اختار تضمير الثالث ابرجع مولاه علي الاول لانه استهلك الوديعه عليهما من وان اختار تضمير العبد الاول



كان مولاه ان يرجع علي ابي خريش فان رجوع علي الثاني اصلا لانه استهلك الوابعة  
وان رجوع علي الثاني رجوع مولاه علي الثاني استهلاك الوابعة علي ما هو وان احتار المصوب منه تضمن  
الثاني فاجواب فيه كاجواب فيما اذا اطلقت الوابعة الا في حكم وهذا هو الثالث ايرجع علي الثاني  
ولم يرجع قبل المسئلة كما ان الثاني لم يدفع الوابعة الي الثالث لكنه امره بقبضها ودفعه فقبض  
وهذا في يده بخلاف المالك علي ما هو فان احتار تضمن الثاني ايرجع مولاه علي الاول اصلا لانه لم يغير بينهما  
سبب ويرجع علي الثاني بعد العتق لانه التزم العهدة والايدي وان احتار تضمن الثاني يرجع مولاه علي العبد  
الثالث لانه ملكه بالضمان علي ما هو فان رجوع علي الثالث ثم عتق الثاني يرجع الثالث علي لانه التزم العهدة  
بالايدي فان عتق الثالث لسبيل الثاني علي ما ذكرنا فان احتار تضمن الاول كان مولاه باختياره تضمن الثاني  
والثالث علي ما بيناه قال ولو كان العبد الثالث استهلك الوابعة والمسئلة كما كان هذا هو الاول وسؤال الا  
في ضلوع واحدة وهي ان الثالث لا يرجع علي الثاني لانه استهلك علي ما هو قال حرارود عبد المحجور اعليه  
ماله فادرج العبد عبد المحجور اعليه ورفع اليه يده لسبيل الوابعة علي اصدما عند ابي حنيفة  
لان الاول مودع والثاني مودع المودع لا يضم عنده وعند محمد يرجع هو علي الاول لانه  
استعمله في اول مولاه فصار الاول ضامنا قبل العتق وهو عبد المحجور علي ما استهلك وهذا لا يجوز  
عليه من جهة ولم يذكر محمد قول ابي يوسف قالوا عند تضمير المالك ايها الثاني ان الاول استهلك بالايدي عنده  
والثاني مودع المودع وكلما تضمنان عنده قال فان عتق العبد الاول قبل الثاني كان للمالك ان يضمه لان  
العبد المحجور اذا استهلك الوابعة يواظب بعد العتق علي ما عرف في المختلف ولا يرجع هو علي الثاني  
عتق الثاني لانه مودع وقد هلك الوابعة قال فلو عتق الثاني قبل الاول يضمه المالك عند ابي حنيفة  
وعند محمد يضمه لانه مودع المودع وهو علي هذا الخلاف قال ولو ان العبد الاول اودع جلا حيا لا عبدا  
فهلك يده ليس للمالك ان يضمه اصدما الي المالك العبد لانه مودع محجور علي استهلاكه لما اكره لانه  
مودع المودع فان عتق العبد علي ما هو لا يرجع هو علي المودع لانه لم يصب اكره علي ما ضم لانه مودع  
وقد التزم العهدة وعتق هذا عند ابي حنيفة وعند محمد بعد العتق تضمن ايها الثاني علي ما هو وعند ابي يوسف

قبل العتق تضمن ايها الثاني قال حرارود رجل عتقه الف درهم فادرجها عتقه حرارود عتقها مائة واهلك في  
يده الثاني ليس للمالك سبيل علي اصدما لان الاول عتقه والثاني مودع المودع وهذا عند ابي حنيفة وعند  
ان كان الثاني حيا لانه تضمنه لانه مودع المودع وان كان الثاني عبدا فذلك عند ابي يوسف وعند محمد  
احتار الي الفرق بين هذا وبين ما اذا كانت الوابعة مالا جنبي فان فيه ليس للمالك ان يضم العبد الثاني وجه  
الفرق لانه ان يور الي التجار الضمان علي المحجور باستهلاك الوابعة فيرضي المالك علي ما هو وهذا  
رضي المالك بذلك لانه يضمن الثاني مع علمه انه لو ضمنه كان ان يرجع به علي عتقه كان اصابه ويجوز  
التجار الضمان علي المحجور رضي المالك قال رجل اودع عبدا محجورا عليه الف درهم فادرج العبد عبدا  
اخر مائة واهلك فاستهلكها الثاني فللمالك تضمن الثاني بالاجماع ان مودع المودع يضمن استهلاك  
بالاجماع وليس له ضمير الاول ماله فعتق عند ابي حنيفة، ومحمد وعند ابي يوسف له رد في الحال علي ما ذكرنا  
ومحمد فرق بين استهلاك الاول في حق تضمير العبد الثاني وجه الفرق ان في الاول كانا يضمه لانه  
لو ضمنه يرجع علي الاول عند الاستهلاك ايرجع الثاني علي الاول فافتة قائل ولو ان الثاني دفع الي ثالث لم يرجع  
وهلك في يده فعند ابي حنيفة ليس له ان يضم الاول بعد العتق مما هو وليس له ان يضم الثالث اقبل العتق  
ولا بعده لانه مودع مودع مودع ولا ضمير الثاني قبل العتق لانه مودع مودع لكن استهلك الوابعة بالرفع الي المالك  
وعند محمد يضم الاول بعد العتق كما قال ابو حنيفة ولما ان يضم الثاني والثالث الي المالك مودع المودع ولو ضم الثاني  
ايرجع علي الاول لانه استهلك علي ما هو ولو ضم الثالث ايرجع علي الاول ايضا لانه لم يغير بينهما ولا سبيل  
وعدا ابي يوسف تضمنهم شكا في الحال علي ما هو ثم فرغ رجوع البعض علي البعض عند التضمير وهو علي ما ذكرناه  
من قبل قال رجل اودع عبدا محجورا عليه الف درهم فادرج العبد عبدا فقتلها فقبضها ودفعه فقبضها واهلك ليس له ضمير  
الوابعة ان يضمه الاول قبل العتق بالاجماع اما عند ابي حنيفة ومحمد فلما ذكرنا وعند ابي يوسف لانه لم يصب منه  
معدله وجد منه القول والمحجور ابو الضمان القول قبل العتق بالاجماع وليس له ان يضم الثاني عنده ايضا  
لانه مودع المودع وعند ما ذكرنا علي ما هو ثم قال محمد وكذا في جميع هذا في الصبي المعنوه الا في ضلوع واحدة  
وهي ان في كل موضع لا تضمنان الي المالك انضمنا بعد البلوغ والافاقه لما ذكرنا في اصل الباب

والمرتب اعليه بالصواب وينقله في المحل الثاني كتاب البيوع والامر الموقوف لانما هو وفرغ من كتابه العبد الفقير  
عليه محمد الكاتب يوم السبت ثالث عشر من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة





بسم الله الرحمن الرحيم

~~مكتبة جامعة القاهرة~~



عن يد